

Bu eserin;
kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve
elektronik ortamda kullanıma sunulması
İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle
İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)
tarafından gerçekleştirilmiştir.

Proje No : İSTKA/2012/BİL/233
Destek Programı : Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı
Projeyi Destekleyen : İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)
Proje Adı : Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin
Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve
Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması
Proje Sahibi Kuruluş : İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Proje Yüklenicisi : Yordam BT Ltd. Şti.
Proje Uygulama Yeri : Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı
İSTANBUL – Beyoğlu

44 43 42 41 40 39 38 37 36 35 34 33 32 31 30 29 28 27 26 25 24 23 22 21 20 19 18 17 16 15 14 13 12 11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 CM

0/141

İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

0/141

İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
İTATÜRK KİTAPLIĞI



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

Sadettin Ferid

Tarihinden ve
251711/50

BELEDİYE
KİTAPLIĞI
No. 0/141

I

ما بين سنة ١٢٨٠ و ١٢٨١
و ما بين ١٢٨٢ و ١٢٨٣



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

١٦٦	١٦٣	١٦٢	١٦١
مناواة الاشهر بالمال	واما بان قسمة	اما انكلا برالبيع	فصلوا اما بان حكم
لا يجوز	انقسامها	الاشهر فلا يشرع	تقسيمها لعقبة
١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
استينوا الكبر على ان	انقسامها	انقسامها	انقسامها
١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٠١	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٤
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٨
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٠٩	٢١٠	٢١١	٢١٢
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٢١	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧	٢٢٨
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	٢٤٠
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم

كتاب الاراضي
٢٠٢
كتاب الشرب
٢٠٤
كتاب الاشربة
٢٠٥

ISTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPHANASI

٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦
فصلوا اما حكمها	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
الاشهرين في ثلث	الملك والحقا بالثمن	فصلوا اما بان حكم
٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢١٠	٢١١	٢١٢
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢١٣	٢١٤	٢١٥
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢١٦	٢١٧	٢١٨
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢١٩	٢٢٠	٢٢١
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٣١	٢٣٢	٢٣٣
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم
٢٤٠	٢٤١	٢٤٢
فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم	فصلوا اما بان حكم



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ

ATATÜRK KİTAPLIĞI

الحزب والته

مريد ابي الصنايع

في ترتيب العشائر

علمه هـ الامام

الاعظم

النفاس

رحم الله

القمر السعد السعد السعد

المرارعة المسافر المسافر

المادون الامداد الامداد

المتنود التقيط التقيط

المعارف الماعوك الماعوك

المولى الرحيم

المولى الرحيم

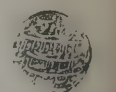
المولى الرحيم

المولى الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب القرض

الكلام في موضعين بيان دكن القرض وبيان شرائط الركن وفي بيان حكم القرض أما ركنه فهو الإيجاب والقبول لا يجاب قول المقرض أقرضتك هذا الشيء أوخذ هذا الشيء فرضا وعودتك والقبول هو أن يقول المستقرض استقرضت أو قبلت أو رضيت أو ما يجري هذا المجرى وهذا قول أحمد وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف ورواه آخرى أن الركن فيه هو الإيجاب فاما القول بليس ركن حتى لو حلف لا يقرض فلا فاقضه ولم يقبل لمحت عند محمد وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف وفي رواية أخرى بحث وجهه هذه الروايات أن القرض أمانة لما تذكره القول ليس ركن بل أمانة وجهه قول محمد أن الواجب فيه من المستقرض مثل المستقرض فلهذا أخضروا زهره بآله مثله فأنشبه المبيع فكان القول ركنا فيه كما في البيع وروي عن أبي يوسف فحينئذ لا يستقرض من فلان فاستقرض منه فلم يقرضه أنه بحثه أن شرط الحث هو الاستقرض وهو طلب القرض كالاستيلاء في البيع هو طلب المبيع فإذا استقرض فقد طلب القرض فوجد شرط الحث فبحثه وأما شرائط القرض فأنواع بعضها يرجع إلى المقرض وبعضها يرجع إلى المقرض فأنواع بعضها يرجع إلى المقرض أما الذي يرجع إلى المقرض فهو أهلية للتبرع فلا يملك من لا يملك للتبرع من لا يملك وهو الوصي والعتيق والمأذون والمكاتب لا يقرض للمالك تبرع إلا أن تركه لا يقابل بعوض الحال فكان تبرعا للحال فلا يجوز أن يقرض منه التبرع وهو ليس بمنزلة التبرع فلا يكون القرض وأما الذي يرجع إلى المقرض فبعضها القرض والقبول هو الخط في اللغة سمي هذا العقد فخطا فيه من قطع طائفة من ماله ووثق له بالسلم إلى المستقرض وكان فآخذ الاسم دليل على اعتبار هذا الشرط ومنها أن يكون ماله مثله كالمكاتب والموروثات المقرارية فلا يجوز قرضه ماله مثله من المذنبين والعبدات المتفاوتة لا تملك لأسيلا الإيجاب والقبول وجهه في أنه يروي إلى المتابعة في اختلاف تفاوت النعمتين فحينئذ لا يكون الواجب فيه رد المثل فخصوا زهره بآله مثله ولا يجوز القرض في الجاهل وزنا

يقع
 وهو القرض



والعدد بآله

الفهم

ولا عددا عند بر حنيفة وأبي يوسف وقيل لمحمد يجوز عددا وما قالوا هو القاس لثبات فاحش بين خبرين بخلاف الحنن والضج والخفة والقليل في الوزن والقليل والصغر والكبر في العدد ولهذا يجوز السلم فيه بالاجتماع فالقرض أولى لأن السلم واسع جواز من القرض والقرض أضيق منه لا ترى أنه يجوز السلم في الشيء ولا يجوز القرض فيها فلا يجوز السلم فيه فلا يجوز القرض وأولى أن محمد رحمه الله تعالى لم يعمل الناس فيه فلهذا روي عن إبراهيم النخعي رحمه الله أنه يجوز ذلك فإنه روي أنه سئل عن أهل بيت يقضون الرقيق فيأخذون صغر أو أكبر فقال لا بأس به ويجوز القرض في القدر ما كان المتقاربة كالخوز والبصر ولو استقرض فلوسا فكسدت فعليه مثلها عند بر حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف ومحمد عليه قيمة ما وجه قولهما أن الواجب فيها القرض رد مثل المقترض وقد عجز عن ذلك لأن المقترض كان غنيا وقد طلبت ثمنه بالكساد فعجز عن رد المثل فلهذا رد القيمة كما لو استقرض ربما فانقطع عن يد الناس أنه يقرضه قيمته لما قلنا كذا هذا ولا بر حنيفة رحمه الله أن رد المثل كان واجبا والفا بالسادس لا وصفه ولا حنيفة وصفه ولا تعاقبوا القرض به إلا ترى أنه يجوز استقرضه بعد الكساد أبدا وإن خرج من كونه غنيا فلا يجوز نقا القرض أولى لأن النقص أشبهه وكذلك الجواب في إدرام النقص عليه عليها الغش لأنها في حكم القلوس وروي عن أبي يوسف رحمه الله أنه كره استقرض الدرهم المجذبة والمزينة كرهه إياها وإن كانت تنفق بين الناس لما في ذلك من ضرر العامة وإذا ذبح عنها وكسدت فهي بمنزلة القلوس إذا كسدت ولو كان له رجل داهج جاد وأخذ منه مائة درهم ومكحلة أو زوقا أو غيرها جذا أو سئوقة جاز في الحكم لا تد يجوز بدو جذا وكان كالحط عرجه لآله بكرة له أن يرضى به وإن ينفق وإن عين وقت الاتفاق أنه لا يجوز أن يرضى به بالقبول والبدليس قال أبو يوسف رحمه الله كثر من تركه لا يجوز بين الناس فإنه ينفق أو يبطع ويأثمه صاحبه إذا انفق وهو يعرفه وهذا الذي ذكره احتساب حسن في الشريعة ولو استقرض درهم عاينه فالتقيا في بلد لا يدر في علي التجارية فإن كان تنفق في ذلك البلد

والقاس
 وهو القرض
 وهو القرض

بسم

الحق الجانيان شأنا نظرمكان إلا ما دون شأنا حكمة قد المساواة اها واجابا واستوف
 منه بكتله وان شأنا احد القينة لا نها اذا كانت ما فقه لم تنصرف في الزمنه كما كانت
 وكان له الجانيان شأنا ليرض بالناخير وحلا فتمت لما لناخير من ناخير حقه وفيه
 ضرره كمن عليه الطبيب اذا انقطع عن ابدك الناس ان يتخير صاحبه بل ان يرض
 ولا انتظار لوف الادراك ومن اخذ القينة فلما كان هذا وان لا تنفق في ذلك الجبل عليه
 فتمت بها واسا علم واما الذي يرجع اليه ليرض فهو ان يكون فيه حرج منفعه فان
 كان لم يتخير حوما اذا لم يرضه دارم فلم عليه ان يرد عليه صحاها او اقرضه وشرط
 شرطه فيه منفعه لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن مريض يرضع
 فان الزيادة مشروطة بنسبه الربا انها فضلا لبقا له عوض والتخير عن حقيقة
 الربا عن شبهه اياها واجب هذا اذا كانت الزيادة مشروطة فلا يرض ما اذا
 كانت غير مشروطة ولكن المستقرضا اعطاه ايجود مما اعطاه فلا يرض بذلك بالربا
 اسم لزيادة مشروطة في العقد ولم توجد لهذا من اجسار القضا وانما امر
 مندوب اليه قال النبي صلى الله عليه وسلم خارا لانا رجسهم فضاوي النبي صلى الله
 عليه وسلم عند فضاوي لومة لعمرك ان ربحا وعليها تخلف هذه السامح التي
 يتعامل بها التجار انما مكرهه لان الناحر ينفع بها باسقاط خطر الطريق فتمت
 فرضا جبر نفعاً قال قيل اليس لم يروى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال
 يشتق من المدينة على ان يرد بالكون في الجواب ان ذلك محمول على ان السهم
 وذلك ما لا يباس به على ما بينا واسا علم والاحتمال لا يرض سوا كان مشروطا
 في العقد او متاخرا عنه بخلاف ما يرد اليون والفرق في وجهي احد ههنا ان
 القرض يربح الا ترى انه لا يقابل عوض الحالج ولا يملكه من ملك التبرع فلو لم
 فيه الاجل لم يبق نفعها فيقتل المشتري بخلاف ما يرد اليون والناظر ان القرض ملك
 به مسلك العارية والاجل لا يلزم في العاري والديلة انه يسلك به مسلك العارية
 انه لا يجلو ما ان يسلك به مسلك العارية لا يسلك الا وله لا نه مسلك العيين
 بمثلته شبيهة وهذا يجوز فقهاء ان يكون عارية فمحل في القرض ملك المستقرض
 التمتع بالعين مدهم غير ما قبض وان كان يرد يده في الحسنة وجعل رد بدل
 العين منزلة رد العين بخلاف ما يرد اليون وقد يلزم الاجل في القرض بحال
 بان يرضي بان يرضع من ماله بعد موته قالنا ان هذا رد ماله منه فانه نفعه
 ويقرض من ماله كما امر وليس لورثته ان يطالبوه قبل السنة **فصل**
 واما حكم القرض فهو ثبوت الملك للمستقرض في القرض لحاله وثبوت ملكه في دمة

في العقد

وهذا انتفاع والقرض
 حقل القرض
 لا يرض مشروطة والرض
 مطلقا من غير الشفعة

وهو يملك الشيء بغيره
 او يملك به مسلك
 العارية

بدم

المستقرض المقرض للحال وهذا جواب ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف في بعض
 النوادر ان المستقرض لا يملك القرض بالقبض ما لو سئل مالك حي لو اقرض
 كرا من طعام وقضه المستقرض ثم اشتهى الكرا الذي عليه وليس عليه
 الكرا فكان هذا بيع المردوم فليجوز كرا لو باعها لكر الذي في هذا البيت وليس
 في البيت كرا وحال في ظاهر الرواية لا يباع ما في دمه منه ضار مادام
 باعه الكرا الذي في البيت وفي البيت كرا وذلك لكان الكرا القرض في يده المستقرض
 كان المستقرض بالخيار ان شاء فباعه هذا الكرا وان شاء فباعه كرا اخر
 ولو اراد المقرض ان ياخذ هذا الكرا من المستقرض واراد المستقرض ان يبعه
 من ذلك ويعطيه كرا اخر مثله له ذلك في ظاهر الرواية وعلى ما روي عن ابي يوسف
 في النوادر ان خيار المستقرض ويجوز له رد ذلك الكرا اذا طال به المقرض
 وعلى هذا موقوف دكرت في جامع الكبر وحده روايه ابي يوسف ان القرض
 اعادة يدل على انه لا يلزم فيه الاجل ولو كان معاوضة لزم كافي بالامعاوضات
 ولذا لا يملك الرب والوصي والعمد المادون والمكاتب وهو لا يملك
 المعاوضات وكذا افراض الدرهم والدينار في تسلطه لا يتراعى بل يرض البدل
 ولو كان ماداة لطل لا يرضه والصرف يطل بالافتراق فيلحق
 البدل في كرا افراض المكيل لا يطل بالافتراق ولو كان ماداة لطل ان يبيع
 المكيل بمكيل مثله في لومة لا يجوز ثبت بهذا الدليل ان القرض اعادة
 فيقبل العين على حكم ملك المستقرض وجهه ظاهر الرواية ان المستقرض
 ينسب القرض فيسبيل من التصرف في القرض من غير رد المقرض بغير وجهه
 وصدقة وسائر التصرفات وادان تصرف نفذ ضرره فهو قرض على اعادة
 المقرض وهذه امارات المذنب وكذا ما حيا لاسم دليل عليه فان القرض قطع
 في اللغو ويدل على انقطاع ملك المقرض بنسب السلم واما قوله ان القرض
 اعادة ولا اعادة فملكه المستفعدة لملك العين مع كرا لا يمكن الانتفاع
 به مع بقا عينه فقام عند مقام المستفعدة حكما وانما قام عينه مقام
 المستفعدة صار قرض العين فانما قام قبض المستفعدة والمستفعدة في اعادة
 ملكه بالقبض لا بهما يربح بملك المستفعدة وكذا ما هو مطلق بها وهو العين
 واسا علم بالصواب **فصل**
 الكلام في هذا الكتاب يقع في مواضع في ان يسبب نفعه في الشفعة وفي بيان
 شرائط ثبوته في الشفعة وفي بيان ما يملك به حوال الشفعة ويستفرض

المستقرض

بان ما سطر به حق الشفعة بعد ثبوته وفي بيان ما ملكه المشفع وفي بيان
 طريق التملك وفي بيان كيفية وفي بيان شرط التملك وفي بيان ما يملك به
 وفي بيان التملك وفي بيان التملك منه وفي بيان حكم اختلاف الشفع والمشتري
 وفي بيان الخلف في ابطال الشفعة وفي بيان انها مكروهة ام لا ما سطر به
 الشفعة في الكلام فيه من وجهين احدهما في بيان ما بين السب والانتاني
 في بيان كيفية ام لا وله فسيب وجوب الشفعة احدا الاشياء الثلاثة
 الشركة في ملك المبيع والمخالطة وهي الشركة في حصول الملك والجوار وان
 ثبتت فلهما احد شيئين الشركة والجوار ثم الشركة نوعان شركة في ملك
 المبيع وشركة في حقيقته كالشرب والطبخ وهذا عندنا كما نعلم انهم ائمه
 وفي الشافعي السب هو الشركة في ملك المبيع لا غير فلا يحل السعد عند
 المخالطة ولا الجوار اخرج ياروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انما
 الشفعة فيما لم يقسم قاذ او قعت الحدود وصرفنا الطرف فلا شفعة وضد
 الحديث اثبات الشفعة في غير المقسوم ونعيمها في المقسوم في كل انما اثبات
 المذكور وفي ما عداه واخره نفي الشفعة عند وقوع الحدود وصرف
 الطرف والحدود يزيل الرتب واقعة والطرف مصروفة وكان الشفعة
 منفية وان اخذ بالشفعة تملك مال المشتري من غير رضا وعصمة
 ملكه وكون التملك اضرا لا يمنع من ذلك وكان ينبغي ان لا يثبت حوال اخذ
 اصلا الا ناعرفنا ثبوته فيما لا يقسم بالضرع غير مقول المعنى في الاثر في
 المقسوم على الاصل واثبت معلولة يدفع ضرر جاحض وهو ضرر القسمة
 لكونه ضررا لا زالا يملك دفعه الى الشفعة فاما ضرر الجوار فليس لازم له
 هو ممكن الرفع بالرفع الى السلطان والمخالطة بنفسه فلا حاجة اليه وقد
 بالشفعة ولك ما روي عن سبل رسول الله صلى الله عليه وسلم انما رضى عن
 لها شريك ولها جار فمأله السلام الجار احق بشفعتها وهذا نص في الباب
 وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الجار احق بشفقة وصفيه واصف الملاقى اي
 احق باليعة وبما يقرب منه وروي الجار احق بشفقة وهو يعقل الشفعة
 بسبب الشركة انما ثبت لوجوه اذ في الجبل ضرره وذلك متوقع الوجود
 عند الجوار ومورد الشرع هناك يكون زورا هاهنا دالة ويعمل
 النفس بضرر الشفعة غير سديد لان القسمة ليست بضرر بل هي تكميل
 ما فاعا وهي ضرر غير الدفع لان القسمة مشروعة ولهذا لم يحجب الشفعة بسبب

حق

واحد

الشركة

الشركة فالعروض دفعا لضرر القسمة واما قوله يمكن دفع الضرر بالمخالطة
 بنفسه والمخالطة الى السلطان فنقول وقد لا يندفع بذلك ولو اندفع
 بالمخالطة والمخالطة في نفسها ضرر وضرر الجار بالسوية في وجوده في كل
 ساعة فيبقى في ضرر دائم واما الحديث فليس في صدره نفي الشفعة عن
 المقسوم لان كلمة انما تقتضي نفي غير المذكور قال الله تعالى انما المشرك
 مشرك وهذا لا ينبغي ان يكون غيره صلى الله عليه وسلم يشار إليهم واحدا
 حجة عليهم لا بد على سقوط الشفعة بشرطين لا يستلزم عدد وجود
 احدهما وعند سقوط بشرط واحد وهو وقوع الحدود وان لم تصرف
 الطرف ثم هو ما قوله وتاويله قاذ او قعت الحدود فثبتا بنت وصرفت
 الطرف فتأخرت ولا شفعة ولا شفعة مع وجود من لم يقبل احد
 وطريقه او فلا شفعة بالقسمة في الشفعة بالردح والروية لان في
 القسمة معنى المبادلة وكان موضع الاشكال فاحتماله لا شفعة ليزوله
 الاشكال وانه اعلم واما بيان كيفية السب فالكلام فيه في موضعين
 احدهما يعم حال افراد الاسماء واجتماعها والثاني يخص حال الاجتماع
 اما الذي يعم الحالين جميعا فهو ان السب اصل الشركة لا بد رها واصل
 الجوار لا قدره حتى لو كان للدار شريك واحد او جار واحد اخذ كل الدار
 بالشفعة كشركتهم وجوارهم اقول وعلى هذا يخرج قولنا انما يملكها
 في قسمة الشفعة بين الشركة عند اتحاد السب وهو الشركة او الجوار
 في انما تقسم على قدر الروس لا على قدر الشركة وعند الشافعي رحمه الله على
 قدر الشركة في ملك المبيع حتى لو كانت الدار بين ثلاثة نفر لا حدهم
 نصيبها ولا خلت لها ولا خسر سدها فباع صاحب النصف نصيبه
 كانت الشفعة بين الباقيين نصيبين عندنا على عدد الروس
 وعندنا انما نأخذها صاحب القسمة لئلا يملكه صاحب السب على قدر الشركة
 وحده قوله ان حق الشفعة من حقوق الملك لا يثبت للكل انما يقع الملك
 فيقدر ينفذ الملك كالثمرة والفلة ولما ان السب في موضع الشركة
 اصل الشركة وقد استويا فيه فيستويان في الاستحقاق والردح
 على ان السب اصل الشركة دلالة للاجتماع والمقولة اما دلالة الاجماع
 فان الشفعة اذا كان واحدا باخذ كل الدار بالشفعة ولو كان السب
 قد للشركة ليقدر حق اخذ بقدرها واما المفعول فلان حق الشفعة

في قوله
 في قوله
 في قوله

انما ثبت له فواذى الدخيل والصبر يندفع الى باخذ كل الدار بالشفعة فدل
 ان سبب الاستحقاق في الشراكة هو اصل الشراكة وقد استويا فيه فقد ذلك
 لا يخلو اما ان ياخذ احدهما الكل ونصاحبه واما ان ياخذ كل واحد منهما
 الكل لا سبيل الا بالاولى له ليس احدهما بالوزير صاحبه ولا سبيل الا بالتاخي
 لا سبيل له في ذلك دار واحدة في زمان واحد من اثنين على الكمال فنصف
 بينهما على الكمال بالسبب بقدر ما كان ومنه هذا جازا من هلك عن
 اثنين كان ميراثه بينهما نصفين لا ينفذه كل واحد منهما سبب الاستحقاق
 كل الميراث الا انه لا يمكن اثباته الملك في الحال واحد لكل واحد منهما على
 الكمال لتضيق المحل فنصف بينهما فكذا هذا وكذلك كان لدار واحدة
 شفعان جازان جوارهما على التقاوت بان كان جوار احدهما خمسة
 اسداس الدار وجوار الاخر يسدسها كانت الشفعة بينهما نصفين
 لا استويا في سبب الاستحقاق وهو اصل الجوار وعلى هذا يخرج ما اذا
 كان للدار شفعان فاسقط احدهما الشفعة ان الاخران ياخذ كل الدار
 بالشفعة لوجود سبب الاستحقاق في الكل فيقول واحد منهما واما
 الفسحة للترام والتعارض على ما بينا فاذا اسقط احدهما الى الترام
 والتعارض فيبقى حق الاخر في الكل فباخذ الكل وكذلك لو كان للشفعة
 جماعة فاسقط بعضهم حقه فللباقين ان ياخذوا الكل بالشفعة
 لما قلنا ولو كان للدار شفعان واحد غائب فالحاضران ياخذ كل الدار
 بالشفعة لان سبب شوق الحق على الكمال وجود حقه وذنبا كحقه
 بالطلب ولم يعرف تاكيد حق الغائب بالطلب انه محتمل بحتم انه يطلب
 فيحتمل انه لا يطلب ويغيب فلم يقع التعارض والترام فلا يمنع الحاضر
 من استيفاء حقه الثابت المتولد بحق محتمل لئلا يتركه والقوم يعرض له بالكل
 عملا بكمال السبب من غير معارض بخلاف ما اذا كان لرجل على
 رجل اقدارهم فبذلك الرجل وتركه اقدارهم واحد صاحب الغائب
 انه لا يسلبه الحاضر الاخص ما كان هناك فيقول واحد منهما واما في حق
 الاخر في التاخي فنقسم بينهما على السوية لوقوع التعارض والترام وكذلك
 لو كان للدار شفعا وجعل غائب واحد حاصر بفضي الدار لم يخلو
 على عدد روستهم لما قلنا ولو جعل بعضهم نصيبه لبعضهم نصيبه جود في غيره
 وسقط حق الجاعل وقسم على عدد روستهم بغير حق الشفعة مما لا يخلو

الدين

التنزل

التنقل لكون الجود ليل الاعراض وبقي كل الدارين الباقيين فيقسموها
 على عدد الدروس لما ذكرنا ولو كان احدهم حاضرا فقتني له بقدر الترام
 اخبر بقتني له بنصف ما في يد الحاضر فان جازا ثلث بقتني له ثلث ما
 في يد كل واحد منهما لوقوع التعارض والترام في سوا الكل فيقسم
 ثلث الحق وتاخي فنقسم بينهم على السوية ولو اخذ الحاضر الكل
 ثم قدم الغائب فاراد ان ياخذ النصف فقال له الحاضر ان اسم كل الكل
 فاما ان تاخذ او تدع فليس له ذلك ولذلك قدم ان ياخذ النصف
 ثم ان القاضي لما قضى الحاضر كله الدار نصيب قضاؤه بطلان حق
 الغائب عن النصف وصار الغائب مقتصرا عليه في ضمن القضا الحاضر
 بالكل فبعد ذلك وان بطل القضا لكن الحق بعد ما بطل لا يتصور
 عوده ولو قضى بالدار الحاضر ثم وجد به عيبا فده ثم قدم الغائب
 فليس له ان ياخذ بالبيع الاول الا نصف الدار سوا كالرد بالغيب
 بغضا وبغير قضا وصار هو مقتصرا عليه ضرورة القضا على المشتري فطلعت
 شفعة في هذا النصف فلا يخلو لعود سوا كالرد بالغيب بغضا وبغير
 قضا كما ناطا بطلان حقه في النصف بالغضا بالشفعة والرد بالغيب لا يبين
 ان القضا بالشفعة لم يكن وكلما يستوي فيه الرد قبل القبض ويؤيد لما قلنا
 ولو اراد الغائب ان ياخذ كل الدار بالشفعة والحاضر بالغيب وبيع
 الاول ينظر ان كان الرد بغير قضا فله ذلك لان الرد بغير قضا يبيع
 مطلق وكان يبيع جديا في حق الشفعة واخذ بالكل الشفعة كما ياخذ
 بالبيع المتنا هذا ذكر محمد رحمه الله واطلق الجواب ولم يقل بغيرها
 اذ كان الرد بالغيب قبل القبض او بعد من شافنا من قال ما ذكر
 من الجواب محمول على ما قبل القبض من الرد قبل القبض بغير قضا مع حديه
 وسوا القضا قبل القبض لا يجوز على اصله واما يستقيم اطلاق الجواب على
 اصل الشفعة وايضا يوسف ومنه من لا يستقيم على منعه انك ان
 حق الشفعة ها هنا غير مقصور لكونه مجبورا في الملك فكان رضاه ملحقا
 بالعدم وان كان بقتضا فليس له ان ياخذ له نه نسخ مطلق ورفع العقد
 من اصل ما كان له لم يكن والاخذ بالشفعة يختص بالبيع واطلاق الحاصر على
 عيب قل ان يرضى له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدم الغائب فان شافنا
 اخذ الكل وان شافنا تركه ان القاضي ادر بقتضا الشفعة للحاضر فلم يطل

انه ليس بالمتنا
 والجعل بطلان
 في غير سبب
 خصه

الدار بالشفعة
 اطلاق الغائب
 الصف

حق الغايب بل بقي في كل الدار لوجود سبب استحقاق الكل الا انه لم يظهر
 للمراجعة حق الحاضر في الكل والتسليم زالت المراجعة وظهر حق الغايب في
 كل الدار ولو رد الحاضر الدار بالبيع فعد ما بقي له بالشفعة ثم حضر
 شعبان اخذ الثاني بالشفعة والحكم في الاثنين والثلاث سوا سقط حق
 الغايب بعد رجعة الحاضر فلما وقع لوكوان شفيع الحاضر اشتكر
 اشترى الدار من المشتري ثم حضر الغايب فان شأخذ كل الدار بالبيع الاول
 وان شأخذ كلها بالبيع الثاني اما اخذ بالبيع الاول فلان حق الحاضر في
 الشفعة قد بطل بالشر من المشتري لكونه لسراويل الاعراض فزال المراجعة
 الموجبة للشفعة فبقى حق الغايب في كل الدار فاخذ الكل بالبيع الاول ان شأ
 بخلافه الشفعة اذا اشترى الدار بالشفعة من صاحبها ان شأ بطلت شفعت
 لان البطلان بالاقراء على الشراء وحقه له في الشراء بطل به واما اخذ بالبيع
 الثاني فلا يبيع الثاني وحده وحق الحاضر في الشفعة لصيرورته معروضا
 بالشر ما ظهر حق الآخر في الكل ولو كان للمشتري الاول شفعة الدار فاسهل
 الشفعة الحاضرة ثم قدم الغايب فان شأخذ نصف الدار بالبيع الاول ان
 شأخذ كلها بالبيع الثاني اما اخذ النصف بالبيع الاول فلا للمشتري
 الاول لم يشتر له حق قبل الشراء فيكون بشرائه معرضا عنه فاذا باع من
 الشفعة الحاضر لم يثبت الغايب الا مقدار ما كان حصه بالمراجعة مع الاول
 وهو النصف واما اخذ الكل بالعقد الثاني فلا بالسبب عند البيع الاول
 اوجب الشفعة للكل في الدار وقد بطل حق الشفعة الحاضر بالشر لكون
 الشراد لبل الاعراض فبقى حق المشتري الاول والغايب في كل الدار وبقيت
 بينهما التزام فاخذ الغايب نصف الدار بالبيع ان شأ وان شأخذ الكل بالعقد
 الثاني فلا بالسبب عند العقد الثاني اوجب الشفعة حق الشفعة ثم بطل
 حق الشفعة الحاضر على العقد الاول ولم يتعلل بما مرده على الشر الثاني
 بقوله حق الاعراض فكان للغايب ان ياخذ كل الدار بالعقد الثاني
 ولو كان للمشتري الاول اجنبيا اشتراها باء فاعيا من اجني بالفتن
 ثم حضر الشفع فاشفع الحاضر ان شأخذ بالبيع الاول وان شأخذ
 بالبيع الثاني لوجود سبب الاستحقاق بشرطه عند كل واحد من
 الشفعين وكان له الخيار فاخذ بالبيع الاول سلم الترخيص للمشتري
 الاول والعقد عليه ونفس البيع الثاني وببتر المشتري الثاني

ما التذم

الشر

المشتري الاول وان اخذ بالبيع الثاني ثم البعان جميعا والعقد على الثاني
 غير ان وجد المشتري الثاني والدار في يد فلما ان ياخذ بالبيع الثاني
 سوا كان المشتري الاول حاضرا او غائبا وان اراد ان ياخذ بالبيع الثاني
 سوا كان المشتري الاول حاضرا او غائبا وان اراد ان ياخذ بالبيع الاول
 فليس له ذلك حتي يحضر المشتري الاول والثاني هكذا في القاضي
 الامام الاسي جاني في شرحه بمحض الطحاويك ولم يحله خلافا
 وذكر الكرخي ان هذا قول ابن خنيفة ويحمد وعدي بن يوسف حصة
 الاول ليست بشرط وللشفيع ان ياخذ من الذي في يده ويدفع اليه
 الفا ويقال له اتبع الاول وحده منه الفا وان كان الثاني اشتراه باء
 ياخذ منه ويدفع اليه الفا ووجه قول ابن يوسف ان حق الشفعة حق
 متعلق بعين الدار فلا يشترط لاستيفائه حصة المشتري الاول
 ووجه قولهما ان اخذ من غير حصة المشتري الاول يكون رضيا
 على الغايب لان اخذ بالبيع الاول يوجد انفساخ البيع الاول
 على المشتري الاول على ما ذكره من موضعه فيكون رضيا على الغايب من
 غير ان يكون عنده خضم حاضرا ولا يجوز وقوع الشفعة متعلق
 بالعين مجموع بل لاحق في العين وانما الثاني يتحول على المشتري
 فلا بد من حضرته ولو كان المشتري باع نصف الدار ولم يبيع جميعها
 في الشفعة فاراد ان ياخذ بالبيع الاول اخذ جميع الدار وبطل البيع
 في النصف الثاني من المشتري الثاني لان سبب استحقاق الجميع بشرط
 موجود عند البيع الاول فاذا اخذ الكل بالبيع الاول انفساخ البيع في
 النصف الثاني من المشتري لا يثبت ان يبيع ان يبيع عليه حق الشفعة
 في يد النصف وان اراد ان ياخذ النصف بالبيع الثاني فله ذلك
 في شرط الاستحقاق وهو البيع وحده في النصف وبطلت شفعة
 في النصف الذي في يد المشتري الاول لوجود دليل الاعراض ولو
 كان المشتري لم يبيع الدار ولتة وهما من رجل ونصفها على
 رجل ونقص الموهوب له والمصدق عليه ثم حضر الشفع والمشتري
 والموهوب له حاضرا ان اخذها الشفع بالبيع لا بالهبة لان لو العقد
 معاوضة من شرائط الاستحقاق على ما ذكره ولا من حصة المشتري
 حتي لو حضر الشفع ووجد الموهوب له فلا حصة معه حتي يد

طه

الحارطاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اشركوا في حق الخليل والخليل
 اخفى من غيره ولا كان الموتى في حق الشفعة هو دفع ضرر الخليل
 واذا هو سبب وجود الضرر والاذى هو الاصل والاصل على هذه
 العرب فالاصل بالشرك في حق الشفيع او هو من اصل بالخلطة والاصل
 بالخلطة افي من اصل بالاصل والاصل في حق الشفيع هو ما ترجع صحه فان
 سلم الشريك وجبت الشفعة بالخلط وان جمع خطاين بعد الاخير
 على الاصح وان سلم الخلط وجبت الحارطاروا فلنا وهو اجواب ظاهر الاخير
 وروي عن ابي يوسف انه اذا سلم الشريك والشفعة لغيره وجب له اية
 ابي يوسف ان الحق عند البيع كان للشريك لا لغيره الا ترى ان غيره لا يملك
 المطالبة فاذا سلم سقط الحق اصله واصح جواب ظاهر اولا وبذلك
 كله واحد من هذه الاشياء الثلاثة سبب طارح للاستحقاق الا انه ترجح
 البعض على البعض لقوة قرائنا اثره على ما بينا فاذا سلم الشريك للشفعة تركه
 بالعدم وجعلت كانها لم تكن فيرأى الترتيب والباقي قال اجمع الخلطة
 والحارطاروا وبذلك في هذا فيصايل دارين وخلص في كفة غير اية
 طريقها من هذه المسئلة اخرج دارضا به والشفعة لشريكه لان شركته
 في غير الدار وشركه اهل السكن في الحقوق فكان الشريك في غير الدار اولى
 بالشفعة فان سلم والشفعة لاهل السكن كلهم يستوي فيها الماص وغير
 الماص فانهم كلهم خطا في الطريق قال سلموا في الشفعة الحارطاروا
 في روي عن ابي يوسف اذا سلم الشريك سقطت الشفعة اصلا ولو
 سبقت من هذه المسئلة سكة اخرى غير اية وفيه دار فيها الشفعة
 لاهل هذه المسئلة خاصة لان خطه اهل السكنه اخضر من خطه اهل المسئلة
 العليا ولو سبقت دار في السكنه العليا استوي في شفعها اهل السكنه العليا
 واهل السكنه السفلى لان خطتهم في السكنه العليا هو انفسو وروى
 الاستحقاق ولا تجد دما اهل الدار يستحقون الشفعة ان طريق
 اذا كان ملكا لهم او كان فاعية مملوكا اما اذا كان ملكا فظاهر وجود
 الخلطة وملك الشريك والطريق واما اذا كان فاعية مملوك فلا يتم اصل
 به من غيرهم وكان في حق المملوك واركان السكنه نافذة في دارها واصل
 شفعة الدار للمالكين لان السكنه اعمما باجماعهم لما كان ملكا فهو
 في حكم غير لنا وفي الطريق ايضا الذي لا يستحقون الشفعة ما ملكا اهله

المشترك فاحذها بالبيع الاول والثمن المشترك ونظما اليه كذا ذكر القاض
من غير خلاف واما الاكثر فنجد على الخلاف الذي ذكرنا ان الذي فيه الدار
وهو الموهوب له لم يكن خصا كما في البيع ولو ذهب المشترك نصف الدار فمستوفيا
وسلمه الى الموهوب لم يرد حصص الشفع واراد ان يأخذ النصف الباقي
نصف الدار ليس له ذلك ولكنما أخذ جميع الدار بحكم التمسك وبغيره
في أخذ البعض دون البعض يعرف الصفقة على المشترك واذا أخذ الكل
بطلت الهبة او يرد لان أخذ البعض كان على التمسك لا على البيع ولو يوهب
او اشترى دارا لبيع ثم باعها بالبيع فعمل الشفع والبيع الثاني ولو يعلم
بالبيع الاول فاحذها بغضا او بفرضا ثم علم ان البيع الاول كان لبيع
فليس له ان ينقض اخذ له نعم لا اخذها بالبيع الثاني فقد ملها وحقق
التكليف بالبيع الاول بعد ثبوت الملكية لا يصور فسقط حقه في الشفعة
في البيع الاول او ضرورة ثبوت الملك له وانما بت ضرورة مستوي فيه
العلم والحلف فان اشتراها بالبيع ثم رده في التمسك فعمل الشفع بالبيع
ولم يعلم ان الالف زائدة فاحذها بالبيع فان اخذها بغضا فاقضي
ابطال القاضى الزيادة وقضى له بالالف لان الزيادة غير نائمة شرعا في
حق الشفع وكان القضا بالزيادة قضا لما ليس بثابت فبطلها القاضى
وان اخذها بغير قضا فليس له ان ينقض اخذ لان الأخذ بغير قضا غير له
شرامته فسقط حقه في الشفعة ولو كان المشترك حين اشتراها بالالف
بافقه البيع ثم اشتراه بالبيع فان أخذ الشفع بالبيع ولم يعلم بالبيع الاول
ثم علم لم يكن له ان ينقضه سواء كان بغضا او بفرضا لان علمه بغيره ان
لا يمكن الأخذ بها فاذا اخذ باحدهما انقضت الاخر سواء علم او اذا كان
لدار رجلان احدهما غائب والاخر حاضر فقام الحاضر الى قاضى بترك
الشفعة قضى له بجميع الدار لان قضا القاضى الاول حادف على الاجتهاد
فمنع وطلبا خلف الحاضر وبغير حق القاضى فكذا لا يوجد سبب استحقاق
الكل فاحذوا كل بالشفعة ولو كان القاضى الاول قال ابطال كل الشفعة
المتعلق بهذا البيع لم تطل شفعة الغائب كذا في محمد رحمه الله وهو
صحيح لان هذا قضا على الغائب وانه لا يجوز ما علم والداري خص
حالة الاخر فهو انساب استحقاق الشفعة اذا اخفت براعى فيها
الترتيب فقدم الاول فالاول فيقدم الشريك على الخليط والخليط على

م عذما و عذاقو
چون خصما منو

م الى قاض لا يرى الشفعة
بالجوار فاقبل شفعته
ثم حضر الغائب فخاصه

سأله أن إذا كان كذلك يتخلف به حق جميع المسلمين وكانت شركة عامة
فتشبه الإباحة وعلي هذا يخرج النهر إذا كان صغيرا يستقر منه راض معدودة
أو كروم معدودة فيع راض منها أو كروم أن الشريك في النهر كلهم شفعاء يستوي
اللائق وعنده الملائق لا يستويهم في الخلقة وهما لشركة في الشرب وإن
كان النهر كبيراً فالشفعة للحار الملائق في نهر الشوارع واختلف في الخلقة الفاضل
بين الصغير والكبير قال أبو حنيفة ومحمد رضاء أن كان يجري فيه
السفن فهو كبير وإن كان لا يجري فيه فهو صغير وروي عن أبي يوسف أنه قال
لا يستطيع أن يأخذ هذا محمد فوعده علي بن أبي حنيفة فعد ذلك وروي
عن أبي يوسف رواية أخرى أنه إن كان يستقر منه قراح أو ثلاثة أو
بساتين أو ثلاثة ففيه الشفعة وما زاد على ذلك فلا كراهة في اختلاف
بين أصحابنا والقاضي لم يذكر كراهتهم وإنما ذكر اختلاف المساجح فيقال
بعضهم إن كان شركا النهر بحيث يحصون فهو صغير وإن كانوا أكثر من مائة فهو
كبير وقال بعضهم هو فهو ضابط رأي القاضي فإن رآه صغيراً قضى بالشفعة
إن كان مائة فأكثر فاقضى بينهم بها الحار الملائق ولو شرب من هذا النهر نهر آخر فيه
أرضون أو بساتين أو كروم فيع راضاً أو بساتين شركة من هذا النهر الملائق
فأهل هذا النهر أحق بالشفعة من أهل النهر الكبير لأنهم يخصصون
شرب النهر الملائق وكان أولي كراهة للسكنة المشبعة من سكنة غير نافذة
وأبو حنيفة أرض على النهر الكبير كان أهلها وأهل النهر الملائق في الشفعة سواء
لاستويهم في الشرب قال محمد رحمه الله في قراح واحد في وسطه ساقية
جارية شرب هذا القراح منها من الحار بين فيع القراح فيجاء شفعاء
أحد صاحب هذه الناحية من القراح والآخر في الحار في الشفعة هما شفعاء
في القراح وليست الساقية بجارية لأن الساقية من خوف هذا القراح ولا تعتبر
فاصلاً للحار المحمودة ولو كانت هذه الساقية بحبس سوار القراح وحسب
منها الفجر حبس خارجاً من هذا القراح فأصحاب الساقية أحق بالشفعة من
الحار لأنهم يشربون في الشرب والشريك مقدم على الحار على ما مر وأما علم
وعلى هذا فتخرج ما روي عن أبي يوسف أنه قال في رجلين رجلين ورجل فيهما
طريق فباع أحدهما نصيبه من الدار أن الشريك أحق بالشفعة من صاحب
الطريق لأن الشريك في عين العقار أحق من الحار في المحيط وكذلك إذا كان الدار
بين رجلين وأحد هما حاريط راضه في الدار بينهما وبين آخر فباع الذي

وخرج في رواية
منها
وإن كان كافراً لا يحسن
فهو كره من بعض
أن لا يشاركه فأقضى
فهو صغير

وأن نصيبه من القراح
أهل النهر الكبير

شرك

شريك في الحاريط نصيبه من الدار والحاريط والشريك في الدار أحق بالشفعة
الدار والشريك في الحاريط أول بالحاريط لأن الشريك في الحاريط ليس بشريك في
الدار له حصة في بقية الدار والشريك مقدم على الحار وكذلك دار بين رجلين
وأحد هما في الدار بينهما وبين آخر فباع الذي له نصيب في الدار الشريك
فالشريك في الدار أحق بالشفعة الدار والشريك البير أحق بالبيرة إذا كان الشريك
في البيرة راضية الدار والشريك مقدم على الحار وكذلك سفل بين رجلين
وأحد هما على عليه بينه وبين آخر فباع الذي له نصيب في السفل والعلو
نصيبه فليشريك في السفل والشفعة في السفل ولشريك في العلو والشفعة
في العلو ولا شفعة لشريك في السفل في العلو ولا لشريك في العلو في السفل
لأن شريك في السفل جازر للعلو وشريك في علو كان نظرياً للعلو فيه
وليس بشريك له في العلو والشريك في عين البقعة أو فيها هو في البقعة
مقدم على الحار والشريك في الحار في السفل وشريك في العلو جازر للسفل وشريك
في الحار إذا كان طريقاً للعلو في ذلك الدار ولا شركة له في عين البقعة فكانت
الشركة في عين البقعة أولى ولو كان رجل على دار وطريقه فيها وبقية
الدار آخر فباع صاحب العلو بطريقه فاقباس أن لا شفعة لصاحب
السفل في العلو وفيما استحسن أن يجب وجهه اقياس أن من شرباً بطريق
الشفعة أن يكون المبيع عقاراً والعلو منقول فلا يجب فيه الشفعة كما لا
يجب في سائر المنقولات وجه الاستحسان أن العلو في معنى العقار لأن
حق البنا على السفل أحق لأن لا يبيح البطلان فاشبه العقار الذي لا يخل
بالهلاك وكان ملحقاً بالعقار لا يبيح حكمه ولو كان طريقاً للعلو في
دار رجل آخر فباع العلو فصاحب الدار التي فيها الطريق لا يشفع
للعلو من صاحب الدار التي عليها العلو لأن صاحب الدار التي فيها الطريق شريك
في الحار وصاحب الدار التي عليها العلو جازر والشريك مقدم على الحار فإن
سلك صاحب الطريق بالشفعة فإن لم يكن للعلو جازراً ولا جازراً صاحب
الدار التي عليها العلو بالحار فإنه جازر وإن كان للعلو جازراً ولا جازراً
بالشفعة من صاحب السفل لأنه جازر وإن لم يكن جازراً للعلو ولا جازراً
العلو ومن صكته طابفة من الدار فلا شفعة له لأنه ليس جازراً ولا جازراً
السفل السفل لأن صاحب العلو شفعياً لأنه جازر وليس شريك وهو

والدار والشريك
الحار

شفعه فيها بغير الارادة له من جازا الشفعة الار وقت البيع اذا الحاط بالمال
بني ملكه وبقيته الار ولا يجب له الشفعة وروي عن ابي يوسف رحمه الله في
نوازع دالين رجلين لرجل فطرق فباع احدهما بنصفه من الار فشرى به
في الار راحق بالشفعة في الار ولصاحب الطرقت الشفعة بالطريق ولا
يطبق اذا كان معناه ان يمتزج الحاط على ما ذكرنا وهل على ارباعه الى
بقول الشريك في الحاط جاز في بقية الار على ما ذكرنا في مقدم واسم اعلم
فصل وما مشاير وجوب الشفعة في انواع منها على المعاصي
او ما هو بمعاملة الموصوفة ولا في الشفعة بالسريبيع ولا في البيع حتى لا
تجب اليه والصدق والميراث والوصية لان اخذ الشفعة لم يملك على
الماخوذ منه بمثل ما ملك هو فاذا اقدم معنى المعاوضة فلو اخذ الشفع
اما ان ياخذ بالقيمة واما ان ياخذ بمثل لا عوض لا سبيل الا ان لا يات
الماخوذ منه لملكه بالقيمة ولا سبيل الا الثاني في الجبر على البيع ليس
للمشروع ما يمنع الاخذ اصلا وان كانت الهبة بشرط العوض فانها ايضا
وجبت الشفعة لوجود معنى المعاوضة عند التبرع ولا في قرضها
دور الاخر ولا شفعة في اصحابنا الاثلاثة وعند زفر في الشفعة
بنفس العقد وهذا على اصل وهو ان الهبة بشرط العوض عند ما تباع
تبيع ابدأ معاوضة انتهوا وعند معاوضة ابدأ وانتهوا ولا في هذا الفصل
في كتاب الهبة تذكرها هناك في كتابه تعالى ولو هو عقار من غير
شروط العوض فان الموهوب له عوضه عن ذلك دار ولا شفعة فيه
الاربعه ولا في دار الهبة ولا في دار العوض عن اعداد الاروض بنصفه منته
الا انها اختصت بالبيع من البيع لان تكون عوضا حقيقة بدلا من
لو هو عشرة دراهم فغوضه خمسة جاز ولو كان عوضا حقيقة لما جاز
انه يكون ربا لان ازال ليس بعوض عن ارض حقيقة فلم يكن هذا
معاوضة بل كان هبة منتهاه فلم تجب به الشفعة وتجب الشفعة
في الار التي هي بدلا للصالح سواء كان الصالح عن الار عن اقراره عن
انكاره وسقط لوجود معنى المعاوضة في الصالح عن اقراره ظاهر
لان المدعي ملك المدعي في المدعي والمدعي عليه ذلك ان لا ياتي
هي بدلا للصالح عوضا عن ملكات في حقها جميعا فتتوقف المعاوضة
في هذا الصالح واما في الصالح عن انكاره فلا عن المدعي لانه اذا عوا

كذلك ربح وتمازى من إحداهما خبث على حيط الأخران صاحب الحشيش لا يستحق
الأرباح والى يستحق الحشيش شيئا ولو بيعت الدار التي فيها طرقت العلوفه
العلواني بشقة الدار من الجاهل لانه شريك في الخوف وكان مقدمها على
الحمار وروى عن ابن يوسف انه قال في بيت عليه عرقان احدهما خوف
الاحمرى ولكل عرقه طريق في دار اخرى وليس بينهما شريك في الطريق
فباع صاحب البيت الاوسط بعه وسلم صاحب الطريق بالشفقة له صاحب
العلو ولصاحب السفلى ميعالا سنويا والجار فان باع صاحب العلو كانت
الشفقة للاوسط ولا سفلى لان الحمار له الا لاسفل وان لم يجد يخرج ما روى
عن ابن يوسف رحمه الله انه قال في دار فيها مسيلان حبل خرب فبيعت الدار كانت
لهما الشفقة الجارية لا للشركة وليس المسيلان كالتشريك في صاحب المسيل يخص
لمسيل الما في شرته لا لآخره فصار كحيط صاحب احدي الدارين فبيع
الأخرى ولو ان حياطين بين دارين رجلين والحائط بينهما فباع صاحب الشر
فالحياط ولو ان الجار بالحائط وبقيته الدار باعها الجار فالحائط بينهما هكذا
روى عن ابن يوسف وروى عن ابن يوسف رواه آخرى ان الشريك
في الحائط او في جميع الدار وحده هذه الرواية ان الشريك في الحائط شريك
في بعض المبيع وكان اول من الجار لا يملك شركه له كالتشريك في الشرب والطريق
وحده الرواية الاولى ان الشريك في الحائط شريك لكن في بقية ميعته وهو ما
نختار الحياط لا في بقية الدار بل هو جاري في بقية الدار وكان اول ما هو شريك
فيه وبقية الدار ميعته وبيع عن بيع اول الدار وطب الاول الشفقة
وطلبها الشريك في الدار فباعها لشرقة في البيت او في بايت وبقية الدار
بينهما بضعان قاله الكشي واصلها عن ابن يوسف ان الشريك في
الحياط او في بقية الدار لم يملك الدار كذا من نحو الشريك في قسم المبيع الشريك
مقدم على الجار قاله عن محمد رحمه الله مسلة تدل على الشريك في الحياط اذا
فانه قال في حياط يزداد من لكل واحد منهما عليه شفعة ولا يعلم في الحائط
بينهما الا الحشيش فيعت احدي الدارين قاله فان اقام الاخر ميعته ان الحائط
بينهما فهو احق من الجار لانه شريك ولو لم يمت ميعته لم يملكه شريكا وقوله
اذا لم يمت الجار او اذا جاز جميع الحائط خاصة انه هو ميعته فاعلم ان الشريك
الاطراف وروى عن ابن يوسف رحمه الله ان شريك في حائط بارضه من الدار
ما بقى الدار لم يملك الجار الحائط الشفقة فله الشفقة والحائط ولا

فما جوار وكذلك الدار
فما بعث بيده

مستوفى

عن ملكها ثابت فكان الصالح معاوضة في حقه وكان الشفعين فيها حق الشفعة
 وكانوا الصالح عن سكون المدعى عليه ان المدعى ان كان محققا في دعواه كان
 بدله الصالح عوضا عن ملكه حقيقة وان كان مطلقا كان عوضا عن ملكه في
 زعمه فيحقق معنى المعاوضة في هذا الصالح من الجاهل بغيرها وانما
 عنها عن اقرار لوجود معنى المعاوضة في هذا الصالح من الجاهل بغيرها وانما
 عن انكار فلا تجب به الشفعة لان في زعم المدعى عليه ان اقرار المدعى
 ملكه وانما بدله المال لدفع المحضومة ابا طلة فلا يتحقق معنى المعاوضة
 في حقه فلم يكن للشفيع ان يأخذها منه بالشفعة للمال ولكن يعرف مقام
 المدعى في اقامة الحجة فان اقام البينة على صاحب الدار ان اقراره كانت
 للمدعي او كلف المدعى عليه فنكح له الشفعة لا ثم تبين ان الصالح وقع
 معاوضة حقيقة وان لم يقع له حجة فلا شفعة له وكذا لا تحجب الشفعة
 في الدار المصالح عنها عن سكونه لان المدعي ان كان محققا في دعواه كانت
 الصالح معاوضة فتحجب الشفعة وان كان مطلقا لم يكن معاوضة في حق
 المدعى عليه ولا تجب الشفعة مع الاحتالة لان الحكم كالا ثبت بدو
 شرطه لا ثبت مع وجود الشك بشرطه ولا غير الثابت بغيره لا ثبت
 بالشك ولو كان بدله الصالح مانع فلا شفعة في الدار المصالح عنها
 كان الصالح عن اقراره وانكاره كان بدله الصالح ليس بهين مال فكم يكون هذا
 الصالح معاوضة غير المال بعين الجاهل وهذا من شرط ثبوت الشفعة
 على ما ندكر ان شاء الله تعالى ولو اصطفا على ان يأخذ المدعي الدار بوطيه
 ما كان له ان يحرك فان كان الصالح عن انكاره كان هذا الصالح معاوضة دأرا
 وان كان عن اقراره لم يصح الصالح ولا تجب الشفعة في الدار بغيرها وانما
 جميعا ملك المدعي ولو اشترك دأرا لم يملك الشفعين الشفعة مردا للمشتري
 الدار بخيار روية او شرط قبل القبض او بعده فارد الشفعين ان يأخذ
 الدار بالشفعة بسبب الرد لم يكن له ذلك لان الرد بخيار روية والشرط
 ليس في معنى البيع الا تزك ان رد من غير رضا باع بل هو كمن يفتن بغير
 الكل ورفع العقد من اصل كانه لم يكن فيعود اليه قديم ملكه فلم يتحقق
 معنى البيع فلا تجب الشفعة وكذا لو رد عليه قبل قبض القبض او بعده
 بغضا القاصي لان الرد بغضا القاصي منقطع مطلق وان كان بغير رضا القاصي
 فلا شفعين الشفعة لان الرد بغير رضا يوجب بدو في حق ثالث والشفيع ثالث

وكذا

ولذلك الاقالة قبل القبض او بعده لا بها يبيع حده في حق ثالث واسه علم ولا تجب
 الشفعة في النسبة وان كان فيها معنى المعاوضة لا بها ليست لمعاوضة محضة
 بل فيها معنى الافراز والتميز لا تزك انه يحرك فيها الجبر فلم تكن معاوضة مطلقة
 ولا تجب فيها الشفعة كاذ اصاح من دم محمد علي دأرا له لا تجب الشفعة
 ومنها معاوضة المال بالمال فلا تجب فيه معاوضة مال بغير المال وانما
 ان يأخذ بما يملك به المشتري ولا سبيل اليه ان يملك بالقصاص وامان
 اخذ بغيره الدار ولا سبيل اليها فصار ان المشتري يملك به فامتنع
 ان يملك اصلا وعكس هذا يخرج ما اذا اصاح من دم محمد علي دأرا له لا تجب الشفعة
 لان القصاص ليس بمال فلم يوجد معاوضة المال بالمال ولا الصالح من
 جنابة نوحا القصاص فيما دأرا لقتل محمد علي دأرا لقتل او صالح من جنابة نوح
 الموشد والقبض على محمد علي دأرا له لا تجب فيها الشفعة بالارش لوجود معاوضة المال
 بالمال وكذا لو اعتقد محمد علي دأرا ان الحق ليس بمال فلم يوجد معاوضة
 المال بالمال ومنها معاوضة عين المال بعين المال فلا تجب في معاوضة
 عين المال بالمال ليس بعين المال لانه ان كانا في ملك المشتري
 عين يمكن والملك بعين المال ليس بملك ما يملك به المشتري فامتنع اصلا
 وعكس هذا يخرج ما اذا جعل الدار ميرايا من زوج علي دأرا وجعلها بدل الخلع
 ان خلع امرأته علي دأرا وجعلها اجرة في الاجارة ان استأجر دارا
 فمعاوضة المال بالشفعة لان حكم الاجارة ثبت في الشفعة ولا حكم البيع
 هو الصالح علم ما عرف في سبيل الزكاح من الخلاف والشفعة ليس
 بمال وهذا عند اصحابنا وعند الشافعيين ليس بشرط وتجب الشفعة
 في هذه المواضع فباخذها الشفعين بقية البض وهو ميراث في ملك
 الخلع وفي الاجارة اجر المال وحسب قوله ان لاخذ بالشفعة تلك مثل ما
 يملك به المشتري عندا مكان وعند الغد في مقامه ان تزك
 انه لو اشترى دارا بعد فاشفع باخذها بغيره العبد لغد لا اخذ
 عندا لانه لم ينفذ قيمته مقامه لانه ماها وما لم ينفذ يقوم العبد لا
 خلاف فتعاقب قيمة العوض مقامه وانما ان المانع في الاصل فلهما على مول
 اصحابنا انما لا يفتن بالعقب والاشلاف لا ينفذ بطر في الشفعة
 الحاجة الناس فيق ما دأرا على اصل فلا يظهر تقوما في حق الشفعين ولو
 زوج امرأة علي دأرا على ان ترد المرأة عليه الف الف لا شفعة في مير الدار عند

لا يرد الاخذ بالشفعة ثالث
 مثل ما ثبت به الشفيع
 فلو حلت في معاوضة
 المال بغير المال محو

ولا يصح باءا
 معصية لا
 حله ولا
 بالقبض

اربع حصة رءاهه وقله ابو يوسف ومحمد ثلث الشفعة في حصة الالف وجميع
 قولهما ان الاربعه مبرو بعضها مبيع فليس بعد ايجاب الشفعة في حصة
 امكن ايجابها في حصة المبيع فليس في حصة وجهه قول ابو حنيفة رءاهه انه
 لا يمكن ايجاب الشفعة في حصة المبيع الا بعد قبضه الارز وفسمها تقوم
 المانع واقبته لها عند الضرورة على ما بينا ولا ان المبرور اراد هو الاصل
 لا بها انما نعت الالف لئلا تسلط لها الارز فاذ لم تشت الشفعة في الاصل كيف تجب
 في المانع ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باع داره من المرأة بذلك المهر او تزوجها
 بغير مهر مسمى ثم باع داره من المرأة مهر المثل تجب فيها الشفعة لان هذا
 مبيع مبتدأ فوجب به الشفعة ولو تزوجها على ارز وتزوجها على غير مسمى ثم
 فرض لها داره مهر المثل تجب فيها الشفعة لان الفرض منه ليس بمبيع فهو قد بر
 المهر فلا تجب به الشفعة وانه اعلم ومهر المثل يكون للمبيع عقارا او موهولعا
 فان كان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلماء وقال مالك هذا المستبر
 وتجب الشفعة في البعن وجهه قوله ان السفينة احد المسكنين فوجب
 فيها الشفعة لا تجب في المسكن الاخر وهو العقار ولو لم يمارى عن رسول
 ابيه لم يملكه عليه وسلم انه قال في الشفعة الاقرب ربح او رابط ولا في الشفعة في
 العقار ما وجبت لو لم يملكها وانما وجبت لكونها في الذيل وضرره على
 سبيل اللزوم وذلك لا يخفى في العقار والبيع وهو العلو على ما ذكره
 وسواء كان العقار ممتلكا للشفعة او لا فمصلحة الحمايم والارحا والبر والبر
 والعين والدار والمعار عند ايجابها في البيع المستعني وقال الشافعي لا تجب
 الشفعة الا في عقار يجرى القسمة والكلام فيه يرجع الى اصل تقدم ذكره وهو ان
 الشفعة عندنا وجبت معلولة بدفع ضرر الى الرخيل واذا على سبيل اللزوم وذلك
 يوجد فيما يجمل القسمة وفيما لا يجمل على السواء وعند وجب معلولة بدفع ضرر
 خاص وهو ضرر القسمة ولا يتعدى الى ما لا يجمل القسمة وهذا هو القليل
 لمع القسمة قد ابطالها فيما تقدم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان
 الشفعة فيما يرسم من غير فصل واذا بيع سفر عقار دون عوله او عوله دون
 سفره او بيعا جميعا وجبت الشفعة اما السفل فلا شك فيه لانه عقار واما
 العلو دون السفل فليس فيه الشفعة اذ لا يعلو على السفل لان ربحا
 على السفل متعلق به على سبيل التاميد فصار معلقا بالعقار فوجب فيه الشفعة ولو
 انهدم العلو لم يبع السفل وجبت الشفعة لما خب العلو عن ابن يوسف وعند

م فلو تجب في البيع

محمد لا شفعة له ذكره محمد رءاهه ان زيادات وجهه قول ابن يوسف ان البا
 وان يطلحن البا فاقاموا نه حق متعلق بالشفعة على استقرار التاميد وكان
 منزلة البقعة وجهه قول محمد رءاهه ان الشفعة انما تجب اما الشفعة والمالك
 او الحق او عوثر المالك ولم يوجد في ذلك اما الشفعة نظاما لا شفا
 وكذلك الجواز لا لخالركا نه البا ونذر ان البا فلا تجب الشفعة وذكر في
 الزيادات فمن باع على فاحترق في السلم بطل البيع هكذا ذكره ابو حنيفة
 خلافا من عشا بخانم قال هذا قوله فاما على اصل ابن يوسف فبطل البيع
 لم يجعل فحق البا فانه لم يذاع العرصه فصار لا ذاع العرصه مع البا فاحترق
 البا واسم اعلم ومنها زوال ملك البائع عن المبيع لان الشفع يملك المبيع
 على المشتري بمثل ما ملك به فاذا الرز ملك البائع استحاله ملك المشتري
 فاستحال ملك الشفع فلا تجب الشفعة في البيع بشرط الخيار لا باع رجا
 مبيع زوال المبيع عن ملكه حتى لو اسقط خياره وجبت الشفعة لانه سريان
 المبيع الى من ملكه من حين وجود البيع ولو كان الخيار للمشتري تجب الشفعة
 لان خياره لا يمنع زوال المبيع عن ملك البائع وحق الشفعة يفت عليه وكذا لو
 لا الخيار له لم تجب الشفعة لاختيار البائع ولو ثبت شرط الخيار للشفيع
 فلا شفعة له لان شرط الخيار بشرط نفسه وانه يمنع وجود الشفعة فان
 ايجاز الشفع البيع جاز البائع ولا شفعة له لا باع من جهة نه فصار باع
 ابتدا وان فسخ البيع فلا شفعة له لانه لم يملك البائع لم يترك والحق للشفيع في
 ذلك لانه لم يفسخ ولا يبيع حتى يبيع البائع او يجوز لبعض المذاهب فكلوا الشفعة هو
 وخيار العيب والروية لا يمنع وجود الشفعة لانه لا ملك للبائع ومنعها
 زوال الحق البائع فلا تجب الشفعة في المشترا شرطه لا باع في حق بعض
 والرد الى ملكه رد المفساد وفيما تجب الشفعة بغير الفسخ حتى لو سقط
 حق الفسخ باسباب مسقطه للفسخ كالزيادة وزوال ملك المشتري وذلك
 لا للشفيع ان يأخذ بالشفعة في المانع قيام حق الفسخ وقد رآه كل اواع
 بشرط الخيار لم اسقط الخيار وجبت الشفعة لزال المانع من اللزوم
 وهو الخيار لانه لو لم يبيعها المشتري شرطه لا باع في حق الشفع
 فهو الخيار ان شاخذهما بالاول وان شاخذهما بالبيع الثاني لا
 حق الشفع ثالث عند كل واحد من البيعين او جوب سبب اثبت عنه
 كل واحد منهما وشرا بطله فكان له الخيار غير انما ان اخذ بالبيع الثاني اخذ

بالثمن وان اخذ الاول اخذ شفعة المبيع يوم تقرر ان الشفعة بتلك ما تملكه
 المشتري والمشتري الثاني تلك بالثمن ان البيع الثاني صحيح والبيع الصحيح
 يفيد الملك بالمسعى وهو الثمن والمشتري الاول تلك بالبيع فثبت ان
 البيع الفاسد يفيد الملك بشفعة المبيع لا الثمن وانما تعتبر قيمته يوم قبض
 ان البيع صحيحا فاسد مضمون بان قبضه فالفصوب وعكس هذا الصلح يخرج قول
 ابراهيم فيمن اشترى ارضا شرافا فاسد فني عليها انه ثبت الشفعة حق
 لا شفعة لان حق البيع لم يسلط بالبناء فكان لا يخرجه من ارضه اعلم وان هذا
 يخرج قول ابراهيم فيمن اشترى ارضا من رجل يرضى اذ باع الارض من ورائه مثل قيمتها
 وشفيعها الجنب انه لا شفعة له لان بيع المريض مرض الموت غنا عن ابحاث
 ماله فاسد عنه الا اذا الجاز الورثة وان كان مثل الغيبة والشفعة في البيع
 الفاسد فلهما حاز في شفعة الشفعة ولو باعها من جاني عن قيمتها والوارث
 شفيعها لا شفعة للوارث عنه ايضا لا بد يصير كنه باعها من الوارث ابتداء الخول
 تلك الصفقة له او القدر صفقة اخرى مع الوارث وذلك فاسد عنه
 وعندها يجب الشفعة للوارث لا لا بعد جاز هذا اذا باع مثل الغيبة فاما
 اذ باع وجا بان باعها بالعين وفيها ثلاثة الاف فان باع من الوارث
 وشفيعها الجنب فلا شك انه لا شفعة عند ابراهيم فيهما لانه لا يرضى من
 الوارث مثل الغيبة فاسد عنه والحياء اولى ولا شفعة في البيع الفاسد
 وعنهما البيع جائز ولكن برغ قدر الحيازة في الشفعة وان باع من الجنب
 فكله لا شفعة للوارث عند ابراهيم في الشفعة باعها تلك الصفقة
 بالتحويل اليها او صفقة متبادلة مقدرة بينهما وان بيعا من الوارث الحيازة
 وسوا اجازت الورثة او لم يخبره لان الحيازة محلها العقد الموقوف والشر
 وقع باعها من المشتري لان الحيازة قدر الثلث وهي باقية من الجنب ولغت
 الحيازة في حق المشتري فتلغو في حق الشفعة ايضا واما عندنا فثبت عندنا
 الروايات في رواية كتاب الشفعة من الاصل والحا مع الشفعة وفي
 رواية كتاب الوصايا لا شفعة وهو مرسى الى الجامع يعرف بمعدن اسما
 وصح امك الشفعة ونسب الشرا في الدار التي يحدوها بالشفعة لان سلب الاستحقاق
 حوا الى الملك والسبب اما بتعقد سياحة وجود النضر والاشهاد امر لا بد
 على الوجود واذا لم يوجد عدل بيع كيف يفيد سيا ولا شفعة له بدرا فيكها
 بالاجارة والاعارة لا بد ان باعها قبل الشرا ولا يجعلها مسكنا ولا بد ان يملكها

في الغفلة قد زال البناء وطلبت
 في الدار من وجه الشفعة
 وعقد الوارث ومحمد
 لان حق البيع هو

بـ

في حق المقر والمشتري الاول وفي المسألة الثانية يظهر فوجو المقر له خاصة ولا
 يتعدى إلى المشتري وذكر في المتن عن أبي يوسف في رجل في يد دار عرف
 القاضى انما له فيبيع دارا لجنب داره فقال لا يشفع بين دار التي
 فيها الشفعة دارى هذه فلان وقد بيعتاه منه منذ سنة وقال هذا في
 وقت يقدر على اخذ الشفعة او عليها نفسه قال لا شفعة له في الدار
 حتى يقيم الشفعة له البينة على المشتري اما المقر فلا شك انه لا شفعة له لانه
 لم يملكه وقت البيع في الدار باقراره بالبيع قبله واما المقر له فلما ذكرنا ان الملك
 الثابت بالاقراء ليس يتأخر تحت مطلقه لكون الاقرار محققا قاصدا فلا
 ينظر في وجوه الاستحقاق على المشتري وذكر في الحاشية في سقوط الشفعة ان
 البايع اذا اقر به من الدار للمشتري مع باع منه الدار الى الجار لا يستحق
 الشفعة لا للمشتري صار شريك الباع في ذلك السهم والشريك يقدم على
 الجار ومنه ما يحتاج من حط المضاف في هذا وفي الحق الشفعة للجار لان
 شريكه المشتري لم يثبت الا باقرار البايع ولا فراجحة قاصرة فلا يظهر
 في حق الجار وكان على شفعته وكان يستدل بسلطة الجارط واسا علم
 ومنه ان لا يكون للمدعى الشفعة مع ملك الشفعين وقت البيع فان كان لم يوجب
 الشفعة لاسيما ان تلك الاصل من نفسه وعلى هذا يخرج ما اذا باع
 المادون دارا لولى شفعها فان لم يكن عليه دين فلا شفعة لولى دارها
 معك المولى والعبد كالولى عنه بالبيع فلا تثبت له الشفعة وان كان عليه دين
 فله الشفعة لان المولى لا يملك كسبه عند المادون المديون وكان يفتقر له
 الاجنبي وكذا اذا باع المولى دارا او المادون شفعها وعليه دين فله الشفعة
 لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء من المشتري وشروط واحدتها صاحب
 جازع وان لم يكن عليه دين ولا ينصور لأخذ الشفعة لان الاخذ مع ملك المولى
 ولو اشترى المادون دارا لولى شفعها فان كان عليه دين فله الشفعة لان الملك
 بالشر لم يقع للمولى وان لم يكن عليه دين ولا ينصور لأخذ الشفعة لان الملك
 يقع له وكذا اذا اشترى المولى دارا او المادون شفعها فان كان عليه دين فله
 الشفعة وان لم يكن فلا ينصور لأخذ الشفعة لافلنا واما المالك ان اشترى
 او باع دارا او لولى شفعها لانه لا يأخذ بالشفعة سواء كان عليه دين او لم يكن لانه
 فيما يبيع ويشترى مع المولى لانه الاجنبي لا تحريم الميراث لانه لا يملكه لولا علمه
 في دينه فكان يوجب ما في ملكه ما يبرر الجاني واسا علم ومنه ما عدم ارضاء البيع

م وتلك المداوية

نـ

البيع وحكمه فان رضى بالبيع او بحكمه فلا شفعة له ولا حق الشفعة ما ثبت له
 دفعا لصرا للمشتري فاذل رضى بالشر او بحكمه فقد رضى بغير حوا ولا
 يسحق الدفع بالشفعة ثم الرضا قد يكون صريحا وقد يكون دالة اما الصريح
 فلا يشك واما الدلالة فتحتاج الى بيع الشفع الدار المشفوع فيها وان وطد حصة
 الدار جميعا فيها عينا فلا شفعة لان بيع الشفع دالة الرضا بالعدت ونسبت
 حكمه وهذا الملك للمشتري وكل المصارف اذ باع كمال المصارف دورا المالك
 شفعها بدار آخر لا شفعة لرب المال سواء كان في الدار ربح او لم يكن
 اذ لم يكن فيها ربح فلا المصارف وكله بالبيع والرضا بالبيع كمال البيع
 بالبيع وحكمه ضرورة وانه ينع وجوب الشفعة وان كان فيها ربح اما في
 حصة رب المال فلا تة متى امتنع الوجوب في حصة رب المال فلو ثبت في حصة
 المصارف لادى الى تفريق الشفعة على المشتري او لا يجوز وان المشتري
 صار شريكا للمصارف والشريك مقدم على الجار وكذا لا يشفع ولا يشترى الدار
 المشفوع فيها فاشترى لملكه فلا يشفع الشفعة لان الشراء غير لى كور فوق
 الشراء نفسه والشراء نفسه لا يمنع وجوب الشفعة حتى لو اشترى الدار المشفوع
 فيها ثم حضر شفعه اخذ كان له ان يأخذ لنفسه بالشفعة فالشراء لغيره ولو
 ينع وجوب اولى ولو باع رب المال دارا لنفسه والمصارف شفعها بدار
 من المصارف فان كان في يد من مال المصارف وما بين الدار لم يجب الشفعة
 لان الاخذ اذ ذلك يقع لرب المال وقد وجد منه دالة الرضا بشي
 الملك للمشتري وان يبيع وجوب الشفعة وان لم يكن في يد وفا فان لم يكن
 في الدار ربح فلا شفعة ايضا لان الاخذ يقع لرب المال وان كان فيها ربح فلا
 يأخذها بالشفعة لنفسه لان له نصيبا في ذلك ولو وجد منه الرضا بقسط
 حصة ولا يشترى اجنبي دارا لجنب المصارف فان كان في يد المصارف
 وفا باليمن فلما لا يأخذها بالشفعة للمصارف وله ان يملك الشفعة لان
 حق الاخذ له فملك تسليمه وان لم يكن في يد وفا فان كان في الدار ربح فالشفعة
 لرب المال والمصارف جميعا لان الدار مشتركة فيها وان لم يكن فيها ربح
 فالشفعة لرب المال خاصة لان الدار ملك خاصة الشفعة من مجموع الملك
 وعلى هذا يخرج ما اذا باع الدار على ان يبيع الشفع لغيره على المشتري نفسه
 وهو حاصره جازا ربحا فلا شفعة لغيره لان الشراء لغيره كمال الشراء
 ارضى بالبيع وحكمه لان الشفعة او براءمه يتعلق به فكان دليل الرضا وكل

م دارك

فان ذكرنا في جرد ولا
 الرضا بالبيع في حصة
 واما في حصة المصارف

ع

•

فلما

او اشتري المشتري الدار على ان يبيع له الشفعة الدركه على ان يوفى وهو حاضر
 حتى جاز السو في شفعة الشفعة لا يملك ما ضمن الدركه فقد ما لم ينفذ وحكمده وهو
 الملك المشتري فلم يوجب الشفعة واما اسلام الشفعة فليس بشرط وجوب
 الشفعة فتجب اهل الزمة فيها بينهم والمسلم على المسلم لان هذا حق الملك على
 المشتري بمنزلة الشرا منه واذا قروا السلم في ذلك سوا له في الامور الباقية
 وروي عن شريح رحمه الله انه قضى بالشفعة لدى علي بن مسلم فكتب الى عمر بن
 اسد عنه فاجازة وكان ذلك بحضور الصحابة رضي الله عنهم فكلوا لهما عا وروى
 اشترى ذبي من ذبي دار اشترى واخرى من غيره وشفيعها ذبي او مسلم وجب
 الشفعة عند ابي حنيفة ولو لا الشفيع لوجب ناعلي ان ذلك ليس الا عند اصلا
 حتى لم يكن مضمونا بالانلاف اصلا ومن شرط وجوب الشفعة معاوضة
 المالك بالمال وعندنا هو مال متقوم في حق اهل الذمة بمنزلة الخاء والساء
 لنا ثم اوجب الشفعة فان كان الشفيع ذميا ادا له من ثل الخمر واهبته
 الخمر لكان الخمر عنده من ذوات الامثال كالخل والخمر ليس من ذوات
 الامثال بل من ذوات القيم كالشاة وان كان مسلما اخذها بغيره الخمر الحرة
 ومتى تقدر عليه التملك بالعين تملك بالقيمة كما لو كان الشرا بالهوى
 باخذها بغيره العوض كذا هذا وكذلك الخمر في الدوره ولعمل
 والبعض والاعدالة فتجب الشفعة للمادون والمكاتب ومعاوض
 والسوان والصبيان والمجانين واهل البقي في حق من يملك الملك
 وهو من اهل ثبوت الملك لهم الا ان الخمر فيها تحلل للصبي وعلمه وجميعه
 الذي يتصرف فيها له مال به ووصيه والخير ابوالاب ووصيه والاقارب
 ووصي القاصي فاذا اشتد دار والصبي شفيعا كان اوليها ان يطالب
 الشفعة وياخذ له ان لا اخذ بالشفعة بمنزلة الشرا من المشتري لو لم يكن
 يملك ذلك كما يملك الشرا فان سلم الشفعة صح التسليم ولا شفعة للصبي
 اذا باع عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وروى ابي يعقوب تسليم
 الصبي على شفيعه اذا باع وجميع قولهم ان هذا حق من الصبي فباطل باور
 ضررا في حقته ومثل هذا يدخل تحت ولا يه الاولي كالعوض عن فصاص وجب
 للصبي على انسان والا براعن كانه لنفس او مال ولا يوجب عند ابي يوسف
 عيبا اسماذ كان لا اخذ بالشفعة بمنزلة الشرا فتسليمه اصلا مع من
 الشرا والاولى ولا يه الا امتناع من الشرا ان يترى في كل بعث هذا النبي فلا ان

رضيا

لان لا اخذ بملك والملك
 ليس من اهل ثبوت الخمر
 والمخز من

العمري

الصبي لا يلزم الاول القبول وهذا لان الولي يتصرف فيما للصبي على وجه
 المحسنة والمحكمة وقد يكون في الشرا وقد يكون في تركه والاول اعلم بذلك
 فهو من ابيه وعلى هذا الخلاف اذا استأوى او اوصى بالطلب انه يملك
 حق الشفعة عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وروى ابي حنيفة
 في نوادر ابي يوسف فيمن اشترى دارا وابنه الصغير شفيعها كان له
 ان ياخذ له منها الصغير بالشفعة فان لم ياخذ وحمل نفسه جاز في الشرا
 لا ينافي الاخذ بالشفعة لان كل واحد منهما يملك بعض ولهم اولا ان
 وكلا بالشرا لعزوه كان له ان ياخذ بالشفعة لنفسه ولا يملك الاخذ لابنه
 اولى واذا ملك الاخذ ملك التسليم له ما امتنع من الاخذ ولو باع دارا
 لنفسه وابنه شفيعها لم يكن له ان ياخذ بالشفعة لان الاخذ بالشفعة يملك
 والباع تملك فيها في التملك ولهذا يملك اوكيل الباع لعزوه ان ياخذ
 بالشفعة لنفسه واذا املك الاخذ يملك التسليم فلم يوجب تسليمه وروى
 ابو حنيفة لم يوجب الصبي كذا اذا لم يكن له ولي واما اوصى دار الشفعة
 والصبي شفيعها لم يكن له ان ياخذ بالشفعة للصغير ولو سلم الشفعة
 فالصغير على شفيعه وكذا اذا باع له من ملك الدار الشرا لنفسه في الاخذ
 بالشفعة للصغير يريد تملك ما ملكه من الصغير والوجه ان يملك عليه اياه
 للصغير اذا كان فيه نفع ظاهر له واذا املك الاخذ بالشفعة لم يكن
 سكوته عن الطلب تسليم للشفعة في حق صغير في الشفعة ياخذ اذا بلغ
 واسما علم **فصل** وما يمان ما يتاكد به حق الشفعة ويستقر فقوله
 وابنه الوفيق انه يتاكد ويستقر بالطلب والكل في الطلب في مواضع في
 بيان وقت الطلب وفي بيان شرطه وفي بيان نفسه وفي بيان حكمه اما
 وقد فاق لطلب نوعان طلب موافقة وطلب تعريض اما طلب الموافقة
 علم الشفع بالبيع حتى لو سكت عن الطلب بعد البيع قبل العلم به لم يملك
 شفعته لا يترك ان يطلب قبل وقت الطلب فلا يضره علمه بالبيع وقد
 سماه بالبيع بنفسه وقد جعل باخرا عنه ولكن هذا بشرط فيما للعدد
 والعدد لا يختص بالصحابيين في الا بوجهة رحمه الله يتصرف احد هذين
 في المخير رجلا ان او رجل وامرأتان واما الاول له في ابي يوسف ومحمد
 لا يشتتر طفلا للعدد ولا العدة له حتى لو اخبره واحد بالشفعة عدل كان المخير
 اوفى سقا حرا او عبدا ما ذوا بالغا او صبياد كذا انا في فسكت ولم يطلب

يقع

العدد

على نور الخبر على رواية الأصل أو لم يطلب في المجلس على رواية مختلعة عندهما
إذا ظهر كذا الخبر صدقنا وهذا على خلافهم في الخبر عن عزل الوكيل وعن جناية
العبد وعن حرق المولى على ما ذكرنا في كتاب الأوكالة هما يقولان العدد والعدالة
اعتبار شرعي في المعاملات وهذا من باب المعاملة فلا ينطبق فيها العدد
والعدالة ولا يوجب حصة ردها إن هذا أخير فيه معنى الإلزام الأتري
أن حق السمع يبطل لولم يطلب بعد الخبر فاشبه الشهادة فيعبر فيه
أحد شرطى الشهادة وهي العدالة أو العدد ولو أخبر المشتري بالشفع بنفسه
فقال قد اشتريته فلم يطلب بطلت شفيعته وإن لم يكن المشتري عدلا
هذا روى عن أبي جعفر رحمه الله أن المشتري يقيم وعدا له الخصم ليست
بشرط في الخصومات وثقوا في الخبر إذا بلغها الخبر أنه لا يعتبر في الخبر
العدد ولا العدالة والعرق لم يوجب حصة ردها إن هذا أخير على الخبر ليس
في معنى الشهادة فخلو عن الإلزام حكم فلم يعتبر فيه أحد شرطى الشهادة بخلاف
الأخبار على البيع في باب الشفعة على ما بينا وأما شرطه فهو أن
يكون على فور الحكم بالبيع إذا كان قادر عليه حتى لو علم بالبيع وسكت عن الطلب
مع القدرة عليه بطل الحق الشفعة في رواية الأصل وروى عن محمد رحمه الله
أن على المجلس ثبوت الخبر والشفعة وخيار القول لم يوجب في المجلس وبطلان
عن الطلب بعمل الخلع سطر شفيعته ولو أن يطلب وذكر الكرخول هذا أصح
الروايتين وحده هذا أو يثبت حق الشفعة ثبت نظر الشفع وقد
للضرورة يحتاج إلى التامل في هذا الأمر هل ينفع مثل هذا التمسك وأما
هل يتصرف بجوار هذا المشتري فليخبر بالشفعة أو لا يتصرف فله هذا
البيع بفور الحكم بالبيع والحاجة إلى التامل شرط المحل في باب المحتره
والقول كذا هنا وحده رواية الأصل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال الشفع لمن وأنها وروى عنه عليا السلام أنا الشفع كذا شرط
عقل أن قيد مكانه ثبت والأدب وفي بعض الروايات ما لا ينعقد بمثل
عقل أن قيد مكانه ثبت والأدب وفي بعض الروايات ما لا ينعقد بمثل
لشئونه على خلافه القياس إذا أخذ بالشفعة تلاك المعصوم بعد أن
ما كلفه لحو ضرر يحمل الوجود والعدم ولا يستقر إلا بالطلب على ما بينه
وأما الشهادة لاظهار عند الخصومة على غير الأوكالة من الجار من المشتري لا
يصدق الشفع في الطلب أو لا يصدق في الفور ويكون القول قوله يحتاج إلى
مصلحة فيما بينه وبينه فقالوا قالوا الشهادة

ساقط من

خيار

فليس شرط لعدمة
الطلب حتى لو طلب
على رواية محمد بن
صفيطه فيما بينه وبينه فقالوا قالوا الشهادة

الأظهار

لأن الطلب لا يقع إلا بعد العلم والعقار لا يصير معلوما إلا بالتقدم به فلا يصح
الطلب إلا بشهاد بدونه وأما علم وأما بيان كيفية الطلب فمفادها فيه عبارة
المشايخ روي عن محمد بن عمار الرازي أن السفيح يقول طلب الشفعة والطلبها
وإنما طلبها وعن محمد بن سلمة أنه كان يقول طلب الشفعة بحسب وعين
العقبة ابن جعفر الهندواني رحمه الله لا يروي فيه إلتفاظ الطلب بل لو أتى
بلفظ يدل على الطلب لكان لفظ كان يكفي بخلاف قوله أديب الشفعة
أوسا لت الشفعة وعود ذلك ما يدل على الطلب وهو الصحيح لا لما جحد
إلى الطلب ومعنى الطلب تبادي بلفظ لا عليه سواء كان بلفظ الطلب
أو بغيره وأما حكم الطلب فهو استقرار الحق والشفيع إذا أنيط لطلب
صحيحين استقرار الحق على وجه لا يطلب بتأخير المطالبة إلا إذا اشفاعة
أبدا ما لم يقطر بها بلسانته وهذا قول ابن حنيفة رحمه الله وأجربوا ويتبين
عن ابن يوسف وفي رواية أخرى قال إذا ترك المخاصمة إلى القاضي في زمان
يقدر فيه على المخاصمة بطلب شفيعته ولم يوقت فيه وقتا وروى عنه
أنه قد روي بما يراه القاضي وفي أحمد وروى عن ابن جعفر وروى عن ابن جعفر
طلب من غير عدد بطلب شفيعته وهو رواية عن ابن يوسف أبدا وروى
قول محمد وروى عن ابن جعفر شفيعته ثم ادعى الضرر عن السفيح ولا يجوز دفع
الضرر على أن يشان على وجه يتضمن إضرار بغيره وفي رواية أخرى أنه بعد
تقرير الخصومة بدأ إضرارا بالمشتري لا بد له مني ولا يغرس حوا من الغرض
والقطع فيتضرر به فليؤخر من الإضرار زمان لا يلائم ضرره فقد روي أن الشاهر
لا تبدأ من الإضرار فادامضي شهر ولم يطلب من غير عدد فقد روي أن الطلب
فقط شفيعته وحده قول ابن جعفر رحمه الله إلى الشفيع قد يشان بطلبين
والأصل أن الحق مني ثبت لا يطل إلا إذا بطل ولم يوجد له ناخر
المطالبة منه لا يجوز إبطال كتابه استنفا سائر الدبوت وقوله يتضرر
المشتري مجموع فانه إذا علم أن الشفيع أن يأخذ بالشفعة والظاهر أنه يتنفع
من البا والعرس جوقا عن النقص والعلم فلا يفعل فهو لا يصير نفسه ولا
يضاف ذلك إلى الإضرار بالشفيعته وإلزامه بطلب والشفيعه بنفسه الشفيع
ولا يقال إنه ضرر بالمشتري بالإضرار بالبا والضرر كذلك هذا وأما علم
وأما ما يطلب به حو الشفيعه بعد تبوئه ففعل وأما التوفيق ما يطلب
به حو الشفيعه بعد تبوئه في الأصل نوعان اختياري وإصطريقي فلا يترك

ركعتين بطلب اختيارها لا كل شفيع من الطوع صلاة عاجلة وأما العلم والقاب
إذا علم بالشفيعه فهو مثل الحاضر والطلب والأشهاد له أنه قادر على
الطلب الذي تناك به الحق وعلى إلهاد الذي يتوق به الطلب ولو وكل
القاب رجلا لآخذ له بالشفيعه فذلك طلب منه في التوكيل طلبا
وزيادة وإذا طلب القاب على المواثبة وأشهد فله بعد ذلك من أجل
مقدار المساقاة التي ياتي إليها الباع والمشتري أو الزيادة عليه
لأن تأجيل هذا القدر للضرورة والضرورة في الزيادة وأما طلب التفسير
فشرطه أن يكون على قدر الطلب الأول والأشهاد عليه وإذا طلب على المواثبة
وأشهد على قدره ذكره خصصا لبحث الباع والمشتري أو الزيادة إذا كان
قادرا عليه وتفصيل الكلام فيه أن البيع ما أن يكون في يد الباع وأما
أن يكون في يد المشتري فإن كان في يد الباع فالشفيع بالخيار أن يطلب
طلب من المشتري وأن شاطب عند الدار فاما الطلب من الباع فالشفيع
فإن كل واحد منهما أحق بالباع ما يبد والمشتري بالملك وإذا كان كل واحد
منها خصصا فحق الطلب من كل واحد منهما وأما الطلب عند الدار فإن
الحق متعلق بها فإن سكت عن الطلب من أحد المتبايعين وعبد
الدار فله القدرة عليه بطلت شفيعته لا نفط طرفا الطلب وإن كان في
يد المشتري فإن شاطب من المشتري وأن شاطب الدار ولا يطلب
من الباع أنه خرج من أن يكون خصما لداره ولا ملك له فصار
بمنزلة الأجنبية ولو لم يطلب من المشتري جوقا عند الدار وشخص الباع
للطلب منه والأشهاد بطلت شفيعته لوجود دليل الإعراض في الحقيقة
لوجود دليل الإضرار ولو تعلق الباع والمشتري في غير الموضوع الذي
فيه الدار فليس على الشفيع أن يأتى بالملك بطلب عند الدار ويتنفع
عليه لا في الشفيع إذا كان يحب الدار ولها قدر غايان فغير ذلك
للطلب والأشهاد فإن لم يطلب عندهما وشخص الباع فادع بطلت
شفيعته لوجود الإعراض عن الطلب هذا إذا كان قادرا على الطلب من
المشتري أو الباع أو عند الدار فاما إذا كان هناك جليل بأن كان بينهما
منزح خوف أو أرض مسبعة أو غير ذلك من الموانع لا تطل شفيعته
بتركه المواثبة إلى أن يزول الخيال وأما الأشهاد على هذا الطلب فليس بشرط
المواثبة وإنما هو توقيفي على تقدير أن كان كافيا للطلب الأول وكذا نسبية البيع ومحمد بن لبيب بشرط

ببعت

نوعان من جنس وما يجري مجرى الجنس ودلالة اما الاول فبحوان يقول الشيخ
 اطلعت الشفعة واسقطتها او ابرأته عنها او سلمتها او نحو ذلك والشفعة
 خالصه في ذلك النصف فيه استيفاء واستقاطا لا ابرأته عن النصف والعفو
 عن القصاص ونحو ذلك وسواء علم الشفع بالبيع او لم يعلم بعد كان بعد البيع
 لان هذا استقاط الحق من جنس الاستقاط يستوي فيه العلم والجهل
 لا اطلاق الا ابرأته عن الحق فخلافت الاستقاط من طريق الدلالة لا يسقط
 حقه ثمة الا بعد العلم بالبيع والغرف يذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى وانما يصح
 تسليم الشفعة قبل البيع لان استقاط الحق واستقاط قبل وجوبه ووجوده
 سبب وجوبه محال واوخر ما يصح بعد التمن واجتنبه او من لان تسليم
 ظهر خلافه هل يصح تسليمه فالاصل في جنس هذا المسائل انه ينظر ان كان لا
 يختلف عرض الشفع في التسليم مع التسليم وطلعت شفعة وان كان يختلف
 لم يصح وهو على شفعة لا يعرضه في التسليم اذ لم يختلف عرضا احب به
 وبين ما يبيع به وقع التسليم محصلا لغرضه فصح اذا اختلف عرضه لم
 يقع التسليم محصلا لغرضه فلم يقع التسليم وسائر هذا في مسائل اذ اختلف
 الدار بعت بالثمن درهم فلم يعلم انما بعت بالثمن فلا شفعة له لان تسليمه
 كان لا يستتكره التمن فاذا لم يصح له اقل التمن فباكثرهما اولي محصل
 عرضه بالتسليم فطلعت شفعة واوخر انما بعت بالثمن درهم فلم يعلم انما
 بعت بغير ما به فله الشفعة لان التسليم عند كثرة التمن لا يدل على التسليم عند
 قلته فلم يحصل عرضه بالتسليم فبقى على شفعة واوخر انما بعت بالثمن
 درهم ثم تبين انما بعت بما بعد ما كان في قبضتها فلهما او اكثر فلا شفعة
 له وان كانت اقل فهو على شفعة عند صحابا الثلاثة وفي كل شفعة
 في الوجهين جميعا ووجد قول رفران الداراهم والداراهم من جنسها
 حقيقة واعتبارا لمقا هو الاصل والعرض خلفه بخلاف الجنس به وقد
 ينسب عليه جنس وبعد الاخر فلم يقع التسليم محصلا لغرضه فبقى
 على شفعة كما لو ابرأته انما بعت بغيره فليس علم انما بعت بغيره
 مثل قيمته المحطة والداراهم والداراهم وخلقها التمن كجنس واحد بها
 اتان الاشيا وبقيتها تقوم الاشيا بها تقوينا واحدا اعني انها تقوم بهداسة
 وبذلك الحركي وانما يختلفان في القدره غير صحيح فوجب اعتبارا وقد رتبتهما
 في الكثرة والعلة اذا ابرأته انما بعت بالثمن درهم او ما يندى نازع تم تبين انما

الحق هو

هو

فلم

واذا اخبرنا بما يجب بالف فلم تم تبيين انها يجب تخمس ما يتو ولا يقل
 الخط لم يجب الشفعة ولا يلحظ لم يجب اذا لم يقل فلم يجب انها يجب
 بانقص من نصف فلم يجب الشفعة واسما علم ولو باع الشفعة داره التي شفع
 بها بعد شرائه المشتري هل بطلت شفعته فهذا لا يخلو اما ان كان البيع
 بائنا واما ان كان فيه شرط الخيار فاما ان كان بائنا لا يخلو اما ان باع كل
 التماز واما ان باع جزءا منها فان باع كلها بطلت شفعته لان سبب الحق هو
 جوار الملك قد رآه سواء علم بالشرا او لم يعلم ان هذا معنى صريح الاستقاط
 لان ابطال سبب الحق ابطال فيستوي فيه العلم والجهل فان رجوع الارزاق
 ملكه بعيب بقضا او بغير قضا او بخيار رويته او بخيار شرط للمشتري فليس له
 ان ياخذ بالشفعة لان الحق قد بطل فلا يعود الاسباب حديد وكذلك لو
 باعها بالشفعة بما فاسد ونقصها المشتري بطلت شفعته لروا الاسباب
 الحق وهو جوار الملك وان نقص البيع ولا شفعة له ما ذكرنا بالحوادث ابطال
 لا يعود الاسباب حديد وان باع جزءا من داره فان باع حراسا بعلمه ابد
 الشفعة بما بقي لان ما بقي يصح له استحقاق الشفعة ابتداء وان لم يصح له الباقي
 لان الباقي سهل من الاستدلال وان باع جزءا منها بيتا او حجرة فان كان ذلك في
 الدار التي فيها الشفعة قل ذلك انما سبب وهو جوار الملك قائم وان كان ما
 يلي تلك الدار فان استغرق حدود الدار التي فيها الشفعة بطلت الشفعة لان
 الجوار قد زال وان بقي جزء هاشي ملازمت لما بقي من الدار وهو على شفعته
 لا ذكرنا ان هذا القدر يصح للاستحقاق ابتداء فلا يصح لقها المسحق ولو
 وان كان فيه خيار شرط وان كان الخيار للمبايع وهو الشفع فهو على شفعته ما
 لم يوجب البيع يمنع روا المبيع عن ملكه فان بطل الشفعة في وقت البيع وذلك
 الملك قائم لان خيار ذلك منه نقص البيع كطلبت الشفعة دليل استحقاق الملك في المبيع وذلك
 استقاط الخيار ونقص البيع وان كان الخيار للمشتري بطلت شفعته كذا الدار
 خرجت عن ملكه بالاختلاف وهو جوار الملك وان كان الشفع شريكا في
 فباع نصيبه الذي شفع به كان له ان يطل الشفعة الجوار ان تدار بطل احد
 السبب وهو المشتري في آخر وهو الجوار وله ان يمتنع به ابتداء فلا
 يبقى به الاستحقاق اولي ولو باعوا المشتري للشفعين ما اشفعه علم ما لم
 لم يحجز الصلح ولم يثبت العوض وبطلت الشفعة ما بطل ان الصلح فلا يقدم
 ثبوت الحق في الجوار اذا ثبت للشفعين حوال التملك وانه عبارة عن ولاية التملك

وانها معني قائم بالشفع فلم يصح الا اعتبار عنه فطل الصلح ولم يحجز العوض
 واما بطلت حوال الشفع في الشفعة فلا تسقطه الصلح فالصلح وان لم
 يصح فاسقاط حوال الشفعة صحيح لان صحة الاتفاق على العوض في شيء الاموال
 لا يصح عوضا عنه والتحقق في العوض بالعدم فصار كأنه سلم بالعوض وعلى
 هذا اذا قال المبيع للمتي بغير اختياره في بدله فله ان يختار ان يملك العوض
 وبطلت خيارها وكذلك العيب اذا قال لمارته بعد ما اخترت
 بسبب العنة اختار ان يترك الصلح بالمنة بالصفه ما اختارت بطلت خيارها ولو لم
 يجب العوض وفلذلك انما بالنفس اذا اشفعها عوضا روايتا من رواية
 لا يجب العوض وبطلت الكفاية كافي الشفعة وفي رواية لا يطل الكفاية وحده
 الرواية الاولى انما تسقط الكفاية بقوض والا غير اخراج لم يصح فاسقاط صحيح
 لان صحة الاتفاق على العوض وحده الرواية الاخرى انه ما رضى بالسقوط الا
 بعوض ولم يثبت العوض فلا تسقط واسما علم واحدا بطلان الشفعة من
 طريق الدلالة فهو ان يوجد من الشفع ما يدل على الرضا بالعقد وحكمه للمشتري
 وهو ثبوت الملك له لا حوال الشفعة ما يطل بصره ايضا في بطل دلالته
 الرضا بها وذلك بحكم ما ادعى بالشرا فنزل الطلب على العوض غير غير
 او تمام عن المجلس او تشاغل عن الطلب بعوض اخر على اختلاف الروايات لان
 ترك الطلب مع القدرة عليه دليل الرضا بالعقد وحكمه للدخيل وكذا اذا
 ساوم الشفع الرضا للمشتري واسما لم يوجبها او استأجرها الشفع من
 المشتري او اخذها من راعه او معاينة وذلك كله بعلمه بالشرا ان ذلك
 كله دليل الرضا اما المساومة فلا يلزم غير زيادة ولا نقصان وانه دليل الرضا
 بالتولية لها على ملك بمثل الثمن الا لو لم يرض بزيادة ولا نقصان وانه دليل الرضا
 بملك الملك واما الاستسجار والاختار معا فلهما راعه ولا يثبت للملك
 المشتري وكانت دليل الرضا بملكه فرفعه من قبل وبين الفصل الاول حيث
 شرطها بعلم الشفع بالشرا بطلان حوال الشفعة وهذا لم يشترط واما
 كان كذلك للسقوط في الفصل الاول بصره في الاسقاط والاستسجار في
 فصل الحق فيستدعي ثبوت الحق لا غير كالاتفاق والاتفاق والاراء في الميزان
 والسقوط هاهنا بطريق الدلالة وهو دلالة الرضا بالصر في محل الحق
 بل في محل اخر والصر في محل اخر يصح دليل الرضا بالاعتقاد علم بالبيع اذا
 الرضا بالشي بدو العلم به محال واسما علم ولو سلم الشفعة في النصف بطلت

لان الشك وهو جوار
 الملك قائم لان خيار
 البايع هو
 انزال سبب الحق

الشفعة
استلما

شفعة في الكل لأنه لا سلم في الشفعة بطريقه في النصف المسلم فيه بصدور الاستا
وطريقه في النصف الباقي لأنه لا يمكن تقويم الصفقة على المشتري بطلت
شفعة في الكل ولو طلب نصف الدار بالشفعة هل يكون ذلك تسليمه في الكل
اختلافه أبو يوسف ومحمد قال أبو يوسف لا يكون ذلك في المحدثين تسليمه
في الكل إلا أن يكون سؤمته طلب في الكل بالشفعة فلم يسلم له المشتري فقال
خميلا عطفي نصفها على أن سلم اليك النصف الباقي فإن هذا لا يكون تسليمه
وهو قول محمد في طلب النصف بالشفعة فقد استلحقه وطريقه في النصف
الآخر لأنه تركه المطلب مع القدرة عليه وادخل الرضا وطريقه فيه
في طلب في النصف المطلوب ضرورة تعدد وتغير الصفقة على المشتري بخلاف
ما إذا كان سؤمته المطلب في الكل لأنه لا يطلب في الكل وقد تغيرت حصة في الدار فلم
يكن قوله بعد ذلك عطفي النصف على أن سلم النصف الباقي تسليمه لغيره إذا
كان استلما في الحق لم يقرر بعد وجهه قول ابن يوسف أن الحق ينته في
كل الدار والحق إذا ثبت لا يسقط إلا الإسقاط ولم يوجد في كل الدار
أخذ الكل بالشفعة وأن شاركه جواب محمد أنه عن هذا أنه وجد منه
الإسقاط في النصف الذي لم يطلب من طريق الدلالة على ما سألوا أعلم
وأما الصوري فهو أن يموت بعد الظاهر قبل الأخذ بالشفعة فسطر سفعه
وهذا عندنا وعند الشافعي بطله ولو أقرته حق الأخذ فلهذا المسألة أخبار
الشفعة هل يورث عندنا أبو يورث وعند يورث والكلام فيه من الحاشية
على نحو الكلام في أخبار الشرط وقد تقدم ذكره في كتاب البيع والأساطير
المشتري والشفعة أن يأخذ من وارثه في النصفه حق على المشتري أنكر أنه
محبوب عليه في النصف فلا يسقط موهبه حق الوارث بالبيع **فصل** وأما
بيان ما يمكنه من المشعوق فيه فنقول وأما النوفو المشعوق فيه فملك
بالملك وهو تصرف الأخذ بالشفعة فلا ملك للشفيع قبل الأخذ به حتى لا يحد
وأن ملك قبل الأخذ للمشتري لوجود سبب الملك فيه وهو التراضي بين
ويشترى ويهدى ويبيع ويجوز وطيب له الآخر ولو كان مكره أو بالدم ونحو
ذلك ولكنه لا يبيع ويوصي وإذا فعل بغيره إلا بالشفيع أن يفسد ذلك الأخذ
بالشفعة لا حجة سابق على تصرف المشتري في بيع اللزوم ولو جعل المشتري
الدار مسجدا أو مقبرة للشفيع أن يأخذها بالشفعة ويقع ما ضمنه المشتري
لداره أو لأصله وعلى الحسن بن زياد بطلت شفعة وجهه قوله أن المشتري

م وبه

نصف

وته

تصرف في ملك نفسه في هذا كالأبيع وبوجه ما يحتمل التقصير بعد وجود
شفعة ولم يلزم وهذه التصرفات ما لا يحتمل أن يفسد كالأعاق وكان ما ذهبا
لرومها ولأنه لا خلاف في حق الشفع بالبيع مع من صيرورته مسجدا أو لمسجدا
ما يكون خالصا لله تعالى ونحوه في العدد يمنع خلوته لله تعالى فيمنع صيرور
مفسد على ولأنه إذا أخذ الدار بالشفعة لوجود السبب وهو جوار الملك أو
الشركة في ملكه المبيع وعلى هذا يمنع ما إذا اشترك دارا أو لها شفيع فبعته
دارا لغيره هذه الدار وطالب المشتري بالشفعة وقضى له بها فحصر الشفع
بقضى له بالدار التي يحواره ولمحضر لغيره فإنه يشترك أما للشفيع فظاهر
وأما للمشتري فلازم الجوار كان ثانيا وقت البيع والقضا بالشفعة له أنه لا يبيع
أن جوار الملك لم يكن ثانيا كالمشتري دارا أو لها شفيع فقبضه بالشفعة
بأجره التي بها شفيع أنه لا يطل لغيره بالشفعة لما قلنا له هذا ولو كان
الشفيع جارا للدارين والمسألة حالها بقضوله بكل الدار ولو لم يكن
من الثانية فإنه جاز خالص للدار الأول ويحضر شفعتها وهو المشتري جاز للدار
الثانية فيشترك في شفعتها ويشارك المشتري في بطريقه في النصفه ولا تمة
له يتابعه بل يقرر على ما بينا فيما تقدم وروي عن ابن يوسف رحمه الله في المشتري
نصف دار ثم اشترك رجل آخر نصفها الآخر فخاصة المشتري الأول فقبض له
بالشفعة بالشرط خاصة الحار في الشفع جميعا الحار أو غيره شفيع نصف
الأول ولا حوله في النصف الباقي لأنه جاز النصف الأول فاختار الجوار والمشتري
شارك عند بيع النصف الثاني للملك في النصف الأول سبب الشرا
وشوا في الحق للشفيع في النصف الأول لا يمنع سبب الملك للمشتري فيه وكان
شارك عند بيع النصف الثاني والشرط صعد على الجوار ولذلك لو اشترك
نصفها الآخر رجل آخر فملك خاصة فيه حتى أخذ الحار النصف الأول الحار
أخوه بالنصف الثانية للملك وأن ثبت للمشتري الأول في النصف الأول
لأنه قد طلبه بأخذ الحار بالشفعة فيطرحه في الشفعة ولو ورث رجل
دارا شفيع دارا عنهما فأخذها بالشفعة ثم بيعت دارا لغيره الثانية فأخذ
بالشفعة ثم اشترى الدار لزمونة وطل الشفع بالشفعة فالسحق يأخذ
دارا الثانية والأورث أخوه الثانية لأن الأورث اشترى في الثانية الدار التي شفيع
بها الأورث كان ملكا للسحق فيبطل الأورث إذا اشترى في الثانية بغير حق أو ثبت
أنه لم يكن جارا فكانت الشفعة في الثانية للسحق والأورث يجوز له في الثانية

الآية على ذلك فاختار
الشفيع الدار بالشفعة
وهذا لا يوجب بطلان
القضا بالشفعة

نصفها ثم اشترى منها
لأنه لا يوجب بطلان
نصفها ثم اشترى

ها

ان الملك بالسليم فظاهر ان الاخذ بتسليم المشتري رضاه يدل منه الشفع
 وهو انتم تقسم الشرا واشرا بملك واما بقضا القاضي فانكم فيه ثلاثة
 مواضع في بيان كيفية التملك بالقضا بالشفعة وفي بيان شرطها وان القضا
 بالشفعة اما الاول فالبيع لا يخلو اما ان يكون في يد الباع واما ان يكون
 في يد المشتري فان كان في يد الباع ذكرنا ان القاضي اذا قضى بالشفعة
 ينقض البيع الذي كان بين الباع وبين المشتري فيلزم منه رخصه وركوبه
 عمار بن يوسف ما نصه في الشفع والحق المانع فيه في بعض ابي القاض
 بل تحول الصفقة الى الشفع وفي بعض ينقض البيع الذي كان بين الباع
 وبين المشتري وينعقد التسليم بين الباع وبين المشتري فيلزم منه رخصه وركوبه
 مع المشتري والاخر مع الشفع فاذا قضى القاضي بالشفعة فقد ادى الشفع
 الى حيا الذي اضيف اليه وانقضى ما اضيف الى المشتري سواء قبل المشتري
 الاحتياج الذي اضيف اليه او لم يفعل وجه قول من قال بانحوه لا لاقتضا
 ان البيع لا يستحق لفقد الاخذ بالشفعة لانه من شرطه وجوب الشفع اذا
 واد انقضى لا يجب فقدرا للاخذ واما علم وجهه قوله في انه ينقض
 نص محمد رحمه الله والمفعول والاحكام اما الاول فقد ذكر محمد رحمه الله
 انقضى البيع فيما بين الباع والمشتري وهذا نص في الباب واما المفعول
 فمن وجهين احدهما ان القاضي اذا قضى بالشفعة قبل القبض فقد حجب
 المشتري عن قبض البيع والحجب عن قبض البيع يوجب بطلان البيع لحلوه
 عز القاريه كما اذا اهلك البيع قبل القبض والثاني ان الملك قبل الاخذ بالشفعة
 للمشتري لوجود آثار الملك فيه علمنا بيننا فيما تقدم ولو تحولت تلك
 الصفقة الى الشفع لم يثبت للمشتري واما الاحكام فان الشفع ان يرد الباع
 على من احدث ما منه خيار الروية واذا رد عليه لا يعود شرا للمشتري ولو
 تحولت الصفقة الى الشفع لعاد شرا للمشتري وان تحول كان لصورة
 مراعاة حول الشفع ولما رد فقد زالت الصلوة فينبغي ان يعود الشرا ولو
 لو تحولت اليه لصار المشتري وكذا للشفعة في عقد بيع له ولو ان ملك
 لما ثبت للشفيع خيار الروية اذا كان للمشتري رها فله ان يرد رخصه
 في خيار الروية بطله بروية الكيل ورضاه وكذا لو كان الشرا يتم حله
 فارد الشفع ان ياتخذها للمشتري في حال ولو تحولت الصفقة اليه لاخذ
 من وجعل وكذا لو اشراها على الباع برمي كل عيب بها عند البيع ثم

ان الملك كان تابا للوارث عند بيع الثالثة فكان السبب وهو جوار الملك ثالثة
 عنه ثم بطل بالاسقاط وبطلان الملك لا يوجب بطلان الشفعة وليس
 للشفيع ان ينقض فيه المشتري حتى لو اشترى بصفه دار من رجل مناعا
 وواسم المشتري اليه ثم حضر الشفع فافسمة فاضية ليس للشفيع ان
 ينقضها الاخذ بصفه مناعا سواء كانت قسمته بقضا او بغير قضا لا لقسمته
 من تمام القبض ولهذا الموضع هذه المنازع فيما جعل القسمته في القبض
 شرط صحة الهبة والقبض على الثام لا يتحقق مع الشرا واذ كانت القسمته
 من تمام القبض فالشفيع لا يملك بغير القبض بالاشترى دار او قبضها ثم
 حضر الشفع فاراد ان ينقض قصه لاخذها من الباع لم يملك ذلك واذ لم
 يملك بغير القبض لا يملك بغير ما به تمام القبض وهو القسمته بخلاف ما اذا
 كان الشرا مشتركة بين اثنين باع احدهما نصيبه من رجل وقاسم المشتري
 الشريك الذي لم يبيع ثم حضر الشفع له ان ينقض القسمته لا القسمته هناك
 ليست من حيلة القبض لانها حصة البيع الاول لا البيع الاول كما وجد الملك
 اوجب القسمته في المنازع والبيع الاول لم يبيع مع هذا المشتري الذي قاسم
 فليز هذه القسمته بحكم العقد بحكم الملك والقبض بحكم الملك ملك
 الشفع ينقضه كالباع والهبة وللشفيع ان ياتخذ نصف الذي اصابه المشتري
 بالشفعة سواء وقع نصيب المشتري من جانب الشفع او من جانب الآخر لان
 الشفعة وجبت في النصف المشترا والنصف الذي اصابه المشتري هو
 المشترا لا القسمته افرار ولو وقع نصيب الباع من جانب الشفع وانعكس
 بعد القسمته فقل طلب الشفع الاول ثم طلب الشفع فان بقضا القاضي
 بالشفعة الاخيرة جعل نصف الباع بين الشفع وبين المشتري وقضى بالشفعة
 الاولى وهو نصف المشترا للشفيع لا الشفع مع المشتري كما ان النصف
 الباع والشفيع جارحان لنصف المشتري ولو قبل بغير الشفع بالشفعة
 الاولى فقبضه بالاخيرة لا يخلو لانه لا يملك له الشفعة الاولى بطل جوار المشتري
 فلم يبق له حوالاخذ بالشفعة واما علم وللشفيع ان يرد المشتري فيه
 خيار الروية والعب والمشتري قول الجس لا يستألف التملك فيه لما كان
 يثبت بالتملك بطله كان لاخذ بالشفعة شرا فباع فيه احكام البيع والشرا
 واما علم **فصل** واما بيان طريق التملك بالشفعة وبيان كيفية التملك
 بالشفعة يلزم ان لا يطره بغير رها بتسليم المشتري واما بقضا القاضي اما

م وسبق

أخذها الشفع فوجد بها عيبا فله أن يرد ما علم أخذها منه ولو تحولت
تلك الصفة إلى الشفع لما ثبت له حق الرد كما ثبت للمشتري فدل على
المسايل على أن شري المشتري ينتفع وبأخذها الشفع وشرا من
بعد لا يجبه مبتدأ بضاف إليه وأما علم وقد خرج الجواب عن قولهم أن
البيع لو انتفع لنقد لا أخذ بالشفعة لأنه لا يأخذ تلك الصفة
لا تنافض بل بعقد مبتدأ مقدّر. بـ. الأبايع ومن الشفع على ما بينا بشر
وأما الحق وان كان المبيع في يد المشتري لأخذه منه ودفع الثمن إليه
والبيع الأول صحيح لأن التملك وقع على المشتري فجعل كانه اشتراه منه
إذا أخذ الأبايع يد الأبايع يدفع الثمن إلى الأبايع وكانت العهدة عليه وبشر
المشتري الثمن من الأبايع أن كان قد نفذ وأخذها من يد المشتري
دفع الثمن إلى المشتري وكانت العهدة عليه أن العهدة هي حق الرجوع
بالثمن عند الاستحقاق فتكون على من قبض الثمن وروى عن أبي يوسف
أن المشتري إذا كان قد نقد الثمن ولم يقبض الأبايع فحق الشفع محض
منه أن الشفع بأخذ الأبايع من الأبايع وينقد الثمن للمشتري والعهدة
على المشتري وأن كان لم ينقد دفع الشفع الثمن إلى الأبايع والعهدة
على الأبايع لأنه إذا كان قد نقد الثمن إلى الأبايع فالتملك لا يقع على الأبايع أصلا
لأنه ملك له ولا يدا أيضا لطلان حق المحسر بنقد الثمن لم يقع عيب
المشتري فيكون الثمن له والعهدة عليه وإذا كان لم يقبض الأبايع فحق
المحسر فلا يتمكن الشفع من قبض الأبايع يدفع الثمن إلى الأبايع وكانت
العهدة على الأبايع وأما علم وأما شرط جواز القضا بالشفعة محضه المعنى
عليه أن القضا على الغائب لا يجوز وحالة الكلام فيها أن المبيع ما كان
في يد الأبايع وأما أن يكون في يد المشتري فإن كان في يد الأبايع فلا بد
من حضرة الأبايع والمشتري جميعا لأن ذلك واحد منهما خصم أما الأبايع وأما
والمشتري فيملك فكل واحد منهما مقصيا عليه فيشترط
حضرتهما لا يكتفى بقضا على الأبايع من غير أن يكون معه خصم حاضر
وأما أن يكون في يد المشتري محضه أبايع ليست بشرط ويتفق محضه
المشتري لأن الأبايع خرج من أن يكون خصما له أو ملكه ويدع عن الجميع
فصار كالأجنبي وكذا حضرة الشفع أو وكيله شرط جواز القضا بالشفعة
أن القضا على الغائب لا يجوز والقضا على الأبايع لا يجوز أيضا على القاضي إذا

نحو

تقضى بالشفعة ثبت الملك للشفع ولا ينفذ ثبوت الملك له على التسليم لأن
الملك للشفع ثبت بالملك من قبله بشرط الصحيح بوجوب الملك للشفع
وأما وقت القضا بالشفعة فوقته وقت المنازعة والشفعة والمطالبة بها
وإذا طالب بها الشفع بقض القاضي له بالشفعة سواء أخصر الثمن أو لا وب
ظاهر الرواية والمشتري أن يحبس الأبايع في الثمن من الشفع وكذا رواه
لأن التملك بالشفعة بمنزلة الشرا للمشتري ولذا يجوز حبس الجميع
لاستيفاء الثمن فإن أبرأ ينقد حبسه القاضي لأن ظهر طلبه بالاستيفاء من
أبناحق واجب عليه فيحبسه ولا يقصر أحالة الثمن عليه أو يبيع
الثلث أنه يحبس ولا ينفذ البيع أو يطلب أحالة الثمن عليه أو يبيع
أو ثلاثة لأنه قد لا يمكنه النقد للحاج إلى بيعه يتنكر فيها من النقد
فيمهله ولا يحبس ولا يسحب من النظم بالمطل ولم يظهر مطلبه فإن معي
الحجل ولم ينقد حبسه ولا يحبس ليس ينبغي للقاضي أن يقضى بالشفعة
حيث يحضر الشفع المالك فإن طلبه أحالة الجله يومين أو ثلاثة أيام ولم
يقض له بالشفعة فإن قضى بالشفعة ثم أبرأ الشفع من ينقد حبسه وهذا
عندي ليس باختلاف الحقيقة والقاضي أن يقضى بالشفعة حيث يحضر الشفع
المالك لا بد له أن ليس له أن يقضى بها أو بأثره أو نوع احتياط واختيار
الأول لا يشغل لفظا لا معنى له ومثله ولهذا الوقع جاز ونقد قضاؤه
نصر عليه محمد رحمه الله وليس ذلك لكونه محل الاحتياط لأن قضا القاضي
مذهب الخالف في المحترمة بشرط اعتقاد أصابته فيه وأضاحته
أبيه وقد أطلق القاضي في النفاذ من غير هذا الشرط فدل أنه خلاف
في المسئلة على العموم فإن ثبت الخلاف فوجه قول محمد أن حق الشفع
أن ثبت له دفع ضرر الجاهل عن الشفع والقضا على الخصم لا يثبت
الضرر للمشتري لا احتجالات الأبايع من الشفع ودفع الضرر على ما صار
غيره متناقض ولا يقضى على الأبايع ولكنه بوجه يومين أو ثلاثة إن طلب
التأجيل يمكنه من نقد الثمن وحده ظاهر الرواية أن الشفع يصير
متملكا للشفوع فيه مقتضى القضا بالشفعة كما إذا اشتراه منه والتملك الشرا
لا ينفذ على خصم الثمن كما في الشرا المتد ولا يحبس رحمه الله لو ضرر له
القاضي لا فقه له أن لم يثبت أن الثمن إلى وقت كذا فلا شفعة لك فلم يات
به بطلت شفيعته وكل ما دعى للشفع أن لم أعطك الثمن الوقت كذا فانا

خبر
بأن أحصاء الثمن بلا
أن يعطى من يد الشفع
وأن يثبت القاضي أن
يقضى بالشفعة من
قضاة كذا
نقد قضاؤه

بري من الشفعة لان هذا نقلي واسقاط حق الشفعة بالشرط والاستطاعة
 ما يحل التعلق بالشرط كالطلاق والنفاق وخود ذلك واسد على اوصاف
 بيان شرط التملك فالتملك بالشفعة له شرطان احدهما رضى المشتري او
 قضا القاضي لان تملك ما لا غير لا سبيلا اليه ولا يصرح الا بالراضى ويقضا
 القاضي فلا يثبت التملك بدونهما والفقهاء لا يثبتون التملك بغيره والصفقة
 على المشتري فان ضمن ليس له ان يملك لان في التفرقة ضرر بالمشتري
 وهو ضرر الشركة ودفع الضرر بالضرر متنافض وعلم هذا جرح ما اذا
 اراد الشفيع ان ياخذ بعض المشتري بالشفعة ودفع البعض انه لم يملك ذلك
 مجمله الكلام فيه ان المشتري لا يخلو اما ان يكون عينيا مانا راضعه عن
 البعض واما ان لا يكون فان لم يكن بالاشتراك دار واحدة فارد الشفيع
 ان ياخذ بعضها ودفع البعض او ياخذ الجانب الذي يلي الدار ودفع الباقي ليس
 ذلك بخلافه بل راضيا عنهم اسه ولكنه ياخذ الكل ويخرج له لو
 اخذ البعض ودفع البعض للصفقة على المشتري لان التملك له في كل
 الدار ثبت بقول واحد فكل اخذ البعض بغيره فلا يملكه الشفيع
 وسواء اشترك واحد من واحد او واحد من اثنين او اكثر فلو اراد
 الشفيع ان ياخذ نصيب احد البايين ليس له ذلك لما قلنا سواء كان
 المشتري قبض او لم يقبض فظاها الرواية عن اصحابنا وروي عنها ان
 للشفيع ان ياخذ نصيب احد البايين قبض قبض قبض وليس له ان ياخذ
 المشتري نصيب احد هما بعد القبض وجه هذه الرواية ان التملك
 قبل القبض لا يفتقر معنى التملك التفرقة لان التملك يقع على البايع وقد
 خرج نصيبه عن ملكه ولا يلزمه ضرر التفرقة وهو ضرر الشركة بخلاف
 ما بعد القبض لان التملك بعد القبض يقع على المشتري لا على البايين
 عليه وفيه تفرقة ملكه والصحيح جواب ظاهرا لرواية ان الملك قبل
 القبض للمشتري صفقة واحدة فتملك نصيب احد البايين بغيره ملكه
 فيلزم ضرر الشركة ولو اشترى رجلان من رجل دارا فالشفيع ان ياخذ
 نصيب احد المشتريين فيقول لهم جميعا ان لا اخذها هاتين بغير التفرقة لان
 الصفقة حصلت متفرقة وقت وجودها اذ الملك في نصيب كل واحد منهما
 ثبت بقوله لم يتحد الصفقة فلا يقع الاخذ متفرقا لحصول التفرقة قبله
 وسواء كان قبل القبض او بعده فظاهرا لرواية وروي انه ليس للشفيع ان

يخرج

ياخذ قبل القبض الا لكل وبعد القبض له ان ياخذ نصيب احد المشتريين
 وجه هذه الرواية ان اخذ البعض قبل القبض ضمن تفرقة اليد على
 البايع والتملك قبل القبض لا يفتقر التفرقة لان التملك يقع على البايع
 وانه يجوز لا يترك احد المشتريين او اراد ان يقبض حصته دون
 صاحبه ليس له ذلك وجه ظاهرا لرواية ما ذكرنا ان الصفقة حصلت
 متفرقة من الاخذ فلا يجوز اخذ البعض متفرقا لحصول التفرقة قبل
 الاخذ وقوله فيه تفرقة اليد وهو القبض منعوق فالشفيع يملك نصيب
 احد المشتريين بالشفعة ولكنه لا يفرق بين اثنين او اكثر فلو اراد ان
 له ان يقبض احد البايين مال يفتقر الاخذ اولى بغيره والقبض
 وسواء سمي التملك نصيبا متنا على جهة او سمي لكل غنا واحد فالعبرة
 اتحاد الصفقة وتعدد المال اتحاد التفرقة وتعدد المال انموذج التفرقة
 هو الضرر والضرر يتشاعل اتحاد الصفقة لا على اتحاد التفرقة وسواء
 كان المشتري عاقلا لنفسه او لعنه في القبض صحيحا في لو وكل رجلان
 رجلا واحدا بالشرافا مشترك في التملك من رجلين في الشفيع ليس له ان
 ياخذ نصيب احد البايين بالشفعة ولو وكل رجل واحد رجلين
 فاشترى من واحد فالشفيع ان ياخذ من واحد او اثنين او ثلاثة في
 جميعهم اسه انما انظر في هذا الاشتراك ولا ننظر في الاشتراك له وهو
 نظر صحيح ان لا اخذ بالشفعة من حقوق بايع وانها الا لو وكل وكانت
 العبرة اتحاد الوكيل وتعدد دور الموكل واسه اعلم وان كان المشتري
 بعضه ممنا زاعا البعض بالاشتري دارين صفقة واحدة فارد الشفيع
 ان ياخذ احدا هما ودفع الباقي فان كان ضمنيا لهما جميعا فليس له ذلك
 ولكنه ياخذهما جميعا ويدفعهما وهذا صحيحا في الثلاثة وقال زفر
 له ان ياخذ احدا هما حصتهما من التفرقة فوجه قولنا مانع من اخذ البعض
 دور البعض ولو لم ضرر الشركة ولم يوجد هاتين الصفقتين اكل واحدة
 من الدارين عن الاخرى ولما ان الصفقة وقعت مجتمععة لا للمشتري
 ملك الدارين بغيره واحد فلا يملك الشفيع تفرقها كما في الدار الواحدة
 وقوله ليس فيه ضرر الشركة نعم لا في صفته وقت وجودها في المجموعين
 الجيد والرد في الصفقة متفاديا بل ليس فلو ثبت له حصة احد
 لاختار ولخذه الجيد فيتضرر المشتري لان الرد لا يضره ويحد بمنزل

ل
 ان هذا شرط واحد
 التفرقة وكذا قوله في
 عشرة اشترى من رجل واحد
 فالشفيع حق

هما

ما يشترك مع الجيد فيتمسكه وسواء كانت الارض ماضية او غير متفرقة
من مصر واحد او مقصود فهو على اختلاف ما ذكرنا من المعنى في الجائز
وان كان الشفع شفعا واحدا دون الاخر وفيه صفة واحدة منزهة
ان ياخذ الكل الشفعة روى عن ابي حنيفة انه ليس له ان ياخذ الا التي تحاوره
الحصة وكذا روى عن محمد في الارض المتلاصقتين اذا كان الشفع جاريا لهما
انه ليس له الشفعة الا فيا عليه وكذا في محمد وعندهما في الشفعة الخاصة
واحد منها على رضى شان وليس فيا خاصة وكذا في الفقه فيا ابي حنيفة
الشفعة له الا في القراح الذي فيا خاصة وكذا في الفقه فيا ابي حنيفة
يدورها وارضها ان كل شفع ان ياخذ القراح الذي فيا وروى الحسن عن
ابي حنيفة ان الشفع ان ياخذ الكل في ذلك كله بالشفعة في الكرخ رواية
الحسن بن علي بن قول ابي حنيفة كان مثل قول محمد رجوع عن ذلك فخله
الدار الواحدة وجهه اربعة اولى ان سب ثوب الحق وهو الجوار وحده
فيا حدهما وهو ما عليه فلا يملك الاخذ حدهما والشفعة وان وقع بشفعة
ولكنها اصبحت لريشيين احدهما ثوب فيه حق الشفعة والاخر لم يشفعه
فله ان شفه فيه الحق كما اذا اشترك عقارا ومنقول صفة واحدة ياخذ
العقار خاصة كذا هذا وجهه اربعة اخرى ان سب الجواب وان وحده
فيما عليه دور الباقي في سبيل الاخذ خاصة بدو الباقي لما منه من
تفرغ الصفة فياخذ ما عليه قضية السبب وياخذ الباقي ضرورا فيخرز
عن تفرغ الصفة واسما **فصل** واما بيان ما يملكه فيقول وبالله
التوفيق عن المشرك الاجل اما ان يكون ماله مثل كالميكلاعة والموزون
والعهد ودات التفاربه واما ان يكون ماله منزلة كالمذروعات والمعدود
المتفاوتة كالثوب والعهد وغود فافان كان ماله مثل الشفع ياخذ
بمثل ان فيه تحقيق معنى الاخذ بالشفعة اذ هو عليك بمنزلة ما يملكه المشرك
وان كان ماله منزلة ياخذ بشفته عند عامته العلماء في اهل المدينة ياخذ
بقضية المشرك وجهه قولهم ان المصير الى قضية المصير عند تقديرها
المشرك هو الاصل في الشريعة كما في البيع الفاسد وها هنا تعدل في الاخذ بالشفعة
فصار الى قضية الدار والعقار ولما لا ياخذ بالشفعة يملك مثل ما يملكه
المشرك فان كان الثمن الذي يملكه المشرك من ذوات الاقلام كان الاخذ
بشفته يملك بالمثل في قضية مقدار ما يملكه بقوم القومين في الاخذ
بمثل ما يملك من ذوات الاقلام كان الاخذ

السبع

ياخذ ما منه

شعر

فيمتد لها ما مقامه فكان مثله معنى واما قضية الدار فلا تكون من العبد والثوب
لا صورة ولا معنى فالملك بها يكون ملكا بالمثل ولا شفعة مع العبد الاخذ
بالشفعة واسما علم ولو كان ياخذ الدار بالشفعة كل واحدة من الدار ان ياخذها
بشفته لان الدار ليست من ذوات الاقلام فلا يملك احد منها ياخذ بشفته
كالعبد والثوب وعلى هذا يجمع على ان يشرك دارا بعرض ولم ينفذ بضاعته
فذلك العرض يظل البيع فيما بينه وبين المبيع والمشتري والشفعة والشفعة وكذا
لو كان المشتري قصير الدار ولم يمسك العرض حتى يملكه اما بطلان البيع
فيما بين المبيع والمشتري فلا في العرض مبيع اذا المبيع في الاصل ببيع
القبيل في البيع والعرض يثبت بالقبيل في البيع وكان مبيعا وملك
المبيع قبل القبض بوج بطلان البيع لتعدد التسليم بعد الاول فلم يكن
في بقاء العقد فائدة فيطلب واما بقاء الشفعة للشفعة فلا ان الواجب عليه
العرض لا عينه والقيمة مقدور التسليم في حقه وكان بقاء العرض في حق
الشفيع وملاكه بمنزلة واحد في الشفع انما ياخذ بما وجب بالعقد لا ما اعطي
بدلا عن الواجب لما ذكرنا ان الاخذ بالشفعة يملك بمنزلة ما يملكه المشتري
والمشتري يملك المبيع المعنى وهو الواجب بالعقد فاخذ الشفع بوجهي
والمشتري الدار والارض او الدار والارض او الدار والارض او الدار والارض او الدار والارض
بالعقد واما العرض فاما اخذ المبيع بعقد العرض وهو لا يملك المبيع كذا
بالعقد فصار ان التوكيد بالمبيع يشترط ان يمسك المبيع بعقد الشفع ولو كان
كذلك كان ياخذ الشفع في العرض لهذا واسما علم ولو زاد المشتري المبيع
فلا يضمن فانه لا يلزم الشفع في الشفع انما ياخذ بما وجب بالعقد وان زاد
ما وجب بالعقد في حق الشفع لا بعد ما وقت العقد بشفعة الا ما جعلت
موجودة وقت العقد في حق الماعود فيحق في تصرفها ولا يظهر الجود
في حق الشفع فلو زاد الزيادة ثوبا في حقه كان مضمونا ولا يضمن بها
الشفعة كالهبة المتدولة لو حط المبيع عن المشتري بعض الثمن واره عن
العرض بالشفيع ياخذها بما في لخط بعض الثمن واره عن بعض الحق
اصل العقد ويظهر في الشفع كالعقد ما ورد في هذا العقد بخلاف
الزيادة فان التماسها لا يظهر في حق الشفع ولا يضمن في الزيادة ثوبا
في حق الشفع صرا بوجهه لا يضمن عليه في الخط ولو حط جميع الثمن ياخذ
الشفيع بجميع الثمن ولا يضمنه شي لا يضمن في الحق اصل العقد

م فروع من كذا
والشفع باحد
والدال في

وكانه ان ياتى الارض
من الارض والارض
الاول

لا يدخلان في العقد الا بالتسمية مع وجود الشبهة حقيقة بالنص وهو ما رتب
في كتاب البيع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يربح
مشتريها ولا بائع الا ان يثبتها المتبايع فاما ما في البابا والشجر متصلا بالارض
فالشئيع ان ياتى الارض معه بالثمن الاول فبلا كان الارض او مستحصدا
اذا كان الارض متصلا فاما اذا كان الاتصال بمحض الشئيع فلا يبيع
للشئيع عليه وان كان عينه فائمه سواء كان لزوا بالثمن او بغيره او يصنع
المشتري او يصنع الاجنبي لان حوز الشئعة في هذه الاشياء انما ثبت مقفلا
عن القياس موقولا بالبيعة وقد زالت البيعة بزوال اتصال فبذلك الحكم فبذلك
اصل القياس وهكذا يسقط عن الشئيع حصته من الثمن هذا لا غلو اما ان
كان ما يدخل في العقد من غير تسمية واما ان كان ما يدخل فيه الا بالتسمية
فان كان ما يدخل في العقد من غير تسمية كالبناء والشجر نظر ان كان زوال
الاتصال باقية ملاوية بالخرق البناو عرفا ولو جف شجر البستان لا يسقط
شي من الثمن والشئيع باخذ الارض جميع الثمن ان شاؤا وان شاتركه ولو كان
لوا ندم منه الزار سوا بقية الثمن او هكذا كذا ذكر القدر في محضر
وسوى بيته وبين الفرق والخرق وفرق القدر في محضر
عرف ولو يرضيه شي لا يسقط شي من الثمن وان ندم يسقط عن الشئيع
حصته من الثمن وسوى بيته وبين اذا ندم بفعل المشتري او الاجنبي
لكنه فرق بينهما من وجه اخر وهو ان هناك تغير في حصة متصلا
فيتم الثمن على قيمته البنا منبناو على قيمته الارض فباخذ الارض حصته من
الثمن وما هنا بتغير متصلا لا خطا ويسقط ذلك العقد من الثمن والصحيح
ما ذكره القدر في ان المتبايع والبايع لخصه لهما من الثمن الا ان تصير
مقصودا بفعل وهو الاتلاف او الفسخ ولو يوجد اهما والخرق في
عرف لا يسقط شي من الثمن كما في هذا وان زوال الاتصال بفعل المشتري
او الاجنبي ياتى هدم البنا او قطع الشجر يسقط حصته من الثمن في ما روي
بالا تلاف فصار له حصة من الثمن كما طرأ القيد وقيم الثمن على قيمته البنا
منبناو على قيمته الارض لانه انما يسقط حصصا البنا وما روي عليه بفعله
وهو الهدم والهدم ما دفعه وهو من غير تغير في حصة منبناو فلو زاد الهدم
بفسخه على رواية اللحن لانه اذا ندم البنا على احد فبغير حرج لزم الهدم
ولوله ندم المشتري البنا للثمن لانه غير ارض ثم حصر الشئيع بالحق

لا يوافق الحق لطل البيع لانه يكون سوا بلا غير فلم يصح الخط فحق الشئيع والحق
في حقه بالعدم فباخذ جميع الثمن وصح فحق المشتري وصح ان ابراهم على الثمن
وكا اشتري دارا بثلث موحل للشئيع والخيار ان شاؤا اخذها بغير حال وان
شاؤا نظروا على الاجل فاخذها عند ذلك وليس له ان ياتى بها الحال بغير
موجلا للشئيع انما ياتى بما وجب بالبيع والاجل ليرجع بالبيع وانما وجب
بالشرط والشرط لم يوجد فحق الشئيع وهذا لم يثبت حيا والمشتري للشئيع
بان اشتري على ثمن الحيا لان ثبوته بالشرط ولو يوجد من الشئيع والارادة
عن العيب لا تثبت فحق الشئيع لان ثبوته بالشرط ولو يوجد من الشئيع كذا
هذا وان منع من اخذ في الحال لان الشئيع غير موقوف على اخذ الشئعة
ولا اختا والشئيع اخذ الارض حال كان الثمن للبائع على المشتري بالاجل لان
الاخذ من المشتري فكذلك منه بخلاف التمسك للمشتري لانه اشترى منه فلا يجب
رطلان بالبيع الاول بفعل العقد الاول على حاله فكان الثمن على حاله ولو روي
عن ابن يوسف في ثمن الدار بثلث موحل انه يجب على الشئيع ان يطلب عنده
بالبيع فان سكنت اليه من حاله فذلك تسليم منه ثم رجع وقال اذا طلب
عند حال الاجل فله الشئعة وان لم يطلب عنده لم يملك البيع وجه قوله الاول ان
غير عند فطلب الحق وجهه قوله الاجران ان الطلب لا يرد اذ لم يملكه
الحق واستقراره والتاكيد ليراد لنفسه لا لغيره لان الاجل فله ان ياتى
فيلج الاجل فله ان يطلب فله ان ياتى واسأل الموقوف للصواب **فصل**
واما بيان ما يثبت بالشفعة فانه يثبت بالشفعة وهو الذي يملكه
المشتري بالثمن سواء ملكه اصلا او سوا بوزن بوزن متصلا وبه التمسك بالشفعة
وكذا في البناء والشجر والارض والنفق والتمسك بالشفعة انما يملك ما يثبت
والشجر والارض والنفق بالشفعة وجه القياس ان الشئيع انما يملك ما يثبت
حق الشئعة وان ثبت في القفا والنفق وفي هذه الاشياء مقفلا لم يثبت
فيها الحق فلا يملك الشئيع فضلا عن بيع الثمن لانها مبيعان مقفودان لا يدخلان
في العقد فلم يثبت الحق فيها الا صلا لا يتناولها الحق اذ ثبت في القفا
فيما هو متبع له في حكم البيع حكم الاصل وهذه الاشياء تابعة للقفا حال
الاتصال اما البناء والشجر فظاهر لان قفاهما بالارض فكان سوا الارض
لان قفا الارض باقون بواسطه الشجر فيثبت الحق فيما بينهما فيكون الشئعة بطريق التبع لانهما
وصيا - الثمن بالحق وقفا الشجر بالارض

بالبناء والارض فباخذ وينقص البيع في البناء ما باع البناء ونقص الشفع متعلق
 به تعالى للارض لوجود اتصاله فكان يسيل اتصال البيع كالو باع اصل
 وهو الارض ثم حضر الشفع ان لم يباخذ وينقص البيع لما قلنا كذا وان كان
 ما لا يدخل في العقد اما بالنسبة كالنهر والزرع يسقط عن الشفع حصته من
 الثمن سواء كان زوال الاتصال من بعد او اذ ساء به بخلاف الفصل
 الاول اذا احرق والبناء وغرقا ولم يندم على روبا فقد وري انه لا يسقط
 شيء من الثمن لان البناء مسقط عنه المقصود الثمن وحكم البيع فيها تعالى مقصودا
 بالنسبة والاتباع ما لا يحاصره من الثمن اذا صارت مقصودة بالفعل ولم
 يوجد فاما النهر والزرع وكل واحد منهما مبيع مقصود الارزاق لا يدخل
 في العقد من غير شمية فلا بد وان خصه شيء من الثمن فاذا اهلكه بهلك حصته
 من الثمن سواء اهلك بنفسه او بالاسهل لما قلنا ونعبر فيه يوم العقد
 لانه اخذ الحصصه بالعقد فغنت قيمته يوم العقد فيقسم الثمن على قيمة الارض
 وعلى قيمة الارض للزرع وقت العقد لكنه كيف يعتبر قيمته وقت العقد
 مقصودا لا محذور اذ ما روي عن ابي يوسف انه يعتبر يوم العقد وهو
 قبل مقصوده ومحذور فيسقط عنه ذلك العقد وروي عن محمد في النواذر
 انه يعتبر قيمته قايما بقوم الارض وفيها الزرع والثمر ونقوم وليس فيها
 الزرع والثمر فيسقط عن الشفع ما يزدك وجهه قول محمد ان الزرع
 دخل في العقد وهو متصل وثمره لم يزدك وجهه وهو متصل وكل الثمر يعتبر
 قيمته على صفة الاتصال على ان يعتبر حاله الاتصال اضرارا للشفع اذ
 ليس للفصل والثمر المحذور كثير قيمة فيتضرر به الشفع وجهه
 قوله ابي يوسف ان حق الشفع انما يسقط عنه زواله الاتصال ويعبر فيها
 منفصلا متصلا ولما لو كانت الارض مبدورة لم يطاع الزرع بعد طبع
 فصله المشتري عن ابي يوسف فيسقط عن الثمن على قيمته لانه وعلى قيمته الارض
 فيسقط قدر قيمة الثمن من الثمن وعند محمد يقوم الارض مبدورة وغير
 مبدورة فيسقط عنه ما يزدك وجهه واسا علم ثم اذا اخذ الشفع الارض
 مع الشجر خصها من الثمن وبقية الثمرة في يد البايع هل يشاء المشتري
 ذلك محمد رحمه الله ان الثمرة لا تضره المشتري ولا يبار له ولو كان البايع المقتطع
 اكل الثمرة قبل ان يباخذ الشفع الارض لا يضره المشتري والمبايع ان شاء
 اخذ الارض بخصه من الثمن وان شأ تركه لانه اكل الثمرة فقدره نصفه

على المشتري قبل التمام من غير رضاه وان يوجب الميا من خلاف ما اذا كان الشفع
 اخذ الارض بالشفعة لا يضره ما حصل من المشتري من اخذ الشفع
 كان بائنا فلما اخذوا منه حق لازم فكانا لغيره فهاك ضرورة حق ثابت
 لازم شرعا فكانا للمشتري راضيا به والغير المرضى به لا يوجد الجا رواه
 اعلم هذا اذا كانت هذه الاشياء موجودة عند العقد متصلة بالقرار واما
 الاتصال بالي وقت اهلاك الشفعة وان لم يحضر الشفع قايما بالارض المتك
 موجودة عند العقد وحده ثم بعد ثم حضر الشفع فان كان الحادثة ثابتة
 حكم البيع به تبعا وهو الثمن وان وقع البيع ولا يضر الشجر ثم ان لم يجد
 ثم حضر الشفع فنادى متصلا باخذ الشفع مع الارض المتك المتك
 ان شأ وان شأ تركه ولا يسقط شيء من الثمن سواء كان زواله منه ساء به
 وهو قايما بعد الروا وهالك او كان زواله بفعل احدا ما اذا كان باقية ساوية
 وهو قايما او هالك لانه كان تبعا لانه الاتصال ولم يرد عليه فعلى بصير به
 مقصودا والبيع لا يصير له حصته من الثمن يد ونفا ما اذا كان الزوال يصنع
 العبد اذ جحد المشتري وهو قايما ومستحب فلا ندم يرد عليه العقد ولا
 القضاء وان كان حدث في يد البايع فان كان الزوال باقية ساوية وهو قايما
 او هالك فلذلك اخذ الشفع الارض والشرع يحسم الثمن ان شأ تله جحد
 فعلى بصير به مقصودا اقله الثمن وان كان بفعل البايع قايما مستحب
 يسقط عن الشفع حصته من الثمن بصير ورته مقصودا بالانلاف وان كان
 الحادثة شأ يفت فيه حكم البيع راسا واصلا ولا يجان من المشتري شأ
 او غير اوزرع ثم حضر الشفع يقضي له شفعة الارض ويحرم المشتري
 على قلع البناء والعراس وقسم الساحة الى الشفع الا اذا كان في العقد بعضا
 فالشفع الجاني ان شأ اخذ الارض لثمن والبناء والعراس يضمنه مقلوعا
 وان شأ جحد المشتري على القلوع وهذا جواب ظاهر الرواية وروي عن ابي
 يوسف انه لا يجبر المشتري على قلع البناء والعراس ولكنه يباخذ الارض
 شيئا والبناء والعراس يضمنه قايما غير مقلوع ان شأ وان شأ تركه وبه
 اخذ الشافعي واجمعوا على ان المشتري لو زرع في الارض ثم حضر الشفع
 انه لا يجبر المشتري على قلعه ولكنه ينظر اذ راك الزرع ثم يقصر كنه
 بالشفعة فباخذ الارض بجميع الثمن وجهه رواية ابي يوسف رحمه الله ان
 الجاني على القصر ضررا للمشتري وهو باطل لا يضره في ملكه وبها ولما راعا

انه يشاء على ما فيه
 انما كان في الارض من شفعة
 فليكن ثمنها سبعا شفا
 فليكن ثمنها سبعا شفا
 سواء حدث في يد مشتري
 او في يد البايع ان الشفعة
 موجودة في يد البايع فاذ
 زال اتصالها لم يضر
 الشفع فان كان حدث
 في يد المشتري في الشفع
 باخذ الارض بخصه
 بالثمن الاول

الجانب اما جانب المشتري فظاهر ان فيه صيانة حقه عن الاطالة
 واما جانب الشفع فلا ثمه باخذ البنا بيمينته واخذ الشفع بيمينته لا ضرر فيه
 على احد وجه ظاهر الرواية بان حق الشفع كان متعلقا بالارض قبل البنا
 ولم يطل ذلك البنا بل بقي فاذا انقضت له الشفعة فقد صار ذلك الحق
 ملكا له فيومر بتسليم ملكه اليه ولا يمنعه التسليم الا بالنقض فيومر
 بالنقض ولهذا امر الخاص والمشتري عند الاستحقاق بالنقض لهذا
 قوله في النقص ضرر بالمشتري قلنا ان كان فيه ضرر فهو الذي اضر بنفسه
 حيث بني على محل تعلق به حق غيره ولو اخذ الشفع الارض بالشفعة وبني
 عليها ثم استحققت له ارض الشفع بمقتضى اقرار الشفع برجع على المشتري
 بالثمن ورجع عليه بيمينته البنا ان كان اخذ منه وعلى البائع ان كان اخذ منه
 فظاهر الرواية وروى عزابي يوسف انه يرجع عليه وجه هذه الرواية
 ان اخذ بالشفعة بمنزلة الشراء للمشتري ولو كان اشتراها لرجع عليه
 كما اذا اخذ بالشفعة له الرجوع بيمينته البنا في الشراء لوجود الغرور من
 البائع وضمان السلامة للمشتري لان كل بايع محرم للمشتري ان يبيع ملك
 نفسه وتشارك سلامة ما يبي فيه دلالة فاذا اقره السلام يرجع حكم الضمان
 المشروط دلالة ضمان الغرور وضمان الكفاية والحقيقة ولا غرور من
 المشتري في حق الشفع لا يجوز على التمسك به وحق الرجوع بضمان الغرور
 على المختار لا على الجور كما لا يخارعة لا مسورة اذا اشتراها رجل فاخذها
 الا بالثمن القديم بالثمن واستولدها ثم استحققت من يمينه ونقض عليه بالعصر
 وقيمة الولد فان يرجع على المشتري بالثمن الذي دفعه اليه ولا يرجع
 عليه بيمينته الولد وعنده اذا استولد جارية بالشري ثم استحققت
 المشتري يرجع على بايعة بالثمن وقيمة الولد لصبر ورثة مفرور من
 جهته ولا غرور من المشتري في الحرب ولو نه محجور اقره ملكا عليه بما
 اخذ من الحرب كذا هو الواسع **فصل** واما بيان من يملك منه
 الشفع المشفوع فيه فالشفع ينشأ من الذي يدين ان كان يدين البائع
 اخذ منه ودفع الثمن اليه والعهد عليه وان كان يدين المشتري كما اخذ
 منه ودفع الثمن اليه والعهد عليه سواء كان المشتري عاقل لنفسه او
 غيره بان كان وكلا بالشرا وقصر الا في حق حضره الشفع وهذا جواب
 ظاهر الرواية وروى عزابي يوسف انه باخذها من زيد الوكيل وجه

هذه الرواية ان الوكيل لم يشتر لنفسه واما المشتري لم يملكه فلم يكن موجبا بل
 الحضم هو الوكيل فلا يخذ منه ولكن يقال له سلم الارض الى الوكيل فاذا سلم
 اخذها الشفع منه وجه ظاهر الرواية بان الشفعة من حق والعهد وانها
 راجعة الى الوكيل والوكيل له الحق واصل بمنزلة المشتري لنفسه كما رخص
 الشفع في اخذ الارض بالثمن وكانت له العهد عليه وان كان الوكيل في الارض
 الى الوكيل ثم حضر الشفع فان باخذ الارض بالوكيل ويدفع الثمن اليه
 وكانت له العهد ولا حصة للشفيع مع الوكيل لانه بالتسليم الى الوكيل عليه
 زالت يد عن الارض فخرج من ان يكون رخصا بمنزلة البائع اذا سلم الارض للمشتري
 انه لا حصة للشفيع مع البائع لما قلنا كذا هذا غير ان الارض اذا كانت فريضة
 البائع لم يكن رخصا مالو حضر المشتري واذا كانت فريضة الوكيل يكون رخصا
 وان لم يحضر الموكل لان الوكيل بالتوكيل قام مقام الموكل والبائع ليس بتمام
 مقام المشتري لا بد من ما يوجب ذلك ولو قال المشتري قبل ان يحضره
 الشفع في الشفعة انما اشتريته فلان وسلم اليه ثم حضر الشفع فلا
 حصة منه وبين المشتري لانه اقر قبل ان يصير حصة الشفع فصاح
 اقراره بعدم التهمة فصار كواكبات الوكالة معلومة ولو اقر بذلك بعد
 ما حصة الشفع لوقف لوقف الحصة منه عمدا له منهم فهو اقرار بصبره
 خصا للشفيع فلا يقبل برطابقة الحق ولو اقر بيمينته انما اقر بالشرا انما
 اشترى فلان لا تقبل بيمينته لان هذه اليمين لو صدقت لم تدفع الحصة
 عمدا لانه ثبت بها الا الشراء فلان وبهذا لا تدفع عنه الحصة وروى
 عن محمد رحمه الله انما تقبل لانها ملك للغائب وتقبل له مع الحصة
 بيمينته وبين الشفع حتى يحضر لمقره واسا على **فصل** واما بيان
 حكم اختلاف الشفع والمشتري فاختلافهما لا يخلو اما ان يرجع الى الثمن
 واما ان يرجع الى المبيع واذا ان يرجع اليه ابيع اما الذي يرجع الى
 الثمن ولا يخلو اما ان يقع الاختلاف في حاضر الثمن واما ان يقع في قدره
 واما يقع في صفته فان وقع في الجنس بان في المشتري اشترى بمائة درهم
 دينار ويكيل الشفع لا يفرق درهم قاله الوكيل والمشتري لا الشفع يكيل
 عليها التمسك بهذا الجنس وهو يتكركا قاله الوكيل المتكسر بيمينته ولا
 المشتري اعترف بحضر الثمن من الشفع لان الشرا واحد منه ومن الشفع
 فكان يعرف به من الشفع فيرجع في معرفة اليه وان وقع الاختلاف في قدر

الشمس بان قال المشترك اشترى بالتميز وفي الشفع بالفه قالوا قول
 المشترك مع ميمنه وعلى الشفع البتة فما اشتراه بالفه لا الشفع يدعى
 التملك على المشترك بهذا القدر من التميز والمشتري يتكروا بالقول قول
 الفكر واوصد والبايع الشفع بان قال بيعت بالفه ينظر في ذلك ان كان
 البايع قبض التمن قالوا قول البايع والشفع يأخذ بالفه سواء كان
 البيع في يد البايع او في يد المشتري اذ المالك يترك التمن في اليد اذ الم
 يكن قبض التمن والتملك يقع عليه بملكه فبيع بمقدار ما ملكه الي
 قوله وكان الشرا او وقع بالفه كما قال البايع اخذ الشفع به وان وضع
 بالتميز كما قاله المشتري كما يقول البايع بعت بالفه خط بعض التمن
 عن المشترك وخط بعض التمن يبيع ويظهر فحق الشفع علم امر وان
 كان البايع قبض التمن لا يلتفت الي تصديقه والقول قول المشترك
 لانه اذا قبض التمن لم يبق له حق في المبيع اصلا ولا اجنبا فانما يتصدق
 بالعدم وقيل لانه باع التمن فلهما في المبيع فان يد البايع
 بالبيع بان قال بعت الدرا بالفه وقضت التمن والشفع بأخذ بالفه
 وان يد البايع في قبض التمن بان قال قبضت التمن وهو الفه لا يلتفت
 الى قوله لانه لما بدأ بالافرا بالبيع قبضت بالفه فقد تعلق به حق
 الشفعة وهو بقوله قبضت التمن يريد اسقاط حق غيره فلهذا
 واذا بدأ بالافرا قبض التمن فقد صار اجنبا فلا يشبه قوله في مقدار
 التمن وروى الحسن بن ابراهيم عدها في المبيع اذ اقر يد البايع
 فاقر قبض التمن وزعم انه الفه قالوا قوله لا المبيع اذ اقر من يد
 البايع قالوا بعت عليه وكان بالقول قوله في مقدار التمن ولو اختلف
 البايع مع المشترك والشفع والدرا في يد البايع او المشترك لكانه لم يقدر
 التمن قالوا ليرد ذلك قول البايع والبايع مع المشترك مخالفان وتزاد ان
 والشفع يأخذ الدرا قال البايع ان شأما التخالف والتزاد فيما بين البايع
 والمشتري فلقوله علي اسعليه وسلم اذ اختلف المتبايعان تخالفا وتزادا
 واما اخذ الشفع بقول البايع ان شأنا فلا اذ الم يقبض قالوا بعت عليه
 فكان بالقول في مقدار التمن وحق الشفع قوله وان كان البايع قد قبض التمن
 فلا يلتفت الى قوله لانه صار اجنبا علي ما بينا هذا اذ الم يكن له حصة
 في الشفع ولا للمشتري فكان قامت لاحدهما بينة في الشفع ولا للمشتري كانت

فامه لاحدهما بينة قبلت وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة الشفع عند
 ابراهيمة ومحمد وعبد ابي يوسف بينة المشترك ومحمد قوله ان بينة
 المشتري تظهر زيادة كانت اول القول كما اذ اختلف البايع والمشتري في مقدار
 التمن فقال البايع بعت التمن وقال المشترك بالفه واما جميعا البينة ان
 البينة بينة البايع لانها لا تطلع عليها من وجهها بل من ان زيادة التي تظهر
 فقبل في كل ضرورة والثاني ان البينة المظهر للزيادة واخرى نافية والمثبت
 يرفع على الثاني واخرى حجة عدها طريقتان احدهما ذكرها ابو يوسف لايب
 حجة عدها ما لم يجر بها والثاني ذكره محمد عدها في حصة عدها
 واخذ بها ما الاول فهو ان البينة حجة للمدعي في البينة على المدعي وسلم
 البينة على المدعي والمدعي ما هنا هو الشفع لانه غير مجبور على الخصومة في
 الشفعة بل اذا تركها ترك والمشتري مجبور على التملك عليه تحت لوزا الخصومة
 لا يترك وكان المدعي منها هو الشفع فكانت البينة حجة واما الثاني فان
 البينة حجة من حق الشرع في العمل بها ما امكن وما هنا امكن العمل بالبينة
 في حق الشفع ان جعل كما نه عقدا لاحدهما بالفه والاخر البايع لان المبيع
 الثاني لا يوجب اقتضاح البيع الاول في حق الشفع وان كان يوجب ذلك في
 حق العاقد من المترك له او باع بالفه ثم باع بالتميز في حق الشفع لان له
 اب باخذ الدرا بالفه دل ان البينة قايما بان في حق الشفع وان اقتضى الاول
 في بعضها وامكن تقدير عديدين بخلاف ما اذ اختلف البايع والمشتري في مقدار
 التمن واما ما البينة ان البينة بينة البايع ما على الطريقة الاولى ولان البايع
 هناك والمدعي فكانت البينة حجة لا تركها لانه غير مجبور على الخصومة والمشتري
 مجبور عليها وما هنا بخلافه على ما بينا واما على الطريقة الثانية فلا تقدير
 عديدين هاك فصغر ان البايع الثاني يوجب اقتضاح البيع الاول فكانت
 البينة وحدها والخروج على البايع لا تفاديه ببينة باطلها رفض فكانت
 اولي بالقول واسا علم ولو اشترك دارا العرض ولم يبقا باحدهما
 العرض واشتق المبيع فيما بين البايع والمشتري وكان المشتري قبض الدراهم
 يسلم العرض حتى ملك واشتق المبيع فيما بينهما ويقبض الشفعة فثبت
 العرض على ما بينا فيما تقدم ثم اختلف الشفع والبايع وفيما العرض بالقول
 قول البايع مع ميمنه لا الشفع يدعى عليه التملك بهذا القدر وهو
 يتكروا ان اقام احدهما بينة قبلت بينة وان اقاما جميعا البينة قالوا قول

البايح مع بيته لا يشفع يدعي عليه التملك بهذا القول في الفرض وهو غير كاف
 انما احدهما بيته فقلت بيته وان اقام جميعا البيته فالقول قول البايع
 عند ابن يوسف ومحمد وهو قول ابي حنيفة على قياس اهل البيت كما محمد
 لا يبرح بيته رهماه في تلك المسئلة اما عند ابي حنيفة فظاهر ان بيته البايع
 انقضت بانبات زيادة وكذلك عند محمد على قياس ما ذكره لا يبرح بيته والمسئلة
 واخذ به لا يبرح بيته رهماه غير ممكن لا لعقد وقع على عرض بيعته
 وانما اختلاف في فسخ ما وقع عليه العقد فكان العقد واحدا ولا يترك العمل
 بالبيتين فعمل الا باحدهما وهو بيته البايع لان اقرارها باطحا بالفضل
 وكذلك عند ابي حنيفة على قياس اهل البيت له محمد رهماه عليهما اما على قياس
 ما عمل له ابو يوسف فينبغي ان تكون البيته بيته الشفع له هو المدعي
 وهكذا ذكر الطحاوي وانما علم ولو عدم المشتري بالاراضي سقط
 عن الشفع قدر قيمته من الثمن في اختلاف في قيمة البناء والساحة جميعا فان
 اختلاف في قيمة البناء اعتبر فالقول قول المشتري زيادة في السقوط وهو
 ينكر وانما اختلاف في قيمة البناء والساحة جميعا فان الساحة تقوم بالساعة
 والقول في قيمة البناء قول المشتري لما تقوم بالساحة الساعة ولا يمكن
 معرفة قيمتها الحال فيستدل بالحال على الماضي ولا يمكن حكم الحال
 قول البناء لا تعتبر حاله والقول قول المشتري لما قلنا فان قامت
 لحددهما بيته فقلت بيته وان اقام جميعا البيته قال ابو يوسف البيته
 بيته الشفع على قياس قول ابي حنيفة وقال محمد البيته بيته المشتري
 على قياس قول ابي حنيفة وفي اشرقا نفسه البيته بيته المشتري
 لانها يظهر زيادة وانما اختلاف في اقياس على قول ابي حنيفة في خلاف
 الظاهرين الذي ذكرناهما في تلك المسئلة فظهر ان ابن يوسف الشفع
 هو المدعي والبيته حجة المدعي وهذا موجود هاهنا وطريق محمد العمل
 يبين بتقدير عقد في هذا العقد من عدم هاهنا فيعمل احدي
 البيتين وهي بيته المشتري لان اقرارها باطحا زيادة واسه علم
 وانما اختلاف في صفقة الثمن فان قال المشتري اشتريته بغير محمل وقال
 الشفع لا اشتريته بغير محمل فالقول قول المشتري لان المحمل في الثمن
 اصل ولاجل عارض فالمشتري يتحمل بالاصل ويكون القول قوله ولا يثبت
 العاقد اعرف بصفته الثمن من غيره ولا لاجل ثبت بالشرط والشفع

بهذا القول وانما اختلاف في
 مساو الفقا على ان في البيته
 الف والمساو اختلاف في البيته
 مع بيته ان الشفع يدعي
 على المشتري

ابو يوسف

ذكرها

اعرف به ولهذا لو تصادقا علي ان النيران دانية والشفيع يدعي انه كان
 دراهم كان القول قولهما كذا هذا ولو كان الباع غائبا والراعي يدعي ان
 فاراد الشفع ان يخدمه فقال المشتري كان للبايع فيه خيار وكذا
 الشفع قال قول المشتري ايضا لا ذكرنا لمعين وان اختلف العاقدان
 فيما بينهما فادعى الباع خيارا وقال المشتري لو كان فيه خيار كان القول
 قول المشتري وبخلاف الشفع ان ارادوا براءة السهو وروى عن ابي يوسف
 ان القول قول الباع وجهه من الرواية ان الباع يدعي الخيار بغير البيع
 جمعة لا البيع بشرط الخيار بغير بيعه في قول الحنفية وخيار الباع بيع
 رواه البيع عن مالك والمشتري والشفيع يدعي ان الزوال عن ملكه فكان القول
 قول الباع كما لو وقع الاختلاف بينهم فاصل العقد وجهه ظاهر الرواية
 ان الخيار لا يثبت الا بشرطهما فالبايع يدعي الخيار بغير البيع بشرط
 المشتري وهو بغيره فكان القول قوله كما اذا ادعى المشتري ان خياره
 وادعى الباع التحويل قال قول الباع لما لا يثبت الا بشرط وجود
 مال الباع وهو بغيره فكان القول قوله كما اذا ادعى المشتري ان خياره
 بغيره وادعى الباع التحويل قال قول الباع لما لا يثبت الا بشرط
 وجود مال الباع وهو بغيره فكان القول قوله كما اذا ادعى المشتري ان خياره
 بغيره وادعى الباع التحويل قال قول الباع لما لا يثبت الا بشرط
 مال الباع وهو بغيره فكان القول قوله كما اذا ادعى المشتري ان خياره
 بغيره وادعى الباع التحويل قال قول الباع لما لا يثبت الا بشرط
 ملكه ولم يدعى على المشتري فعلا وكان القول قوله ولو اراد الشفع ان يخدم
 الباع المشتري بالشفعة فقال الباع والمشتري كان الباع فاسدا ولا شفيع له
 وقال الشفع كان رجايا ولو الشفعة فهو على اختلافهم بشرط الخيار الباع
 على قول ابي حنيفة ومحمد وأحمد والشافعية على ابي يوسف القول قول
 العاقدين ولا شفعة للشفيع ورواية علي بن يوسف القول قول الشفع
 وله الشفعة فابن يوسف يعتبر الاختلاف بينهم في الصحة والفساد باختلاف
 العاقدين فيما بينهما ولو اختلفا فيما بينهما في الصحة والفساد كان القول قول
 مدعي الصحة كذا هذا والجامع الى الصحة اصل في العقد والفساد عارض وهو
 يعتبر ان اختلافهم في هذا اختلافهم في ثبوت الخيار والبايع والجامع الى الشفع
 يدعي ثبوت الخيار والصحة يدعي عليها خيار التملك وهذا يدعي الخيار والفساد
 يكون ذلك فكان القول قولهما وكذا ما اعرف به بعضا لعنا لأوع منها
 لقيامه بها وكان القول قوله كذا قولهما واسأل الله اعلم وأما ما بين

البايع والمشتري الكمال للشفيع الشفعة فيما اقرناه المشتري ولا شفعة له فيما
 ادعى من الهبة لانه لو وجد سبب الاستحقاق وهو الجوار ووجد شرطه وهو
 الشرا باقراره فهو يدعي الهبة يدعي بطلان ولا يصدق والشفيع
 الشفعة فيما اقر من الشرا به ولا شفعة له في الجوار وهو باعنا ما اقر به ثبوت
 وان اقرنا جميعا البينة فالبينة بينة المشتري كدعي يوسف لها ثبوت
 رواية الهبة وبغيره ان يكون البينة بينة الشفع عن محمد لا يثبت زيادة
 الاستحقاق وروى عن محمد رحمه الله في المشتري كذا هذا وكذا الشفع الشفعة
 قال المشتري اشتريت نصفاً ثم نصفاً فذلك المصنف الاول وقال
 الشفع لا يثبت الا بشرط ان يكون نصفاً واحد في الكمال فالقول قول الشفع
 لان سبب ثبوت الخلف في كل كان موجودا او في غير شرط الثبوت وهو
 الشرا لكنه يدعي امرأاً بدها من ثلثة ارباع ذلك المصنف الثاني البينة
 فان قال المشتري اشتريت ربعاً ثم ثلثة ارباع ذلك الربع وقال
 الشفع لا يثبت الا بشرط ثلثة ارباع ثم ربعاً فالقول قول الشفع لان سبب
 كان موجودا او قد اقر المشتري بشرط ثلثة ارباع الا انه يدعي امرأاً بدها
 سبق الشرا في الربع فلا يثبت الا بينة فان قال المشتري اشتريت نصفاً
 نصفاً ثم نصفاً
 واحد وقال الشفع اشتريت نصفاً فانا اخذ المصنف الثالث القول قول
 المشتري باخذ الشفع الكمال او يدعي ان الشفع بغيره بغيره المصنف الرابع
 صررا بشرطه فلا يقبل قوله الا بينة واسأل الله اعلم وأما الذي يرجع الى المصنف
 البيع فهو ان يختلفا في ثبوت الخيار والصحة والفساد بان اشتريه اقر
 بالفساد ثم تقاضا فادعى الشفع اخذها بالشفعة فقال الباع والمشتري
 البيع كان رجايا والبايع ولم يرض ولا شفيع لك والشفيع الخيار
 فالقول قوله الباع والمشتري وعلى الشفع البينة ان البيع كان بغيره
 ابي حنيفة ومحمد وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وروى عن
 ابي يوسف رواية اخرى ان القول قول الشفع وجهه من الرواية ان
 انظر ما شهد للشفيع ان ثبوت اصل البيع اصله والخيار عارض
 فكان القول قوله فيشهد له الاصل وبتمسكه وجهه ظاهر الرواية ان
 الشفع يدعي ثبوت الشفعة وهذا يتكفل ان ذلك بقوله كان فيه خيار
 لا حق للشفيع لا يجب فيه خيار وكان القول قول المشتري والبايع يقوم
 بالعاقدين فكانا اعرف نصفتي من الشفع والزوج وكل بايع الى من هو

الجليلة فاسقاط الشفعة فقد ذكرنا لا سقاط الشفعة حلا بعضا من الشفعا
كلهم وبعضها يحصل البعض والبعض اما الذي يتم كل الشفعا فهو لا يشترط
الدار باكثر من ثمانية ان كانت فيتمها القافيتشتر بها بالعين وتقدم
الشرع الا العشرة ثم يبيع المشتري من البايع عرضا قيمته عشرة باله
درهم وعشرة فتحصل الدار للمشتري باله ولا يأخذها الشفعا بالالفين
وهذه الحيلة ليست مسقطا للشفعة شرعا لكنها ما نفع من اخذ بالشفعة
عادة الاتري ان الشفيع ان يأخذها بالالفين ويلتزم الضرر واما الذي
يخص بعض الشفعا دون بعض فافترع منها بيع دار الازراع بينهما فب
طوال الحد الذي يلي دار الشفيع فالشفيع لا يستحق الشفعة اما في قدر
الذراع ولا لعدم الشرط وهو البيع واما فيها دون ذلك فلا لعدم السبب
وهو الجوار ومنها ان يربط البايع الحائط الذي بينه وبين الجار مصله
للمشتري مقسوما ويبيعه اليه او يهب له من الارض قدر ذراع من الجانب
الذي يلي دار الشفيع ويبيعه اليه ثم يبيع منه النصف ما للشرع والشفعة
للمحار في الموهوب ولا في المبيع واما في الموهوب فلا لعدم شرط وجوب
الشفعة وهو البيع واما في المبيع فلا لعدم سبب الوجوب وهو الجوار
ومنها ان يبيع الدار بمقتضى بيع الحائط مصله او لا بشرط ثم يبيع بقية
الدار بشرط فليكن فلا شفعة للشفيع شرعا فها هو الحائط لا لعدم السبب
وهو الجوار ولا يأخذ الحائط عادة للثمة لثمة ومنها ان يبيع الدار الارض
في صفتين فيبيع من الدار ما هو من الارض شيئا رها او لا بشرط فليكن يبيع
الارض بشرط كثير فلا شفعة للشفيع في البايع والشرع شرعا لا يفرضها المصلحة
ولا يأخذ الارض بذلك الشرع عادة للثمة كثيرا للثمة ومنها ان يبيع الدار
بصفتين فيبيع عرضا منها بشرط كثير ثم يبيع البقية بشرط قليل ولا يأخذ
الشفيع العشر بتمه عادة لما فيه من الضرر ولا شفعة له في شفعة الاعتدال
شرعا لانه حينئذ يشترط البقية كان يشترط البايع بالعشر والشرع
في المبيع مقدم على البايع والحائط وهذا النوع من الحيلة لا يصلح للشرع
لان الشفيع اذا كان يشترط له ان يأخذ نصف البقية فعليه العمل بها
ولو كانت الدار لصغير فلا يباع بقدر داره بقية الثمة لانه يجوز ان هو
يبيع ما لا يصغر باقل من قيمته مقدار ما يتجاوز البايع ومنه عادة والولي
لا يملك ذلك فالتسليم فيه ان يباع بقية الدار بشرط مثله ومنها ما ذكره

الحافظ

الحافظ ان يباع به من الدار المشترك ثم يبيع بقية الدار منه فلا
الشفعة الشفعة اما في القدر المشترك فلا لعدم شرط الاستحقاق وهو
البيع واما فيها واد ذلك فلا ان المشترك ما يشترط البايع وذلك السهم
والشرع في البقية مقدم على الجار والحائط ومن شيئا بخلافه
يوجب الشفعة وهذه الصورة ويخطئ الحافظ ان يشترط في
المعز به لم يشترط الا بافاره ولا يظهر وجوب الشفيع على ما بينا فقد
واسا علم **فصل** واما الاطلاق في اقامة الحيلة للاستحقاق وعدها بالحيل
اما ان كانت بعد وجوب الشفعة واما ان كانت قبل الوجوب وان كانت
بعد الوجوب قبل نهامك وهذه للاخلافه وذلك بان يقول المشتري
للشفيع ما لم تكن علي كذا كذا رها علي ان تسلم لشفعتك فيقبل فخطئ
شفعتك ولا يستحق يد الصالح او يقول له اشر لنا رمتي كذا فقول الشفيع
فتسطل شفعتك وتحد ذلك وان كانت قبل الوجوب فقد اختلف في ذلك
ابو يوسف لا تكرهه وقال محمد تكرهه **فصل** في شرح الحيلة
يؤدي الى سد باب الشفعة وفما يطال هذا الجوارها واما وجوب
قول ابو يوسف ان الحيلة قبل الوجوب منع من الوجوب بما شره سب
الاستيعاب شرعا وهذا يترك للشرع والهة وسائر التعلقات فان الشرع يمنع
حجوزة الملك للبايع في المبيع بما شره سب الاستيعاب شرعا وكذا الهة
والصدقة والتعلقات وتوقير خروج الجوار فيقول محمد ان هذا ابطال
لحل الشفعة لان ابطال الشيء بعد ثبوته يكون والحقها ما لم يثبت بعد
ولا تكرر الحيلة ابطال له من غير من ثبوته بما شره سب الاستيعاب شرعا
وانه جائز وما ذكره ابو يوسف رهاه هو الحكم المروى ما ذكره محمد
رهماه ساخطا والاصل في شرح الحيلة هو قوله تعالى في قصة ايوب
صلوات الله عليه وحده سيدك صفا واضرب به ولا تخش **كتاب** في هذا
الشفعة **كتاب** في الاصل في ثلاثة مواضع في بيان دار الهة وفي بيان شرط الدار
الكتاب في بيان حكم الهة اما ان الهة فهو لا يجاز من الهة واما القول
من الموهوب في تفسيره ان استحيانا والهة ان لا يكون ركنه وهو قول
زفره وقول قال القضاة اصداره وقا بدع هذا الخلاف يظهر فيمختلف
لهرب هذا الشيء لعل ان فوهيه منه فلم يبق ان يثبت استحيانا واعد

وعند زعمه لا يثبت ما لم يقبل وفي قولنا لم يقبل ويقض واجمعوا على انه اذا
خلص لا يبيع هذا الشيء لفلان فباعه له فلم يقبل انه لا يبيعه وعلى هذا الاختلاف
اذا قال رجل لا خروجه من هذا الشيء منك فلم يقبل فقال له لمقره له ان لا
قال لقولنا لم يقض تاو عنة القول قول المقر له واجمعوا على انه لم يقبل
بعنه منك هذا الشيء فلم يقبل فقال له المقر له ان لا يبيعه له ان لا يقبل لقول المقر
له **وجمعوا** القائل ان الالهة تضر وتضرع وتشرع والنصر والشرع
وجوده شرعا باعتبارها وهو انعقاد في حق الحكم والحكم لا يثبت بنفسه
الاجاب فلا يكون نصرا لاجاب بدو القول بجموع الاسعسان
ان الالهة في اللغة عبارة عن غير ايجاب الملك غير شرط القول وانما
القول والنصر لثبوت حكمها لا لوجودها في نفسها فاذا اوجب وعقد
اني بالهبة فثبت عليها الاحكام والملك على ان وقوع النصرف هذه لا
يقف على القول ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في يجوز
الالهة المقبوضة بحوزة اطلاق اسم الالهة بدو النقص والحيارة وروى
ان الصعب بخرامه الذي اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة
وحشر وهو بالجموع وفي رواية يودان فردم النبي صلى الله عليه وسلم
وقال لو انانا خرم ولا تقبلنا فدا لطلق الراوي اسم الالهة بدو القول
والاهد من لفاظ الالهة وروى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه دعا عاتق
رضي الله عنه في مرض موته وقال له اني كنت حلتك حذاء عشرين وسعا
من مال بالفايلة وانك لم تكون في قبضتي ولا خربت وانا هو اليوم
مال الازنة اطلق الصديق رضي الله عنه اسم الخالي بدو النقص
والخالي في لفظ الالهة فثبت ان الالهة في اللغة عبارة عن نصر اجماع
الملك والاصل في النصرف الشرعي هو ما دل عليه اللفظ لغة
بمعناه البيع فانه اسم للاجماع مع القول لا بطلان اسم البيع لغة
وشريعة على اجماعهم دون الاختلاف في اللفظ لا بطلان اسم البيع لغة
بمعناه البيع ولا المقصود من الالهة هو النسا ب المدح والثناء اظهار
الجود والبيع وهذا يحصل بدو القول بخلاف البيع وكل الغرض من
الحلف هو منع النسر عن مباشرة المحل وعليه وذلك هو الاجاب لانه
فعل الواهب فيقدر على منع نفسه عنه فاما القول والنقص فيقول
الموهوب له فلا يكون مقدر والواهب والملك محكوم شرعي فيثبت جوا

هبة من هذا الملك الواهب
كذلك هذا

من شرطه ان يكون
موجبا على الواهب
في حق

فيما زرع فاهل اسرل يكون له ولا ية القلع كالنبأ والغراس وفي الاستحسان ينكر
الي وقت الحصاد باجر الخلف وقد ذكرنا وجبة الاستحسان في كتابنا العارية
ولو محبة شاة حلقا او بغير حلقا واول هذه الشاة للشحة او هذه النافعة
او هذه البهية كان عارية وجار له الاستفاد لجنه لان الذي وان كان عينه حقيقة
فهو معد من النافع عرفنا عادة فاعطى له حكم المسقية كانا به له شتر به
ينجو له الاستفاد لجنه وان لم يكن موحبه حيا او عتقا فان كان عارية لا الحدي
بعض ان يصير محلا او انما فحلقا وان عني بالحنة الهبة في هذه المواضع فهو
علي ما عني انه عني ما يحمله لقطه وفيه تشدد بدعي نفسه وان كان ملا يمكن
الاستفاد به لا باستهلاكه كالما كوال والمشروب والدرهم والدينار وان كان
هذا الطعام كالمسحة او هذا الدين او هذه الدرهم او هذه الدينار كان عارية لا
الحنة المضافة اليه لا يمكن الاستفاد به لا باستهلاكه لا يمكن حمله على هذه المسقية
فيجعل عارية العين وهي عليكها ونكك العين المزرعة غير عوض تفسير الهبة
واسما علم هذا اذا كان الاجابة مطعنا عن الفريضة اما اذا كان مزرعونا بقرينة فالفريضة
لا تخلو اما ان كانت وقتا واما ان كانت شرطا واما ان كانت مضوعة فان كانت
وقتا يان في العزمك هذه الاراضى وصرح فقال جعلت هذه الاراضى العزمك او قال
جعلتها لك عزمك او ايها العزمك او اجابك فاذا كانت دعي رد على
ورثي فذلك الهبة وهي للمعسر له فحياته ولو ورثته بعد وفاته والوقت
باطل والاصل في ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المستأمن اعلم امواك
لا تغروها ولا تفر عزمك شيئا فان لم تكن عمة وروى في عزمك عزمك انما رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها العزمك عزمك له ولعقبه فذلك عزمك عظمها لا يفرج
الذي اعطاها لانا نداعطا عطا وقد لا ورث فيه ونحن جاز عزمك عزمك قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعزم عزمك عزمك فذلك له ولعقبه بغير ما يورثه
منزوعة فذلك هذه النصوص على جواز الهبة وبطلان التوقيت ولا يقول
جعلت هذه الاراضى او هي لك عليك العين لانا مطالع قوله عزمك توفى عليك
وانه يفسر بعض العقد وكذا عليك الاجاب ان يجعل التوقيت بها كالبيع كان
التوقيت نصرا عما لاهما فتنقض العقد والشرع فطل وبقي العقد صحيحا وان
كانت الفريضة شرطا نظرا للشرط المذكور فان كان ما يمتنع وقوعه بالنصر
عليك لانا يمنع صحة الهبة ولا يبطل الشرط ونصح الهبة وعلى هذا يخرج
ما اذا قال اربك هذه الاراضى وصرح فقال جعلت هذه الاراضى لك عزمك او قال

هذه الاراضى لك عزمي ودفعها اليه في عارية في يدك لانا ياخذها منه متى شا
وهذا قولنا بفسقه ومحمد وقال ابو يوسف هذا هبة وقوله عزمي باطل
اخبرنا روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز العزمك والربي وان قوله
دارك لك عليك العزمك المنفعة والمال قال عزمي فقد علفه بالشرط وانه
لا يجعل التوقيت فطل الشرط وبقي العقد صحيحا ولهذا قال دارك لك عزمك
انه تصح الهبة وبطل شرط العزمك لانا هذا واخبرنا روي في الشعبي عن شريح
رحمها الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز العزمك والربي وطل الشرط ومنه لما
لا يكدب وان قوله دارك لك عزمي فطل عليك الخطر لان عزمي افسه
يقول ان مت انا فذلك فيك فيك وان مت انت فلي في في رقبتي
الرفوب والارتفاع والترقب وهو لا يتظار انك واحد من ينظر موت
صاحبه قبل موته وذلك غير معلوم وكان ارب في تعلقك عليك امره لا خطر
الوجود والعدم والتملك كانت من تحت التوقيت الخطر فلم تصح هبة وصحت
عارية لا نه دفع اليه والخطر له الاستفاد به وهذا معنى العارية وهذا خلاف
العزمك لان هناك وقع النصف عليك لانا فهو قوله عزمك وقت التملك
وانه لا يجعل التوقيت فطل وبقي العقد على الصحة واجبه له في الحديث ان
الذي جعل ان تكون من المرافقة وهو لا يتظار ويختل ان يكون من الارباب وهي
هنا الفريضة فان اريد بها الاول كان حجة له وان اريد بها الثاني لم يكن حجة له
لان ذلك لا يفر فلا يكون حجة له مع الاحتمال او جعله على الثاني فوقعنا في الحين
صيانة لكلا من يستعمل عليه لا تقصر عنه وبطل شرط ان اخلافه في
الحقيقة ان كان اربني والا رباب مستحقة في الفريضة فبطل الفريضة وبطل
ان ينوي فانه عني به هبة الفريضة يجوز باختلاف وار عني به مرافقة الموت
لا يجوز باختلاف واسما علم ولو قال عزمي دارك لانا طوكل حيا فهو باطل
لانك لا يدرك بها الطول حيا وكان هذا تطبيق الحكم بالخطر فطل ولو قال
دارك لك عزمي فهذا عارية عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك
وهو قوله عزمك عزمك باطل بمنزلة اربني وجه قوله ان قوله دارك لك عليك
وقوله عزمك عزمك فطل عليك فطل عليك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك
ان قوله عزمك عزمك فطل عليك فطل عليك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك
دارك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك عزمك
محضر الطحاوي ولو ذهب جارية علي لا يبيعها او علي ان يخذها م ولد

المقياس ص ٢
اروا في حلقا

٢ ص ٢

٢
روى على او قال جعلتها
لث عزمي او صافا فاد
من اثم في ص ٢

والعدم ولا يملك التبرع ولا يملك التبرع فلا يجوز هبة الصبي والمجنون
 لأنها لا يملك التبرع ولو نهضت لمحضاً لا يملكه ذنباوي فلا يملكه
 الصبي والمجنون لأنها لا يملك التبرع كالطلاق والعتاق وكذا الأب
 لا يملك هبة مال الصغير من غير شرط العوض ولا خلاف وكان التبرع
 بمال الصغير قربان ما لا على الوجه الأحسن وأنه لا يقابله نفقة نيوك
 وقوله لا اله تعالى ولا تقربوا إلى البيت المباني والحق والحق لا يقابل
 عدمه بنيوك كان التبرع ضرراً محضاً وترك الهبة في حق الصغير فلا
 يدخل تحت ولا ينفذ الولي لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرار في الإسلام وقوله
 من لم يرم صغيراً فليس منا ولقوله لا يملك إطلاقاً مرأته وأغنا في عدم
 وسائر النصرفات الضرارة المحضة وأن شرط الأب العوض أيضاً لا يجوز
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يجوز وعليه هبة المكاتب
 والمأذون لأنه لا يجوز عندهما سواء كانت بعوض أو بغير عوض وعند
 يجوز بشرط العوض والأصل عنده أن كل من يملك البيع يملك الهبة
 وحده قوله محمد أن الهبة تملك فإذا شرط فيها العوض كانت
 تملك بعوض وهذا تفسير البيع وإنما اختلفت العبارة ولا غيره باختلاف
 العبارة بعد اتفاق المعنى لفظ البيع مع لفظ التملك والهي أن الهبة
 بشرط العوض صح تبرعاً شاملاً تصريهاً انتهى بدل أنها تبرع للمالك
 قبل القبض ولو وقت بيعاً من حين وجودها لما توقف التملك فيه على
 القبض لأن البيع الصحيح يفيد الملك بغيره دل أنها وقعت تبرعاً
 وهو لا يملك التبرع فلم يصح الهبة من حين وجودها فلا يصح
 أن تصير بيعاً بعد ذلك وأما علم وأما الذي يرجع إلى الموهوب وأنواع
 منها أن يكون موهوباً فلا يجوز هبة مال ليس بموجود وقت الهبة بات
 وهب ما شتر غله العام وما تملكه غنائه السنة وتعود ذلك خلافاً
 الوصية والقول أن الهبة تملك للمالك وتملك لعدمه وماله الوصية
 تملك مضافاً لما بعد الموت والإضافة لا تمنع جوارها والموهوب ما في
 مطلق هذه الجارية وما في ضرتها لا يجوز وأن شرط على القبض عند
 الولادة والحالة له ولا وجود لصاحب المال لا خلاف الوجود والعدم
 لأن انتفاع البطن قد يكون للعمل وقد يكون لغيره والبطن وغيره ذلك
 انتفاع الصرع قد يكون بالبطن وقد يكون لغيره فكان له خطر الوجود

والعدم ولا يملك التبرع ولا يملك التبرع فلا يجوز هبة الصبي والمجنون
 لأنها لا يملك التبرع ولو نهضت لمحضاً لا يملكه ذنباوي فلا يملكه
 الصبي والمجنون لأنها لا يملك التبرع كالطلاق والعتاق وكذا الأب
 لا يملك هبة مال الصغير من غير شرط العوض ولا خلاف وكان التبرع
 بمال الصغير قربان ما لا على الوجه الأحسن وأنه لا يقابله نفقة نيوك
 وقوله لا اله تعالى ولا تقربوا إلى البيت المباني والحق والحق لا يقابل
 عدمه بنيوك كان التبرع ضرراً محضاً وترك الهبة في حق الصغير فلا
 يدخل تحت ولا ينفذ الولي لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرار في الإسلام وقوله
 من لم يرم صغيراً فليس منا ولقوله لا يملك إطلاقاً مرأته وأغنا في عدم
 وسائر النصرفات الضرارة المحضة وأن شرط الأب العوض أيضاً لا يجوز
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يجوز وعليه هبة المكاتب
 والمأذون لأنه لا يجوز عندهما سواء كانت بعوض أو بغير عوض وعند
 يجوز بشرط العوض والأصل عنده أن كل من يملك البيع يملك الهبة
 وحده قوله محمد أن الهبة تملك فإذا شرط فيها العوض كانت
 تملك بعوض وهذا تفسير البيع وإنما اختلفت العبارة ولا غيره باختلاف
 العبارة بعد اتفاق المعنى لفظ البيع مع لفظ التملك والهي أن الهبة
 بشرط العوض صح تبرعاً شاملاً تصريهاً انتهى بدل أنها تبرع للمالك
 قبل القبض ولو وقت بيعاً من حين وجودها لما توقف التملك فيه على
 القبض لأن البيع الصحيح يفيد الملك بغيره دل أنها وقعت تبرعاً
 وهو لا يملك التبرع فلم يصح الهبة من حين وجودها فلا يصح
 أن تصير بيعاً بعد ذلك وأما علم وأما الذي يرجع إلى الموهوب وأنواع
 منها أن يكون موهوباً فلا يجوز هبة مال ليس بموجود وقت الهبة بات
 وهب ما شتر غله العام وما تملكه غنائه السنة وتعود ذلك خلافاً
 الوصية والقول أن الهبة تملك للمالك وتملك لعدمه وماله الوصية
 تملك مضافاً لما بعد الموت والإضافة لا تمنع جوارها والموهوب ما في
 مطلق هذه الجارية وما في ضرتها لا يجوز وأن شرط على القبض عند
 الولادة والحالة له ولا وجود لصاحب المال لا خلاف الوجود والعدم
 لأن انتفاع البطن قد يكون للعمل وقد يكون لغيره والبطن وغيره ذلك
 انتفاع الصرع قد يكون بالبطن وقد يكون لغيره فكان له خطر الوجود

لا ضرر منه

والأصل عند هذا أن من
 لا يملك التبرع لا يملك
 الهبة لا بعوض ولا
 بغير عوض صح

وقت الهبة

وأكد ذلك صح
 أما ما في بطنه
 الشاة صح

والعدم

هبة له

فيض عين ما في الائمة الا انه لا بد من الاذنا ليعض صرخا ولا يكتفي فيه بالقبض
 بحضرة الواهب بخلاف هذه العين لما يذكر ان شأ الله تعالى ومنها
 ان يكون محورا فلا يجوز هذه المشاع فيما يقسم ويجوز فيما لا يقسم والاعد
 والحام والذرة وعوها وهذا عندنا وعند الشافعي هذا ليس بشرط فتجوز
 هذه المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم عندنا في الحق نظا من قوله تعالى فقص
 ما فرضتم الا ان يعفون اوجب نصف المفروض في الاطلاق وفيما لا يخلو الا ان
 يوجد الخط من الزواجا عن النصف من غير فصل بين العين والذرة والمشاع
 والمغز فزيد على جواز هذه المشاع في الجملة وما روي عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه لما شدد في الغلول في الغنمة في بعض الغزاة فقام اليه
 سائمة بعير واحد منه وبرقة قال اما اني اجد في عنيكم ولو بمثل
 هذه البرقة الا الحص والحسر من ردوكم زدت في الخطر والخطر فان
 الغلول عار وشعار على صاحبه يوم القامة فجا اعدان ملكة من شعر
 فقال اخذ بها لاصحابها برذعة فبرك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو كوكب وساسك لذلك في هذا وهذا المشاع فيما يقسم وروى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة ترك على بئر بويه الاضاري
 رضى الله عنه نظرا لموضع المسجد فوجد فيه من اسعد بن زراره وبين
 رجلين من قومه فاستباح اسعد فضيحه اليهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وايا ذلك فوهب اسعد فضيحه من النبي صلى الله عليه وسلم فها
 ايضا فضيحه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 فيض اسعد وقيل فيض الجليلين لها ولو لم يكن خيرا لما قيل ان
 ان رجالا فقال النبي صلى الله عليه وسلم الخوازان المشاع لا يمتنع حكم هذا
 التصرف ولا شرطه لان حكم الهبة الملك والمشاع لا يمتنع الملك الا بركة
 يجوز بيع المشاع وشرطه هو القبض والتسليم لا يمتنع القبض لا يمتنع
 قابض بالقبض المشاع عليه الكمال ولهذا جازت هذه المشاع فيما لا يقسم وان
 كان القبض فيها بشرط التوبة الملك كذا هذا وانما اجماع الصحابة رضى
 الله عنهم فانه روى عن ابن عمر رضى الله عنه انه قال من مضى موته لم اشفه
 رضى الله عنه ان احب الناس اليي عني انت واعز علي فقال انت وانك
 تخلك خيلا عشر من وسقا من ماء العالمة وانك لم تكون قبضته ولا
 حزنه وانما هو اليوم مال الوارث اعتبر الصدوق رضى الله عنه القبض

ذكر هذه المشاع فيما لا يقسم

والقبض

والقبضه في الهبة ثبوت الملك لان الحارة في الهبة جمع الشيء المقصود في حق
 وهذه معنى القبضة لان انضمام الشايع في القبضة كانت مشروطة والقبضة
 تحوكل نصيب في حق روى عن عمر رضى الله عنه انه قال مال احدكم
 يحكم وله على لا يجوزها ولا يقسمها ويقول ان منته فقول ان مات
 رجعت الوام اسد لا يحل احدكم وله على لا يجوزها ولا يقسمها فيموت
 الى جعلتها ميراثا لورثته والاراد من الحارة القبض ههنا لا يدركها بمقالة
 القبضة حتى لا يودي الى التكرار ارجع الهبة من ان تكون موجهة للملك بدو
 القبض والقبضة وروى علي رضى الله عنه انه قال ليس وهب ملكا
 ورجع كذا لا يجوز ما لم ينام وكل ذلك كان يحضر من اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ورضي عنهم ولم يفعلوا ذلك عليهم منك وكانوا اجما عاوان
 القبض بشرط جوارها العقد والتسليم يمتنع انما القبض في معنى القبض
 هو التملك من التصرف في المفوض والتصرف والقبض الشايع في
 لا ينعقد وان سكني نصفه لا يشايعا ونصف التوبة شايعا محال
 ولا يمكن من التصرف فيه بالتصرف في الكمال لا العقد لم يشايعه الكمال
 وهذا نقول في المشاع الذي لا يقسم ان معنى القبض هناك لم يوجد له
 قلنا لان هناك ضرورة انه يحتاج الى الهبة بعضه ولا حكم للهبة بدون
 القبض والشايع مانع من القبض المكن للتصرف في سبيل الزالة
 المانع بالقبضة لعدم احتمال القبضة فثبت الضرورة الى الجواز وقامته
 صورة التخلية مقام القبض المكن من التصرف ولا ضرورة ههنا لان
 المحال جعل للقبضة فثبت ازالة المانع من القبض المكن بالقبضة ونقول
 الصحابة رضى الله عنهم شرطوا القبض المطلق والطلاق ينصرف الى
 الكامل وقصر المشاع قبض فاصر لوجوده مرتبة الطوق والقبض
 على ما بينا الا انه انقب بالضرورة في المشاع الذي لا يعمل القبض بالضرورة
 التي ذكرناها ولا ضرورة ههنا فلام اعمار الحال في القبض ولا يوجد
 في المشاع ولا ان الهبة عقد يبرع ما لو بيعت في مشاع يجعل القبض لصار
 اعتقادا كان له هو بطلان ملك مطاوعة الواهب بالقبضة فكل مضمون
 الهبة يودي الى تغيير المشروع ولهذا نوقف الملك في الهبة على القبض
 لما انه لو ملكه بنفس العقد لثبت له ولا ية المطاوعة لتسلم يودي الى
 ايجاب الضمان في عقد التبرع وفيه تغيير المشروع كذا هذا بخلاف مشاع

م ليس
 م ولا يجوز القبض
 في القبض

الحجاب في هبة المشاع ين ان يكون من اجزى او من شريكه كذا لا يجوز لقول
جماعة من اصحابنا رضي الله عنهم ان يجوز الهبة المقسومة محبوزة من
غير فضل لانها نية هو المشاع عند القبض وقد وجد وعلم هذا الخلاف
صدقة المشاع فيما بينهم انما يجوز عند اخلافنا في المشاع في وجه
قوله ان المشاع لا يتبع حكم التصرف وهو الملك ولا شرطه وهو القبض
فلا يمنع جواز كالمقرض وانما ان القبض شرط جواز الصدقة وعنى
القبض لا يحقق في الشايع اولا شيئا مما يبين في الهبة وانما تصدقت
نوع كالهبة ونصحته في المشاع صيرها عقد فمان في غير المشاع
على ما يبين في الهبة ولو وهب شيئا بنفس من رجلين كالدار والاراهم
والدنانير وخواها وقصاه لم يجز عندنا حصة ردها وانما جاز عند
ابن يوسف ويحمد واجمعوا على انه لو وهب رجلان من واحد شيئا
ينقسم وقصته يجوز فابو حنيفة ردها بغير الشروع عند القبض
وهما لا يخبرانه عند العقد والقبض جميعا فلم يجوز ابو حنيفة ردها لله
هبة او احد من اثنين لوجود الشايع في الحال بل في واحد فاحدهما
دور لا خرب وجوزوا هبة الاثنين من واحد اما ابو حنيفة فلم يدع الشروع
وقد القبض واما هما فلا تعلمه في الحال بل لانه وحده عند العقد ولم
يوجد عند القبض من خلاف بينهم غير عرف وهو ان هبة الدار
من رجلين تملك الدار لهما جميعا وتلك النصف من احدهما والنصف
من الآخر فكون هبة المشاع فيما بينهم كذا فرد تملك كل نصف من كل
واحدهما بغير عقد عدا وعندهما هو تملك كل تملك النصف
من هذا والنصف من ذلك فلا يجوز تملك الشايع فجوز وجب
قولهما ان العمل بموجب الصيغة هو اصل وذلك فيما قلنا ان قوله
وهبت هذه الدار لكما هبة كل الدار جعلتها هبة النصف من احدهما
والنصف من الآخر ان ذلك نوع من تعريف والفظ لا يدل عليه ولا
يجوز العدول عن موجب اللفظ لانه لا ضرورة الهبة وفي القيد والعين
ظاهر الصيغة هاهنا في الدار عند سبب الشروع فوجب العمل بظاهر
الصيغة وهو تملك الكل لهما وموجب التملك لهما ثبوت الملك لهما في
الكل وانما ثبت الملك لكل واحد منهما في النصف عدل لتساوي ضرورة الهبة
واسواهما في الاستحقاق اذ ليس كل واحد منهما اولى بالآخر لكون كل واحد

لا يحمل القسمة لان هالك لا ينصور احجاب الفضل على المتبرع لان الفضل ضمان
القسمة والمجال يحمل القسمة فهو الفرق واما الابنة فلا حجة له فيها لان
المواد لا يفرق بين الابنة والابن في الاذن في قبوله والعقود اسقاط
واسقاط الابان لا يعقل وكذا الغالب في الجملة ان يجوز دينا وهبة الدين
منه عليه الدين جاز لان اسقاط الدين عنه وانما جاز دينا وامدحت
الدية فيعتل ان يكون الشيء عليه وسلم وهب نصيبه منه واستوجب
لهما البقية من اصحاب الجعوف فهو هو اسلو اجملة وفي الحديث ما يدل
عليه فان ذلك وانما اسقط لك الابن وما لا وهو على الله وسلم الغلف
في وعده وهبة المشاع على هذا السبيل جازة عندنا لان ذلك ان هبة
مشاع لا ينقسم من حيث المعنى لان ركية واحدة اذا قسمت على اكثر الغفير
لا ينصب كل واحد منهم الا نزل حقه لا يتبع به وكان في معنى مشاع
لا ينقسم واما حديث السعد بن زرارة في حكاية حال احتمال انه وهب
نصيبه او شريكاه وهما نصيبهما منه وسلموا لكل اجملة وهذا جاز عندنا
وختلان ان انصبا كانت مقسومة مفردة ويجوز ان يقال ان مثل هذا
سهم اذا كانت الجملة متصلة بعضها بعضا كغزيرة يترجى انا
تضاف اليهم وان كانت انصبا وهم مقسومة واختلافه فلا يجوز
حجة مع الاحتمال لان حكاية الحال لا تعمم لاهل وقسم ما وهب وافرقة
ثم سلمت ان الوهب له جاز لان هبة الشايع عندنا متعلق بموقوف على
القسمة والقبض بعد القسمة هو الصحيح اذ الشروع لا يمنع ركن
العقد ولا حكمة وهو الملك ولا سائر الشروط الا القبض لمان من
التصرف فادانهم وقبض فقد زال مانع من انقضاء فينفذ وجب
الصدق رضي الله عنه يدل عليه فان قيل لعلنا يشترى رضي الله عنه ان
كنت تملكك جدا د عشرين وسقما مرالى وكان ذلك هبة المشاع
فيما ينقسم لان النحل من الفاظ الهبة ولو لم تنقسم لما فعله الصديق
رضي الله عنه لانه ما كان ليعقد عقد باطلا فدل قول الصديق على
انقضاء العقد في نفسه ولو توقفت حكمه على القسمة والقبض وهذا عند
مدني بنا واسا علم وكذلك لو وهب نصف دار من رجل ولو سلم
الهبة وهب منها النصف الاخر وسلم له تجز الهبة لان كل واحد منهما هبة
الشايع فيما ينقسم وهبة المشاع فيما ينقسم لا يشهد الا بالقسمة والتسليم
بطلبه الكل ثم وهب منه النصف الاخر وسلم

في المشاع
م الكل

في وقت القبض
لا يلهي لغيره من الشايع
م فتدبر وصيغة تملك
النصف احد هبت
والنصف والاخر

الجواز

الموهوبه عنه عند كل واحد منها ان الرهن هو الحبس واجبا عنها على الحبس
 صوران حبسهما معا وصنعا جميعا على يدك عدل فلو ان الرهن حبس
 عند كل واحد منها وهذا ما لا يمكن تحققه في الملك وهو المعروف عند ربيعة
 واوهب من رجلين بمقتضى ذلك وسلبوا كل واحد منها جازا فان المانع هو الشروع
 في الحبس وقد زال هذا وهذا وهب من رجلين شيئا بمقتضى ما كان ما لا
 يجوز ان يجمع الا ما ذكرنا فيما تقدم على صلتها اذ في الرجلين وهبت لهما
 هذا او لهما نصفها وهذا نص في خبر تفسير ابي حنيفة انما لا يمكن
 جعله تفسير التمسك العقدة نه في ذلك وقد عرفت ان جعلها عليا بنا جعل
 بتفسير الحكمه فلا يوجب ذلك الشاعرة في العقد ولو لم يوجب ذلك نصها
 لهذا نصها لم يحز ان الشروع في نفس العقد يمنع الجواز ولو لم يوجب
 كما هذه الدلتها لهذا لانها لم تحز عندنا في سبب وجاز عند
 رحمه قول محمد ان العقد صحيح انما يشترط فيهما التساوي والتفاضل
 العقد البيع وجه قول الربوبية من ضمان الجواز عند التساوي بطريق التفسير
 في التناهي وكذا لا يوجب شروعا في العقد ولو فصل ذلك في التفسير
 في الخبر فقد رجعه لتفسيره ان مطلق العقد لا يعمل بالتفاضل فان فصل
 عند التفسير في معنى فرد العقد لكل واحد منها فكان منه المشاع واشترو
 في الوفاة ولا يجوز في البيع ولو رهن من رجلين احدهما ثلثه والاخر
 اثنائه وضعة لهذا نصقه لهذا على التناصف لا يجوز ان يجمع
 خلاف ما لا يمكن ان يروى منه مكانا لا يجوز وهو نص في خبر ربيعة
 بغير ما فيه من غير تعيين منزلة المصدق عليها لان الوفاء في عقد
 لا يشترط وجهاه تعالى وسندك حكره على هذا يخرج منه الشروع
 في الشروع في الشروع والارض والزرع والزرع والارض انما عجزا
 في الموهوب متصل بالمشروع وبانما لا يجوز في ذلك المشاع ولو
 فصل وسلب جازا في هذه المشاع ولو تصدقت في رجلين فان
 كانا غنيتا لم يحز عند ربيعة ويجوز عندهما ان يتصدق على انفسهما
 في الحقيقة والحق لا يثير لا يجوز عند وعندهما جازا ان كانا فقيرين
 فقدما تخور كما يجوز في رجلين وعنى ربيعة فيه وابان
 في كتاب الهبة انه لا يجوز في الجمع الصبر به يجوز وجهه ربيعة كتاب
 الهبة ان الشاع جاز الهبة بموجب الرصد في عماد زايها انكم

م جاز لان قوله هذا
نصفها ولهذا نصفها

م بالعقد ص

2

فصل

بشرط وعز الصدقة اذا العبد وان لم يقض ولا يجوز له ان يبيعها ولا يجوز له ان يقسمها
 واحتجوا بما روي عن عمر وعلي بن ابي طالب اذا ادا الصدقة فحاز من غير شرط
 القبض وما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انما اكلت
 تعالى انه قال بان ادم مالي مالي وليس كغير ما لك الا اكلت
 فاقبضت وليست فاقبضت او تصدقنا اعتبرنا في الصدقة في الصدقة والامضاء هو
 التسليم دلالة شرط وروي عن ابي بكر وعمر وعثمان بن عفان وعباس وعطاء
 بن جابر رضي الله عنهم انهم قالوا ان الصدقة بالقبض وان التصديق عقد
 تبرع فلا يبعد الحكم بنفسه كالهبة وما روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما بحول
 على صدقة الا على ابنه الصغير وبه نقول انه لا حاجة هناك الى القبض
 حملناه على هذا توفيقا بين الدلالة على ما قلنا على ان القبض واما شرط
 صحة القبض فمما ان يكون القبض اذ مال المالك لان الاذن بالقبض
 شرط لصحة القبض في باب البيع حتى لو قبض المشتري من غير اذن البائع
 قبا بغير القبول كان للبائع حق الاسترداد فلان يكون شرطا في الهبة او في
 في البيع يصح بدون القبض والهبة لا صحة لها بدونها فلما كان الاذن بالقبض
 شرطا لصحة القبض فلا يتوقف صحته على القبض فلان يكون شرطا فيما يتوقف
 صحته على القبض اولى ولا القبض في باب الهبة يشبه الركن وان لم يكن
 ركنه على الحقيقة فينبغي القول في باب البيع ولا يجوز القول من
 غير اذن البائع ورضاه لا يجوز القبض من غير اذن الواهب ايضا والاذن
 نوعان صريح ودلالة اما الصريح فيكون يقول اقبض او اذن بالقبض
 او رضيت وما يحرك هذا المحرك فيجوز قبضه سواء قبضه خصمه الواهب
 او غيره حضرته استسمنا او اقبضنا لا يجوز قبضه بعد الافتراق وهو
 قول زعفران بالقبض عند ركن من ركن القول على احد قوليه فلا يصح بعد
 الافتراق على المجلس كما لا يصح القول عند افتراق وان كان اذن
 الواهب كالقول في باب البيع وبعد الاستسمان ما روي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حمل اليه سبت بدنان فجعل يرد لئلا يفسد اليه فقام
 فخرهن بيده وقال لمن شاف فليقطع وانصرف فقذفه الله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالقبض بعد الافتراق حيث كان لهم بالقطع يدل على
 جواز القبض واعتباره بعد الافتراق لان الاذن بالقبض للموهوب من غير
 بمنزلة اذن البائع بقبض المبيع وذلك ليعمل بعد الافتراق فيكون كما لا يخفى

وما هنا يتحقق الشروع في القبض وحيد روايه المراجع وهي الصحيحة
 ان معنى الشروع في القبض لا يتحقق في اصدقة على فقير بل ان المصدقات
 يتقرب بالصدقة الى الله تعالى ثم القبر يقصر راسه تعالى الى الله تعالى
 او لمعنى ان الله هو يقبل التوبة عن عباده واما اصدقات روي صلى الله
 عليه وسلم الصدقة تنفق في يد احرص قال ان تقع في يد الفقير واسم تعالى
 واخذ لا يشرك له فلا يتحقق معنى الشروع كالوصية على فقير واحد وكل
 بقضها وكثير خلاف التصديق على غير اذن الصدقة على الفقير لا ينبغي بها
 وجه الله تعالى فكانت هدية في الحقيقة لا صدقة قال لا يخلو في الصدقة
 ينبغي بها وجه الله تعالى والدار الآخرة والهدية ينبغي بها وجه الرسول
 وفرض الحاجة والهدية هبة فيتحقق معنى الشروع في القبض وانه ما ع
 من الجواز عند الله واسم العالم ومنه القبض وهو ان يكون الموهوب
 مقبوضا وان شئت رددت هذا الشرط الى الموهوب لان القبض في المقبوض
 من الالهة الاضافة والعلاقة التي تدور عليها الاضافة من الجانبين هي
 القبض فيجب رده الى كل واحد منهما في صناعة الترتيب فافهم والكلام
 في هذا الشرط في موضعين في بيان اصل القبض انه شرط الاول
 بيان شرط صحة القبض اما الاول فقد اختلف فيه على عامه العمل
 شرط والموهوب قبل القبض على ملك الواهب ينصرف فيه دفعه شيئا
 وقال مالك ليس بشرط وملكه الموهوب لمن غير قبض وجه قوله
 ان هذا عقد تبرع عليك العبد فيفيد الملك قبل القبض كالوصية
 وان الجاهل الصالحه رضوان الله عليه وهو ما روي ان ابا بكر وعمر
 رضي الله عنهما اعتبر الفسقة والمصدق والفقير عضد الصالحة حتى استقام
 ولم يقل انه انكر عليها منكر فيكون اجماعا وروي عن ابي بكر وعمر وعثمان
 وعلى وابن عباس رضي الله عنهم انهم قالوا يجوز الهبة الموقوفة
 جورة وليرى وعن غيره خلافه ولا يبعد تبرع فلا صحة بدون
 القبض ثبت للموهوب له ولاية مطاوعة الواهب بالتسليم وقصر عقد
 ضمان وهذا تغيير للمشروع بخلاف الوصية لا ليس في الجاهل الملك
 فيها قبل القبض تغيير هيا عن موضوعها اذ لا مطاوعة قبل القبض
 وهو الموهوب لا نهى من ذلك ان القبض شرط جواز الصدقة لا ملك
 قبل القبض عند عامة العلماء ولا ان ابن ابي ليلى وغيره من اهل الكوفة ليس

لأنها وأما الدلالة فإن بعض الموهوب له العيز في المجلس ولا ينهيه الوهب
 فيجوز فيه استحسانا والقياس أن لا يجوز كما يجوز بعد الافتراق وهو
 قوله زعفران القياس والاستحسان فإن زيادته ولو قضى المشتري المبيع
 بغير جاز من حضرة البائع قبل فقد التفت في يجوز قياسا واستحسانا حتى
 كان له أن يشترده وفي البيع القاسد اختلافه رواية ذكر في المحامي
 ذكرناها في المبيع وحكم القياس أن القبض ركن في الهبة قاله في
 فلا يجوز من غير إذن قاله في باب البيع وحكم الاستحسان أن لا إذن
 بالقبض وحكمه طريق الدلالة لأن الإذن على جاب الهبة إذن بالقبض
 لأنه دليل قصد التملك ولا ثبوت للملك إلا بالقبض وكان الإقدام على
 الإيجاب إذا بالقبض دالة والثابت دالة لا ثبوت نصا بخلاف
 ما يورد فيفتراق لأن الإقدام دالة الإذن بالقبض في المجلس لا بعد الافتراق
 ولأن القبض في باب الهبة شبه بالركن فاشبهه القول في باب
 البيع وإيجاب البيع يكون إذا بالقبض من المجلس لا بعد الافتراق
 فكذلك إيجاب الهبة يجوز إذا بالقبض من المجلس لا بعد الافتراق
 ولو وهب شيئا متصلا بغيره لم يقع عليه الهبة كالثمن المعلق
 على الشجر دون الشجر أو الشجر دون الأرض أو عليه السيف دون
 السيف أو القبر من الصورة أو الوصف على ظهر الغنم وغير ذلك مما يجوز
 الهبة فيه إلا الفصل والقبض فان قبض بغير إذن الواهب لم يجز القبض
 سواء كان الفصل والقبض حضرة الواهب وبغير حضرة من الجواز في
 المفصل عند حضرة الواهب للأن ثبت دالة الإيجاب ولم يوجد
 ما هنا أن الإيجاب لم يقع صحيحا عند وجوده فلا يصح للاستدلال
 على الإذن بالقبض وأن قبضه إذا لم يستحسن أو القياس أن لا يجوز
 وهو قول زعفران على أن العقد إذا وقع فاسد من غير وجوده لا يعتل
 الجواز عند صحته كالمستحالة انقلاب القاسد جاز وعندها يعتل
 الجواز باسقاط المقصد مقصورا على الحال أو من غير وجود العقد بطريق
 الثابت على اختلاف الطريقين الذين ذكرناها في كتاب المبيع وكذلك
 إذا وهب دينا له على إنسان آخر انقضى الوهب له بإذن الواهب
 صرح جاز فيه استحسانا والقياس أن لا يجوز وقد ذكرنا وجه
 القياس والاستحسان فيما تقدم وأن قصد تحضره ولم ينه عن ذلك

فصل في قبض الوهب

لا يجوز قياسا واستحسانا فزعم بعض المعينين وبين الذين وجه الفرق في الجواز
 في هبة العين عند عدم النسخ بما إذن للكون الإيعاد فيها دالة الإذن بالقبض
 للوجه دالة قصد التملك ما هو ممكنه وإيجاب الهبة فإن قبض العيز من عليه
 العيز لا يصح دالة الإذن بقضه لأن دلالته بواسطة دالة القبض
 التملك وتلك الذين من غير عليه الذين لا يتحقق إلا بالنسخ في الإذن
 بالقبض لأنه إذا إذن له بالقبض صح إقام قبضه مقام قبض الواهب
 فيصير قبض العيز قابضا للواهب أو لا يصير المقصود على أنه لا يصير
 قابضا لنفسه من الواهب فيصير الواهب على هذا التفسير الذي ذكرنا وأما
 ملك نفسه والموهوب له قابضا ملك الواهب صحته الهبة والقبض
 وإذا لم يصح بما إذن بالقبض بقا المقصود من المال العيز على ملكه عليه
 الذين فلم يقع هبته فيه فلا يجوز قبض الموهوب له فهو الفرق بين
 بين الفصلين وأما علم من هذا أن يكون الموهوب مستغوثا بالقبض لو وهب
 من معنى القبض وهو التملك من النصف والقبض لا يتحقق على التملك وعلى
 هذا يخرج ما إذا وهب ذراعا فيها متاع الواهب وسلم الذراع إليه وسلم
 الذراع وما فيها من المتاع أنه لا يجوز لأن الفراغ شرط صحة التسليم
 والقبض ولم يوجد قبض الحيلة في صحة التسليم إن يودع الواهب
 المتاع عند الموهوب له أو على بيته وبين المتاع في قبض الذراع إليه
 فتجوز الهبة فيها لأنها مسعولة بمتاع هو قيد الموهوب له وفي هذه
 الحيلة اشكاله وهو أن يدع المودع يد المودع معنى فكانت يد فائدة
 على المتاع فصحة التسليم وأما إذا خرج المتاع من الذراع وسلم فارغا
 جاز ونظر إلى حال القبض لا إلى حال العقد لأن المتاع من المتاع قد
 زال فتشدد كافي هبة المتاع ولو وهب ما فيها من المتاع وزال المتاع وخلى
 بيته وبين المتاع جازت الهبة لأن المتاع لم يتغير مستغوثا بالذراع والذراع
 مشغولة بالمتاع لهذا افتراق قبض تسليم المتاع ولا يصح تسليم الذراع ولو
 جمع في الهبة بين الذراع والمتاع الذي فيها فهو هبة أحصا صفقة واحدة
 وخلى بيته وبينها جازت الهبة فيها جميعا لأن التسليم قد جمع بينهما
 وأن فرق بينهما في الهبة لأنه وهب أحدهما وهب الآخر فهذا لا يخلو أما
 أن جمع بينهما في التسليم وأما أن فرق بينهما فإن جمع جازت الهبة فيها
 جميعا وأن فرق في الهبة بأن وهب أحدهما وسلم وهب الآخر وسلم نظر

الموهوب له

في ذلك وروعي فيه الترتيب ان قدم هبة الارض فالهبة في الارض لم تجز لها
 مشغولة بالمتاع فلم يصح تسليم الارض جازت في المتاع لانه غير مشغول
 بالارض يصح تسليمه ولو قدم هبة المتاع جازت الهبة فيها جميعا اما
 في المتاع ثلاثة غير مشغول بالارض فيصح تسليمه واما في الارض فلا يلزم
 وقتا التسليم كانت مشغولة بمتاع هو ملك الموهوب له فلا يمنع صحة
 القبض واما في ملكه اصل يخرج ما اذا هو جاربه واستحق ما في
 بطنها او حيوانا واستحق ما في بطنه لانه لا يجوز ان يكون ارضا كالهبة ما هو
 مشغول بغيره وانما غير جائز له ان لا يجوز الهبة في القبض ولو الهبة
 مشغول بغيره يمنع صحة القبض ولو اعتق ما في بطن جاربه فهو الام
 يجوز وذكر في العاقلة ان لا يكون ما في بطن جاربه لا يجوز منهم من قال
 في المسئلة روايتان وجه رواية عدم الجواز ان الموهوب مشغول بالليس
 لموهوب فان شئ هبة دار فيها متاع الواهب وحده وانه الجواز وهي
 رواية الكندي ان حرية الجنين تجله مستثنى من العقد لكونه حكم العقد
 لم يثبت فيه مع تناوله اياه ظاهرة وهذا مع الاستثناء والاستثناء له نظا
 جازت الهبة في الام فكذا اذا كان مستثنى من حيث المعنى ومنهم من قال
 في المسئلة رواية واحدة وقرق في الاعناق والتدبير وجه الفرق
 ان الميراث مال لولي فاذا واهب الام فقد واهب ما هو مشغول به مال
 الواهب لم تجز هبة دار فيها متاع الواهب فالأحر فليس فصاحدا
 لو واهب دار فيها حرجا ليس وذلك لان حرجا الهبة لئلا هذا ومنهم
 ان لا يكون للموهوب متصلا بالليس لانه لا يشترط ان يرضى الموهوب
 وحده لا يتصور وغيره ليس لموهوب وكان هذا في معنى المتاع وعلى
 هذا يخرج ما اذا واهب ارضا فيها زرع دون الارض او شجر اعلمها غير
 دون الشجر واهب الارض دون الارض او التمر والشجر وخلي بينهما
 وبين الموهوب فانه لا يجوز لان الموهوب متصلا بالليس لموهوب
 انما الحرج فيمنع صحة القبض ولو حذر الثمر وحصد الارض لم سلم
 فارغا جاز لان المتاع من الثقات وهو يرضى مال الملك قد رآه ولو سلم
 بينهما في الهبة فهو بها جميعا وسلم منفردا جاز ولو فرق بينهما في
 الهبة فهو بكل واحد منهما في عقد على حد بان واهب الارض
 الزرع او الارض ثم الارض فان جمع بينهما في التسليم جازت الهبة فيها

م ذلك

في مال

تجوز

جميعا فان فرق لا يجوز الهبة فيها جميعا قدم او اخر سواء خلا الفصل الاول
 في المتاع من جهة القبض هاهنا الاتصال وانه لا يختلف والمتاع ههنا الشغل
 وانه يختلف نظير هذا ما اذا واهب نصف دار متاع من رجل ولم يسلم
 اليه حتى واهب النصف الباقي منه وسلم الكل ان تجوز ولو واهب النصف
 وسلم ثم واهب الباقي وسلم في ذلك هذا وعلى هذا يخرج ما اذا واهب صوفا
 على ظهر غنم له لا يجوز ان يكون مصل بالليس لموهوب وهذا منع صحة
 القبض ولو جوزه وسلمت حاز لروا المتاع واهب على هذا واهب
 دابة عليها حمل بدو الرحلة له لا يجوز وورفع الحمل عنها وسلمها فارغا
 جاز لما قلنا واهب علم خلاف هبة ما في بطن جاربه واما في بطن غنم او ما
 في ضرعها او واهب سينا فليس اود ههنا في جميع او زينا في ضرع او
 دفنا في خطه انه بطل وان سلطه على قصه عند الؤدة وعند استحقاق
 ذلك لان الموهوب هناك ليس محل العقد لكونه معدوما ولهذا لم تجز بيعها
 فلا يجوز هبتها واهبها خلافة علمنا ذكرنا فيما تقدم ومنها اهلية
 القبض وهل العقل فلا يجوز قبض الصبي والمجنون الذي لا يعقل واهب
 البلوغ فليس بشرط صحة القبض استحسانا فيمنع قبض الصبي اعاقل ما
 واهب له والفاير ان يكون شرطاً ولا يجوز قبض الصبي وان كان عاقلا
 وجه القياس ان القبض من باب الولاية ولا يلزم له على نفسه فلا يجوز
 قصه في الهبة كما لا يجوز في البيع وحده استسكان ان قبض الهبة من
 التصرف في الذمعة المحضة فيملك الصبي اعاقل كما يملك وليه وهو
 من عاله وكذا الصبية اذا عتقت جاز قبضها لما قلنا ولا يجوز له من اهلية
 بشرط يجوز قبض العبد المحج اذا واهب له هبة ولا يجوز قبض المولي
 عنه سواء كان على المولى دين او لم يكن فالقبض الى العبد والمالك للمولى في
 المقبوض كما ان القبض من حقو العقد والعقد وتعلل لعدم كان له القبض
 وكان الاصل هو الحرية في بيع المولى والرق عارض وكان الاصل فيهم اهلية
 التصرف لهم ولا تجوز بيع الرقيق عن تصرف بنصف الصبي والمولى
 ولم يوجد فطر فيه على اصل الحرية والمقبوض كسب العبد وكسب القن
 للمولى وكذلك المكاتب اذا واهب له هبة فالقبض اليه ولا يجوز قبض
 المولى عنه لما قلنا والقن اذا قبض المكاتب فهو احر به ولا يملك المولى
 لان الهبة كسبه والمكاتب احر باسائه ومنها الولاية في احد نوعي القبض

وحيلة الكلام فيه ان القبط نوعان فبعض بطريق الاصله وبعض بطريق النياية
اما القبط بطريق الاصله فهو ان يقبض بنفسه لنفسه بشرط حوازه
العقل فقط على ما بيننا واما القبط بطريق النياية فالنباية في القبط
نوعان نوع يرجع الى القابض ونوع يرجع الى القسر القبط اما الذي يرجع
الى القابض فهو القبط للصبي ولصبي حوازه الولاية والحجر والصله
بعدم الولي فيقبض له ابوه ثم وصي ابيه بعد ثم حوله ابويه بعد ابيه
وصصيه ثم وصي حوله سوا كان للصبي في حال هؤلاء ولم يكن يجوز
قبضهم على هذا الترتيب حال حصرهم لان لهؤلاء ولاية عليه فيجوز قبضهم
له واذ اغاب احد منهم عنه منقطعة جاز قبض الذي يتلوه في الولاية لان
الناظر اليك قدوم الغائب تعويت المنفعة على الصغير فيقبل الولاية اليه
من يتلوه وان كان دونه كما في ولاية النكاح ولا يجوز قبض غيره من الاربعة
مع وجود واحد منهم سوا كان للصبي في حال القابض او لم يكن وسوا
كان ذارم محرم منه كالاج والعم وكوهم واجنبائه لانه ليس له
هؤلاء ولاية انصرف في ما للصبي قيام ولا يله انصرف في ما في نيت
حق القبط لغيرهم فان لم يكن احد من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان
الصبي في حجره وعياله استخسانا والقياس ان لا يجوز لعقد الولاية ولا
يجوز قبض من لم يكن في عياله احتياكا وان اودارم منه قياسا واستخسانا
واما كان كذلك لان الذي هو في عياله له عليه ضرب ولا يله الترتيب ان يولد
وسلمه والصنايع التي للصبي فيها منفعة وللصبي في قبض الهبة منعه
محضة قيام هذا العقد من الولاية تكم للقبض فيه منفعة محضة للصبي
واما من ليس في عياله فلا ولاية له عليه اصلا فلا يجوز قبضه الا بالاجنب
ويقبل للصبي ان ياتى له ولها زوج قد دخل بها زوجها ايضا استخسانا
لانها في عياله لكن هذا اذا لم يكن واحد من هؤلاء فاما عند وجود واحد
منهم فلا يجوز قبض الزوج كما ذكره الحامد الخليل في محضره واساعل الصواب
واما الذي يرجع الى القسر القبط فهو ان القبط الموجود وقت الهبة
ينوب عن قبض الهبة سوا كان الموجود وقت العقد مثل قبض الهبة او
اقوى منه نفاذا كان مثل امكن تحقيق التناوب اذا الما لانه ينوب
كل واحد منهما منا صاحبه ويسد مسد فتثبت المناوبة مضمي

المناوبة

المناوبة واذ كان اقوى منه يوجد فيه المستحق فيه وزيادة وبما هذا في
مسائل اذ كان للموهوب في يد الموهوب له ودية واعارية فهو منه
جاز في وصار قابضا بنفس العقد ووقوع العقد والقبط مما ولا يحتاج
الى تجديد القبط بعد العقد استخسانا والقياس ان لا يصير قابضا
لعدم تجديد القبط وهو ان يتجلى بين نفسه وبين الموهوب بعد العقد
وهذا القياس ان يد الموهوب ان كان يد صورته في يد الموهوب وكانت
المال في يد معنى فصار له موهبه ما في يد فلا بد من القبض الخلية
وهذا الاستخسانا ان القبض منها لان كل واحد منهما قابض غير
معنونه اذ الهبة عقد بيع وكذا عقد الوديعة والعارية فثبتا القبضان
فيقبا وبان ضرورة خلاف بيع الوديعة والعارية من الموهوب والمستعير
ان قبضهما لا ينوب عن قبض البع لان قبض المانته وقبض البع قبضان
فلم يثبتا القبضان بل الموجودان من المستحق فلم يتناوبا ولو كان الموهوب
في يد مفضوا او مفضوا ببيع فاسد او مفضوا على سوم البشر فذلك
ينوب ذلك عن قبض الهبة لوجود المستحق بالعقد وهو اصل القبط
وزيادة ضمان ولو كان الموهوب مرهونا في يد ذكر في الجامع له يصير
قابضا وينوب قبض الرهن عن قبض الهبة لان قبض الهبة قبض امانة
وقبض الرهن في حق العين قبض امانة ايضا فثبتا لان قبض احد هما
عن الآخر ولين كان قبض الرهن قبض ضمان قبض الضمان اقوى من
قبض امانة والاعيان ينوب عن الادين فيه وزيادة واذ احتلت الهبة
بالقبض بطل الرهن ويرجع المدين يد يديه على الراهن وذلك كدخلي
انه لا يصير قابضا حتى يجدد القبط بعد عقد الهبة لان قبض الرهن
وان كان قبض ضمان لكن هذا لا ينعى ابراه منه ولا يجعل ابراه الهبة يصير
قبض امانة فيحتاجا لشر القبضان فيقبض قبض ضمان فاختلف القبضان فلا
يتناوبان بخلاف المحسوب والمضمون على سوم البشر لان ذلك الضمان
ما يبيع الهبة عنه فبراعته بالهبة يبيع قبض ضمان بغير ضمان فثبتا
القبضان ولا يتناوبا لهما علم ولو كان مبيعا فالقبض هو هبة
البائع فيكون هبة بل كونه امانة يبيع بدون قبول البائع ولو باعته
من البائع قبل القبض لا يعل فالدين بطل اصلا وراشا والفرق بينهما ان
في كتاب البوع ولو علم له الصغر شيئا جاز وبصير قابضا له مع

معنى

لوجود الاذن

ضمان

معنى

بما جاز

العقد كاذبا مع ماله منه حتى لو هلك عقيب البيع بهذا من الصغير
 لصبر ورثه فاقبال الصغير مع العقد وشيخ المال بعد لزومه
 بينهم في التحمل لقوله تعالى ان الله باعنا بالعدل واوحسان واما كيفية العقد
 قال ابو يوسف رحمه الله العبد قد كان يبيع بيته في العتقة ولا يخل
 الذكرا على الاثني ولا يحمل العبد عنهم ان يبيعهم على سبيل الموارث للذكرا
 مثل حظ الاثنيين كذا ذكرنا في كتابنا في بيعنا في شرحه مختصر الحقا
 وذكر محمد رحمه الله في لوطا يبيع للرجل نسوي بين ولد في الخلعة ولا
 يفضل بعضهم على بعض فظاهر هذا يقتضي ان يكون قوله مع قول الله
 وهو الصحيح ان يبيع بالانعام ان يبيع بالانعام ان يبيع بالانعام
 عليه وسلم فقال اني كنت ابي هذا غلاما كان لي فقال له رسول الله صلى الله
 وسلم اكله ولدا عنته مثل هذا قال لا فقال عليه السلام وارجمه وهذا
 اشارة الى ان العبد يبيع الاولاد في الخلعة والتسوية بينهم وان في التسوية
 تالف القلوب والفضل يورث الوحدة بينهم وكان التسوية اولى ولو بخل
 بعضا وحرم بعضا جاز من طريق الحكم لا تصرف في الخلعة من جهة
 لا حد فيها الا انه لا يكون عدلا سواء كان المردوم فقها تقيا واحادلا فاسقا
 على قول المتقدمين من مناخنا واما على قول المتأخرين منهم من لم لا يراى
 يعطي للتأديين منهم والمتقين دون الفسقة **فصل**
 واما حكم الهبة فالإسلام فيه في ثلاث مواضع في بيان أصل الحكم وفي
 بيان صفته وفي بيان ما يرفع الحكم أما أصل الحكم فهو ثبوت الملك لله
 له من غير عوض لان الهبة ملك لله العز من غير عوض وكان حكمها ملكا لله
 من غير عوض واما صفته فقد اختلف فيها قال اصحابنا يرفع من الهبة
 ملك غير لازم في الأصل واللواحق ان يرجع في هبته وانما يثبت للزوم
 وينتج الرجوع باسباب عارضة وقلة الشافعي رحمه الله اثبات
 بالهبة ملك لازم في الأصل وفيما اختلف في هذا الفسخ في مواضع في بيان ثبوت
 حق الرجوع وفي بيان صحة الرجوع بعد ثبوت الحق وفي بيان عوارض
 الحائز من الرجوع فيه الهبة وفي بيان ما يهية الرجوع ونكحه شرعا
 اما الاول فحق الرجوع في الهبة ثابت عندنا خلافا للشافعي اجماع الشافعي
 بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يخل لواهب ان يرجع في

في الهبة

هبة

هبة الا في ما يهب الوالد لولد وهذا نص في مسئلة هبة الاجنبي والوالد
 وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يهدى في هبة كالا يهدى في قبه
 والعدو في الفخرام كذا في الهبة وان الأصل في انعقد هو اللزوم والامتناع
 ع يعارض خلاف في المقصود ولم يوجد في المقصود من الهبة الامتناع
 اصبت باظهار الجود والسخاء اطلب العوض فمن طلب منها عوضا فقد
 طلب من العقد مالم يرض له ولا يبعثر طلبه وان الشافعي والسنة
 واجماع الصحابة رضي الله عنهم اما الكتاب فقوله تعالى واذا جئتم بمجة
 فحقوا باحسن منها او ردوها وبالخبية وان كانت تستقبل في معاني من
 التسليم والثناء والهبة بالمال في اقبالهم تحتهم نصرا لولا
 يدسهم **لكن** الثالث يكون مرادنا بقرينة في نفس الآية وهو قوله
 او ردوها ان الردا انما يتحقق في الاعيان لا في الاعراض لا بعبارة عن
 اعاده الشيء وهذا نص في الاعراض والمشتري كمن يبيع احد وجوهه
 بالدينار واما السنة فمما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا واهب احق بيبته مالم يرض منها
 اي يوقض وهذا نص في اقبال واما اجماع الصحابة فانه روي عن
 عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن عمر وابي الدرداء وفضالة بن عبد
 وغيرهم رضي الله عنهم انهم قالوا اصل مذهبننا لم يرجع عن غيرهم خلافة
 فكانت اجماعا وان العوض المالك قد يكون مقصودا من الهبة للاجانب
 فان الانسان قد يهب من الاجنبي احسانا اليه وانعاما عليه وقد يهب
 له طمعا في المناقة والنجارة عرفا وعادة والموهوب له مندوب الى الله
 فذلك شرعا قال الله تعالى هل خسر الا احسانا والاحسان في الأصل لله
 عليه وسلم من اصطنع الذمك معروفا وكافوه فان لم يجد واما الثاني
 فادعوا له حتى نقولوا انكم قد كسبتموه وقال تهادوا تحابوا والتهادي
 تناعل من الهدية فتعني اقباليه **الاشارة** وهذا يحصل المقصود
 من الاجنبي وفوات المقصود في عقد مختل المصحح يمنع لزومه كالبيع
 لانه يعدم الرضا والرضا في انايا كاهو شرط الصحة فهو شرط
 اللزوم كافي بالبيع اذا وجد المشتري البيع معيا لم يلزم العقد
 لعدم الرضا وعدم حصول المقصود وهو السلامة كذا هنا واما
 الحديث الاول فله ناويلان احدهما انه محمول على الرجوع بغير رضا

ع

في الهبة

ولا رضا وذلك لا يجوز عندنا الا فيما يجب الاول انه لا بد ان يملك له اخذ
 من غير رضا الولد ولا رضا القاضي اذا احتج باليه للاتفاق على نفسه
 والثاني انه يجوز على غير الجمل من حيث المروءة والخلق لا من حيث الحكم لان
 ذلك غير الجمل يحل ذلك تعالى لا يحل للناس ان يتزوجوا من غير رضا
 التنا وبلاستهم لا يحل ذلك من حيث المروءة والخلق ان يتزوجوا من غير رضا
 ما احتجوا به والى ذلك الاخرة على ما لا يوافقها من الزينة لا من حيث
 الحكم اذا كان يحل له التزوج بغير رضا والى ذلك الحديث الاخر ان المراد
 منه التشبيه من حيث ظاهر التزوج مروءة وخلقا لا شرعا لا يري انه
 محال في رواية اخرى العابد في هبته كالكلب بغير ثم يعود في فيه وفي
 الكلب لا يوصف بالحرمه الشرعية لكنه يوصف بالفتح الطبيعي
 كذا هاهنا وقوله فيما يجب الاول ان يكون محمولا على الخدم لا الزينة عندنا
 اليه لكنه ساء رجوعا للضرورة الرجوع مجاز وان لم يرد رجوعا
 حقيقة على ما تذكر في تلك المسئلة ان شاء تعالى واما شرط صحة
 الرجوع بعد ثبوت الحق فمقتضى القاضي ان لا يقع بدور القضاء
 والرضا لا الرجوع في العقد بعد تمامه وفيما العقد بعد تمامه لا يقع
 بدور القضاء والرضا لا الرجوع كالرد بالبيع في البيع بعد القبض وانما
 العوارض لما نعت من الرجوع فثبت فلا للموهوب ان لا يسلل اليه
 الرجوع في اياها ولا في سبل الرجوع في قيمته لا نهائيت لموهوبه
 لا لعدم ورود العقد عليها ومقتضى اخذ الرجوع كالموهوب عن ملك الموهوب
 باي سبب كان من البيع والهبة والموت ونحوها لان الملك يختلف بربط
 الاسباب اما بالبيع والهبة ونحوهما فظاهر وكذا في الموهوب لان
 الثابت للوارث غير ما كان ثابا للورث حقيقة لان الملك عرض
 يتحدد في كل زمان الا انه محدد حقيقته جعله عند انعقد برائي
 حق المحل حتى يرد الوارث بالبيع ويرد عليه فيجب العمل بالحقيقة في
 حق المالك فاختلف المكان واختلاف الملكين فيمنع اختلاف
 العينية في الوهب عينا يملكه ان يرجع في غير الحري فذلك انما هو
 ملكا للمالك له ان يفسخ ملكا اخر خلافا لما اوجب لغيره من هبة
 فقبضها العبد ان للواهب ان يرجع فيها لان الملك هبة له بخلاف الهبة
 انقضت موجبة للملك للولي ابتداء فلم يختلف الملك وكذا الهبة اذا وهب له

فلان

هبة وقبضها فللواهب ان يرجع لما قلنا وكذا في عقد المالك لان
 الملك الذي اوجبه الهبة قد استقر بالقبض وكذا في هبة بعد
 العقد فان غيّر المالك ورد في الرق فللواهب ان يرجع عن راي يوسف
 وعند محمد ليس له ان يرجع وهذا بناء على ان المالك ابتداء من غير اداء
 الكتابة فالولي يملكه انسابه بحكم الملك الاول او يملكها ملكا مبتدئا عند
 اير يوسف يملكها بحكم الملك الاول فلم يختلف الملك وكان له ان يرجع
 وعند محمد يملكها ملكا مبتدئا فاختلف الملك فصح الرجوع وحده
 قول محمد ان ملك الكسب للولي قد بطل الكتابة لان المالك صار حق
 بالكتابة فبطل ملك المولى في الكسب والباطل لا يحمل العود فلا يملكها هذا
 مبتدئا في الرجوع كملكه او ارث وحده قول ابي يوسف ان سبب
 ثبوت ملك الكسب هو ملك الرقبة وملك الرقبة قائم بعد الكتابة الا
 انه امتنع ظهوره في ملك الكسب للولي لضرورة التوصل الى المقصود من
 الكتابة في جانب المتناهب هو شرف الحرية اذ ابدل الكتابة واذ انجز
 زالت الضرورة فظهر ملك الكسب تبعاً لملك الرقبة فلم يكن هذا ملكا
 مبتدئا وانه اعلم ومقتضى الزيادة في الموهوب زيادة متصلة وحتملة
 الزكام في زيادة الهبة انما يخلو اما ان كانت متصلة بالاصل واما ان
 كانت منفصلة فان كانت متصلة بالاصل نحو ما اذا كان الموهوب حماره
 هزلة فتمتعه او دار فبني فيها او ارضا ففرض بها غرسا او بضع دولا
 وغير ذلك لا يستقر به وهو متبني في الارض متبني عليها على وجه يدخل
 في حق الارض غير التسمية قليلا كان او كثيرا او كان الموهوب ثوبا فضيحة
 بعضه زعفران او قطعها فخالها او حبسته وحشاة فان لم يرد
 سبل الرجوع في الاصل مع الزيادة لان الزيادة ليست لموهوب اذ لم يرد
 عليها العقد فلا يجوز ان يرد عليها الفسخ ولا سبل الرجوع في الاصل
 بدور الزيادة لانه غير ممكن فامتنع الرجوع اصلا وارضى الغيب ببيع
 يزيد فيه او ينقصه فلا يرجع في المانع من الرجوع هو الزيادة فاذا لم
 يرد الفسخ في القيمة المحب الزيادة بالعدم وان كانت الزيادة
 منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد والذين
 والتمرة او غير متولدة كالفرو والفسخ والعلنة لان هذه الزيادة لم
 يرد عليها العقد فلا يرد عليها الفسخ واما رد على الاصل ويمكن في العقد

ومنها ما يرد لان
 موجب الملك للموهوب
 في الرجوع في ملك الموهوب
 من هبته الرجوع من
 كانت اياه غنيا الموهوب
 له ولا ينفقه من كان
 متولدا او غير متولدا

قوله لا دون الزيادة بخلاف المنفصله وبخلاف اول المبيع انه يمنع الربا بالبيع
لان المانع هناك هو الربا لا انه يبيع الولد بعد رد الام بكال النسخ سيعا مفهوما
فيما لم يعرض وهذا تفسير الربا بمعنى الربا لا بخلافه في الهبة لا بغيره
الربا يخص بالمواضعات بخلافه في النسخ الاول وهو ما مقصودنا بالاعراض
بخلاف المبيع وكذلك الزيادة في النسخ لا يمنع الرجوع لانها لا تعلق لها بالموهوب
وانما هي رغبة بعد ثباتها في القلوب فلا يمنع الرجوع ولهذا لم تعتبر هذه
الزيادة في النسخ فلا يعتبر ثبات العوض ولا الوهن ولا منع الرد
بالعيب واما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع لان ذلك رجوع وقبض
الموهوب وله ان يرجع في بعض الموهوب مع ثباته بكاله وكذلك ان ينقص
ولا يعتبر الموهوب له النقصان لان قبض الهبة ليس قبض مضمون ومنها
العوض لما روينا عن رسول الله عليه وسلم انه قال لا اواه الحق يستنه
ما لم يشك منها اي ما لم يعرض ولا ان تقبضه دليل على ان مقصودنا
هو الوصول الى العوض فاذا وصل فقد حصل مقصوده فيمنع الرجوع وسواء
قال العوض او كل ما روينا من الجديف من غير فصل والعوض يوعان متاخر
عن العقد ومشروطا بالعقد اما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه في
موضعين احدهما في بيان شرط جواز هذا التقبض وصبره والثاني
عوضا والثاني في بيان ما يبيد هذا التقبض اما الاول فله شروط ثلاثة
احدها ما باله العوض الهبة وهوان يكون التقبض فقط يد اعلى المتأثرة
خون يقول هذا عوض عن هبتك او بدل هبتك او كاف هبتك او حلتك
هنا عن هبتك او صدقت بهن بدلا عن هبتك او كافتك او حلتك او
اشتكت او ما يجرك هذا المجري لان العوض ليس له ان يعلق العوض فلا بد من
لفظ يد اعلى المتأثرة حتى لو وهب الانسان شيئا وقبضه الموهوب لم يمان
الموهوب له ايضا وهب شيئا للواهب ولم يعمل هذا عوض عن هبتك وغرد ذلك
ما ذكرنا لم يكن عوضا بل كانت هبة متبدلة ولكن من الحق الرجوع لانها لم يعمل
الثاني متقابلا لا ولا تقدم ما يدل على المتأثرة وكانت متبدلة فثبت فيها
الرجوع والثاني ان يكون العوض في العقد مملوكا بدلك العقد حتى لو عوض
الموهوب له اواهبه الموهوب بالبيع ولم يكن عوضا ولو عوضه ببعض الموهوب
عن باقيته فان كان الموهوب بالبيع وقع عليها العقد لم يكن عوضا بل
التعويض بعض الموهوب ان يكون مقصودا اواهب عادة اذ لو كان مقصوده لاسك

ولم يهتبه فلم يحصل مقصوده بتعويض بعض ما دخل تحت العقد فلا
يطلب الرجوع وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغير يمنح الرجوع فان
بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي كانه بالتغير صار منزلة عن اخره
فتصلح عوضا اذ اوهب شيئا واحدا وانما في عقد واحد فاما اذا
وهب شيئين في عقدين فموضع احدهما عزلا اخر فقد اختلف فيه
ابو حنيفة ومحمد يكون عوضا في كل ايهما يوسف لا يكون عوضا وحده
قوله ان يوسف ان حق الرجوع ثابت في غير ما عوض لانه موهوب والرجوع
ثابت في الهبة شرعا فاذا عوض شئ عن الحق المستحق شرعا فلا يمنع موقع
العوض بخلاف ما اذا تغير الموهوب بمحل بعضه عوضا عن الباقي انه يجوز
ولكن عوضا لا حق الرجوع قد يطل بالتغير بخلاف ان يقع موقع العوض
وحده قوله ما انما ملكا بعد من شيئا من غير ان يجعل احدهما
عوضا لآخر وهذا يجوز ان يكون مقصودا اواهب من هبته الثانية عوض
الهبة الاولى لان الانسان قد يهب شيئا ثم يد والى مضار الموهوب باحد
العقدين منزلة عن اخره بخلاف ما اذا عوض بعض الموهوب عن الباقي
وهو على حاله التي وقع عليها العقد ان بعض الرجوع لا يكون مقصودا اوا
فان الانسان لا يهب شيئا لغيره عوضا عن باقيته وقوله حق الرجوع
ثابت شرعا نعم لكن الرجوع في الهبة ليس بواجب فلا يمنع وقوعه عن
جهة اخرى كالواحدة منه ولو وهب له شيئا ونصد عليه بشئ فغوضه
الصدقة عن الهبة كانت عوضا للاجماع على اختلاف الاصناف اما على اصل
ابو حنيفة ومحمد فلا يتكفل لهما لولا ملكا بعد من ميعتين كما ان يكون
احدهما عوضا عن الاخر فقد اختلف الفقهاء في ذلك واما على اصل
ابو يوسف والان اصدقة ثابت فيها حق الرجوع فوقف موضع العوض
والثاني سلامة العوض للواهب فان لم يملك ان يستعمله لم يكن
عوضا ولما ان يرجع في الهبة لان بالاستحقاق تسير ان التقبض لم يصح فكانه
لم يعرض اصلا فله ان يرجع ان كان الموهوب قابلا بعينه لم يملك ولم
يزد خيرا ولم يحدث فيه ما يمنح الرجوع فان كان قد هب اواستبدله
الموهوب لم يبعثه كما لو هب اواستبدله قبل التعويض وكذلك اذا خسر الم
بعض كما قبل التعويض ولو استحق بعض العوض وبقي البعض الباقي
عوض عن كل الموهوب وان شارد ما بقي من العوض ورجع في كل الموهوب

في جدول منه ما يجمع
الرجوع من

ان كان قايما في بدء وهذا قول الصالحين الثلاثة وقال زهير رجوع في الهبة
بقدر المستحق من القوض وحسب قوله ارجع في المعاوضة تبين من انما تبين
جميعا فكما ان الثاني عوض عن الاول فالاول يعبر عوضا عن الثاني ثم لو
استحق بعض الهبة الاولى كان للموهوب له ان يرجع في بعض القوض فكذلك
اذا استحق بعض القوض كان للواهب ان يرجع في بعض الهبة تحتها المعاوضة
ولما انما ياتي بصلح عوضا عن كلمة الهبة الا ترى انه لو لم يعوضه الهبة
في الاصل كان عوضا عما من الاصل وكذا في العادة بالقاء ان البعيا سهل الا
ان الواهب ان يرد به ويرجع في الهبة ان الموهوب له غير حيث عوضه
في سقاط الرجوع لئلا يسلم له فيثبت له الجبار وما سلامة الموهوب
للموهوب له بشرطه لزوم القوض حتى لو استحق الموهوب كان للموهوب له
ان يرجع فيما عوض له انما عوضه ليسقط حق الرجوع في الهبة الا لو اذ
استحق الموهوب تبين ان حق الرجوع لم يكن ثابتا فصار كغير صالح عند رب
ثم تبين انه لا يرد عليه وكذلك لو استحق نصف الموهوب فله الموهوب له
ان يرجع في نصف القوض ان كان للموهوب ما يحل القسمة لانه ما يحل
عوضا عن حق الرجوع في جميع الهبة فاذا لم يسلم له بعضه يرجع في القوض
بقدره سواء اذ القوض او نقص في السعر واراد ان يردن وان نقص في الدين
كان له ان يأخذ بضعفه ونصف النقصان كما يروي عن محمد رحمه الله في
الاملا وانما لم تمنع الزيادة عن الرجوع والقوض لانه تبين ان قصته بغير
حق فصار كالقبوض يعتقد فاسد فيثبت القرض في الزيادة فان قال
الموهوب له اذ ما بقى من الهبة وارجع في القوض كله لم يكن له ذلك لان
القوض لم يكن مشروطا في القيد بل هو من خريجه والقوض لما خريجه ليس
يعوض عن الحق حقيقة بل هو سقاط الرجوع وتفصيله سقوط الرجوع
فيما بقى من الهبة فلم يكن له ان يرجع في القوض فان كان القوض مستهلكا حين
قبض القوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له فيه من القوض وان
استحق كل الهبة والقوض مستهلكا حين قبضه الهبة كذا في الاصل
من غير خلاف وهو احدي روايتي بشرع ابن يوسف رحمه الله عن ابن حنفية
وروي بشر رواية اخري عن ابن يوسف عن ابن حنفية انه بعض ثوبا وهو قول
ابن يوسف وصح رواية الاصل ان الفضل في القوض ما وقع ثوبا وانما وقع
مطلقا الرجوع في الاول فادام يسلم له المقصود منه بقى القوض صحوتا

نكاحا يرجع بعينه لو كان قايما يرجع بعينه اذ اهلك وجهه او اوبه الا خري
ان القوض المتأخر عن القيد في حكم الهبة المتأخرة حتى يشترط فيه
شروط الهبة من القرض والحياة والموهوب غير موقوف بالهلاك وانه
اعلم هذا اذا كان الموهوب او القوض شيئا يحل القسمة فاستحق بعض
احدهما سقاط القوض ان كان هو المستحق وكذا سقاط الهبة ان كانت هي
المستحقة واذا سقاط القوض يرجع في الهبة واذا سقاط الهبة يرجع في القوض
بالاستحقاق تبين ان الهبة والقوض وقوف في مشاع عمل القسمة
وذلك باطل وانه اعلم واماميان ما يثبت بالقوض المتأخر عن الهبة
هبة متباعدة بالاختلاف بين الصالحين ما يرجع به الهبة وسقاطا سقط
به الهبة بخلافها في سقاط الرجوع على معنى انه يشترط الرجوع في الاول
ولا يثبت في الثانية واما فيها واذ ذلك فهو في حكم هبة متباعدة لا تسقط
برجوع بتملك الغير للحال وهذا معنى الهبة الا انه يرجع به ليسقط حق
الرجوع عن نفسه في الهبة وكانت هبة متباعدة مسقطا لحق الرجوع في
الهبة الاولى ولو وجد الموهوب له بالموهوب عينا فاحتمل بكونه ان يرد
ويرجع في القوض وكذلك الواهب اذا وجد بالقوض عينا لم يكن له ان يرد
القوض ويرجع في الهبة لان الواهب لم يرد بوجوه المعاوضات والقوض اذ لم يكن
على مشروطا في القيد لم يكن عوضا على الحقيقة بل كان هبة متباعدة ولا
يظهر معنى القوض فيه الا في سقاط الرجوع خاصة فاذا انقضى الواهب
القوض فليس لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه اما الواهب
لانه قد سلم له القوض عن هبته وانه بمنح الرجوع واما الموهوب له فلا
قد سلم له ما هو معنى القوض في حقيقته وهو سقوط حق الرجوع بعينه
من الرجوع لقوله سلم له عليه وسلم الواهب احق بهبته ما لم يترك منها
وسواء عوضه الموهوب له او اجنبي بامر الموهوب له او بغير امره لم يكن
لواهب ان يرجع في هبته ولا للمعوض ان يرجع في القوض على الواهب ولا على
الموهوب له اما الواهب فانما يرجع في هبته لان الاجنبي ان عوضه امر
الموهوب له قام تقويضه مقام تقويضه بنفسه ولو عوض بنفسه لم يرجع
كذا اذا عوض اجنبي بامر وان عوض بغير امره فقد يرجع باسقاط الحق هبة
والرجوع باسقاط الحق عن الجاني كما لو تبرع لمعاوضة امرأة من زوجها
واما المعوض فانما يرجع على الواهب لان مقصوده من القوض سلامة الموهوب

معهضه باما اذا كان متا
للقبض الهبة فاستحق

هـ

له واستقاط الحق والزوج وقد سلم له ذلك وانما يرجع على الموهوب له اما اذا
كان بفعله امره فلا نه يرجع باستقاط الحق عنه فلا يمكن ان يجعل ذلك
مضمونا عليه واما اذا عوض بامرته يرجع عليه ايضا الا اذا قل له عوض
عني علي اي ضامن له انه اذا امرته بالتعويض ولم يعجز له فقبل امره بما
ليس بواجب عليه فهو مضيع به فلم يوجب ذلك الضامن على امره الا
بشرط الضامن وعلم هذا قالوا فمن قال له اني اطمع بك كذا فبقي او
ادركت ففعلت انه لا يرجع بذلك الامر لان يتناول على انضامه في
امرته بالتعويض خصوص عليه بخلاف ما اذا امرته غيره بقضا الدين ففرضا
انه يرجع على امره وان لم يقبل على انضامه في قضاء الدين فمضمون
عليه امره فاذا امرته به فقد ضمن له ولو عوضه الموهوب له الواهب
عن نصف الهبة كان عوضا عن نصفها وكان الواهب ان يرجع في النصف
الآخر ولا يرجع فيها عوض عنه لان حق الزوج في الهبة ما يجزي الا ترك
انه لو رجع في نصف الهبة ابتداء والنصف خازن في ان يشيخ في
الزوج في النصف بعد والنصف بخلاف الحق عن البعض باستقاط الحق
لان ذلك ما لا يجزي فكان استقاط الحق عن البعض استقاطا على الكل
واساعلم واما العوض المشروط بالعقد بان قال وهبت كذا هذا الشيء
علي ان تقومني هذا الثوب فهذا اختلف فيما بين هذا العقد قال
اصحابنا الثلاثة فهم ان اسان عقدت عقده وجواز زوجي ورابعه وان
هبة ابتداء رجع انتا حتى لا يجوز في المشاع الذي يتقسم ولا يثبت المالك في كل
واحد منها قبل القبض وكل واحد منهما ان يرجع في سلبه ما لم يقبض
ولنا اذا قبض احدهما ولم يقبض الآخر وكل واحد منهما ان يرجع على الآخر
القاض وغير القاض فيه سواء حتى يتباضا جميعا واذا تباضا كانت
ذلك بمنزلة البيع يرد كل واحد منهما بالبيع وعدم الروبة ورجوع في
الاستيفاء وتجب الشفعة اذا كان غير مضمون وبذلك رجعك عقد
بيع وجواز زوجي وهو بيع ابتداء وانها وبثت فيه جميع احكام البيع
فلا يملك بالشروع ويبيع المالك بنفسه من غير شرط القبض ولا يملك
الزوج وحده قوله ان يبيع البيع موجود في هذا العقد لان البيع عليك العن
يعوض وقد وجد الا انه يختلف العبارة واختلاف العبارة لا يوجب اختلاف
الحكم كلفظة البيع مع لفظة المليك ولما انه وحيد في هذا العقد لفظه

المولى ذراع محرم من الواهب والعبد اجنبيا اختلوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله
يرجع وقال ابو يوسف ومحمد لا يرجع وحده قولهما ان يطلان في الرجوع
بحصول الصلة له بها معنى العوض على ما بينا ومعنى الصلة انما يتحقق بوقوع
الحكم للقريب والحكم وقع للمولى فصار كالواهب واجبا للهبة له ابتداء
بمقتضى الرجوع كذا هذا وحده قول ابو حنيفة رحمه الله ان الملك لم يثبت
للمولى باللهبة له بها وقعت للعبد الا يرى ان العوض للهبة الى المولى وانما
ثبت ضرورة فقد انقضت الصلة بالعبد فاقم مقامه فاذا ارغب المالك
له باللهبة لم يحصل معنى الصلة بالعقد فلا يتحقق الرجوع مع ان الملك لم
يثبت له باللهبة لكن الهبة وقعت للمولى من وجه والعبد من وجه
الاجاب اضيق الى العبد والمالك وقع للمولى اذ المالك عليه دين فلم يتكامل
معنى الصلة في الهبة فصار كالهبة في محرم وان كان جميعا اذ محرم
من الواهب فتدرك ذكر الكفر عن محمد ان قاسم قال ابو حنيفة رحمه الله
يرجع لا قرابة العبد لا تترفع اسقاط الرجوع لان الملك لم يقع له وقرابة
المولى ايضا لا تترفع لان الاجاب لم يقع له وحق الرجوع هو اصل في الهبة
والامتناع بعارض المسقط ولم يوجد فلا يستقط ود كالفقه ابو حنيفة
الهدوء انما له ليرى ان يرجع في هذه المسئلة في قوله ان الهبة اما ان
يعتبر فيها حال العبد او حال المولى وبها كان وجهه كاملة والصله الكاملة
تتمم الرجوع والواجب ان لا يعتبرها حال العبد وحده ولا حال المولى
وحده بل يعتبرها حالهما جميعا واعتبارا لهما لا يتبع الرجوع وابنه علم وعلم
هذا الفقيه اذ اوجب لكاتب شيئا وهو دور محرم من الواهب امواله و
محرم من الواهب ان ادى لكاتبه ففقد يعتبر حاله في العرف
وعدها وان كان اجنبيا يرجع وان كان قريبا يرجع في ذلك اذ في معنى
استقر ملكه فصار كالواهب وقفت له وهو حر ولو كان ذلك يرجع
ان كان اجنبيا وان لا يرجع فيه كذا هذا وان يجوز في ذلك فقياس قوله
ابو حنيفة رحمه الله ان لا يعتبر حال المولى في الهبة وعدها ان كان
اجنبيا فالواهب ان يرجع وان كان قريبا فليس له ان يرجع من اجل ان
الهبة عندنا واجب ملكا موقفا على الملك اذ في معنى ان ادى ففقد
تبين ان الملك وقع له من حيث وجوده وان يجوز في ذلك فظهر
انه وقع للمولى من حين وجوده كائن الهبة وقعت له من ابتداء وعلى قول

الرجوع غير صحيح

كأنه يباين

وعلى قوله انه

محمد لا يرجع والحوال كلها لان عهده كتب المكاتب يكون المكاتب غير فقف
ثم يقتل الى المولى بالعجز كانه وهب على فوات وان شغل الموهوب بالهبة
وابنه علم والثالث الرجعية فلا يرجع كل واحد من الرجوع فقام فيه
لصاحبه لا صلة الرجعية تحري بحرك صلة القرابة اكاملة بل يتعلق
بها التوارث في حصول الحوال ولا يدخلها حجب الحرمان والعزاة اكاملة
مانعة من الرجوع وكذا ما يجري مجراها والثالث التوارث ولا رجوع في
الهبة من القهر بعد قبضها لان الهبة من القهر صدقة كانه يطلب بها
التواب الذي هو معنى العوض بوعد الله تعالى وان لم يكن عوضا على
الحقيقة اذ العبد لا يستحق على بولاه عوضا او تصد على غير القياس
ان يكون له حوال الرجوع لان الصدق على العتي يطلب منه العوض عادة
فكان هبة في الحقيقة فوجب الرجوع لانهم استحسنوا قول السلف ان رجوع
في التواب قد يطلب بالصدقة على اغبيا الا ترى ان من له نصيب في هبة
الزكاة وله عيال لا يكتب ما في يد غيره لصدقة عليه ثواب واذا كان
التواب مطلقا من ذلك في الحقيقة فاذا انبى لفظ الصدقة دللنا ان اراد
به التواب وانه يتبع الرجوع لا يبينوا به الوفاء واما الشروع فلا
يتبع الرجوع في الهبة فلو اوجب ان يرجع في نصف الموهوب مشاعا وان كان
يحمل النسخة بان وهب دارا فباع الموهوب له نصفها مشاعا فان
للواهب ان يرجع في الباقي وكذا الرجوع نصفها وهما في يد الموهوب
فله ان يرجع في بعضها دون بعض بخلاف الهبة المستقلة فانها لا يجوز في
المشاع الذي يحمل النسخة لان العوض شرط جواز العقد والشياع غل
بالعوض المالك من الضرر والرجوع من العوض ليس شرط لجواز
الفتح ولا يكون الشروع ما نعلم من الرجوع واما بان ما بينا الرجوع وكلمه
شرعا فيقول وابنه الوفاء لا خلاف في الرجوع في الهبة مع العلم
فصح واختل في الرجوع فيها بالراض فصار اصحابنا يثبتون الرجوع في الهبة
بالرضا فانهم قالوا في الرجوع في المشاع ان الرجوع في الهبة ولو كان هبة
مبتدأة لم ترضع مع الشيع وكذا في تقيصه على العوض ولو كان هبة
مبتدأة لو قفصته على العوض وكذلك لو وهب ثمان شيئا ووهبه
الموهوب له لا حرم رجوع الثاني في هبته كان لا رجوع ولو كان هبة

ع

مبتدأ لم يكن له الوجود فلهذا المسائل تدل على الوجود بغير قضا فمقال
زفراته هبة مبتدأه وحيد قوله ان ملك الموهوب عاد الى الواهب فراضها
فانشبه الرب بالعب فيعتبر عقلا جديا في حقا ثلث كارد بالعب بعد
القبض والربيل على انه هبة مبتدأه ماد كرحمد عداسه في كتاب الهبة
ان الموهوب له اذ ادرك الهبة فيعرض صوته انما تكون من الثلث وهذا الحكم
الهبة المبتدأه ولحق ان الواهب بالقبض يستوفى حق نفسه واستيفاء
الحق لا يتوقف على قضا القاضي والربيل على انه يستوفى حق نفسه
بالقبض ان الهبة عقد جائز فيجب حق القبض مستوفيا حقا مباله
ولا يقف على القضا خلافا لرد بالعب بعد القبض فيرضى القضا حقا لانه
يعتبر بعباده في حقا ثلث كانه لا يحق للشري في القبض وانما حقه
في قبضة الاسلامه فاذ لم يشأ اخل رضاه فثبت حق القبض ضرورة
فيوقف لزوم حق القبض في حقا ثلث على قضا القاضي وانما ما ذكره محمد
في احكامنا من الزعم وقوله هذا يدل على ان الوجود بغير قضا هبة مبتدأه
وما ذكرنا من المسائل تدل على انه في حقا ثلث كانه انما اعتبر ارد من الملك
لكون المريض منهما في الرد في حقا ثلث ورثته وانما اعتبر ارد من الملك
الموهوب له هبة مبتدأه في حقا ثلث وهذا ليس بمشنع ان يكون للفقير
الوحيد له حكام مختلفان كالا فانه فانها في حقا ثلث في حقا ثلث في حقا ثلث
في حقا ثلث غيرهما واسد اعلم واذ انفس عاد الموهوب الى الرد على الواهب
ويملك الواهب وان لم يقبضه في حقا ثلث في حقا ثلث في حقا ثلث في حقا ثلث
عود فذم الملك كالهبة من باب البيع والموهوب بعد الوجود امانته في رد
الموهوب الذي لو هلك في يده لا يضمن لان قبض الهبة قبض غير مضمون
فان الالف عتقها بغير القبض على ما ذكرنا في ذلك امانته غير موجب
للصان ولا يصير مضمونا عليه الا بالقبض كسائر الامانات ولو لم ير احيا
على الوجود ولا قضى القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب الواهب
وقبله الواهب الاول لا يمكنه ان يقبضه واذ قبضه كان بمنزلة الوجود
بالاخر ايضا والقاضي وليس للموهوب له ان يرجع فيه اما في ملك فيه
على القبض فلا في الموجود لفظ الهبة لفظ القبض وملك الواهب لا يملك الا
بالقبض بخلاف ما اذا ارضى على الوجود ان الواهب يملكه بدو القبض لان

فكان بالقبض

في حقا

العقد بالرجوع

وكذا الضميمة

انفاذها

انفاذها على الرجوع انفاذ على القبض في شرط العقد ما شرط للعقد ان اقبض
الواهب قام ذلك مقام الرجوع لان الرجوع مستحق فقبض الهبة على الرجوع
المستحق ولا يقع موقع الرجوع فلا يصح الرجوع فيها والله اعلم
واما بان ما يرجع حكم الهبة والذي يرجع هو القبض اما بالاداء او بالرجوع
بقضا القاضي او بالتراضي على ما بينا واذ انفس العقد يعود الموهوب
الى ان ملك الواهب بنفسه القبض من غير الحاجة الى القبض لما ذكرنا فيما
قدم واسد اعلم ثم كتاب الهبة كتاب **الرهن**
الكلام في هذا الكتاب في مواضع في بيان ركن عقد الرهن وفي بيان شروط
الركن وفي بيان حكم الرهن وفي بيان ما يجب به الرهن عن كونه رهونا
وما يبطل به الرهن وما لا يبطل وفي بيان حكم اختلاف الراهن والمضتم
والعدله اما ركنه فهو الايجاب والقبول وهوان يقول الراهن رهنتك
هذا الشيء مائة على ثمن الدين او يقول هذا الشيء رهن بدينك وما
يجري هذا المجري ويقول المضتم ان ثمنك او قبضت او رضيت وما يجري
محاره فاما لفظ الرهن فليس بشرط حتى لو اشترى شيئا بدينهم ودفع الى
البائع ثوبا وقوله له امسك هذا الثوب حتى عطيته الثمن في القالب ومن
لانه لا يغير العقد والعبارة في العقود للمعاينة واسد اعلم **فصل** واما
الشروط فانواع بعضها يرجع الى نفس الرهن وبعضها يرجع الى الراهن
والمضتم وبعضها يرجع الى المدينين به اما الذي يرجع الى نفس الرهن
فهو ان يكون معلقا بشرط ولا مضادا للوالت كانه في الرهن والرهان
معلقا لا ينافي والاستيفاء فيشبه البيع وان لا يتجمل الغليظ بشرط ولاضا
الوقت كذا هذا واما الذي يرجع الى الراهن والمضتم فمعلقهما حتى
لا يجوز الرهن والرهان من المحبوس والصبي الذي لا يعقل فاما ما يلزم
فليس بشرط ولا الحرة حتى يجوز الرهن المأذون والعدله لما دون
لان ذلك من تواع التجارة فمصلحة من ملك التجارة وان الرهن والرهان
مربا انما الدين واستيفاء به وما يملكان ذلك ولد كالمسلم ليس
بشروط لحوال الرهن يجوز الرهن في المسلم والحضر جميعا كما روي عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما استرض من يهودي بالدينية طعاما
ورهنه بقدره وعكاه ذلك رهنا في الحضر ولا ما شرط له الرهن وهو
الحاجة الى بونيق الدين بوجد في الجاهلين وهو لا ممر من نوا الحق الجود

والولد ذكرا وبه واقتل الذهن لو كان منبرعا ويرجع جميع ما قضى عليه في يوم
في نضال الذهن لا يكتفي بالموصل اليه بل يكتفي بالذهن كله فكان مضطرا
فيه فلم يكن منبرعا بل يكون ما مورانا لعضاض في اليوم دله فكان له
ان يرجع عليهم بما قضى كالواستعارة من ايشان عبد البرهنة بدت نفسه ومن
ثم ان المعبر قضى دين المستعير واقتل الذهن انه يرجع جميع ما قضى على
المستعير لما قلنا كذا هل وكل حكم الوصي في جميع ما قلنا حكم الاب والاب
يقتربان في فضل الخير وهوانه يجوز للاثان من رهن مال الصغير بدت
على الصغير فاذا ملك بهلك بالاقل من قيمته ومن الذهن واذا اراد الولد
ليس له ان يسترد ما اذا كان لا يشهد على ابيه وان كان له شاهد على
العقد لا يصدق عليه بعد الادراك ان يصدق للولد ويجوز له ان رهن
ماله عند ولده الصغير بدت الصغير عليه وبحسبه لجل الولد واذا ملك
بعد ذلك بهلك بالاقل من قيمته ومن الذهن اذا كان له شاهد على ابيه
وان كان له يشهد عليه قبل اهلاك لا يصدق الا ان يصدق انه اولى بعد
الادراك والوصي لو فعل من التيسير يجوز رهنه ولا رهنه ما على اصل
محمد فلا يشك في انه لا يربح ما لا يلتزم من نفسه ولا اشترائه له نفسه
اصلا فاذا ملك الذهن وعلى قوله ان كان يجوز البيع والشراء لكونه اذن خيرا
للتيسير ولا خيرا له في الذهن لا بهلك بالاقل من قيمته ومن رهنه ما على اصل
في خبر السليم فلم يجوز واسا على كذا يجوز رهن مال المعبر به من كذا لو
استعار من ايشان مثبا لبرهنة بدت على المستعير لما ذكرنا ان الذهن
ايضا للدين وقضاؤه والايشان يسيل من ان يرضى من نفسه بالاعتراف
بانه ثم اذن المال بالذهن فاذا نه بالذهن لا يتحول ما ان كان مطلقا
واصالا كان مقيدا فان كان مطلقا للمستعير ان يرضه بالقليل والكثير
وباي جسر غنا وفي مكان كان وما ياشان اراد ان العمل بالاطراف
اللفظ اصله وان كان مقيدا بان سيقدر او حيسا او مكانا او انا يتقيد
بحتى لو اذن له ان يرضه بعشرة لم يجز له ان يرضه باكثر منها او اقل
لان المنصرف باذن بتقيد تصرفه بقدر الاذن والايشان والزيادة
فليس له ان يرضه بالقليل ايضا لان الرهن مضمون والمالك انما جعله
مضوبا بالقدر وقد يكون له في ذلك عرض صحيح فكان التيسير به مقيدا
وكذا لو اذن له ان يرضه بحسب لغيره ان يرضه بحسب اخر ان نضال الذهن من

والانكار وتذكره عند السهو والسيان واستصبر على السفر في كتاب
انه تعالى ليس للفتيد به من الخرج الا ان يخرج القادة قوله تعالى فكان يوم
ان عجلت فيهم خيرا واما الذي يرجع الى المهر فانه نوع منها يكون
محلا فلا يبيع وهو ان يكون موجودا وقت العقد وكذا رهن ما هو محتمل
لوجوده والعدم كما اذا رهن ما تنشر على عام او ما تملك غنما سنة السنه
او ما في بطن هذه الجارية وبه خود ذلك ولا رهن المنة والدم لا يبيع ما لبيها
ولا رهن صيد الحرم والاحرام لا نه مينة ولا رهن خمر نه ليس على اصلا
ولا رهن ام الولد والمدر المطلق والمكتسبة منهم احرام ومن وجه فلا يكون
اموالا مطلقا ولا رهن الخمر والخنزير من المسلم سواء كان القاذن مسلمين
او احدهما مسلما لانهم تقوم الخمر والخنزير في حق المسلم وهذه الارهن
ايضا للدين والارهن ان استبقاؤه ولا يجوز للمسلم ايها الدين من الخمر
واستبقاؤه الا ان ارهن اذا كان ذميا كانت الخمر مضمونة على المسلم لان
الرهن اذا لم يبيع كانت الخمر في حكم الموصوب في يد المسلم وخمس
الذي مضمون على المسلم بالوصوب واذا كان الرهن مسلما والمهر من ذميا
لا تكون مضمونة على الذي لا يضمن المسلم لا تكون مضمونة على احد واما
في حق اهل الذمة فيجوز رهن الخمر والخنزير وان رهنها بغيره لا يملك
ما لا تقوم قيمته بمنزلة الحل والاشاة في حقنا ولا رهن المباحات
من الصيد والحطب والحشيش وبهوها لا نه ليست بمملوكة في انفسها
فاما لو نه مملوكة كالذهن فليس بشرط لجواز الرهن حتى يجوز رهنه في الغير
بغيره لا نه لا يشرعية كالا سوا الوصي رهن مال الصبي بدت به بدت
نفسه فان الرهن لا يتحول اما ان يحري بحري الا يبيع واما ان يحري بحري
الا يملكه والا يبيع كل واحد منهما ما مال الصغير فانه يبيع ما مال الصغير
بدت نفسه ويودع مال الصغير فان هلك الرهن في يد المهر من قبل ان
يقبضه الاب هلك بالاقل من قيمته ومما رهن به ان الرهن ونفع صححا
وهذا حكم الرهن الصحيح ومنه الاب قد مر ما سطر من الرهن بهلك
الرهن لا نه قضى دين نفسه مال في يده فيمنع فلا وادرك الولد والرهن
فان عند المهر من قليله ان يسترد ما قلنا الرهن لما ذكرنا ان الرهن
نفع صححا لو وقع عن ولا يشرعية فلا يملك الولد نقضه وليس بمرت
الاب بقضا الدين ورد الرهن على ولده لو اولى ولا يته بالبلوغ ولو قضى

ماله مطلقا مضمونا على
مطلوب ما سطر من الرهن
ان يخرج ذمته يجوز رهن
المسلم يوجد عند العقد

من الرهن هو

بانه لا يبيع

يكون اما في ذلك وانه علم فان يجوز الراهن عن الانسان ان فاقته المالك لا يجوز
 من غير عا ويرجع مضاف على المستعير وذلك الذي ان يرجع بقدر ما كان
 يملك المالك من ذلك على زيادة او يكون من غير عا ما حتى لو كان المستعير
 رهن بالقبض وفيه الراهن الف قضى المالك الغبن فانه يرجع على المستعير
 الغبن وعلى ما ذكره الذي يرجع عليه بالغ وبعد قول الذي في القبض
 على المستعير قد راد ذلك بدليل انه لا يضمن بعد الهلاك لا قدر الدين
 فادفع المالك المالك القدر على الزيادة كان من غير عا وحده القدر الاخر
 ان المالك مضطر في قضا الدين الذي رهن فانه ماله لا يضمن له على ما
 عند المهرن مضطرا بحيث لا يملك له ان يفتك بالدين فكان مضطرا لرفض
 الكل وكان ما ذكرناه من قبل الراهن دلالة كانه وكله بقضاء دينه
 فقضاء الدين من مال نفسه ولو كان كذلك لرجع عليه مضافي لذلك
 وليس للمهرن ان يمنع عن قبض الدين من المهرن ويرجع على الغبن وسلم
 الدين اليه لان له ولاية قضا الدين لتخليص ملكه وازالة العلق عنه فلا
 يجوز للمهرن وقد امتنع من القبض والسليم ان يحتفظ الراهن
 والمهرن وقد ملك الراهن فقال المهرن ملك في يد المهرن وقال
 المستعير ملك قبل ان يرضه او بعد ما فاقته فاقول في ذلك قول
 الراهن مع يمينه ان ارضان انا واجب على المستعير لو نفع قاضا دين
 نفسه من مال الغن يادته وهو يتك القضا فكان له القوا في المنكر وانه
 اعلم ولا يجوز من المجهول ولا يجوز التسليم ويحذر ذلك لا يجوز
 بعده والا صل فيه ان كل ما لا يجوز بعده لا يجوز رهنه وقد ذكرنا اجابة
 ذلك في كتاب النوع وانه علم ومما ان يكون مقبوضا كمن
 لم يرضه بمقامه والامم والقبض في مواضع في بيان ان شرط جواز
 الراهن هو ان يرضه بغيره فانه لا يرضه بغيره وما يرضه في
 بيان ان كواعبه اما الاول فقد اختلف فيه قال عامة العلماء شرط
 وقاس قول زفر في همان يكون ركنا لقول حتى ان يرضه لا
 رهن فلا نشأ فرضه ولا يرضه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 كما في الهبة والصحيح قولنا لقوله تعالى فزما من مقبوضه ولو كان القبض
 ركنا لاصدرك ذلك من الراهن فانه لا يرضه بغيره بغيره بغيره بغيره
 ذكر القبض صفو ما يذكر الراهن في شرط وليس بركن وقال مالك

من بعض الاحتماس قد يكون اسير من بعض فكان التقيد بالجنس مفيد ولكن اذا كان من برهنة بالكوته انجزه ان برهنة بالبرهنة ان التقيد كان
او كان مفيد بتقيد بالاحتمال المذكور وكان اذا كان ان برهنة من انصار
بعينه لم يجره ان برهنة من غيره لان انصاره كانوا في المعاملات وكان
التغير مفيد اذ ان خالف في شيء ما ذكرنا فهو ضار لمصلحة اذ اهل الاند
فصرفه في ملك الغير يغير اذ قد صار غاصبا ولما كان باحد الرهن
من يدى المدين لان الرهن لم يصح فغن الرهن في يد غير الموصو
فكان له ان يأخذ منه وليس لهذا المستعير ان ينفع بالرهون في حال الرهن
ولا بعد ذلك فان فعل ضمن له انه يعود الى اهل الرهن او لا يقع به قبل
ان يبرهنه من رهنه بمنزلة قيته بري من الضامن رهن ذكر في حال
ان لم لا تنفع به في حال قيته فله رهنه فقد عاد الى الوفاق فيبراع
الضامن كالودع اذ عاد الى الوفاق بعد ما خالف في الودعة بخلاف
اذ استعار العين لينتفع بها فخالف ثم عاد الى الوفاق انه لا يراع
الضامن لان المستعير لا ينتفع بها فخالف ثم عاد الى الوفاق انه لا يراع
تعود المنفعة اليه فلا يكن بالعود الى الوفاق راد الى الابد لما كان
يراع عن الضامن فاما المستعير للرهن فبذلك فالرهن انما يرد اذا
عاد الى الوفاق فقد راد المال الى يد المالك فيبراع عن الضامن واذا انقضى
المستعير اقراره في يدك فان برهنة والضامن عليه بما هلك
في قبض العارضة لا في قبض الرهن وقبض العارضة فصار ما لا في قبض ان وكل
اذا اهلك في يدك بعد ما افككت من يد المدين احدا فقبضته فذلك في يد
التاجر فان كان التاجر في عايلته لم يضر كبره كبره والمال الذي
يباع وان هلك في يد المدين وقد رجع على الواحد الذي ادركه
الذاهب المستعير قد رما سقط عنه من اديته بملك اذ هو في
قبضه من نفسه من اديته ان الغرض ان يرد اذ اهلك الرهن فذلك الرهن
الوضائع للهلاك وكذلك ان دخل عليه فسقط بعض اديته من
الاراهن المستعير قد رما سقط عنه ذلك القدر من قيمته حال الغرض
مبعض ذلك القدر فكان المستعير بمنزلة رجل عده ودية لسان فمضي
دبر نفسه من الودعة باذن صاحبها فمضي بوزن مضمو عليه وما لم يضر

لأنه قضى ذلك القدر

१५-

ليس يركن ولا شرط والصحيح قوله العام انه قوله تعالى وهان مضمونه وصف
 الرهن كونه مبنواً فبفتح الهمزة يكون الرهن فيه شرطاً صانعاً له غير الخلف
 ولا نه بعد بيع الخلف فلا يفسد الحكم بنفسه كسائر الرعايات ولو توافقت على ان
 يكون الرهن في يد صاحبه لا يفسد الرهن حتى لو هلك في يده لا يفسد الرهن ولو
 اراد المرء ان ينقصه من يده لم يفسد الرهن ليس له ذلك لان هذا شرط
 فاسد لا دخل له في الرهن ولا يفسد الرهن ولو توافقت على ان يكون في يد المالك
 وقصته العدل جائز ولو كان قصته لغير المرء وهذا قول عامة العلماء
 وقال ابن ابي ليلى لا يفسد الرهن الا بفساد الرهن والصحيح قوله العام انه قوله
 تعالى وهان مضمونه من غير شرط بين فضل المرء والعدل ولا ينقض
 العدل برضا المرء فجزا المرء معنى ولو قصر العدل لم يرضى على
 ان على ان يكون الرهن في يد عدل اخر ووضعاه في يد جاز له جاز
 وضعد في يد الاول برضاها يجوز وضعه في يد الثاني براضها وكذا
 اذا قصته العدل لم يرضى على ان يكون في يد المرء ووضعاه في يد
 جاز له جاز وضعه في يد الاول فلا يفسد الرهن وكذا اذا قصه المرء
 او العدل لم يرضى على ان يكون في يد المرء ووضعاه في يد جاز له جاز
 الصحيح للعقد عند واحد وخروج الرهن من يده فبعد ذلك يد ويد
 الاجنبي سواء لو رهن رهناً وسلط عدلاً عليه يبيع عند المحل ولا يفسد
 حتى حل الاجل وارهن باطل لان صحته بالبيع والصحيح في اللفظ
 لا يفسد صحته على القبض في بيع البيع وان لم يبيع الرهن وكذلك لو رهن مشاعاً
 وسلط عدلاً عليه يبيع فابطل وارهن باطل وارهن بالبيع لا يفسد ولو جعل عدلاً في
 المسالك وعدلاً اخر في بيع جاز ان يركن واحد منهما امر مفسود في بيع
 افراده لا يوجب ولا ما شرطاً صانعاً للرهن فبفتح الهمزة يكونان الرهن
 لما ذكرنا في كتاب الهبة ان الاذن بالقبض شرط صحته فيما لم يبيع
 القبض وهو البيع فلا يكون شرطاً فيما لا يفسد له يد ولعل المراد
 ولا ان القبض في يد البايع يشبهه ان كان في باب الهبة فبفتح الهمزة
 وذال يجوز من غير رضا الرهن كذا هذا ثم الاذن نوعان نص ومسا
 بجري مجرى القبض ودلالة الآية وان كان يقول ان ذلك القبض امر
 به او القبض وما يجري هذا المجري يجوز فيه سواء كان من قبض المجلس
 او بعد الفراق فاستحسننا ما قبله من قول روفي الهبة انه لا يجوز هذا الا في

والتأني

وان كان جواز شهر المرء من حصره ان الرهن في يده ولا يفسد فيه
 استحسننا ما قبله من قول روفي الهبة انه لا يفسد كذا يفسد بعد الفراق
 القبض عند ركن يفسد الا يقول فلا يجوز من غير ان كذا يقول وصاحب
 الصحيح بل اولى ان القبض ليس بشرط صحته وان شرط الصحة الرهن
 وجه الاستحسان به وجد الاذن في ما هاد لا اله الا لله على ما هو
 ذلك دالة الفقدان الى ايجاب حكمه ولا يثبت حكمه الا بالقبض ولا يفسد
 القبض بدونه الاذن وكان الاذن على الايجاب دالة الاذن بالقبض والاذا
 دالة الاذن في المجلس لا بعد الفراق فلم يوجد الاذن هناك صا
 ودلالة وخلاف البيع ان البيع صحيح بدونه القبض فلم يكن الاذن على ايجابه
 دليل القبض فلا يجوز دليل الاذن في قوله الفرق ولو رهن شيئاً مثلاً عام
 يقع عليه الرهن كالمثل المثل على السحر ونحوه لا يجوز الرهن فيه الا بالقبض
 والقبض ففصل وقبض فان قصر في غير ان الرهن لم يفسد فيه سواء
 كان الفصل والقبض في المجلس او في غيره لان الايجاب هاهنا لم يفسد صحته
 فلا يستدل به على الاذن بالقبض وان قصير باذنه فاقبال ان لا يجوز
 وهو قول زفر وفي الاستحسان جاز ان يعلل بصل كراهه في الهبة والله
 الموقف ومنها الحياة عندنا في فصل الشائع وعندنا في ركنه الله
 ليست بشرط وقبض صحيح وخيه قوله ان الشائع لا يفسد في ركن الرهن
 ولا في شرطه ولا يمنع جواز الرهن ودلالة ذلك ان ركن الرهن عند كون
 المرء حراً في بيع الموهوب واستيفاء الدين من يده علم ما ذكره والشروع
 لا يمنع جواز البيع بشرط موافقة وان لم يكن في القبض الشائع بحليلة
 الكل ولنا ان قبض المفسد الشائع وحده لا ينصو رواله في المفسد الا في ركن
 موهوب فلا يفسد قبضه وسواء كان مشاعاً يملك القسمة او لا يملكها
 لان الشروع يمنع تحقق قبض الشائع في النوعين جميعاً بخلاف الهبة لان
 الشروع فيها لا يمنع الجواز فيها يملك القسمة لان المانع هاهنا ان القسمة
 علم ما ذكرنا في كتاب الهبة وان خص المقوم وسواء رهن اجسماً او
 شريكه لما ذكره وسواء كان مفارقاً للعقد او طرئ عليه في طهارته او اية
 ورعي عرابي يوسف ان الشروع الطارئ على العقد لا يمنع قبض العقد على
 الصحة وصورتها ادهن مشا وسلط المرء ان يملكه لا يفسد قبضه كيف
 شامخاً او منفرداً فباع ضمه شامخاً واستوفى في وجه رواية

الشائع

ابن يوسف ان حال البقاء فياسر على الاستدانة البقاء اسهل من الاستدانة ولهذا
فقد اشترى من الطاري والقارن في كثير من الاحكام كالا والطاري والعدو
الطارية وتكون تلك فكون الحياو شرطاً في بدء العقد لا بد اعلى كونهما شرط
البقاء على الصحة وحده ظاهر الرواية ان المانع في القارن كون الشئ معاً ما
من حق القرض في البقاء المشاع وهذا المعنى موجود في الطاري فيمنع البقاء
على الصحة ولو من رجلان رجلاً بدت له عليها رهناً واحداً كان وكان
كل رهناً بكل الدين حتى ان المدين ان عسك كذا حتى يستوفى كل الدين
واذا قضى احدهما دينه لم يكن له ان ياخذ نصيبه من الرهن لا ترك واحد
منهما رهناً كل العبد ما عليه من الدين لا يصفه وان كان المملوك لغيره نظر واحد
منهما المصف لما ذكرنا ان كون المدهون مملوكاً للرهن ليس بشرط لصحة الرهن
فانه يجوز رهن ماله الغريب بزيادة على ما بينا وقدمها على رهنه صفقة
واحدة دلالة الاذن من كل واحد منها فصار كل الرهن رهناً بكل الدين ولا
استتالة وقد ذكرنا ان الرهن جبراً وليس بمشروع ان يكون العبد الواحد محبوساً بكل
الدين فلم يكن هذا رهناً لشيء فجاز وليس كاحدهما ان ياخذ نصيبه من
العبد اذا قضى ما عليه من الدين لان كل رهمن رهن بكل الدين بما يقع من
الدين بقا استحساناً والخمس وقد ذكرنا ان رهن رجل رجلين بدت له ما عليه
وهما شريكان فيما ولا شركة بينهما جاز واذا قضى الرهن دين احدهما لم
يكن له ان يقض شيئا من رهنه لانه رهن كل العبد بدت له كل واحد منهما وكل
العبد صرحاً رهن بدت له كل واحد منهما على الكمال كان لغيره غيره لما ذكرنا
وهذا بخلاف الهبة من رجلين على اصل الرجعية فلهما انهما عسكاً به
لان الهبة تمليك وتعليق واحد من اثنين من كل واحد منهما على
الركا بحال واعاقل لا يقصد تصرفه المحال فاما الرهن بخمس ولا استتالة
في كون الشيء الواحد محبوساً بكل واحد من الدينين فهو الفرق بين الرهنيين
غيره وان كان محبوساً بكل واحد من الدينين لا يكون مضروباً للاختصاص
حتى لو اهلك الشئ قسمته على الدينين فيسقط من كل واحد منهما بقدره لان
الدينين عسكاً هلاك الرهن يصير مقسوماً على الدينين من البقاء الرهن وانما
لا يقع لاستيفاء الدينين وليس احدهما اولاً من الآخر فقتسم عليها فيسقط
من كل واحد منهما بقدره وعلى هذا جيس السبع ان اشترى رجلان من رجل
شيئاً فادى احدهما حصته من الثمن لم يكن له ان يقض شيئا من المبيع وكان

الفد

عبدان

تخرج

المبيع

ثم زاد عبداً او غيره فذلك
ذلك الدين زيادة الرهن
على ثمن الرهن كما وان
بالدين جارية نحو

المبيع ان يحبس كله حتى يستوفى ما على الاخر لا نكل المبيع محبوس بكل الثمن فاني
جزء من الثمن بقى استحقاق حبس كل المبيع ولو رهن شيئا بعينه من دار او
رهن طائفة معينة من ارجاء اكل المبيع والتشوع وعلى هذا اصل طرح راجحة
الدين على الرهن انما يجوز عند الرجعية ومحمد وحجة الزيادة
انها انواع اربعة زيادة الرهن وهي ثمانية كالمولد والدين والشفقة والصوف
وكلها هو متولد من الرهن او حكم الرهن ان كان بدلت جارية او بدل
ما هو من معنى الجارية كالارض والعقر وزيادة الرهن على الرهن كما اذا رهن
بالدين جارية فقلت ولما ماتت الجارية ثم زاد رهنها على الولد وزيادة
الرهن على الرهن كما اذا رهن عبداً باهت ثم اراد الرهن استغنى عن الرهن
الفاخرى على ان يكون العبد رهن بالاول وزيادة جارية اماناً بزيادة الرهن
فهي موهنة عندنا على معنى انه يشترط الحكم الاصل للرهن فيها وهو استحقاق
المحسر على طرية اللزوم وعندنا لا يشترط لغيره فانه اصل والمصلحة تاتي
فيما يترك الرهن ان شئنا به فالي واما زيادة الرهن على اصل الرهن فجازة
استحساناً والقارن لا تجوز وهو قول زفر ومخالفة لزيادة في
الثمن والمتمن وقد مررت المسئلة في كتاب البيع واما زيادة الرهن على ثمن
الرهن بعد هلاك الاصل فهي موقوفة ان بقي الولد الى وقت الفكاك فيزاد
الزيادة وان هلك كله تجزأ بها اذا علمت نية انما حصلت بعد سقوط
الدين وفيما الرهن بشرط صحة الزيادة واما زيادة الدين على الرهن فهي
على اختلاف الذي ذكرنا انه لا يجوز عند ابي ومحمد وعند يوسف
جائزة وحده قول ابن يوسف ان الرهن في باب الرهن كالرهن في باب
البيع بدلتا لانه لا يصح الرهن الا بالدين فلا يصح البيع الا بالثمن ثم صارت
للزيادة في الثمن والمتمن جميعاً فكذلكها هنا تجوز الزيادة في الرهن والدين
جميعاً والجامع بين الباين ان الزيادة عندنا لا تنقح اصل العقد بل العقد
ورد على الاصل وازيادة جميعاً فيصير كأنه رهن بالدين عسكاً بزيادة
جائز كذا هذا وحده قولهما ان هذه الزيادة للصحة لا لوجوب التشوع
فلا رهن وانما يتوخى صحة الرهن ودلالة لها انها لو كانت لصاحب الرهن
بها لثمنها فلا تنكح اماناً فيصير ذلك البعض عسكاً بالزيادة مع بقائه
مشغولاً بالاول واما ان يفتقر ماله ولا يصير مشغولاً بالزيادة لا سلب
الي الاول وان المشغول الشيء لا يتكفل الشيء بغيره ولا سلب الثاني لانه رهن

بعض العبد بالديب وهذا هو المتناع فلا يجوز كما اذا رهن عبد واحد بسبع
مختلفين لكل واحد منها بعضه بخلاف ريادة الرهن على اصل الرهن لان
الريادة هناك تؤدي الى شئ الرهن بالرياسة والدين لان الريادة كانت
العبد متعاقبة لكل الدين وبعد الزيادة صار متعاقبا لبعض الدين والعبد الريادة
تتعلق به البعض الآخر فيخرج الشئ الى الدين في الرهن والشئ في الدين
لا يمنع صحة الرهن وفي الرهن منع صحة التوكيل لو رهن عبد نصف الدين
جاء ولو رهن نصف الدين لم يجز لذلك لا يخرج حكم الزيادة ولو
رهن من شئ ما قسم وسلم جاز لان العقد في الحقيقة موقوف على القسم والسليم
بعد القسمة فاذا وجد فقد زال المتناع من النفاذ فينفذ واسا علم ومنها
ان يكون المهرور فارغا عما ليس بمهرور فان كان مشغولا بان رهن دارا
فيها متناع الرهن وسلم الدار مع ما فيها من المتناع او رهن جوارا ورامقه
وسلم الجوار فتع ما فيه لم يجز لان معنى القبض وهو التحلية المكنة من
النصرف لا تتحقق مع الشغل واخراج المتناع من الدار سلمها فارغة حاز
وينظر الى حال القبض الى حال العقد لان المتناع هو الشغل وقد اصبحت
كافية رهن المتناع ولو رهن المتناع الذي يهادن الدار وحلي بيته وبر الدار
جاز بخلاف ما اذا رهن الدار دون المتناع لان الدار تكون مشغولة بالمتناع فاما
المتناع فلا يكون مشغولا بالدار فيجب قصر المتناع ولو رهن بعض الدار ولو رهن
الدار والمتناع الذي فيها صفقة واحدة وحلي بيته وبينها وهو خارج الدار
جاز الرهن فيها جميعا لان رهن الكل وسلم الكل وصح تسليمها جميعا ولو
فرد الصفقة فيها بان رهن احدىها ثم الآخر فان جمع بينهما في التسليم صحت
الرهن فيها جميعا اما في المتناع فلا شك فيه لما ذكرنا ان المتناع لا يكون
مشغولا بالدار واما في الدار فلا ريب والمتناع هو الشغل قد زال وان فرق
بان رهن احدىها وسلم ثم رهن الآخر وسلم لم يجز الرهن في الدار
في المتناع سواء قدم واخر بخلاف الهبة فان هناك راعي الترتيب في قدم
صحة الدار لم تجز الهبة في الدار وجات في المتناع كما في الرهن وان قدم صحة
المتناع جازت الهبة فيها جميعا اما في المتناع فلا نه غير مشغول بالدار واما
في الدار فلا يزاوان كانت مشغولة وقت القبض لكن المتناع هو الشغل ولو
له فلم يمنع صحة القبض وهذا الرهن مشغولة بمتناع هو ملكه الرهن بجميعه
القبض وهو الفرق ولو رهن دارا والارهن والمهرور في جوار الدار فكل

او سله

الاراضي

الارهن سلمتها اليك لم يصب التسليم حتى يخرج من الدار ثم سلم لان معنى التسليم
وهو التخلي لا يتحقق مع لونه في الدار فلا بد من تسليم جديد عند الخروج
منها ولو رهن دابة على رجل دون الرجل لم يمت الرهن حتى يخل الرجل عنها
ثم يسلمها الى المهرور ولو رهن الرجل دون الدابة دون دونهما اليه كان رهنا ناقضا
لان الدابة مشغولة بالرجل اما الرجل فليس مشغولا بالدابة كما في رهن الدار
التي فيها متناع ودون المتناع ورهن المتناع الذي في الدار دون الدار ولو رهن
شئ على دابة او على ما في سرج راسها او راسها فمفع اليه الدابة مع الجوار
والسرج والرسن لم يكن رهنا حتى يفرغ من الدابة ثم سلم بخلاف ما اذا
رهن متناعا في الدار لان السرج رهنا حتى يفرغ من الدابة فلم يصح رهنا دون
الدابة كما يصح رهن الثريدون الشجر بخلاف المتناع فان ليس شئ في الدار
ولقد اقول لو رهن دابة عليها شئ او على ما دخل ذلك في الرهن حكم
الصفقة واسا علم وعلى هذا يخرج ما اذا رهن جارية واستثنى ما في بطنها
او بهيمة واستثنى ما في بطنها انه لا يجوز الاستثناء والعقد اما الاستثناء
فلا له لوجاز لان المهرور مشغولة بالسرج فهو رهون واما العقد فلا
استثناء ما في بطن بهيمة بشرط فاسد والرهن يتطاول الشروط القاسم
كالبيع بخلاف الهبة ولو اعققت ما في بطن جارية ثم رهن الام او دبرها في بطنها
ثم رهن الام فالام فيه كالام في حق الهبة وقد مر في كتاب الهبة واسا علم
ومر ان يكون المهرور مفصلا مما رعا ليس بمهرور فان كان مفصلا
به غير مميز عنه لم يصب فضنه لان قصر المهرور وحده غير مكنر والمقتل
بليس بمهرور فاشبه رهن المتناع وعلى هذا اصل جواز الرهن في الارض
الارض بدون الدار او دون الارض والشجر بدون الدار او دون الارض والشجر دون
الارض والشجر انه لا يجوز سوا سلم المهرور تخليها اقل او لا
لان المهرور متصل باليسن بمهرور ولهذا يمنع صحة القبض ولو جدد
الشجر وحصد الزرع ثم سلم مفصلا جاز لان المتناع من البقاء قد زال ولو
جمع بينهما في صفقة الرهن فزنها جميعا وسلم متفرقا جاز وان فرق
الصفقة بان رهن الارض ثم الزرع او الزرع ثم الارض فنظر اجمع بينهما في
التسليم جاز الرهن فيها جميعا او فرق لا يجوز فيها جميعا سواء قدم او
اخر بخلاف الفضل الاول هو ان يباع او لا يختلف والمتناع والارض
الاول هو الشغل وانه يختلف مثال هذا اذا رهن نصف داره متناعا

من سله

ش

والدار دون الارض
والارض
والارض والشجر

لان ما في العبد
فانه رهن العبد
هذا القبض

من رجل ولم يعلم اليه حتى رهنه انصف الباقي وسلم الكلاله يجوز ولو رهن
 منه نصفها وسلم رهن انصف الثاني وسلم لا يجوز لئلا يهاها وتلي هذا اذا
 رهن صوفا على ظهر غنمه بدو الرهن ان لا يجوز ان الرهن متصل بالسر
 وهو رهن وهذا يمنع صحة القرض ولو جوزه وشهد جازة لا مانع قد زال
 وعلى هذا ايضا اذا رهن اية عليها صل بدو الرهن لا يجوز ولو رهن الحمل
 منها وسلمها فارتد جاز لما قلنا خلافا لما اذا رهن ما في بطن جارية او ما في
 بطن غنمه او ما في ضرعها او رهنه سينا في ليل او دهن في سمس او زينة في
 زيتون او دقا في خيطا انه يبطل وان سلط على قرضه عند الولادة
 وعند استخراج ذلك فقصرت ان العقد هناك لم ينفذ اصلا لعدم المحلية
 لكونه مضافا الى المعلوم ولهذا لم ينفذ البيع المضاف اليه وكذا الرهن اما
 هنا العقد ينفذ موقوف فاذ على صحة التسليم بالفضل والسر واد
 وجد ففقد رالمانع واسلم العلم ولو رهن الشجر عوضا عن الارض جاز لان
 قصته مكنت ولو رهن ثمره فثمره يسه في الرهن دخل في الرهن بخلاف
 البيع انه لا يدخل الثمر في بيع الشجر من غير تسمية لانه قد يفتح الرهن
 ولا يحسن له بدو الرهن ولا صحة للقبض بدو رهن جوازا هو متصل بدو
 تحت العقد يصح حاله بخلاف البيع فانه يصح والشجر بدو الرهن ولا يصح
 اليه ادخال الثمر للفتح ولو قال له رهنك هذه الارض او هذه الارض او هذا
 الكدم فاطلق القول ولم يخص شيئا دخل فيه كل ما كان متصلا به من البنا
 والعرض لان ذلك يدخل في البيع مع ان القرض ليس بشرط محتمه فلا يدخل
 في الرهن اولي الا انه يدخل فيه الزرع والثمر ولا يدخل في البيع لما ذكرنا خلافا
 المتاع انه لا يدخل في رهن الدار ويدخل الثمر في رهن الشجر لان الثمر يبيع
 للشر والمائع ليس يتابع للدار ولو استثنى بعض المهرن بعد صحة الرهن
 بنظر ابا قحان ان الباقي بعد الاستحقاق ما يجوز رهنه ابتداء بيبس
 الرهن فيه وان كان لا يجوز رهنه ابتداء الرهن في كل لانه لا يستحق
 بقضه تميز ان العقد لم يبيع والقدر المستحق وانه لم يبيع الاعلى الباقي
 وكان رهن هذا القدر رائد في نظر رهنه ان كان محلا لابتداء الرهن بغير الرهن
 فيه ولا يفسد في ذلك كما لو رهن هذا القدر رائد الا انه اذا اقر الرهن
 فيه بغير حصته حتى لو هلك الباقي يهلك حصته من الدين وان كان
 في قيمته وفا جميع الدين ولا يبدى به جميع الدين واذا رهن الباقي ابتداء

وفيه وفا الدين فهلك به كله جميع الدين وان شئت ان تحمل الحاقه شر
 مفردا او تحت المتاع على هذا الفصل لانه موهون متصل بالسر وهو
 حقيقة وكان يخرجها عليه مستقيما فافهم ومنها اهلية القرض وهي
 الاعتلا لانه ثبت به اهلية الركن وهو الايجاب والقبول فلا يشترط به
 اهلية الشرط اول واسلم العلم واما تفسير القبض فالقبض عبارة عن التخلي
 وهو التمكن من ثبات اليد وذلك برفع الموانع وانه جعل تخليقه اذ رهن
 به المهرن وبعز المهرن واذا حصل ذلك صار الرهن مسلما والمهرن
 قابضا وهذا جواب ظاهر الاول وروى عن ابي يوسف انه يشترط
 معه النقل والتحويل فالمرجوع لا يصير قابضا وحيه هذه الرواية
 ان القبض بشرط صحة الرهن قال انه تعالى فهران مقبوضه ومطلق
 القبض ينصرف الى القبض الحقيقي ولا يتحقق ذلك الا بالنقل فاما التخلية
 فقبض حكم الحقيقة فلا يكفي به وحده ظاهر الرواية ان التخلية بدو
 النقل والتحويل قبض في العرف والشرع اما العرف فان القبض بدو عريا
 لا يتخلل النقل والتحويل من الدار والعتار ويقال هذه الارض وهذه القرية
 او هذه الولاية في يد فلان ولا يفهم منه الا التخلية وهو التمكن من القبض
 واما الشرع فان التخلية في البيع قبض لا جاع من غير قبض وتحويل
 دلان التحويل بدو النقل والتحويل قبض حقيقة وشريعة فيكفي به
 واسلم العلم واما بيان نوع القبض فنقول واسلم التوفيق القبض نوعان
 نوع بطريق الاصاله ونوع بطريق النيابة اما القبض بطريق الاصاله
 فهو ان يرضى الانسان بنفسه لنفسه واما القبض بطريق النيابة فوعان
 نوع عرج الى القابض ونوع عرج الى نفس القابض اما الذي يرجع الى القابض
 فنحو قبض الاب والابن عن الجدي وكذا قبض العبد لربوه مقام قبض
 المرن حتى لو هلك ارض في يد كان الهلاك على المرنش لا نفس القابض
 ما يتخلل النيابة واسلم العلم واما الذي يرجع الى نفس القابض فهو المهرن
 اذا كان مقبوضا عند العقد فهل ينوب ذلك عن قبض الرهن فالاصالة
 ما ذكرنا في كتاب البيوع والاهية ان القبض اذا تخانساب احدهما
 عن الآخر واذا اختلفا فالاعلى عن الادنى وقد ينقض هذا الاصل
 وفروعه فيما تقدم واسلم العلم وان شئت عدته الحياة والافراق والتميز
 من شرائط نقل العقد فقلت ومن شرائط صحة العقد ان يد المهرن

ولا يقبل الرهن انفس
 سيقا من رهنه
 الدين على التخلية

يجوز عندنا وبنيته المتاع عليه وان ثبت قلت ومنها دوام القصر عندنا
 وعندنا في ليس بشرط وبنيته المتاع عليه ولنا في ثبات هذا الشرط
 دليلان احدهما قوله تعالى في زمان متبوضة احدهما انه تعالى ان المهرور
 مقبوض فيقتضي كونه مقبوضا مادام مهرولا في اخباره لا يثبت الخلف
 والاشيوع يمنع دوام القصر في صحة الرهن وانما بان انه تعالى سماه
 رهنا وكذا يسمى رهنا في اللغة والشريعة والرهن جسر في اللغة قال
 انه تعالى كل نفس عاكست رهينة اي جسيمة كسبها فيقتضي ان يكون
 محبوسا مادام مهرولا والاشياع يمنع دوام الحبس فيمنع جواز الرهن وسواء
 كان فيها بحال القفصة او لا لا يثبت القفصة لان الاشيع يمنع دوام القصر
 فيها جميعا وسواء كان الاشيع معقرا او طاريا في ظاهر الرواية لا يركد ذلك
 بمنع دوام القصر وسواء كان الرهن مزاحيا او من شريك له لو كان
 له مسكه الشريك يوما بحكم الملك ويوما بحكم الرهن فتختلف هذه القصر
 والحبس فلا بدوم الحبس والقصر من حيث المعنى ويصير كانه رهنه يوما
 ويوما ويوما ولا يجوز كذا هذا وعليه في يخرج رهن ما هو متصل بغير
 مال ليس مهرولا لان اتصاله بغير المهرور يمنع مزاح امة القصر عليه وان
 شرط جواز الرهن ومثله ان يكون قارعا على ليس بمهرور ومنها
 ان يكون متصلا بغير المهرور فيخرج الرهن فيكون قارعا على ليس بمهرور
 اي لا يكون مضطوبا والكلام في هذا الشرط يقع في موضعين احدهما في اصل الشرط
 الضمان والثاني في صفة المضمون اما اول فاصل الضمان هو كونه المهرور
 به مضمونا بشرط جواز الرهن لان الرهن عندنا مضمون بمعنى سقوط الواجب
 عند هلاكه او لغنى استيفاء الواجب وليس اخيرا المضمون سوى ان يكون
 واجبا لتسليم على الرهن والمضمون يقع في دين وعين اما الدين فيجوز
 الرهن به بأي سبب وجب من الائتلاف والعصب والبيع وخوفا لا بدون
 كلها واجبة على اختلاف اسباب وجوبها وكذا الرهن به رهنا بمضمون
 وسواء كان ما يثبت الاستدراك قبل القصر ولا يثبت له كراهة السلام وبدل
 الصرف والمسلم فيه وهذا مما عالجنا به في الثلاثة وفيما لا يجوز الرهن
 بهذه الدبوت وجه قوله ان سقوط الدين عند هلاك الرهن بطرول الاستدراك
 على معنى ان عين الرهن يصير بدلا عن الدين لا بطريق الاستيفاء لان الاستيفاء

بنيته

محمود

بمقتضى الاستدراك المجردة وارهن مع الدين كونهما مختلفي الجنس عادة ولا بد ان الرهن
 بالسقوط بطريق الاستيفاء فتبين ان يكون بطريق الاستدراك فيمنع جواز الرهن
 بما يثبت الاستدراك وهذه الدبوت مما لا يجوز استبدالها لاجواز الرهن به
 ولنا ان السقوط بطريق الاستيفاء لا يثبت في حكم الرهن ان شاء الله تعالى
 واستيفاء هذه الدبوت محذور واما قوله بالاستيفاء استيفاء المجردة فتقول
 المجردة ثابتة من وجهه لان الاستيفاء يقع باقية الرهن لا بصورته والارها
 كلها فيما يرجع الى معنى المالبة بحسب واحد وقد يقطر اعتبار المجردة
 من حيث الصورة ويكتفى بطلان المالبة للملحة والضرورة كما لا ينافي ما لا يمثّل
 له من جسيمة وقد تحققت الضرورة في باب الرهن لاحقة اننا سر الى توثيق
 ديوينهم من جسيمة الاستيفاء فامكن القول بالاستيفاء واجاز الرهن بهذه
 الدبوت فان هلك الرهن في المجلس ثم الضرر والسلم لا يمتصا رهنه مستوفيا
 من غير حقه في المجلس لا مستبدلا وان لم يملك حقه في زمانه لا يملك
 شرط البقاء على الصحة وهو القصر في المجلس واما الدين فتقول لا خلاف
 في انه لا يجوز الرهن بالعين التي هي امانة في يد الراهن كالوديعه والغار
 وما للمضاربة والمعاينة والشركة والمتاجر ونحوها لانها ليست بمضمونة
 اصلا واما الدين المضمونة فتوعان نوع هو مضمون بنفسه وهو الذي يجب
 مثله عند هلاكه ان كان له مثل وفيه امانة لم يكن له مثل كالقصب
 في يد الناقص والمهر في يد الزوج وبدل الخلع في يد المرأة وبدل الصلح
 عند عدم العدة في يد العاقلة ولا خلاف في انه يجوز الرهن به والمهرور ان
 يحبس الرهن حتى يسترد الدين وان هلك في يدك قبل استرداد الدين
 والعيب قائمة يقال للراهن سلم الدين الى المهرور فخذه منه اذ لم يرد
 قيمته الرهن ومز الدين لا الرهن عندنا مضمون بذلك ولذا وصل الله
 اليهم بحسب عليه رد قدر المصوب الى الراهن وان هلك الدين والرهن بامصار
 الدين بهما رهنا فبهما حتى لو هلك الرهن بعد ذلك بملك مضمونا بالدين
 فبهما ومنفعة الدين فيهما العيب بدلها وبدلها فام معا كانه هو
 واما الذي هو مضمون بفعله لا بنفسه كالمنع في يد البائع ليس هو مضمونا
 بنفسه الا ترى انه لو هلك في يد المهرور سلمه هو مضمون بغيره وهو
 المهرور فيسقط الدين عن المشتري اذ اهلك قبل كونه الرهن به لا في
 ذاب الصرف لا يجوز وله ان يحبس حتى يعرض المنع وان هلك في يد من

بنيته

م التماس

القبض بذلك بالآقل من قبضته ومن قبضة المبيع ولا يصير قابضا للمبيع
ولما ان قبض المبيع اذا اوفى قبضه وعلمه ايضا ان الآقل بطلان الرهن في
بذره واوله المبيع قبل القبض والرهن فاعلم بطلان المبيع كان هلاك المبيع قبل
القبض يوجب بطلان المبيع وعلى المشتري ان يرد الرهن على البايع ولو هلك
في يده قبل الرد هلك ضمانه وهو الآقل من قبضته ومن قبضة المبيع ولا يبطل
ضمانه بهلاك المبيع وبطلان المبيع له وان هلك المبيع فقد سقط الرهن
بمطلبه وكان بطلانه يعوض فلم يبطل ضمانه وروى الحسن بن علي بن فضال
عن ابي بصير الرهن وبطلان الرهن وجهه رواية الحسن ان قبض الرهن
قبض اسبقا للرهن فلا يتحقق معنى الاستيفاء للمضون بغيره لان المشتري
لا يصير مستوفيا شيئا بهلاك الرهن انما يسقط عنه الرهن لا غير وجهه
ظاهر الرواية ان الاستيفاء هنا يحصل من حيث المعنى لان المبيع قبل القبض ان
لم يكن مضونا بالقيمة فهو مضون بالثمن الا ترى ان هذا هلاك سبقت القبض
عن المشتري وكان سقوط الثمن عنه كالعوض عن هلاك المبيع فيحصل
مالية المبيع من الرهن من حيث المعنى وكان وقوع المضون بنفسه من الرهن
به ولو تزوج امرأة علي دراهم بعينها واشترى شيئا بدراهم بعينها واعطى بها
رهنه لم يجز عندنا صلحها بالثلاثة وعقد رهنه بغيره على الدراهم والرباير
لا تقرب في عقود المعاوضات وان عينت فكان الواجب على الراهن مثلهما لا غير
فلم يكن المبيع مضونا فلم يجز الرهن به وعنده تغيبه لا تغيبه به لانه الرهن
فكان المبيع مضونا فجاز الرهن به ولا يجوز الرهن بالكاله بالنقل في القول
به ليس بمضون على الكال ان تركه لوهلاكه لا يجب عليه شيء ولا يسقط الرهن
شيء بمطالبة فلم يكن أصلا فلا يصح الرهن به ولا يجوز الرهن بأجرة المنة
والناحية بان استأجر عسيرة وناحية واعطاها بالاجرة رهنه لان الاجارة
لم يصح فلم تجز الاجرة وكان رهنه باليسر بمضون فلم يجز ولو دفع الى رجل
رهنه ليقبضه فهلك الرهن قبل ان يقبضه بهلكه بمضون فلا يلزم قبضه وما
سقط من القبض وان حصل الرهنان باليسر بمضون لكنه في حكم المضون
لان قبض الرهن ليقبضه وضار قبض الرهن على جهة الضمان والمضون على جهة
شيء كالضمان على حقيقةه والشرع كالضمان على رسم الشرع واسا على ما
ضمانه المضون فوعان احدهما من قبضه عليه والآخر من قبضه انما المعنى
عليه فهو ان يكون مضونا في الحال فلا يصح الرهن بما يصير مضونا فلا يصح الرهن

بما يصير مضونا في النار كالرهن بالدرك بان ياشق وقصر الثمن ولم المبيع
الى المشتري فجاز والمشتري الاستيفاء فاخذ الثمن من البايع رهنه قبل
الدرك لا يجوز حتى يملك المبيع سواء وجد الدرك او لم يوجد وكذا اذا رهن
بما يشق على الراهن في المستقبل لا يجوز خلافا لالكال فان الكال لا يصير
مضونا في النار بخلافه كذا اكل ما يدوب له على فلان ويجوز ذلك في الرهنان
استيفاء من وجه الحال ولا يشق الحال يستوفى واستيفاء المدوم محال
خلافا لالكال لانه لا رهن ولا ضمان لما كان مضيا بالاستيفاء والا فلو
اشبه المبيع فلا يجزى الا ضامه كالبيع ولا ان القياس بان يجوز رهنه جميعا فان
كل واحد منهما يستدعي مضونا الا ان الحوار في الكال لا تعامل الناس ولا
تعامل في الرهن فينبغي الامر به على الصلح القياس وخلاف ما اذا دفع الى
انسان رهنه ليقبضه ان الرهن مضونا وان كان ذلك رهنه باليسر بمضون في
الحال لان له حكم المضون وان لم يكن مضونا حقيقة لوجود القبض على جهة
الضمان والمضون على جهة شيء من الرهن المضون على حقيقةه كالضمان على شيء
الشرع ولم يوجد هاهنا ولو قيل ان الرهن مضون كالمبيع فلا بد ان يجرى
اخذ الرهن والتقبل به ولو قيل ان الرهن مضون فانا ضامه ما عليه لم يجز
اخذ الرهن به ويجوز اخذ التقبل والفرق ان المصلحة الاولى والكافة
والرهن كل واحد منهما انصف المضون في الحال ان ارد المصلحة واجب
قبل حلول العمل على الرهن لا يفسخ وانما اثره التنازل في ناحية المطالبة
خلافا للرهن بضمان الدرك لانه مضون ههنا في الحال وكما حكم
المضون خلافا لما اذا قدم فلا ينافي ما ضامه ما عليه لان ذلك
تقبله الضمان بشرط الفهم وكان عند ما قبل وجوده بشرط فلم يوجد
الاصالة الى مضون في الحال فطلبا للرهن وصحتا لالكال لانه لا يسد عجز
مضونا للحال في الحقيقة على ما مر واسا على ما اما المختلف فيه فهو ان الشرط
كونه مضونا طاهرا وباطنا او كونه مضونا في الظاهر كاف ولا بشرط
كونه مضونا حقيقةه وانما ظاهره ان اذا دفع الى رجل الدراهم وضمانه
المعنى عليه انه صاح المدعى من ذلك العوض مائة واعطاه بها رهنه بائنا
جسريه ثم مضى على ان ذلك المال ان بطل ما له له لم يلزم المدعى عليه
شيء من هلك الرهن في ذلك حاله المرئ ان يرد على الراهن خمس مائة في
الدرك ان ثابنا على الراهن من حيث الظاهر ان تركه واخصما الى القاضي قبل

وله هلك بطلان ما
سواء من هذا الحديث
العلم من هذا

المبيع في
مضونا
لا لا يجوز الرهن بالاستيفاء
لان الاستيفاء ليس بمضون
على الشئ بل هو الرهن
لا يصح عليه شيء بمطالبة
فكان رهنه باليسر بمضون
فلم يجز واخبره الرهن
بالمصلحة او عند ذلك
لا لو عينت لا يجوز الرهن
بما لا يسقط الرهن
في ناحية

ان يصادوا ان القاضي جبر الذي عليه على ايقا الخمس ما به فكان هذا رهنها ما هو
مصور ظاهر ان يدل على ان الرهن جبره فان كان جابر على ما ذكرنا فلان يجوز
بالضمان التات مرجح انظار اولي وروي عن ابي يوسف انه لا يجوز
شبه انهما لما تضا فاعلى انه لا يكره شي تبيين ان الرهن حصل بالبيع بمضمون
اصلا فلا يجوز وكذا ذكر في الحامو اذ اشترى من رجل عبد بالدينار ثم
العبد واعطاه رهنه ساوي القضا فملك الرهن عبد المهر من ثم فاست
البينة على ان العبد حر واستحق ان يعيد من يده بملك مضمون الا ان كان
مضمونا على ادهن ظاهرا فقد حصل الارتهان بدنه مضمون عليه مرجح
الظاهر بخارو كذا واشترى شاة مذ بوجه بعشرة دراهم او اشترى
دنا من رجل واعطاه بالثمن رهنه فملك الرهن ثم علم ان الشاة منه والملك
خير فالرهن مضمون لما قلنا وكذا لو قتل عبدا انسان خطأ واعطاه بعينه
رهنه علم ان العبد حر كان الرهن مضمونا بالاقاض فيجوز ومن جملة
العبد لما ذكرنا وعليه قياس ما روي عن ابي يوسف ينبغي ان لا يضمن
هذه المسائل ايضا لا تبيين ان الارتهان حصل بالبيع بمضمون حقيقه
فلم يصح واسد اعلم ولو ادعى المستودع او المصارف هلاك اللود بوجه او المصارف
واذ عثر رب الما في عليها الاستهلاك وتصلح على مال واحد رسا المال
بالمال رهنه من المستودع فملكه عنه ثم نفاذ قال ان اللود بعه هلك عند
بعض المهر من عند محمد وعندي يوسف بعض وهذا الاختلاف
مبنى على اختلافها في صحة الصلح فعند محمد لما صح الصلح كان رهنه
مضمون من حيث الظاهر فصح وعندي يوسف لما رجع فقد حصل الرهن
بالبيع بمضمون حقيقه فلم يصح واسد اعلم وصحتها ان يكون كمال الاسفا
من الرهن فان لم يتمثل لرجوع الرهن بولن الارتهان استيفاء وعلم هذا
يجوز الرهن بالقصاص في النفس وما دونهما اذ يجوز لا نه لا يمكن
استيفاء القصاص من الرهن ويجوز الرهن بارثه الجاني لا ان استيفاء
من الرهن مكن صرح الرهن به وعلم هذا ايضا بجبر الرهن اذ اكله النفس
منه لا يجوز لان المكنول له ما لا يتم الاستيفاء من الرهن
المن الصحيح فلهذا حكم بعضنا بتعلق بحال ايام المهر من وبعضها بملق
بحال هلاكه اما الذي يتعلق بحال قيام المهر من فتلاثة عندنا احدها ملك

دفعتم

م عليه

بالا لافهم

عالم

م ما تعلقه لا يضمن لان

الشفقة لا يضمن الاستيفاء

من الرهن فلهذا حكم

وسهده ايضا

حسب المهر من على سبيل اللزوم الى وقت الفكاك او مكن العبد في حق الجس على
سبيل اللزوم الى وقت الفكاك او المعاني التلا ثم متفاد به المعاني
متفاد الفقه باو الثاني اختصار المهر من بيع المهر من واخصر بمقتضى
اختصاصه بمشبه وهذا ان الحكم ان صلبان للرهن عندنا وان التاب وجوب
تسلم المهر من عند الفكاك وعلى الشا على الحكم الاصل للرهن واحد
وهو لو ان المهر من احق ببيع المهر من واخصر بمقتضى ما روي في القضا ما
حق جبر المهر من فليس كذلك لان حيا ان المهر من اذ ان الشا على استيفاء
به بدور استهلاكه كان للذهاب ان يستردده من يد المهر من فينتفع به
فاذا اخرج من لا تنفع ردة البوا وان كان شيئا على كماله استيفاء به الا باستهلاكه
كالمكيل والموزون فليس للذهاب ان يستردده من يد المهر من ما روي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يفلق الرهن لا يقول الرهن لا يفلق الرهن
وهو لصاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه جبره ان الرهن لا يفلق
اي لا يجبر وعنده جبر فكان حجة عليه كذا وانما الرهن لا يفلق
لام التملك وساهه والحاكم على الإطلاق فيقتضي ان يكون هو المالك للرهن
مطلقا وقتها وانقاعا وحسب لان الرهن شرع توثيقا للرهن وملاك الجس
على سبيل اللزوم يضاد فمضى الوتيعه لا نه يكون في يد المهر من وعنده
فيستقط الرهن وكان توثيقا للرهن لا توثيقا له وان فيما قلتم تعطيل
العبد المستفيع فها في نفسها على ان استيفاء لان المهر من يجوز له الاستيفاء
بالرهن اصلا والراهن لا يملك الاستيفاء به عندكم وكان تعطيل الرهن لفظ
ضيق وان من اعمال الجاهله ووفناه الله تعالى بقوله ما جعلنا سن
بحيرة ولا سايه ولما قلنا انه تعالى وان شئت على سفر ولم تجدوا كائنا
فها ان مضوضه اخبار الله تعالى بكون مضوضا ما دام موهونا ولا
الرهن في اللغة عبارة عن الجس قال الله تعالى كل امرء ما كسب هين
اي حيسر فيقتضي ان يكون الرهن مضمونا ما دام موهونا ولم ينفذ
ملك الجس على الدوام فلهذا حكم بعضنا وانما على الجس لفظه ان ما له على الجس لفظه
عليها اعتد رهنه وان يبيع عن الجس لفظه ان ما له على الجس لفظه
حكمه شرعا ولا لاسا الشرعية فلا على احكامها لفظ الإطلاق
والفانق والحوال والكاله ونحوها لان الرهن شرع ونفع بالرهن
فليزمن ان يكون حكمه ما نفع به ان يؤول لدرس الكالته وانما جعل التوثيق

او لو ان المهر من اخصر
الرهن على سبيل اللزوم
الى وقت الفكاك

الرهن مضمون فلهذا حكم
لا يضمن حيا لان
ان يضمن المهر من
لم يكن مضمونا على الدوام

اذا كان في حبيسه على سبيل الدوام لا ينفذ عن الانتفاع بفعل ذلك على قضا
 الدين في اشرع الاوقات وكذا بقاؤه من عن نواحقه بالحدود وان كان على ما
 عرف ولا حجة له في الحدوث في معنى قوله لا يعلق الرهن اي في ملك بالدين
 كذا قال اهل اللغة علق الرهن اي ملكه الدين. وهذا كان حكما جاهلا فزده
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله هو لصاحبه الكفر منه نفس لقوله لا
 يعلق الرهن. وقوله لا يعلقه اي رايه وعليه مما ينفقه وكوته
 واسمه علم قوله انما شرع له الرهن في جعله في ملكه لا ينفقه بهلاك
 الرهن قلنا على احد الطريقين لا يتوكل على بصر مستوفيا ولا يستفاد
 بهلاك الدين واما على الطريق الآخر فالهالك ليس بضا والحكم الرهن
 في حكمه ملك الحبيب لا نفس الحبيب وقوله فيه تسيب ممنوع فان بعدد
 الرهن مع التسليم بصر الرهن موفيا وبسته فحق الحسب والبقاء والاستفا
 من منافع الرهن. واذا عسر في حكم الرهن في حال قيامه عسر عليه
 المسائل المتعلقة به اما على الحكم الاول وهو ملك الحبيب فالمسائل
 المتعلقة بهذا الحكم بعضها يتعلق بنفس الحكم وبعضها يتعلق بكيفية
 اما الذي يتعلق بنفس الحكم فنقول وبالله التوفيق ليس للرهن ان ينفق
 بالمرهون استيفاء ما رويوا وليسوا بسكنى وغير ذلك في جواب المسائل
 للمرتهن على سبيل اللزوم وهذا يمنع الاستزاد والانتفاع وليس له بيعه
 من غير المرتهن بغير اذنه لما فيه من ابطال حقه من غير رضاه ولو باع
 توقف ففاد البيع على اجارة المرتهن ان اجارة جاز له في عدم التهادن كان
 حقه فاد ارضى بطلان حقه من المانع فنفذ وكان للمرتهن رهنه سوا
 شرط المرتهن عند اجارة كونه رهنه او لا فحوا ب ظاهره او لا وروى
 عن ابي يوسف انه لا يكون رهنه الا بشرط لان المرتهن ليس له رهنه جميعه
 بل المرهون والمبيع وقد راجعه عنه بالبيع الا انه اذا شرط عند الاجارة
 ان يكون مرهونا فلم يرضى وراجعه عنه الى بديل واذا لم يوجب الشرط
 راجعه عنه اصلا وجه ظاهره او لا ان المرتهن يملك المرهون فيقوم مقام
 وبه يبيح له ما راجعه بالمبيع لا نه في الخلف والاراء في الخلف قائم يعني
 في مقام الخلف مقام اصل وسواء قصر من المشتري ولو مضى له في بيعه مما
 ما كان مضبوطا وان رده بطل لما قلنا وليس له ان يبيع من غيره ويصدق
 بديع غيره بغير اذنه لما ذكرنا ولو فعل وقف على اجارة المرتهن رده بطل

م قاله لا يعلق بطلب
 يكون وقد لا يكون واذا
 هلك
 م والمرتهن يبيع سونيا
 في حق الحبيب

م الذين

وان كان يبيعه رهنه او اجاره جاز لما قلنا وبطل عقد الرهن نه زاعمة ملكه الى
 خلف بخلاف البيع وليس له ان يواجره من اجنب بغير اذن المرتهن في زمان
 ملك الحبيب له ان يمنع من الاجارة ولا ان اجارة لعقد الانتفاع وهو ملك
 الانتفاع به لنفسه فكيف يملكه غيره ولو فعل وقف على اجارة فان رده
 بطل وان اجاز جازت الاجارة لما قلنا وبطل عقد الرهن فان الاجارة اذا
 جازت وانها عقد لازم لا يبيح الرهن ضرورة والاجارة للرهن لا نه بطلت
 مولاكته ولا يملكه فليس الاجارة ايضا له فها قد ولا تكون الاجارة رهنه
 في الاجارة بدل المنفعة والمنفعة ليست لمرهونه فلا يكون بدلها مرهونا
 فاما الثمن في باب البيع بدل المبيع وانه مرهون فجاز ان يكون بدل مرهونا
 وكذلك الواجبة من المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد المرتهن
 الفضل للاجارة اما صحة الاجارة وبطلان الرهن فلما ذكرنا واما الحاجة
 في تجد بدل الفضل في فضل الرهن دون فضل الاجارة فلا يتوكل ولو هلك
 في بيع قبل ان تقضى منه الاجارة او بعد انقضاء بها بملك اما نه ان لم يوجد منه
 منع من الرهن وان سعة الرهن ثم هلك بعد انقضاء منه الاجارة ضمن
 كل قيمته له من صا رخصا بالمنع وليس له ان يبيعه من اجنب بغير اذن المرتهن
 لما ذكرنا فلو عار و سلم فلم يرتهن بطلان الاجارة وبقيعه رهنه بطل
 الرهن لكن بطل رهنه وانما اذا عار رهنه المرتهن بخلاف ما اذا اجر
 واجاز للمرتهن او اجرة بانه انه بطل الرهن فان الاجارة عقد لازم الاثر
 ان احد العاقدين لا ينفذ بالبيع من غير اذنه وان ضرر ضرر وجوزها
 بطلان الرهن فاما الاثر فلا يثبت فلا رزمة في البيع ولا في الاستزاد
 في اي وقت يشاء يجوز له ان يوجب بطلان الرهن الا ان يملك بطلان
 للرهن لما ذكرنا في موضع من شأنه تعالى وكذا ليس للمرتهن ان يبيع المرهون
 حتى لو كان عبد ليس له ان يستدعه وان كان ان يذليسه له ان يركبها وان كان
 ثوبا ليس له ان يلبسه وان كان دارا ليس له ان يسكنها وان كان زحيفا ليس
 له ان يقر فيه رهنه عند الرهن فيبذل ملك الحبيب ملك الانتفاع فان انتفع
 به فملك في حاله استعماله في بيعه في صا رخصا وليس له ان يبيع
 الرهن بغير اذنه لان المال ليس له ملك الحبيب فاما ملك الدين
 فللرهن والبيع قبل البيع فلا يملك المرتهن من غير اذنه اياه ولو باع
 بغير اذنه وقف على اجارته فان اجاز جاز وكان الثمن رهنه وانما اذا باع

منه

م وان اجاز جاز

هوت

م كذا

سيفير فقلد بها بصير ولو كان سيفير ثلاثة فقلد بها بصير في انقلد
 بسيفير معناه في الجمل وكان من باب الاستعمال فاما بالثلاث فليس معناه وكان
 حفظا استعمالا ولو كان الزهر طليسا او قبا فليس لسانا معناه اي بصير
 ولو جعله على عاتقه فذلك ملك رهنا لا فداء ولا استعمال والثاني حفظ
 وله ان يبيع ما يحاط به فاعاد عليه بان انفاضي في بيع ما يحاط به عليه العناد
 من باب الحفظ فلان بيعه كمن اذن الحاكم لان له ولا يذبحه وما غيره في الجمل
 فان باع بعينه مره ضمن لانه لا يذبحه له عليه وادامه بغير القاضى كان عنه
 رهنا في بيعه لا يذبحه له المرهون فيكون رهنا وله ان يطلب الزهر ان باع
 الدين مع قيام عقد الزهر اذ الم يكن الدين موحدا لان الزهر مشرع
 لتوثيق الدين وليس من الوثيقة سقوط المطالبة بايقا الدين ولو طالب
 المرهون الزهر عن عقد فقلد له الزهر بعد واستوف حقه فقلد له المرهون
 في اريد البيع ولكن اريد حقه فله ذلك لان الزهر وثيقة والبيع يخرج عن
 كونه رهنا فيسقط معنى الوثيقة فلان يوثق بالاستيفاء والاستيفاء
 ولو قلد الزهر للمرهون ان جيب حقه في وقت ليل والا فهو يد يدك او
 بيع حقه لم يحضر وهو رهن عاجله لان هذا تعليق التملك بالشروط وانه
 لا يتعاقب بالشروط وليس القاضى ان يبيع الزهر بدين المرهون من غير رضا
 الزهر ولكن يجبر الزهر حتى يبيعه بنفسه عند بيعه وعندهما
 له ان يبيعه عليه وهو صلة الحجر على الحجر وقد ذكرنا في كتاب الحجر
 وانه علم ولو لم يسلط له ان يبيع الزهر كان ليس له الزهر ولا للمرهون ذلك
 وان كان المرهون ثلاثة مواضع احدى ما في بيان ما للمعول ان يفعل في
 الزهر وما ليس له ان يفعله والثاني في بيان من يملكه عند الزهر ومن
 لا يملكه والثالث في بيان ما يتعول به العبد ويخرج عن الزكالة وما لا
 يبيعك اما الاول فتقول وانه لتوثيق القيد لان عسل الزهر من يبيع
 من حفظ مال نفسه يبيع وليس له ان يفعله المرهون بغير اذن الزهر
 ولا الى الزهر قبل سقوط الدين فيغادر المرهون كل واحد منهما بالمرهون
 بغير صاحبه حيث يضاف في يد العبد ولو دفعه الى احدهما بغير رضاحه
 فلهما ان يبيعه ويبيع اليه يد العبد كما كان فان ملك الاستاذ
 ضمن العبد في حقه انه صار غاصبا بالبيع وليس له ان يتبع الزهر وكان
 يضره فيه باجاره والا عاره والزهر وغير ذلك لان التائب له بالوص في بيع

وهو حق المساك لا الانتفاع والنصرف وليس له ان يبيعه لما ذكرنا الا اذا كان مسلطا
 على بيعه في عقد الزهر وما خراجه له انه صار وكلا بالبيع لان التسلط اذا
 كان في العقد له ملك غلظه من غير رضا المرهون واذا كان ما خراجه لغيره عليه
 ان يذبحه وله ان يبيع الزهر اذ المرهون له الزهر فهو رهنا لغيره ولا له
 ان يبيع بان كان الزهر عند عقده عبد فذبح بها وقاضيه فانه اذا فاض
 جمل كان الاصل ما في اذ اسطره على البيع فلان يبيعه باي جسر في الزهر
 والدين بغيرها وبغيرها وبغيرها كان مثل قيمتها وباقه قد مرنا في غير
 والمقد والنسبة عند بيعه جسيمة رهنا وله ان يبيع في جمل الاجل الزهر
 مطلق واذا باع كان الثمن رهنا عنه الى ان يجل الاجل ان تزل المرهون مرهون
 فاذا جل الاجل او في دين المرهون كان من جسيمة وان سلطه على البيع عند الجمل
 لم يكن له ان يبيعه لا فائدا ولو كان الزهر بالمسلم فيه فسلطه على البيع عند الجمل له
 ان يبيعه بجسر المسلم وفيه بغيره عند بيعه رهنا عنه فلهما يبيعه بالدر
 والدين بغيره وبجسر المسلم وفيه وهو صلة الوكيل بالبيع المطاوعة يبيع بان كان
 عند بيعه جسيمة رهنا عنه وعندا يوسف ويوسف ويوسف يبيع بالدين
 الناس فيه ولا بالنسبة ولا بغيره لدرهم والدين بغيره لانها حوزها فسلطت له
 بجسر المسلم فيه لان امره بالبيع ايضا الدين من ثمنه والجسر في الافضا
 منه ولو نهانا الزهر عن البيع بالنسبة فان يذبحه عند الزهر ليس له ان يبيع
 بالنسبة لان التوكيل حصل فعلا وليس مراعاة القيد فيه وان نهانا بعد العقد
 لم يجره به لان التوكيل في ابطال من حيث الظاهر كان التخصيص المتاخر
 على التصريح بما عند بعضهما يتناحى حوز جملوه ففسحا لهما ما اذا كان باطلا
 لا يملكه الزهر كالا يملك ابطال الزهر عند العقد بالعرف اذ باع العبد
 الزهر حرج عن كونه رهنا انه صار ملكا للمشتري وصار يذبحه الزهر
 قام مقامه سواء كان موقوفا او غير موقوف حتى لو يبيع على المشتري كان على
 المرهون وبذلك ابا قاضير فقلد المرهون والمرهون لا ينظر اذ يبيع على
 ينظر الى الثمن بعد البيع لان الزهر نقل الى الثمن ويخرج المبيع عن كونه رهنا
 فيعتبر قيمة الزهر ثم ان باعه بجسر الزهر في دين المرهون من او باعه
 بخلاف جسيمه باع الثمن بغير الزهر وقضى الزهر منه انه مسلط على بيع الزهر
 وقضى الزهر من ثمنه وقضى الزهر من جسيمه يجوز ولو باع اذ علم ان السحق في يد
 المشتري فالمشتري ان يرجع بالثمن على العبد لان افاقه وهو محمول والعقد في

فانه ان يبيعه
 اما او مقام الزهر
 مطلقا
 فقلد
 م
 متناحى عليه
 اذا كان العقد فليد
 وهذا النوع من التوكيل
 مفيد

باب البيع تزجج للعاقدة والعدل بالخيار ان شاء استرد من المرنز ما واه من الثمن وعاد
دينه على اراهن كما كان وان شارج بائنه على اراهن وسلم للمرنز ما اقتضى اولاية
استرد اذ الثمن من المرنز ولا ينج ويطلب الاستعاقق ويغير ان تقرر الثمن من المرنز
لم ينج قلنا ان يفتد منه وان استرده عاد العبد على اراهن واما الرجوع بائنه على
الارهن فلا يفتد وكذا الارهن قلنا ان ينج بالعدل عليه وان ينج سلم للمرنز ما اقتضى
له من صح قضيته هذا اذا سلم الثمن للمرنز فان كان ملك يردك فلا التسليم ليس له
ان يرجع اذ على اراهن لا يزويك اراهن بالبيع عامل له كان عهده عمله عليه ولا اصل
له على غيره الا ان له ان يرجع على المرنز اذا قضى العن لما ذكرنا فاد المرنز وجب
العبد بالاصل ف يرجع على اراهن بائنه ويطا الارهن لاستحقاق ورجع المرنز دينه
على اراهن ولو لم يستحق الارهن ولكن المشتري وحده به عينا كما ان يرد على العبد
في رد البايع من حقوق البيع وانها تزجج للعاقدة والعاق هو العدل فيرد عليه
ويسترد منه الثمن الذي اعطاه والعدل يلحقه ان كان رد عليه بعضا العاقيل نشأ
رجع على المرنز ان كان سلم الثمن اليه وان شارج على اراهن اما على المرنز ولا له اذا
رد عليه يجب بقضا القاضي فقد افصح العقد فكان له ان يرجع بالثمن وعاد رد المرنز
على اراهن واما الرجوع على اراهن بكتا وكيله بائنه ف يرجع عليه بالعقد وان
كان اقول لم يعط المرنز الثمن فان رد العدل ما اقتضى الثمن فلا يرجع على اراهن
وان كان ملك يردك وصن من حاله يرجع بائنه على اراهن خاصة ود المرنز لما ذكرنا
ولا يستحق ويكر المردود وما كان هذا اذا كان ج العدل بسليط مشط
من عقد الارهن واما اذا كان بسليط وحده من اراهن بعد الارهن فاد اقول
يرجع بائنه على اراهن في على المرنز سواء اقتضى المرنز الثمن او لم يقصده له وكل
الارهن وعهده ان يوكيل يدا وكله على موكل في الاصل انه عامل له وكان عهده عمله
عليه الا ان التسليط اذا كان مشروطا في العقد ثبت له حق الرجوع على المرنز لعلق
عنه بهذه الواكلا على ما نذكر فاد اقول البيع لمخه جاز ان يرجع انما عليه واد اقول
يكر مشروطا فيه ان يعلق في حق الرجوع بالعدل على الموكل على حكة الاصل والعدل
ان يبيع الزوايد الموكلة ان يها موهو تنع الاصل لثبوت حكم الارهن فيها وهو حق
الحبس تتعاقله ان يبيعها كما لدا ان يبيع الاصل وكذا العبد المدفوع بالخيار على
الارهن بان يفتل الارهن او فقا عينه فندفع به للعدل ان يبيعه رد الثاني فام مقام
الاول والحداد ما صار كان الاول فام واد اقول للعدل ان يفتن من البيع فاد اقول
ليبيع عينا كما كان التسليط على البيع بعد الارهن وان كان في الارهن لم يكره ان يفتن

عليه

بمعدا الوهال وودرها
بالدين

محق

سوط فاسد فيفسد الزهر وهو يصلح الزهر من عدل الزهر فان كان الزهر لم
 يفسد من مبيع بعد الصلح حتى لو شرط في عقد الزهر على ان يكون الزهر مبيع
 فسد العقد لان فسخ المهر بشرط صحة الزهر ولا يتحقق الفسخ الا بخروج
 الزهر من يد الزاهر فكان شرط كون مبيع شرطاً فاسداً فيفسد الزهر وان
 كان فسخه المهر من غير مبيعة على مبيع جاز بيبعه لان العقد قد خرج بالفسخ
 والبيع من غير الزهر في ملكه فكان الاصل فيه هو التنازع والتوقف لحق
 المهر من فاداريه في عقد الزهر المانع فيفسد واساعل واما بيان ما ينزل به
 العدل ويخرج عن الوكالة وما لا ينزل فتقول وبالله التوقيف التسليم على
 البيع لا يخلو اما ان يكون في عقد الزهر واما ان يكون مضافاً عنه فان كان
 في العقد فعزل الزهر العدل لا ينزل من غير رضى المهر من ان الوكالة اذا كانت
 في العقد كما يبعد للعقد وكانت لا رتبة بالعقد فلا يفسد الزهر فسخها كما لا
 يفسد بفسخ العقد وكذا لا ينزل بموت الزاهر ولا بموت المهر من ان كان
 الوكالة الثانية في العقد من نواح العقد والعقد لا يسلط بالموت فكذلك ما هو
 من توابعه وان كان التسليم متاخراً عن العقد فللزهر ان يزيله وينزل
 بموت الزاهر وينزل بموت المهر من ازالة التسليم المتأخر عن العقد
 توكيداً مبتدأ فيفسد الوكيل به الموكل وموته وسائر ما يخرج به الوكيل عن
 الوكالة وقد ذكرنا جملته ذلك في كتاب الوكالة وهذا الذي ذكرنا هو ظاهر
 الرواية وروى عن ابن يوسف ان التسليم الطاري على العقد والمقارن اليه
 لا يفسد الحق بالعقد بمصيرها لوجود عند العقد والصحيح هو انهما اذ اذ
 ان التسليم لم يوجد عند العقد حقيقة وتحتل المدة وحقيقة موجبة
 تقدير المهر لا بدليل له ولو وجد وتسلط الوكيل بموت العدل سواء كانت
 بعد العقد او في العقد ولا يتوهم وارثه وصيه مقامة لان الوكالة لا توارث
 ولا ان الزاهر رضى به ولم يرض غيره فاداناً بتسلط الوكالة ولكن لا يسلط
 العقد ويصح في يد عدل اخر عن تراخضها لانه جاز التوضيح في يد الوكيل
 في الاصل تراخضها يجوز في يد الثاني فلا تنها فان اختلفا في ذلك نصب
 القاضي عدلاً ووضع الزهر على بين قطعة الممازعة وبسبب العدل الثاني ان يبيع
 الا ان يموت الزاهر لان الزاهر سبط الاول الثاني واساعل وكل هذا يخرج
 نفقة الزهر انما على الزاهر لا على المهر من اصل فيه ان ما كان محفوظاً
 الملك فعلى الزاهر ان لا يملكه وما كان محفوظاً للغير فعلى المهر من ان لا يملكه

كانت

ادنا

يعزله الا اذا خرج

ق

اجرة

على المرتبة في هذا من باب إيجاب حقه وهو الاربعة وثلثة على ما علم وكل واحد على اربع
 واداه المرتبة بغير اداءه او وجب على المرتبة اداءه الاربعة بغير اداءه فهو مستطوع
 له انه فتي في غير غيره بغير امره فان فعل بالمرتبة يرجع على صاحبه لا على القاضي
 ولا يثبت حفظ اموال الناس وصيانتها عن الهلاك والاذن بالاشاق على وجه
 يرجع على صاحبه بانفق طر فوضاها ما لا يثبت له ذلك اذ افعال احدها امر
 صاحبه يرجع عليه لا تصرفا وكبلا عنه بانفاق ورؤي ابو يوسف على اربعة
 ان الاربعة ان كان غايها فانفق المرتبة بامر القاضي يرجع عليه وان كان حاضرا
 لم يرجع عليه وقال ابو يوسف يرجع والخارج جميعا يرجع على القاضي لا على
 الحاضر عند وعدها بل عليه وهم مسئلة الحجر على الحجر وقد مرت وكنا
 الحجر وعلى هذا يخرج رؤا بدار الاربعة انها موهوبة عندنا وحيلة الكلام في
 زيادة اربعة انما هي صريحتين زيادة غير متولدة من اصل الحكم الموقول
 منه كالسجدة والهبة والصدقة وزيادة متولدة من اصل كالولد والابن
 والتم والصوم او في حكم المتولد من اصل كالاشرف والعقر والخلاف في
 ان الزيادة الاولى ليست لموهوبة بنفسها ولا هي يد الموهوب ولا جزء منه
 فلا يثبت فيها حكم الاربعة واختلف في الزيادة الثانية في اصحابنا انها
 موهوبة وثالثها انما هي ليست موهوبة بها على الحكم الاصل للره عند
 هو كور المرتبة لا يبيع الموهوب واخبر بتمه من اسرار الزمما فقل البيع
 لا حق في الاربعة حتى يسري الى الولد فاشبه ولد الحاربة اذا جنت ولدت
 لا يملك الحاربة لا يثبت في ولدها لان حكم ثمانية الام هو وجوب الاربعة
 الى الحي عليه وان لم يبرح حتى تات في الام فلم يضر الولد له هذا والديك
 على ان الزيادة ليست بموهوبة بها ليست بمضمونة كالاصول وعبرنا حق
 المفسر حكم اصل للره ايضا وهذا الحكم ثابت في الام يثبت في الولد تنها
 وكانت الزيادة موهوبة تنها لان الام انها ليست بمضمونة لتبوء حكم الاربعة
 تنها اصلا وكانت موهوبة تنها اصلا كولد المبيح انما يبيع على اصل اصحابنا
 عليهم السلام فلا تنها اصلا كولد له حصته من الفس الا اذا صار مقصودا
 بالقبض فكان الموهوب تنها كولد له حصته من الفس ان ادا اصار مقصودا
 بالهلاك واداك تنها الزيادة موهوبة عندنا كانت محبوسة مع الاصل لكل الاربعة
 وليس للره ان يبيع احدها الا بقضاء الاربعة كله في كل واحد منها موهوب
 والموهوب محبوس كله بكل جزء من اجزاء الاربعة لما ذكره في موضعنا ان شاء الله تعالى

وينقسم الاربعة على اصل وازيادة على تقدير بقائها الى وقت الهلاك على قدر قيمتها
 لكن يثبت قيمة الاصل وقت العقد وقيمة الزيادة يوم الهلاك ويثبت ذلك في
 موضعنا ان شاء الله تعالى وعلى هذا يخرج ان الزيادة على الاربعة انما كانت حاضرة
 على اصل اصحابنا بغير ان كان المرتبة ان يحبس بها جميعا بالاربعة ولا يثبت للرهان
 على احدهما ماله بقض جميع الاربعة في كل واحد منها موهوب وبقيس الاربعة
 بينهما على قدر قيمتها الا ان يعتبر بمدة الاربعة وقت العقد ومدة الزيادة وقت
 الزيادة وبها هلك بلك بحسنة من الاربعة بخلافه والفرق بين الزيادة بين
 يذكر وموضعنا ان شاء الله تعالى واما الذي يتعلق بقيمة هذا الحكم فتوابع
 احدهما ان الثابت للمرتبة حق حبس الاربعة بالاربعة الذي رهن به وليس له
 ان يحبسك بدين وجب له الاربعة قبل الاربعة او بعد له انه رهن بهذا الاربعة
 لا بدين اخر فلا يملك بحسنة بدين اخر ان ذلك يثبت له رهن به وانما ان
 الموهوب محبوس بجميع الاربعة الذي رهن به سواء كانت فيها اربعة اربعة
 الدين او اكثر حتى لو فني اربعة بعض الدين كان المرتبة ان يحبس كل الاربعة
 حتى يستوفي ما يقر في الباقي وكذا ان الاربعة رهنه فحق ملكه الحبس لا يتجزئ
 فما بقي من الاربعة يكون محبوسا به كالمبيع قبل القبض كما ان محبوسا
 بجميع الفس فما بقي من الفس يكون محبوسا به كذا هذا وان صفقا الاربعة
 واحد فاسترداد شي من الموهوب بقضا بعض الاربعة يضمن بقبر الصفة من
 غير رضا المرتبة وهذا يجوز وسواء كان الموهوب شيئا واحدا او شيئا ليس
 للرهان ان يسترد شيئا من ذلك بقضا بعض الدين لما قلنا وسواء سمي كل
 واحد منها شيئا من المال الذي رهن به او ليس في رواية الاصل وذكرنا ان الزيادة
 في رهن مائة شاة يابى رهنه على ان كل شاة منها بعشرة دراهم فادى عشرة
 كان له ان يقبض شاة ذكرها لم ان يشهد رهنه انما ذكر في الاصل بول
 ابن يوسف وما ذكرنا الزيادة ان قولنا محمد رهنه انما ذكر في الاصل محب
 المسئلة رؤا بدار عن محمد وجهه رؤا بدار اربعة مائة على كل واحد منها
 دين مائة او جدد ذلك بقضا الصفة فضا كان له كل واحد منها بقدر قيمته
 حدة وحسبه واما الاصل ان الصفة واحدة حقيقة لا بها صنعت الى الفس
 اضافة واحدة الا انه نفرت التسمية ونفرت التسمية لا يوجب نفرت الصفة
 كما في باب البيع اذا اشتملت الصفة على شيئا كان المبيع هو حبس كلهما ان
 يستوفي جميع الفس وان سمي لكل واحد منها ثمنا على حدة كذا هو والله اعلم

وأما الحكم الثاني وهو اختصاص المرتين بجميع المهرين له واختصاصه بثمنه فنقول
وبالله التوفيق إذا جاز أن كان حال حياة الزمان وعليه ديور آخر فالمرتبة الأولى
من سائر الأقسام لأن عقد الزمان ثبت له الاختصاص بالمهرين فثبت له الاختصاص
ببدله وهو الثمن ثم كان الزمان خالاً والمرتبة الثانية فقد استوفى ما كان في
الثمن وقال الدين وإن كان فيه فضل ردة على الزمان وإن كان نقص الزمان يرجع
إلى المرتبة الأولى على الزمان وإن كان الزمان عجزاً ليس للثمن في وقت حلول
الجل لا بد له المهرين فيكون مهرها إذا دخل أجل فان كان الزمان عجزاً
الدين صار مستوفياً دينه وإن كان مخرلاً فحسبه بحسبه إلى أن يستوفيه بثمنه كله
وكذلك إذا جاز الزمان بعد وفاة الزمان وعليه ديور ولم عليه إلا أخيراً
الدين كالمرتبة الأولى بثمنه من سائر الأقسام لما ذكرنا فافضل شيء يتم الفصل
ما بالزمان وبينه من الغرما بالمحصص لأن قدر الفضل لم يتغير به حق المرتبة
وإن نقص على الدين وجع المرتبة باقرض من دينه فمال الزمان وكان سائر الغرما
بالمحصص لأن قدر الفضل لم يزد ولا ينقص من دينه فيستويك فيه الغرما وكذلك لو كان
على الزمان دين آخر كان المرتبة فيه أسوة الغرما وليس له أن يستوفيه من غير الزمان
لأن ذلك لم يزد ولا ينقص من دينه فيضارب فيه الغرما كلهم وأما الحكم الثالث وهو وجوب
تسليم المهرين عند الأكل فكذلك فينتقل به معرفة وقت وجوب التسليم فنقول
وبالله التوفيق وجوب تسليمه ما بعد قضاء الدين بقضي الدين ولو لم يسلم الزمان
في الزمان وثبته فيقدم تسليمه إبطالاً للثمنين ولا هو سلم الزمان ولا قصر
الجزأ لأن يوت الزمان فبالضمان يميز الزمان من واحد من الغرما فيسقط أحده
فإن قدم قضاء الدين على تسليم الزمان إلا أن المرتبة إذا طلبت من غير إحصار
الزمان أو يعال له إحصار الزمان كان فادراً على إحصار من غير ضرر إليه
ثم يجاب الزمان بقضاء الدين أنه لو جوب طلب بقضاء من غير إحصار الزمان ومن
الجزأ الزمان قد هلك وصار المرتبة مستوفياً بدله من الزمان فيؤدى إلى
الاستيفاء مرتبة وكذلك المشتري يوم تسليم الثمنين وإذا كان في تمام يوم
البيع بتسليم المبيع لما ذكرنا في كتاب البيع على أن البيع إذا طال به تسليم
التمس بفعل إحصار المبيع لجواز أن المبيع قد هلك وسواك من غير الزمان فاما ما
بالمهرين وإن كان في بيع بدله بعد أن كان له مخرلاً فحسب الزمان عجزاً
كان المرتبة مستوفياً على بيع الزمان فاعده بخلاف جنبه أو قتل الزمان خطاً
وقضي إليه بمخرلاً فحسب الزمان فطالبه المرتبة بدله كالزمان لا بدعوى

من

مضى

منه

جند

الدين

فدعوى

مخصر

شبهه

الذين حدث له ولاية المطالبة بالحق من مال الغير وهو الرهن بواسطة البيع واذا زاد
طريق الوصول الى حقه فحصل معنى لتوافر واسه اعلم **فصل** في ما سارط لونه
عند الهلاك فثبتها قيام الدين حتى لو سقط الدين من غير عوض ثم هلك الرهن
في يد المدين هلكت امانة وعلم هذا يخرج ما اذا ابرأ المدين من الرهن في يد الغير ثم
هلك الرهن في يد المدين انه يهلك بغير شيء واذا كان المدين في الرهن في يد الغير فوجد
منه شيء الرهن من مال الغير عند طلبه استخساراً وانقضى ان يضمن ولو قيل رفر
ولو استوفى دينه ثم هلك الرهن في يد يملك بالدين وعليه رد ما استوفى فرفر
ببسوي غير الا برأ والاستيفاء ونحن نفرض بينهما وجه الهلاك في رهن الرهن
فصل استيفاء ويتقرر ذلك لاستيفاء عند الهلاك فيصير كانهما استوفى الدين ثم ابرأه
عنه ثم هلك الرهن ولو كان كذلك لضمن كل واحد وان المرهون لما صار مضموماً بالانقضاء
بقدر الضمان ما بقدر انقضاء وقد سبق في قول ما ينقضى وجه الاستخسار ان يكون
المرهون مضموماً بالدين يستدعي قيام الدين لان الضمان هو ضمان الدين وقد
سقط بالبراءة فاستحال ان يقرض مضموماً به وقد خرج الجواب عن قولها ان الاستيفاء
يتقرر عند الهلاك لا نأقول ثم ادان الدين فاما اذا سقط بالبراءة فيصور
الاستيفاء وهذا بخلافه اذا استوفى الدين ثم هلك الرهن في يد المدين في رهن
الدين فام وان الضمان يتعلق به فيبقى ما بقدر انقضاء المرهون المستقط والاستيفاء
لا يسقط الضمان بل يقرر لان الاستوفى يصير مضموماً على المرهون بخلاف البراءة
بسقطه لان البراءة تسقط الاستيفاء فيقول الحق وقد ابرأ المرهون من الرهن
منع الرهن من الرهن بعد طلبه فان وجدته هلك الرهن في يد من كان مضموماً به
عاصياً بالمنع والمضموماً بمحمول بكل الفقيه وعلم هذا يخرج ما اذا حدثت البراءة
بصدقه بارها ثم طلقها الروح في الدخول ثم هلك الرهن في يد ما كان له الضمان عليها
فرضه الصلوات التي سقطت بالبراءة انما لا تقصر مضموماً في ذلك ان يصف
عند هلاك الرهن لسقوطه بالبراءة فلم يبق انقضاء مضموماً وكذلك لو حدثت
باصفاق رهنا ثم ابرأت في الدخول بها حتى سقط المهر ثم هلك الرهن في يد ما
لضمان عليها لان الضفاق لما سقط بالبراءة لم يبق انقضاء مضموماً فصار كانه ابرأه
على الصفاق ثم هلك الرهن في يد ما ولو لم يكن المهر مستحق وجب مهر المثل
فاخذت بمهر المثل رهناً ثم طلقها في الدخول بها حتى وجبت عليها المنفعة لم
يبطل الهلاك بخسار الرهن بالمنفعة ولو هلك في يد ما لم يوجد مهر ما من بهلك بغير
شك

الذي وقع فيه فطالبه بالثمن واير المشتري في تحصيل المبيع السوا لا اجل
وهو متناول له فزق من البيع والرهن ووجه الفرقان المبيع معاوضة مطلقة
والمساواة في المعاوضة المطلقة مطلوبة عادة وشرعية ولا تحقق المساواة بغير
احداً للمبيع بخلاف الرهن في ثلث لمعاوضة مطلقة وان كان فيه معنى المعاوضة
فلا يلزم اعتبار المساواة بين المرهون والمرهن وهو الرهن في هذا الحكم واسه اعلم
فصل في اتمام الدين بقوله هلاك المرهون فالمرهون في الهلاك على اتمام
بملك نفسه واما ان يملك بالاستهلاك فان هذا يشبه به مضموماً بالدين عند
انكالم في هذا الحكم في ثلاث مواضع احدها في ان اصل الضمان ان يثبت ام لا والناظر
في ان شرط الضمان والثالث في بيان قدر الضمان وكيفيته اما الاول فبعد اختلاف
فقيه في الصحاح بينهم اساء ان المرهون بملك مضموماً بالدين وقالوا لا معنى له
بملك ما ائتمن واخرج ياروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يخلو الرهن
لا يخلو الرهن يخلو الرهن هو لخاصة الذي رهنه له غنمه وعليه غرضه بعد جعل
البي على الله عليه وسلم عدم الرهن على الدار وانما يكون غرضه عليه اذا كان امانة لان
عليه فضاء دين المدين واما اذا ملك مضموماً كان غرضه على المرهون حيث يسقط
حصة على الدار وهذا بخلاف الضرر وان عند الرهن جعل وثيقة بالدين
لو سقط الدين هلك المرهون لان الوثيقة لا توثيقاً له منع بغيره المثل للنفق
على نقد بملك الرهن فكان توثيقاً له لولا ما روي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال الرهن ثمانية وفي رواية ذهب الرهان بائنها وهذا
نص في بحثنا لثنا وروي ان رجلاً رهن بدين رجل فزنا حتى لم يبق
الفرس عنه فطالبه المدين بحقه فاختصا بالرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
عليه السلام ذهب حقتك وان المدين حصل استوفى الدين عند هلاك الرهن
فلا يملك الاستيفاء نيا كما اذا استوفى بالهالك وتقرر معنى الاستيفاء والرهن
ذكرناه في فصل بل الخلافه واما الحديث فيجب ان يكون معنى قوله عليه السلام
لا يخلو الرهن في لا يملك اذا التعلق يستعمل في الهلاك كذا في بعض اهل اللغة
وعلم هذا ان الحديث تحت عليه في يديه بالدين فلا يكون هو الا معنى قوله
ان الرهن معناه ان لا يستحقه المدين ولا يملكه عند استيفاء الرهن عن فضاء الرهن وهذا
كان حكاها هاجا الاسلام فابطله وقوله عليه غرضه اي نفقته وكهده ونحن
به نقول وقوله انم وثيقة قلنا معنى لتوفيق والدين هو ان يسأل المدين في اقرب
الوقا تامة كان المدين ولاية مطالبة الدار بنقص الدين من مطلق ما اد وبعد

الرهن

والمعدة باقية على الزوج وهذا قول ابي يوسف وعلى محمد لما حوّل الجسر بالمعدة
واذا اهلك بذلك بالمعدة ولقب المسألة ان الرهن بمهر المتاهل يكون رهنا
بالمعدة على ابي يوسف لا يكون وعند محمد يكون ولم يذكر في الرهن
في الاصل ولا ذكر في قوله محمد بن ابي يوسف وحده قول محمد ان الرهن
بالرهن يبدل في الشئ لان بدل الشئ يقوم مقامه كما انه هو وان كان الرهن
بالمضروب رهنا بغيره عند هلاكه وان الرهن للمسلم فيه رهنا برأس المال عند
الانقضاء والمعدة يدعى نصف مهره لانه يجب بالسبب الذي وجبه مهر
المتاهل وهذا كالحاقه عند عدمه وهذا عند التبدل في اصول الشئ وعلى ابي يوسف
ان المصلحة وجبت اصلا بنفسها لم يبدل عن مهر المتاهل والسبب انعقد لوجوبها
ابتداء لان عقد لوجوب مهر المتاهل وان اطلاقه في حق واحد الحكيمن ويعبر في
الحكم بالاحراز لا في العمل بعد الاطلاق فكان ان اطلاقه شرط على السبب
وهذا لا يبدل لكونها بديلا كافيها برأس المال بالمصلحة بالشروط ولو اسقط طعام
واخذ به رهنا ثم نقضت العقد كان له بحسب الرهن برأس المال كان رأس المال
بدل عن المسقط فان هلك الرهن في يد يملكه الطعام لان الفسخ غير وجوده ونوع
مضمونا باطعام وان اطلاقه لم ييسقط النقصان اصلا لان بدله قائم في غير رأس المال
فيقول القرض مضمونا على ما كان بخلافه ما اذا ابراءه عن الدين لم يملك الرهن
في يد المدين ان يملكه بغيره في الرهن هناك يسقط اصلا واساسا يخرج
القرض من ان يكون مضمونا ولو اشترك عدة وتفاضل في نقضه كان للمستتر
ان يحسب المبيع حتى يستوفي النقصان المشترك بعد التفاسخ من غير ان يبيع
والبيع هو حجب المبيع حتى يستوفي النقصان فكذا في المشترك ولقد لا يبيع
سلم المبيع واخذ بالثمن رهنا في المشترك في نقضه لا كان يبيع ان يحسب الرهن
حتى يقضى المبيع كما في السلم واساسا علم وتضمن ان يكون هلاك المهور في رهن
الرهن فان لم يملكه لا يكون مضمونا بالرهن وان بقي عقد الرهن لا المهور وانما
صار مضمونا بالمضيق فاذا خرج عن غير الرهن لم يبق عقد الرهن لا المهور وانما
ما اعضاء الرهن غاصه فكل من يده لا يسقط شي من الدين لان رهن العصب
اربط رهن الرهن وان لم يبطر عقد الرهن حتى كان للرهن ان يقضى رهن العصب
في رده الرهن وعلى هذا يخرج ما استعفا المدين المهور من الرهن ليدفع به
فيلزمنا ان هلك في الرهن في الاستعفاء او بعد ما دفعه عند هلاكه لان هلكه
فيما كان الرهن في الاستعفاء بذلك امانة لان المهور لم يزل في الاستعفاء على حكم نص

المثل هو

فان هلك الرهن في يد
بذلك لان الفسخ
حاصل وجوده في مضمونا
بالثمن فانه يبيع بما كان
عنده كافي السهم

الرهن

فان هلك الرهن في يد
بذلك لان الفسخ
حاصل وجوده في مضمونا
بالثمن فانه يبيع بما كان
عنده كافي السهم

المثلث وان اقام المربعين للبيئة قد تحرق بعد خروج من الصلطان فالبيئة بيعة
 الراهن لان بيئته مبنية وانما تبني الاسبقا وبيعة المترس بقول اسبقا فالبيئة
 اول و اسبقا علم ومنه ان يكون الموهون مقصودا فلا يكون الزيادة المتولد
 من الزهون او ما هو حكم المتولد كالولد والثمرة والبن والصوت والعمو وغيرها
 مضمونا الا ان شياطة حتى لو لم يكن شيء من ذلك لا يسقط شيء من الدين الا ان
 ما اذا ذلك تسقط حصصه من الدين وانما لا يكون ذلك لا يسقط شيء من الدين
 مقصودا بل تعالى الاصل كولي المبيع على اصله انما قد يمنع تبعا لمقصودا
 والموهون تبعا لخاصة له من الصلطان اذا صار مقصودا بالفتك لان المبيع تبعا
 لخاصة له من الصلطان اذا صار مقصودا بالفتك بخلاف الاصل لانه يدور الموهون
 في كل جزء من اجزاء الموهون موهون ويدور الشيء في كل مقامه لانه هو مكان
 حكمه حاتم الاصل والاصل مضمون كذلك بذه بخلاف الولد وخو
 بخلاف الريادة على الزهون انما مضمون انما موهون مقصودا انما تبني
 الزيادة اذا اجتمع التفت باصل العقد وكان العقد ورد على الزيادة والمزيد
 عليه علم ان ذكر فهو مضمون ان شاء الله تعالى ولو هلك وبقيت الزيادة بقسم
 الدين على الاصل والزيادة على قدر قيمتها وبغير قيمة الاصل وتساو الفصل
 وان شئت قلت وقت العقد وهو اختلاف عبارة والمعنى واحد ان
 الاجاب والقول ان يصير عقد شرعا على اعداد القبض وتغير قيمة الزيادة
 وقت الفتك ان الاصل انما صار مضمونا بالقبض وتغير قيمته يوم القبض
 والزيادة انما يصير لخاصة من الصلطان الفتك لم يتغير قيمتها بحسب ذلك
 ان هذه القيمة للمال ليست فستة حقيقة من حيث الظاهر حتى يغير
 قيمة الزيادة بالزيادة والنقصان من حيث السعر والدين والقيمة
 الحقيقية وقت الفتك ولا تغير القيمة بتغير قيمة الاصل بالزيادة
 والنقصان في السعر والدين لان الاصل دخل في الصلطان بالقبض والقبض
 لم يتغير قيمته فلا يتغير الصلطان والاول انما يحدد فقط من الصلطان بالفتك
 لم يتغير قيمته يوم الفتك وتسمى هذه الجملة اذا رهن جارية قيمتها
 الف بالمولود ولدا يساو ويالفان والدين ينقسم على قيمة الام والولد
 نصفين فيكون في كل واحد منهما خمسمائة حتى لو هلك الام سقط نصف
 الدين وبقي الولد رهنا بالنصف الباقي فيقتله الراهن به ان يقر الوقت
 الفتك وان هلك قبل ذلك هلك بغير شيء ويجعل ان لم يكن وعاد حصته

من الدين والام وتبين ان الام هلك بجميع الدين وان لم يهلك لكن تغيرت
 قيمته بالزيادة فصار يساو والدين سقطت فستة الاضاف وصار
 القيمة اثلاثا والدين في الولد والثلث في الام وتبين ان الام هلك
 وبقي الولد رهنا بالثلثين فانما زادت قيمته وصار يساو وثلاثة اقسامه
 سقطت فستة الاثلاث وصارت القيمة ارباعا ثلثا رابع والدين في الولد ورابع
 في الام وتبين ان الام هلكت بربع الدين وبقي الولد رهنا بثلاثة ارباعه
 ولو تغيرت قيمته بالنقصان فصار يساو ويخمس مائة سقطت فستة ارباع
 وصارت القيمة اثلاثا ثلثا والدين في الام والثلث في الولد وتبين ان الام هلكت
 بثلثي الدين وبقي الولد رهنا بالثلث هكذا على هذا الاعتبار وسواء كان الولد
 واحدا او اكثر ولد او امعا او متفرقا بقسم الدين على الام وعلى الزيادة على قدر
 قيمته لكن تغير قيمة الام يوم العقد وقيمة الزيادة يوم الفتك لما ذكرنا وولد
 الولد في القيمة حكم الولد حتى لو ولدت الجارية بنتا ثم ولدت بنتها ولدا ثم
 بنتا ثم ولدت حتى بقسم الدين على الجارية وعلى ما على قدر قيمته ولا يسقط
 الجارية وعلى الولد الا ان ينقسم بقسم ما قيمته عليه وعلى ولد لان ذلك ليس
 بمضمون حتى يتبعه ولد وكانها في الحكم ولدان وولد الجارية ولدا
 ثم نقصت قيمة الام في السعر والدين فصار ستة وتسعون وولدان والولد
 على حاله ساوي اقام الدين بينهما نصفان لا يبعد عما كان وان كانت
 الام على جارية واسقط قيمة الولد ليرجع الى السعر فصار تسعون وخمسمائة
 صار الدين فيها اثلاثا ثلثا والدين والثلث في الولد والواحدة في قيمة الولد صار
 يساو والدين فلما ولد في الام والثلث في الام حتى لو هلكت بقي الولد رهنا
 بالثلثين لما ذكرنا ان الاصل انما دخل تحت الصلطان بالقبض والقبض لم يتغير
 ولا تغير القيمة والاول انما يصير له حصصه من الصلطان بالفتك فتغير قيمته
 يوم الفتك ولو اعورت الام بعد الولادة وكانت اعورت قبلها ذهبت
 الدين يعورها ربعه وذلك ما تان وخمسون وبقي الولد رهنا بثلاثة
 ارباع الدين ودلت على خمسمائة وخمسون وهذا الجواب فيما اذا ولدت ثم
 اعورت فظهر ان الدين قبل كان منها نصفين وكل واحد منهما خمسمائة
 فاذا اعورت والدين من الام نصفه فذهب قدر ما فيها من الدين وهو
 نصف نصف الدين والدين من الاكل وبقي الولد رهنا بنصف الدين وهو
 ثلاثة ارباع فاذا اعورت ثم ولدت فيها اشكال من حيث انظر وهو

من اوراق حسنة او
 قيمتها هاهنا

من الامور

ان قيل الا عور كان كل الدس فيها وبالاعور اذهب نصفه ونصفه
 فاذا اولدت ولداً فبنيها ان ينقسم النصف الباقي من الدس على الجارية العورا
 وعلي ولدها اثلاثاً الثلثان في الولد والثلث في الام والحجاب ان ذهاب
 نصف الدس بالاعور لم يكن خيراً بل على طريق التوقف على تقدير عدم الولادة
 فاذا اولدت شرب انه لم يذهب بالاعور اربع الدس لان الزيادة لم تحل
 كانها موجودة عند العقد فصار كما لو ولدت ثم اعورت ولو هلك الولد
 وقدا عورت الام قبل الولادة او بعدها ذهب نصف الدس بالاعور وان الولد
 لما هلك التحق بالعدم وحل كل ما لم يكن وعادت حصته الى الام ونسب ان
 الام كانت رهناً بجميع الدس فاذا اعورت ذهب بالاعور نصفه ونصف نصف
 الآخر ولو لم يهلك ولكنه اعور لم يقط اعوراه شيء من الدس لانه لو
 هلك لا يقطع فاذا عور او لم يكن تلك القسمة التي كانت من حيث الظاهر
 تنعكس لانها تحل للغير فتعبر قيمة الولد الى الزيادة والنقصان لما
 ذكرنا فيما تقدم وعلى هذا يخرج الزيادة في الرهن انما يصح في اصل
 اصحابها بان رهن جارية ثم زاد عبداً فكانت موهنة اصلاً لا تناف كانت
 موهونة وتقسيم الدس على المربي عليه والزيادة وحلها الكلام في قيمة
 الانقسام ان الزاوية انما دخلوا اما ان زاد في الرهن وليس في الرهن ما واصل
 ان كان فيه نفاذ لم يكن فيه ما ينقسم الدس على المربي عليه والزيادة على
 قدر قيمتها بحيث لو كانت قيمة الجارية الفا وقيمة العبد الف والزيادة
 فان الدس فيها نصفها في كل واحد منها حصرية ولو كانت قيمة العبد
 الزيادة حصرية ما كان الدس فيها اثلاثاً الثلثان في العبد والثلث في
 الجارية واما ملكه بمكة محبسته من الدس لان كل واحد منهما موهون
 مقصود الاستعانة به بغير قيمة المربي عليه يوم العقد وهو يوم فضه
 وقيمة الزيادة يوم الزيادة وهو يوم فضه ولا يعتبر تغير قيمتها بعد ذلك
 في الزيادة والنقصان كل واحد منهما ما تدخل في النقصان بالقبض فتعبر
 قيمته يوم القبض والقبض لم يتغير بتغير القيمة فلا تعتبر القسمة
 بخلاف زيادة الرهن وفي ما رواه ان القسمة تتغير بتغير قيمتها لانها
 موهونة تعالاً اصلاً والموهون تتعالي باختصاصه من النقصان الا انما كان
 فيغير قيمتها يوم الهلاك وكانت القسمة قبل قبضه للغير ولو نقص
 الموهون في بيعه حتى ذهب قدره من الدس ثم زاد الرهن بعد ذلك هـ

والرهن عليه

تجده العا باله فذلك ذهب الدين كله وان كانت قيمة الدين في ذلك ذهب
 كل الدين ابطا وفضل الدين بهلك اما ان كانت قيمته صرمانية ذهب
 من الدين خسرانية ورجع المهرتين على المهر بفضل الدين وهذا قول غاصية
 العلم وجاعة من الصحابة مثل عمر وابن مسعود وهوروايه عن علي بن ابي
 اسد عظم ومنهم من قال انه يصح بيع قيمته بالقيمة ما بلغت اى على المهرتين
 قيمة المهرين وهكذا روي عن عمر رضي الله عنه ومنهم من قال انه يجوز
 بالدين باعنا ما بلغ اى يذهب كل الدين قلت قيمته الدين او كثر
 وهو من ذهب شريعه رجمه من الفاعين وعن علي بن ابي اسد روي عنه رواية اخرى
 انه قال يتراد ان الفضل حتى ان كانت قيمة المهرين اكثر فللمهرين ان يرجع
 على المهرتين بفضل القيمة وان كانت قيمته اقل فليمرن ان يرجع على المهرين
 بفضل الدين واختلفوا في هذا الوجه حجة على الشافعي وقوله ان المهرين
 امانة لان اختلافهم في كيفية الضمان وقد رآنا فيهم على كونهم مضمونا
 فان كان الضمان اصلا يرجع الى مخالفة الاجماع ثم الرجوع في كيفية الضمان
 لقول عمر وابن مسعود ان المهرين مضمون عندنا لا يستفاد ان
 استيفاء الدين بمثل صورة ومعنى او معنى بصورة وان كانت قيمته اكثر
 لا يتحقق الاستيفاء في قدر الدين ولا يتحقق الزيادة في الاستيفاء اقل
 من الاكثر يكون ربا واذا كانت قيمته اقل لا يمكن تحقيق الاستيفاء الا
 بقدر الدين لان استيفاء اكثر من الاقل لا يتصور هذا اذا كان الدين
 شيئا واحدا فاما اذا كان شيئا بان رهن عديم او فويرا او بعض
 وخود ذلك فلا تجلو اما ان اطلق المهرين ولم يسم لكل واحد منها شيئا من
 الدين واما ان قيد وسمى لكل واحد منها قدر معلوما من الدين فان اطلق
 يقسم الدين على ما على قدر قيمتهما وكان لكل واحد منها مضمونا الا اقل
 من قيمته نفسه ومن حصته من الدين في كل واحد منها مهره من المهرين
 مضمون بالدين فلا بد من قسمة الدين على قيمتهما بالعرف وقد روي في كل
 واحد منها من الضمان كما يقسم الثمن على ما في باب البيع باعتبار قيمتهما
 لعرفه مقدار الثمن لان المهرين مضمون بالدين لا يبيع مضمونا للثمن وان قيد
 كان لكل واحد منها مضمونا بالاقل من قيمته وما يبيع له لما سمي وجب
 اعتبار التسمية في نظر القدر المسمى لكل واحد منها فانها هلكة لكل
 بالاقل من قيمته ومن القدر المسمى لكل واحد منها كما في باب البيع اذا سمي لكل

واحد من المبيعين ثمانية ينقسم الثمن على ما القدر المسمى كما هذا وان علم
 هذا اذا كان المهرين من خلاف جنس الدين وذلك في المهرين فاما اذا كان
 من جنسهما بان رهن موزون بعينه او مكيلا بحسنه وهلك في يد المهرين فقد
 اختلفوا في ما يتراد ان يذهب بهلكه مضمونا بالدين باعتبار الوزن ودور القدر
 حتى لو كان وزن المهرين يمثل وزن الدين وقيمته اقل منه فذلك يذهب
 كل الدين عدة وعدا اى يوسف ومحمد بن القيم من خلاف الجنس
 علمنا ان قدر اصل رهنه في يده يعتبر الوزن ودور القدر والهلاك ومن
 اصلهما انهما يعتبران الوزن فيما لا يتصور رهن المهرين واما فيما يتصور
 مضمانا القدر من خلاف الجنس واما في الكسار او بحقيقة رهنه انما
 القيمة وكذلك اى يوسف وعدا استوفى الوزن والقيمة في رهن المحل
 بالدين اصلا ومحمد يجعل بالدين لكن عند الامكان بان لا يودي ذلك الى
 الضرر بالمهرين ولا بالمهرين ولا يودي بما اريد اى ان ادي المهرين اذ كانا
 فانه يجعل بالدين ايضا واذا كانت قيمة المهرين اكثر فابو يوسف يجعل
 النقصان الحاصل بالكسار شايبا في قدر الامانة والمضمون فاما في
 الامانة يذهب بغير شيء وما كان في المضمون يصغر المهرتين يضمن ويحكم
 من المهرين بقدره ومحمد يصرف النقصان الى الزيادة واذا اكثر النقصان
 حتى تنقص من الدين يحسب اراه من يرضى بقيته ويبرأ من يجعل بالدين
 ومن اصل ابو حنيفة يجوز ان لا يوفى عن الجارية اى لو اخذ صاحب الدين
 الربوف عن الجارية ولم يعلم به حتى هلكت عنه سقط دينه وانما محمد
 الا ان محمد ترك اصله والرهين وعدا ابو يوسف لا يقطع بل يرد مثلما
 قضى ويأخذ من رهنه في اصله لا يجوز استيفاء الربوف عن الجارية
 فهذه اصول المسألة واما مخارجها على هذه الاصول فتقول وبالله التوفيق
 اذا كان الدين عشرة دراهم فرهين به قلب فصة فذلك او انكسر في يد
 المهرتين فوزن القلب لا تجلو اما ان يكون مثله في وزن الدين بان كان عشرة
 واما ان يكون اقل من وزنه بان كان غائبة واما ان يكون اكثر من وزنه
 ما كان في عشرة وكل وجه مره هذه الوجوه يدخله الهلاك والا فكسار
 فان كان وزن القلب مثل وزن الدين عشرة فان كانت قيمة مثله وزنه
 فذلك بهلك بالدين بالاخلاف لان وزنه وقيمته وقا بالدين في كل
 مع واحد وفيه ربا وهلك بالدين على ما هو حكم المهرين عندنا وان انكسر

وقضى المهرين قسما استيفاء
 وتقرر الاستيفاء عند
 المالك فصح وانما فيه
 بقوله لا يستفاد فان كان
 قيمة المهرين مثل الدين امكن
 تحقيق الاستيفاء لان

وانقص لا غير الزهن على ذلك فكله لا خلاف لان كل افكاه اما ان يفتكه جميع الزهن
 واما ان يسقط عنه شيء من الزهن فمقابلته للضمان لا سبيل الا الاول لان فيه ضررا
 بالزهن لقوات حقه على الجودة والصياغة من غير عوض ولا سبيل الا الثاني
 في نه بودي الى الزهن بالدين والرهن مستويان في الوزن والجودة لا قيمة
 لها شرعا عند مقابلتها بحسبها فكانت ملحقة بالعدم شرعا فيكون ايضا
 عشرون ثمانية فيكون راي اختيارنا شأنا افكاه جميع الزهن ورضي بالنقصان
 وان شأنا من الزهن قيمته بالعدم ما بلغت فكانت رهنا مكانه وبصر القاب
 ملكا للدين بالضمان وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقيل ليعلم ان شأنا
 افكاه جميع الزهن وان شأنا حله بالدين وبصر ملكا للدين يدين وجهه
 قول محمد رحمه الله ان ضمان القيمة لا يناسب قرض الزهن لان ذلك موجب
 قرض هو تعديك وقرض الزهن ما ذور فيه فلا يناسبه ان القيمة وناسبه
 الجعل بالدين لانه فيرأسه في الجعل بالدين بغير الاستسقاء وجب
 قولهما ان جعل الزهن بالدين جاك فامره من اعمال الجاهلية حاشا الاسلام وابطله
 بقوله لا يعلق الزهن بالجعل بالدين فلو الزهن فكان باطلا ويدين ان ملك
 الزهن بالدين لا يجوز ان يكون حكم هذا التقصير وان جعله ملكا للدين والحس
 لا ملك الغنم والرقبة فاما ضمان القيمة فمصلحة حكما في الجعل بالدين ان
 محمد رحمه الله يقول له عند تعدر الجعل بالدين على ما نذكره واسه اعلم وان
 كانت قيمته اقل من ضمان الدين بان كانت ثمانية فيملك به جميع الزهن
 عند ابي حنيفة لانه يعتبر بالوزن والقيمة عند الهلاك وفي وزنه وبالدين
 وعندهما بالملك بالدين ويعتبر بالزهن قيمته من خلاف ابي حنيفة وجب
 قولهما انه لو هلك بالدين لكان ان يملك بوزنه واما ان يملك بيمينته لا سبيل الى
 الاول لان فيه ضررا بالزهن ووجه الثاني ان بودي الى الزهن لا يفتكه
 الزهن بيلان يرضي بسقوط الدين ويعتبر بيمينته قيمة الزهن من خلاف
 حنيفة فيكون رهنا مكانه ولا يرضي رحمه الله ان يقرض الزهن بيمين
 استيفاء واحد والرد في الاستسقاء على السواء ان استسقاء الزهن وعن الجهاد
 جائز عندنا وان انكسر فالزهن بالخيار ان شأنا افكاه جميع الزهن وان شأنا من
 الزهن قيمته من خلاف ابي حنيفة بالاجماع وليس له جبار الجعل بالدين هاهنا بالا
 خلافا واما على ابي حنيفة وابي يوسف فلا يملك بالدين الجعل بالدين اصله لا محمد
 ان كان يركي ذلك لكن عند الامكان وهما هنا يمكن ان يجعل بالدين اعتبارا للوزن

يودي الى الضرر بالمزج حيث يصير الزهن الذي قيمته ثمانية بعشرة ولو جاز اعتبار
 القيمة بودي الى الزهن فحسب الضرورة ان ضمان القيمة واسه اعلم وان كانت
 قيمته اكثر من وزنه بان كانت اثني عشر فيملك به ملك بالدين عند ابي حنيفة
 رحمه الله اعتبارا للوزن وكذلك عند محمد رحمه الله ان الجودة هاهنا فصل
 وكان امانة بمزلة البطل في الوزن واما على قول ابي يوسف فيلحق بعض الزهن
 قيمة خمسة اسدس للدين بالذهب ويرفع بدينه الى الجودة عند مضمونة
 وقبل يملك بالدين عند ايضا لانه يعتبر بالوزن في الهلاك للجودة وانما
 يعتبر بالجودة في انكسار وان انكسر فالزهن بالخيار عند ابي حنيفة ان شأنا
 افكاه بالدين مع النقصان وان شأنا قيمته من خلاف ابي حنيفة فتكون
 رهنا مكانه لما ذكرنا فيما تقدم سواء كان النقصان الحاصل بالانكسار ودرهم
 بان عادت قيمته الاثني عشر او قدر درهمين بان عادت قيمته عشرة او
 اكثر من ذلك بان صارت ثمانية وعدي بيو سفتان شأنا افكاه بالدين وان شأنا
 ضمن الزهن خمسة اسدس من خلاف حنيفة فنصير خمسة اسدس الزهن
 ملكا للدين بالضمان وسدس الزهن مع خمسة اسدس القيمة رهنا بالدين لان
 من اصله ان يجعل قدر النقصان الحاصل بالانكسار شأنا بغير قدر الامانة والمضمو
 والقدر الذي في الامانة يذهب بغير شيء والقدر الذي في المضمو يضمن قيمته
 فنصير ذلك القدر من الزهن ملكا له وعند محمد ينظر النقصان ان كان
 قد ودرهم او درهمين ضمان على الزهن ويعتبر الزهن على افكاه وان زاد على
 ذلك يجلب من الزهن فكل واحد من الجعل بالدين كما لو كانت قيمته وزنه سواء
 في من اصله ان يصرف النقصان الحاصل بالانكسار الى الجودة او الزايدة الى
 اذا كثر النقصان حتى عادت قيمته الاثني عشر ولما لا يجعل بالدين وان شأنا
 شأنا افكاه وقيل ان يولد له ان يضمنه لا قاله ابو حنيفة لما لا يجعل بالدين
 من استسقاط طبعه على الجودة فواسه اعلم هذا اذا كان وزن القاب مثل وزن الدين
 عشرة فاما اذا كان اقل من وزنه ثمانية فان كانت قيمته مثل وزنه يملك
 به ملك مثل وزنه من الدين وهو ثمانية بالاجماع وان انكسر فالزهن بالخيار
 ان شأنا افكاه بالدين وان شأنا من الزهن قيمته من خلاف ابي حنيفة وكانت
 رهنا والقاب للدين بالضمان عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعند
 محمد ان شأنا افكاه بالدين وان شأنا قيمته من خلاف ابي حنيفة وان شأنا
 كانت قيمته اقل من وزنه سبعة فيملك به ملك ثمانية فيقول ابي حنيفة

اسدس

بالاجماع

فان انكر ان شافكة بالدين وان شافكت الفقه بالاجماع

اعتبار الوزن وعندها يصح قيمته من خلاف حسنه لما بناه وان انكر من
 بالاجماع اما على قول ابراهيمه وان يوسف فلا يراه الا ان الجعل بالدين حال
 قيام الرهن املا وشا ومحمد ان كان يجزى ولكن بشرط ان ياتي الضم
 الجعل بالدين لها صورا بالدين وان كان قيمته اكثر من وزنه وكانت تسعة
 او كانت مثلا بالدين عشرة فهلك بهلك بغير وزنه ثمانية عند ابراهيمه
 وعندها يصح القيمة لا ذكرنا وان كانت قيمته اكثر من الدين اثني عشر فهلك
 بهلك بنسبة عند ابراهيمه وعند ابن يوسف خمس حسنة اسداس قيمته وان
 انكسر فعند ابراهيمه فان شافكة بالدين وان شافكت جميع قيمته وكان
 القيمة رهنا والقبض ملكا للدين وعند ابن يوسف خمس حسنة اسداس قيمته
 ويكره سدس القابل خمس اسداس قيمته رهنا عند ابن يوسف وعند محمد
 بصرف القصاص الى اصل الا انكسر الى امانة ان قلنا القصاص بان كان رهنا
 او درهمين وغير الرهن على منكسر وان كان اكثر من ذلك غير الرهن
 يبرأ فذلك والجعل بالدين واسداع هذا اذا كان وزن القلب اقل من وزن
 الدين ثمانية فاما اذا كان اكثر من وزنه اثني عشر فان كانت قيمته مثل
 وزنه اثني عشر فهلك سقط الدين والزيادة على الدين تملك امانة بخلافه وان
 انكسر من حسنة اسداسه في قول ابراهيمه وابن يوسف وعند محمد ان
 يجعل حسنة اسداسه بالدين وان كانت قيمته اقل من وزنه واكثر من
 الدين بان كانت احد عشر فهلك سقط الدين خمس حسنة اسداسه
 والزيادة تملك امانة عند ابراهيمه ولا رواية عنهما في هذا الفصل وان
 انكسر من خمس حسنة اسداسه بالدين عند ابراهيمه لا تملك الجعلة ولا يكره
 الجعل بالدين عند ابن يوسف يجب ان يكون هذا وكذا عند محمد لعدم
 التملك بالدين لما فيه من الضرر وان كانت قيمته مثل وزن الدين عشر
 فهلك بهلك خمس حسنة اسداسه بالدين عند ابراهيمه لا تملك الجعلة ولا يكره
 بعشر خمس حسنة اسداسه ويرجع عهده وان انكسر من خمس حسنة اسداسه
 عند ابراهيمه وعندها يقرم جميع القيمة ولا يملك الجعل بالدين عند محمد
 لا نه يودي الي الرهان وان كانت قيمته اقل من الدين ثمانية فهلك ده حسنة
 اسداسه بالدين في قول ابراهيمه وان انكسر من خمس حسنة اسداسه وعند
 غيره القيمة الى الخلق وان كانت قيمته عشر فهلك بهلك خمس
 اسداسه بالدين في قول ابراهيمه وان انكسر من خمس حسنة اسداسه عند

داود

واسداع لم في كل موضع فضل المدين بعض القبل وملك ذلك القدر بالانصاف و صار
 شرطا وهذا شئ عاقل فموجب ظاهره اولا بقطع القبل فيكون الباقي صح
 القيد التي تخرم رهنا لان الشئ يمنع صحة الرهن مقارنا كان او طاريا على
 رواه ابن يوسف لاحاطة بالطلوع بان اشجع الطاركة يمنع بها العقد على الصحة
 واسداع لم واما الرهن الفاسد فلا حكم له حال قيام المهرين حتى يشق للمدين
 حق الحسب وللرهن ان يسدده منه فان منه حقه فله بعض مثله ان كان له
 مثل وقيمتان لو كان له مثله صار غاصبا بالبيع والقصور مضمون على الغاصب
 بالمثل او القيمة وان لم يوجد المضمون المدين حتى يهلك في يده ذكرنا في المالك
 بهلك امانة لان الرهن اذ الرهن كان الرهن مضمون امانة لا نه قصدا في المالك
 فاشبه قبض الوديعة وحل القايح في شؤجه مضمون الطاركة كانه ذكر في الجامع
 الدين ان كان الرهن محل الرهن الصحيح فاذا رهنه رهنا فاسدا فهلك عند المدين
 بهلك بالاقلة من قيمته ومن الدين وكذا ليس محل الرهن الصحيح فيكون مضمونا
 بالدين الفاسد كالمدر وام الولد وهذا يدل على الفساد ان كان لمع في المهرين
 فيكون مضمونا فيكون امانة وان كان الفساد لمع في غيره يكون مضمونا وجهه
 ان المهرين مضمون بالقبض ولا فساد في القبض الا انهم شرطوا القبض
 مضمونا ان يكون مالا مطلقا مضمونا والا فلا واسداع لم في ذلك حكم هلاك
 المهرين واما حكم استهلاكه فالمهرين لا يخلو اما ان كان من غير ماله من سائر
 الاموال فاما ان كان من غير ماله من سائر الاموال فاما ان كان من غير ماله من سائر
 له وماله ان كان ماله مثل كاد المدين موهونا والمدين هو الخصم في قيمته
 وان كان الرهن رهنا لم يدل المهرين ان الرهن من خير الدين والدين
 حال استوفاه بدينه وان كان الدين لمحل حبسه رهنا كما تملك لو
 استهلكه المدين لانه لفت ماله مملوكا مضمونا بغير ان ماله مضمون مثله
 او قيمته كالماله الجيب وكان رهنا كما تملك وان استهلكه الرهن فان كانت
 الرهن حال نطالب بالدين لا سد فادع في المطالبة بالانصاف فيطالب بالدين وان
 كان لمحل اخذ المدين منه الرهن وامسكه الى محل الدين واسداع لم
 واذا كان في الدين فاما كالدين والولد واستهلك المدين او الرهن او اجبي
 بان كان الرهن شاه قيمته ثمانية عشر فخلعت او ولدت فقلبه ضاماما وجوب الرهن
 على الاجبي والمدين فظاهره لان الزيادة ملك الرهن وانما مال الغير بغير
 اذنه موجب الرهن واما وجوب الرهن على الرهن فلا في المطلق وان كان

بالقبول من بائع القابل
 فان وجدته بغيره
 مضمونا
 من العدة والامة وما
 ان كان غير مضمون

بعشره

ملوكا له لكن المرتين فيه حق قوي فيلحق بالملك فيحق وجوب الضمان واذا قرب
الضمان على المالك كان الضمان مع النشأة رهنه بعد المرتين لا مع بدل المهر من
ينعم مقامه وان هذا الضمان لا يسقط من الدين لا مع بدل ما ليس بمهر
بالدين وكان حكم الفصل والاصل لو ملكه بملك غير شي كذا البذل لا
بذلك ما ليس بمهر منكر وان هلكته النشأة سقطت حصتها من الدين في مهر موهبة
مضمونة فكانت مضمونة بملك الراهن ضمان الزيادة بقدرها من الدين في
الزيادة نصير مضمونة بالملك نصير لها حصه من الدين هذا اذا كانت
الاستهلاك بغير اذن فاما اذا كان باذن قال الراهن احبب النشأة فما
حلت فهو حلال لك او قل له كل هذا الخبز يرب وكل هذا الخل لا يسقط
ولا ضمان عليه لان الزيادة ملك الراهن فحق اذ نه بالاكل والشرب ولا يسقط
شي من مهر المهر حتى لو ارحا الراهن يفتك النشأة يفتكها جميع الدين
في اختلاف المرتين باذن الراهن مضافا الى الراهن كانا قد يفتك
ولو كان كذلك لان لا يسقط شي من الدين وكان عليه ضمان المثلف كراهي
وان لم يفتكها حتى هلكت نهلك حصتها من الدين فيقسم الدين عليها وعلى
ابنتها وولدها على قدر حصتها فاما ان حصتها النشأة يسقط وما كان حصه الزيادة
يبقى ويخاطب الراهن بقضائه لان فعل المرتين لما كان مضافا الى الراهن كانت
مضمونة عليه كما فعل بنفسه نصير للزيادة حصه من الدين فينظر الى
قيمة الزيادة فان كان فيها حصة كان فيها ثلث الدين وفي النشأة ثلثاها
فاداملك النشأة ذهب ثلثا الدين وبقي الثلث وعلى الراهن قضاؤه وكره
لواستهلكه اجبي باذن الراهن والمرتين فالجواب فيه وفقر المرتين ان
استهلكه باذن الراهن سقوا وقد ذكرناه واسما علو واستهلكه الراهن
باذن المرتين لا شيء عليه لان الضمان لو وجبه نحو المرتين لا خوفه
لانه ملكه وقد ابطال المرتين حق نفسه بالاذن ولا يستحق الضمان وجعل ان
الزيادة هلكت باقية سامة وبقيت النشأة رهنه جميع الدين واسما علم
وان كان المهر من غير شيء فحق عليه بغير النكاح وخبايا الزهر بها انما
ثلاثة حصة غير الزهر على الزهر وحصة الزهر على غير الزهر وحصة
الزهر على الراهن اما حصة غير الزهر على الزهر فلا تخلو اما ان كانت الحصة
في النفس واما ان كانت فيها دور النفس وكل واحد كما تجلو اما ان يكون
عمل او خطأ ومعنى الخطا والحال لا تجلو اما ان يكون عبدا او حر اذ كانت

بالمهر
المهرتين

والنشر عيلا والمجانح حر فلا رهن ان يقتصر الاجتماع على الاقتصار في قول
ابن حنيفة رحمه الله تعالى لمحمد ليس له الاقتصار وان اجتماعا عليه وعن
ابن يوسف وروايتان كذا ذكر الاختلاف وذكر القاضي في شرحه ينص
المجانح ان لا تقتصر على قتله وان اجماع عليه الراهن والمرتين ولم يذكر
الخلافة وجهه قول محمد ان استيفاء القضا من بدل مهر وولب والولي
هاضا غير معلوم لان ملك العيب والرفقة للراهن وملك البدن والميسر
للمرتين وكان العبد مضافا الى الراهن من وجهه والمرتين من وجهه
فصار الولي مستنبحا جهولا وجهه الاول يجمع استيفاء القضا من بدل المكاتبة
اذ قل عيلا انه لا يقتصر من قتله وان اجماع عليه المكاتبة والمكاتبة
فلما كان هذا خلافا لعبد المشتري بين اثنين اذ اقل عيلا ان لها الا
اد اجتماعا عليه لان هناك لا يوبة تامة لهما على الشركة لتبوت الملك
لكل واحد منهما في النصف من كل وجهه وكان الولي معلوما فامكر العود
بوجوب القضا من لهما على الشركة لا يستويها في الملك وجهه قول
ابن حنيفة رحمه الله ان الملك للراهن من كل وجهه وانما للمرتين حق
الميسر فقط والمالك سبب ثبوت الولاية في كل الولي معلوما وكان ينبغي
ان لا يتوقف الولاية على استيفاء رجلي المرتين الا انه لا يوقف لفوقه
به فاذا رجع فقد زال المانع بخلاف عبد المكاتبة لان الملك فيه للولي
من وجهه وللمكاتبة من وجهه فلم يترك للمالك فيه ثباتا للولي حلقا ولا
لمكاتبة مطلقا فانتهى الاول فاستمع الاستيفاء واسما علم رافعا فافتقر
سقطا لمرتين لان العبد ان كان رهنه من حيث انه مال ووريطا لبيته
بالقتل لا يرد الا القضا من لا يصلح بهدا عن المالية فيسقط كل ملك
بنفسه هذا اذا اجتماع على اقتضا فاما اذا اختلافه فيقتصر على اوجه
لا يسيل الزايات القضا من المرتين لعد من كل جهة ولا لراهن ان لا يسبق
ابطال الحق المرتين وهو اذن من غير رضاه وهذا يجوز وعلى الثاني يمتنع
القتل في مال في ثلاث سنين وكانت العتمة رهنه ولو اختلفا وابطل
القاضي القضا من ثم ففي الراهن من غير فلا يقتصر على المهر المرتين وان
يطلب بالتفكر لكن بعد ما حكم القاضي بطلان القضا فلا يجمل العود وان
كانت الحصة خطأ وشبه عهد فاعلى القضا لثلاثة سنين
بغيرها المرتين فتكون رهنه لان العبد وان كان مضمونا من حيث انه ادبي

الدين

لا يمتنع ما لا يمتنع الصالح بان لا يمتنع ان لا يمتنع عليه الحرام ولكنه هو
 من حيث انه مال لا يمتنع هو ان لا يمتنع ان تقوم قيمته مقامه وكذا هو
 عند الميراث فان كان الدين موجبا لكانت قيمته اقل من اجل اداء الدين
 القيمة من جسد الدين استوفى الدين منها وان كان فضل ردة على الراجح وان
 كانت اقل استوفى منها من الدين بقدرها ووجه الفضل على الراجح وان كانت
 من خلاف جسد الدين جسد ما في يده الى وقت انكائه وان كان الدين اقل من
 فيه وفيما اذا كان موجبا لمحل سواء قد يمتنع وتنتهي قيمة الدين فمضت
 الاستهلاك يوم الاستهلاك وفيضان الرهن يوم القبض لا ضمان الاستهلاك
 يجب بالاستهلاك وفيضان الرهن يجب بالقبض فيبطل حال وجود الدين
 حتى لو كان الدين القديم وقيمة الدين يوم الفاقاة تنقض جسد ما به
 بالاستهلاك كانت هذه الامور هنا مغلها من الدين وسقط الباقي من
 الدين لا انه يصير مستوفيا لكل الدين بها ولا يجوز استيفاء اكثر من
 جسد ما به بحسب ما به لما فيه من الرأب وهذا خلاف ما اذا اقبلت على الدين
 قيمته قد دفع به الى الدين لا بدوي الرأب لا به يجوز استيفاء كل الدين من هذا
 الدين الا ترى ان لو باعته جاز وان كان يساويه فلم يكن فيه ربا ولو كان
 لوقته الميراث يوم قيمته والحكم فيه في الاجنبي سواء وقد ذكرناه ولو
 قبله لارهن فهدا وما اذا كان الرهن من غير عادم سواء وقد ذكرنا ذلك
 فيما تقدم هذا اذا كان الجاني حرا فاما اذا كان عبدا او امه غاطب ولو
 القائل بالدين وبالفرضية المقتول فان اختار الدين فان قيمته المذمومة من
 قيمة المقتول او اكثر فالدين يقع رهن بجميع الدين ويجوز الرهن على المكافاة
 لا خلاف وان كانت قيمته اقل من قيمة المقتول بان كانت قيمة المقتول
 اقل من الدين وقيمة المذمومة مائة فهو رهن بجميع الدين ايضا ويجوز
 الرهن على الا فكلما كان الدين رهن على غير ذلك العبد المقتول لو كان رهن
 بجميع الدين فيقول ابراهيمه وابريهه وواحد لهما ان لم يكن ههنا العالم
 وفاقية المقتول فالرهن بالحيوان شاة اقله بجميع الدين وان شاة تركه
 للميراث يدينه فيمجد رهنه من غير اقله في الجمل والدين عند تعدد الجاهل
 على انكائه وهما تنفذ رهنه من اقله من الرهن والدين واهل حقيقته وابريهه
 انه لا دفع الثاني بالاول فام مقام الاول جاز وما الاول كان رهنه بجميع
 الدين وقد التفتي الثاني ولذا كان لو كان العبد الميراث نقص في السعر حتى صار

فيهما هو
 من الدين هو
 اي بالقيمة

ما قيمته وراجعه الى
 ختمه فقتل غير
 القائل بقيت بمائة
 وسقط من الدين بعض
 مائة وواحد هو

بكانت هو

وكان يجر الرهن
 على انكائه لا بجميع
 الدين

يساوي مائة درهم مثله عديم يساوي مائة درهم فمعه به فهو على خلاف هذا اذا
 اختار مولى القائل الدين فاما اذا اختار القائل انه بعد به بقيمة المقتول
 وكانت القيمة رهنه عند الميراث ثم ينظر ان كانت القيمة من جسد الدين
 استوفى قيمته منها وان كانت من خلاف الجسد فمضت رهنه حتى يستوفى
 جميع دينه ويجوز الرهن على انكائه عديم حقيقته وابريهه وعديم
 يجر الرهن على الا فكلما كان الدين رهن على غير ذلك العبد الميراث وقد
 مرت المسئلة هذا اذا كانت الجاني في النفس فاما اذا كانت في ماله والنفس
 فان كان الجاني حرا يجب ارشته فيما له لا على اقله سواء كانت الجاني حرا
 او عبدا اما الوجوب فيما له فلا على اقله لا تغفل ماله والنفس واما
 السوء به بين العبد والخطا فلا ان نقصا من كجرى به الجاني والعبد في ماله
 النفس فاستوفى فيه العبد والخطا في وجوب الارش وكان الارش رهنه
 مع العبد لا بد لجزء موهون وان كان الجاني عبدا يجاطب موله بالدين او
 القائل بالرش الجاني فان اختار القول بالارش كان الارش مع الجاني عليه
 رهنه والمقصود في ذلك كله الميراث من رهن الجسد له والجاني في النفس بعض
 اجزا الرهن فلما نفع به القائل بماله رهنه او اساعلم هذا الذي ذكرنا حكم
 جانيه غير الرهن على الرهن واما حكم جانيه الرهن على غير رهنه فبينة على
 امان ان كانت على يده واما ان كانت على غيره من سائر الاموال فان كانت
 على يده لا تخلو من ان تكون عبدا او خطا او في معنى الخطا وان كانت عند بعض
 منه كاذل الميراث رهنه لا رهنه من الرهن في جميع وجوب اقتصاص الدين ان
 لم يمتدح الدليل الميراث رهنه او الدليل الملك ما نفع الميراث اولاه دون الملك
 سواء قبل اجنبيا والارهن او الميراث من اقتصاص الرهن والحق للميراث
 ديمول هو واجبه عنه ولذا للميراث من ميراثه الاول اذ التنازل له الحق والحق
 دون الملك مضارت جانيه على الرهن والميراث من ميراثه اقتصاص وجانيه
 على الاجنبي سواء اقبل قضا صا سقط الدين له هلاكه حصل في حلات
 الميراث من سقط دينه كاذل الملك فيفسد واساعلم هذا اذا كانت جانيه
 عبدا فاما اذا كانت خطا او ملكية الخطا بان كانت ثلثه عبدا وكانت عند
 لكن القائل ليس من اهل وجوب اقتصاص عليه بان كان زنيا او مجنونا او كانت
 جانيه في ماله والنفس فانه يدفع او يترك له هذه الجانيات من العبد والاما
 توجب الدين والارهن في سلطان كان العبد كله مضمونا بان كانت قيمته مثل الدين

وان اختار الدين بغير
 الخاف مع الجاني عليه
 رهنه هو
 في قيمته هو

كما لو قد حصره الراهن بها سوا من القبة والحضرة وحملها مشيعا والمجالس
 جميعا وبوجيفة ردها سه فرقت من حال الحضرة والعقبة فجعل منبرعا في
 الحضرة لا والعقبة وان كان الحاضر هو الراهن فقد حصره جميعا في كونه منبرعا
 في نصف القبة بالاجماع بل يكون قاصبا بنصف القبة من الميزان كالأول
 الراهن منبرعا وحده قولها ان الميزان قبل ملك العبري فانه
 وكان منبرعا كما لو قد اجب ولعل ان كان منبرعا في حال الحضرة كالأول والعقبة
 ولا بوجيفة ردها سه انه في حال الحضرة انتم القبة باختباره مع امكان خطاب
 الراهن وكان منبرعا والمخطا به يمكن حاله العقبة وهو عا في الاصطلاح وقد
 المحصور ولا يمكنه ذلك الا باصلاح قدر الامانة وكان مضطرا فكم يكن منبرعا
 هذا اذ اجب الراهن على اجبي فاما اذ اجب على الراهن او الميزان ما احاسبه
 على نفس الراهن جبايه موجبة للمال او على ماله فهدر لا ان العدم ملكه والمولى لا
 يجب له على عده دين بخلاف جبايه العبد المعصوب على المعصوب منه او على
 ماله على اصل وجيفة ردها سه انها معتبرة في الضمانات فكم عدا الصان
 من وقت القصب فيبين ان تلك الجباية لم تكن جباية العبد على ماله اما جباية
 نفس الميزان فهدر بعد ابرجسته ردها سه وعدا بوجيفة معتبرة بدع
 او بغيره ان جلي الميزان وبطلان الدين واراد الميزان لا يطلب الجباية لما
 في الذمة او القدر من سقوط حق فله ذلك وبطلت الجباية واخذ ردها
 على حاله هكذا اطلق الدرر وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي وبطل
 فله ان كان العبد كله معصوبا ليس فهو في الاختلاف وان كان بعضه معصوبا
 وبعضه امانة فجبايته معتبرة بالامان فيقال للراهن ان شئت فادفع
 وان شئت فادفع فان دفعه وقبل الميزان طلالا لربك كله وضار العبد ملك
 للميزان وان اخذ الراهن انقص القدر على الراهن ونقصه على الميزان فما
 كان حصته الميزان يبطل وما كان حصته الراهن يفيديك والود ردها
 حاله واختلافهم في جباية الراهن على الميزان نظير اختلافهم في جباية
 عده الوض على القاصب انما هدر عند ابرجسته وعندهما منبرعا وجه
 قولها ان من جباية وردت على غير المالك فكانت معتبرة كما اوردت
 على اجبي وهذا لا اصل في الجباية باعتبارها وسقوط الاعتراف لان عدم
 القابلية وماها في اعتبارها من الجباية فانه ان موجبها الدفع وله فيها باه
 وهو الوصول الى ملك العبد وان كان زيدا مستوطنا لزيد ولا بوجيفة ردها سه ان

و قد وجدته

منه الجباية وردت على غير المالك لكنها واحدة فيضان الميزان فوردوا على غير
 المالك ان كان نصيبا ان تكون معتبرة في وجودها فيضان الراهن بعضا ان لا
 تعتبر بها فتوجب القدر عليه وذلك غير ممكن لما فيه من اعجاب الضمان عليه له
 وانه حال فوقع الشك والاحتمال فاجباها فلا تعتبر هذا اذ اجب على نفس
 الميزان واما اذ اجب على ماله فان كان زيدا فتمتته والذين سواهم ليس في قيمته
 فضل لجبايته هدر والاجماع له فانه في اعتبارها من الجباية اذ ليس حكمها
 وجوب الدفع للميزان بل حكمه بل غلوا الميزان برفقته ولو سيج واخذ قيمته
 لمسطد به فلم يكن في اعتبارها من الجباية فانه فلا تعتبر وان كانت قيمته
 اكثر من الراهن فمن ابرجسته روايتان في روايه تعتبر الجباية في قدر الامانة
 وفي روايه لا يثبت حكم الجباية اصلا وجه الرواية الاولى ان المانع من الاعتراف
 كونه العبد في ضمان الميزان وقد ردا لمانته وهو لفضل على الراهن ليس في ضمانه
 وامكن اعتبار الجباية في ذلك القدر فلم اعتبارها وجه الرواية الاخرى في ذلك
 القدر وان لم يكن معصوبا فهو في حكم المعصون لتوحد حكم الراهن فيه وهو الجس
 فيصير الاعتراف المانع من الاعتراف في حق الراهن وعلى الميزان فلا شك انها
 معتبرة لان المانع من الاعتراف في حق الراهن هو كونه العبد ملكا له وفي حق الميزان
 كونه في ضمانه ولم يوجد غير ذلك ماها فتاكت جبايته عليه وعلى اجبي سوا
 واه اعلم هذا الذي ذكرنا حكم جباية الراهن فاما حكم جباية الراهن
 الراهن بان مثلا سنا نخطا حكمه انه لا يجبي على الميزان ويجا طر المولى في دفع
 او القدر اما عدم وجوب اهل على الميزان فلا نخطا به بالافاض لا ليس ملكه
 لحصول الجباية من الراهن في ضمانه ولم يوجد في الاول له ليس يعتبر في الذي
 لو ملكه بملكه بغير شيء واما مخطا به المولى بالدين والافاض لان الملك له ان
 دفعه خرج الاول عن الراهن ولم يسقط من الراهن اما حوجه عن الراهن
 فله والملك الراهن يخرج عن الراهن كما هو ملك واما عدم سقوطه من
 الراهن غير معصون بالهلاك بخلاف الام والود فيكون فهو من اهل على حاله
 فان اخذ الراهن الدفع فله الميزان انما اورد فله ذلك ان الاول مرهون
 وان لم يكن معصوبا لا يترك ان الحكم اصل الراهن ثابت فيه وهو حق الجس وكان له
 القابلية اصلا لا للراهن وكان له ذلك واه اعلم هذا الذي ذكرنا حكم جباية الراهن
 على سواهم واما جبايته على سواهم الا ماله بان شئت ملكه لا يسقط رقبته
 لحكمها وحكم جباية غير الراهن سوا وهو ملق الراهن برفقته باع فيما اذ انفي

فقد وجدته

الراهن او المورثين دينة فاد اتضاه احدهما فالحكم فيه والحكم بما ذكره القياس
 جنبته على بن آدم سواء وهوانة ان فني المورثين الذين يغير دينة ويغير العبد رها
 على حاله لا يمانع بالقد استفرغ ربه العبد عن الدين واستصفاها عنه بغير رها
 بدينة كما كان كالوفاة عن الحائنة وان المورثين ان يرضى وضاه الراهن
 بطل دين المورثين لما ذكرنا في القيد من الحائنة فان امتنع عن تضاد بینه باع العبد
 بالدين وبعضه دين العقيم من ثمنه لا دين العبد مقدم على حق المورثين كما ذكر
 انه مقدم على حق المولى فيلحق المورثين ولا يملكه دون ذلك ان ابيع العبد بغير
 دين العقيم من ثمنه فتمتعه لا يخلو اما ان يكون فيه وفا بدين العقيم واما ان لم يكن
 فيه وفا به فان كان فيه وفا بدينة فدينه لا يخلو اما ان يكون مثله دين المورثين
 واما ان يكون اكثر منه واما ان يكون اقل منه وان كان مثله او اكثر منه يسقط
 دين المورثين كله لا بد العبد راعى ملكه الراهن بسبب وجوه وضمان المورثين
 وضاركا به هلك وما فضل من العبد يكون الراهن لا يملكه لاحق
 لخدمته فيكون له خاصة وان كان اقل منه يسقط من دين المورثين بقدره وما
 فضل من العبد يكون رها عند المورثين بما بقي له لا يدين فيه بغير رها
 ثم ان كان الدين قد حصل اخذه بدينه ان كان من جنس حقه وان كان من خلاف
 جنس حقه فمسكه الى ان يسقط في حقه وان كان الدين لم يخلو مسكه ما بقي من
 دينه الى ان يخل هذا اذا كان كل العبد مضمونا بالدين فاما اذا كان بصفة مضمونا
 وبصفة امانة لا يصره الا فضل كله المورثين بغير بصفة المورثين
 وبصفة الراهن لان قدر الامانة لا يدين فيه بغيره ولا الراهن ولا يملك
 ان كان قدر الامانة والمضمون فيه على التفاضل بصره والفضل اليها على رد
 تفاوت المضمون ولا مائة لما قلنا وان لم يكن من ثمن العبد وفا بدين العبد
 العزم منه وما بقي من دينه يتاخر اما بعد الاتفاق ولا يرجع به احد الا
 لو يوجد سب وجوب الصانع من احدا ثما وجد منه وحليم تولى الدين برفقه
 واستيفاء الدين منها فاد الترف برفقه بالدين تاخر ما بقي الى ما بعد التق
 واد اعتق وادي الى امواله يرجع ما دى على احدا لا يوجب عليه بفعله ولا يرجع
 على غيره ولا يملك حائنه ولا الراهن على امواله وحكم حائنه الام سواء
 ان يخلو الدين برفقه كما قلنا لانها هالة مخاطبة المورثين بقضاه دين العدم
 لان سب وجوب الدين لم يوجد وضمان المورثين ولا ان الولد ليس بمضمون
 بخلاف الام لم يخاطب الراهن بدينه لا يبيع الولد بالدين وبما ان يستلخصه بعضا

ع حكمة

ع باع فيه

الدين

ع كالكاتو

الدين فان فني الدين بغير الولد رها وان بيع الراهن لا يسقط من دين المورثين
 له ليس بمضمون بخلاف الام واسا على هذا الذي ذكرنا حكم حائنه غير الراهن على الراهن
 وحكم حائنه الراهن على غير الراهن واما حكم حائنه الراهن على الراهن فيقول وابه
 الزوق حائنه الراهن على الراهن فوعان حائنه على الراهن ففسه وحائنه على حيسه
 اما حائنه على نفسه فهي والهلاك باه ساوية سواء ينظر ان كان العبد
 كله مضمونا يسقط من الدين بقدر التضامن وان كان بصفة مضمونا وبصفة امانة
 يسقط من الدين قدر ما انتقص من المضمون لا مائة واسا علم واما حائنه
 على جنسه فعلم صريح ايضا حائنه بدينه على جنسه وحائنه اليه على جنسها
 وعلى غير جنسها اما حائنه بدينه على جنسه با ان الراهن عذر من فني احدهما
 على الآخر فالعبد لا يخلو اما ان كان رها بصفة واحدة ففني احدهما على حيه
 فحائنه لا يخلو من رها فاسام حائنه المشغول على المشغول وحائنه لا يخلو على
 الفاع وحائنه الفاع على الفاع وحائنه الفاع على المشغول والكاهدر لا
 واحد وهي حائنه الفاع على المشغول وانها معذرة وتخلو ما المشغول من
 الفاع ويكون رها مائة اما حائنه المشغول على المشغول فلا رها غير
 اما ان تغني حق المولى على الراهن واما ان تغني كذا المورثين لا اعتبار بحق
 الراهن لا سبيل اليه والفقول كلها لا يملك واحد منها حائنه لا المولى على
 المولى لا يملك اعتبار الحق الى المولى لا اعتبار رها في حقه لوجوب الدين عليه او
 القدر له واجاب على ان لا يمانع لنفسه يمنع ولها لا يجب المولى على غيره ولا
 سبيل للاعتبار حائنه المشغول على المشغول كذا المورثين لا الاعتبار رها في حقه
 ما في الحق عليه من الدين الحائنه والراهن مشغول بدينه نفسه والمشغول بنفسه
 لا يستعمل بغيره وكذلك حائنه المشغول على الفاع لا قلنا واما حائنه الفاع
 على الفاع فلا فلا بد من الفاع ليقول لا حائنه لا يملك اعتبار رها في حقه
 واما حائنه الفاع على المشغول فكل اعتبار حائنه المشغول ما فيه من الدين الى
 الفاع وبما ان هذه الجملة فوسا لا اذا كان الدين الراهن والراهن عذر من تساوي
 كل واحد منهما الفاع فضل احدهما صاحبه او حقه عليه فادو القيس ما قال رها
 او كذا فحائنه هدر ويسقط الدين لا ذكر في الحق عليه بقدره ولا يخلو
 قدر ما سقط الحائنه لا كل واحد منهما مشغول كله الدين وحائنه المشغول
 على المشغول هدر فكل ما في الحق عليه هلك باه ساوية ولو كان الراهن الفاع فضل
 احدهما صاحبه فلا بد من ولا ولا كان اقل رها بسبب ما به وضمان ولا يملك

واما ان كانا رها
 صفتين فان كانا رها
 في حقه واحدة نحو

الدين

منها من لا يبرح من ماله وكان نصف كل واحد منها فارغا ونصفه مشغولا فادأقتل
 احدهما صاحبة فعدت على كل واحد من نصف الفارغ على النصف المشغول والنصف
 الفارغ من الخبي عليه وجانية قدر المشغول على المشغول وقد المشغول على
 الفارغ وقد الفارغ على الفارغ قدر الماينا فسقط ما كان في يد من اليد
 ولا يجوز الخباني وجانية قدر الفارغ على قدر المشغول معتبرة فتقول قدر
 ما كان فيه الخباني وذلك ما بان وحسوت وقد كان الخا خمس مائة يسفر
 رهنا بسبع مائة وخمسين ولو فاء احداهما عن صاحبه حول نصف ما كان
 من اليد في اليد الفارغ في اليد الفارغ رهنا لست مائة وخمسة وعشرين
 وفي العقوبة عينة رهنا ما بين وخمسين من اليد الفارغ على نصف العبد
 الاخر لان اليد من اليد نصفه الا ان ذلك النصف نصفه مشغول اليد
 ونصفه فارغ الا ان جانية المشغول على قدر المشغول والفارغ وجانية الفارغ
 على قدر الفارغ والمشغول على قدر الفارغ قدر وجانية الفارغ على قدر المشغول
 معتبرة فتقول قدر ما كان في المشغول من اليد الفارغ وذلك ما بين وخمسة
 وعشرين وقد كان في الفارغ خمس مائة في اليد الفارغ رهنا بستمائة وخمسة
 وعشرين ويبيع العقوبة عينة رهنا ما بين وخمسين كقيام ورود الجانية
 على ذلك النصف واسم علم وان كان اليد رهنا ونصفه فان كان بها فصل
 على اليد بان كان اليد الفارغ وقد كل واحد منها الفارغ فقتل احدهما الاخر
 تعتبر الجانية هاهنا بخلاف الفعل الاول لا لصفقة اذا تفرقت صارت له ماله
 من كل واحد منها رجل علة في يدهما احدهما على الآخر وهما يفتن في الجانية
 كما هاهنا بخلاف ما اذا اتخذت الصفقة والغير في الجانية هاهنا محرم
 الرهن والمدين فان شئنا جعلنا الفارغ مكان المشغول الذي وان شئنا ابدنا
 الفارغ بغيره المشغول ويكون رهنا مكمل للمشغول والاولى على اليد وان لم يكن
 فيها فصل على اليد بان كان اليد من اليد ومكة كل واحد منها الفارغ فتأخذها
 الاخر فان دعى الجانية قام المدفوع مقام المشغول وبطل الذي كان في
 الفارغ وان فالانقيد فالاولى على المدين بخلاف الفعل الاول لان هاهنا
 كل واحد منهما ليس بمضمون كله بل بعضهم هاهنا كل واحد منهما مضمون كله
 فاذا احل الدين في ارض الفارغ واخذ عينة وكانت الاخر في قصاصا مدين
 الفارغ اذا كان مثله واسم علم ولو فاء احدهما عن الآخر قيل لهما اد فاه او فاه
 فان دعى بطل ما كان في يد من اليد وان فدايا كان اليد عليها نصفين فكان اليد

فيبطل ما كان في اليد
 رهنه

رهنا مع العقوبة عينة لان الجانية مضمون لما ذكرنا فصار كعبد الرهن اذا جنى على عبد
 فان قال الرهن بالانكسار والي ادع الرهن على حاله فله ذلك ولا رافعا رهنا كما
 على حاله وقد ذهب نصف ما كان في العقوبة من اليد لان اعتبار الجانية بما كان في
 المدين في حال الرهن فادع الرهن بعد الجانية صاهدا وان قال الرهن
 انما يدرك في المدين ما يدرك في الرهن ان بقدره وهذا اد الطل المدين
 حكم الجانية فحكمها التغيير وان ابرأ الرهن العبد وقال المدين بالانكسار والرهن
 حاضر واغيب فهو على ما بينا في العبد الواحد واسم علم واما جانية البيعة على
 جنتها فهو هدر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه في اخراج النعماء جاراتي
 هدر والعجاء البيعة والجانية اذا هدرت سقط اعتبارها وصار الهلاك بها
 والهلاك باثنتي عشرة سواك كجناية على خلاف جنتها هدر رهوم الحد
 واما جانية بولدم عليها فحكمها وحكم جانيته على سائرهم على سائر الموال
 سوا وقد بنا واسم علم فصل واما بيان ما يخرج به الموهو عزو لو دمر
 ويبطل الرهن بالاقالة لانها في العقد ونقصه والتي لا يغير معها بنقصه الا انه
 لا يبطل بنفسه الا قاله من الفارغ ماله يرد المدين الرهن على الرهن بعد الاقالة حتى
 كان المدين حبسه بعد الاقالة لان العدة لا ينفذ في حال الحكم بدور البصر ولا
 يتم فسخه بدور ضيقه ايضا ونقصه بالرد وعلى كل من جنى ما ادره عبد امساك
 الفارغ بفسخ المدين في جناية الرهن بخلافه وان كان المدين قد هلك
 الاول ورد العقد لا يشك ان هذا جائز لان هذا اقاله العقد الاول وانشا
 العقد في الثاني وهما يملكان ذلك الا انه لا يخرج الاول عن رهن الرهن الاول بالرد
 على الرهن حتى لو هلك في يد يملك باليد لا ذكرنا ان البصر في هذا الباب
 يحرم مجرى الركن حيث لا يثبت الضمان بدونه فلا يتم الفسخ بدور بعض البصر
 واكثر لا يدخل الثاني في الضمان بالرد الا حتى لو هلك في يد قبل رد الاول بهلك
 امانه في ان الرهن لم يرض رهنه بها بل يصح وانما يرض رهله هاهنا حيث
 الثاني وطلب رد الاول والاول كان مضمونا للبصر فانه يخرج عن كونه مضمونا
 بفسخ البصر فيه لا يدخل الثاني في الضمان ولو هلك جميعا في يد المدين سقط
 الدين بهلاك العبد وهلك في اليد بغير شيء بها امانه هلك في يد ماله ملك
 هلاك الامانة ولو قبض الرهن العبد وسلم الجارية حرة او عبد عن الضمان
 لا يخرج عن كونه موهونا وصار الجارية موهونا حتى لو هلك بهلاك المدين
 الذي كان العبد موهونا به والعبد كان مضمونا بذلك الرهن الجارية فان كان في

لانه اذا اطلق العبد
 الجانية

وبطل به عقد الرهن
 وما لا يخرج وما لا يبطل
 تقول وبالله التوفيق
 يخرج الموهون عن كونه
 موهونا

لانه رهنا بالدين

الحد خمس مائة وهو من بالفت وقبته الماربة الف مئلت تملك لا في نه من
 الماربة بعد عرجة وكانت رهناء ابتد الا ان شرط كونه مضمونا الاول
 لا نه لم يرض رهنها جميعا الا ان يكون الثاني بدلا الاول بل هو مقصود بنفسه
 في كونه رهناء وكان المضمون قد رهنه قد رهنه الاول ولو كانت قبضة العبد
 الفا وقبته الماربة خمس مائة فرد العبد الرهن وقبض الماربة في هـ
 بالفت ولكن ان هلك تملك خمس مائة كما ذكرنا ان الثاني اصل نفسه لو نه هـ
 بعد عرجة فقبض الرهنان قد رهنه واسما علم ولا يخرج كما سبقنا لدر
 حتى لو هلك بد الرهنين بعد ما استوفى قبضه رد ما استوفى ويخرج بالابرا
 عن الرهن عند اصحاب الفلانة وبطل الرهن خلا فالرهن والمسله فدرست في
 موضع اخر من هذا الكتاب ولا يخرج بالاعارة ويخرج بالاجارة بان اجاره الرهن
 اجبي بان المرتهن والمرتهن اذن اذ رهنه واستاجر المرتهن وبطل الرهن
 وقد ذكرنا الفرق بينهما فيما تقدم ويخرج بالكتابة والهبة والصدقة اذا عكس
 احدهما بان صاحبه ويخرج بالبيع بان باع المهرين والمرتهن اذن بالاجرة
 او باعته العدل لان ملك المهرين قد زال بالبيع ولكن لا يبطل الرهن به زال
 الخلف وهو الرهن فيقبض العبد ولو كان في كل موضع خرج واخلف بد لا يخرج
 بالاغتاف اذا كان الغنم موصرا بالانفاق وان كان موصرا فذلك لعنده وان عتد
 التناهي لا يخرج بيا على ان الاغتاف نافذ عندنا وعتدة لا ينفذ وجه قوله
 ان هذا اغتاف ضمن ابطال خول المرتهن ولا شك ان ضمن ابطال الختة لان
 حقه متعلق وبطل بالاغتاف وعنده حقه منع من ابطال ولها الرهن ينفذ
 البيع لان الاغتاف بخلاف ما اذا كان الرهن موصرا ان هناك لم يوجد ابطال
 لان يملكه الاصول لا يملكه الماربه للماربه الماربه وان اغتافه صادف
 موقوف فهو مملوكه رقبه فينفذ الاغتاف لا يوف والمستاجر ولا له الوصف
 ظاهره لان المهرين ملوك للرهنين عينا ورفقة ان لم يكر مملوكه بد وحسبه ملك
 الرفقة بكم لفاد الاغتاف كما اغتاف العبد المستاجر والا فقول بطل
 حق المرتهن قلنا نعم لكن ضرورة بطلان ملكه للرهن ودل اجمع النفاذ كما يقع
 الاصح معها ان الثاني حقيقة الملك وانما ثبت للمرتهن حق الحسرة لا شك ان
 اعتبار الحسرة او لا نه انقضى بخلاف البيع لا نفاذ يعتد قيام ملك الرفقة والبد
 جميعا لان القدرة على تسليم المبيع شرط نفاذه ولم يوجد المهرية لا في
 المرتهن واذ اغتافه خراج العبد كونه رهناء نه صار حرا مملوكه وجهه

بأنه لا رهن

م فانه ينفذ بالبيع
بالرهن ميم

م للرهن ميم

م للرهن ميم وهو المذتر
لا يبيع للرهن فاحتر كل ميمه
اولى ميم

ولها

ولهذا لم يملك رهناء ولا يملك فذلك وخالفه النفاذ ينظر ان كان الرهن موصرا والبد
 حاله رهن الرهن على قضا به لا نه مسمى في جاب الرهنان وكذا اذا كان الرهن خلا
 ودخل الاجل وان كان لم يحل عدم الرهن قبضة العبد واخذه المرتهن رهناء مائة
 ولا سعاية على العبد اما وجوب الرهنان على الرهن ثلاثة ابطال على الرهن حقه حقا
 قوما هو في معنى الملك او هو ملكه من وجد لصوره مستوفيا بدنه مرالينه
 من وجهه في ان يكون مضمونا بالاغلاف او ما كونه رهناء فلا بد العبد في
 الحقيقة يدل مالته فيتمتع مقامه واد اهل الاجل ينظر ان كانت الهبة من
 جنس الرهن استوفى منها دينها فان كانت قبضة اقل من الرهن رجع بمصل الرهن
 على الراهن وان كانت قبضته مرخلا وجعل الرهن حبرا بالدينط واما عدم
 وجوب السعاية على الرهن فلا نه لم يوجد منه سبب وجوب الرهنان وهو
 الاغلاف لان الاغلاف وجد من الراهن لا من الرهن ومواخفة الانسان
 بالدين من غير ما شرع سبب منه خلاف الاصل ولكن لو كان اذ رهن
 موصرا وقت الاغتاف اعسر بعد ذلك لان العدة اوقات الاغتاف لا نه وقت
 ما شرع سبب وجوب الرهنان وان كان موصرا فله الرهن ان يرجع بدنه
 على الراهن ان شاؤا وان شاء استسعى العبد في اقل من قبضته ومال الرهن وغيره
 في الرهن ايضا اقل قبضته وقت الرهن وقت الاغتاف فليس في اقل من الرهنان
 الرهن حتى لو كان الرهن للرهن وقبضة العبد وقت الرهن الفا فان رادت قبضته
 في بد المرتهن حتى صار يوكي الرهن اعقبه الراهن وهو موصر سعر العبد
 فمألف قدر قبضته وقت الرهن ولو انقضت قبضته حتى صار رسا وخمس مائة
 سو خمس مائة قدر قبضته وقت الاغتاف اما اخبار ارجوع على الراهن فلا نه
 اطلعه بالاغتاف واما ولا باع استسعا العبد فلا ان بارهن مارت مال الرهن
 العبد مملوكه للرهنين من وجهه لا نه صار مستوفيا بالدينه مرالينه فاذ ائتمه
 الراهن فقبضته هذه المالية محتسبة عند العبد ومولت الى العبد بالانكلا
 مالته مشغولة بحق المرتهن وكان المرتهن ان يسترجعها منه وفي عهده ملك
 الا باستسعا العبد فله ان يستعير بحلا حلا ليا سارة للرهن فالحقيقة
 الراهن وانما العبد جعل بحلا لا استسعا الدين منه عند عدم الاستسعا من الراهن
 عينا هو موصع الرهن في الشرع ان الراهن موصر بقضا الرهن وعبد لنفذر
 بنسبة من الرهنان كما فلا الاغتاف والتقدير عند اسرار الراهن لا عند يساره فيبيع
 في حال الاسار لا في حال اليا سار ويحلا والعبد المشتري قبل القبض ادا ائتمه

م اكثر من الدين من الرهن
على الراهن وان كانت
قبضته
محتسبة في دينه

المشترك وهو مفلس لا يكون للبايع ولا يثبت استسعا العبد بقدر الثمن وأركان
 محسوسات التسلیم بالثمن كالمهر من محسوسات الثمن العبد بنفسه البيع خرج
 من ملك البايع من كل وجه فلم يوجد ختناس ما يثبت ملكه للبايع عند
 العبد وأما البايع مجرد حق الحبس فادخله عن محبة الحبس بالاعتاق بطل
 حق الحبس أصلاً وبغير حقه فطاعة المشترك بالثمن محسوبة ماهاها
 فيخالفه وأما السعاية فيأخذ من قيمته ومن الثمن فلما ذكرنا أن الاستسعا
 لما نصبر ورواها للبايع المملوكة للمرتن من وجه محسوبة عند العبد فتقد
 السعاية بعد الاعتاق وأما علم إذا سأل العبد يرجع بأسر غل الأهرن
 لم يمتد في الرجوع من خاتمة ملكه على وجه المضطارة لأن الشرع واجب
 عليه السعاية والقاضي الرمة ومن قضي غير مصطرا من مال نفسه لا
 يجوز من غير ما يرجع عليه كالوارث إذا قضى في الميت من مال نفسه أنه خرج
 على التركة كلها فإن بقي بعد السعاية شيء من الميراث يرجع إلى البايع
 الأهرن ولو قصر العبد في السعر قبل الاعتاق فاعتقه كان له الرجوع إلى البايع
 وقيمة العبد يوم الرجوع الفاسق من السعر حتى عادت قيمته الجسدية
 ثم اعتقه الأهرن وهو معسر وسعى في قدر قيمته وقت الاعتاق وهو خسرانية
 فلو لم يرتن أن يرجع على الأهرن بخسر مائة أحزكه لا نه لم يصل إليه من حقه إلا
 قدر خسر مائة قلنا أن يرجع عليه البايع ولو لم يقصر العبد في السعر ولكنه
 قتله عبد يساوي مائة درهم فدفن مائة فاعتقه الأهرن وهو معسر سعى
 في قيمته مائة درهم ويرجع بذلك على الأهرن ويرجع الميراث على الأهرن
 ينسحب مائة درهم لأنه لما دفع به فقد قام مقام الأول لهما وما قصار رهنا
 جميع المال كان الأول قائم وتراجع سعره إلى مائة فاعتقه الأهرن وهو
 معسر ولو كان كذلك سعى في قيمته وقت الاعتاق مائة درهم ولرجع بذلك
 على الأهرن وكان الميراث أن يرجع بقيمة دينه على الأهرن كلها هذا وأما علم
 ولو كان الرجوع حراً تساوياً القابض فقلت ولما يساوي القابض اعتقه المولى
 وهو معسر سعى في الرجوع إلى الرضا بينهما القيد ولو لم تله ولكن قتله عبد وقيمة
 القان فدفن بها فاعتقه المولى سعى في الرجوع درهم لأنه كان مضموناً بهذا القدر
 لقيامه مقام المقتولة لهما وما دعي كانت قيمته بهذا القدر كذلك وأما علم
 ولو كان المولى له هنتك عند تلافى لئلا يثبت العبد فاعتقه المولى وهو معسر
 فالقول قول المولى ولزمها السعاية عند صحابنا الثلاثة وتكال زفر القول

حالة ذلك كما داماد ان موجلا فلا يسع الا في قدر قيمته ويكون رهنها مكانة
وهكذا ذكرنا في شرحه مختصر الطحاوي ووجد الفرق بين القولين
ان المراد ان كان حاله كان واجب الفضا الحالك على سبيل التصيق وهذا مال
المولى فيقتضيه منه دينه على الكمال واذا كان موجلا لا يجب فضاؤه الى الفاضل
او لا يجب على سبيل التصيق لان المراد ان الرهن بالنقد يبرقوت حول المدين فوجب
اعادة حقه اليه بغير يقوم مقامه جبر القابيت فيتقد الجار برقود
القابيت فيستسجد في قدر قيمته ويكون رهنها مكانة واسا علم كما يرجع
المدين ما سعى على الرهن خلافا للمنفق فوقه الفرق بين المدين والارهن
في موضوعي احدهما ان المدين يبيع في جميع الدين بالغا ما بلغ ولا ينظر في
القيمة والمنفق يسبق في الا في قيمته ومرد الدين والفاقر ان المدين يرجع
ما سعى على المولى والمنفق يرجع والفرق بينهما يرجع الى الحرز والحد وهو
ان سعي المدين بملك موله كقول المدين بملكه اذا قال يا بئس المدين
منفعة البيع فكان الاستسعا استسعا ان يبيع ما له المولى فله ان يبيع
على التام والكمال ولا يرجع ما سعى على المولى لا في قدره المولى من مال
المولى فله يرجع عليه خلافا للمنفق لان سعيه بملكه على الفاضل
لا بد حتى يخرجه الى اتم لزمه ان يسا بذا لا يستلزم ملك المدين من وجه
المختص عنه وهو مال فيتقد راسعا بة نقد الاحتباس ويرجع باساق
على المولى اذا كان مفسرا لانه قضى دينا واجبا عليه من مال الفسيد على سبيل
الاضطرار وهذا يطلق الرجوع في التبرع على ما بينا خلافا للمدين واسا علم
وعلى ما ذكره المحقق في الفرق بينهما في موضع ثالث ايضا وهو ان المدين
يسعى مع ايسار المولى والمولى لا يسعى مع ايساره وقد بينا وجه
ذلك فيما تقدم واسا علم هذا اذا اتفق اودر فاما اذا استولى بان كان
الرهن جارية فخلعت عنده المدين وادعاه الرهن فبيعوه لا يخلوا له
ان كانت قبل وضع الحمل واما ان كانت بعد وضوه فان كانت قبل وضع
الحمل لمحت دعوته ونبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له
وخرجت عن الرهن اما صحته الدعوة فلا ان الجارية ملكه من كل وجه وان
وثبت النسب لمحت صحته الدعوة وصيرورة الجارية ام ولد له حكمه تنوع
وخرجت الجارية عن الرهن حكم الاستسعا وهو صيرورة تمام ولولده ان
الولد اضع للرهن الا ترى انها لا تضع رهنها بتلك افي حال البقاء ولا سعا

م والمالك في وجه كيف
التيه الدتة فاما الملك
من كل وجه

الولد له نصا حرا قبل الولادة فلم يدخل في الرهن فلا يثبت حكم الرهن فيه اما
الجارية فتحكمها حكم العبد المهرور اذا دبره الرهن وقد بينا ذلك كله
وان كانت الجارية وضعت الحمل اذ كان الرهن لمحت دعوه ونبت النسب
وصار حرا وصارت الجارية ام ولد له وخرجت عن الرهن كما ذكرنا في الفصل الاول
ان اها صار الولد حرا ام ولد داخل في الرهن وصارت له حصنة من الرهن فيسقط
الدين عليها على قدر قيمتها وان فيه الجارية تعتبر يوم الرهن وفيما لو لم
تعتبر يوم الدعوى فكل من حكم الجارية في حصنة من الرهن حكم المدين في جميع
الدين وقد بينا ذلك وحكم الولد في حصنة من الرهن حكم المنفق في جميع ما
ذكرنا وقد ساد ذلك لان هناك سطر الا ثلاثة اسباب اربعة العبد ومرد الرهن
والقيمتة وقبلا غناق والاردين فيبني على الا في امر النساء الثلاثة وهاها
ينظر فقط اليه قبل الولد وقت الدعوى والحصنة من الرهن تبني على اهلها
اذا كان الرهن مفسرا ويرجع ما سعى عليه واسا علم **فصل** واما حكم اخلا
الرهن والمدين والعبد ونقل وباسا التوفيق اذا كان الدين اله درهم واخذ
الرهن والمدين في قدر المهرور به فقال له الرهن اندهم بخصم يذوقه
المدين بالغ فالقول قول الرهن مع عبده لان المدين يدعي على الرهن ان
ضامن وهو بذكر فكل القول قول الرهن فله ان يبيع رهنه بجميع الدين الذي كان له وهو
له ان يثبت ريادة ضامن ولو لم يكن له الرهن رهنه بجميع الدين الذي كان له وهو
الف والرهن يباو كالف وقال له المدين ان تبنته بمسما بة والرهن فاهم فقد
روي عن ابي حنيفة ان القول قول الرهن وبخلافه ويراد ان لهما احدهما
في قدر ما وقع عليه الفقد وهو المهرور به فاشبه احدا بالبيع والمشتري
في قدر الرهن وهناك بخلافه ويراد ان فكل ماها فان هلك الرهن قبل
ان يحالها كان كمال المدين لان الرهن يدعي عليه ريادة ضامن وهو بذكر
وابا على ان الرهن كان بالغ واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المدين
لان الرهن يدعي عليه فكل هو بذكر ولها ان القول قول القاصب
في قدر الرض كذا هو ولو اقاما البيعة فالبينة بيد الرهن لانها ثبتت
ريادة ضامن وكذلك لو كان بين فكل احدهما فاختلغا في قيمة الهالك
ان القول قول المدين في قيمة الهالك والبينة بيد الرهن في زيادة القيمة
قلنا وكذلك لو اختلفا في قدر الرهن فقال المدين رهنه هدر الرهن
بالعدم وقال الرهن رهنه احداهما ببينة يحلف كل واحد منهما على

ب

م الرهن

دعوى صلحها لا بها خلافا في رد الحقود عليه وان يوجب التحالف كما في البيع
اولا فاما البيعة فالبيعة بينه الميراث هكذا ذكر في الاصل لا بها ثبت زيادة ضمان
ولو قال الراهن للميراثين ملك الراهن في يدك وقال الميراثين فثبت من بعد
الراهن فثبت في يدك فالقول قول الراهن لا بها انقضاء دخوله وانما هو
يسكر ولو اقام البيعة فليست بينه الراهن لا بها ثبت ضمان ولو كان الراهن عتقا فاعوز
فاختلفا فقال الراهن لا ياتيهم يوم الراهن لفا قد هب يا عتقا انك تصير ما به
وقال الميراثين لا بل كانت قيمته يوم الراهن حاضرة وانا زائد اعد ذلك فاما
ذهب من خيال الرجح ما بينا وحسوت فالقول قول الراهن لا به يستدل
بالا على المأخوذ وكان انظاره شاهده له وان اقام البيعة فالبيعة بينه ايضا
لا بها ثبت زيادة ضمان وكانت اولي بالقول واسه اعلم وان كان الراهن عتقا والراهن
في يد عدل فاختلفا فقال الراهن باعة بما به وقال الميراثين تحسين
ودفع الى وصف والعدل الراهن فالقول قول الميراثين مع يمينه لا بالمرهون
خارج عن كونه مضمونا بنفسه لخرجه عن كونه رهنا بالبيع وتحوّل الضمان
الى الميراثين فالراهن يدعي تحوله زيادة ضمان وهو يسكر وكان القول قوله كما اذا
اختلفا في مقدار قيمته الراهن بعد هلاكه ولو اقام البيعة فالبيعة بينه الراهن
لا بها ثبت زيادة ضمان وبيعة الميراثين تنفي تلك الزيادة فالبيعة اولي
لان انقضاءها لا ينافي في حاله فيقول الضمان فالمرتين يدعي البيع يدعي
خرجه عن الضمان وتحوّل الضمان الى الميراثين والراهن يسكر وكان القول قوله
مع يمينه وكذلك قال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان الراهن مثالا للميراثين فليست
والمرتين مسلط على بيعه فان ادعى باعة بمثل الميراثين وهو اوفى بالقول
قوله وان قال بعته بنسج ما يثبت بثلث قوله فصلا كان ضاع ولا يرجع على
الراهن بالنقصان الى ان يحجب بيئته لا ذكرنا ان كان مضمونا ولا يفرق قوله في
انقضاء الضمان وكذلك العدل اذا لم يبعث بنسج ما به ولا يعلم الاقول له
بل على العدل الا شفع ما به وبصر الراهن داهيا به ولا يرجع الميراثين على
الراهن بالمائة الفاضلة لان قول العدل لا يفيقون براه نفسه غير مقبول
استقاط الضمان عن بعض ما تعلق به ولا في الجوع على الراهن وذكر في الاصل اذا
كان الميراثين مسلط على البيع فاقام بيعة له باع او اقام الراهن بيعة له مات
في يد الميراثين اخذ بيعة الميراثين وقال ابو يوسف يوجب بيعة الراهن
وجه قوله ان بيعة الراهن تثبت زيادة ضمان تنفيها بينه الميراثين وكان المشتبه

م والميراثين يدعي الميراث والراهن
يسكره كان القول قوله
ولا فاما البيعة فالبيعة بينه
الراهن مضمونا بها تثبت
الميراثين بينه وبينه
فانقضاء اولي والقول قوله
هذه في يد الراهن ضمان
اضافة فالقول قوله لا بل
الراهن يدعي حوله في الضمان

ولو يقول الراهن بالبيع
وكذلك قال مات في يد
العدل فالقول قوله الراهن

م يتبعها له نحو

اول وجه رواية الاصل ان بيعة الميراثين تثبت امير الميراث وهو تحوله الصلح
من الراهن الى الميراثين وبيعة الراهن نفس رضانا كان ثابا قبل الموت وكانت المبيعة
اولى واسه اعلم بالصواب **كتاب المزارعة**
الكل في هذا الباب في مواضع من مواضع المزارعة لغة وشراعا وفي ما اذا بها شرا
الميراثين في بيان ركن المزارعة وفي بيان اشتراط المصلحة للراهن والمفسد له وفي
بيان حكم المزارعة الصحيحة وفي بيان حكم المزارعة الفاسدة وفي بيان ما هو
عذر في منع المزارعة وفي بيان ما يبطل عقد المزارعة وفي حكمه اذا بطل
اسا الاول في المزارعة فالبيعة مفاعلة من الميراث وهو الثابت المضاف الى احد
مباشرة فعلى الجرك اسه تعالى البعده حصوله انساب عقبيه لا يتخلقه ويجاذه
وفرع الشريعة عبارة عن العقد على المزارعة بعض الخارج وشرايطه
الموضوعة له شرعا فان قيل المزارعة من باب المفاعلة فتعضي وجود الفعل
من الميراثين كالمقابل والمضاربة وتحوّلها وفعل الميراثين بوجد من العام دون
غيره بدليل انه يسمى هو مزارعا دون رب الارض واليد ومن لا عمل له فجهته
تكلف يسمى هذا العقد مزارعة فالجواب عنه من وجهين احدهما ان المفاعلة
جارية تشتمل فيما لا يوجد الفعل الامم واحد كالمداواة والمأخوذ مع ان
الفعل لا يوجد الامم الطبيب والمعالج لئلا يسه تعالى فاقبله الله ان يكون له ولا
احد يقصد مفاعلة اسه تعالى فكذلك المزارعة جارية ان يكون كذلك والناظر
ان كان اصل اليا ب ما ذكر فقد وجد الفعل ههنا من انشده في المزارعة مفاعلة
من الميراثين والميراثين ثلثة وشراعا والاثبات المتصور من الجيد هو
التسبب لحصول الثبات وفعل التسبب وحيد من كل واحد منهما اما ان
التسبب من واحدهما بالفعل ومن الاخر بالتسبب بالفعل باعطاء الالات
والاستات التي لا يحصل العمل به ونها عادة وكان كل واحد منهما مزارعا حقيقيا
لوجود فعل الميراثين منه بطريق التسبب اما انهما معا فالعامل بهذا الاسم في
العرف ومثل هذا جائز كاس الزايرة ونحو ذلك على ما عرف في اصول الفقه
فصل **واما شرعية المزارعة فقد اختلف فيها قال ابو حنيفة**
انها غير مشروعة وبها اخذ الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
انها مشروعة ووجه قوله ما رواه روى ان رسولا له على علمه وسلم دفع
تخلع غير معاملة وارضاها مزارعة وادفرت دجات فله عليه السلام الحواز ولين
هو شريعة متوارثة لعمال السلف ذلك صغيرا وكا روجه قول ابو حنيفة

كتاب المزارعة

ان بعد المزارعة استيجار بعض الخارج وانه متى بالنصر والمقول اما انما
 روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بيع في بيع رضى الله عنه فحايطة
 لا تساجر به بيعة وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يبيعه في المزارعة
 والاستيجار ببعض الخارج وقد تغير المزارعة في المني غير مشروع واما القول
 فقولنا الاستيجار ببعض الخارج من النصف والنصف والربع ويؤخذ ان الاستيجار
 يدل على مجهول وانه لا يجوز كافي الاجازة فيه تبين ان حديث خبر مجهول على
 الجدية دون المزارعة صوابا لانه لا يلائم الشرع عن التناقص واليدل على انه يمكن
 جليل على المزارعة ان يبيع الله صلى الله عليه وسلم قال فيه افرم ما افرم الله تعالى وهذا
 منه صلى الله عليه وسلم يحمل الدين وجها لئلا يمتنع صحة المزارعة بالاختلاف
 بقى ترك التناقص على العامل ولا يمتنع ان يكون الجواز ويحمل ان يكون للونه
 محل الاجتهاد فلا يدل على الجواز مع الاجتهاد **فصل** واما ان المزارعة فهو
 الايجاب والقول وهو ان يقول صاحب الأرض للعامل فبعضه اليك هذه الأرض مزارعة
 كذا ويقول العامل قبل ان يرضى او يبدل على قوله ورضاه فاذا وجدتم العقد
 بينهما فمصلحة واما الشروط فهي في الأصل نوعان شروط صحيحة للعقد على
 قولنا من غير المزارعة وشروط معتقدة اما المصلحة فانواع بعضها يرجع الى
 المزارع وبعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى ما عقد عليه المزارعة ومنها
 يرجع الى المزارعة وبعضها يرجع الى المزارع **فصل** وبعضها يرجع الى
 المزارع فتم وبعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى المزارعة اما الله
 يرجع الى المزارع فتوان احدهما ان يكون غائلا فلا تصح مزارعة المحبوب
 والقياس ان يكون لا يفعل المزارعة دفعا واخذ ان المزارعة استيجار ببعض الخارج
 والصحي المادون على الاجارة لها تجارة فبعض المزارعة وكذا الحرية
 ليست بشرط صحة المزارعة فتصح المزارعة من العبد المادون دفعا واخذ
 لا ذكرنا في الصلح المادون والآتي ان يكون مريضا على قار قوله الرجعية
 في قياس قولنا مزارعة المزارعة فلا تصح مزارعة لغيره **فصل** في ما يرد من موقوفه
 وعندهما هذا ليس بشرط لجواز المزارعة ومزارعة المزدن نافذة للمال
 بيان ذلك لانه اذا دفع المزدن ارضا الى رجله مزارعة بالنصف او الثلث
 او بالربع فعمل الرجل واخرجت الارض زرعاً ثم قال المزدن اوما على ارضه
 او الحق بد الحرج ونقصي ليجاقه بد الحرج فهذا على وجهين احدهما
 انما يقع الارض واليد جميعا مزارعة او دفع الارض دون اليد فان دفعهما

جميعا مزارعة فالخارج كله المزارع ولا شيء لورثته المريد لان مزارعة ثابتة موقوفة
 فاذا مات او لحق تبين انه لم يبق اصلا فصار كان للعامل بد مزارعة يدير
 مقصود ومن عصب من آخر ودير مزارعة فخرجت كان الخارج له دون
 صاحب اليد وعلى العامل خارج ذلك الذي له مقصودا سبه كونه له مثله
 فله من مثله في نظر ان كانت الارض فنفسها المزارعة فله من النقصان
 لانه انقص مال الغير بعد اذ نه يجب عليه الضمان ومصدق ما ورا قدر
 اليد ونقصان الاخرى انه حصل بسبب جيبه كان في سبيل النقصان
 وان كانت له بمقتضا فلا ضمان عليه في عدم الاطلاق وان سلم بالخارج بينهما
 على الشرط سواء سلم قبل ان يخصص الدرع او بعد ما استخصص له لما سلم
 تبين ان المزارعة وقت صحيحة وقد ابي يوسف ومحمد الخارج على الشرط
 كيف ما كان لان تصرفات المزدن نافذة عندهما منزلة تصرفات المسلم فتكون
 حصته له فاذا مات او لحق بد الحرج يكون لورثته وان دفع اليه الارض
 دون اليد فالخارج له ايضا لانه لا يظهر انما لم يبق المزارعة صا كما عصب
 ارضا بدورها بد رقيقه واخرجت ولو كان كذلك كان الخارج له فذكر لك
 هذا لانه باخذ من ذلك قدر بذره ونقصته وضمان النقصان ان كانت المزارعة
 فبعضها ونقصه في الفضل لا ذكرنا وان كانت له بمقتضا فتبصر قولنا الرجعية
 على قار قوله مزارعة المزارعة ان يكون الخارج كله للعامل ولا يلزمه نقصان
 الارض ولا غيره **فصل** في استحسان الخارج بين العامل وبين ورثته المريد على
 الشرط وجب القياس ما ذكرناه يصير منزلة العاصب ومن عصب
 اخرا رضاء ورعا يدير نفسه ولم ينقصها المزارعة كان الخارج كله له ولا
 يلزمه شي كذا ما هنا وجب الاستحسان ان اقدم محمد بن نصر المريد
 بعد الموت والحق ليس كان اقدم اهلته لان ارضه لا تاتي في عداد اهلته
 بل في تعلق حق ورثته بالوجود اما ان لا يستعيا بالرد لان انظارها
 لم يسلم بل يقتل او يلحق بد الحرج فيستغنى عن ماله فثبت التعلق بطا
 لهم ونظرهم ماها في تصحيح النصف في ارضه لعل الهم شي واخيه
 العبد المحمود الاخر نفسه وسلم من العمل انما يبطل بغيره **فصل** في
 وجب الاجرة في الحكم بطلان تصرفه لطلو المولى ونظره ماها في
 في التصحيح دون الاطلاق كذلك ما هنا وان سلم المريد بالخارج على
 الشرط سواء سلم قبل ان يخصص المزارعة او بعد ان يخصصها بمقتضى المزارعة

لان العقد شرط اهلية
 المصروفات فانما المبلغ
 فلهذا يلزم ان المزارعة
 حتى يجرى مزارعة الصبي
 المادون وما واخذناه

الارض او لم ينقصها لما ذكرنا في الوجه الاول وعلم قولهما الخارج على الشرط كعدمها
كان اسلم او قل اولي لان تصرفاته فانما بمنزلة تصرفات المسلم هذا اذا
دفع من يد ارضه مزارعة المسلم اما اذا دفع مسلم ارضه مزارعة ارضه
فمنها على وجهين اما ان دفع الارض واليد بيمينه او دفع الارض دون اليد
فان دفعها جميعا مزارعة فعل المرندي فاحتج الارض زرعها كبرائتم قتل المرندي
او ما نال اولي بدو الحرب فالخارج كل يوم المسلم وبين ورثته المرندي على
الشرط بالخلاف لان ان دفع حصة تصرف المرندي لا يورثه بل ينقصه انما
حق الورثة لتعلق حقه بما على عامر وعمل المرندي ما هنا ليس تصرفا فاصح
ويقال له على نفسه بايقاع المانع واحق لو رثته في نفسه فصح مزارعته
فكان الخارج على الشرط المذكور فان دفع الارض دون اليد فعل المرندي
واحتج الارض زرعها فقياس قول ~~المسلم~~ الحنفية على قياس قول من
اجاز المزارعة ان الخارج كل الورثة المرندي ويجب نقصان الارض زرعته
تصرفات المرندي موافقة غيرنا في المال فلم تنفذ مزارعته فكان الخارج
حادثا على ملكه لكونه تاما ملكه وكان الورثة وفيه اشتكالك وهو من هذا
الخارج من اكسب رذنه وكسب الرذنه عند ارضه فكيف يكون
لو رثته والجب ان يجهز يدراك ربحه ولو رثته متعلقا باليد لما من ربح
فالحاصل منه يجب على ملكه فلا يكون كسب الرذنه ولا يجب نقصان الارض
لان ضمان النقصان بعقد اتلاف العين ولم يوجد اذا المزارعة حصلت
باذن المالك وعندنا يوجب ويحدد الخارج على الشرط بالخلاف سواء
يبيع مسلم مرندي اما اذا كانت بين مسلمين ثم اوتوا رثته لحدوها فالخارج
على الشرط بالخلاف لا تخلو ان مسلم وقت العقد ينصرفا عن عرض
الرذنه عليه بعد ذلك لثقله واما المرندي فنقص مزارعتها فاعلموا لاجتماع
لان تصرفاتها فانما بمنزلة تصرفات المسلم فنقص المزارعة منها دعوا واحد
بمنزلة مزارعة المسلم وقصل واما الذي يرجع الزرع ونوع واحد وهو ان
يكون معلوما بان يبين ما يزرع لان حال المزرع فيه يختلف باختلاف الزرع
بالزيادة والنقصان فرب زرع يزيد والارض ورب زرع ينقصها وقد تخل
النقصان وقد يكثر فلا بد من البيان ليكون لزم الصبر مضافا الى انهما اذا
تعا لالارض فيها ما شئت فيجوز لهما ان يزرع فيها ما شاء لهما فلو اقر له فقد

مما كانا ان مسلم المرندي
وان اسلم فالخارج على الشرط

الارض

بالضرر

الارض الا انه على الغرض لان الداخل تحت العقد الزرع دون الغرض
واما الذي يرجع الى المزرع فهو ان يكون قابلا لعمل الزراعة وهو ان يورثه ما عمل
بالزيادة لمحرك العادة لان ما لا يورثه العمل بالزيادة عادة لا يخفى في عمل
الزراعة حتى لو دفع ارضا فيها زرع قد استخمد مزارعة لم يحرك كذا ان لو
لان الزرع اذا استخمد لا يورثه عمل الزراعة بالزيادة فلا يكون قابلا لعمل
الزراعة وانه تعالى علم وقصل واما الذي يرجع الى الخارج من الزرع فانواع
منها ان يكون مذكورا في العقد حتى لو سكنت عنه فسد العقد لان المزارعة
استيجار والسكوت عن ذكره لا يفسد الاجارة ومنها ان يكون لها حق
لوشرطان يكون الخارج لاحدهما فسد العقد لا يفسد لاشركه لان هذا
العقد وكل شرط يكون فاطما للشركة يكون مفسدا للعقد ومنها ان يكون حصة
كل واحد من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرطان ان يكون ربحه لا يفسد
العقد لان المزارعة استيجار وبعض الخارج به تنفصل عن الاجارة المطلقة
ومما ان يكون ذلك البعض من الخارج معلوم العقد بالاضف والتلش
والربح ويخوذلك ان ترك القدر يورث الى الحاله الفصية في المزارعة
ولهذا شرط بيان مقدار الاجارة والاجارات كلها ما فيها ومنها ان يكون جزاء
شائنا في الحلة حتى لو شرطوا لحدوها سبعا قد افسد العقد
المزارعة فيها معنى الاجارة والشركة اما معنى الاجارة فلان الاجارة تملك
المنفعة بعوض والمزارعة كذلك لان البذر ان كان من رب الارض فالعامل
يملكه منفعة فبعض من ربح الارض بعوض وهو ما يورثه وان كان
البذر من قبل العامل فرب الارض يملك منفعة ارضه من العامل بعوض
وهو ما يورثه فلا تنفذ المزارعة استيجار ~~الارض~~ اما العامل واما الارض
لكن بعض الخارج واما معنى الشركة فلا يخرج يكون مشترك بينهما على
الشرط المذكور واجتماعهما في الاجارة والسرلة لان هذا العقد يشترط
جدا معلوم بفرد لزم معنى الشركة لاجتماع الارض لا يخرج راوادة على
القدر المعلوم ولهذا اذ اشترطوا لحدوها سهم معلوم من الزرع لا يفسد
كذلك وكذا اذا شرطوا لحدوها وشرط معة راوادة افعلة معلومة لا
يجب ما قلنا وعليه هذا اذا شرطوا لحدوها باليد وبفسد وان يورثا بينهما
لا يفسد المزارعة ليو ارا لا يخرج الارض الا قدر البذر فيكون ذلك الخارج له ولا
يوجد معنى الشركة ولا هذا في الحقيقة شرط نذر البذر ان يكون له افعلة البذر

ط

تتقدم ثم شركة

لان عينة تملك في التراب وهذا يصح لما ذكرنا وهذا بخلاف المضاربة فان قدر رأس
 المال يرفع وينقسم اليه على الشرط ان المضارب يتفق بالشركة والربح فاما
 المضاربة فتعني الشركة في كل الخارج واشترط قد راعوا من الخارج جميع
 نعموا بالشركة في كل فهو المهر غير الضلعين وكذلك هو شرطهما على المادانا
 والسواقي يصح العقد ان ما على المادانا والسواقي شيء معلوم فشرطه صحة
 لزوم الشركة في العقد فذكر انهم كانوا شرطوا في عقد المضاربة لحددهما ما
 على المادانا والسواقي فلما ثبت على السواقي علم بطله فصل
 الذي يرجع اليه المزرع فيه وهو الارض فانواع منها ان يكون صالحة للمزراعة
 حتى لو كانت سبخة او ترابا جورا للعقد ان المضاربة عقد استعارة لكن بعض
 الخارج والارض السبخة او ترابا يجوز اجارتهما فلا يجوز مزراعتهما فاما اذا
 صالحة للمزراعة في المدة لكن لا يمكن زراعتها وقت العقد لوارضها يعطى
 الما و زمان الشتا ويجوز كذا العوارض التي هي على شرف الزوال والموت تجوز
 مزراعتهما كما يجوز اجارتهما ومنها ان يكون معلومة فان كانت مجهولة لا يصح
 المضاربة انه يودي الى المضاربة ولو دفع الارض لمزارعة على ان مازرع منها
 حنطة وكذا وما زرع منها شعير وكل ما يفسد العقد ان المزرع فيه
 مجهول لان كلمة من التقيض تقع على بعض الارض وانه غير معلوم
 وكذلك لو اعلن مزرع بعضها حنطة وبعضها شعير انما انشخص
 على التقيض تنصيص على التجهيل ولو اعلن مازرع فيها حنطة وكذا وما
 زرع فيها شعير فكذلك انما جعل الارض كلها مزرعة الحنطة او المزرع
 الشعير فاعدم التجهيل ولو اعلن مازرع فيها شعير كذا وكذا كذا
 اصله جازب وهذا مستلزام للمزرع فيه مزرعة شعير فاشخصها اذا
 قال مازرع فيها حنطة وكذا وما زرع منها شعير فكذا وبعضهم اشعروا
 بشعير جواب انكساب والفرق بين الضلعين على وجهه نصيحي ولو اعلن مزرع
 حنطة وكذا وان زرع شعير فكذا ولم يذكر منها فهو جازب لان عدم جهالة
 المزرع فيه وجهه لان المزرع للمالك ليس بضار بل انه مفضل الاختيار اليه فاجب
 ذلك الاختار بغير ذلك للعقد اختياره فلو قالنا واكفارات الثلاث
 ولو زرع بعضها حنطة وبعضها شعير اجاز ان لا نزرع الكل حنطة او الكل
 شعير اجاز فاذ زرع المص حنطة والبعض شعير اولى ومنها ان
 يكون مسئلة الى الامام بخلافه وهو ان يوجد من صاحب الارض الحنطة بين

الارض

الارض وبين العالم حتى لو شرط الفعل على رب الارض لا يصح المضاربة لعدم
 العقبة وكذا اذا شرط عملها جميعا للمادانا والارض اذا شرط رب المال
 في عقد المضاربة المصاريف لصاحبه المضاربة لا شرط صحة وجودها
 هو شرط لصحة العقد وهو العقبة واما العقبة لكانها وعقد اذا نزعها
 وبذا امكن ان يعمل العامل وبعد رب الارض والعامل الثلث ورب الارض
 الثلث ولعبد الثلث فهو جازب ان صاحب الارض صار مستأجر للعامل بعض
 الخارج الذي هو تمام ملكه فصح وشرط العمل على عبد لا يكون شرطاً على نفسه
 لان العقد المادون له بد نصيبه على كسبه لا يد التبا عن موله فيصير منزلة
 الاجنب فلا يصح تحقو العقبة ولا يصح الصحة وتكون نصيب العبد لولا وان
 كان البذر للعامل لا يصح المضاربة انه يصير مستأجر الارض والفقير والعبد
 بعض الخارج الذي هو تمام ملكه وهذا لا يصح علمه اذكر ويكره الخارج له وعليه
 اجبر مثل الارض والبذر والعبد ان هذا حكم المضاربة الفاسدة علمه اذكر
 في موضعها وكذلك لو كان بشرط عملك الارض مع ذلك كان له ايضا اجر مثل
 ان هذا شرط ففسد للعقد وانه نفا لا علم فصل واما الذي يرجع الى
 العقود عليه المضاربة فهو ان يكون المعقود عليه المضاربة مقصودا من حيث
 ثباتها بالارزاق احد ام من الامم ففقد العامل ان كان البذر من قبل رب الارض
 وانه نفعه الارض ما كان البذر للعامل ان كان البذر من قبل رب
 الارض يصير مستأجر للعامل واذا كان من قبل العامل يصير مستأجر
 الارض واذا اجتمعا والاستيعار فسدت المضاربة فاما منفعة البذر فان
 حصلت تابعة لصحة المضاربة وانصلت مقصودة فسدت وبما ان هذه
 الجملة بجميع انواع المضاربة فتعقل وبما ان توفير المضاربة انواع منها
 ان يكون الارض والبذر والبذر والا له مزارع والبذر مزارع وهو الجازب
 ان صاحب الارض يصير مستأجر للعامل ان يكون الارض مزارع والبذر مزارع
 الذي هو تمام ملكه وهو البذر ومنها ان يكون الارض والبذر مزارع والبذر مزارع
 وهذا جازب ايضا لان العامل يصير مستأجر للارض لا غير بعض الخارج الذي
 هو تمام ملكه وهو البذر ومنها ان يكون الارض والبذر مزارع والبذر مزارع
 والبذر مزارع وهذا جازب ايضا لان هذا استعارة العامل لا غير مقصودا واما
 البذر فغير مستأجر مقصودا فاعلم انه شيء فانه فسط ما للعوض وهو الاجرة
 التي تابعة للعقد عليه وهو منفعة العامل لا ثأله العمل لا يقابل له شيء

استأجر خا طماط باره نفسه حازوا بها ثمن الأجرة ولا يملك أن يأنق
 يعود عليه فكان جازبا بحرك البعثة العمل كان العقد عند عمل الجيد والأموال
 فسطاها من العوض فامكن أن تتعد اجاره ثم شريكه بر معة الأرض ومن
 منفعة العامل ومن أن تكون الأرض والبقير من جانب والبذر والعامل من جانب
 وهذا يجوز في ظاهر الرواية وروي عن ابن عباس عن سفيان بن عيينة قوله لا لو
 كان الأرض والبذر من جانب جاز وجبته منفعته للبذر من معة العامل
 وكذا إذا كان الأرض والعامل من جانب جاز يجوز وتعمل منفعته الفتر بجبه
 منفعته الأرض وجبه فاهار أو بقاء العامل ما هنا يصير مستأجر الأرض
 والبقر جميعا مقصودا ببعض الخارج لأنه لا يمكن تحقيق معنى البعثة هاهنا
 لا خلافا جيسر المنفعة لأن منفعته للبذر ليست من جيسر منفعته الأرض فيعين
 أصلا بنفسها فكان استئجار البقر مقصودا ببعض الخارج لا يجوز لو جهر أحدهما
 ما ذكرنا أن المزارعة تتعد اجاره ثم شريكه ولا يتصور انعقاد الشراكة بين
 منفعته البقر وبين منفعته العامل بحكم الفصل الأول لأنه يتصور انعقاد
 الشراكة بين منفعته الأرض وبين منفعته العامل والثاني أن جوار المزارعة
 ثبت بالمرحى الفال لقياسه لا بالأجرة معدومة وهي من أبعاد ما يجوزولة
 فيقتصر جوارها على الحال الذي ورد فيه وذلك فيما إذا كانت الأجرة
 فإذا أحلت مقصودة ترد إلى القياس ومنها أن يكون البذر والعامل من
 جانب والأرض والعامل من جانب وهذا يجوز أيضا لصاحب البذر من
 مستأجر الأرض والعامل جميعا بعض الخارج والجميع بينهما ينتج جميع المزارعة
 ومنها أن يكون البذر من جانب والباقى كله من جانب وهذا يجوز أيضا لما
 قلنا وروي عن ابن عباس عن فهد بن العنكبوت أيضا أنه يجوز أن استأجر كل
 واحد منهما جاز عندل انفراد قلنا عند الاجتماع والحواف ما ذكرنا أن الجوار
 كان بخلاف القياس ثبت عند انفراد فترجأ حالة الاجتماع على القياس
 وطريق الجوار فهد بن العنكبوت لا تتفق أن يأخذ صاحب البذر الأرض
 مزارعة ثم يسير العمل له يجوز والخارج يكون بينهما على البشروط ومنها
 أن يشترك جماعة من جدهم الأرض ومن الأخر البذر ومن الآخر البقر ومن الآخر
 العمل وهذا يجوز أيضا لما روي عن فهد بن العنكبوت فانه روى أن
 أربعة اشترىوا عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا الوجه فاطل عليهم
 مزارعتهم وعلى قاي ماروي عن ابن عباس يجوز ومنها أن يشترط في عقد

هذا استئجار البقر
 ببعض الخارج أصلا
 ومقصودا

منها جازها

المزارعة

ط ولأنه لصاحب البذر
 والبقرة ولأنه كذلك العامل
 وهذا صحيح
 ولأنه صحيح

قوله العقد واما ان سكتا عن شرط فان شرطه جبر عليه انه شرط صحيح في الوفاء
وان سكتا عنه **عقده** ينظر ان كانت الارض ما يتخذ للزراعة بدون الكراب رزعا
معتادا يقصد منه في عرف الناس لا يجرى المزارع عليه وان كانت لا تجمع اشلا
او تخريج ولكن شيئا قليلا لا يقصد مثله يجرى على الكراب لا رطل في عقد المزارعة
يقع على الزراعة المعتادة وعلى هذا اذا امتنع المزارع عن السقي وتلاوا عهده
يسقطها الساق فهو عرضة لغيره لا يفسد له ان كان المزارع ما يكتفي بما السوا ويجز
زعا معتادا بدونه لا يجرى على السقي وان كان مع الساق وجود فان كانت ما يكتفي
به يجرى على السقي لا فلان ومثلا يجوز الزيادة على الشرط المذكور في الخارج
والخط عنه وعدم الجواز والاصل فيها ان كل ما احتمل انشا العقد عليه احمل الزيادة
وما لا فلا والخط جاز في الخارج جميعا ان كان الزيادة في القن فربما يوسع واذا
عرف هذا فتقوله الزيادة في المزارعة والخط على وجهه ان امان يكون من المزارع
واما ان يكون من صاحب الارض وقد جملوا امان ان يكون من المزارع واما ان يكون
من صاحب الارض بعد ما استحصل للزراعة او قبل ان يستحصل فان كان من بعد ما
استحصل واليد من قبل العامل وكانت المزارعة على النصف مثلا فزاد المزارع
صاحب الارض السدس في حصته وجعله الثلثين وصحى مع صاحب الارض
تجوز الزيادة في الخارج منها على الشرط بصفان وان زاد صاحب الارض المزارع
السدس في حصته وتراضيا فزيادة جازية في الاول زيادة على الجواز وبشرتها
عمل المزارعة باستيفاء المعهود عليه وهو المنفعة وانه يجوز لا تزي انها لو
انشا العقد بعد الحصاد لا يجوز فذلك الزيادة والثاني لا يخط عن الحجرة وانه لا يستد
قيام المعهود عليه كما في البيع هذا اذا كان الدر من قبل العامل فان كان من قبل
صاحب الارض فزاد صاحب الارض لا يجوز وان زاد المزارع جازا فلما هذا اذا
زاد احدهما بعد ما استحصل للزراعة فاما اذا زاد قبل ان يستحصل الزرع جاز
لصاحبها ان ان الوقت يجمل انشا العقد بجعل الزيادة ايضا خلافا للعقل والى
فصل واما حمل المزارعة العائدة فانواع منها لا يجب على المزارع شيء
من اعمال المزارعة لان وجوبها للعقد ولم يجرى ومنها ان الخارج كله يكون لصاحب
الدر سواء كان لصاحب الارض او لعمال المزارع كما استعمله صاحب البدر
الخارج لكونه بائنا له بالشرط لوقوعه استيفاء بالذات عن الشرط واستحقاق
الخارج الخارج بالشرط وهو العقد فاذا لم يجرى الشرط استحققت صاحب الملك
ولا يلزمه التصرف في شيء كما تملكه ومنها ان البدر اذا كان من قبل صاحب

جواب الكتاب وفوقها بين هذا الشرط وبين شرط التنبية بغيره لم يفت
وقرر في الاصل فقال لو زرع بعض الارض كرابا وبعضها بغير كراب
وبعضها بغير كراب وهو جاز والشرط بينهما في كل ارض فان علم ما شرط له
ذكر في الاصل وهذا باطل الاول لان شرط التنبية في كل ارض من غير اعتبار
ذلك فيجب في البصر بطريقه الاولى **فصل** واما ما يجرى المزارعة الصحيحة
على ما ليس بجبر فما تقول وانه التوفيق في المزارعة الصحيحة احكاما منها
ان كل ما عمل المزارعة ما يحتاج الدر الى اصلاحه فعمل المزارع لان العقد
ينشأ له وقد بيناه ان صاحبها ان كان امانا من صاحب العقدة على الدر من السقي
وفعل الحشوة وتؤخذ ذلك فعلمها على قدر حقها وكذلك الحصاد والحمل
الى البدر والاديار والتذرية المذكوران ان ليس من عمل المزارعة حتى
يختص المزارع ومنها ان يكون الخارج بينهما على الشرط المذكور في الشرط
قدح فلهذا الوفا بلفظه على اسعده وسلم المسلمون عند شروطهم ومنها
انه اذا لم يتخذ الارض شيئا الا شيء واحد منها لا اجر العمل ولا اجر الارض سواء
كان البدر من قبل العامل او من قبل رب الارض بخلاف المزارعة فانها سكت
انه يجب احرار المثل فيها وان لم يتخذ الارض شيئا والفرق ان الواجب في العقد
الصحيح هو السقي وهو عرض الخارج ولم يوجد الخارج فلا يجب في الواجب
في المزارعة انشا سكت احرار المثل العمل في المزارعة فلا تعدل الخارج في بيع
وجوبه في الذمة وهو الفرق ومنها ان هذا العقد غير لازم فجاب صاحب
البدر ان له فحاجته صاحبه حتى لو امتنع بعد ما عقد عقد المزارعة على
الصحة وتلك لا بد زراعة الارض لئلا يسوءا ان له عند اوله يكتسب ولو امتنع
صاحبه ليس له ذلك الامر عند وعقد المعاملة لازم للبدر لو احدهما ان
يمنع الامر عند والفرق بين هذه الجملة ان صاحب البدر لا يعلم الحق
في العقد الا بان لا يملكه وهو البدر ان البدر يملكه في الزرا فلا يكون
الشروع فيه من زمانه فحقه اذا انشا ان لا يجرى على اتلاف مملكه ولا ذلك ليس
البدر من قبله ولعلاماته لا يثبت الحق اياهم اتلاف مملكه فكان السدس
ملزما في حقهم ولا يفسخ الامر عند كما هو سابقا لاجازته وسواء كان المزارع كره
الارض او لم يكرهها ان زاد كما ذكرنا في الخارج لا يوجب الفصل بينهما ولا شيء للعامل
فعمل الكراب علم ما ذكره فحقه المزارعة المستحقة ان نشأ السدس على ومنها
ولا يجرى المزارع على الكراب وعدمها وهذا على وجهه اما ان شرط الكراب

م كان من

الارض كان للواحد عليه اجر مثل عمله لان البذر اذا كان من قبل صاحبه
كان هو مستحق اجر العمل واذا قسدت الاجارة وجب اجر مثل عمله واذا كان
البذر من قبل العامل يكون هو مستحق اجر الارض فاذا قسدت الاجارة
يجب عليه اجر مثل عمله ارضه ومنها ان البذر اذا كان من قبل
الارض واستحق الخراج وغرم للعامل اجر مثل عمله الخارج كطبيب له
له حاصل من ملكه وهو البذر فملكه وهو الارض واذا كان من قبل
العامل واستحق الخراج وغرم لصاحب الارض اجر مثل ارضه والخارج
كطبيب له بل ياتي من البذر قدر بذره وقد راجر مثل الارض
وطبيب ذلك له لا له سلم له عوض وينصف في بعضه على كسره
وان تولد من بذره لكن في ارض غيره يعقد فاسد فتكثرت فيه شبهة
الحث كان سبيله النصف ومثبان ان اجر المثل لا يجب في المراجعة
الفايد ما له من وحيد استعمله الارض لان المراجعة عقد اجارة والاجر
الاجارة اناسه لا يجب الا بحقيقة الاستعمال ويجب التمسك بالعدل في التمسك بها
حقيقة اذ في عبارة عن دفع المراجعة وانكره الاسماع حقة وشرا ولم يوجد
غلاط الاجارة الصحيحة علم ما عرف في الاجارة ومنها ان اجر المثل يجب في المراجعة
القاسية وان لم يخرج الارض شيئا بعد ان استعملها المزارع والمراجعة انما هي
اذ لم يخرج شيئا او احدث منها ومنه في المراجعة ومنها ان اجر المزارع المراجعة
القاسية يجب مقدرا بالتمسك بالعدل يوسف وعبد محمد يجب ما هو ادا
لا في الاجارة وهو حصص كل واحد منها مساهة والعقد فان لم يكن صاحب المثل
تاما بالاجارة وجب له محمد ان الاصل في الاجارة وجوب اجر المثل الا
عقد معاوضة وهو تلك النقطة بعوض ومثبان العاوضات على المساواة
البدل وذلك بوجوب اجر المثل في المثل المكن من الباب اذ هو قدر محمد
المناقص للسوفا لان فيه ضرب جهالة اهل العقد عليه ولا بد من
تسمية البدل لصحة العقد فوجب التمسك بقدر قيمة المناقضة او ادا
العقد لغوا شرط شرطه وجب المصير الى البدل الاصل للمناقص وهو اجر
المثل ولهذا الدرس البدل اصل العقد وجب اجر المثل للعامل ما لم يجد
قول ابو يوسف ان الاصل ما قاله محمد وهو وجوب اجر المثل ولا عيب
المناقص فيه لانه هو المثل باقدر المثل لكن مقدرا بالتمسك بالعدل لا يجب
اعتبار المثل في البدل في عقد المعاوضة باقدر المثل في عقد المعاوضة

م كان عليه الرب الرب المزارع
مناقصه لان البذر اذا كان
من قبل العامل هو

منه

لانه يجب اعتبار المثل في البدل في عقد المعاوضة باقدر المثل في عقد المعاوضة
التمسك باقدر المثل لان اعتبار نصفه الباقل واجب ما مكن وامكن ذلك
شعر راجر المثل المسمى على ان المساح ماري بازيادة على المسمى والاخر سا
رضي بالنقص عنه كان اعتبار المسمى في تقدير راجر المثل به عملا بالبدل
ورعاية للمجايب باقدر المثل وكان في خلاف ما اذا لم يكن البدل المسمى
في العقد لان البدل لادركه سمى اصلا لحاجته الى اعتبار التسمية فوجب
اعتبار راجر المثل فقوا في قولهم اما المقياس في تقدير راجر المراجعة فانواع
بعضها يرجع الى صاحب الارض وبعضها يرجع الى المزارع اما الذي يرجع الى
الارض فهو البذر الخارج الذي لا يقضاه الا من غرس هذه الارض يتابع في البذر
وليس العقد بهذا العذر واذا امكن الفسخ بان كان قبل المراجعة وتبعها
اذ سمى المزارع وبلغ مبلغ المصاد لا بد له من المص في العقد الا بضرر يحميه
فلا يلزمه تحمل البضر فيبيع القاصي الارض بدينه او لا يفسخ المراجعة ولا
يفسخ بقصر العذر وان لم يكن الفسخ بان كان المزارع لم يدره ولم يبلغ مبلغ
المصاد يتابع في البذر ولا يفسخ الا ان يدره المزارع في ابيع الباقل
العامل وفي انتظاره وقت الادراك ما يرجع صاحب البذر وبمراجعة
المناقص فكان اولى ويطول من الجسر لو كان محسوبا في الغاية الادراك ان
المسحور انظلم وهو المثل وانه غير ما طر في الادراك لانه ممنوعا عن
بيع الارض بشرعا او ممنوعا معدوقا اذ ادرك المزارع يرد الى الجسر فانسيا
لبيع ارضه ويؤدي دينه بنفسه ولا يبيع القاصي عليه واما الذي يرجع
الى المزارع فتحوا لمرضانه بغير عن العمل والسمرة في جناح البدل وترك
حرقه المراجعة لان من الجرف مالا فني في الجوع فيحتاج الى استئثار المزارع
وما منع منه من العمل على ما تفركا في الاجارات وقيل واما الذي
يجوز به عقد المراجعة بعد وجوده وانواع منها الفسخ وهو نوعان من
ولا لهما انفسح فهو ان يكون لفظ الفسخ والا فانه لان المراجعة مشتملة
على الاجارة والبشرلة وكل واحد منهما قابلا للفسخ والافالة واما الدالة
نوعان احدهما امتناع صاحب البذر عن المص في العقد فان قال لا يريد
مراجعة الارض يفسخ العقد لما ذكرنا ان العقد غير لازم في حقيقة كان
سبيل الامتناع عن المص فيه من غير عذر وان يكون ذلك مساهمة دالة
وانما يرجع المولى على العبد الماذون بعد ما دفع الارض والبذر مراجعة وبان

فوق المزارع

صاحب الأرض لا أن العقد قد انفسخ وفي الواقع ضرر بالمزارع وان تركه مغير
احد من صاحب الأرض فكان التزك باجر المثل نظرا من المالكين بخلاف
الادامات صاحب الأرض والزرع قبل ان العمل يكون على المزارع خاصة لان
هناك انفسخ العقد ايضا حقيقة لو جرد سبب الانفساخ وهو الموت انا بقبائه تعدد
دفع المصير عن المزارع لا نولو انفسخ لتبنت صاحب الأرض حتى القلق وفيه ضرر
بالمزارع فجعل هذا عذرا في العقد بتقدير اذا ابيع العقد كان العمل على المزارع
خاصة لا كان قبل الموت وهذا لا يصح فان انفق احداهما مزارعا من صاحبه من
غير ان انقضى فهو منقطع وان اراد صاحب الأرض ان ياحق فلا فصاحب الأرض يبت
ذلك ان فيه ضررا بالمزارع ولو اراد المزارع ان ياحق فلا فصاحب الأرض يبت
خياره فلا شأنه بقتل الزرع فكيف يتفهم وان شاء عطل المزارع قيمة نصيبه
من الزرع وان شاء انفق هو الزرع مرهالة ثم يرجع على المزارع خصصه لان فيه رعاية
للمالكين واما في موت احد المتعاقدين اما اذا مات رب الأرض بعد ما دفع
الأرض فمزارعة ثلاث سنين ونبت الزرع وصار يثقل التزك الأرض فزيد
المزارع الى وقت الحصاد وتثبت على الشرط المذكور لان التزك الى وقت الحصاد
نظرا من المالكين وفي الواقع اضرارا بالجميع وهو المزارع ويكون العمل على المزارع
خاصة لبقاء العقد بتقدير اوفعه بالسياسة فهذا الزرع وان مات المزارع والزرع
قبل نقل ورشته تخلف فعلا على شرط المزارعة وان ترك ذلك صاحب الأرض
فلا يزال ورشة المزارع لان في الواقع ضرر بالمزارع ولا ضرر لصاحب الأرض
فلا يترك في وقت الادراك وان ترك لا اجر للورثة فيها بطلت بهم بطلت
على حكم عقد ايهم بتقدير ان كان يعمل او هو وان اراد الورثة قلع الزرع لم
يعبروا على العمل لان العقد منفسخ حقيقة انا بقبائه باختيارهم بنظر الحكم
فاذا امتنعوا عن العمل لم يجبرون فكان ان يجبروا باختيارهم بنظر الحكم
للمصير او يعطيهم صاحب الأرض قيمة حصتهم من الزرع البطل ويقضون
نفسه الى وقت الحصاد ثم يرجع عليهم حصتهم لان فيه رعاية للمالكين وانه
تعالى على بالصواب

صاحب الأرض لا أن العقد قد انفسخ وفي الواقع ضرر بالمزارع وان تركه مغير
احد من صاحب الأرض فكان التزك باجر المثل نظرا من المالكين بخلاف
الادامات صاحب الأرض والزرع قبل ان العمل يكون على المزارع خاصة لان
هناك انفسخ العقد ايضا حقيقة لو جرد سبب الانفساخ وهو الموت انا بقبائه تعدد
دفع المصير عن المزارع لا نولو انفسخ لتبنت صاحب الأرض حتى القلق وفيه ضرر
بالمزارع فجعل هذا عذرا في العقد بتقدير اذا ابيع العقد كان العمل على المزارع
خاصة لا كان قبل الموت وهذا لا يصح فان انفق احداهما مزارعا من صاحبه من
غير ان انقضى فهو منقطع وان اراد صاحب الأرض ان ياحق فلا فصاحب الأرض يبت
ذلك ان فيه ضررا بالمزارع ولو اراد المزارع ان ياحق فلا فصاحب الأرض يبت
خياره فلا شأنه بقتل الزرع فكيف يتفهم وان شاء عطل المزارع قيمة نصيبه
من الزرع وان شاء انفق هو الزرع مرهالة ثم يرجع على المزارع خصصه لان فيه رعاية
للمالكين واما في موت احد المتعاقدين اما اذا مات رب الأرض بعد ما دفع
الأرض فمزارعة ثلاث سنين ونبت الزرع وصار يثقل التزك الأرض فزيد
المزارع الى وقت الحصاد وتثبت على الشرط المذكور لان التزك الى وقت الحصاد
نظرا من المالكين وفي الواقع اضرارا بالجميع وهو المزارع ويكون العمل على المزارع
خاصة لبقاء العقد بتقدير اوفعه بالسياسة فهذا الزرع وان مات المزارع والزرع
قبل نقل ورشته تخلف فعلا على شرط المزارعة وان ترك ذلك صاحب الأرض
فلا يزال ورشة المزارع لان في الواقع ضرر بالمزارع ولا ضرر لصاحب الأرض
فلا يترك في وقت الادراك وان ترك لا اجر للورثة فيها بطلت بهم بطلت
على حكم عقد ايهم بتقدير ان كان يعمل او هو وان اراد الورثة قلع الزرع لم
يعبروا على العمل لان العقد منفسخ حقيقة انا بقبائه باختيارهم بنظر الحكم
فاذا امتنعوا عن العمل لم يجبرون فكان ان يجبروا باختيارهم بنظر الحكم
للمصير او يعطيهم صاحب الأرض قيمة حصتهم من الزرع البطل ويقضون
نفسه الى وقت الحصاد ثم يرجع عليهم حصتهم لان فيه رعاية للمالكين وانه
تعالى على بالصواب

المعاقبة

وقد يبت كتاب المساقاة والكام وهذا الكتاب والمواضع المذكورة في
المزارعة ما معنى المعاقبة لغة وهو عقاب عن امر او موعظة انفسخ عارة
عن العقد على العمل بمصر الخراج مع سائر شروط الجوار وما شرطه فيها
اختلف العلماء فيها قال ابو حنيفة بانها غير مشروعة وقال ابو يوسف ومحمد

ذلك ان العبد المادون زاد مع الأرض والبذر مزارعة فحجره المولى قبل الزرع
بمصر العقد حتى ملك منه الخراج عن المزارعة لان العقد لم يقع وانما وجه
العبد لانه صاحب بذر فملك المولى مئة عن المزارعة بالمعنى المذكور
قبل الحجر ولو كان البذر من جهة المزارع لا ينفسخ العقد حتى ملك المولى والعبد
منع المزارع عن المزارعة لان العقد لازم من قبل صاحب البذر ولهذا ملك
العبد مئة عن المزارعة قبل الحجر فلا يملك المولى مئة بالحجر ايضا هذا اذا
وقع في الأرض مزارعة فاما اذا اخذها مزارعة فان كان البذر من قبل انفسخ
عليه وان كان البذر والأرض من قبل صاحب الأرض لا ينفسخ العقد بالحجر لانه
الحجر لم يجر على الأرض لان المولى مئة عن العمل المأخوذ من المزارع وهو
البذر فلما انفسخ املا ينفسخ بالحجر هذا اذا حجر العبد المادون فاما اذا
حجر عليه ولكن بهاء على المزارعة وانفسخ العقد بعد المزارعة او قبل ذلك
اذا لم يجر عليه فالنهي باطل وكذلك في الصبي المادون فيلزم
المزارعة او بعده لا يصح لان النهي عن المزارعة والعصية بعد هامزا يخصص
الادب بالتجارة والادب بالتجارة فلا يحل التخصيص ومما انفساخ المزارعة
لا بهاد انفسخت قبل ان يترك العقد وهو على الصبي ومما هو صاحب
الأرض شعومات قبل المزارعة او بعد ما وسوا ذلك الزرع او هو قبل ان العقد
اذا الحكم له دون وارثه لانه عاقب لنفسه والاصل ان يترك نفسه بطريق
الاصالة لم يجره بغيره لا لغيره الا لضرورة وقصده او ابا ان
حكم المزارعة المنفسخة فنقول وبالله التوفيق لا تخلوا من وجهه امان
انفسخت قبل المزارعة او بعد ما فان انفسخت قبل المزارعة لا شيء للعامل ان
كرب الأرض وحصولها نهاري وسو كالمستات باي طريق انفسخ سواء انفسخ
بصره الفصح او بدله او انفساخ المنة او موت احد المتعاقدين في انفسخ
نظما اثره قبل المستقل بانها حكمه في الماضي فلا يتغير ان العقد لم يجر
صحيحا والواجب في العقد الصحيح المسمى وهو مصر الخراج وله يوجد فلا
يجب شيء وقبل ان هذا جواب الحكم فاما فيما بينة وبين السيد ما علموا
يرضي العامل بما اذا امتنع عن المضي في العقد قبل المزارعة ولا على له
الانفساخ فهو على ما يشاء البذر وهو حرام وان انفسخت بعد ان يترك
وان كان لم يدرك ذلك فان كان الزرع قد ادرك وبلغ الحصاد فالحصاد الخراج منها بالشرط
المعاقبة في مصر الفصح
ودله والتمسك المدة
ان الزرع فيها على الشرط

لهذا

والشافعي رحمه الله عليهم مشروعة احتجوا بحديث خير انه صلى الله عليه وسلم دفع
عجلهم معاينة كما في حقيقته فان هذا استيجار ببعض الخراج وانتهى علمه ان كان
في كتاب المزارعة وقدره الجواب فيه عن الاستدلال بحديث خير فلا يصح
فاما ركنه فهو الايجاب والقبول واما الشرط للصحة لهما فاما ذكرها في كتاب
المزارعة منها ان يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عقد من لا يعقل واما النبلوغ
فليس بشرط وان المحدث على ما في المزارعة ومنها ان لا يكون امرتين في قول
ابن حنيفة على قياس قول ساجد في المعاملة حتى لو كان احدهما مريضا وقت
المعاملة ثم ان كان المرتد هو المزارع فان اسلم فالخراج بينهما على الشرط وان قل او
ما تاولوا في الخراج كله للمزارع كما لا يملكه ولا يخرج المثل اذا عمل وعدهما
الخراج بين العامل والمسلم وبن ورتنه المزارع على الشرط في الجواب كما اذا كانا مسلمين
وان كان المرتد هو العامل فان اسلم فالخراج بينهما على الشرط وان قل واما
على لود والحواف فالخراج بين المزارع والمسلم وبين ورتنه العامل المرتد على الشرط
بالاجماع لما في المزارعة هذا اذا كانت المعاملة بين مسلم ومسلم فاما اذا كان
بين مسلمين ثم ارتد او ارتد احدهما فالخراج على الشرط لما ذكرنا في المزارعة
وتجوز معاملة المرتد فها وخذ بالاجماع ومنها ان يكون المدعو غير السيد
فيه ثمرة معاملة ما يزيد ثمرة بالعل فان كان المدعو غلاما فمطلوع ان كان
فاحصرا واخصرا لانه لم يثبت له عظمه جازت المعاملة وان كان قد تناهى عظمه
انه لم يربط بالمعاملة فاسد لا يثابره عظمه لا يوثق فيه العمل بالارادة عاده
فلم يوجب العمل بالشرط عليه فلا يستحق الخراج لو لم يكن كله لصاحب العمل
ومنها ان يكون المدعو من المزارع الخراج لهما فلو شرط ان يكون احدهما مسددا
ومنها ان يكون مخصصا واحدهما من بعض الخراج معلوم بالقدرة ومنها ان يكون
محل العمل وهو الشجر معلوما لما ذكرنا في المزارعة ومنها ان التسليم الى العامل وهو
التخليفة حتى لو شرط العمل عليها مسددا لم ينعلم التقليل فاسد بان المدة فليتم
بشرط لحواف المعاملة استحسننا ما وقع على اول ثمرة تنجح في اول سنة بخلاف المزارعة
والقياس ان يكون شرط ان ترك البين يودي الى المعاملة كما في المزارعة لا ترك
القياس لبقا لما ناسد ذلك من غير بيان المدة ولم يوجد ذلك في المزارعة حتى لو وجد
التفصيل في موضع يجوز غير بيان المدة وبه كان يعني بمحمد بن مسلم عياض في المزارعة
ولو دفع ارضا ليرب فيها الرطب او دفع ارضا فيها الصول رطبها اسد ولم يسم المدة
فان كان شيئا ليس له ابتداء ثباته ولا انتهاء حظه وقد معلوم بالمعاملة فاسد وان كان

صد

ع

وقت حظه معلوما يجوز وينع على الجيرة الاول كما في الشجر المزرعة **فصل** واما
الشرط المقتضى للمعاملة فان وقع داخل بعضها في الشرط لصحة العقد وانما
كان وجوده شرطا للصحة كان انعدامه شرطا للبطلان ومنها شرط كون الخراج
كله لاحدهما ومنها شرط ان يكون له احدهما قفرا فاساها ومنها شرط العمل
على صاحب الارض ومنها شرط العمل والخطاب بعد الصيغة على العمل لما ذكرنا في كتاب
المزارعة ومنها شرط الحداد والقطاع على العامل وبالاختلاف لا يسلم من المعاملة
في شريقتين التماثل به ايضا فكان من راي من مودة الملك والمك مشترك بينهما
وكانت مودته عليهما على قدر الملك ومنها شرط عمل بغير منعته بعد انقضاء
مدة المعاملة نحو السرقنة وضرب العايش وعرض الشجار وتقليب الارض
وما اشبه ذلك لا يثبت بقبضه العقد ولا هو من ضرورات العقد وعليه ومقا
ومنها شركة العامل فيما يعمل فيه لان العامل اجير رب الارض واستيجار لا يتناول
للعامل في شئ هو شرك المستاجر فيه لا يجوز خي ان التخلل لو كان بين رجلين
تدفعه احدهما الى صاحبه معاملة مدة معلومة على ان الخراج بينهما التلاش
ثلاثة للشريك العامل وثلاثة للشريك البائلت والمعاملة فاسد والخراج
بينهما على قدر الملك والاجر لكل على شريكه لما مر من في المعاملة مع الاجارة
وتجوز استيجار عامل فيه اجير شريكه وان عملا يستحق الاجر على شريكه
لا يعرف ولا اجارات ولا يشبه هذا المزارعة ان الارض لا تستقر له
التيين دفعها احدهما الى صاحبه مزارعة على ان يزرعها بذره وله ثلث الخا
ام تجوز المزارعة ان هناك لا يتحقق استيجار العاقر في شجر الجيرة فيه
شريكه المستاجر لعدم الشراكة ولا يذرهها وانما يتحقق شراكة الشريك في التخلل
وهو الفرق واحدهما من بعض الخراج لا يثبت له خالصه لكونه ناسا
مكلا ولو شرط ان يكون الخراج لهما على قدر ملكها جازت المعاملة لان
استحقاق كل واحد منهما احدى الشريكتين الخراج لكونه ناسا له بالعمل
بالاعمال منها معين لصاحبه والاعمال غير عوص ولم يتحقق الاستيجار ولو
امر الشريك البائلت الشراكة العامل ان يشترك بالحق التخلل فاشتراه
رجع عليه بنصفه له اشتراكا لا منقوما على الشرط بامر مرجع عليه وهو
كان العامل في عقد المعاملة واحدا واكثر حتى لو دفع رجل عمله الى رجلين
معاصله بالصفاء والتبليث جاز وسواسوي بينهما الاستحقاق واحدا لهما
فضلا عن كل واحد منهما اجير صاحب الارض وكان استحقاق كل واحد منهما الشرط

فصل وأما المعاد الذي هو من نوع المعاملة فإذ كان في كراهية المزارعة ومن
الاعراض التي ترجح العمل أن يكون شارباً معروفاً بالشريعة بخلاف التمر والسعد
وأما الذي يمتنع به عند المعاملة منها صريح النسخ ومنها الإزالة ومنها النقصا
المفوض منها المتأخر من قبله وقد مر في كتاب المزارعة **فصل** وأما حكم
المعاملات المتضمنة فعلياً بحكم المزارعة المتضمنة والله تعالى اعلم

كتاب الأكرام

الأكرام في موضعين أحدهما في معنى كراهية وشراً وفي الثاني في معنى كراهية
الأكرام وفي بيان ما يقع عليه الأكرام إذا أتى به المكره ومجاناً ما عدل المكره إلى
غير ما وقع عليه الأكرام أو انصرف عنه أما الأول فالأكرام في اللغة عبارة عن شئ
الكره والكره معنى قائم بالمكره في الجبهة والأرض واستعمل كل واحد منهما
مقابل الآخر قال الله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً
وهو شر لكم ولهذا قال أهل اللغة إن الله تعالى يكره الكفر والمعاصي كالأكرام
بجبرها ولا يرضى بها وإن كانت الطاعات والمعاصي بإرادته تعالى وفيما يشرع
عبارة عن الدعاء للقول بالإبعاد والتهديد بدفع وجود شرايطها التي يذكرها
فمنها صريحان شأناهما تعالى **فصل** وأما بيان أنواع الأكرام فنقول إنه
نوعان نوع موجب للألم والأضرار طبعاً كالقطع والقطع والصرب الذي
يحتاج منه تلاف الأضرار أو القضاء بالضرر بآثاره ومنهم من قدرة بعدد
ضربات الحد وأنه غير سد بدلاً للعول عليه فتقوى الضرورة فإذا تخلف
فلا معنى لصورته العدد وهذا النوع من الأكرام يسمى أكراماً ثانياً ونوع لا موجب
الألم والأضرار وهو الحس والتدبير والضرب وهذا النوع من الأكرام يسمى
أكراماً ثالثاً **فصل** وأما شرايط الأكرام فنوعان نوع يرجع إلى المادي ونوع
يرجع إلى المكري أما الذي يرجع إلى المكري فهو أن يكون قادراً على تحقيق ما وعد
أنه لا ضرورة لا تحقق أو اعتد القدرة على فعله لا يوجب أن الأكرام لا تحقق
إلا من السلطان وعلى أبو يوسف ومحمد أنه يفتقر السلطان وغيره
قولهما أن الأكرام ليس إلا إيجاباً للحال والمكره وهذا يخفى من كل صلب
وأوحيته وعدمه يقول غير السلطان لا يقدّر على تحقيق ما وعدة المكره
يستغنى به السلطان فيفتنه وإذا كان المكره هو السلطان فلا عذر عن فعله
أنه لا خلاف بينهم والخلاف أنها باختلاف زمان فمر زمان الرجعية وعدمه
لم يكن لغير السلطان قدره الأكرام ثم يقول المال فربما فيها فتنبير القوي على حساب

وفي بيان حكم ما يقع عليه
الأكرام
الأكرام
الأكرام

وأما علم **فصل** فاما البلوغ فليس بشرط التقوى الأكرام حتى يحسن الصبر العا
إذا كان مطلقاً مسلطاً وكذلك كسب العقل والتمييز المطلق ليس بشرط صحة الأكرام
منها بل الخ من الخطأ العقل بعد أن كان مطلقاً مسلطاً وأما علم وأما البلوغ الذي
يرجع إلى المكري فهو أن يقع فيه بالغ ريب وأكرامه أنه لو لم يجب الإجازة إليه
تحت ما وعد به من غالب الأكرام خاصة في حجة خصوصاً عند تعدد الوصول إلى
النتيجة حتى لو كان في كراهية المكره أن المكره لا يحقق ما وعد به لا يثبت
حكم الأكرام شرعاً وإن وجد صورة الإيجاب لا أن الضرورة لم تحقق وعنده
إرادة فعل ولو وعد عليه ولكن في أكبر راي المكره أنه لو لم يفعل فتقوى الأكرام
ثبت حكم الأكرام لتحقيق الضرورة ولهذا أنه لو كان في كراهية ما وعد به لا يمتنع عنه
تأويله الميتة وصبر المان بجمعة الجوع الملهكة لا تلبسه الأكرام إلا بإجماع المان
تأويله المال لأن الميرة غالب الأكرام وأكرام الظن دون صورة الإبعاد والله
تعالى أعلم **فصل** وأما بيان ما يقع عليه الأكرام فنقول وأما التوقيف
ما يقع عليه الأكرام فلا يصلح نوعان حسي وشعري وكل واحد منهما على ضربين
معين وخفي فحيما الحس العتري فيكون منه ملها عليه فأكلاً والنفس
والكفر والنشوة والاختلاف والقطع عنها وأما الشعري فالطلاق والعتاق والعتق
والفكاك والجمعة واليهب والندى والظهار والإيلاء والعنف والإيلاء والبيع
ترك طلبها ونحوها **فصل** وأما بيان حكم ما يقع عليه الأكرام فنقول
بأنه التوقيف للضرقات الحسية التي يقع عليها الأكرام في حق أحكام الإحترام
ثلاثة أنواع نوع هو مباح ونوع هو مخصص ونوع هو حرماً ليس مباح ولا
مخصص أما النوع الذي هو مباح فهو كل الميتة والدم والحل المميز وشرب
الخمر إذا كان الأكرام ثانياً كان نوعه تلفاً من هذه الأشياء ما يباح عند
الاضطرار قال الله تعالى إلا ما اضطررتم إليه في دعائكم شدة الجماعة أكلها
والاستئذان من الجدوم باحة وقد تحقق الاضطرار بأكرامه فبإجماع المان
على إباحة الأكرام عند الواسع عند حتى تقتل ولو أخذ به كراهية المخصصة
لأنه لا اشتعاصاً صلباً نفسه والتمسكه والله تعالى فيها ما عذر ذلك بقوله ولا
نقوا ما يديكم إلى التهلكة وإن كان الأكرام ناقصاً لم يحل الأكرام عليه ولا يحصر
أصلاً لأنه لا يفعله الضرورة بل نوعاً من عرقه وقد كانت الحرمة حكماً قائماً
وأن ذلك لو كان الأكرام بالإجماع على كل العقل والاشيئت على كل لأن

وإن كان في كراهية المان
صلى الله عليه وسلم
عند الأكرام مباح
بشأنها

أما الضرورة
فبما كان لها
بوجه المانع
من الأكرام
يرجع إلى المكري

بفعل حيي يمينه من الجوع ما يحاف منه تلك النفس أو العصبون الضرورة لا تخفى
تلك الحالة وأما النوع الذي هو مخصص فهو جراح كذا الكفر على اللسان مع
اطمينان القلب بالابن إذا كان الأكره انما وهو محرم فزمنه مع ثوب
الخصصة في تغير حكم الفعل وهو الواحد في تغيير وصفه وهو المحرمه لان
كلمة الكفر ما يتخلل بالاحية بحال فكانت المحرمه فاما انه سقطت المواخذة
لعدم الأكره قال الله تعالى من كفر بالله بعد ما عاهد عليه فاعليم
عصبيه من الله ولهم عذاب عظيم الامراة وقليه مطير بالابن على التذم
والانحياز في الكلام والله اعلم به والامتناع عنه افضل من اقام عليه حتى لو
اصنع فقتل كان ما حوالة انه جاد بنفسه في سبيل الله تعالى فخرجوا ان يوزله
نوا المجاهدين النفس همتا في اطلاقه عليه وسلم من قتله جبر او قصه
فهو بطل الكفر يوم القيامة وكذا في التكلم بشتى مخصصا عليه وسلم مع
اطمينان القلب بالابن والاصل فيه ما روي عن عمار بن ياسر رضي الله عنه لا اكره
الكفار ورجع الرسول صلى الله عليه وسلم فقال له ما قال يا عمار فقال شر
بارسول الله صلى الله عليه وسلم ما نزلت حتى قلت منك في اطلاقه عليه وسلم
عادوا وقد رخص له في ان الكلمة بشرطه اطمينان القلب بالابن حيث
امره ليعاد الى ما وجد منه من الامتناع عنه افضل مما مر ومن هذا النوع
بشتى المسامحة لان عدم الرخص حرام القصر فكل في التخييل عليه وسلم كل
المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وما له الا انه رخص له لعدم الأكره وان
الخصصة في سقوط المواخذة والحرمة والامتناع عنه حفظ لحرمة المسلم وانما
عليه فسد افضل من هذا النوع لان مال المسلم لا يحرمة ما للمسلم كحرمه
دمه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يتحمل السقوط على الا انه رخص له
الانلاف لعدم الأكره كمال المحصنة على ما ذكره ولو امتنع حتى قيل لا يباح
لان الحرمة قائمة فهو بالامتناع فتح حرمة حرمة وكان ما حوالة الاما زور كذا
انلاف مال نفسه مخصص لا اكره كذا مع فنام الحرمة حتى لو امتنع فعل لا يباح
بله ثابته لان حرمة ماله لا تنقطع لا اكره الا ترى انه ايج له الدعي في الصلوة
صلى الله عليه وسلم وانما وزم مالك وكذا رخصته المحصنة في اصابة الطعام
صفحة واصغر من الشاوي ارضي مائة لا يباح ما لا بد ان يباح بالامتناع اعرجو الحرمة
هذا اذا كان الأكره مائتا فان كان ناقصا من الجبر والقيود والضرب المذكور يحاف
من تلك النفس والعصبون لا يخصص اصلا ويعلم بكفره وان قال كان مولى طمينا بالابن

ولا يصدق في الحكم على ما ذكره وانما بشتى المسلم وانلاف ماله لان الضرورة لا تخفى
لان الأكره انما ولكن في كبراي الأكره ان الأكره لا يخصص ما وعد به رخصه الفعل
اصلا ولو فعل لا يخصص لا يعلم بشتى الضرورة لا يعلم بالأكره شرعا والله اعلم
النوع الذي لا يباح ولا يخصص لا اكره فهو قتل المسلم بفريق سواء كان الأكره ناقصا
او تاما لان قتل المسلم بفريق ما يحتمل بالاحية بحال قال الله تعالى ولا تقتلوا
النفس التي حرم الله بالبحر ولا تقطع عصبون اعضائه والضرر المهلك قال
الله تعالى والذين يودون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا
بهما وانما مبينا وكذا ضرب الاولين قلا وكثيرا في الله تعالى ولا تمل لهم افي
والتميز التناقض بين ضرب الضرب ولا بالطريق الاول كان الحرمة قائمة بحكمها
فلا رخص لا قدم عليه ولو اقدم يباح وانما ضرب غير الاولين اذا كان ماله يحاف
منه التلطف كضرب سوط او نحوه فيرجع الى ما وجد به وكذا الجبر والقيود لان
ضرورة ووضر المذمة كثيرا فانظروا به بعض هذا القدر من الضرر في الله
ولو اذن له المذمة عليه او قطعه واضربه فقال لكراه انما لا يباح له ان يفعل لان
هذا ماله يباح بالاحية ولو فعل فهو انما انكر انه لو فعل بنفسه ثم غيره او
وكذا الزمان هذا القليل لا يباح لا يخصص ولا يخصص لا اكره وان كان تاما
ولا يخصص لا يخصص الزمان بشتى في القول قال الله تعالى ولا تقربوا الزنا فان
فاحشة في القول قبل ورود الشرع فلا يتحمل الخصصة على قتل المسلم بفريق
ولو اذن له المرأة به يباح الاضحية كانت او امة اذن له وهو ماله لا يخصص لا يباح
بالاحية واما الموانع فيرخص لعلان الذي يتصور منها البس الى التفكير وهي مع
ذلك مدفوعة اليه وهذا عند فيه نظر لان قتل الزنا كما يتصور من الرجل
يتصور من المرأة الا ترى ان ارضائنا بها زانية لان زنا الرجل بالايها زناها
بالتكبر والتفكير فعلها للثمة فلا يباح فاحتمل الوصف بالخطر والحرمة
فبعض لان لا يتحمل فيه حكم الرجل والمرأة فلا يخصص المرأة كالا برخص الرجل
والله اعلم واما الحكم الذي يرجع الى الزنا في انواع الثلاثة اما النوع الاول
فالمذمة على الشرب لا يجب عليه الحد اذا كان الأكره تاما لان الحد شرع للغير
على الجناحة في المستقبل والشرب خير من ان يكون جناحة بالاذن وضار صاحبها
له واجبا على ما مر وان كان ناقصا يجب ان الأكره ان لا يخصص له ولا يخصص
عما كان عليه قتل الأكره بوجبه فلا يجب تغير حكمه والله اعلم واما النوع
الثاني فلكره على الكفر لا يحكم بكفره اذا كان قلبه طمينا بالابن بخلاف المذمة

من كفر بالله بعد ما عاهد عليه فاعليم
عصبيه من الله ولهم عذاب عظيم
الامراة وقليه مطير بالابن على التذم
والانحياز في الكلام والله اعلم به
والامتناع عنه افضل من اقام عليه حتى لو
اصنع فقتل كان ما حوالة انه جاد بنفسه
في سبيل الله تعالى فخرجوا ان يوزله
نوا المجاهدين النفس همتا في اطلاقه
عليه وسلم من قتله جبر او قصه فهو بطل
الكفر يوم القيامة وكذا في التكلم بشتى
مخصصا عليه وسلم مع اطمينان القلب
بالابن والاصل فيه ما روي عن عمار بن
ياسر رضي الله عنه لا اكره الكفار ورجع
الرسول صلى الله عليه وسلم فقال له ما
قال يا عمار فقال شر بارسول الله صلى
الله عليه وسلم ما نزلت حتى قلت منك في
اطمينان القلب بالابن حيث امره ليعاد
الى ما وجد منه من الامتناع عنه افضل
مما مر ومن هذا النوع بشتى المسامحة
لان عدم الرخص حرام القصر فكل في
التخييل عليه وسلم كل المسلم على المسلم
حرام دمه وعرضه وما له الا انه رخص له
لعدم الأكره وانما في سقوط المواخذة
والحرمة والامتناع عنه حفظ لحرمة المسلم
وانما عليه فسد افضل من هذا النوع لان
مال المسلم لا يحرمة ما للمسلم كحرمه دمه
على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا يتحمل السقوط على الا انه رخص له
الانلاف لعدم الأكره كمال المحصنة على
ما ذكره ولو امتنع حتى قيل لا يباح لان
الحرمة قائمة فهو بالامتناع فتح حرمة
حرمة وكان ما حوالة الاما زور كذا انلاف
مال نفسه مخصص لا اكره كذا مع فنام
الحرمة حتى لو امتنع فعل لا يباح بله
ثابته لان حرمة ماله لا تنقطع لا اكره
الا ترى انه ايج له الدعي في الصلوة صلى
الله عليه وسلم وانما وزم مالك وكذا
رخصته المحصنة في اصابة الطعام صفحة
واصغر من الشاوي ارضي مائة لا يباح ما
لا بد ان يباح بالامتناع اعرجو الحرمة
هذا اذا كان الأكره مائتا فان كان ناقصا
من الجبر والقيود والضرب المذكور يحاف
من تلك النفس والعصبون لا يخصص اصلا
ويعلم بكفره وان قال كان مولى طمينا
بالابن

على ايمان بالفرق من وجه واحد هان الايمان بالحقيقة تصديق والكفر بالحقيقة
تكذيب وكل ذلك عمل القلب والاكرام لا عمل القلب فان كان مصداق قلبه كان
مؤمناً بالوجود حقيقة الايمان وان كان مذهباً بقلبه كان كافراً بالوجود حقيقة الكفر
الان عبارة اللسان جعلت دليل على التصديق والتكذيب ظاهر احاطة الطوع
وقد بطلت هذه الدلالة بالاكرام فيقول الايمان والكفر من جهة واحدة فان
الاسلام حاشا الاكرام مع الاختلاف كما لا يمكن للكفر فيها الاختلاف الا انه حكم ذلك
لوجهين احدهما اننا قلنا ظاهر ايمانه مع الاكرام لتمام المسلسل فيرى لخاص
الاسلام فيقول امره بالحقيقة وان كان لا يعلم بايمانه لا قطعاً ولا ظاهراً وهذا جاز
الان ان اسما قاضياً لاسماء المباحرات متماثلين بعد وجود ظاهر الكلمة
منه بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوا
منهن لظهر لنا ايمانهن بالليل القالب بقوله فان علموهن من موثبات فلا ترحمن
الاولى لثباتها فان هذا المعنى لا يختلف في الاكرام والكفر والظاهر ان الدليل
المختل في باب الاسلام يوجب اعلان الدين الحق واعتبار اوقات بغير اوصاف
واعلا الدين الحق واجب على النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام يعاينوا بحقائق
اعتبار المختل في اعتبار اعلان الدين الحق وذلك في الحكم بايمان المكروه على الايمان
والحكم بعدم كتمان المكروه على الكفر واسما لموقف ولو اكرام على الاسلام فاسلم
ثم رجع بحكم على الاسلام ولا يقتل اي محسن ولكن لا يقتل وانما يقتل
لوجود اذمة منه وهو الرجوع عن الاسلام وجه الاستحسان اننا قلنا كلمة
الاسلام منه ظاهر اعمق الحقيقة لتمام المسلسل فيرى محاسن الاسلام فتخرج
التصديق في قلبه علوماً متفاضلة رجع تميزاً في مطمح حقيقة الاسلام فبني
وانه على اعتقاده اذ لم يعلم من هذا رجوعاً على الاسلام بل اظهاراً لما كان فيه
قلبه من التكذيب فلا يقتل وكذلك كراهة الاسلام وله اذمة صراحتي حكم
بالاسلام متعاليهم فلعنوا كما لا يجوز على الاسلام ولا يقتلون له له نوح
منهم الاسلام حقيقة فامر بتحقق الرجوع عنه واسم تعالى علم ولو اكرام على ان يفر
انما اسلم اسرفاً فلا يحكم بالاشهادية في الاكرام مع صحة الافراد لا بد من
موضوعة وادعركم بكفره باحراز الكلمة لا تثبت احكام الكفر حتى لا تميز
امراته والقبول ان يثبت اليقينة بوجود سبب الفرقة وهو الكلمة اذ هي
من اسباب الفرقة بقرينة كلمة الطلاق ثم حكم بكفره لا يختلف الطوع والاكرام
فلكل حكم هذه وجه الاستحسان ان سبب الفرقة الردة ونفس الكفر واسما

الكفر

الكفر دالة على حال الطوع ولو سلف ذلك حاله الاكرام فلم يثبت الردة فلو ثبتت
الحقيقة ولو لم يثبت ذلك خطر سائر فقول كرهت يايمان اخبر عن الماضي كاذباً ولو لم
ان فعلت بصديق في الحكم وعلم بكفره انه ذكروا انفسا الكفر ونداء خبرته
انما الاخبار وهو غير مكره على الاخبار بل هو طابع فيه ولو ان طابعاً كرهت يايمان
في لعنته ما لاح عن الماضي كاذباً ولو لم يكن فعلت لا تصدق في الحكم
كذلك هذا وتصديق يايمان به من اسما تعالى لا يمتنع له لا يمتنع له وان كان خلاف
الظاهر ولو اكرام على الاخبار فيما مضي ثم لما اردت به الحيز عن الماضي فهو
كافراً في الماضي وفيما بينه وبينه تعالى لا يمتنع له عهده بالعداغة ليدل على خبرته
انفسا الكفر طوعاً ولو لم يخطر على باله خطر يايمان بكفره انه ذكروا انفسا الكفر
اخبر عن الماضي كاذباً وهو طابع في طبعها ان القلب لا يمان فلا يحكم بكفره
وذلك لانه اكرام على الصلاة للصليب فقام فصر خطراً سائلاً انه يصلي لله وهو
مستقل القلب او غير مستقل القلب فيبقى ان ينوي بالصلاة ان يكون لله تعالى
فادعى ان نويت به ذلك لم تصدق في القضاء يحكم بكفره لانه لا يغير ما دعى
اليه فان طابعاً والطابع اذا فعل ذلك وانما نويت به ذلك لا تصدق في القضاء
وتحكم بكفره لانه اكرام وتصديق يايمان به من اسما تعالى لا يمتنع له لا يمتنع له ولو صل
للصليب ولم يصلي لله تعالى وقد خطر سائلاً كذا فهو كافراً في الماضي وفيما بينه وبين
اسم تعالى لا يمتنع له للصليب طابعاً مع افتقار الصلاة لله تعالى وان كان مستقل
الصليب وان لم يخطر سائلاً في وصل للصليب ظاهر اولية مطمح الايمان لا
يحكم بكفره ويجعل على الاحكامه الاظهار كذا في الله مع سكون قلبه يايماناً بولئك
لو اكرام على سبب محمد صلى الله عليه وسلم خطراً سائلاً جلال اسما محمد فسمه
واحدة بولئك كذا بصديق في الحكم وعلم بكفره انه ذكروا انفسا الكفر ونداء خبرته
طابع في سبب محمد صلى الله عليه وسلم في لعنته يايمان به من اسما تعالى لا يمتنع له لا يمتنع له
وبصدق فيما بينه وبين اسما تعالى لا يمتنع له لا يمتنع له ولو لم يخطر سائلاً
فصل النبي صلى الله عليه وسلم فهو كافراً في الماضي وفيما بينه وبينه تعالى ولو لم
خطر سائلاً في لعنته ويجعل على الاحكامه الاظهار كذا في الله مع سكون قلبه يايماناً بولئك
الاكرام على الكفر يايماناً فاما اذا كان ناصياً يحكم بكفره لانه ليس بمكره والحقيقة
له نعماً فكل الضرورة لا بد من العلم عن نفسه ولو لم كان فاني مطمح الايمان لا
يصدق في الحكم لانه خلاف الظاهر كذا في الحكم في الاكرام في الاكرام في الاكرام
مطمحاً يايماناً بصديق فيما بينه وبينه تعالى واما المكروه على خلاف ما لا

الخ

ما يشار إليه

المتن

من يبين

الغير اذا التفتت على المضان على المكرم دون المكرم اذ كان الاكراه تاما لا التلطف
هو المكرم من حيث المعنى واما المكرم بمنزلة الالة على ما في مسالوب الاختيار
وهذا النوع من الفعل ما يتفرخص به بالغير من ان يأخذ المكرم فغيره
على المال فامكن جعل الالة المكرم وكان التلطف حاصل باكرهه وكان
الصانع عليه وان كان الاكراه ناقصا فالصانع على المكرم لان الاكراه ناقص
لا يجعل الملة الالة المكرم لانه لا يملك الاشيا رافقا وكان الاغاف من المكرم
وكان ايضا عليه وكذلك لو اكره على ان يتلف مال غيره فالصانع عليه لان
هذا النوع من الفعل وهو اكل مال الغير عليه الاكراه لانه لا يتصور تخصيصه
بالغير وكان طالبا فيه وكان الصانع عليه ولو اكره على ان ياكل طعام نفسه
فالاكراه على ثوب نفسه فليس حرج ولا يجب الصانع على المكرم لان الاكراه
على اكله مال الغير لانه لا يجب الصانع على المكرم فغيره مال نفسه او متاعا
اكله مال نفسه وليس ثوب نفسه ليس ثوب الاكراه لانه لا يتصور تخصيصه
نفسه او متاعه فثابه ومن صرف مال نفسه الى مصلحة الصانع على احد
ولو اذن صاحب المال للمكرم بان ياكله من ماله من غير اكره فالتلف الصانع على احد
لان الاذن لا ينافي بغيره في اكله مال الاكراه فبالايجاب والتلف
ما لا ينافي فيه لا يجب الصانع واما البوع الثالث اما المكرم على الفعل فان
كان الاكراه تاما فالتلف الصانع عليه عدا برخصة ومحمد ولكن يجوز وجوب
على المكرم وعند ابن سفيان يجب القصاص عليها ولكن تجب الدية على المكرم
وعند زفر بن جيب القصاص على المكرم دون المكرم وعند الشافعي رحمه الله
يجب عليها وجهه قول الشافعي ان القتل اسم للفعل بمعنى انه وهو الحياة
عادة وقد وجد من ذلك واحد منها لانه حصل من المكرم متاعا وهو
المكرم فسيب القصاص على الجميع وجهه قول زفر بن جيب ان القتل
من المكرم حقيقة حسا ومثاهة وان كانا المحسوب مرة فوجب
اعتباره منه دون المكرم اذ الاصل اعتبار الحقيقة لا يجوز العذر والاعتبار الا
بدليل وجهه قوله ابن سفيان ان المكرم ليس متاعا حقيقة بل هو سبب الفعل
وانما القاتل هو المكرم حقيقة ثم لا يجب القصاص عليه فلان لا يجب على
المكرم اول وجهه قول ابن خزيمة ومحمد ما روي عن رسول الله عليه
وسلم انه لا يعقوب عن متاع الخطا والسيان وما استكرهوا عليه وعقوب
الشيء عموم وجوبه وكان موجب المتكره عليه عموم نظاها الحديث وكان

القاتل

العالم هو المكرم من حيث المعنى واما الموجود من المكرم صورة القتل فاشته الالة اذ
القتل ما يمكن اكسابه بالغير كالتلف هو المكرم حتى كان الصانع
عليه فكل القاتل ان كان اكره على قطع بدنه فغيره لانه يقتل من المكرم ولو
كان هو القاطع حقيقة لما اقتصر وانما يقتل الحياة امر لا يقتل من باب القصاص
في الله تعالى ولو اقتصر صرحا ومعنى الحياة شرعا واستقاما يحصل شرع
القصاص من جرم المكرم واستقاما منه على ما مر في باب الخلاف لانه لا
وجب على المكرم دون المكرم وان كان الاكراه ناقصا فالتلف الصانع على المكرم بلا
خلاف لان الاكراه ناقص لا يوجب القصاص لانه لا يجب القصاص
وكذلك لو كان المكرم صبي او موهوبا بعقل امرة به فالتلف الصانع على المكرم عند
ابن خزيمة ومحمد لما ذكرنا ولو كان المكرم صبي او موهوبا بعقل او بالغ مختلف
العقل وهو مسكط لا قصاص عليه وعلى عاقلته لانه لا يملك الصبي خطا
ولو قال المكرم على قتله المكرم اقتلني من غير اكره فقتله قصاص عليه عند اصحابنا
الثلاثة لانه لو قتله من غير اذن لا يجب عليه فهذا اولى وعند زفر بن جيب عليه
القصاص وكذلك القصاص على المكرم عندنا ووجهه قوله ابن سفيان في موضع
السنة كتاب الديارات ومن الاحكام التي تتعلق بالاكراه على القتل ان المكرم على
قاصوره لا يحرم الميراث عند اصحابنا الثلاثة لما ذكرنا ان الموجود من
المكرم صورة القتل لا حقيقة فهو في معنى الالة فكان القصاصا فالالمكرم
ولا فقتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا وجوب الكفارة فلا يوجد جرمان
الميراث وعلى قاصه قول زفر بن جيب لا يحرم الميراث لانه يتعلق به وجوب
القصاص واما المكرم فمحرم عن الميراث عند ابن خزيمة ومحمد والشافعي
رحمهما عليهم السلام وجوب القصاص عليه عند ابن سفيان وسفيان بن عيينة ومحمد بن النعمان
وجوب القصاص عليه والكفارة واسا علم هذا ان المكرم بالافاق كان
صبا وهو وارث المقتول لا يحرم الميراث لانه من شرط طور الفعل جرمه ان
يكون جرمه او فعل الصبي بوصف بالجملة ولهذا اذ اقبله يبدى بجملة لا يحرم فاذا
قتله يبدى عن اوله ولذلك المكرم على قطع بدن انسان اذ قطع فهو على اختلاف
الذي ذكرنا والقاتل غير ان صاحبه البعد اذن المكرم فغيره يقطع بدنه من غير اكره
فقطع الصانع على احد وفي باب القتل اذن المكرم فقتله المكرم على الفعل
فقتل فهو على اختلاف الرواية في وجوب الدية على المكرم والغير وان اطرأ
يملك بها مستلزمها مسئلة الاموال في بعض الاحوال والاذن بان لا مال المحض

ومحصل شره في حق
المكرم واستقامته

١٥١٦ يا وبصر حاله الغير وكل ما يبرص حاله العين يبرص حاله الغير اذا
 كان الغير من المباحين للرخص وبان هذه الجملة اذ اكره على الكسبة او
 قتل مسلم باح لها المالك وبأبرص حاله القتل وكذا اذا اكره على الكسبة او اذ اكره بايع
 وبأبرص حاله الغير من قسط الدين وشتم المسلم والزنا بايع له الا اكره بايع
 له ثم ذكره وبأبرص حاله الغير ولو اضع عن الاكراهي قتل بايع كما
 في حاله العين ولو اكره على القتل او الزنا يبرص له في فعله او قتل او اضع
 عن احد هاتين في قتل بايع له كما في حاله الغير ولو اكره على القتل او
 الزنا في البان يبرص له الزنا ولا يبرص له ولو فعل احد هاتين في بايع له في البان
 كما في حاله الغير وكذا اذا اكره على قتلها او اكره على ما يبرص
 له الا في دفع القتل وكذا في حاله الغير ولو اضع عن هاتين في بايع له ولو اكره
 اذ اكره على القتل او الكسبة يبرص له ان يجري كلمة الكسبة اذا كان قد فعلها
 باليمان وبأبرص حاله القتل ولو اضع عن فعل فهو ماجور كما في حاله الغير
 واما اذا اكره على الكسبة او الكفر لم يبرص له هذا القول بايع وباعوان لا
 يبرص له كلمة الكفر الصواب في حاله القتل او الرخصة واذا اكره على كل
 الضرورة ويمكنه دفع الضرورة بما هو المطلق وهو اكل وكذا زنا المرأة
 حاصلا بخيانا مطلقا فلا يبرص له وبما علم واما الحكم الذي يرجع الى
 الدنيا فيختلف باختلاف خبره اذا اكره على الكسبة او قتل المسلم فلا يبرص
 وقلوب القاصر على المكرة لا يمكنه دفع الضرورة فتناول الماء وكان
 حاصلا بخيانا غير غير ضرورة فيؤخذ بالقاصر ولو اكره على القتل
 او الكسبة يات بايع له ولا يبرص له ان يجب القاصر على المكرة لا يجوز
 والفراحت انما الحوام المطور على المرحضين وقول استبان انه انما
 عليه وان يجب الدية وما له ان يكون عالما ان لفظ الكفر خص به من
 استعمل بهذه اللفظة علما انه لو كان عالما ومع ذلك تركه وقلوب القاصر
 على المكرة لا تخرجها من جرح الشرط ومنه من قال لا يبرص له ولو علم وجه
 الاستحسان ما ذكره في الكتاب ان امرأته الجمول على نخل ان احراق قلب الكفر
 على البان اعظم حرقه من القتل فاورد شبهة الرخصة في القتل والقصاص
 لا يجب مع الشبهة فيكون لا يجب القصاص بعد بعضها في قولنا ان
 الورث للشبهة وعند بعضها لا يجب له ان يعلم الرخصة فقد استغفر
 القصاص استماع عنه فجعل استغنامه شبهة دارة للقصاص والله اعلم

ما يحق للسلطان

وما تصور تحصيله باله
الغير فضايلة على المكره

هذا هو

وأنما وجب الدية وما لا على العاقلة لا بعد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا
تغفل العاقلة عند ما أخرج على المكروه أن التفرص لا يختار ولا يملك
الزوج عليه ولو أكره على القتل أو أن تأخذنا القهار يجب عليه الحد وفي
الاستحسان بدرا عنه لا مكر ولو قتل لا يجب القصاص على المكروه ولله يودع
بالجس والتغير ونقص من المكروه كما فوجأه التغيرين على ما مر وأنه أعلم
فهو إذا كان الأكره على الإلزام الحسنة فإما إذا كان على النقص لا الشرعية
فتقول وبالله التوفيق النقص الشرعي في الأصل نوعان افتقار أو نقص أو انقضاء
نوعان نوع لا يخلو النقص ونوع يخلو له أما الذي لا يخلو النقص فالطلاق
والعتاق والطلاق والحجة والمعين والذبح وانطهار والإلزام والموافق
الإلزام والتدبير والعفو عن القصاص وهذه النقصان تجارة مع الأكره عندنا
وعند الشافعي لا يجوز وأجحد ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
عفوت عن أمتي الخطأ والسيئ وما استكرهوا عليه فلهن أن يكون حكم
كلما استكره عليه عفوا ولا في القصد إنما وضع له النقص بشرط جواز
ولهذا لا يجب عليه عفو ولا في القصد إنما وضع له النقص بشرط جواز
لا يقصد بالنقص ما وضع له أو ما يقصد دفع مقرة السيف عن نفسه
ولأن مجموعات النصوص والاطلاقها يقتضي شرعية هذه النقصان
من غير تخصيص وتقييد أما الإطلاق فلهو له تعالى فطلقوهن لودعن
وقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق في الزنا والطلاق والعتق ولا في
الفايت بالأكره ليس إلا الرضا طبعاً وأنه ليس بشرط لو نزع الإطلاق فإن
طلاق الفاز لا يقع وليس براض به طبعاً ولا كذلك الرجل قد يطلق امرأته
الفايعة حسناً وجملاً لا يفتي ولا يفتي ولا يخلل في دينها وإن كان لا
يرضى به طبعاً ويقع الإطلاق عليها وأما الحديث فقد قيل إن المراهمة
الأكره على التفرع أن تقوم كما لو أحدثت العهد بالسلام وكان الأكره
على الكفر طبعاً هو يومئذ وكان يثري على السنن طاعت الكفر خطاً وسقوا
فقوله تعالى لا عزم هذه الأمة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
معاً أنا نقول نوجب الحديث أن كل مستكره عليه معفو عن هذه الأمة
لكننا نعلم أن الإطلاق والعتاق وكل تصرف قول مستكره عليه وهذا لأن
الأكره لا يعمل على القول كما يعمل على الاعتقاد وإن كان أحدهما يقدر على
استعمال لسان غيره بالكلام على تغيير ما يعتقد بقلبه جبراً فكان كل من

خياراً فيما بينهم فلا يكون مستكرهاً عليه حقيقة فلا ينفوا عنه وقوله القصد الرضا
وضع له النقص شرطاً اعتباراً بالنقص فلا ينفى باطل بطلان الفاز لم أن كان
شرطاً فهو موجوداً هاتين فإما قد دفع الهلاك عن نفسه ولا يدفع عنه
إلا القصد الرضا ما وضع له فكان فاصداً إليه ضرورة أن لا يخلو ما أن أكره على
تخبر الطلاق أو على تخلفه بشرط أو على حصول الشرط الذي لا يقع وقوع
الطلاق وحكم الجواز لا يختلف نوعاً والتعليق وحكم الضمان يقع من
وعطفه أخرى وسند كرفصل هذه الجملة في فصل الأكره على الإلزام وإن شاء
الله تعالى وإنما ذكرناها هنا حكم جواز التعليل المحرر فنقول إذا جاز طلاق
المكروه فإن كان قبل الدخول بها يجب عليه نصف المهر وإن كان المهر مفروضاً
والنقطة إذا لم يكن مفروضاً في هذا حكم الطلاق قبل الدخول ويرجع به على
المكروه أنه هو الذي دفعه إلى الإشارة بسببه وهو الطلاق وإن كان المهر الضمان
عليه وإن كان بعد الدخول بها يجب عليه كامل المهر وسبيل له على المكروه أن
المهر يتأكد باستيفاء مفعلة الضمان على وجهه كما جعل السقوط وهو لا يسقط
المبدل باختباره فعليه تسليم المبدل وبالله تعالى على علم ولا بد أن كان الأكره
ناقضاً لسبيل له على المكروه أنه لا يجل باختبار المكروه أصلاً على ما مر هذا إذا
كان لا يراه على الإطلاق فإما إذا كان الأكره على الدخول باطلاً فله فعله
الوكل فتكلم به ذكر في فصل الأكره على العتاق وإن شاء الله تعالى وأما العتاق
فإن روي أن رجلاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال لي علي عتقك لا يدخل الجنة
فقال لا عتقك التسمي وقلت أرفقه فقال لا ولياً واحد فقال لا عتقك التسمي
أن نعد بعقوبتها وقد أرفقنا نغير من عتقها وغير هاهنا الأحاديث التي فيها
نذكر أن العتاق من غير فصل من المكروه والطلاق وإن كان العتاق والنقص
قولاً فلا يظهر منه الأكره على الطلاق لم لا يجلو ما أن كان الأكره على تغيير
العتاق أو على تخلفه بشرط أو على شرط العتاق المعلومه ما إذا أكرهه على
تخبر العتاق فاعتق بغير المكروه فيما العبد موسراً أو ما عتق أو يرجع
المكروه على العبد بالرضا ولا سيما في العتق والوفاة ما وجب الضمان
على المكروه فلأن العبد إذا كرم هو أو لا عتاقاً بطلاق المالك له والأموال الصمونه
على المكروه بالطلاق وكان الضمان على المكروه كما سار بالأموال ويسوي فيه
بساره وأبعده لأن الأكره على الأكره لا يختلف بالسيار ولا بعساره يرجع على
العبد بالرضا وإن سب وجب الضمان منه باختباره ولا يفتي في الرجوع إل غير

والله لا يملكه لان الاغناق مزيج هو مضاف الى المكرة لاستحالة ورود الاكراه على
 الاقوال وكان اوله ولا يسعنا على القيد لان العدا نايستسعا اما لغيره الى
 العتق تشبها له واما العتاق حق العتق به وورثت كله فلا حاجة الى التنبه
 وكل واحد قد تولى به فلا سعيه عليه ولو اكره على شرادى لم يخرج منه
 عتق عليه لان شرادى العتق اعناق النص والاكراه لا يمنع جواز الاعا والاعا
 المكرة لها هنا فبهم المكرة لا تحصل عرض وهو صلة المكرة ولو كان العتق
 مشعرا بغير اشبه فأكراهه احردها على اعاقه فاعتقه جاز عتقه لما ذكرنا
 ان الاكراه لا يمنع جواز الاعا لكن يعنى نصيبه عند ارضية رعايته وعندها
 يفتق كل ما على الاعا فتنجز عتقه وعندها لا يتحرك ولا يصير الشريك
 المكرة للشريك الاخر نصيبه ولكن يصير المكرة نصيب المكرة لان الاعا
 مزيج هو ان لا مال مضاف الى المكرة وكان المختلف من حيث المعنى هو
 المكرة وكان الصانع عليه سواك فهو سواك ومعتبرا وهذا خلافا لاجل الشار
 اذا اعتقه احد الشريكين انما لا يصير للشريكين الساكن اذا كان العتق مقصورا
 وها هنا يصير موسرا كان او معتبرا لان الصانع الواجب على المكرة ضار
 اختلاف على ما هو اصل ان صانع الاكراه لا يملكه باليسار والاعا
 والواجب على احد الشريكين جاز الاختيار ليس بضر ان لا يملكه لان الاعا
 منه نصيب شريكه اما على اصل ارضية فظاهر انه لا يفتق نصيب شريكه
 واما على اصلهما وان عتق اذ لا باعنا فانه انما تصرف في ملكه
 نفسه الا ان عتق نصيب شريكه عند تصرفه لا يتصرفه فلا يكون
 مضافا اليه كمن حضر بغير اذن لا يجب عليه الضمان الا ان يكون الضمان
 على احد الشريكين حالة الاختيار يعرف شرعا والنشر ورد به على
 الموسر فيقتصر على مورد النشر وشريكه المكرة بالاختيار ان يساع
 نصيبه وان شاد برة وان شاكائه وان شاكائه استسعا موسرا ان المشر
 او معتبرا وان شاضن المكرة ان كان موسرا وان اخار نصيب المكرة والوك
 بين المكرة والمكرة لا تعلق نصيبها عليه بالاختيار والضمان وان اخار الاعا
 او السعانة وان اوله يمتد به وشريكه وهذا قول ارضية رعايته وعندهما
 ان كان المكرة موسرا فليس للمكرة ان يضمنه لا غير وان كان معتبرا فله
 ان يستسعر العتق لا غير وانما الاختيار وموضع الشريك الاعاقت
 وانما ذكرنا بعض ما يختص بالاكراه واما على التدبير فلا يتدبير عتق

قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلثة الا ائمة المال
 يخرج من وجه والاكراه لا يمنع ثبوت العتق من كل وجه فلا يمنع ثبوت
 العتق من وجه بالطريق الاول ورجع المكرة على المكرة الحال بانقصه
 التدبير وبعد موته يرجع ورثته على المكرة ببقية قيمته لان الدين الحال
 اثبات الحرية من وجه وانما ثبت الحرية من كل وجه واخرجه من اجراء
 حياته فكان الاكراه على التدبير انما لا مال المكرة للحال من وجه ومن قدره
 من نقصان ثم يتكامل الالاف واخرجه من اجراء به وكلما كان الصانع
 عند ذلك وذلك بقية قيمته فاما المكرة صادرة عن التدبير ورثته وكان
 لهم ان يرجعوا به على المكرة وانه تعالى علم هذا اذ اكره على بيع العتق فاما اذا
 اكره على تعليقه بشرط اما حكم الموان فلا يختلف ولو غير لما ذكرنا واما
 حكم الصانع فقد خلف بيان ذلك اذا اكره على تعليق العتق بفعل نفسه فانه
 يتظر ان كان مولا لا بد منه بان كان مفزضا عليه او بخلافه تركه الهالك
 على نفسه كالاكراه والشريك فعله حتى يملك عتق يرجع الصانع على المكرة
 لان الاكراه على تعليق العتق فعل لا بد منه اكره على الفعل وان مضافا
 الى المكرة وان كان مولا له منه بد فبما جازي العتق او سواك ولي له منه
 بد ففعل حتى عتق لا يرجع الصانع على المكرة لا فمدا ان كان له منه بد يكون
 مضطرا الى تصليبه اذ لا يملكه بتركه كمن ضرر فاشبه الاكراه انما قصر
 فلا يكون اذاه على تعليق العتق به اكرها عليه فلا يكون له مال مضافا
 الى المكرة فلا يرجع عليه الصانع ولو اكره على ان يقول كل مولود احمك
 بما استقبل فهو حر فذلك مملوك لا حتى عتق عليه فان ملكه
 بشرا واهبه او صنفه او وصية او ارضاه على المكرة لا فاما ملكه باختاره
 فيقطع اضافة الاكراه الالاف المكرة وان ملكه يارث فذلك قول القياس
 وفيما استحسن بعضهم لا يصنع للمكرة في الارث فبغير الاكراه مضافا
 الى المكرة ولو اكره على ان يقول العتق ان شئت فانت حر حتى اشيت حتى
 عتق ضمن المكرة لا رسمية المكرة العتق يوجد غالبا واشبهه بالتعليق
 بفعل لا بد منه وكان الاكراه على الاعا اكرها عليه هذا اكره على تعليق
 العتق بشرط فاما اذا اكره على جعل الشرط الذي يعلق به العتق عتق
 بان قال لا اعدل من ملكك فانت حر فأكراهه على ان يشرطه حتى عتق
 لا يرجع على المكرة بشي لان العتق لم يثبت بالشرط وهو الشرط وانما ثبت

على المكرة

نفسه فوقع فيها من
 امر نفسه فبما جاز
 غيره حتى

بالكلام السابق وهو طابع فيه وكذا إذا قلنا **لقد** كان دخلت الرار فانت حر
فانك على الدخول حتى عنقك ضمان على المكرة لما ذكرنا في تبصير المكرة في
جميع ما وصفنا اذ ان الاكراه ناما فاما اذ كان ناقصا فلا ضمان لما مر
ان الاكراه الناقص لا يقطع الاضاقعة عن المكرة بوجهه فلا يوجب الضمان
على المكرة واسم اعلم هذا الذي ذكرنا اذ الاكراه على الاعتاق المطلق
عينا فاما اذ الاكراه على احدهما غير عين ان كره على ان يقتول عينا
او يقطع امراته فان لم تكن المرأة مدخولة بها ففعل المكرة احدهما عدم
المكرة الاخر من جهة ان عدم ومنه صفة المراه ما اذ اذ فعل
بما اقلهما ضمانا وظاهرا ثم اتلف عليه الا هذا القدر وكذا اذ اقل الكثرهما
ضمانا ثم امكنة دفع الضرورة باقل الفعلين ضمانا فادفع الفعل الكثرهما
ضمانا كان مختارا في الزيادة لعدم الاضطرار في هذا القدر فلا يكون له هذا
القدر مضيا فالألمكرة وان كانت المرأة مدخولة بها ففعل المكرة احدهما
اشي على المكرة اما اذ اطلق وظاهر ان الاطلاق بعد الدخول لا يوجب الضمان
على المكرة للمد كذا من قبل وكذا اذ اعتق لا نه امكنة دفع الضرورة
بما يتعلق به ضمان اصلا وهو الاطلاق وكان مختارا للاعتاق فلا يكون
الا تلاف مضيا فالألمكرة فلا تبصر وكذا اذ كانت المرأة غير مدخولة
بها ولكن الاكراه ناقص ففعل المرأة احدهما الاضمان على المكرة لما مر ان
الاكراه الناقص لا يقطع الاضاقعة الفعل المكرة في الضرورة لا يتحقق به
وكان مختارا مطاعا فيه فلا يوجب على المكرة هذا اذ الاكراه على الاعتاق
فاما اذ الاكراه على التوكيل الاعتاق ففعل غيره به ففعل التوكيل والاعتاق
لا يوجب التوكيل ولا الاعتاق والتوكيل ان التوكيل ضروري ففعل المخرج
فان شبه البيع ولها ان يبطل الهزل كالبسح فلا يبيع مع الاكراه كالبسح
وقد استحسن بجوده ان الاكراه يبيح صحة الاعتاق فلا يبيح صحة التوكيل
بالاعتاق بخلاف البيع وان الاكراه يبيح صحة البيع في صحة التوكيل به
واما قوله انه يبيح الاعتاق والهزل فهو لكن تصرف هو فلا يجعل عليه
الاكراه كالا يجعل على الاعتاق والاطلاق والاعتاق والبيح وعدهما علاف
البيع فانما للمد له حقيقة وخفية المبادى بالاعتاق وانما الاجاب
والقول لا يبيح عليه حالة الطوق ففعل عليه الاكراه عما نذكره فهو صواب
عليه شانه فقال واذا اعتاق او لم يرجع المكرة على المدة بقيمة العبد

استحسانا والقياس ان لا يبيح لان الموجود من المكرة الاكراه على التوكيل بالاعتاق على
الاعتاق وانما الاعتاق حصل باختيار التوكيل برضا فلا يكون مضيا فالألمكرة كسوق
التوكيل بالاعتاق اذ ارجوا لا تبصر ولا نه شهدوا بالاعتاق كسوق
ها هنا وخد استحسن ان الاكراه على التوكيل بالاعتاق على الاكراه على الاعتاق
وكل الاعتاق ملك التوكيل عاقبة ففعل التوكيل لا فصل فيمنعه فينبغي ماله
فكان لا يلائم مضيا فالألمكرة فيوجد ضمانا وان كان على التوكيل لا نه فعل
بما مر صحيحا وان كان الاكراه ناقصا فلا ضمان على المكرة لما مر غيره وامر
البيح ففعل قوله تعالى وانحو اليه منكم وغيره موعوب انكاح من
غير تبصر وان الكناح تصرف قول فلا يوجب الاكراه كالاطلاق والاعتاق
ثم اذ اجاز انكاح مع الاكراه فلا يجلو اما ان كره الزوج المرأة فان اقره الزوج فلا
يجلو اما ان لم يقر المسمى فان كان مقدر مهر المثل واما ان يكون اقل من مهر المثل
واما ان يكون اكثر منه فان كان المسمى قد مر مهر المثل او اقل منه يجب المسمى واجب
به على المكرة لا نه ما اتلف عليه ماله حيث عوضه لان ما مع الزوج جعل اموالا
مفعومة شرعا عند دخولها في ملك الزوج لكونها سببا لحصول الاذي بغيرها
الاذي وصية له عن ابي الداء والاذر يوجد الاذ لا يجب عليه الصان
وان كان المسمى اكثر من مهر المثل يجب قد مر مهر المثل وقطع الزيادة في نسبية
الزيادة على قد مر مهر المثل ليرجع مع الاكراه فبطلت وتجلد له ثم يقرضه اذ قد
مر مهر المثل وهذا لان الاكراه وقع على الكناح وعلى الجاب اما ان الاكراه لا يوتر
والنكاح وبوتر فوجب المال لا يوتر اما ان كان مال وكان سببا في البيع
نسبة المهر اصلا انما صححت قد مر مهر المثل شرعا ان الشرع لا يطل
هذا القدر في نفسه ثانيا فليركب الاطال مفيد فلم يبطل ولا يبيح الاطال
وهو العتق والضرورة في الزيادة فلا يبيح نسبته هذا اذ الاكراه الزوج على انكاح
فاما اذ الاكراه المرأة فان كان المسمى والنكاح قد مر مهر المثل والضرورة جاز
النكاح ولزم وان كان المسمى اقل من مهر المثل وان كرهت على انكاح بالمدد
ومهرها عشرة الاف فزوجها ولو اباها فها وهم ملذوه زواج النكاح لما ذكرنا
وليس للمرأة على المدة من مهرها شي لان المدد ما اتلف عليها لان منافع البيع
ليس مفعومة بنفسها وانما تبصر منقوصة بالمدد والعقد ومهرها بالمدد
المسمى فلم يوجد من المدة اطلاق مال منقوص عليها ولا يجب عليه الاضمان
ووجب الضمان على الشهود ايضا لانه لما رجع المدة على المدة على الشهود اولي

استحسانا

ثم ينظر ان كان الزوج كفوًا لغير الزوج ان شئت فقل لها مهر المثل ولا يفترق
بينكما فان نفل لم انفاج وان ابرئ من مهر المثل يفترق بينهما ان لم يفترق
بالصمان لان لها في كل مهر مثلها حقًا لها فغير نقصان مهر المثل بمهر المثل
صنعتا لغيرها واداف في بيتها فليل دخولها بها لشيء على الزوج لان الفرة محتاجات
من قبلها قبل الدخول بها ولو رضيت بالصمان مهرها او لا لان دخلها عن
طوع منها فلها المسمى وبطاعتها وان لم يعرف لكن يجرى الاولي عليه عند ابرئ
حيثما رجع له فاهم ان يعرفوا وعندهما ليس الاولي حتى يعرفوا لغيره لغيره
على ما عرفوا في كتاب النكاح ولو دخل بها على كره منها لغيره فليقبل مهر المثل
لان ذلك دالة اختيار التفضل وان لم يكن الزوج كفوًا فللزوج اختيار التفرق
لا لعدم اقامة ولو نقصان مهر المثل ايضا وان لم يكن للزوج عند ابرئ حنفية وعدها
لهم خيار عدم الكفاة اما لا خيار لهم نقصان مهر المثل فان سقط احد الخيارات
عنها بقولها حق التفرق لبقا الخيار الاخر وان سقط الخيار ارجعها لولاها
خيار عدم الكفاة بالاجماع وفي خيار نقصان مهر المثل على ما عرفت وجبان
الزوج اذا دخل بها قبل التفرق على كره منها حتى لزمه التفضل بطلان
النقصان وبطلان خيار عدم الكفاة ولو رضيت بعدم الكفاة ايضا صحت او
ولا لان دخولها الزوج على طوع منها سقط الخياران جميعا وبطلانها في
التفرق ايضا لان للزوج الخياران جميعا وعندها احدهما وزاد خبره في
فوق بينهما قبل الدخول بها لشيء على الزوج لان الفرة محتاجات من قبلها
غيره فلا يلزمه شي واما الوجهة للعلوم قوله تعالى وهو لبرئ حق مرد
عاما من غير تخصيص وكان الوجهة لعلوا من ان يكون قوله ابرئ
وهو لوطي والمر عن شهوة والنظر في الزوج عن شهوة والا كراهة لا يعمان
التوعيب فلا يمتنع جوازها واما المهر والتدريان ان كان الزوج على
نفسه صدقة او حيا وشيئا من وجوه القرب وانظاره والا فلا يعرف
الا بالا فليعمومات الواردة في هذا الباب من غير تخصيص لظاهره فان الله
تعالى في واحد من اسباب اللغو في ما لم ولن يواخذكم ما عذمتكم انما ان كان
تعالى في واحد من اسباب اللغو في ما لم ولن يواخذكم ما عذمتكم انما ان كان
بالعهود ولا في التدريين والكفار في كفاة المهر ليس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
من نسا بهم توبعوا بغيره اشهر فان ما فان الله غفور رحيم وان عزموا الاطلاق

وان الله سميع عليم وان هذه تصرفات وتضمن ان كراهة لا يقبل على الاطلاق
والغرض الاطلاق في حق الفداء والجماع وفي حق العاجز بالقول والا كراهة لا يورث
التوعيب جميعا فكان لها في الفقة فتمنعها الكفاة ولا يرجع المهر بالزمن فيه
هذه التصرفات من كفاة والقرعة المندوب بها على المكره لان الكفاة
وجبت على المكره على سبيل التوسع وكذا المندوب لان الامر بها مطلق عن
الوقت وهما ملا يجبر على فعلهما ايضا فلو وجب على المكره ان كان لا يعلم ان
ان يجب عليه على الوجه الذي وجب على المكره الا على الوجه الذي وجب عليه
ولا سبيل الا لاوله لان الاجاب على هذا الوجه لا يفيد المكره شيئا فلا معنى
لرجوعه عليه ولا سبيل الا لثاني لان لا يكون في تغيير المشرع من وجهين
احدهما جعل الموضع مضيقا والثاني جعله مالا يجبر على فعله مجبور على فعله
وكذلك تغييره ويجوز تغيير المشرع من وجهين فكيف يجوز تغييره من وجهين
وكذا في الاطلاق المبرر بها حتى بان يتطابقه ارجع بالزمن على المكره
لانها لا تامة ترك القربان وهو محتاج في تركه ان لا يمكنه ان يفترق بها في
المدة حتى لا تبين فلا يلزمه فاذ المبرر كان ترك القربان حاصل اختياره
ولا يكون مضيا الى المكره وانه قال لا علم وكذا كراهة المهر لم يرجع على

المكره لان زمنه بفعله ولو اكره على ان يتفق عبدة عن طهاره ينظر ان كانت
قيمتها قيمة عبدة وسطا يرجع على المكره بشي لان ذلك وجب عليه بفعله
فلا يرجع به عليه وان كانت قيمته اكثر من تركه يرجع عليه بالزمن وانما ان
ذلك القدر عليه لان الزيادة على عبدة وسطا يجب عليه بانطهارة ويجزبه
على طهارته انما عتاق وحله عوض ولا عتاق بعوض وان قال لا يجزي عن
التعويض واما العفو عن دم العبد فله عفو من قال في نفسه فيدهو
مهورا له وقوله لا بد بالعاصم لا تدوير المذكر والصدف
العاصم هو العفو وقوله تعالى وان نعموا افرقت للفقير وان نسوا الفضل
منكم فقد تدب الى العفو عاما وان تصرف قول فلا يورثه الا كراهة ولا
ما من على المكره ان تدل به بحد ثلث الماله لان انما من ليس بالمال
ولهذا لا يجب الصمان على شهود العمواد الجعول لاساءة علم وامر
الزوج الذي يحمل الفسخ فالبيع والنشر والتهمة والاجارة ونحوها فلا كراهة
بوجب فتاد هذه التصرفات عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر بوجب توقفا

على اجازة بيع الفضول وعند الشافعي رحمه الله بطلانها اشلا ووجه
 قولهما ان ارضا شرط البيع شرعا قالوا لا يتصور اشارة عن تناقض من
 ولا اذاه بطلان الرضا بل عليه انه لو اجازنا لما كان يجوز والبيع الفاسد لا يحتمل
 الجواز بالاجازة كسائر الجوانب الفاسدة فاشبه ببيع الفضول وهذه شبهة
 زعموا ولنا طوافير نفوس البيع عامات مطلقات من تخصيص وتقييد ولا
 ركن البيع وهو المباداة لصد رطلها من اهل البيع في محل ماله هو ملك البائع بعد
 الملك بعد التسليم كما في سائر الجوانب الفاسدة ولا فرق سوى ان المفسدها
 مكان المحل والاولا او غير ذلك وهذا الفساد اقدم الرضا طبعيا وكان الرضا طبعيا
 شرط الصحة لا بشرط الحكم وانما شرط الصحة لا يجب ان يعلم الحكم كما هو
 ابيات عاتق الفاسد الا ان سائر الجوانب عاتقها الاجازة لان فسادها خلق السدس
 من جودته والرضا وجوده ذلك ولا يزل برضا الغير. وهاهنا الفساد خلق احد وهو
 عدم رضاه فيقول باحارده ورضاه وادانته لبيع والشرط لا كراهه فلا بد من ان
 ما يعلق به من الاحكام والاحتمال فيمدان الامر لا تخافوا من الاشياء او وجد اما
 ان كان المكره هو البائع واما ان كان المشتري واما ان كانا جميعا مكرهين فان
 كان المكره هو البائع فلا يخلو الامر منه من وجهين اما ان كان مكرها على البيع
 طابعا في التسليم فباع مكرها وسلم طابعا وان كان البيع والحقيقة اسم للمباداة فاذا
 سلم طابعا فقد يتحقق البيع باخاره يجوز بطريق القاطن وكل ما لا يرد
 لفظ البيع لا يخرجه وجوده وعدمه سواء بمنزلة واحدة لان يكون التسليم منه طابعا
 اجازة لان البيع لم يكن هذا بغيره من شرط صحة البيع التسليم حتى يكون له كراهه على البيع
 اجازة لذلك البيع لا يفسد من شرط صحة البيع التسليم حتى يكون له كراهه على البيع
 اكرها على ما استحسنته بل يدور ان البيع يصح بدو التسليم وكان طابعا والتسليم
 صحيح ان يكون له كراهه بخلاف المكره على الهبة او الصدقة اسم طابعا
 لا يجوز ولا يكون التسليم اجازة لا الفحص بشرط صحة الامر لا يملكه بغير
 بدو الفحص وكان الاكراه على امر غير فاعلم بصلح التسليم والاعلام
 الاجازة فهو الفرق وهذا ان كان مكرها على البيع طابعا والتسليم فاما اذا كان مكرها
 عليه باجتماع فباع مكرها وسلم مكرها ان البيع فاسد لا يخلو منه البيع هو المالك
 والاولاهه بغيره من الفساد وتثبيت الملك للمشتري لما قلنا في لو كان المشتري
 عبدا فاعتقه بعد ان عاقده عليه من العبد ان باعها وعاقده عليه المالك

واما ان كان مكرها على البيع
 والتسليم معا فان كان
 مكرها على البيع طابعا
 التسليم

الاعتاق مالا يحتمل الفسخ ففسد الهلاك ففسد رطله القيمة وكان له ان يبرح
 بقيته بعد عليه كالبائع والمكره بالخيار ان يبرح على المكره بقيته ثم انكره
 يبرح على المشتري وان يبرح على المشتري كما هو حال الفسخ على المكره فلا عتق
 اليه عليه ماله اذ لا يدين عنه فاشبه العاصب ببيع عليه بغيره ما لا يفتق
 كالعاصب يبرح باصمته على المشتري لانه ملكه باذا الضمان فقول منزلة
 البائع واما حواله البيع على المشتري فلا يفرق البائع بمنزلة عاصب العاصب
 والمالك ولا يفرق عاصب العاصب كذا هذا ولو اعلم المشتري بفساد البيع
 قبل القبض لا ينفذ اعتاقه فان البيع الفاسد لا يبيع المالك قبل القبض ولا عتاق
 لا ينفذ في غير الملك فان اجاز البائع البيع بعد الاعتاق ونفذ البيع ولو ينفذ
 الاعتاق وهذه المسألة من حيث الظاهر يدل على ان الملك ثبت بالاجازة
 ولا تلاحاة في حكم الاعتاق كما نقول ان الملك الظاهر يثبت بالبيع السابق
 ولا تلاحاة في بطلان الاستناد والمستند مقتصر من وجه ظاهر من وجه
 عنه الاجازة بطريق الاستناد والمستند مقتصر من وجه ظاهر من وجه
 فان ان يظهر فحق العتاق بل يقتصر على البائع خيار الفسخ والاجازة في
 عقد البيع قبل القبض وبعد ان الملك وان ثبت بعد القبض للمكره
 اذ لم يملكه لفساد فيثبت له خيار الفسخ والاجازة قبل القبض وبعد رفق
 الفساد واما المشتري فله حق الفسخ قبل القبض لانه لم يملكه البائع قبل
 القبض وليس له حق الفسخ قبله فله حق الفسخ بعد القبض لانه لم يملكه المشتري
 وكان لا رفا في حاله كذا في ملك البائع في حق هذا العقد لان بيع الفسخ
 فاما اذا لم يكن ان يفسد للمشتري بفساد الاعتاق فله حق الفسخ كالا وهو
 والاستناد لا يملك الفسخ وتزعم القيمة وان يفسد تصرفا بعمل الفسخ كالبائع
 والاجازة والقبالة ويحويها على الفسخ بخلاف سائر الجوانب الفاسدة لان
 تصرف المشتري بازاله الملك يوجب بطلان حواله الفسخ في تصرفه كان
 ووجب الفسخ وان حواله الفسخ هناك ثبت لعني رطله المملوك من ابياده
 والخاله ويخود ذلك وقد زك ذلك المعنى بوال المملوك غير المشتري
 بطلان الفسخ فاما هاهنا فيثبت حواله الفسخ انما ثبت لعني رطله المملوك
 وهو كراهه وموت رطله وان قام فان حواله الفسخ ثابتا ولو كان له لو باع
 المشتري حتى ندوا لعلنا يدك لعلنا انفسا العتق كلها ما ذكرنا ولو كان
 ملك الاجازة اذ كان له حواله الاجازة واما اذا لم يكن ان يفسد المشتري تصرفا
 لا يحتمل الفسخ لا يجوز اجازة تزحمي لا يجب الفسخ على المشتري بل يجب عليه فسخة

و

م

العبد ان قيام المحل وقوله جاره شرط لحوازا جارة لان الحكم ثبت في المحل
ثم يستند والها لا يجعل للمالك فلا يجازى جارة والمحلا عتاقا وصار في حكم
الهاك ونمر رعا له لا نه لا يحل العتق فيمنع على المشتري فيمنع وان يصر
نصرنا على العتق لا يبيع ونحوه بملك الجارة وان ننزلها اليك واد الجارة
واحد من العقود جازية العقود كلها ما بعد هذا العقد وما قبله ايضا خلافا
القاصب اذ ابيع العتق ثم باع المشتري فله ان يملكه او لا يملكه في وقت
العقد وكلها فاجاز المالك واحد منها انما كان يجوز ذلك للعقد خاصة دون
غيره ولو لم يجر المالك شيئا من العقود ولكنه ضمن واحد منهم يجوز ما بعد
عقده وورثا فله والعرف ان في اب الفصل فيمنع من العقود بل يوقف
نقاد الكل على الاجازة وكان لا جارة شرط لنفاذ فتفقد ما لحقه الشرط
دور غيره اما ههنا والعقد ما توقف نفاذها على الاجازة لوقوعها فان
قبل الاجازة اذ الفساد لا يمنع النفاذ وكان لا جارة ازالة الاكراه من الفصل
الاكراه من الاصل جاز العقد الاول فيجوز العتق وكلها فهو الفرق وخلاف
ما اذا ضمن للعقد منة ثم مكنه العتق عتقا اختيارا
الضمان منة من وجوبه وهو القرض ايا بطريق الظهور واما بطريق
الاستناد علمنا من قسمنا بل الخلافة ولا يظهر فيها فله من العقود وههنا
خلافه على ما في اذ ان ابيع اجرت جازا لبيع في الما من الجواز هو
الاكراه والاجازة ازالة الاكراه وكذا اذ قرض القرض لا يفسد في الاجازة
كالعقد اذ ابيع ما لغيره ففصل المالك القرض ولو لم يفتقه المشتري الاول
ولكنه اعتقه المشتري قبل الاجازة نفذ اعتاقه ازالة الملك ثابت له بالشرع
ومما كان قرض العبد او لان شره صحيح فيفيد الملك بنفسه خلافا
اعتاق المشتري الاول قبل التصرف لان البيع الما بد له فبذل الملك بنفسه بل
بواسطة القرض ولو اعتقه المشتري الاخر ثم ايجاز انا ببيع العتق وله
لغير جازية حتى لا يملك المطالبة بالقرض في القيمة وهو الخطا ان شأ
رجع بها على المكرة والمكرة يرجع على المشتري الاول وان شره على احد
المشتريين انما كان اما الرجوع على المكرة فلما ذكرنا في اعطاء المشتري الاول
انما انفس عليه فله مع فلهما بل يخرق منه ضمان الاطلاق والمكرة ان يرجع ذلك
على المشتري الاول ثم ما لم يضمن ضمان الضمان فنزله اليك وكان للبايع
ان يرجع عليه بالضمان فله وصح كل عقد وجد بعد ذلك وان شأ المكرة

رجع على احد المشتريين انما كان كل واحد منها فوجزا بايع منزلة عتاق
القاصب فان اختار تضمين المشتري الاول برك المكرة وصح ان يباع عتقا
كلها ثم تملكه المشتري الاول باختياره فيمنع فيمنع بايع مكنه نفسه
فصح فيمنع كل بيع وجد بعد ذلك وان اختار تضمين المشتري الاخر صح كل
بيع وجد بعد ذلك وبطل كل بيع كان قبله من قبله اذ لا يفسد فيمنع وقد
حصه ملك المضمون فيمنع ان يظن بيع كان قبله من بيع مالا بملكه البائع
فبطل وما علم هذا اذا كان المكرة هو البائع وانما اذا كان المكرة هو
المشتري دون البائع فلما ذكرنا في ازالة الاكراه البائع والمشتري في هذا العقد
كالبايع اذا كان مكرها ولو اكره على الشراء والقبض ودفع الثمن والمشتري
بعد واقعه المشتري وذلك اجازة للبيع لان هذه التصرفات لا يحل
العتق بعد وجودها وكان الاقدام عليها التزاما للمالك للمشتري بشرط الخيار
اذ قل شيئا من ذلك وكذلك لو كان للمشتري كرامة طوبها او قبلها بشهوة
فهو اجازة للبيع لانه لو قرض البيع لتبين ان الوطى صادف مكنه العتق وذلك
حرام واطرها من حال الحكم المحرم عن الحرم وكان ان اكره على البيع التزاما
للمبيع لانه ولو لم يفسد المشتري حتى اعتقه البائع نفذ اعتاقه فيكون على
ملك قبل التسليم وان اعتقه المشتري نفذ اعتاقه استسما والباس
ان لا يفسد وحدا القياس ظاهره كانه عتقا مالا بملكه ولا عتقا فلهما لا يملك
ان ادم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد الاستسما ان انا لمشتري
بملكه اجازة هذا البيع فاقرا منه على اعتاق الاجازة لم يفسد التصرف هذا
لان نصر والعاقل يجب صياسته عن العتقا ما يمكن وصحة التصرف ما لا
بالمالك ولا يفسد الملك قبل القبض ايا باجزة فيمنع عتقا واجازة هذا
العتق ما علمنا ومما كان لا يفسد على الاخر قوله لم يفسد عتقا بعد كرمي
على الف درهم ولهذا نفذ عتقا والمشتري بشرط الخيار لا يملك هذا الاعتق
المشتري وحده ولو اعتقه جميعا **فصح** ما قبل القبض فاعا والبائع او
لوجه احد هما ان ملك البائع ثابت مقصود او ملك المشتري بئس
صفا للاجزة التا بئس صفا للاعاق فكان تنقذا عتقا للبائع او لم
والثاني ان ملك البائع ثابت في الحال وملك المشتري بئس في البائع
فاعا الموجود للحال او لم هذا اذا كان المكرة هو البائع والمشتري
فاما اذا كان جميعا مكرهين على البيع والشراء فبطل واحد منها باختيار العتق

فكل واحد منهما حق
العتق مثل العتق وبعد
القبض من العتق المشتري
دون البائع هو

ما

والاجازة لان البيع فاسد فرفضها والثابت بالبيع الفاسد ملكه غيره لا م
فكلما كان البيع فاسدا فرفضها وان اجاز جميعا جاز وان اجاز احدهما ورفض
صاحبه جاز فجازيته وبطلانها فرفضها صحيح ولو اعقده المشتري قبل
وجود الاجازة من احدهما اصلا نفذ اعاقته ولو لم ينفذ القيمة لان الاعاقه
تصرفه لا يخلو القرض فكان اقراره عليه التزاما للبيع فجازيته ولا
يجوز اجازة البايع بعد ذلك لانه خرج من ان يكون محلا للاجازة بالاعاقه
لما ذكرنا ان قيام المحل وقت الاجازة شرط صحيحه الاجازة وقد هلك الاعاق
ولو لم ينفذ البيع المشترك ولكن اجاز احدهما البيع ثم اعاقه مكانا فبطلان
البايع وبطلان اعاقه المشترك لانه لا يخلو امان كانت الاجازة من المشترك
او من البايع فان كانت من المشترك نفذت اعاقه البايع في اجازة المشترك
لم تغفل وجاز البايع قبل البايع على جازيه فاذا اعتقد نفذ اعاقه
وبطلان اعاقه المشترك لانه بطل جازيه بالاجازة وان كانت الاجازة من البايع
قتضيت اعاقه او لم ايضا لما ذكرنا من الوجهين فلو اذره المشتري ولو اجاز
البايع البيع ثم اعتقد المشترك ثم اعتق البايع بعت نفذت اعاقه المشترك
ولزمه الثمن ولا ينفذ اعاقه البايع اما نفوذ اعاقه المشترك فبطلان الحار
له واما عدم نفوذ اعاقه البايع فمسلوط بخاره بالاجازة واما لزوم الثمن
المشترك فللزوم البيع في الحالين جميعا واصله على يسوي ايضا في بايع
والشراء الا كراه التام والتاخر لان كل ذلك يعوق الرضا ويستوي في الاذره على
البيع فشيئا المشترك ونزل تسميته حتى يفسد البيع في الحالين جميعا لان
غرض المكره في الحالين جميعا واحد وهو ان ملك البايع وذلك يحصل بالبيع
مؤذي انسان كان ولو اعقده ضرب سوط والحسن يوما والقيده نوما فليس
ذلك مكره في شيء لان ذلك لا يفتقر الى المكره عما كان عليه من قبل هذا اذا
ورد الاذره على البيع والتسليم فاما اذا ورد على التوكيل باي بيع والتسليم باع
التوكيل وسلم وهو طابع والبيع عنده فهو التوكيل بالحال وان شاعى المكره
وان شاعى التوكيل او المشترك فان ضمن التوكيل بيع على المشترك وان ضمن
المشترك لا يرجع على احد اما لا يضمن المكره لان الاذره على التوكيل بايع
اكره على البيع لكن بواسطه التوكيل لان التوكيل بايع شبيب الزر الى اليد
ولا نه انما وقع في ان تلف بين الواسطه مضافا الى المكره وكان له
ولا يضمنه واما نصيب التوكيل فلا نه قرض ماله بغير رضاه وكذلك المشترك

وقض ماله الانسان بغير رضاه سبب لوجوب الضمان وكان له ولا يضمن له بالاشا
فان ضمن التوكيل يرجع على المشترك بقتضيه العبد لا نه لما ذكر الضمان وله مثله البايع
فملكه بقتضيه البايع ولكن لا ينفذ ذلك البيع اذا الضمان لانه ما ملكه اذا الضمان
لانه لم يضمنه لنفسه بل لغيره وهو المالك فبقيت فاده على اجازة من وقع العقد
له وهو المالك لا على فعل يوجد منه وهو اذا الضمان وهذا بخلاف ما اذا باع النا
المضروب ثم اذى الضمان ان يضمن ببعده لانه هالك باعته لنفسه لغيره وهو
المالك لا نه ملكه اذا الضمان فجاز وفقد على فعل وهو اذا الضمان وجاز وقوعه
على فعل والمالك ايضا قبل اذا الضمان لان الفاسد انما يملكه اذا الضمان ومن الحار ان
في غنا المالك الضمان لان يملكه الفاسد لذلك وقت على اجازة المالك وان اخصر
نصيب المشترك لا يرجع المشترك على احد لان القيمة على البيع وقدره له المبدل
ثم ان البايع يقض الثمن من المشترك يسترده منه وان كان لم يضمنه فلا نه واصله
اعلم هذا اذا كان الاذره تاما وان كان ناقضا لا يرجع المكره على الضمان لان
المكره المانع لا يوجب نسبة الاذره اليه فلو بينا ولكنه يرجع الى التوكيل او المشترك
المباين واسم على اما الاذره على القيمة بوجوب فسادها كالاذره على البيع حتى
لو ذهب مكرها وسلم مكرها لتبطل الملك كما في البيع الا انها يفتقران من وجه
وهو ان بايع البايع اذ باع مكرها وسلم بايعا يجوز البيع وقيل بالهت مكرها
لا يجوز سوا سلم مكرها وطاعا وقد بينا الفرق بينهما فيما تقدم وذكره تسليم
الشعنة من هذا القبيل انه لا يصح مع الاذره لان الشعنة هي معنى البيع الا مري
انه لا يتحقق بحدوث بالانسان كما لا يصح في سبب الشعنة بالسلوكه واشبه بالبيع
البيع بعيل عليه الاذره وكذا تسليم الشعنة ومن هذا العمل الاذره على الاذره
على كحوت وان اهرافه معنى التملك ولهذا لا يخلو التملك للشرط ولا يصح في
المجهول كالبيع ثم البيع بعيل عليه الاذره وكذلك لا يرجع العاقل بالتسليم
عرجو الطائفة بتسليم النفس الذي هو وسيله المال وكان له بايع بالسلوكه
هو ملك المالك فحصل عليه الاذره كما حصل على البيع واصله هذا اذا كان الاذره
على انشا فاما اذا كان على الاذره فمقتضى صحة الاقرار رسولان المرفوعه تحت القرض
او لم يكن له الاذره ارجار وصحة الاجار على الماصي بوجود المخرجه سا بها على
الاجار والمخرجه ها هنا بجملة الوجود والعدم وانما يضمنه الوجود على حقيقة
الوجود بالصدق وحال الاذره لا يفتقر الى ان الانسان لا يتحقق على الكذب حاله
الاذره فلا يثبت الرجحان ولا الاذره ريبا في الشهاده حال الله تعالى بها الزنوا

بشرحه

ليس

في ما قلنا من ان لا يملك
والقبض هو

بالقبض

الدعارة

ما حكم الدعوى على غيره
الاكراه بالقبض في المصلحة
فقد ذكرنا في كتابنا قد مر
واما الدعوى على غيره
وقد علمنا ان لا يملك
في تلك المبادى

كوبوا من قبله لفظ شديد ولو على انفسكم والشهادة على انفسهم الا ان اقر على
انفسهم والشهادة نزد بانفسهم وهو منهم حاله الاكراه لو اذره على الاقرار بالحدود
والاصح في سقوط الشهادة ما في المال فلا يسقط الشهادة على ما يقع هناك
فلا يرد في ما قلنا اوله ولو اذره على اقرار بذلك لم يرد في سبيله فكل من يصرح في
اختاره ما قد مر من غير تحديد الاكراه فهذا على وجهين اما ان يوارى عن صر
المكره حين ما يخلي سبيله واما ان يوارى عن بصره حين يصرح بصره فاختاره وردت اليه
فان كان قد يوارى عن بصره ثم اختاره فافرا راسنا فماذا رآه في نفسه لم يملك
سبيله حتى يوارى عن بصره فقد ازال الاكراه عنه فاذا اقر به مر غير الاكراه
فقد اقر طاعا وصح وان كان لم يوارى عن بصره بعد حتى رده اليه فانه من
غير تحديد الاكراه لم يصرح بفراره فانه اذا لم يوارى عن بصره فهو على الاكراه الاول
ولو اذره على الاقرار بالقبض لم يرد في سبيله حين ما قد مر من غير تعيين فان كان
المصرح هو فبالقبض اقر به بصره الفضا صرحت بانها لم يوارى عن بصرها فبالقبض
الفضا صرحت بانها لم يوارى عن بصرها فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
الاكراه المالم يصرح بفراره وجوده وعدمه منزلة واحتمل وضار كما قلنا ابتدا
وجهد الاستحسان ان الاقرار ان كان في موضع الاكراه لكن هذا الامر اشبهت بالصحة
اذا كان المضموع وفا بالقبض ولو وجود دليل الصدق في المصلحة وادبوا شبهة
في وجوبه الفضا صرحت في الشهادة وادبوا في مضموعا في الدعارة فادبوا في
شبهة في الوجوب ومثل هذا اذا دخل في رجل في منزل فاحتمل
صاحب المنزل انه قد اغتصب عليه ليقبضه واخذ ماله فادبوا في ذلك فاحتمل
الرجل في المنزل معروفه بالدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
معد ووجب القصاص عليه كذا هذا وادبوا في القصاص في وجوب الاقرار
سقوط القصاص للشبهة وانه لا يصرح في المالم يوارى عن بصره في وجوبه
في ما قلنا من ان لا يملك الدعوى على غيره فادبوا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
بيان ما عدل المذموم على غيره ما وقع عليه الاكراه وادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
نصر عنه فتقول واسد الوقيف العبد والمعهود عليه الاكراه في غيره فادبوا في
من وجهين اما ان يكون بالقبض فلا عفا عنه واما بالقبض في المعاملات فمسألة اذا
عبد المذموم في غيره ما وقع عليه الاكراه بالقبض ما يقع له طاعا بما عدل
الدين في الاكراه على غيره فادبوا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
وقد علمنا ان لا يملك الدعوى على غيره فادبوا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
في تلك المبادى

لم يصب الحارسة وباع حارسة جازية لثمة في مخرج الحارسة طاعا ولو اذره على الاقرار بالقبض
درهم فاقربا به دينار او نصف آخر غير اذره عليه جازية طاعا فادبوا في
به وهذا بخلاف ما اذا اذره على ان يبيع عبد مرقان بالقبض درهم واهتم منه
بما به دينار ان يبيع فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
حينئذ يخلص من ولا يوارى عن بصره فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
على هذا الوجهين لم يصرح في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
طاعا والاكراه على البيع بالقبض كما بعد الرضا بالقبض درهم بدم الرضا بالقبض
بالقبض وكان الاكراه على البيع بايديها اذره على البيع بالقبض وبخلافه وادبوا في
على البيع بالقبض فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
المفوض تختلف فلم يكن الاكراه على البيع بالقبض وهذا المعنى لا يوجد ولا يوارى
ان يطلان اقرار المذموم لا يعلم بزمان قبضه او قبضه على نفسه بالقبض فاحتمل
بذلك الاكراه فيخص بغيره الاكراه وهو درهم وكان صادقا في الاقرار بالقبض
لا يعلم المانع من الرجحان فيه فهو الفرق واما اذا زاد على ما وقع عليه الاكراه
بان اذره على الاقرار بالقبض درهم فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
ان اقراره بالقبض اذره طاعا فليح والاكراه على الاقرار بالقبض فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
صدقة الغير من الشركة لم يجر اصل بالاجماع وان كذبته كذلك على اختلافه
وغيره ومنه وعند محمد يجوز في قبضه على غيره فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
المأن من الصحة عند الصدوق هو الشركة فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
فاذا كذبته لم يثبت الشركة فيصح اقراره بالقبض فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
فوله ما ان الاقرار باجبا وصحة الخبر على ما يوجب وجود الخبر به سابقا على
الانكار والمحجبه اليه عشر تركه فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
به على وصف الشركة لم يصرح بغيره على الشركة فلم يصرح بغيره فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
اختلافهم والمريض مرضا فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
اصلا بالاجماع ان يصرح في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
كذا ولو اذره على مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
عبد اسد ومحمد بن زيد فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
العبد والاداء على كل خيار اذره على مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
زيد وادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها
القبض فادبوا في مضموعا في الدعارة فبالقبض صرحت بانها لم يوارى عن بصرها

ولا نشأ استعانة بها
حيثما عتقنا حقيقة
الاقرار بالقبض
بما قد مر في كتابنا
لما كان في مضموعا في الدعارة
بالقبض بايديها
القبض بالقبض
القبض بالقبض
القبض بالقبض

ثانياً من هذه الطابع من ان يبيع عبداً من هذه المكرة اولاً وما على الصلح ولا بد وكتب
 الالف منها والعبد من احدها لا يبيع عبداً من المكرة كان واهيا فملا الف من المخر
 وكتب هذه الشئح منها على الفسنة وانه لا يبيع ولا خلاف بل يجب ان يبيع
 حاله الطابع وانه اذا زاد على ما وقع عليه الاكراه او عجز او تقنيا لها في الملك وفي حق
 اكراه على الاكراه فان دفعه او غصبه ما في اوان اطلب ان لا اذن على الف اكراه
 على خسر ما يولد لها بعض الف الف والاكراه على كل الف اكراه على بعضه ولا يملكها
 فلو لم يترخص ما به فلم يجر ولو اذن على بيع جاز منه الف درهم فاعيا بالبيع
 جاز البيع بالاجماع ولو اعياها على الف فالباع فاسد استحساناً جازياً
 فاذ ابيع باقاً منه فقد
 عند عقد البيع
 بالبيع
 وحده المالك ان المكرة عليه هو البيع بالبيع غير البيع بحسب ما به وكان باقاً منه
 فجار وحده الاستحسان ان يجرى المكرة هو الاستحسان بالبيع باز المالك وان
 فالنقص وكان الاكراه على البيع بالف اكراه على البيع باقاً منه فباطل خلافاً ما اذا
 باعها لغيره لان حال المكرة دليل على ان ما يوزع بالبيع باقاً منه والتمس وكان
 طابعاً في البيع بالبيع غير وانما على اعلم كتاب **الفسنة**
 الكلام في هذا الباب في مواضع في بيان انواع الفسنة وفي بيان شرعية كل نوع وفي
 بيان معنى الفسنة لغة وشرعاً وفي بيان شروط جواز الفسنة وفي بيان صفات
 الفسنة وفي بيان حكم الفسنة وفي بيان ما يجب بنقض الفسنة بعد وجودها ام لا
 الاول فالفسنة في المالك المشتركة مع غيره في احد ما فسمه الاعيان والناحية
 النافع وفسنته كل واحد من المورثين غير مشتر وعنه ما فسمه الاعيان وقد عرفت
 شرعية ما بالسنه واجماع الامتد ما بالسنه فمروك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قسم غنائم خيبر بين الثمانية واد في رحا فغله الشرعية واما الاجماع
 فان الثمانية استعملوا الفسنة من ذلك ثم صلوا فاشد عليه ان يوزعها هذا
 غير نكرو كانت شريعتهم مؤثرة فصل في بيان ما يبيع معنى الفسنة لغة وشرعاً
 المألفه فهو عياره عن اذ الف الف والفسنة وفي الشرع عياره عن اذ الف الف
 عن بعض وما دله بعض بعض لان ما من جزير من الجزير المشتركة لا يتجزأ
 في الفسنة الا واحد منها ملك احد الشريكين والآخر ملك صاحبه غير عين
 وكان نصف لغير مملوك وهذا او النصف مملوك لهذا على الشيوع واذا قسم بينهما
 ونصف والجزء المملوك لكل واحد منهما شائعة غير معينة فتجمع بالفسنة
 في نصيبه وورثه نصيب صاحبه فلا بد ان يجمع في نصيب كل واحد منهما احداً
 بعضها مملوك له وبعضها مملوك لصاحبه على الشئح فلو لم تقع الفسنة ما دله

في اللغة يفرق

في بعض اجزاء المقتوم له كير المقتوم كل مملوك المقتوم عليه بل يكون بعضه مملوكاً
 فكانت الفسنة منها بالترجي وبطلبها من القاضي رضاً من كل واحد منها في اوان
 ملكه عن نصف نصيبه بعض وهو نصف نصيب صاحبه وهو نصيب المألفه
 فكانت الفسنة في جزأ المملوك افراراً او عجزاً او تقنيا لها في الملك وفي حق
 الجزأ المملوك لصاحبه معاوضة وهو ما لا ينعزل بعض المألفه في نصيب بعض
 الجزأ المجمع في نصيب صاحبه فكانت افرار بعض المألفه معاوضة بعض
 ضرورية هذا هو مقتضى الفسنة المبرودة فلا مالا للمشتري فكان معنى المعاوضة افرار
 في كل قسم مقصود اذ انما اعطى اهل الحكم اذ افرار جزأ من المألفه في بعض الاحكام
 لان المأخوذ من العوض مثل المأخوذ من العوض فمحل كانه يأخذ عن حق فمألفه
 المعوض حتى كان لكل واحد منهما ان يأخذ نصيبه من عجز رضاً صاحب المملوك افراراً
 حكماً فان قال المير بحسب الفسنة والمعاوضة فلا يجري فيها المير كما يبيع ويحكو
 فالجواب ان المعاوضة قد يجري فيها المير لا ترك ان الفسنة لا يجري على رضا المير
 وقضا المير لا يتحقق الا بطريق المعاوضة على ما بينا في كتاب الاكراه لدل ان المير لا
 يغير المعاوضة فجاز ان يجري على الفسنة وان كانت معاوضة معها ان المير لا يجري
 في المعاوضات المطلقة كالبيع ويحكو والفسنة ليست لمعاوضة مطلقاً بل افرار
 من عجز معاوضة من وجه فجاز ان يجري فيها المير وعلى هذا المألفه فسمه
 المكالات والمورثات والوديات والمبارداً بها لا يجوز بيعاً فذلك لا يجوز بيعها
 بمأزقة لغير مملوك المألفه ودكر ان كان في كونه فخطه مشتركين في نصيب
 فلا يوزع منه ربيع وعشرون جيل فسمها سواً فارد ان يقسمها فليخارجهما
 ثلاثين والآخر عشرون او لا يجوز لعقد الربا في بيعه فمحل المألفه ولو ارد ما
 الزيادة ثواباً او شيئاً اخر جاز ان الزيادة تصار بمعا المألفه في البيع المير والكل
 في ربيع مشترك بين رجلين او ربيع مملوك في ربيع مملوك او ربيع مملوك في ربيع مملوك
 وقد سئل المألفه ان لا يجوز فسمته في ربيع مملوك المألفه في ربيع مملوك او ربيع مملوك
 بطريق المألفه في المألفه الربويين وكله المألفه في ربيع مملوك المألفه في ربيع مملوك او ربيع مملوك
 او في المير في البيع لهما لا يجرى فسمته في البيع والمحل في المير والمير والمير
 من المألفه الربويين فلا يخلفان الفسنة بمأزقة لا يبيعان البيع بمأزقة ولا
 حياً والبيع يخل في ربيع الفسنة كما يجرى في البيع وحياً الربويين ولا يشرط ذلك
 في كل واحد لوعين دون الآخر لعدم معنى المألفه في البيع اخر ذكره في موضع
 ان سألته قال ولو اشترى رجلان من رجل كره خطن ما به درهم فاقسمها لكل

واحد منها ان يبيع بمصلحة مراعاة على حصة درهمها ولو اشتراها اياها درهم
فانتهى بالسر واحد منها ان يبيع بمصلحة مراعاة على حصة درهمها وانما اختلف
الزوجان من هذا الحكم لا اعتبارا معن الاقرار واحدتها والمادة في الاخرى المعني
اخر وهو ان المراجعة بيع بمثل المذكور ثمانية اذ لم يرد فيه شيء وانما يجوز البيع
بمثل المذكور ثمانية اذ لم يرد فيه شيء فيما يخل الزيادة اما فيما يخل الزيادة
فلا كما اذا اشترى كرجلة بخرقة لا يبيع به مراعاة على الذكر كرجل يملك
اوله لان ذلك معاوضة مقصودة والمعاوضة في القسمة ليست مقصودة وادان
كذلك بسقط اعتبار هذا الثمن شرعا في هذا الحكم لانه لا يخل الزيادة وكان له
ان يبيع بمصلحة على اول ثمن يخل الزيادة وهو المحسوس بخلاف قسمة الميراث
لان هذا ان يخل البيع الثمن الاول وهو في القسمة زيادة شيء لا يبيع بمصلحة
منه كرجل يملك كرجلة بخرقة لا يبيع به مراعاة على الذكر كرجل يملك
اشترى كرجلة بخرقة لا يبيع به مراعاة على الذكر كرجل يملك
بيعه مراعاة على حصة لان اداء باعته من غير باعته او باعته من غير
بالقسمة الذي يبيع بخرقه لا يرد له يجوز المعنى عرفه في كتاب البيع وانه
تعالى على فضله واما شرط جواز القسمة فانواع بعضها يرجع الى القاسم
وبعضها يرجع الى المقسوم وبعضها يرجع الى المقسوم اما الذي يرجع الى القاسم
فانواعه نوع هو شرط الجواز ونوع هو شرط الاستحباب اما شرط الجواز
فانواع منها العقل والاعتدال ونوع قسمته الجواز الذي لا يخل الزيادة لان العقل شرط الجواز
النصف فانما الشرعيه فاما البلوغ فليس بشرط جواز القسمة حتى يجوز
الصبي الذي يعقل القسمة اذن وليه والى الاسلام والذكور والجد فليس
بشرط الجواز القسمة فتصحبته الذمى والمكاتب والمادونان هؤلاء من اهل
البيع وكانوا من اهل القسمة ومنهم المكاتب والوليد لا يجوز القسمة بدونهما
المكاتب في بيعه كما في القاسم ما اذا فقيمت اشراك الزاني واما الوليد فله ان
ولاية قضاء ودية في قسمة لان شرط ودية القضاء ان يبيع القاصي وامه
على الصغير والكبير والذكور والاشقي والمسلم والذمي والحر والعبد والمادون
والمكاتب عند طلب الشك كلهم وانعصم علم ما يدركه ان شائده فاعلمه
ذلك في ولاية قسمة القسمة لا ب ووصيه الجد ووصيه على الصغير والعبد
من غير طلب لحد والصل فيه ان كل من كان له ولاية البيع فله ولاية القسمة
فلا وله ولا ولاية البيع فكانت له ولاية القسمة وكذا القاصي له ولاية بيع مال

بالمعنى

ولما هو

الصغير

الصغير والكبير والجد والوليد وكانت له ولاية القسمة واما وصي الاخر والقاصي
المفقول دون العقار له ولاية بيع العقار دون العقار وفيه ان كان ادا اما
عن واثمة لم يفسد فيه واثان وهذا كل بقوله ما قلنا ان حق المالك لان
في القسمة حيث جعل سبيل البيع في الوليد واولاده في القسمة على ما قلنا في الميراث
لا يعلم ولا يثبت عليه وكذا لا تقسم الوليد فلا يفسد في الميراث ولو اوصى له
ففسد بقوله لا يفسد في الميراث لان القسمة في الميراث فان كانت بقوله القاصي
عاب نقضت قسمة له لان هذا اذ كانت القسمة في الميراث فان كانت بقوله القاصي
نقضت ولا تقسم لما تذكره في موضعه ان شائده تعالى واما شرط ارباب الاحكام
فانواع منها ان يكون عدلا امينا عالما بالقسمة لانه لو كان غير عدل او جاهلا لافسد
القسمة بخلافه الجواز في القسمة ومنها ان يكون موصيا القاصي لان قسمة
غيره لا تقسم على الصغير والقاصي ولا تجميع لشروط الامانة والافضل ان يرد
من حيث المال القسمة للناس من غير اجراء عليهم لان ذلك ارفق بالمسلمين فان لم يكن
ان يرد من غير المالك ان يفسد اجراء عليهم ولكن يفسد القاصي ان يرد له اجرة
كلا تختم على الناس وكذا اذ الناس ان يفسد اجراء فاسما اخر غير الذكر نصيب
القاصي في بيعه القاصي عدل له ولا يجرى ان يفسد اجراء في القسمة لما قلنا ومنها
المالقة تعدل الا بصاحب النسوة من السهام باقية امكان لان لا يخل في تصور
قسمتهم ويغيثون لا يبيع حقها من شريك غير مقسوم من الطريق والمسيل
والشرط الا اذا لم يكن ويغيثون لا يبيع بمصلحة بغير الشراكا اذ ادا
وصوا بالبيع في القسمة فانما في القسمة لا يخل في قسمة الزاني وعندها لا يرد
اذا ادا كانت بين القسمة اذ كان له في القسمة المالك اشترى له شره والدارم
فلا يخلها في القسمة لاعد الضرر ومنها ان يبيع منهم بعد الفراغ من القسمة
ويشترط عليهم ويقول خرج سهمه اذ كل هذا السهم من هذا المالك لا يرد
خرج سهمه بعده بل السهم الذي يملكه يملكه يبيع منهم لا يرد في القسمة
بها حكم بل انظر في التورود والقسمة بها وان لا يخل في القسمة فكانت
واسا علم واذا قسم اجرة القسمة على عدد الورس على عدة حصة وعدا
على قدر الاصل وخلفه فلهما الاجرة القسمة من واثمة المالك ففسد رفسد
المالك لفسدة وجهه قول القاصي ان الاجرة تقابل العمل وعمل وحزنا وكل
على السوا وكان الاجرة عليهم على السوا وهذا ان يملك غير الاصل والذين
عمل واحد لان غير القليل من الكثير هو بعينه غير الكثير من القليل والنقطة

فما به لان في القسمة
على الميراث لا يخل في القسمة
ففسد من الناس ولا يخل
ففسد من الناس لا يخل في القسمة

وذكرنا اجزاء الدكور في اصل يحمل على قسمه ارضا فاما قسمه لفضا فلا يجوز
 وان كان مع غيره لان غير المقسوم ليس شئ المقسوم بل هو اصل بنفسه بخلاف
 الشرط والطريق وكذلك الدور عند اربعة اقسام فاما قسمه فليس صحيحا
 حتى لو كان بين رجلين داران فقسم كل دار على اربعة اقسام فليس صحيحا
 مالا يصير وعندنا يورسف وحيد رحما يسطر القاضي في ذلك ان كان لا عدل
 في الجمع حتى وان كان لا عدل في التوزيع فرف وكذا لو كان بينهما ارضان او كمران
 فوقع على هذا الخلاف واما البيتان فيقسمان قسمته جمع بالاجماع مصلح كالأمر
 منقسمين وكذا المنزلان المنضللان واما المنضللان فذكرنا واحد فاعلم ان لا
 وجه قولهم ان الدور كلها جسر واحد والنفقات الذي بين الدورين من غير عدل
 بالجمع فيقولون ان رأي القاضي ان رأي لا عدل في الجمع جمع وان رأي لا عدل
 في التوزيع فرف ولا وجه فيه رحمه الله على نحو ما ذكرنا في الموضع ان القسمه من اعم
 اعانها نفع ضررا للنفقات متفاحش من دار وردا لخلاف الدور فاعلمها
 واختلافها باختلاف البناء والبناء وكانا جميعا جسرين مختلفين والقسمه من اعم
 العمدة تقع تصرفا غير عدل ولا جبر ولو قسمها بانفسها او تقاضى من اعمها جاز
 لغيره واسأل علم واما دار وضعت اودار وجاوت فلا يجمع بالاجماع بل يقسم كل
 واحد على حدة بخلافه فلو اسأل علم ومتهما الطلب في احد نوعي القسمه وهو
 قسمه الى جزئين انه لو لم يوجد اطلب من احد الشرط الاصل لو تجزى القسمه لان
 القسمه من القاضي تصرف في ملك الغير والنصر في ملك الغير من غير اذنه
 محظور من الاصل الا عدل طلبه البعض يرفع الحظر لانه اذا طلب علم ان لم
 استقامت الشركة ضررا لو كان اطلبه كغيره للنفقة اطلب صاحبه وكان
 عليه ان يمنع من الضرر بانه فادار علم لانه لا يمنع فوقع القاضي ضرره بالقسمه
 وكانت السديد في هذه الصورة من باب دفع الضرر والقاضي يصيبه ومطاعه
 بالشفعة فان الشفعه تلك الدار على الشريك من غير رضاه وقوله لا لا
 طلب الشفعه علم لانه يتصرف بحره فاشترى من غيره ضرره عن اياها
 التملك بالشفعة جبر عليه كذا هو ومنه ارضا في احد نوعي القسمه وهو
 رصا الشريك فيما يقسمه ثم يا قسمهم اذا كانوا ارضا ارضا او رضى من رضى منهم
 اذا لم يكونوا ارضا فان لم يوجد نص حتى لو كان في الورثة صغيرا ولا يملك
 او غايب كبير فاقسموا فقتسمهم بالاطلة لما ذكرنا ان القسمه فيها معنى البيع وقسمه
 الرضا اشبه بالبيع ثم لا يكون البيع الا بالذي قلنا القسمه الا اذا لم يكونوا ارضا

في البيع
 بالشفعة

ارضا بالبيعان والمجاين فيقسم الى ارضين او الى ارض واحدة والقسمه مفعلة لولاها
 ما كان البيع فكل ان القسمه كذا اذا كان تمام صغير وله ولد او هو يقسمه
 رضى او لا رضى وان لم يكن رضى القاضي على الصغير وصيا او قسما رضاء وان
 لم يقسمه حتى لو كان كغيره لا يجوز قسمته اصلا ولا يقسم القاضي ارضا اذا لم يكن
 عنه حكم حاضر ولكنه لو فعل لا يتصرف قسمته لانه قد فعل في كل الامور فبعد
 ومنه البيت في قسمه ايضا او اقراره من ارض الفاعل بعد خمسة وعشرين
 سنة بشرط ويقسم اقراره وحمله ان كان من يدور بشرط ارجاعه
 حاد او القاضي وهم عقلا بالغوا رضى او لا يرد بهما لا فارقا انه ملكهم وطلبوا
 القسمه القاضي فهذا لا غلوا ولا اصغر احد وجهيه اما ان يرضوا بالملك مطلقا عن
 ذكر سبب واما ان يرضوا بالملك سببا دعوا انتقال الملك من واحد وكل
 وجه على وجهيه اما ان يكون المال الذي يريدون مقفولا وعقارا فان اقرروا
 الملك مطلقا عن سبب الانتقال يقسم اقرارهم ويذكر في كتاب الملك ان قسمته
 اقرارهم ولم اقرضه على احد ولا يطلب منهم البيت على اصل الملك مقفولا كان
 المال او عقارا اذا لم يكن منهم كبير غايب لا نه وحيد ليل الملك وهو لا يد
 ولا اقرار غير مانع ولا دعوى انتقال الملك احدى اليه فان اقسامهم كبير
 غايب لم يقسم لما ذكرنا من حصره الشرط ومن يوم مقامه بشرط ولم يوجد
 لان الحظر في هذا الموضع لا يعلو حصصا عن الغايب وارقوا بالملك سبب
 المرات فان قالوا هو ميراث عن فلان فان كان المال مقفولا قسم بينهم باقرارهم
 بالاجماع ولا يطلب سهم البيت فان كان منهم كبير غايب بعد ان كان الحاضران
 اثنين كغيرهم واحد منهما صغير فميراثهم عن رضى وان كان المال ارضا اولا
 يقسم عدلين بينهم رضى اشترى بقية البيت علمت لان وعلى عدل الورثة
 وعندنا يورسف وحيد رحما ايه يقسم باقرارهم ولا يشهد على ذلك الا عدل
 وحيد قولهم ان محل القسمه ارض الملك الشريك وقد وجد وجوده للمالك
 وهو لا يد ولا اقراره بالاشارة من غير مانع فصادف القسمه محله اقسامه
 ان قسم باقرارهم كما هو المقفول ولان البيت انما هم في ملكه واذا اقرروا فاعلموا
 تمام البيت وجه قولنا بحسينه ان هذه قسمه صادقة وحال الميت بالاطلة
 ولا يرضى الا بيمينه لانه لا يتحققا في علمه وبيان ذلك ان الراضين القسمه مفاة
 على كل ملك الميت بعد اعلان الرواد الماتة فلا القسمه تحدث علمه على حله
 فان لم يرضوا لشدة فاشترى كان الشريك حتى يقضي منه دينه ونفقاته وصاياه

في البيع
 في القسمه
 في البيع

وكاتب القسمة نصرا على حقه بالاطال ولا يجوز ان يبدله غلا والمفقول ان القسمة
اليسرى قطعاً للموحيات بل هو حفظ للموحيات لان المفقولة تحتاج الى الحفظ والقسمة
نوع حفظ له واما القمار فيستحق عن الحفظ فبقت قسمة قطعاً لحقد فلا
يملك الابنية واما قولها لا مكرها هنا فعليه ان يقام الابنية فلان تمام على بعض
الورثة من البعض وان كانوا مقربين وذلك جائز كالباب او في اداء القمار
الصغير لا يصح ان يقرره الابنية ولا مكرها هنا كذا هذا اذا قروا بالملك
بسبب الارش فاما اذا قروا به بسبب البشرا من فلان غايب فان كان المال
مفقولاً فقسما بقرهم بالاختلاف وان كان عقاراً ذكر في ظاهر الرواية انه يفسر
بأقارهم ولا يطل منهم ابنية على البشرا من فلان لا يفتقر من البشرا وبشر الميراث
وروي عن ابي حنيفة انه لا يقسم الابنية كالميراث وحقه هذه الرواية انهم
لما اقرروا انهم لم يملكو بالبشرا من فلان فقد اقرروا بالملك له وادعوا ان يقسم اليهم
من جهته فاقارهم مسلم ودعواهم مرفوعة حتى حاجة الى التلويح وهو الابنية
وجبة ظاهر الرواية وهو ان البشرا الميراث انما تصاع القسمة في المواد
ينفسر الاقرار لما يتحقق من ابطال حق الميراث وذلك لعدم قيام البشرا بالبيع
حق البيع في البيع بعد البيع والتسليم فصادف القسمة محلها فصحت هذا اذا
لم يكن في الورثة كبير غايب او صغير حاصروا كان فاقروا بالميراث فلا يملك
عند ابي حنيفة رحمه الله ان يقسم بأقارهم نه لا يقسم بالبشرا الميراث وكيفية
يقسم ما هنا ولما عندهما في نظر ان كانت البشرا في الميراث الحضور وقسم
بينما ويصح بسبب الغايب على يد عدل يحفظه من بعض الورثة حتى قسم
البعض وينصب عن الصغير وصفاً وان كانت البشرا في الغالب الكبير او في
الحاضر الصغير او في يد ما منها شيء فقسمة تقوم الابنية على الميراث وبعد
الورثة بالاجماع انما اذا كان في يد الميراث في الحاجة الاستحقاق وذلك
يدع فلا يصح الابنية هذا ان تقسم ابنية على ميراث القمار فاما اذا كانت
ابنية عليه وطلبوا القسمة فانه ينظر ان كان الحاضرون نصيباً على الغايب
واحدة او اكثر وفيهم صغير حاضراً فانه يقسم ويوزع نصيب كل كبير وصغير
فيوكل وكلا يحفظه بخلاف الملك المطلق اذا حضر شر كان وشريك
غايباً نه لا يقسم ووجه الفرق ما ذكرنا ان قسمة القمار تصرف على الغايب
وقصا عليه بقطع حقه عن الورثة وكل واحد من الورثة قائم مقام الميراث له
وعليه ولهذا يدرك كل واحد منهم بالبيع ويد عليه فاذا كان الحاضرون اثنين

نصاعة

نصاعة امكان جعل احد ما خصاً على الميت والقسمة عليه والاخر مفضلاً عليه
فصح القسمة وان كان الحاضر واحداً والباقي غائباً لم يقسم له لا يملك
ان يجعله وحده عن الميت حتى يسمح ابنية عليه لاسمائه كقولنا الفصل الواحد
في زمان واحد وجهته واحدة مفضلاً ومفضلاً عليه وان كان مع الحاضر
وارث صغير نصيب القامح عنه ومفضلاً ان القسمة هاهنا بمن لوجود
منفاً بين حاضرين واذا قسم القامح للمفكول بقر الورثة باقارهم او
القمار ابنية عند ابي حنيفة رحمه الله وفيهم كبير غايب فقول نصيبه
ووضعه على يد عدل ثم خص القامح فان اقره او اركب فقد حذر الامر
وان اكرت رد القسمة والمفقول بالاجماع وكذلك في القمار عند ابي حنيفة
وعند ابي حنيفة لهم ان يقر القمار رد القسمة نه القسمة الابنية على الابنية
وقد ثبت على الغايب فلا يعتبر ان كان له واسم علم ولو كانت البشرا ميراثاً وفيها
وصية بالثلث وبعض الورثة غايب وطلب الموصي بالثلث القسمة بعد ما اقام
البنية على الميراث والثلث قسم لان الموصي لم يزل واحداً من الورثة فاذا كان
معه وارث حاضراً فانه خصراً ثانياً من الورثة ولو كان كذلك قسم وان كان
الباقي غائباً كذا هاهنا واسم علم ومنه ان يكون المفقول عليه ما كان المفقول
وقد القسمة وهو ان يكون له في ميراثه ما كان له في المفقول عليه ما كان المفقول
فصل واما الذي يرجع الى المفقول فواحد وهو ان يكون المفقول مملوكاً
للمفقول كره وقت القسمة فان لم يكن له بخلاف القسمة فان اقر بعض الابنية
ومادة له البعض وكله لانه لا يصح الا في الميراث على هذا الاستحقاق البشرا المفقول
ينظر القسمة والطاهر والمحفقة بتبين انما لم يصح ولو استحقوا شئ منها
ينظر القدر المستحق لثبوت القسمة وقد استأثرت وقد ثبت الحاضر
ووجه ثبت وبما من هذه الحجة او رد الاستحقاق على المفقول بخلاف الامر
فيهم واحد وجهه امان وان ورد على كره واما ان ورد على غيره فان ورد على
كل المفقول ينظر القسمة وفي الحقيقة لم يصح من اصل بل عدم شرط الصحة
وهو الملك المشترك فثبت ان القسمة وان ورد على جزء من المفقول لا بخلاف
احد وجهه ايضا امان ورد على جزء شائع منه واما ان ورد على جزء معين
من احد الصغيرين فان ورد على جزء شائع من احد وجهه ايضا امان ورد
على جزء شائع من الصغيرين جميعاً واما ان ورد على جزء شائع من احد الصغيرين
دور الاخر كان ورد على جزء شائع من الصغيرين جميعاً كذا في الميراث ينف

القسمة

نصاعة

رجل من نصيب القسمة ما فاخذ احد هاتين مقدمها واخذ الآخر تلتزم من حوزها
 وفيهم من سوا بان كان شكل واحد منها شتابة درهم مثلاً فاستحق نصف الدار
 بسا بقسمة الاجماع كانت بالاستحقاق تبيين ان نصف الدار شايها ملك
 المستحق تبيين ان القسمة لم تنجح في النصف السابع وذلك غير معلوم فطلت
 القسمة اصلاً وان استحق نصف نصيب صاحب المقدم شايها بسا بقسمة القسمة
 ايضاً عند ابريوسف لم يظهرا ان المستحق شريكهما في الدار فظهر ان قسمتهما لم
 تنجح وفتح فيساق القسمة كما اورد الاستحقاق على نصف الدار شايها وعند
 ابريخية ومحمد رهما له الدار ان شايها ملك ما في يدك ورجع بقا قصته
 وهو مثلاً استحق في نصيب الآخر وان شايها القسمة لان الاستحقاق اظهر
 ان القسمة لم تنجح في القدر المستحق فيها وراه ان المانوم الصحة انعام الملك
 وذلك في القدر المستحق في بقا رة وليس من ضرورة انعام الصحة في القدر المستحق
 انعامها في الباقي لان معنى القسمة وهو الاقرار بالمبادلة لم ينعقد باستحقاق هذا
 القدر في الباقي فلا ينطلق في الباقي بخلاف ما اذا استحق نصف الدار شايها
 لان هناك وان ورد الاستحقاق على النصف واجب بطلان القسمة فيه
 مقصود ان من ضرورة بطلان القسمة في الباقي لان انعام معنى القسمة والباقي
 اصلاً وهما لم ينعقد فلا ينطلق لكن يقتضي الحان ان شايها رجوع بقا قصته
 في نصيب شريكه وذلك على نصف المستحق لان القدر المستحق من النصيب
 جميعاً يرجع عليه بذلك لان شايها ورجع في نصيبه وان شايها القسمة في الخلال
 معناها والرجوع لغير الشركة اذ الشركة في الاعيان المجتمعة عيب والعيوب
 ثبتت الحان ردة كذا الطحاوي في كتاب الخلاف في المسئلة يراى جنيته ومثله
 ولو كان صاحب المقدم باع نصف ما في يده واستحق النصف الباقي فانه يرجع
 على صاحبه نصف ما في يده عند ابريخية ومحمد وعند ابريوسف درهم
 نصف قيمة ما باع للشركة وبجميعها ما يرد شريكه ويقتسا بنصف
 وجه قوله ابريوسف ما بيننا ان الاستحقاق اظهر ان القسمة لم تنجح اصلاً وان
 البيع كان فاسداً فيجوز نصف قيمة ما باع للشركة ثم يقتسا بالباقي نصف
 وجه قوله ما اذا كان في المسئلة المتقدمة ان هاهنا لا يشترط حياز القسمة لان
 وهو البيع فيرجع على صاحبه يرجع ما في يده ولو استحق نصفه من مركب
 النصيبين لا ينطلق القسمة بالاجماع لما ذكرنا في المسئلة المتقدمة الاولى بالاستحقاق
 ورد على جزء معين فلا يظهر ان المستحق كان شريكاً لهما فلا ينطلق القسمة لكن

فتمت

القسمة

ثبت الحان والمستحق عليه ان شايها القسمة لان الاستحقاق اظهر ان القسمة لم تنجح
 عليه والاشخاص في الاعيان المجتمعة عيب فيثبت الحان وان شايها رجوع على صاحبه
 ما في يد المانوم ان القدر المستحق من النصيب جميعاً ولو استحق كل ما في يدك لرجع
 عليه بالنصف فاذا استحق رجوع الدار وسواها على وجهها ما في يدك من نصيب
 اقساما فاخذ احد هاتين مقدمها واخذ الآخر تلتزم من حوزها وفيهم من سوا بان كان شكل
 درهم فاستحق شايها من الدار من نصيب شريكها في الدار فظهر ان قسمتهما لم
 تنجح وفتح فيساق القسمة كما اورد الاستحقاق على نصف الدار شايها وعند
 ابريخية ومحمد رهما له الدار ان شايها ملك ما في يدك ورجع بقا قصته
 وهو مثلاً استحق في نصيب الآخر وان شايها القسمة لان الاستحقاق اظهر
 ان القسمة لم تنجح في القدر المستحق فيها وراه ان المانوم الصحة انعام الملك
 وذلك في القدر المستحق في بقا رة وليس من ضرورة انعام الصحة في القدر المستحق
 انعامها في الباقي لان معنى القسمة وهو الاقرار بالمبادلة لم ينعقد باستحقاق هذا
 القدر في الباقي فلا ينطلق في الباقي بخلاف ما اذا استحق نصف الدار شايها
 لان هناك وان ورد الاستحقاق على النصف واجب بطلان القسمة فيه
 مقصود ان من ضرورة بطلان القسمة في الباقي لان انعام معنى القسمة والباقي
 اصلاً وهما لم ينعقد فلا ينطلق لكن يقتضي الحان ان شايها رجوع بقا قصته
 في نصيب شريكه وذلك على نصف المستحق لان القدر المستحق من النصيب
 جميعاً يرجع عليه بذلك لان شايها ورجع في نصيبه وان شايها القسمة في الخلال
 معناها والرجوع لغير الشركة اذ الشركة في الاعيان المجتمعة عيب والعيوب
 ثبتت الحان ردة كذا الطحاوي في كتاب الخلاف في المسئلة يراى جنيته ومثله
 ولو كان صاحب المقدم باع نصف ما في يده واستحق النصف الباقي فانه يرجع
 على صاحبه نصف ما في يده عند ابريخية ومحمد وعند ابريوسف درهم
 نصف قيمة ما باع للشركة وبجميعها ما يرد شريكه ويقتسا بنصف
 وجه قوله ابريوسف ما بيننا ان الاستحقاق اظهر ان القسمة لم تنجح اصلاً وان
 البيع كان فاسداً فيجوز نصف قيمة ما باع للشركة ثم يقتسا بالباقي نصف
 وجه قوله ما اذا كان في المسئلة المتقدمة ان هاهنا لا يشترط حياز القسمة لان
 وهو البيع فيرجع على صاحبه يرجع ما في يده ولو استحق نصفه من مركب
 النصيبين لا ينطلق القسمة بالاجماع لما ذكرنا في المسئلة المتقدمة الاولى بالاستحقاق
 ورد على جزء معين فلا يظهر ان المستحق كان شريكاً لهما فلا ينطلق القسمة لكن

النصف

واداك ان يجوز عليه فلم يوجد منه ضمان السلام ولا بواحد ضمان الاستحقاق
 اذ هو ضمان السلام ونظر هذا الشفيع اذ اخذ العاقر من الشفيع في الشفيع
 فيما وغرس ثم استحق وقلم البنا يرجع بقيمة البنا على المشتري كماله ما ملكه
 باختياره بل الحذر منه جاز لا وقد نكح محمد رحمه الله في الجارية الماسورة اذا
 اشتراها رجل من اهل الحرم ثم اخذها المالك للمسلم فاسو له ثم استحقها رجل
 ثم يرجع بقيمة الولد على الذي اخذها من يده لا على المالك فانه لم يخذها منه باختياره بل
 كرها وبغيره وكذلك اذا وطئ جارية ابنه فاعلها ثم استحقها ولا يرجع
 بقيمة الولد على الاب لان له تمكينا من غير اختيار الاب وقال ابو يوسف
 رحمه الله اذا غصب جارية فابنت منه فادى بها ثم عاد على الجارية
 فاستولها الفاضل ثم استحق له ان يرجع بقيمة الولد على المولود كذا
 جاز في اخذ القيمة من الفاضل وكان ضمانا لسلامته فيرجع عليه بحكم الضمان
 وعلى هذا ان اراد ان يبرئ من قيمتها فخذ كل واحد منهما احد من
 فيما ثم استحق يرجع بنصف قيمة البنا على بنصفه وهذا في القاضي
 على قيمة الجمع في الدار والعقار عند فاد الاقساما بنفسها كالتقسيم
 مبادلة فاشبهت البيع وكان كل واحد منهما صاحبا سلافة النصف لصاحبه
 فاذ الراسم يرجع عليه بحكم الضمان كما في البيع وما عدهما فقد اختلف المتأخر
 فيه في بعضهم يرجع في القاضي بحسب عهدهما في النصف عدهما فاشبهت
 النصف من دار والمخ وقيل بعضهم يرجع وعليه عقد القوري وهو الصحيح
 في القاضي انما يرجع على قيمة الجمع هاتين عدهما اذ الراسم اعدل ولا يعرف
 ذلك من رأي القاضي اذ اقلها بغيرها ولو كانا جارية واحدة
 جارية واستولها ثم استحق رجوع على شريكه عندا بنصفه وهذا في
 القاضي لا يرجع على قيمة الربو عند فاد الاقساما بغيرها الشبه على اذ
 واما عندهما فينبغي ان يرجع كذا في القوري في قوله الربو وبطلان ذلك
 القاضي هناك لا يرجع على الجمع عينا ولكنه برأي اعدا هو ذلك من المعبر
 وهما معا يرجع على الجمع لغير الربو فلم يوجد ضمان السلام فلا يرجع
 على هذا المصل اذا اختلفت قوم دارا ومنها كسب شرا على الطريق وظل فان
 ذلك على طريق العامة لا يحسد في ذلك في الظل مردخ الدار لا يفسد
 الاصل ليست مملو له لا جاز وهو هو العامة وان كان على طريق غير فان
 ذلك مردخ الدار كان له في ذلك ملكا فاشبهت على البيت والله اعلم

وفيها فرق

واما صفات القسمة فانواع منها ان تكون عادلة غير جارة وهو ان تقع تعدل
 لانها من غير زيادة على القدر المستحق من نصيب وان تضمن عندا ان القسمة
 اقرا بعض الاضياء ومبادلة البعض ومبني المبادلات على المبادلة فاذ اذ
 جارية فلم يوجد القسمة ولا اقرار النصيب بكمالها في الشركة في البعض فام
 غير القسمة وتنادى على هذا اذ اظهر القاطن في القسمة المبادلة بالبينة او
 بالادار قسما تفاديه ظهر له لم يبينه وظهر من بعض القسمة لم يبين
 بكما له وادى احد الشريكين القاطن في القسمة ولهذا لم يخلو من احد وجهين
 اما ان كان المدعي قرا يستيف حقه واما ان كان له بغيره نكح فان كان قد
 باستيف حقه لم يسع منه دعوى القاطن لكونه متصفا بدعواه لا لادار
 باستيف الحق اقرار بوضوحه انه بكما له ودعوى القاطن اخبارا بغيره
 اليه حقه بكما له فيقتصر واذا لم يفرق باستيف حقه في تعاد القسمة لم يجد
 الدعوى لان القسمة قد صحت من حيث الظاهر فلا يفلت بغيرها الا بمحض فاقا
 البينة اعيدت القسمة لما قلنا وان لم يفرق له بيته واندر شريكه فاد استلامه
 حلقه على ما دعي من القاطن لا يدين عليه خاهو جاز في وجود وعدم
 يدين بغيره وبيان ذلك دار بين رجلين اقسما هاهنا واستوفى كل واحد حقه
 ثم ادعى أحدهما غطاف القسمة في تعاد القسمة ولكن يقال ان البينة في القاطن
 فان اقام البينة ولا يحلف شريكه لا يشترط ان يحلف احد الشريكين ونظرا لآخر
 بان كان في الشركة فلا تجمع بين نصيب المدعي وبين نصيب الشريك فيقسم بينهما
 على قدر نصيبهما لان نكحه دليل كواي المدعي صاد في دعواه فيجوز ان يجمع
 في حقه لا في حق الشريك الخالف فلم يصح القسمة فيجوزها فاعتاد في قدر نصيبها
 ولذلك لو ادعى القاطن بعد القسمة والبعض في المبادلة والمزاد والمدعى
 ولو ان يبرئ من دار اقساما فاختل واحد منها دارا ثم ادعى أحدهما
 القاطن في القسمة فاقام البينة على ذلك بالقسمة اطلعت على بعضه في حقه
 وعدهما لا يتطل ذلك ولكن يقضي للمدعي بذلك اذ قد عزم الدار الاخرى في حقه
 هاهنا المسئلة على بيع داره لا يجوز عنه وعدهما جاز في حقه
 البان قسمته الجمع والدار والدار اجماله لا خلاف ومعنى المبادلة وان كان
 لدار في نوعي القسمة فلو النوع بالمبادلة ان شئهم واد اعففت المبادلة مع
 البنا واه علم ولو اقسما دارا بينهما فخذ كل واحد منهما طائفة ثم ادعى
 احدهما الباقي في صاحبه انه وقع في شئهم واقام بيته سمعت بيته وان

او اما جميعا السنة اخذت بيننا المدعى به خارج وان كان زعمنا شاهد واقتصر علىها
 وراى ان كل واحد على نفسه قد عي كل واحد منهما احد في يد صاحبه انما يصح بان
 البينة تفي لكل واحد منهما بالحد الذي في يد صاحبه لان كل واحد منهما عاين في يد
 صاحبه خارج وان قام احد هما بين يدي سببته وان لم يبق لهما بينة مخالفا
 وهل يتحقق البينة منسقة للثبوت وانما عاين في يد صاحبه انما يصح بان
 عرف في الشريعة ولو انقسم رجلان اربعة فاحد احدهما فراخبر والاخر اربعة
 ثم ادعى صاحب الفراخبر ان الحد اربعة فاحد احدهما فاحد احدهما فاحد احدهما
 له به لما قلنا ولذلك هذا قولنا فاحد احدهما فاحد احدهما فاحد احدهما
 احد هما ان احد الاثبات الذي في يد صاحبه اربعة فاحد احدهما فاحد احدهما
 به ولو ادعى كل واحد منهما على صاحبه ثوبا ما في يده انما يصح في قسميه واذا قام البينة
 بقى اكل واحد منهما ما في يده الاخر لان كل واحد منهما عاين في يد صاحبه خارج واو
 انما ما به ثاة فاحد احدهما حاشية وخمسون واصا الاخر خمسة واربعون
 ثم ادعى صاحب الاو كسر الفاظ في القسمة والخطا في القسمة لم يعمل منه الا بينة ولو
 في الخطا في العدد واصا على واحد من الحسوب وهذه الحجة في قسميه وانكر
 الاخر مخالفا وان قام كل واحد منهما بالبينة رد القسمة ولو انما لهما احد
 اخذت انت احدي وخمس على كل واحد اخذت انت اربعة فاحد احدهما فاحد احدهما
 ماخذت انت احسب فالقول قول من يمينه لانه منكره سببا الزيادة له حجة
 اعلم وعلى هذا الاصل يجب قسمة عرصه الارز بالدرج خمسة كل راعين
 من السفل يذرع من السفل عند اربع حصة ردها سو وعدا يريوسف بحسبه ذراع
 من السفل يذرع من السفل وعند محمد بحسبه على العدد دون الذرع زعم كل واحد
 منها ان القدر له فيما بقوله والخلاف في هذه المسئلة بين ابراهيمه وابريوسف مني
 على الخلاف ومصلحة اخري وهما صاحب القبولين لهما بيني على السفل من غير صي
 صاحب السفل وان لم يصير صاحب السفل من حيث الخطا هرعدا ابراهيمه عد
 ابريوسف له يعني ان ابريوسف البنايه ووجه البنايه صاحب السفل او ادراك
 البنايه على عد ابريوسف كان للسفل منفعه واحدة وهي منفعه السفل فيجب
 للسفل منفعتا منفعه السفل ومنفعه البنايه على كل السفل كما يصح للسفل
 يصح لكل الدواب فيه فاما السفل ولا يصح للسفل واحد وكان للسفل منفعتان
 والسفل منفعه واحدة وكانت القسمة عند علي الثلث والثلثين وعدا يريوسف
 لما للثلاث السفل ان يبي على عوله كانت له منفعتان ايضا فاستوى السفل والسفل

والقسمة

في المنفعة فوجب الحد على السوي بينهما في الذرع واما محمد ردها سنا فاعاين
 البينة لان احوال البلاد اختلفت فاحد من عدما السفل على السفل من
 على السفل على السفل وكان الحد في عدما السفل على السفل على السفل
 محمد ردها سنا وهو اختيار الرضا والوكي ومحمد لان ابا حنيفة ردها سنا بافضل السفل
 على السفل على عادته هل يتقارن الكون من اخذ السفل على السفل على السفل
 انما سوي بينهما على عادته هل يتقارن الكون من اخذ السفل على السفل على السفل
 واحد منهما القسوة على عادته زمانه ومحمد ردها سنا القسوة على السفل على السفل
 العادات باختلاف البلدان وكان الخلاف منهم من حيث الصورة لا من حيث المبدأ
 ويان ذلك في سفل بين رعايتهم وعو مبيت لا ربيها اراد الصنعة في قسم
 البنايه على القسمة لا خلافه واما العرصه فتنقسم بالذرع عد ابراهيمه وابريوسف
 ومحمد محمد بالقسمة ثم اختلف ابراهيمه وابريوسف فيما بينهما وفيه القسمة
 فعد ابراهيمه ذراع يذرع على الثلث والثلثين وعدا يريوسف ذراع ينقطع
 ولو كان بينهما بيت تام علو وسفل وعو مبيت اخر فعد ابراهيمه بحسبه في
 القسمة كل راع من السفل والسفل ثلثا ذراع من السفل راعا عله لما ذكرنا من
 الاصل وكانت القسمة ارباعا وعدا يريوسف ذراع من السفل والسفل اربعين
 من السفل على السفل والسفل على السفل انما القسمة ارباعا ولو كان بينهما بيت تام
 السفل وعو وسفل اخر فعد ابراهيمه ردها سو بحسبه ذراع من السفل
 والسفل يذرع ويضع من السفل ذراع من السفل البنايه يذرع من السفل الاخر
 ذراع من عوله يضع ذراع من السفل لانه على كل واحد الاصل يخرج ما اراد القسمة
 ذراع فضلا لهما على بعض ياد راعا او راعا لغير فضل فاما البنايه او الموضع القسمة
 جازي ولا يوافق عادته لان البنايه قد تفضل بعضها على بعض البنايه والموضع وكان
 ذلك بعضا من حيث الصورة قد لا يرضى القسوة ولو لم يرضى القسوة فصل البنايه
 حاشية القسمة استسما وتجب قسمة البنايه وان لم يرضى القسمة والقسمة
 ان لا يجوز القسمة لان هذه قسمة بعض الارز وبعض ان العرصه مع البنايه غير ذلك
 واحد وقسمة البنايه او بها غير جازية وحده الاستسما ان قسمة العرصه قد كانت
 لوفوعها في محلها وهو الملك المشترك ولا حصة لها الا القسمة البنايه وذلك بالقسمة
 يجب على صاحب الفصل قسمة البنايه وان لم يرضى ضرورة صحة القسمة واسما على
 وعاد الاصل ايضا يخرج قسمة الجحش والجار الجحش لهما عدا يريوسف
 بالجماع لعدم تغلب الانصاف الا بالقسمة وجوز في الرقوب والدو وعدا يريوسف ذ

الا وهو عند ذل
 ذراع من السفل
 راعا عله
 راعا عله
 راعا عله

ما فيه فاما القسمة
 فيستعمل في القسمة
 العرصه دون البنايه

وكذا ان ينفذ في شأه
مما كان أو متصفاً وان كان
يتأخر به حرمه ما قلنا به
حافظ حرمه ولو لم يملكه
تأخر ذلك ان يجرى فيقول
ولو سقط ما يدرج لك

أو يقرن به غيره
بما يقع ويشترط
بما هو العاقل

وحيما ما ورثا لما قلنا ولما ان يقع في يده ما يملكه ما ذكرنا الاتري ان له رفع
الحدا راصلا ففتح الباب والذوة اولها ان يحفر فملكه بخر او بالوعة ولا يملك
وان كان من غير ذلك لا يحفر له لا يصنع منه فملك العبر والاسفل لا يملك الا
من الحفر فملك نفسه لان الكفر عجا يودي الحار احسن في لاسه فالي
واعبد الله ولا تشركوا به شيئا والاولى احسانا لقوله والى الحار احسن حصه
الامر بالاحسان اليه فليزله بحسن اليه لا اقل من ان يملكه اذ هو فعلى هذا
ذا من رجلين وتخل فيها ولعل فيها طريقا فادان ان يسميها ليس
صاحب الطريق فسميها على اسمها لهما بالقسمة متصرفان فملك القسمة فلا يملك
عنه فقسما ما ورا الطريق وبما كان الطريق على اليد عرسه عرضا
الامر بالادان كما فعل ولو باعوا الدار والطريق فان كانت بقدر الطريق مستقلة
يتم قسمها على الطريق ويتم انلا تان وان كانت اربعة لشرك الدار واصلها
الطريق فكل واحد وحده القدر غير الدار فكل واحد من الشريكين نصف حصه
ويكون الشئ كله للشريكين وروي عن محمد بن اسحاق واحد من الشريكين
يصرف حصته من القسمة ويصرف ما حجب الطريق حصته من الموروث وطريق
معرفة ذلك ان ينظر الى حصه العرصه بغير طريق وينظر الى حصهها ومنها
طريق فيكون لصاحب الطريق فيقول ما بينهما وكل واحد من الشريكين نصف حصه
القسمة اذ كان منها طريق وحده ما حجب عن الدار فكل واحد من الشريكين نصف
مقصود اما لا يملكه ثلثا لبقية الاتري انه لو باعته وحده لم يجر فادان سبع
الطريق بان ذنه فقد سقط حصته اصلا فلا يقابل ثمن وجهها وروي عن محمد
ان حق الموروث لا يملك البيع مقصودا انما يملك ثلثا لبقية وجهها ما حجب مقصودا
بثلثها لبقية ثلثها لثمن لكن ثمن الحق لا ثمن الملك وهو ماد كونا وكذا الدار
بغير رجلين ولو لرجل فيها سبيل الما فادان ان يسميها ليس صاحب السبيل فسميها
من القسمة لما قلنا بل تقسم الدار بين الشريكين لانه لا طريق وكذا الدار
لو كان في الدار منزل لرجل وطريقه في الدار فادان ان يسميها الدار بغير
من القسمة ولكن يتركها للمنزل على حاله عرسه عرضا لان الدار ماد كونا
ولو اورد صاحب المنزل ان يبيع الوحد الطريق بيا اخذ له ذلك لا يصرق
فملك نفسه الاتري ان لسان برغ الحار بطل فلهذا ولو لم يصرق صاحب
المنزل دار امره والمنزل ومنجما له المنزل فان كان الدار والمنزل واحدا
فلان يجوز الدار والمنزل ومنكزل الطريق الذي في الدار لا يملك الدار والمنزل

لا على صفات المنزل

وهما لهما فحكم الاجناس الحلقه وانتفع القسمة فيما عدا لهما فاجارة ولا فسخ الا اوله
ويطو للمعتمد التبدل وعلى هذا يخرج رد المسموم بالغيب فلو غلب القسم الاكث
اذا ظهر به غيب فقد ظهر لها وقصها بخره اعد له وكان الحق الدار بالوكاف
البيع الا ان يبيع مرجع بنام القضا ومن القسمة مرجع بالصف في المعصان والقسمة
مرجع بالنسب جميعا فخرج نصف القسمة من نصيب شريكه واما الدار عا رايه
والشرط فيمنه فقبضه الرضا ان القسمة فيها ما كان له وهذا النوع جميعا لادان
لوجود الرضا الحار فثبت فيه خيار الوحد كالفريق ولا يثبت قبضه القضا
لأنه لا يملك المبادلة لعدم القابلية له ووفقا بخيار الوحد والشرط لاحد الرضا
ثانيا فلا يبعد وان علم ما حجب الشفعة في القسمة لا يملك الشفعة جميع الماد له الحصة
لشونها على حقا لانه ليس بالقسمة ما ذكره من وجهه فلا يثبت الشفعة ولا يملك
وجبت له غلوا لادان حجب للشريك او الحار لاسبيل الاول لان الشفعة لغیر البائع
والشريك ولا سبيل الثاني لان الشريك او الحار لادان تعا ولا علم ومنها
الوجوب عند الطائفي غير على القسمة فيما يقع كل واحد من الشريكين نصيبه وادان
فيما يقع بها احدهما ويستحق الاخر غير عدد طلب الشفعة بالاجماع وعند ذلك
المستضر اختلاف راي الحار والقدر وكذا ذكرناه ومنها اللزوم بعد ما
والفروع من اختلاف لا يملك الاجماع عنها اذ تمت واما قبل التام فكذلك احد
من القسم وهو قسمة العرصه دور النوع الاخر وهو قسمة الشريكين لان ذلك
ان الدار اذا كانت مشتركة بزوج فقسما القضا لانه لو رجع احدهما لغير القضا
النسب كلها بالقرعة يجوز لهم الرجوع وكذلك اذ اخرج الكل الاسهم وادان
بذلك ورجع الاسهم كلها لكون ذلك السهم متصفا بغير من الشريكين وان رجع بعض
النسب دور البعض فملك كل قسمة القضا لانه لو رجع احدهما لغير القضا
على القسمين ثانيا فلا يبعد رجوعه واما قسمة الارض فيكون الرجوع لان قسمة
الارض في شئ الا بعد خروج النسب كلها وبما عاقد سبيل الرجوع على العهد
فليزله لا في البيع ويحويه قصدا واما ما بين حكم القسمة فيقول رايه
التوفيق حكم القسمة بثوب الاختصاص للمسموم عنها متصرفا فيه فيما المسموم
كل من المسموم جميع المتصرفات المختصة بالملك حتى لو وقع ونصيب احد الشريكين
ساحه لثانيتها ووقع لثاني نصيب الاخر فلصاحب الساحة ان يبيعه ويصاحبه
وله ان يبيع به ماء وليس لصاحب الثوب ان يبيعه وان كان يفسد عليه ان يبيعه
لا يبيعه بغير فملك نفسه فلا يبيع عنه وكذا لانه ان يبيعه فباعه بخره او اورد

ولما وقع رايه ليدور
المانع منه برفع بالقسمة
كالفريق

غيره

فهذا الطريق وان كان ساكن الدار عرسا كان لئلا يفسد لها ان الدار ان يجر الطريق
 الذي قاله الاول في ان لا يحول في هذا الطريق فيجتمع من المور فيه دارين
 رجلين فيسكن عيريا مداه فتنها واحدا وكل واحد منها باقية منها فادخل
 واحد منها ان يجمع ما اوكاه الى السكنه ذلك ولا يسهل اهل السكنه منها لان
 كل واحد منها مخصص في ملكه نفسه فيملكه لا تركب ان له رفع الحائط اصلا
 فالها بواكه اولي وعلى هذا حائط بين قسمين وكل واحد القسمين على حدود
 الحائط الاخر فان شرطوا قطع الجدوع في القسمة فقطعوا لعلوا على حدود
 السلون عند شوطهم وان لم يشرطوا تركت على الهال ان الترتك وان كان صر
 كتمهم لمار يشرطوا القطع في القسمة فقد انتم الضرر وكذلك لو كان ارجا
 وقع على هذا الحائط او درجة او اسطوانة وقع عليها جدوع لما قلنا وان كان
 وقع على صاحب العلو مشرفا على نصيب الاخر لم يكن لصاحبه السفلى ان يعلق الدوش
 من غير شرط ان يعلق لما قلنا ولو كان لاحدهما اطراف خشب عليها لم يصاحبه
 فان كان مما يمكن جعل عليها سقف لم يكلف قطعها وان كان لا يمكن فلا يعطونه
 اذا امكن ان يجعل عليها سقف امكنه الانتفاع به فيكون بالحقوق فاشد الروس
 واداه يمكن تعدد الحافز بالحقوق فمشرشا على هو صاحبه بغير حوكه قطعها
 ولو كان لاحدهما شجرة اعصابها مائلة على نصيب الاخرها لقطعه كرايا عدا
 انما اسقط من القطع ضررا لصاحبه او كرايا رسته ان يقطع كما شرطوا
 الحسنة الذي لم يكن شقيقها ولو اختارها لطريق الطريق فادخل كل واحد
 منهم سهمه بواكه فيجمعها لقوية على عدد الروس في كل دور والمارة لهم
 اسنوا في الدنيا اسنوا به في المور وفيه ان يقوم لاحد منهم فيسقط اعمار
 اليد البينة ه دار لوط وفيها طريق بيته وبين رجل فاستباح الدار
 فاقسمت ورثة الدار بينهم وتروا الطريق وكان الطريق بينهم وبين الرجل
 فتميز على عدد الروس حتى لو اعاد الدار بينهم القسمة في الورثة وبعث
 نصفين على عدد الروس في الورثة فاقسموا مقام المورث ووجد ان الطريق
 نصفين ولما بينهم وبينه ولو لم يعرف ان الدار ميراث بينهم وحدهم ذلك
 فالطريق بينهم بالسوية على عدد الروس اسنواهم في اليد على امر فحصل
 وامان ما يوجب نصيب القسمين بعد وجودها فنقول وبالله التوفيق الذي يوب
 نصيب القسمين بعد وجودها النوع منها ظهور من عار الميت اذ اطل الغرماء بهم
 ولما لم يكتسب سواء واقضاه الورثة من مال انفسهم وبان ذلك ان الورثة اذا انقسموا

انواع من الميراث

ان

نعم

الطريق

الزكي

لا ينعقد ان حيا الورثة كان
 بصورة فرد من حيا الورثة
 بمشاهروا لانه اذا
 تقسموا بينهم

الزكي ثم ظهر على الميت دين فملا يغلو ام واحد وجهين احده ان يكون الميت مال الخرسا
 واما ان لم يكن فان لم يكن له مال سواء واقضاه الورثة من مال انفسهم فنقص القسمين
 سوا ان الدين محيط بالزكاة اوله يمكن ان الدين ينقص على الارث فليلا كان وانما
 قاله الثاني من بعد وصية يوصي بها او دين فملا على الوصية من غير فضل بين
 القليل والكثير وان الدين اذا كان محيطا بالزكاة تنقص منه لئلا يورثه وبها الامر
 حيث الصورة بل ملك الميت متعلق بها خالفوا وما دام له العير في الحيا مع صحة
 القسمة فقيام الملك والحيا ولو ادا الزكي محيطا بالزكاة ملك الميت وهو العير ما
 وهو حيا استغنايات وقد راد من الزكاة على الشروع فيمضج حيا القسمين وان
 كان الميت مال سواء يجعل الدين فيه ويخفى القسمة في القسمة تقا على النقصا
 امكن وقد امكن صاحبها جعل الدين فيه وكان الورثة افاضوا الدين من مال
 انفسهم وقد استعملوا الزكاة لانفسهم صورة ومعنى فقير والجمعة انهم
 اقتسموا ما لانفسهم صورة ومعنى فقير بها وانما وقعت بحجة ولا تنقص ولو كان
 ابراه العزماء من يومهم لا ينقص القسمين لان النقص حكمهم وقد اسقطوه لاسرا
 وكذلك لو ظهر لبعض القسمين دين على الميت كان اديا على الميت واقام البينة عليه
 ولما ان ينقص القسمين لما قلنا ولا كور قسمته ابراه من الزكاة في حق العير ما يتعلق به
 الزكاة وهو ما يميزها بالصوره ولهذا كور للورثة حيا لا يشترط ادا ان كور
 فلا يورث ادمه على القسمين اقواما لان لا يورث على الميت فلم يورثوا فادعوا
 فتمت ومما اظهر الوصية حق اقتسموا ظهورهم على ما انزل ينقص
 قسمتهم لان الموصله شرك الزكاة لا ترك ان لو ملك من الزكاة في كل القسم
 بهلك من الورثة والموصي جميعا والباقي على الشركة بينهم ولو استسما وعده واث
 اخرا غيبه ينقص فكذا هذا وهذا اذا كانت القسمين ابراه فان كان ينقصا
 الفاضل ينقص لان الموصي له وان كان واحد من الورثة لئلا يفاضل ادمه عليه
 احد الورثة لا ينقص قسمته في القسمين وهذا الموضوع محل الاجتهاد ونقصا
 الفاضل اصادف محل الاجتهاد بنقد وينقص ومنها اظهر الورث حتى لو
 اسنوا اظهروا زكاه وارث اخر فنقص قسمتهم ولو كانت القسمين بعضا القاض
 لا ينقص لما ذكرنا ولو ادا عوارث وصية لا ترك نصف بعد القسمين لا ينقص دعواه
 حيا تنقص منه البينة لكونه منافقا في الدعوى اذ اصبحت منه الميراث وممكن
 له وان اقامه على القسمين اقامه افعال الوصية وان عوي وجود الوصية
 ما يرضع ولا تنسحق ولا لا يسلط لحو الصغر نفسه الا بسلامة لابطال الحق

وقبيل من قبيلة البياضة

وكذلك لو ادعى بعض الورثة ان احاله من ابيه وامه ورث اياه معهم وانما مات
 بعد موته لا يورثه هذا المذبح ومحمد الباقر ذلك فاقام اليه في البيعة
 في نقل بيعة له ثم ما فرض دعواه لانه اقراره بالعلم وارثا خيرا فله
 على البيعة وكذلك كل ميراث يدعيه او يشره او يهدى او صدقة او وصية
 بعد اقسامه لثنا فترضد له الاطام على البيعة في دارين رجلين اقر
 احدهما ببيت من الرجل والاخر ببيت اقراره لان اقرار الانسان محبة
 على نفسه لان هذا الاقرار له لو وجد نفعه الحق بالعين الحق الشريك الاخر بل هو
 موقوف واداه نفعو بالعين لا يمتنع حوازا لقسمة فتقسم الدار ويجوز على
 القسمة متى قسمت فان وقع البيت المفرد في نصيب المفرد فله
 المقر له لان الاقرار دفع وتسلم غير المقر به مكره فمكره التسليم وان
 وقع في نصيب شريكه يدفع اليه فدرج المقر به من نصيب نفسه
 فيقسم ما اصابته بيعة وسير المقر له فيصير المقر له بدار البيت
 ويصير المقر بنصف درج الدار بعد البيت وهذا قولنا في حصة والي
 رجب ما اصابه وقال محمد رحمه الله يصير المقر بنصف درج الدار كما قالوا ولكن
 المقر له يصير بنصف درج البيت لا يكله حتى يكون درج الدار ما يورث
 البيت عشرة فتقسم الدار بينهما نصفين يكون المقر له عشرة ادرج عندهما
 لا يوجب درج البيت والباقي وهو خمسة واربعون المقر له نصف درج
 الدار بعد درج البيت وعند محمد يكون المقر له خمسة ادرج اذ هو نصف
 درج البيت المفرد وجهه قول محمد ان الاقرار صاد بمحل معين مشتهر
 بيعة وغيره لان كل جرح من الدار احد هلاله والاخر لما جرح على الشجر
 فيبطل في نصيب صاحبه ويصح في نصيبه وذلك بوجوب المقر له نصف درج
 البيت وجهه قولهما ان الاقرار بالمشتركة لا يخلق بالعين قبل القسمة بل
 هو موقوف وانما يخلق بعد القسمة الا ترى انك لم تنع حق القسمة
 ولو خلق بالعين لنعن فاذا اقسمة الدار ان نفعو بالعين فان وقع المقر به
 في نصيب المقر به من التسليم لا بد فادر على تسليم العين وان وقع في نصيب
 صاحبه فقد عجز عن تسليم عينه فهو مكره تسليم بدله من نصيبه وهو
 تام درج المقر به هذا اذا كان المقر به شيئا يحتمل القسمة فان كان لا يحتمل
 القسمة ليس جرحا مشتركة بينه وبين غيره اقراره لرجل وانما صاحبه
 بغير اقراره ولكن الجرح على قسمته لان قسمته الاضرار لما يحتمل الجرح على ما ذكرناه

ونوصيه وبلغه نصف فمعه البيت لا تجوز تسليم العين والاقرار به من محو
 التشكيك كون اقراره اذ لم ينعج بالضرر ومما سانه لمواثقه بالقر للمالك الا اقرار
 بغيره والدار واسا على **فصل** هذا الذي ذكرنا قسمه الايمان واما قسمه
 المانع وهو المساهمة بالمهاينة فالكل لها فيها موضعان في انواع المهاينة وما يجوز
 سها وما لا يجوز وفي سها تحمل المهاينة وفي سها ما لا يملك كل واحد من الشريكين
 التصرف بعد المهاينة وما لا يملك اما الاول فالمهاينة نوعان نوع يرجع الى
 المكان ونوع يرجع الى الزمان اما النوع الاول فقوا فيهما ما فادر على ان يأخذ
 كل واحد منهما ما يقع منها يسكنها او تجارة بها ان المهاينة قسمه فمعهن بقسمة
 العين وقسمه العين على هذا الوجه جائز وكذا قسمه المانع وكذا لو نهايا على
 ان يأخذ احدهما السفلى والاخر العلوي اذ ذلك لما قلنا ولا يشترط ما لا يملك
 في هذا النوع لان قسمه المانع ليست بمبادلة المنفعة لان مبادلة المنفعة يحسنها
 غير جائز عندنا كاجارة السكي بالسكنى والخدمة والخدمة وكذا لو نهايا في
 دارين واخذ كل واحد منهما دارا يسكنها واستغناها فقوا فيهما لا يجامع
 اما عند ابو يوسف ومحمد فلا شك فيبطله لان قسمه المانع في غير الدار جائز فكل
 قسم المانع واما ابو حنيفة رحمه الله فيحتاج الى الفرق بين العين وبين المنفعة
 وجه الفرق اما ان الجرح في حكم اجارة شقيقة لفاخرين اذ راد في قسمه
 ونهايا وموصفا ولا يجوز قسمه المانع في حنيفة في غير الدار بل اجاز في المنفعة
 والمنافع فقل ما تباحش في تقارب فلو لم يمتح مضاف الى الدار بل اجاز في المنفعة
 فجازت القسمة وكذلك لو نهايا في عشرين على الحد من جاز الاجامع اما عند
 لان قسمه المانع في اعيان الرقوق جازة كذا فينا فحقها وجه الفرق في حنيفة
 رحمه الله على نحو ما ذكرنا في الدار ولو نهايا في عشرين فاحسب كل واحد منهما عدا
 خدمه وشرط كل واحد منهما على نفسه طعام الذي يخدمه جازا سها
 والقيام له لا يجوز وجهه ان طعام كل واحد من العبد على الشريكين جسا على
 المانعة فاشترط كل الاطام من كل واحد منهما على نفسه يخرج حرج معا وصحة
 بعزل الطعام بغير الطعام وانما عجزا برة للجاهل وجهه الاستحسان ان هذا
 النوع من الجاهل لا يبيع الا لما رغبه من الاطام على الساجدة في العرف والعادة
 دور المضايفة بخلاف ما اذا شرط كل واحد منهما على نفسه كسوة العبد الذي
 يخدمه انه لا يجوز له ان يجري في الكسوة من المضايفة ما لا يجري في الاطام والعرف
 والعادة فكان للجاهل والكسوة مفضية الى المزاينة معان الجاهل في الكسوة

تتماثل في خلاف الطعام لذلك فيزقوا له / علم وأما التهاير في الديواب بالخذل أحدها
 دابة يركبها والآخر دابة أخرى يستغلها بشرط الاستغلال فيرجحها بعد تسع
 وعدها حائرة وجد فلو لم يظهر له أن قسمه الجمع فراغان لواب من جسر
 واحد جاريه فكل قسمه المنافع وكما جسيمة جماعه الفرق بين المنفعة وبين
 المنفعة أنه جواز قسمه الجمع فراغا بها ولزجوز فوجها فيها ووجه الفرق أنها
 باعتبارها بها جسر واحد لكنها في تسعة الركوب فحكم جسيمة بخلاف دليل
 أن من استأجر دابة ليكرها لم يملك أن يواجرها للركوب ولو فعل يضر فأسد
 اختلا في جسر المنفعة اختلا في جسر العين واختلا في جسر العين عند ما
 جواز الجمع كذا في المنفعة بخلاف فلهما به والدرين والعدين أنها جارية لأن
 هناك المنافع متقاربة غير متماثلة دليل أن المستأجر فيها يملك الحارة من
 غيره فلم يختلف جسر المنفعة فجازت المهاباة وأما النوع الثاني وهو
 المهاباة في الزمان فهو أن يتهاى ما في يمين صغير علوان يسكنه هربا وما
 يؤا أو يعيد واحد علوان يخدم هربا وما وهذا يؤا وهو جاز لقوله تعالى قال
 هت ناقة لها شرب ولكم شرب يوم معلوم أخبر عن تسليم صاحب صلوات عليه
 وسلامته بالمهاباة بالشراب ولم يذكره عليه والخبر إذا حكم عن صكر غيره
 فقد علم جواز المهاباة بالزمان بظاهر النص في شجيرة جواز النوع الآخر من
 طوعا للدلالة أنها أشد بالمقاسمة من النوع الأول ولا يجوز للمهاباة بالزمان
 لكن لحاجات الناس وحاجتهم إلى المهاباة بالمكان أشد لأن الأعيان كلها
 اختلا للمهاباة بالزمان شوع شوا أو لأعيان ما لا يخل للمهاباة بالمكان كاليد
 واليد الصغير ونحوهما فلا جازت تلك فلا يجوز من أول قسمه
 وأما بيان محل المهاباة فقولنا لا بأس أن يملكها المنفعة دون الأعيان
 قسمه المنفعة دور العين فكان محلها المنفعة دور العين حتى يملكها بها في
 محل أو شجر يتركيز علوان يخلد كل واحد منهما فلهما طائفة يستعملها
 لا يجوز ذلك إذا تهاى بالعين الممنعة علوان يخلد كل واحد منهما فلهما
 فبرعها وينتفع بالمال بها لجواز ما ذكرنا من هذا عقد قسمه المنافع والخبر
 والذين غير مال فلا يدخل تحت عقد المهاباة ولو تهاى بالأرض الممنعة على
 أن يخلد كل واحد منهما بعضها ويرجع جاز لأن ذلك قسمه المنافع وهي
 المهاباة وأما علم فصل وأما صفة المهاباة فهي أنها عقد غير ذي حيل لو طلب
 أحدهما قسمه العين بعد المهاباة قسم الحاكم بينهما فوضعت المهاباة لأنها تختلف

عن قسمه العين وقسمه العين كالأصل فيلما شرعت له القسمة لا تقسمه شرعت
 ما في المصلحة وهذا المعنى في قسمه العين كالأصل فيلما شرعت له القسمة لا تقسمه شرعت
 المهاباة أجبر الحاكم على القسمة وكان عقدا جازيا فاختار القسمة كسائر العقود الجازية
 ولا يستل عتق أحد الشريكين بخلاف الأحكام التي لو بطلت أعادها القاضي
 لها أنانيا فلا يبعد فصل وأما بيان ما يملك كل واحد منهما من المنافع بعد
 المهاباة فأن المهاباة بالمكان ذلك واحد منها أن يستغل ما ماله المهاباة بموافقة
 الاستغلال في العقد أو لا وسواء تهاى فردا أو واحد أو فردا لأن المنافع بعد
 المهاباة تحدث على ملك كل واحد منهما فبما أخذت فملكه فيلما تصرف في التملك
 غيره وبه يتبين أن المهاباة في هذا النوع ليست إعادة لأن العارين لا تواجروا وأما
 المهاباة بالزمان وكل واحد منهما أن يستغل ما لا يملكه الآخر لا بد من ذلك الوقت
 من اليوم والشرع يوجب ذلك في مختلف المهاباة بلك أن لكل واحد منهما دابة
 السكي ولا يستغل مطلقا في الحاجة إذا ذكر الوقت لتصرف المنافع معلومة والمهاباة
 بالمكان قسمه منافع مقدرة بمجموعة بالمكان ومكان المنفعة معلوم فصارت المنافع
 معلومة بالعلوم كما يراها جاز في المهاباة وأما المهاباة بالزمان قسمه منافع مقدرة
 بالزمان فلا تصرف معلومة لا يذكر زمان معلوم فهو الفرق وأما علم كل
 واحد منهما الاستغلال في نفسه لا خلاف في أنها إذا بشرط طالع يملك فاما إذا شرط
 ذكر لغيره وكذا يملك لأحد النوع من المهاباة في معنى العارية والعارية لا
 تجوز وذكر الفصل في التهاى في الزمان والحد على السكي والوقت جاز من مرقا
 المذكور والأصل ليس مهاباة حقيقة لوجه أحدها أنه لما وافق التهاى في العلة
 الاستغلال والعلة لا تحت التهاى حقيقة إذ هي غير التهاى وقسمه المنافع دور العين
 والقائمة ذكر في حكمة الزمان أفضل فريد أحدهما شارك فيه صاحبه ولو ذلك
 حكم جواز المهاباة كالأصل المهاباة بالمكان في الزمان إذا تهاى أن يأخذ كل واحد
 منهما لأحد يستغلها واستغلها ففضل من العلة في يخلدهما أن الأصل يكون
 خاصة وكما المذكور في الأصل محمول على ما إذا اشط على أن يأخذ كل واحد
 ودلك غلة شهر وسعى ذلك مهاباة فيها أو لا لم يرد كالمهاباة حقيقة وفي
 هذه الصورة يكون فضل العلة مشتركا بينهما وكل واحد يتبع اختلافه وان
 بحمل أن يكون المذكور في الأصل دليل على جواز شرط الاستغلال في العلة يجوز أن يرد
 بحمل الاستغلال في العلة ويدل على فاد دليل الدلالة الاستغلال فلهما وهو قسمه التهاى
 إذ هي عارة عن قسمه المنافع دور العلة التي هي غير مال وإن التهاى يكون على شيء

مقدور بالنهاية وهو فعل الاستقلال وزعم الغفلة ولهذا قرئ بها السكينة التي فعل
الساكن ويكرر قوله ما فضل من العلة فيجب مشاركه فيه صاحبه محمولاً على ما إذا
نهما بالشرط الاستقلال ابتدأ اصطلاحاً علاناً باختلاف واحد منها على شهور في
هذه الصورة يكون فصل العلة بينهما كما في الدار بغيره في هذا الاختلاف رواه الخليل
والغزيري وأما علم كذا

المادة
الكل في هذا الكتاب هو موضع في بيان ذلك لأن في شرائط الركن وفي بيان
ما يظهر به لأن في التجارة وفي بيان ما يملك المادون من التصرف وما لا يملك
وفي بيان ما يملك المولى منه من التصرف في نفسه وما لا يملك وفي بيان حكم تصرفه
وفي بيان حكم القرض والعيد المادون وفي بيان حكم الدين الذي يخلو بالمادة
وفي بيان ما يبطئ به لأن ويصير محجوراً وفي بيان حكم تصرف المحجور

مفعول ما به التوفيق ركن لأن التجارة نوعان صريح وكالة والصريح نوعان
مفعول ما به التوفيق نوعان ثلاثة متعلق بشرط ومضاف إليه
خاص وعام وكل واحد منهما نوعان ثلاثة متعلق بشرط ومضاف إليه
أما الخاص المحجر فهو أن يذن له في تصرفه مطلقاً أو يذن له في تصرفه عادة
يقول له استمر لي بخدمه لحماً واشتر لي طعاماً رزقاً أو لأهلي أو لك واشتر لي
ثوباً أو لأهلي أو لك واشتر ثوباً أو قطعاً قبيحاً أو نحو ذلك مما يقصد به التجارة
عادة ويصير مادوناً بغيره أو يذن له في تصرفه خاصة استعمالاً أو القياس أن يصير مادوناً
بالتجارة كلها لأن الدين بالتجارة فلا يميز بينه وكان الدين في غيره أو في التجارة

وحده الاستسنان أن الدين على عهد الوجه لا يوجد الأجل وجه الاستسناد على
وعادة فيعمل على التعارف وهو لا يستلزم دوراً لأن التجارة معناه لو دخل
الدين مثله أن يذات التجارة كانت كلها لصار المادون يضمن البقاء مادوناً في التجارة وفيه
سداً به استخدام المالك وبالنسبة لصاحبه اليه ما قصير علم مورد الضرر
وأما العام المحجر فهو أن يقول أنت لك في التجارة أنت أو في التجارة ويصير مادوناً
في أنواع كلها إلا ما عدا ذلك من نوع بآن قال له انخر في الزاوية الطعام
أو في الزاوية يصير مادوناً في التجارة كانت كلها عدا ما عدا ذلك من نوع بآن قال له انخر في الزاوية

مادوناً في النوع الذي ناوله ظاهر لأن ذلك يذات قال له انخر في البحر
لا يصح نفيه ويصير مادوناً في التجارة كانت كلها على يد الدين له يصير بآن
الصحيح بآن قال له انخر في الزاوية يصير مادوناً في التجارة كانت كلها على يد
أن يقعد صريحاً وصريحاً وكذلك الدين له أن يجر شهر أو سنة يصير مادوناً
أي بالماله بغيره وحده فوله أن العبد ينصرف عن الدين فلا يبعد تصرفه

بالتجارة

الأول



في الزاوية

والصحيح

مورد الدين كالأول والمصارف ولهذا ينبغي حكم تصرفه لولا أن يقيس الدين
بالنوع غير مفيد فنفقوا استدلالاً بالكتاب وهذا في الدين بالتجارة يمكن
العبد من حصول النفع المطلوب من التجارة وهو الزرع وهذا في الدين بالتجارة يمكن
واحد وكذا الضمير الذي يذم في العقد على تفاوته فكان الزرع والضمير في
أحد النوعين يعني به النوع الآخر فليس في العقد ما يمنع من هذا النوع
ويشترط الدين بالتجارة عاملاً فنياً والأنواع كلها مع ما أتت به وحده لأن في النوع
الآخر كالة لأن الغرض من الدين هو حصول الزرع والبوعان في الزرع على
السوا فكان الدين بأحدهما بالآخر كالة ولهذا يملك قبض الحبة والصدقة
من غير أن المولى لوجود الدين له كالة كما هاتوا وأما الخاص المعلق بشرط فهو

أن يقول إن قدم فلان فاشتر لي بخدمه لحماً أو نحو ذلك والمضاف في وقت
أن يقول استمر لي بخدمه لحماً عدا أو ارشهر كذا وأما العام المعلق بشرط فهو أن يقول
إن قدم فلان فقد أنت لك بالتجارة والمضاف في وقت أنت لك بالتجارة
عدا أو ارشهر كذا وكل واحد من النوعين يصح معلقاً ومضافاً كما يصح مطلقاً
خلاف المحرارة لا يصح تعليقه بشرط وإضافته في وقت بآن يقول المادون
أن قدم فلان فانت محجور أو قد جبرت عليك عدا أو ارشهر كذا وقبحه
العرفان لأن تصرفه لا سلطان له في التجارة العبد يثبت شرطه كالمادون

استطاعه ولا سلطان له على المعلق وإضافته كالتجارة والعامة ويحويها
بما لا يخرج فانت الحق وعادة وإضافته لا تعمل القيد وإضافته كالتجارة
وتحويها ولهذا لا يصح بآن أن لا يثبت التوفيق في الدين بالتجارة
شهر أو سنة يصير مادوناً بالماله بغيره المطلق لأن الدين بالتجارة وغيره إلا أن
وقد الدين في وقت إضافة الحجر البنية معناه أن يصير هو سنة وقد جبرت
عليك أو جبرت عليك ارشهر كذا والحجر لا يعمل إلا إضافة الزاوية في الزاوية
وسو لأن التجارة مطلقاً في الزاوية المطلق وأما الدين بالتجارة كالة فهو

أن يري عليه شيء ويشترط بآن بها ويصير مادوناً في التجارة عدا أو ارشهر
الذي صادقه السكون وأما في الشرط يصير مادوناً في الزاوية ولا يصير
مادوناً في وجه فلهما أن السكون في الزاوية ويحمل السخط فلا يصح ذلك لأن
مع الجمال ولهذا لا يثبت تصرفه الذي صادقه السكون وإضافته في الزاوية
حاجه الرضا على السخط لأنه لو لم يكن راضاً لما له الذي على السكون واجب
فكان احتمال السخط احتمالاً مرجوحاً فكان ساقطاً اعتباراً شرعاً وأما التصرف

مورد الدين كالأول والمصارف ولهذا ينبغي حكم تصرفه لولا أن يقيس الدين
بالنوع غير مفيد فنفقوا استدلالاً بالكتاب وهذا في الدين بالتجارة يمكن
العبد من حصول النفع المطلوب من التجارة وهو الزرع وهذا في الدين بالتجارة يمكن
واحد وكذا الضمير الذي يذم في العقد على تفاوته فكان الزرع والضمير في
أحد النوعين يعني به النوع الآخر فليس في العقد ما يمنع من هذا النوع
ويشترط الدين بالتجارة عاملاً فنياً والأنواع كلها مع ما أتت به وحده لأن في النوع
الآخر كالة لأن الغرض من الدين هو حصول الزرع والبوعان في الزرع على
السوا فكان الدين بأحدهما بالآخر كالة ولهذا يملك قبض الحبة والصدقة
من غير أن المولى لوجود الدين له كالة كما هاتوا وأما الخاص المعلق بشرط فهو

أن يقول إن قدم فلان فاشتر لي بخدمه لحماً أو نحو ذلك والمضاف في وقت
أن يقول استمر لي بخدمه لحماً عدا أو ارشهر كذا وأما العام المعلق بشرط فهو أن يقول
إن قدم فلان فقد أنت لك بالتجارة والمضاف في وقت أنت لك بالتجارة
عدا أو ارشهر كذا وكل واحد من النوعين يصح معلقاً ومضافاً كما يصح مطلقاً
خلاف المحرارة لا يصح تعليقه بشرط وإضافته في وقت بآن يقول المادون
أن قدم فلان فانت محجور أو قد جبرت عليك عدا أو ارشهر كذا وقبحه
العرفان لأن تصرفه لا سلطان له في التجارة العبد يثبت شرطه كالمادون
استطاعه ولا سلطان له على المعلق وإضافته كالتجارة والعامة ويحويها
بما لا يخرج فانت الحق وعادة وإضافته لا تعمل القيد وإضافته كالتجارة
وتحويها ولهذا لا يصح بآن أن لا يثبت التوفيق في الدين بالتجارة
شهر أو سنة يصير مادوناً بالماله بغيره المطلق لأن الدين بالتجارة وغيره إلا أن
وقد الدين في وقت إضافة الحجر البنية معناه أن يصير هو سنة وقد جبرت
عليك أو جبرت عليك ارشهر كذا والحجر لا يعمل إلا إضافة الزاوية في الزاوية
وسو لأن التجارة مطلقاً في الزاوية المطلق وأما الدين بالتجارة كالة فهو

أن يري عليه شيء ويشترط بآن بها ويصير مادوناً في التجارة عدا أو ارشهر
الذي صادقه السكون وأما في الشرط يصير مادوناً في الزاوية ولا يصير
مادوناً في وجه فلهما أن السكون في الزاوية ويحمل السخط فلا يصح ذلك لأن
مع الجمال ولهذا لا يثبت تصرفه الذي صادقه السكون وإضافته في الزاوية
حاجه الرضا على السخط لأنه لو لم يكن راضاً لما له الذي على السكون واجب
فكان احتمال السخط احتمالاً مرجوحاً فكان ساقطاً اعتباراً شرعاً وأما التصرف

مورد الدين كالأول والمصارف ولهذا ينبغي حكم تصرفه لولا أن يقيس الدين
بالنوع غير مفيد فنفقوا استدلالاً بالكتاب وهذا في الدين بالتجارة يمكن
العبد من حصول النفع المطلوب من التجارة وهو الزرع وهذا في الدين بالتجارة يمكن
واحد وكذا الضمير الذي يذم في العقد على تفاوته فكان الزرع والضمير في
أحد النوعين يعني به النوع الآخر فليس في العقد ما يمنع من هذا النوع
ويشترط الدين بالتجارة عاملاً فنياً والأنواع كلها مع ما أتت به وحده لأن في النوع
الآخر كالة لأن الغرض من الدين هو حصول الزرع والبوعان في الزرع على
السوا فكان الدين بأحدهما بالآخر كالة ولهذا يملك قبض الحبة والصدقة
من غير أن المولى لوجود الدين له كالة كما هاتوا وأما الخاص المعلق بشرط فهو

الذي مائة السكوت فان كان شرها ينفذ وان كان يبقا فاما لم ينفذ في عدم
 القصد من الاذن بالتجارة علما بذكره وسواء بيع بها صحيحا او باطلا
 اذا سكت ولم يبره بغيره بصير ما ذواها بالتجارة لان عرض المولى من الاذن بالتجارة
 حصول المنفعة ومن المصرة وذلك باكتساب ما لم يكن لا راية المالك عملا لا يبر
 ولا يتخير هذا العمر من البيع لان السرا غلب في الاعان ما ليس فيه اياحي
 وكان شرها ينفذ لانه يقع محض في الحكم للسكوت الا في موضع منها سكت
 المولى عند تصرف العبد بالبيع والشراء وقد ذكرناه ومنها سكت في اللزوم
 عند استيجار المولى لانه يكون اذنا وقت العقد ويوجد يجوز اجازة ومنها سكت
 الشعيب اذا علم بالشر ان يكون ضليلا للشفقة ومنها سكت في الواهب المتصدق
 عند فطر الموهوب له والمتصدق عليه يحضرته انه يوراد ناله بالقبض ومنها
 سكت في المحجور النسب اذا باعه انسان يحضرته وفي له لم فاذ هب موهله
 فقام وسكت انه يكون اقرا منه بالزواج لا شفع دعواه الحرية بعد ذلك
 فاما سكت في البيع بها صحيحا بشرحا عند فطر المشتري يحضرته هل
 يكون اذنا بالقبض ذكر فطره اذنا لانه لا يكون اذنا بالقبض وذكر المحجور
 انه يكون اذنا كما في البيع الفاسد ودليل هذه المسئلة تذكر في موضعها ان شاء الله
 تعالى وعلل هذا اذنا في العبد اذنا في كل يوم كذا وكذا شهر لانه يصير مائة
 لانه لا يتجزأ من اذنا العلة الا بالسكوت وكان الاذن اذنا العلة اذنا بالتجارة
 وكذلك لو لم يعبد اذنا في الف الف فانت حرة اوفى لنا اذنا في الف الف
 فانت حرة بصير ما ذواتا لانه عرضته حال العبد على الفق بواسطة خصي الشرط
 ولا يتجزأ من تخييله الا بالقبض كذا في التخليق دليل على الاذن وكذلك اذنا
 له اذنا الف الف وانت حرة فذنا الاول سولا لانه يستعمل في التخليق عرفا وعادة
 ولو لم له اذنا وانت حرة بصير ما ذواتا ويعتق الف الف لان هذا يتخير وليس سلبه
 وعليه هذا اذنا كانه عبيد بصير ما ذواتا لانه لما كانت في فقه جعله اذنا سلبه
 ولا يكون اذنا بالتجارة فصل ما مشروط بالزواج فانواع من المولى
 الاذن لم يعقل التجارة لان الاذن بالتجارة لمن لا يعقل التجارة سفة فاما
 البلوغ فليس بشرط لصحة الاذن ببيع الاذن للعبد بالاعاكال او بصيا بعد ان
 كان يعقل البيع والشراء الماروك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيعه عوه
 المملوك عن غير نخل ودل المحدث على جواز الاذن بالتجارة لانه صلى الله عليه وسلم
 ما كان يلجج دعواه المحجور وبالكسر تشبه فقهاء المادون وكذا الاذن لالام

والدبر وام الولد بعد ان عقوا التجارة لان اسم المملوك يتناول اكل ولنا يجوز
 الاذن لصبي لم يتجارة اذ كان يعقل التجارة وهذا عندنا وفيه للافتقار يجوز
 الاذن للصبي بالتجارة على احوال اذ اوجب او اقر سلا من الفعل على الفضا اصلا
 ليس بشرط لصحة الاذن عندنا يجوز الاذن للعنوة الذي يعقل البيع والشراء
 بالتجارة وعند شرط وحده قوله ان الصبي ليس من اهل التجارة ولا يبيع
 الاذن له بالتجارة وهذا لان اهلية التجارة بافعال اكمل لها تصرف ابر
 من النفع والضرر فلا بد لها من كمال العقل وعقل الصبي ناقص لا يكون اهلية
 التجارة ولهذا لا يبره عقله والهمة والصدق والطلاقة والاعاكال لهاها
 والسا قوله تعالى وان تلوا لينا حتى لا تنة امرالا ولينا بتلا لينا والى اذنا
 هو الاظهار فابتلا لينا اظهر عقله بدفع من امرالا ليه ليطار المولى لانه
 هل يقدر على حفظ امواله عند التواب ولا يظهر ذلك الا بالتجارة وكان
 الامر لا يتلا اذنا بالتجارة ولا بالتجارة اذ كان يعقل التجارة بفعل النافع من
 الصار فيختار المنفعة على المصرة ظاهرا وكان اهل التجارة كذا لانه خلاف
 الهمة والصدقة والطلاقة ويخوها لانهما ليسا في المضل في المحسنة
 لوانها رالة الملكة الى عوض فلم يجعل اهلها نظرا لها دفعا للضرر عنه
 ومن العلم بالاذن بالتجارة فوجد الصبي الاذن بالتخلف وباب
 ذلك ان الاذن مائة مائة الف الف لانه صريحا اذنا لاسرار واذا علم وهو
 الصبي الحاصر والعام في الكتاب فالحاصر ان يقول اذنت لعبدك في التجارة
 ولا خلاف في العلم بالاذن بشرط لصحة الاذن في هذا النوع لا الاذن في العلم
 قال اسمعالي واد امراسو رسولا في العلم والاعاكال يعرفوا علمنا الا بعد
 ناعنه بالعلم وان الاذن للعبد بصير ما ذواتا في الشرع ثم حكم الاذن في الشرع لا يثبت
 في العلم بالاذن الا بعد علمه بغير الاذن والعبد ولهذا كان العلم بالاذن شرط
 لصحة العلم بالاذن وكان في العلم بالاذن كذا في هذا النوع في الشرع لا يثبت
 بالاذن واما في الاذن العام فقد ذكرنا في المادون ما يبيع ما ذواتا وان المولى
 يد العبد وذكر في الاذن في العلم بالاذن لانه لا يبيع ما ذواتا وان المولى
 يعلم بالاذن لانه لا يبيع ما ذواتا لانه لا يعلم بالاذن منهم من انب اختلاف
 او ان يبيع ما ذواتا لانه لا يعلم بالاذن منهم من انب اختلاف
 وقرن بين العبد والصبي ووجه الفرق ان اعما العبد لم يوفقه فاد الاذن
 اهل في وعنه بعدا سقط حق نفسه فانك المجر وضار ما ذواتا بخلاف

لا على وجه سائر اهل الحق
 فقولوا بانوا احدكم ولما
 فاق في اذنت في الف الف

من جعل الله من اهل الحق
 ومن العبد

المكون
 م مادونا لا وجه ولا
 على الاذن لا ينفذ ذلك
 لولا العلم في بيع ما ذواتا
 البتة بصير ما ذواتا
 اذنا فقلنا ان هذا النوع
 ما ذواتا والمولى لا ينفذ
 لم ينفذ ذلك البيع ويصير

م حتى هو

الناس فيه لم يجرى شيء تصرف بوجه مستفاد من قبل ابيه كانه ما ينفذ من
 التصرف وصار كالمالك المعتبر في انفسه ليس له ان ينفذ ما يشاء
 من ماله لنفسه بل ينفذ الصغير كان الجواز فيه هكذا ولو اجمعت وصية او
 اشترى منه فان لم يكن فيها نوع طاهر لانه يجوز ان يجمع وان كان لم يكن فيها نوع
 طاهر وان كان اكثر من قيمته بالاعمال فمصلحة ذلك عند محمد وعنده
 يجوز ولا يجوز ان يملك بها يجوز فيه السلم وقبل السلم فيه لا السلم من
 المسلم اليه بيع الدين بالدين ومن قبل رب السلم شراء الدين بالدين وكذا في
 التجارة ولو لم يملك غيره بالبيع والشراء في ذلك مزايا عند التاجر ان يملكه
 ان يولد ذلك كله بنفسه وكان يملكه فيه مزايا عند التاجر وكذا ان يملكه عن
 غيره بالبيع بالاجماع وتكون المزايا عليه ولو لم تكن غير ما ينشأ من
 وكذا ان يملكه كاشيا بالنقد جاز استحسانا مع ابيه الثمن او لم يدفع وتكون
 العهدة عليه والتاجر ان لا يجوز هذه الوكالة وجهها انها لو كانت للموكل
 العهدة وهي تسليم الثمن فمضى في معنى النكاح بالثمن ولا يجوز كما لا يجوز
 وكانت وجه الاستحسان ان النكاح بالثمن بالثمن في معنى النكاح بالبيع
 المترك انه لا يجب عليه تسليم المبيع فكان هذا في معنى البيع في معنى النكاح
 ولو لم تكن عن غيره بشرائه فمضى في معنى النكاح بالثمن بالثمن بالثمن
 الاحتيازي ان الثمن اذا كان فسيحة لا يملك حصة الشركة لا يستحق به بل للموكل
 التسليم الى المالك فكانت وكالة هذه الصورة انما الثمن فكانت وكالة
 فلا يملكها المالك ولو كان بشرا حراما لا يعمل صفة او مكا لا يحفظ فيه ما لو
 او دوا بالجل عليها امتنع لان استحقاق هذه الاشياء من انواع التجارة وان لم
 ان يوجب الرقيق والدواب ونفسه لما قلنا وان الاجارة من التجارة حتى ان
 الاذن بالاجارة اذا كانت اجارة وله ان يهزم ويرهن ويبيع ويؤجر ويقل
 الوديع لا رد ذلك من مزايا التاجر ويحتاج اليها لتاجر ايضا ولو ان دفع
 المال مضاربة وابتدع من غيره مضاربة لما قلنا وان اخذ والرفع من
 الاجارة والاستئجار والمادور عليه ذلك ولو ان يشارك غيره شركة عانت
 لانها مضمعة لتجار ويحتاج اليها لتاجر وليس له ان يشارك شركة مضمعة
 كالرعاضة تنخر الكفاية ولا يملك الكفاية فلا يملك المعاوضة واذا فاض
 تنقلب شركة عانت لان هذا حكم فساد المعاوضة ولو اشترك عدة زعماء وان
 شركة عانت على ان يشارك بالقد والسيد جاز ما اشترى بالنقد وما اشترى

بالنسيئة خاصة لا بالشركة تنخر الوكالة وقد ذكرنا انه يجوز ان يملك المادور
 عن غيره بالشراف نقد او بجواز ان يملك عن غيره بالشراف نسيئة وبذلك الافراد
 بالدين كان هذا من ضرره وان التاجر اذا لم يملك لاشتمال الناس على بيعه جوا
 من ثمن اموالهم بالانكار عند نفاذ اقامة البينة فكان زعماء بالدين من ضرره
 التجارة فيبيع ويملك الاقرار بالدين في العادة فتحدثت بشرا اكثر من الاشياء
 على علم الناس ان لا يبيع اقراره بالدين فمضى عن تسليم الاعيان اليه ولا يملك
 امر التاجر في ملك الاقرار بالدين في الافراد الجانية ليس من ضرره ان التاجر
 ولا يملكه الاذن بالتجارة فلا يبيع منه ولا يطلب بها بعد الغنا او يصلح ان يبيع
 الجانية بلزم المولى في العبد وكان ذلك شهادة على المولى لا اقرارا على نفسه
 فلم يصح اصل الا اذا صدقة المولى فيجوز عليه ولا يجوز زعم الغنا وقل يبيع اقراره
 باقتضاض امره باصبعه غصنا قال ابو حنيفة ومحمد لا يبيع وقال ابو يوسف
 يبيع سواء كان عليه دين او لم يكن ويضرب مولا له مع الغنا من ثمن العبد وهذا
 الخلاف في معنى ملك هذا الاقرار الجانية بل لا يملك عند هذا الاقرار الجانية فلا
 يبيع من غير تصديق الموكب وعند هذا اقرارا لا يبيع من غير تصديق على
 هذا اقراره من وجب عليه نكاح جاز او فاسد او شبهة فان لم يصدقه
 المولى يبيع اقراره حتى لا يواخذ به الى ان يملكه بيمينه بالانكاح وان لم يشرحه
 ولا هو في معنى التجارة فينسخ في اقرار المادور والمجور وان يصدقه المولى جاز
 ذلك عليه ولا يجوز على الغنا ان يصدقه بيمينه بغير فسخ نفسه او يملكه الغير
 فيبيع ويدير الغنا فان فصلت عنه بصره والدية والاشياء التي لا يبعد
 النقص ويملك الاقرار بالحدود والنصارى ان المجور ملكه فالماذور ولو زاد افر
 يد فلا يشرط حضرة المولى للاستيفاء بالاحلاف قد ذكره في خصوص ما نفاه تعالى وله ملك
 عند قيام البينة عليها فيه خلاف نذكره في خصوص ما نفاه تعالى وله ملك
 ما خبر به من وجب على ائسان فان وجب له وجه يملك بالاجماع لان التاجر يحتاج
 اليه ولذا هو من عهده التاجر وان وجب له ولو حل اخذ من غير ائسان فاحل المادور
 نصيب نفسه فالناخير باطل عند ابو حنيفة وعندهما جاز وجوب قوله ما
 ان الناخير منه تصرف في ملك نفسه فيبيع كالمالك لكل الدين له فاحل في
 قول ابو حنيفة ان التاجر لو اخل بالانكاح امانا يبيع في نصيب شركته واما ان
 يبيع في نصيب نفسه لا سبيل الا في الاول لان المالك والاولاية ونصير الانسان
 لا يبيع من غير ملكه ولا ولا سبيل الا في الاول لانه فسيحة الدين في البيع المترك

بالنسيئة

ان شريكه لو قبض شيئا من ماله في حياضه او في حياض غيره ولا يشترك فيه معي
الصفة هو الاختصاص بالقبض وهو وجد ثبت ان هذا قسمه الدين قبل القبض
وانما غير جائز لان الدين لم ينفصل المالك او المالك في الزمان
وكذلك عدم حقيقتة الامانة على حكم الوجود لحاجة الناس لكل واحد ملكه
ما يدفعه حاجته من الاعيان القائمة بفتحها في الاستقراض والشرائح من
واعطى حكم الوجود لهذه الحاجة والحاجة في قسمته في قبضه في قبضه على اصل الدين
والعدم لا يخلل القسمه وادامتها في اخره على حقيقتة ولو احدث شريكه من
كان المخوذ بينهما على الشريك على ان لا يشارك في حياضه وعندها كان للمخوذ له حصة
ولا يشترك حتى يحل الاجل له به بالتأخير اسقط حقه نفسه والمطالبة فادام الاجل
فهو الحياض ان شارك في المخاوض وان شارك حقه من الغنم في زاله من حياضه
الاجل ولو كان الدين في اصله من جميعا موحدا فلما كان حياضه من الاجل
شارك فيه صاحبه لانه لم يخذ شيئا منه قبل ان يحل الاجل فقد سقط الاجل
عن قدر المتقوض بقا رجاها من الغنم من الغنمين جميعا فيشارك فيه
صاحبه كما لو اذبح الحاله ولو كان الدين كله منها موحدا لقسمة فاحدة
العبد ستة اخبرني عن النخعي عن عبد بن حنيفة وعندهما يجوز ولو
اخذ شريكه من الغنم شيئا من الستة الاول يشترك فيه عنده وعندها لا
يشترك حتى يحل له فادامتها على ما ذكرنا واسما على ما علم ولا يملك الاسر
عن الدين والاجام لانه ليس من التجارة بل هو يبيع ولا يملكه للمادون وهل يملك
الحظ فان كان الحظ من غير عيب لا يملكه ايضا لما قلنا وان كان الحظ من عيب
بان باع شيئا من حظ من غنم ينظر حظه بالعرف وضمان حظه مثلما يحظر التجار
عادة جازية مثل هذا الحظ من نواحي التجارة وان لم يكن المعروف بان كان وانما
جائز عند حنيفة وعندهما لا يجوز وقد ذكرنا اصل المسئلة فيما قبل وهذا يملك
الاصح بان وجهه على ان من فضائله على بعض حصة فان كان له عليه ستة
لا يملك لانه حظه بعض الدين والحظ من غير عيب من التجارة بل هو يبيع ولا
يملكه للمادون وان لم يكن عليه ستة جازية لانه اذا لم يكن له عليه ستة ولا في
له الخصومة والحلف والمخير من ذلك وكان في هذا الصلة منفعة
والاصح على بعض الحق عند تعدد استيفاء كل من عاين التجار وكان اخلاص
الاذن بالتجارة ويملك الاذن بالتجارة بان يشتر كعدايات له بالتجارة لان
الاذن بالتجارة من عاين التجار بخلاف الكتابة لانه لا يملكه للمادون ولا الكتابة

اشياء

الدين

محمدا

اشياء
حل

ليس

الكتابة ليست بجماعة ولا يملكها المادون ولا ينفقها معلقا بشرط وهو لا يملك
 الاعناق فان كانت بان لم يكن عليه دين وقيل على احوال المولى لا نه اذا لم يكن عليه
 دين فكسبه خالص ملك المولى لاحق احد فيه فملكه الاجارة الا ان كان له ملك
 انشأ الاجارة اولى فان اجازته نفذ وصار ملكا للمولى وولاية تصرفه في الكتابة
 للمولى لا للبعد لان الاجارة للاجعة بمنزلة امانة الساعفة فكما ان البعد بمنزلة وكيل
 المولى في الكتابة والخفوق في الكتابة ترجع الى المولى لا الى وكيله لان ملك المادون
 قبض يد الكتابة وملكه المولى ولو لم يكن البعد ذلك برفس البعد فما على
 المكاتبه ان لا يملكه المادون فقد صار كسبا من غير ان يملك المادون ولا يملك
 يكون للفرما عليه سبيل وان كان له المكاتبه اذ يجمع يد الكتابة الى المادون
 فلا جارة للمولى لم يقض في الكتابة لم ينفذ لعدم شرط النفاذ وهو الاجارة وان
 كان عليه دين محيط برفسته وبما فيه لا يصح اجارة المولى بعد برفسته حتى لا
 يعقد اذ ادي البذل لا يكتسب البعد المادون الذي عليه دين محيط بالوقت
 ملكا للمولى عنه ولهذا املك انشاء الكتابة فلا يملك الاجارة وعندها يصح
 اجازته كما يصح انشاء الكتابة به سمه ويعقد اذ ادي ويصح للمولى قبضه للفرما
 لتعلق قبضهم به فصار متعلقا بغير قبضهم وما قبض المادون من يد الكتابة قبل
 الاجارة فيستوفى منها الدين عند من التعلق بالفرما به قبل الاجارة بخلاف
 الاعناق فكل مال وقد ذكرنا وجه الفرق بينهما وان كانت الاجارة في معنى انشاء الكتابة
 ولو انشأ من القيمة عند من اكلها وان لم يكن الدين محيط برفسته وبما فيه
 جازت اجازته بالاجاع ويصح قبضه للفرما بخلاف قبضهم بالمال على قبضه
 واما بان ما يملك المولى من التصرف في المادون فليس له ولا يملكه وبما فيه
 تصرفه فتقول وبما فيه ان المولى يملكه اعناقا وعند المادون من
 عليه دين او كان عليه دين في صحة الاعناق فقط على ملكه لا ينفذ وقد ذكرنا
 اذ لم يكن على البعد دين في صحة المولى وان كان عليه دين فالفرما على اجازته
 اتبعوا المولى الا ان لم يقض منه ومنه لا ينفذ تصرفه في ملكه برفسته والخفوق
 الغير تعلق حق الفرما بالرفقة فبما خرجت الحقيقة بتنفذ الاعناق في الاجازة
 جانيب الحق بايجاب الضمان مراعاة الجانيب عملا بالدين فيمنظرون بان
 قيمة البعد مثالي البعد غير ذلك وان كانت اكثر منه غرم قيمة البعد وان
 اقل منه غرم ذلك البعد لان ما تعلق عليهم بالاعتنا والفرم المتعلق برفقة
 البعد فيواخذ المولى بذلك وبيع الفرما البعد بالباقي وان شأوا السوا

د

الاعناق

بكل البعد فيستوسع فيه لان كل البعد كان واجبا عليه لمباشرة سبب الوجوب
 منه حقيقة وهو المعاملة الا ان رقبته تقتضي سببا قد رما تخلف من البعد
 منها يستعين المولى او شرعا على ما ذكره في موضعه من انشاء الاعناق فيقتضي
 الزيادة على ذلك في ذمة البعد وقيل فطالكه من انشاء الاعناق وانما يصح
 في بيع الاعناق خلاف القاصب وغاصب القاصب انه اذا اختار المالك بغير احد
 من الاعناق ان اختيار البعد في ذمة البعد يقتضي المصوب والغنك بعوض
 لا يخلو الرجوع عنه فاما اختيار الرجوع عنه فاما ما هو بوجبه فملك البعد من
 ولو لم يكن على البعد دين ولكنه تعلق بالفرم خطا وعلم المولى به فاعتقه هو
 عال به بغير مختار للبعد بعد المولى نام قيمة المقتول ان كان قبل القيمة
 وان كان كبير القيمة بان كانت عشرة الاف واكثر غرم عشرة الاف لا عشرة
 ففرق بين الجانيب والدين فانها اذ اعتقه البعد من وهو عال به بالفرم تمام
 الدين بل الاقل من قيمته ومن الدين علم بالدين ولو يعلم وهاهنا يلزم تمام القيمة
 اذ كان عالما بالجانيب ووجه الفرق ان موجب جانيب البعد على المولى وهو
 الدفع لكن جعل له سبيل الخروج عنه بالفرم جميع الارش فاد اعنته مع العلم
 بالجانيب فيقتصر مختارا للفرم فيلزمه البعد جميع قيمة البعد المقتول الا ان يكون
 عشرة الاف واكثر فيقتصر منه عشرة اذ لا يزيد على البعد على هذا القدر
 واما ما وجبه معاملة البعد وهو الدين فلهذا ما اطلب عليهم اذ اذ البعد من قيمته
 فماله الرتبة فانه يتعلق بها وبما اعتنا ما اطلب عليهم اذ اذ البعد من قيمته
 فيضمنه والزيادة بقيت في ذمة البعد فطالكه بعد الغنك وكذلك كان
 قبل خذ دافا عتقه المولى وهو عال به غرم المولى دين الحزم عدة بعشرة
 الارش فيغير منها المولى هذا اذ اعنت المولى وهو عال بالجانيب فاما ما اطلب
 على الجانيب بعد غرم قيمة البعد في الجانيب لا نه اذا لم يكن عالما بالجانيب في
 الاعناق فليكن اعناقا فلهذا الاختار والفرم ان هذا النوع من الاعناق لا يخفوق
 بدور العلم وطلبه قيمة البعد لان الواجب الاصل على المولى هو دفع البعد الجانيب
 الا ان كان له البعد فلهذا البعد الا انش على المولى وانما ينقل من البعد الى البعد
 باختيار البعد فاذا لم يكن الاعناق في الاعناق دليل البعد على المولى واعاقا وتقدر
 عليه مع عينه فيلزمه دفع ما لم يند اذ هو دفع البعد من حيث الصورة ولو كان
 على البعد المادون دين محيط برقبته وحسب جانيب تحت محيط برقبته فاعتقه
 المولى وهو عال بالجانيب فانه بغير لاصحاب الدين فيصنفه كماله ويغرم لاصحاب

م تملك

العدو

لان الاعناق في العلم
 بحالة ودون البعد
 ودون البعد

الجانية فيه احزى لان كلوز قيمته عشرة الاف او اكثر فيقتض من عشرة لا حرق
 اصحاب الدين قد تعلق بالدينين وحق اصحاب الجانية وقد تعلق بالدينين والاول
 لا اعاقوا ابطال الحيز جميعا فبضمها ولو تعلق بها حتى يقتض قيمته واحدة الا ان
 الواجب بالنسبة ان الا والدين والدين واحدة فلا يتعد صحتها فاما الضمان
 الواجب لا عاقبة وان ابطال الحق والحق متعدد فيقتض صمته فهو الحق والدين
 اعلم فان قيل لا ينافي كما اصحاب الدين اصحاب الجانية فالجواب اختلاف محل
 الحيز فالدين يتعلق بالدين والدين يتعلق بالدين وهما محل اختلافهما في عدد
 المشاركة والله اعلم وكذلك على اعاقا المدين والدين المادونين في الجانية لا على
 ولو اعتقها وعليها دين فلا ضمان على المدينين ولا قيمة المدين والدين
 دين الجانية لو تعلق برقبته لم يضمنها ولا ضمانا لا يستفاد منها بالتدبير ولا سداد
 فلم يوجد منه الا في حق العزما ولا يضمنها ولا ضمانا لا يستفاد منها بالتدبير ولا سداد
 لاختلاف فائدة الدين على المادونين اصل ملك وينفذ عاقبه ولا يضمنها
 لان الاعاوضاد في محله هو خالص ملك الحق لا ينفذ وينفذ ويضمن شيئا وان كان
 عليه دين فان كان كثيرا يحيط برقبته وكسبه لا يملك ولا ينفذ عاقبه عند
 الوضعية الا ان يسقط حق العزما وينقض المولى بينهم او تبرع العزما بالدين او
 يشترطه في المولى من العزما وعند ابراهيم بن الفراء وعندها لا يملك وينفذ
 اعتاقه ويضمن قيمته ان كان موهرا وان كان ميسرا في العبد في قيمته ويرجع
 على المولى والسنة تعرف بالمولي هل يملك كسبه عند المادونين والدينين
 مستغفر فالرقبة وكسبه عند لا يملك وعندها يملك وجه قولها ان قيمته
 المادونين وان غلب بها حق العزما من المولى لا يركبها ملك اعتاقه وملك
 الرقبة على ملك الكسب فملك الكسب على الرقبة وجه قول الرقبة
 الله ان شرط ثبوت الملك للمولى في كسب العبد فراعته عريضة العبد
 وجه فلا يشترط الملك فيه كالاشترط في الرقبة المستغفرة بالدين
 والدليل على ان الصراغ شرط ان الملك للمولى في كسب العبد ثبوت مدينه على اصل
 لانه لم يحصل بكسبه حقيقة وقاله في وان ليس للانسان الا ما سمع وهذا
 ليس من سعيه حقيقة فلا يجوز له ان يملك العبد ان الكسب الفارع عريضة العبد
 حصر عن موهرا وان كان للمولى فيه الكسب المستغفرا جازم ظاهر النص هذا
 اذا كان له حظا بالرقبة والكسبه فان لم يكن حظا بها ولا يشك في ان ملك
 عندها لا يحيط عندها لا يمتنع بغير المحيط او لا وما ابو حنيفة رحمه الله وقد

كان يقول او لا يمتنع حتى لا يمتنع شيئا من كسبه ثم يرجع في ولا يمتنع وجه
 قوله اول ما ذكرنا ان الفراع شرط ثبوت الملك له فان شغل وان فلا يورثها
 وجه قوله الاخر ان المانع من ملك المولى كورا الكسب مستغفرا عريضة العبد
 وبعضه مستغفرا فان عاقبها ما ان يعجز بها لا يشغل في المانع من ثبوت الملك له
 في كسبه وان كان يعجز عن كسب الفراع في كسب الملك له في كسبه واعتبار حاسب
 الفراع في كسبه العبد بغيره ان الفراع فقد راعينا حق الملك بانيات الملك له
 وحول العزما بالدين لهم واذا اعجز بها لا يشغل فقد راعينا حاسب العزما
 وابطلنا حق الملك اصلا فقتضنا حق المالك بغيره عاقبه ونقضنا حق
 العزما بالدين صيانة للحيز عن ابطال عماله بالدين فقد راعينا
 ولهذا ثبت الملك للوارث في كل الرقبة اذا لم يكن الدين يحيط بها كذا هو ولو
 اعتقه فمضى للمولى دين العزما من خالص ملكه او ابراه العزما بقضاء عاقبه عند
 عامة اصحابنا وقال الحسن بن زياد لا ينفذ وجه قول الحسن ان الاعاق
 صادق كسبا مستغفرا حلقة العبد ان الملك يثبت مقصورا على جالة القضا
 والاراف يمنع النفاذ كذا اذا اعتق عبد مكنه ثم عجز المالك ان ينفذ
 اعتاقه فلله هذا وليس ان الباع كان موقوفا على سقوط حق العزما وقد سقط
 حقه من القضا والاراف يظهر ان هذا من غير وجوده من كل وجه بخلاف
 ما اذا اعتق عبد من الكسبه لان المالك احق بكسبه من المولى لانه فيما
 يرجع الى كسبه بالخروج والعزما يبين انه لم يكن احق بكسبه فلم ينفذ
 اعتاق المولى وعليه هذا الخلاف لو اعتق الوارث عبد امرا لثمة المستغفرة
 بالدين ثم فسخ الوارث الدين من مال نفسه او ابراه العزما بالدين من الدين
 انه ينفذ عاقبه خلافا للحسن ولو وطى المولى جارية لا دور وعليه
 دين محيط بخاصة بولد فادعاه ثبتت نسبته منه وصارت الحارة بام ولد
 له وعدم قيمة الحارة للعزما ولا يغيرم له بشارت عزمها قبل ولاه لانه اما
 صحت الدعوة فلا من ملك المولى ان لم يظهر في النسب للحارة العبد او حقه
 الله فلم فيه حق الملك وصحت دعوته واما لو لم يولد الحارة للعزما فلا
 بالدعوة ابطال حقهم واما عدم وجود العزما لان المانع من ظهور ملك
 الكسب حق العزما وقد سقط حقهم بالدين يظهر الملك له فيه من كسبه
 العبد فينبين انه وطى ملكه قبل ان يولد له العزما ولو اعتق الوارث جارية
 العبد المادون وعليه دين محيط بخاصة بولد فادعاه المولى وصحت

دعوته والولد حر ويصير وفيما الحاربه للمعز ما قلنا في ن الاغناق السابق
منه لم يحكم بناده الخال فكان خوالا لكسنا اليه الا ان الحاربه هاهنا تصير
حره بالاغناق كان نغاد هو قو فالعقود حوالا لغزما وقد سقط دعوة
الولي ففعل فصار حره بذلك الاغناق واما لروم والعهد الحاربه
فكان ان الحاربه من الحره من وجه واساع وملك الولي مع العبد المادون
ادالكه عليه من هذا الحره وكان عليه من ملكه بيه سها
بادن الغزما او ابدن الغزما يبيع للغزما وبعضه الدين ولو ادرك بعض
الغزما بالبيع لملك بيه الا باجازه الباقين لما نذره من زمان حكم بعض
الدين ان شاء الله تعالى ويملكه اخذ كسب العبد من يده اذ لم يكن عليه دين له
فان عن حاجته وكان رجا لصر ملكه واخضعه من بعد ذلك فالماخوذ منه
الولي ان يشترط خلو ملكه فيه كونه فارغا عند اخذ وقد وجد ولو
كان لكسب من يد العبد ولا دين عليه فامر باخذ الولي في الخلعه من غاراد
اخذ لملك اخذ منه مشعور حاجته لتعلق حوالا لغزما به ولو اوجد الولي
فبلغزما ان ياخذوا من ان كان قايما وقبضه ان كان هالكا لتعلقه حقهم للمخاض
فعلبه رد عينه لو بدله ولو الخلعه دين اخر بعد ما اخذ الولي اشتراك
الغزما الاول والآخر ورزق بالخلعه فاخذوا وعينها وقبضته في زمان
الادع عن تعديده حقيقته في حكم زمان واحد كزمان المرض وكان زمان
تعلقه الدين كلها واحد لذلك اشتراكا فيه ولو كان للولي ياخذ القلعة من
العبد في كل شهر فخلعة دين يحيط بقبضه وكسبه منها يجوز له قبض القلعة
مع قيام الدين بيطران كان ياخذ غلته من قبل جاز له ذلك استعسانا والاس
ان لا يجوز له زحفه يتعلق بالقلة انا استعسانا الحواز نظر المصنف ان
القلة غلته انما تارة فلو منع الولي عن اخذ غلته انما يحرمه عن العمل
فلا يتكسر الكسب فتصير به الغزما فكان اطلاقه القدر وسهل الى
عوضهم وكان يحصل القلعة من حيث المعنى وليس له ان ياخذ اكثر من غلته
ولو احدث العبد على الغزما في امتناع غلته وجهم في غلته انما الضمور
ولا يصير له الزيادة فيقطعه جهم فيها مع ما في الاطلاق ذلك اضرا بالغزما
في الولي يؤلفه غلته تستغربه كسبه الشهير فتصير به الغزما على
هذا اذا كان على العبد دين ومن يده مال فاختلف العبد والولي فالقول قول
العبد ويقضه الدين ان الكسب في يده والمادون في كسبه الذي يده للحر

الساكن وعلى المولى العبد
الحاربه انما صيرت بها
حره بالاغناق السابق
فان الاغناق السابق
لانه لم يوجد الفسخ عند
الاخذ في حوالا لروم
كان عليه دين في كسبه
لا يملك اخذ م

ولو كان المالك في يده فهو يبيها ستواها واليدوان كان ثالث فهو يبيها
لما قلنا ولو لم يكن عليه دين فاختلف العبد والولي واخي فهو يبيها ولو اختلف
انه ادرك العبد عليه دين فلا عبودية له وكان للخلعة بالعدم فغير يد الولي
والاخي فكان الكسب بينهما نصيب وهذا اذا لم يكن العبد في منزل المولى
فان كان في منزل المولى في يده ثوب فاختلفا فان كان الثوب من ثوبه العبد
فقله انما استويا فظا هو روي به هذا بالثوب وان لم يكن من ثوبه العبد
فقله لولان انما هو شاهد للولي ولو كان العبد اذ ابدلوا ثوبا فهو
العبد سواء كان من ثوبه العبد او لم يكن لانه روي به بانصرف فقلت ولو لم يبد
المولى ولو تنازع المادون واخي فيما يده من المال فالقول قول العبد لما ذكرنا
انه فيما يبيع الى اليد كالحرة ولو اخرج الحار او المادون ونسبت من حياض عبط معه
او من ثوبه عمل معه ومن يده الاجير ثوب فانها قال المستاجر هو
قول الاجير هو لولان كان الاجير في ثوبه العبد او في ثوبه الحاربه والماخوذ
والاخي في منزل وكان في المسكن فهو للاجير لان الاجير اذا كان في دار الحاربه
ودار الحاربه في يد الحاربه كان الاجير معها في يد الحاربه صوره واد كان
في المسكن لم يكن هو في يده فكما ما في يد كمال كان مكان للاجير اجبي ولو اوجد الولي
عبد المحجور من رجل معه ثوب فاذا غناه المولى والمستاجر فهو للمستاجر
كان العبد في منزل المستاجر ولو لم يكن خلاف الاجير ادرك العبد من ميراث المستاجر
انه ثوب للاجير وروا المستاجر وجهه العرف ان يد العبد يد ناته عن
المولى وقد صار معها في يد الاجارة في يد المستاجر وكان القول قول صاحب
اليد فاما يد الاجير فيد الاصله اذ هو موقوف اليد كالحرة ولا يصير يفسر الاجارة
في يد المستاجر ولو كان المحجور في منزل المولى فهو لولان اذا كان في منزل
المولى كان في يده لولان في يد المولى في يد المستاجر واساع
واما ما يحكم العبد في القيد اذا دور فقتول وابه النوف او اذ ارجع العبد
السوق وقال هذا عبد ادخله في ثوبه بابعه اهل السوق فخلعة
دين في مسكنه او سراجا او مدرا او ام ولد فهذا لعلوا مراد وجهه
اما ان كان في الحاربه او اما ان كان عبيدا فان كان عبيدا في ثوبه العبد ومن
الدين اما وجوب اصل الثمن عليه فلا يده غيره يقول هذا عبد في ثوبه العبد ومن
اصا لعبد القيد وانه لما يبيعه فليزعه من الغزور وهذا انما يراه بالجم
اخباره عن كونه مادونا في الثوبه وانما قد العبد القيد اجبا رعو كونه ملكا

يع

العبد

ط

فاحشاً لانه سب لثبوت الملك في العين قبل الهلاك وكان رمعي العارة ولد لكرن
 الجارية المستحقه بان اشترى جارية في طلبها استحققت الواجب وكان رمعي
 منافع البضع لان منافع البضع استقوم بالبيع فيكون الواجب فيه
 وابيان سب ظهور العين فسيب ظهوره ثانياً لان اقراره بالدين
 وبكل ما هو سب لثبوت الدين فمحل يستوفيه وهو ما ذكرنا في اظهار ذلك
 بالاقراء من مزارات التجارة علوماً في قوله المادون والثاني قيام البينة على
 ذلك لان كارتا والبينة تحت مظنة الحق ولا ينظر حضور المولى بل يكفي
 علمه في المادون فامته عليه اعلو المولى لان بد التصرف له في المولى في المضمومة
 كانت الشهادة قايمة عليه في اعلو المولى فلا معنى لشرط حضور المولى بخلاف
 المحجور لا يشك لا بد له فلا يكسب المضمومة وكان الشهادة قايمة على المولى بشرط
 حضوره للمادون فاعلم القايه ولو ادعى على العبد المحجور ربيعة مستهانة او
 بضاعة او شيئاً كان اصله امانة لا يفتقر بها الى اعدا اربعة حجة وبمحمد وعبد
 ابرو سب يفتقر بها الى المال بنا على ان العبد لا يواحد بثمان وديعة مستهانة
 للمال عندهما او بما يواخذ به بعد اعدا فيتوقف الاضمان على وجوده
 يواخذ به المال فلا يتوقف واما علمه وكذلك لو كانت البينة على اقرار المادون
 بد في معنى عليه وبشرط حضور المولى ولو قامت البينة على اقراره او على علم
 بقض عليه وان كان المولى حاضراً في المحجور او في ذلك لما فاعلم على ذلك للمال
 اذ اقام البينة على اقراره بخلاف المادون ولو قامت البينة على اعدا المادون
 او المحجور على سبب مصادره او حذر المقتل او القذف او الزنا والتسريب لم يفتقر بها
 عليه حتى يحضر المولى عند اربعة حجة وبمحمد وعبد ابرو سب يفتقر بها الى مال
 عايناً واجمعاً على ما لو اقرار المحجور والادعاء على حصة على المولى لم يكن له نصيب
 اقراره بها من غير تصدق المولى ولا يصح اقرار المولى عليه من غير تصدق
 فكانت هذه شهادة قايمة عليه على المولى ولا يشترط حضوره ولعل المادون
 حضرة المولى في اقراره وحده فقولهما ان العبد بجميع احواله مال المولى واما
 الحدود والقصاص فلا فاعلم عليه فيما لا يحد من افعاله ما لم يشرط
 الحضور صياحه جمعه عز لا خلاف بعد الامكان له لو كان حاضراً عسي
 مدعي شبهة في ما فاعلم الا فاعلم وهو المسامحة يجب صياحه عن المعلن ما أعلن
 وماله الشهادة ما لا تشترى في اقراره بعد حجة لذلك في قوله ذلك اذ
 فامته البينة على عدا سرق عشرة دراهم وهو متحد ذلك لو كان المولى

له والاداء التجارة مع عدا لا بد من موجب نعال الدين برفقته وكان لا بد من ايصاف
 دليله على ان له ما يعلق برفقته الذي هو ملكه لم يواخذ بهما في القالة اذ اضر الغزو
 في الجملة صارت القالة وآما وجوب الاضرار بمقتضى العبد ومنه لا بد من ايصاف
 تحت القالة هذا العذر والعذر ان رجوعه على ذلك ولو ما بينهم ان كان رجوعه
 الذي كان سبب الوجوب وان كان رجوعه او مديراً او مكانياً او ام ولد
 برحمة علم بعد العدا ولا يراه عمل الاستيفاء في العدا وسواء الدين
 له في التجارة او لم يقر ان الامر بالمبايع يفتقر عن التصريح بالاذن وسواء اضر
 بتجارة خاصه او عامة ان الخصم رجوعه عن اذنه بما اقاله ما يابعد
 ولا امر المولى على ان لا يصير قبله غيره لان هذا التخصيص صحيح لو فوج
 التصرف في مكانه مفضوذة والقالة المفضوذة محملة بالتخصيص فاما
 هنا فالحالة ما ثبتت مفضوذة وانما ثبتت مقتضى الامر بالمبايعه والامر
 لا يجعل التخصيص قلنا المباشرة القالة هذا اذ اضاف العبد لنفسه وامره
 بما يرضه فاما اذ اوجد احدهما دون الاخره فامان عليه في معنى ذلك ان لا يرض
 باحدهما دون الاخر فلا بد من وجودهما ولو كان هذا العبد الذي اضافة الى
 نفسه وامر الناس بما يفتقره ملكاً لا من ضرورة المولى في حجة دين بعد
 الدين له لم يرض المولى شيئاً له لم يرضه حيث لم يظهر الامر بخلافه فلا بد
 ضاراً لغزو ولا يشترط علمه بحق ما يتدبره لعدم الدين عنه ولما اوعده
 المولى في ياقوه لما قلنا هذا اذ كان الاصححاً فاما اذ كان محجوراً فانه رجوعه
 لا ضمان عليه حتى يفتقر هذا ضمان كماله كماله العبد المحجور لا يتقيد للمال
 وان كان ما دوناً ومكاناً وكان المادون رجوعاً لضمان على امر فمضى وذلك لو كان
 الامر صيا ما دوناً لان المادون والمالك لا يتقيد كل منهما للمال ولكن بما به
 فهو اخذ ان به بعد الفتح والصلى لا يفتقر له فاعلم فلا يوجد بالضمان اصلاً
 فاعلم فاما ما رجوعه المادون الذي لم يواخذ به المادون فقولوا واما الوجوه التي
 تفتقر للمحل يستوفيه مصادره فلا يصح ان سبب نعال الدين وسبب العدا واما
 ظهور الدين وبين محل التفتق وسبب رجوعه انما يابان سبب نعال الدين واما
 الدين فباب شبهة التجارة من البيع والشراء والجاره والاشياء والاستدانة
 ومنها ما هو معنى التجارة كالغصب ومحمود انما نانا من الوداع وخواتم
 الوصية ومحمود امانة سبب لوجوبه الملك في الغصب والمحجور وكانا معنى
 التجارة وكذلك الاسهال ما ذوا كان والمحجور ايان عفاً وذا وحراً فواحد

م بالمدق فكان وكم ضمان
 القارة ومنها النكاح
 اذن المولى لا بد من البيع
 بدون المولى
 من
 البينة على ان الغصب
 لم يفتقر على حصة في المولى
 ووجه الفرق ان الشهادة

المحجور
 فانها تمام غير مائة
 المولى وحده قول في يفتقر
 ان العبد فيما يرجع تحت
 الحدود والقصاص

حاصرا يقطع ولا يصح السرقة ما دونها كان ويجوز بالاختلاف ان يقطع مع الضامن
لا يجمعان وان كان غايبا كان كالمعد ما دونها يصح السرقة ولا يقطع لان عبدة
المولى لا يمتنع القضا بالضامن وجوز المادون وتخي وجب الضامن منقطع القطة لا يصح
لا يمتنعان وعلى قاصر المولى ان يرد سيف هذا الفصل الاول سوا يقطع ولا يصح
السرقة لان حصنة المولى عندك ليس شرط للضامن يقطع والقطع يمنع الضامن
وان كان بجور لا تسمح البينة على السرقة فلا يقطع يقطع وبضامن عندها
اما الماطع لان حصنة المولى بشرط ولم يوجد واما الضامن فلا نعمة المولى
يمنع القضا بالضامن في حق المجدور وعنده يقطع ولا يصح لما قلنا ولو قامت البينة
على سرقة ما دون الضامن فان كان ما دونها فليت ولزمت الضامن دور القطع
سوا حضر المولى او غاب لان سرقة ما دون الضامن في نوجب القطع مقرر
وعوي السرقة دعوى الضامن على المادون وحصة المولى ليس بشرط للضامن
بالضامن على المادون وان كان بجور لا تسمح بینه اضلا اما على القطع نظاير واما
على المال فلا نحصنة المولى شرط القضا على المجدور بخلاف المال ولو قامت البينة
على ان المادون او المجدور بسبب القضا ان المادون لزمه العود وحدها
حصنة المولى او غاب ولا يلزمه ما سواهما من الحدود وان كان المولى حاضرا
لان القضا حق العبد ولذا اختلف الفقهاء فيه خو العبد وسائر الحدود ودوايه
نعم على الضامن البينة وان اظهرته الاقرار فلا تفتا منه ويجوز عذر الاداء والرجوع
عن الاقرار به في حق ما سواه تعالى الا في حق العبد فيجب القضا وحدها العبد
ويستقر ما سواهما غير ان ادانته اقامت البينة على اقراره بالسرقة يلزمه الضامن
ان كان ما دونها سوا بلغ نصاب اوله يبلغ حصر المولى او غاب لا ينقطع الماطع
للجور والرجوع في حق المال له فيجب القضا سواء كان المولى حاضرا او غابا
لان القضا على المادون لا يفتقر على حضور المولى ولو كان بجور لا يقطع عليه ويضامن
اما القطع فلان الرجوع واما الضامن فلا قرار المجدور بالمال عبرة اذن الخال
فلا ضمانا البينة عليه ولو قامت البينة على الضامن المادون والمجدور
على قتل او سبب حد فليت على القتل وتجب البينة على العاقل ولا تصل على الحدود
لنص سبب وجوب البينة وهو القتل الخطا ونعم الصبي خطا وبعد تصور
سبب وجوب الحد منه الزنا وغيره غير ادانته البينة عليه على السرقة
فليت على المال ونعمته القاصي زان الضامن المادون من اهل القضا على المال ولو قامت
البينة على اقراره بالقتل لا قرار القاصي غير صحيح فلا تقبل البينة عليه

فصل واما بيان محل التعلق بقوله ولا قوة الا بالله خلاف وان الذي يتعلق
بكسب العبد ان المولى بالاذن باعتباره عبدة للاستيفاء ونفي شرعا نظر المجرما
سواء كان كسب التجارة او غيره من البنية والصدقة والوصية وغيرها وهذا قوله
علما باننا الثلاثة وعلى كل زفر لا يتعلق الا بكسب التجارة وتكون البينة وبغيره المولى
وحده قولنا ان التعلق حكم الادن والاذن بشرط شئنا المادون وكسب
كسب التجارة فلا يتعلق بها الدين ولما ان شرط شئنا المادون وكسب
العبد اي كسب كان فراعته عن حاجة العبد للفقهاء الذي ذكرنا من قبل او من قبل
الفراخ فلا يشترط الملك له فيه سوا حصل الكسب بعد حوق الدين وان كان حاصلا
فله الا الولد والارثان ما ولد المادون من غيره مولاها بعد حوق الدين يتعلق
به وما ولد قبل ذلك لا يتعلق بالدين به ويكون المولى ولذا لم يشرع في بيع
عبيها فنوجب الارش على القاصي وجهه الفرقان التعلق بالاولى حكم السراية
الام البينة ان الولد يحدش على وصف الام ومعنى السراية انما يتحقق في الحاد
بعد حوق الدين قبله كما كان ولا دين على الام فكما حدش بعد حوق المادون
لذلك الارش وحكم الولد ان الولد ينصف من اصل والارثان اجز من اصل
من اصل وحكم العبد الحكم الاصل فاما تعلقه بغيرهما فليس حكم السراية بل
حكم التعلق بحاجة العبد فادام يبيع المولى من يد حتى يحدش من حوط فقد
صار مشغولا بحاجته فلا يظهر ملك المولى به فهو العرق والاعلم وماها هنا
وقا احدث وهما ان الولد لا يولد بعد حوق الدين يدخل والارثان يولد الماشية بملك
والثابتة بملك من حوله والارثان يولد بعد حوق الدين يدخل والارثان يولد الماشية بملك
ذلك المادون يحدش على وصف الام ومعنى السراية انما يتحقق في الحاد
السراية فهو العرق والاولاد يولد وفيه المالا بصله وانما يشترط
لحدش دين لا يعلق له بريا للمال المدفوع اليه لان الدين يتعلق بكسب العبد وذا
ليس كسبه اصلا ولا يعلق به واما وجه العبد فهو حلق الدين بها فقل خلف
معه على علما باننا الثلاثة يتعلق وعلى كل زفر لا يتعلق الا بكسب التجارة
السراية كان دين العبد فالدية ملكه يود بالاسان لا بعض من مال يملكه لغيره
الام ان لا يورث ويوجد وان كان دين المولى فلا يورثه ماله ولا يورثه كسبه برون
المولى فانما يبيع من الكسب وجوده التغيير والاد من المولى لا يورثه لان التجارة
لانه قضا دين التجارة من كسب التجارة فلا يورثه ماله ولا يورثه كسبه برون
له يوجد في البينة لان رقة العبد ليست من كسب التجارة ولما ان يقول هذا

فصل

هذا من العبد لكن ظهر وجوده عند المولى ودين العبد اذا ظهر وجهه عند المولى
 فيبقى من رقبته التي هي مال المولى كمن لا يستلزمه او يقول هذا من المولى
 فيبقى من المال الذي عنده المولى لان مقتضاها من كونه المولى بالادنى عند المولى
 انصاره من ماله فثبتت في المولى وانما علمه وان كان ذلك في الرقبة كل واحدة
 منها بحال لتعلق الدين به فاذا انجمت الكسب والرقبة بعد الاستيفاء من الكسب
 له ان الكسب عمل للتعلق وقطعا وعملية الرقبة للتعلق عمل الاجتهاد فكانت الرقبة
 بالكسب في اداءه من الرقبة فان فصل من الكسب فهو المولى في كسبه
 فارغ عن حاجته للعبد وان فصل الدين من الرقبة عندنا فان فصل على
 الشرع يتبع العبد به بعد التعلق على ما ذكره فصل او ما يباين حكم التعلق
 فتقول والله التوفيق ان لتعلق الدين احكاما منها ولا يملك البيع للفرمان
 التفاضل في معنى تعلق الدين من ليس التفتيش في سببه الدين منه وهو في الحنفية
 تعين ما لبيته للاستيفاء ان استيفاء الدين من جسيه يكون وذلك كما تقدموا عليه
 وذلك في بيعه واخذ منه ان يقتضى المولى ديونهم في خلاصه الرقبة في دفعه
 والله سبحانه وتعالى العبد وقد قضى حكمه في تعلق التعلق ومنها اذ ابيع العبد كان
 منه بيز العزم بالحصر ان التفتيش في الرقبة فيكون له على قدر تعلق جوفهم
 بالمبدل وهو الرقبة وان ذلك بالحصر وكذا التفتيش في الزكرك اذا است
 ثم اذ ابيع العبد فان فصل شيء من منه فهو للمولى وان فصل الدين كماله
 المولى لا يملكه من المولى ويتبع العبد به بعد الفسخ ولا في الدين كماله
 الا ان اقتدر الذي تعلق به رقبته صار مقصدا فقرا الفصل عليه وانما يبيع
 العبد في الدين اذا كان حلالا فان كان محرلا لا يبيع الرجل الاجل والبيع
 بينه التعلق والتعلق يتبع الوجوب والوجوب على التفتيش في سببه لا بعد
 حل الاجل فكذلك التعلق ولو كان بعضه حلالا وبعضه محرلا فطلب الحلال
 الحلال البيع باعنا على ما عطف اصحابنا على الحال قدر حصصهم واستلزم حصصه
 اصحاب الاجل ان التعلق على التفتيش في سببه في حق اصحابنا في حاله في حق اصحاب
 الاجل وكذلك لو كان الفرمان بعضهم حضورا وبعضهم غيبا فطلب الحضور
 البيع من القاضي باع بعد القاضي واعطى الحاضر حصصهم ووقف حصص الغيبان
 كما ولا يضمن دينه على انفراد دينه متعلقا بالرقبة وادوا بوجه التفتيش الى
 البيع ففقهه البعض كما هو مائة وكذا ان كان بعضه موطاها والبعض
 يظهر لغيره سببه وجوبه بان كان عليه دين وحضره على طرطو المطين

الله

الحال الاجل

فقيه

وطر

وطر العزم البيع باع القاضي في دينه واعطاه دينه وان كان بعضه الدين
 عند دينه شيئا ان ظهور دينه واجب التعلق برقبته فلا يجوز له العمل الظاهر
 بان يظهر لغيره سببه وكذا بان كان عليه دين ثم اذ ابيع منها بمسند
 فوطئ ربح صاحب التسمية على العزم فيضرب صاحب اليمين فيبقيها ويبيع
 للعزم فيبقيها وصاحبها ويضرب العزم فيضرب صاحب اليمين فيبقيها ويبيع
 المحصر في الحكم يستدل في وقت وجوده بسند فيبقيها فيكون شركه والرقبة
 وتعلق الدين فيبقيها بان فيبقيها بالحصر ولو كان عليه دين فان قولنا باع
 له بيبعد فيخذ لك صدقة المولى والغرماء وكذا بان اقرا الماد والادنى
 صحيح من غير تصديق المولى لما بينا واذا بيع وقفا القاضي من غنمه حصدا الغائب
 ولو اقر دينه لغيره بعد ما بيع والدين لم يخر اقراره وان صدق المولى فان
 قدم القاضي فانما يفتى على الدين ليس البيع العزم بحصصه من التفتيش في سببه ما قدمه الدين
 ظهر ان كان شرطيهم والرقبة في تعلق الدين فيبقيها رقبته فيبقيها ولا سبيله على
 المولى ولا على المشترك لان حصصه والدين ومحل تعلقه الرقبة في غير سبيله له
 على غيرهما والله علم ومنها ان لا يجوز للمولى بيع العبد الزكرك عليه دين لا يذن
 الفرمان ويقتضى الدين اذ اذ القاضي يبيع الفرمان ولو ابيع لا يفتى الا اذا
 وصل اليهم الفرض وفيه وفاد بغيره ان حق الفرمان بتعلق برقبته وفي البيع
 بطال هذا الحق عليهم فلا يفتى من غير رضاهم لبيع المولى الا ان يملكه
 اليهم وفيه وفاد بغيره يفتى للمدين ان جوفهم في معنى الرقبة في صورتهما
 صار كما لو قضى المولى للمدين من الصراما ودون الاطلاق هذه الاولية على ان الدين
 حال قيام الكسب لتعلق الكسب والرقبة جميعا لا يفرق حواشي المولى مطلقا
 عن شرط عدم الكسب ولو كان قيام الكسب ما دام التعلق بالرقبة في حاله
 الرقبة اذ ان يكون خالصا للمولى ونصير ولا انسان في خالص ملكه فاذا
 اذ ان يحمل على حال عدم الكسب حالا لتعلق على المدين والله اعلم ولا في بعض
 الفرمان البيع له عز الا ان يجبره المدين لتعلق حوكل واحد بالرقبة وكان
 البيع ضررا فيخرجوا الكل فلا سدد من غير اجازتهم في رقبته من المولى في
 سح الوحي ان الدين في الدين من غير ان الفرمان يفتى هناك وماها لا يفتى
 ووجد الفرمان للفرمان ما سفسعا المادون وهذا الحق مطلقا لبيع وكذا
 اشاعه القاد من قبل الفرمان ولا بأس بفساد الفرمان لا في غير ما خفي فضا
 من الحلية فكان عدم النفاذ للوصول الى التفتيش خاصة وان يحصل بيع الوحي

فيستد بان

لا اذ ابيع فصدقا

وافر في البيع بالدين

لا يصح وان صدق

الدين

والعبد ولا على

فالموكل بالتوقف مقيد أولا يتوقف هذا إذا كان الدين حالا فان كان موقفاً فقد
 البيع وظاهره ان لا يتوقف المانع من العاقد من انفق على التفتيش ولم يوجد ثم إذا
 حل الاجل فان كانت يومه مثلاً المتكفل وأقاله اخذ وامنه وان كانت يومه أكثر
 من التفتيش ضمنوا المولى ان تمام فتمت العبد وروي عن محمد في التواد رانه لا ينفذ
 مع المولى لوجود أصل الاتفاق هذا إذا كان العبد قائماً فبعد المشتري فان كان
 هالكاً فالعرب بالخيار ان شاء واشتموا المولى وان شاء واشتموا المشتري فقيمة
 العبد لا نكل واحد منها غاصب فحقهم فكان له يصير ما يشاء وانما انما اذا
 تضمن المولى فقد بيعه لا نه خضر ملكه فيه عند البيع باختيار الضامن وكان
 باعوه بمنزله وقد روي عنه واشتموا منهم به حتى لو وجد المشتري به عتاً بعد
 هلاكه لكان يرجع بالشخصان على المولى والمولى ان يرجع به على الغرماء وانما اذا
 تضمن المشتري بطل البيع لا يملك عليه منه بالعتان فطلب واستقر التفتيش
 ولو لم يملكه العبد في يد المشتري ولكن غاب المولى فان وجدوه ضمنوه القيمة
 وان لم يجدوه فلا خصومة بينهم وبين المشتري عند المراجعة ومحمد عند
 ابي يوسف هذا وما لو كان المولى كضاراً سواء علم هذا الذي ذكرنا حتى تناق
 الدين بالرفقة حال الانفراد فاما حكم تعلقه حال الاجتماع بان يرجع الدين بالخانة
 فنقول وبالله التوفيق إذا اجتمع الدين والخانة بان فتم العبد الماد ولا يحل الخطا
 وعليه دين لكل الدين بالخانة لا يحكم الخانة في الأصل وجوب الدين وله سبل
 الخروج عنه بعد اداء التحسين من الدفع والبراءة وهذا لا ينافي في عدم
 متعلقا رفته بالدين وكذا لا ينافيه الفلكا تسلم فيه فان اختار الدفع
 فهذا لا يتخلوا من ثلاثة اوجه امان حصر اصحاب الدين والخانة منها واما
 ان حصر اصحاب الدين بالخانة او امان حصر اصحاب الدين فان حصر اصحاب
 الدين والخانة جميعاً يدفع العبد الى اولى الخانة ثم يسعه العاقد لا فاما في
 دينهم فان اداد معناه بالخانة فقد راعينا حواصلي الخانة بالدين والهم والدين
 حواصليهما بالدين البيع بينهم واداد معناه الى اصحاب الدين بطل ادخال اصحاب
 الخانة للدين الدفع بعد البيع لا يتوكلان التناهي للمشتري ولا يجد دجالا
 الخانة فكان تسلم الدين بالخانة من رعاها المحترض على التفتيش وكان المولى ثم الدفع
 الى اصحاب الخانة ثم البيع بالدين فادى وهو الاستخلاص للدين بالدين فاعاد
 الاشياء بالدين فادى بها واداد فعد المولى الى اصحاب الخانة فاقبل ان يصير
 قيمة للغرماء لا يصير ملكا لهم بالدفع وكان الدفع منهم فليكن منهم بطله البيع

وقال الاستحسان ان يصح لان الدفع واجب عليه ومن التفتيش واجبه عليه لا يصح ان
 الضامن منعه عن اقامه الواجب فمتى قضى ثم اداد فعد اليهم فبيع للغرماء فان
 فضل عن دينهم من غير التفتيش صرفوا الى اصحاب الخانة لان العبد صار ملكا لهم بالدفع
 اليهم وانما يسع علم ملكهم لان اصحاب الدين اولى بمشقة بقدر دينهم فقيل انما
 من دينهم علم ملكهم لاصحاب الخانة لا اذا اؤمروا بها كجانبه فاعاد انما للغرماء
 وفضل من ثمة شيان انما للفاضل يكون للمولى كذا هذا ولو فعد المولى الى اصحاب الدين
 بينهم ان كان عالما بالخانة لقيمة الاثر لانه صار ملكا للدين وان لم يكن عالما بها
 بلزومه لقيمة العبد ان الواجب الاصلي دفع عن العبد واما الفاعل فخرج عنه بطريق
 الرخصة علم ما بينا والدفع من غير علم كالمصدق لبل الاختيار والقد فعد دفع العبد
 واجبا وقبله نعتذر دفع عنه بالدفع الى اصحاب الدين فيجب دفع قيمته اذ هو
 دفع العبد محض وان حصر اصحاب الخانة اولا وكذلك دفع عن العبد اليهم ولا يشترط
 حضور الغرماء فيهم لو كانوا حاضرا لان الحكم هنا فاعني لا يتطاول وان
 حضر اصحاب الدين اولا فان كان الفاعلي عالما بالخانة لا يسعه فديونهم لا يفي
 البيع ابطال حق اصحاب الخانة وان لم يكن عالما بها فباعه بطل حق اصحاب
 الخانة حتى لو حضروا بعد ذلك لكان عاقد الفاعلي ولا على المولى اما الفاعلي فلا تسه
 لا عين بلزم الفاعلي فينا بفعله كونه امينا واما المولى فلا تسه باعته بامر الفاعلي
 فكان مضطرا الى الفاعلي ولو كان يباعه بغير اذن الفاعلي فان باعهم علمه الخانة
 بلزومه الاثر لا تسه صار مختارا للدين وان لم يكن عالما بالخانة بلزومه الاقل
 بلزومه العبد ومن الاثر لم يبيننا واما علمه فبطل وانما بيان ما بطل به
 الاذن بعد وجوه تنقول وبالله التوفيق ان الاذن بالبراءة بطل بصد
 وهو المحجر يحتاج الى بيان ما يصير به العبد محجورا وذلك انواع بعضها يرجع
 الى المولى وبعضها يرجع الى العبد اما الذي يرجع الى المولى فلا تسه انواع صرح
 ودلالة وضرورة والصريح نوعان عام وخاص اما العام فهو المحجر باللسان
 على سبيل الاشهار والاشاعة بان يحجره فها هو سقمه ما بالبحر وهذا
 النوع من المحجر بطل به الاذن الخاص واما الخاص فهو ان يكون
 ولا يحتمل السلطان والشي بطل من مثله وما هو فو قه واما الخاص فهو ان يكون
 من العبد ومن المولى ولا يكون على سبيل الاستفاضة والاشهار وهذا النوع لا يطل
 عدلا من العام لان الشيء بطل به اهود تسه ولا الحرجاد لم يشتهر فالناس جاهلون
 ما على الاذن العام ثم يظهر المحجر فيلجهم صر الغرور وهو اقله يومه في

مفتاح

م الدين

م نقاب

ذمة المفسر ومعنى التفسير لا يتحقق الا بالانحياز الى احد وجهي المعاملة فلا
 يجرى من غير ان يقرر ويثبت ان الاذن الخاص لا يخرج جميعه من حيث صحة الاذن
 على ان لا يثبت له ان لا يتحقق الا بالانحياز الى احد وجهي المعاملة فلا
 العبد بها فان لم يعلم لا يصير محجوراً الا بالانحياز من غير ان يقرر ويثبت
 المنع في الشرايع لا يلزم المنع الا بعد العلم كافي بما يراه الاحكام الشرعية ولو
 اخبر ما جرى رحلنا ورجلنا وان عدل كان او غير عدل صار محجوراً بالانحياز
 وكذلك اذا اخبر واحد عدل رجلاً كان او امرأه حرّاً كان او عبداً او اخبر
 واحد غير عدل وصديقاً له من غير ان يقرر في المعاملات مقبول من غير شرط
 العدد والاعدالة والذكورة والحريّة اذا صدق فيه اما اذا كذب ولا يصير
 محجوراً عند اربعة خيضة وان ظهر صدق الخبر وعندهما يصير محجوراً اربعة
 او كذباً اذا ظهر صدق الخبر ولو كان الخبر رسولاً يصير محجوراً بالانحياز
 صدقاً او كذباً ولو اشترى المادون عدلاً كان له بالتجارة فخر المولى على الدخما
 فان حجر على اسفله ببيع سوا كان على المادون ولو لم يكن له ماذون من جهة
 الاعل لا من جهة المولى وان حجر على الاعل ينظر ان لم يكن عليه دين لا يصير
 اسقلاً محجوراً عليه انما اذا لم يكن عليه دين فقاما عدل ملوك المولى فيصير
 كاذباً انهما حجر على احدهما ولو كان كذلك لا يخرج احدهما بخلاف
 كذبه وان كان على الاعل دين يصير محجوراً عند اربعة خيضة وعندهما لا يصير
 محجوراً بان كان اولاً لا يملك كسبه عند المادون والمادون عند وعندهما على
 وجوب البناء المملوك على عده وقد اسفاد الاذن من جهة الاعل لا من جهة
 المولى صار حجر لا يكون له ولو مات لصار الثاني محجوراً كذا هذا ولما ملك
 عندهما صار الجواب في هذا وفي الاول سواء وما علم وآمال الدالة فافوا بها
 البيع وهو ان يبيع المولى ولا يبيع عليه انما ان يملكه بالبيع وحده لا يبيع
 ملكه بغيره فلو اذن بالبيع لم يملكه ولم يوجد الاذن من الاستمرار فيصير
 محجوراً ومنها الاستتلا بان كان للمادون حريّة فاستوله المولى استتلاً
 وانما ان لا يسلط له الاذنها فادارة على التصرف بعد الاستتلا وحده
 الاستتسان ان التجارة لا بد لها من المخرج الى السوق وانما ان لا يملكه
 عن المخرج والعدالة فكان الاستتلا حجة الدالة فاما الذي لا يجوز
 له ان يبيع الاذناً الا بالانحياز لا طواف والذنب لا ينافيه ومنها الحرفة من المادون
 فعلى قاصر قول اربعة خيضة دعاهم ينبغي ان يثبت تصرف المادون بعد اذنه وعلى

بطلان الاذن

من كان المادون في المادون
 من كان المادون في المادون
 من كان المادون في المادون
 من كان المادون في المادون

فاسر قولها بعد والله اعلم واما الضرورة فانواع منها مونة لا الموت بطل الملك
 وبطلان الملك بوجوب بطلان الاذن على ما يتبين والله اعلم ومنها جنونه جنونا مطبقاً
 ان اهلية الاذن شرط في الاذن انما يتبين من غير ان يكون في انفاه محكم الا بطلان
 انما الاذن لا يصح من غير اهل ولا يجرى ايضا الجنون لا يطبق مطلقاً لاهلية فصار
 محجوراً فان افاق بعد ما ذل لا يزال الاذن لاهلية مع احتمال العود فان
 افاق عادته لاهلية فعاد ما ذل وصار كالمولود افاق بعد جنونه انما يعود
 الا كاله لاهل ولا يجرى الا بوجوب الحجر انما لا يسلط لاهلية لكونه على شرف
 الزوال ساعة فاعادته عادته ولما لا يمنع وجوبه سائر افعاله واما الذي
 يرجع الى العبد فانواع منها افاقته لا بالافاق فيقطع ما فيه تصرفه عز المولى
 فلا يجرى به المولى وهذه ايضا الاذن لا تصرف المادون من غير المولى ومنها
 جنونه جنونا مطبقاً لا مطلقاً لاهلية التجار على وجهه يعمل العود الاعلى
 سبل الذرة لزوال ما هو مبيع عليه وهو العقل فلم يكن منفا الاذن فابطل
 ولو افاق بعد ذلك ما يعود ماذوناً بخلاف المولود والله اعلم واما الجنون الذي
 لا يصير مطلقاً فلا يوجب الحجر لا عن المطلق منه ليس بسلط لاهلية لكونه
 على شرف الزوال وكان في جنون الاعما ومنها اذنه عند اربعة خيضة وعندهما
 لا يوجب الحجر بنا على وقوف تصرفاته عند نفوذها عندهما ومنها حقوقه
 في الحرب من يد المادون من يد المادون الموت وكان بطلان لاهلية والله اعلم
 فحصل واما حكم الحجر فهو ان العبد يخرج من المولى عز كل تصرف كان
 بملكه بسبب الاذن فلا يملك الاذناً الاذناً من اذنه من يد المادون او اذنه
 المادون بملكه من لكونه من ضرورات التجارة على ما بنا على التجار ولا فلا اذناً
 ما هو مرضوراً بها من حق المولى لا ينفذ بعد افعاله ولا اقراره بحج في نفسه
 لصنوده من اهل ليس له بطهر في الحال لجنون المولى اذا اعتقد من المانع فيظهر
 وان كان في عين ما ينفذ اقراره بما فيه عند اربعة خيضة دعاهم وعندهما لا
 لا بعد افعاله من المحجور فكيف يستغله ولا يخيضة فحقها من غير محجور بما فيه
 به ولم يصح الحجر من حق ما فيه انما لا يصح لبناء المولى الى الحجر عده المادون
 في التجارة اذا علم ان عليهم ديناً لتسلم لهم انما بهم انما يدينهم ولا يكون
 للعرامة عود لا فيقتصر افعاله انما لا يدينهم بدينه العبد المفسر
 كذا اقراره فيما فيه من المادون من افعاله فاشترى افعاله المادون
 بخلاف ما اذا لم يكن في عين المادون الوصول الى التلب فاد العبد

فيصير محجوراً
 او خيضة من وقت الزوال
 وعند هام وقت التعريف

من

لا يكون اقتران لان لفظة الصالح لا تكون بمعنى التصديق والاقتراف انه لو صرح وقال
 له صحت لا يكون مصديقا فجعل على الامر الصالح والاجتناب عن الكذب هذا
 اذا كان لفظة مفردة من هذه اللفاظ الخمسة فان جمع ير لفظين يحتاجين
 او مختلفين بحكمه يعرفوا اقتران الحاصل ان شانه تعالى ثم ذكر اقتران لفظي
 اما ان يكون متلفعا واما ان يكون متلفعا بقرينة فان المطلوب هو قوله فلان على كذا
 وما يجري مجراه فاما على اقتران واما الحق بالقرينة فانه يشترط
 فصل بين ما يصح والمقرن في الحق فافره من القرين مما لا يكون وجوها وما
 يصح وقسمه ما يكون وجوها فتقول القرينة والاصل نوعان قرينة معترضة
 من حيث الظاهر على الحقيقة وقرينة مثبتة على الاطلاق واما القرينة المعترضة
 من حيث الظاهر لا مثبتة على الحقيقة فهي المسقطه اسم الحجاز فيغير بها الاسم
 لكن يميز بها المراد فكان تغيير الصورة تعيينا معني واما القرينة المعترضة
 فتتوعد ثلاثة انواع نوع يدخل على اصل الاقرار ونوع يدخل على وصف المقر
 ونوع يدخل على قدره وكل ذلك قد يكون متصلا وقد يكون منفصلا اما
 الذي يدخل على اصل الاقرار فهو الغلبه غشيه اسم تعالى متصلا باللفظ بان
 قال فلان على الف درهم ان شانه تعالى وهذا عن صفة الاقرار اصلا لان
 تعلق مشيئة الله تعالى يكون اللف قوله الديمة فلا يعرف فان شاك وان لم يشا
 ولا يمكن ولا يصح الاقرار مع الاحتمال ولان الاقرار اخبار عن كابر والكار لا يمكن
 تعلق كونه بالمشيئة فان التعلق اذ لا يمكن اعادة ان شانه يستحق
 ولهذا انطلقنا القول بالاستسناد الى بان واما على كذا اذا علقه بمشيه
 فلان لا يصح الاقرار لما قلنا ولو اقر بشرط الخيار رباطا بشرط وجه الاقرار
 لما ذكرنا بان الاقرار اخبار عن ثابت والدمعة بشرط الخيار ومعنى الرجوع والاقتران
 وحقوق العباد لا يحتمل الرجوع واما الذي يدخل على وصف المقر فان كان
 متصلا باللفظ بان قال فلان على الف درهم وديعة يصح وكذا اقرار بالوديعة
 وان كان منفصلا يصح بان سكت ثم قال اعطيت به الوديعة لا يصح ويكون
 اقتران بالدين لا رابعا لا لمغير لا يصح الا بشرط الفصل بالاستسناد وعدا لان
 قوله فلان على الف درهم اخبار عن وجوب الالف عليه من حيث الظاهر لا مركب
 انه لو سكت عليه كان كذلك فاذا اقر بزمه قوله وديعة وحكمها وجوب
 الحفظ فقد غير حكم الظاهر من وجوب الدين الى وجوب الحفظ فكان بان
 تغيير من حيث الظاهر فلا يصح الامتصاص فلا استسناد وانما يصح موصولا لا قوله

ما اذا ذكر

مبينة

على الف درهم عن وجوب الحفظ اي على حفظ الف درهم وان كان خلاف الظاهر فصح
 بشرط الوصل ولو قال فلان على الف درهم وديعة قرضا او مضاربة قرضا او
 مضاربة قرضا او قال دينا من ماله فمضاه فمضاه او مضاربة لان الجمع ير لفظين
 في مضاهما ماضيا لوزان يكون امانة والاسماء يصير مضاهما والاسماء اذ الظاهر
 قد بطر على امانة كالهديعة المستهلكه ونحوها سواء وصل او فصل لان الانسان
 قولوا على نفسه غير منهم واما الذي يدخل على قدر المقر فهو نوعان احدهما
 الاستسناد والثاني الاستدراك اما الاستسناد فاول نوعا واحدا هو ان يكون المستندي
 من جنس المستندي منه والثاني ان يكون من خلاف جنسيه وكل واحد منها نوعان
 متصل ومنفصل فان كان المستندي من جنس المستندي منه والاستسناد متصل فهو كـ
 ثلاثة اوجه استسناد القليل من الكثير واستسناد الكثير من القليل واستسناد الكل من
 الكل اما استسناد القليل من الكثير فهو ان يقول على عشرة دراهم الا ثلاثة دراهم
 واخلاف في جواز وطول زمه سبعة دراهم لان الاستسناد في الحقيقة تكلم بالماضي
 بعد التنبه لانه قال فلان على سبعة دراهم الا ان السبعة اسم واحد هما
 سبعة والاخر عشرة الا ثلاثة قال الله تعالى فليس فيهم الفسقة الا خمسين
 عاما معناه انه ليس فيهم تسع مائة وخمسين عاما وكذا اذا قال فلان على
 الف درهم سوى ثلاثة فان سوى من لفظ الاستسناد وكذا اذا قال غير ثلاثة
 لان غير بالنسبة للاستسناد فانهم قال فلان على درهم عشرين دراهم
 خمسة دواينف ولو لم يقر بزمه درهم تام وام استسناد الكثير
 من القليل بان قال فلان على عشرة دراهم الا تسعة فحيز في ظاهره اربعة
 ويزمه درهم اما ما روي عن ابي يوسف انه لا يصح وعلمه البصرة والصحيح
 جواب ظاهره اربعة لان المتقول عن اربعة الف فان الاستسناد بطر بالماضي
 التنبه وهذا المعنى لا يوجد في استسناد القليل من الكثير ويوجد في استسناد الكثير
 من القليل لان هذا النوع من الاستسناد يستحسن عداهل الفقه لانهم لما
 وعدوا الاستسناد لما جزموا الاستسناد اللفظ ومثل هذا اللفظ ما يذرووه
 عاقبة البقرة ولا حاجة الى استدراكه بخلاف النوع في الجمله فيصح واما
 استسناد الكل من الكل فيقول فلان على عشرة دراهم الا عشرة دراهم فباطل
 وعليه عشرة فاما لان هذا ليس باستسناد اهو تكلم بالحاصل بعد التنبه ولا
 حاصلها ما بعد التنبه ولا يكون استسنادا بل يكون ابتداء الكلام ورجوعا
 عما تكلم به والرجوع عن الاقرار في حقوق العباد لا يصح بطر الرجوع وبغير

بالمعنى

القرار ولو قال فلان على عشرة دراهم المنة الادرها زانها بل يصح الاستئنا
عند ابريخينة رحمه الله عليه عشرة جيات للمقرله وعلى المقرله درهم زان
المقرنه على ان اصل عند ابريخينة رحمه الله ان المقاصة تفقد على صفة الجوده
بل تنفق على الوزن وعند ابريوسف رحمه الله لا تحقق المقاصة الا بها جميعا
ووجه البناء على هذا الأصل انه لو صح الاستئنا لوجب على المقرله درهم زان
وحيث تنفق المقاصة لا تختلف صفة الجوده لا تنفق المقاصة عند واحد
وقعت المقاصة بصر المستئنا درهما جادا زانها وهذا خلاف موجب تصرفه
فلم يصح الاستئنا وعند ابريوسف لما كان اتحادهما في صفة الجوده شرطا
لتحقق المقاصة ولم توجد هاهنا لاتفاق المقاصة وادام تنفق كالواجب
على كل واحد منها اذا ما عليه فلا يودي الى تغيير موجب الاستئنا فيصاحبا
والنقص اصل ابريخينة رحمه الله لا يجوز في الاموال الربوية ساقطة الاعتبار
شرعا لقول النبي صلى الله عليه وسلم جيدها ورد بها سواها فسطرعا والعدم
حقيقة سواء لو انتم حقيقة لوقعت المقاصة كذا اذا اقمتم شرعا ولو
قال فلان على عشرة دراهم الادرها سنوق فقياس قول ابريخينة وابر
انه يصح الاستئنا وعليه عشرة دراهم الادرها سنوق وقياس قول محمد انه
يصح الاستئنا اصلا بنا على ان المنة ليست بشرط لصحة الاستئنا عند
ابر يخينة وابر يوسف وعندنا شرط على ما سنذكره ان شاء الله تعالى ولو
قال فلان على درهم الاقل فلا عليه التزم بضد الالف والقول في الزيادة
على الجسر ما به قوله لان القليل من ساسا الا صفة يفتقر ان يكون ما به باله التز
منه لكونه هو ايضا فة اليه قليلا فاذا استئنا القليل من الالف فلا بد وان
يكون المستئنا منه اكثر من المستئنا وهو لا اكثر من بضد الالف ولهذا لا يعجز
اهل التأويل في قوله تعالى بها المزل في الليل الا قليلا ان استئنا القليل من
الامر بقيام الليل بضد الامر بقيام اكثر الليل والقول في الزيادة على صفة
الالف قوله لا يخل في قدر الزيادة كما زانها زان اليه وكن اذا قال الا قليلا ان
الاستئنا لم يفتقر الى استعمال الا القليل هذا اذا كان المستئنا من جسر المستئني منه
فان كان زان خلاف جسيمه نظرا ان كان المستئني لا يثبت دينا والزمه مطلقا
كالشوب يصح الاستئنا وعليه جميع ما اقربه عندنا بان قال له على عشرة
دراهم الا شوب وعندنا في بعض رواياته قدر قيمته ثوب وان كان المستئني
ما يثبت دينا والزمه مطلقا كالكرا والموزون والعدد والمقار ببا قال

فلان على عشرة دراهم الاقنية خطية او ماية دينار الا عشرة دراهم او دينار امانية
جوزة يصح الاستئنا عند ابريخينة وابر يوسف وطرح ما اقربه قدر قيمته
المستئني وعند محمد وزان يصح الاستئنا اصلا الا ان الكلام على الثاني في المسئلة
الاولى فوجه قوله الثاني في رحمه الله ان لغير الاستئنا كما عليه ان كان لغير
المستئني منه من الثوب والاشياء لا الا لثمنها من الثوب والاشياء في
لغة فقوله فلان على عشرة فلان درهم الادرها ما عدا الادرها فانه ليس
على نصير دليل القوم عا صا لدليل الاشياء في قدر المستئنا ولهذا قال ان الاستئنا
يجعل بطريق المعارضة فصار قوله فلان على عشرة الاشياء اي انوما فانه
ليس من الالف ومعلوم ان غير الثوب من الالف ليس عليه كذا المراد قدر قيمته
اي مقدار قيمته الثوب ليس على من الالف وجهه قوله اما حاشا ان لا حكم
لغير الاستئنا الا انما قاله في قدر المستئنا لم يخل تحت نص المستئنا منه اصلا
لان اهل اللغة قالوا ان الاستئنا حكم بالماضي بعد التثنية وانما يكون تكلم بالماضي
اذا كان بيانا وكان انما حكم نص المستئنا منه في المستئنا لا ندرام ما وله
اللفظ اياه لا المعارضة مع ما ان القول بالمعارضة فاسد لوجوه احدها
ان الاستئنا مقار للمستئنا منه فكانت المعارضة مناقضة والثاني
ان المعارضة انما تكون بدليل قائم بنفسه ونص الاستئنا ليس بغير قائم بنفسه
لا يصح معارضا لان يراه عليه قوله الا كذا فانه كذا وهذا نصير وما
امكن الفعل بطريقه هو اللفظ من غير تغيير كان اولى والثالث ان القول
بالمعارضة يكون نحو عا عن الاقرار والتزوج عا الا دار وجوه العباد لا
يصح كذا اني له على عشرة دراهم وليس له على عشرة دراهم واداك ان
يتا فمعي البيا ان لا يتحقق الا اذا كان المستئني من جسر المستئني منه اما
في الاسم او في الحكم لا لوجوب فالمنة على الالف ولم يوجد هاهنا على
ما ذكرنا بننا استدعائي وقوله المستئنا من الاشياء في ومنه الثوب انما
محصول على الظاهر انه هو في الظاهر لذكره في الحقيقة فانه تحقق معنى
المعارضة وهي محالة علم اذ كرا وحقا فانه يكون بان حقيقة بفتا
اوانا ناجما غير العا لغير اعدا ما كان واسمها علم واما الكلام في المسئلة
الثانية فوجه قوله لمحمد وزان رحمه الله ان الاستئنا استسراج بعض ما
لولا له لخل تحت نص المستئني منه وذلك لان الجسر ولهذا قال ان المستئني
ثوب لم يصح الاستئنا ووجه قول ابريخينة وابر يوسف ان لخل تحت قوله

وقال ابو يوسف لا
وعليه عشرة جيات

موقوفه

مقدار

درهم

لقلان على عشرة دراهم عشرة موصوفة بها واجبة مطلقا مسماة بالدرهم
فان لم يكن تحقيق معنى المجاسة فاسم الدرهم امكن تحقيقها والوجوب في
الذمة على الاطلاق لا بالخطة واختار الوجوب والذمة على الاطلاق من جهة
الدرهم انزكي انما يتجرب دينا موصوفا بالذمة خلا الاستفراغ والاستهلاك
كما تحت منها وسما حلة كالدرهم فاما التوب فلا يتجمل الوجوب والذمة على
الاطلاق بل لما وثقنا موصولا فاما لا يتجمل استقرارا واستهلاكا وثقنا حلا
غير موصوفا امكن تحقيق معنى المجاسة بينهما وصف الوجوب والذمة
على الاطلاق لو لم يكن فاسم الدرهم فاما العمل بالاستسقاء في تحقيق معناه
وهو انما ينز وجهه ولا مجاسة بينهما والدرهم لا واسم ولا في الحال
الوجوب والذمة على الاطلاق فاقدم معنى الاستسقاء اصلا فهو الغفر ولا يعلم
ولو اقول شيان بدار واستسقينا هالفتسقية والاستسقاء باطل في الدرهم لا يتناول
البنية بل وضع دالة على العوض في البنية وانا البنية فيها بمنزلة العوض
فلم يكن المستسقي من جهة المستسقي منه فلم يصح الاستسقاء وتكون البنية
للقدر لا نه ان لم يكن اسما عاما لكنه يتناول هذه الاجزاء بطريق التعميم كمن
اقر لغرضه عظام كمن له الحلقمة والعرض لا ناسم عام بل هو اسم لمسي واحد
وهو الحركة من الحلقمة والغفر وكلمته يتناول بطريق التعميم وكذا من اقر
سيف لغرضه كان له النصل والحفر والجمال لا تلتنا وكذا من اقر حلة كان له
العبدان والكسوة بخلاف ما اذا استسقي رجلا او ثوبا او ثوبا منها انة
يصح الاستسقاء لما بيننا ان الدرهم للعوض وكان المستسقي منه فيجب وزنا
هذه الدرهم والعرضه لقلان صح لا رسم البنية وانا العرضه ادراسه
للبقعة واسما علم هذا الذي ذكرنا حكم الاستسقاء اذ ورد على الجملة المعقولة
فاما اذ ورد الاستسقاء على الاستسقاء فالاصل فيها ان الاستسقاء لا يحل على
الاستسقاء يكون استسقاء من المستسقي من المستسقي منه انة امر سمي المذكور اليه
منصرف الاستسقاء اليه ويجعل الباقي منه مستسقي من الجملة المعقولة وعلى
هذا اذ ورد الاستسقاء على الاستسقاء مرة بعد اخرى وان كان فالاصل فيه ان
تصرف كل استسقاء الى ما يليه لكونه اقر من المذكور اليه فحينئذ لا استسقاء
الاخر مستسقي الباقي ما يليه ثم نظر الى الباقي هكذا والاستسقاء الاول لم يطر
الى الباقي منه ففتسقي ذلك من الجملة المعقولة فما بقى منها فهو لقد المعبر
بيان هذه الجملة اذ اقل لقلان على عشرة دراهم الثلاثة درهم اذ هما يكون

م الثاني

اقرارا

والقياس ان يكون عليهم ثلاثة الاف وجه القياس ان قوله لقان على الف درهم او اربع
بالف وقوله بل استدراكه وجوع والرجوع عن الف درهم وجوع والقياس ان قوله لقان على الف درهم او اربع
والاستدراك صحيح فاشبه الاستدراك في خلاف الجنس وكما اذا قل لا مرارة
انت طائر واحد بل اثنين لانه يتبع ثلاثه نطفة واحدة وجه الاستدراك
ان الادوار احاد والخبر عنه ما يحرك الفاطم في قدره ولو وصفه عادة فتقع الحاجة
الاستدراك الفاطم فيه فيقبل الادراك كسما فيه وهو غير منهم في الزيادة على
المعنى فيقبل منه بخلاف الاستدراك في خلاف الجنس والفاطم في خلاف
الجنس لا يقع عادة فلا تقع الحاجة الاستدراك وبخلاف مسألة النظار ان
قوله انت طائر اثنان لا ملا لوجه وسرعان والاشارة على الفاطم في كون اخبار
بان قال لها كنت طائفة امس واحدة بل اثنين لا يقع عليها الاطلاق وانما علم
وكذا اذا قل لقان على كرخطة لا بل كران ولوقا لقان على الف درهم بل
الف درهم فقلبه القان لانه منهم في البصائر فلا يصح استدراكه معا في مثل
هذا الفاطم ناد فلا حاجة الاستدراك له التما قبل عدم اما في خلاف
الجنس فلو قل لقان على الف درهم بل مائة دينار وللقان على كرخطة
بل كرخطة لوجه ان كل ما بينا من هذا الفاطم لا يقع الامانة وانما دلحوق
بالعدم هذا اذا وقع الاستدراك في قدر الف درهم فاما اذا وقع بضعة الف درهم
بان قال لقان على الف درهم بعض بل سود ينظر فيها اربع المصير عليه
ذلك لانه غير منهم في زيادة الضعة منهم في القصاص فكما استدراك في الاول
راجعا في الثاني فيصح استدراكه ولا يصح رجوعه كما في الف الف والف درهم فانه علم
هذا اذا رجح الاستدراك في المقربة فاما اذا رجح في المقربة بان قال لعبد
الف لقان بل لقان وادعاهما كل واحد منها يدفع في المقربة الاولى فانه
لما دفع في الاول صح اقراره له فصار واجب الدفع اليه فعوله بل لقان وجوع
عزافا في الاول ولا يصح رجوعه في الاول وبوجه اقراره بها للثاني في رجوع
الثاني ثم ان دفعه الى الاول وغير رضا القاضي بصحة لثاني لا اقراره بها للثاني
وجوع في الثاني صحيح ان له به في رجوع الاول وادعاهما كل واحد منهما في الاول
فادعاهما في الاول فقد انقضا عليها عليه فيثبت وان دفعها الى الاول بنفسها
القاضي لا يثبت لانه لو صرح بخلها اما ان يثبت بالدفع وانما ان يثبت في اقراره
لا سبيل الى الاول لانه مجبور وان دفع من جهة القاضي فيكون كما ذكره ولا سبيل
الثاني لا اقراره للغير على الف الف بوجه الضمان ولو ان اعصم هذا

وقوله ارجح

سودا بل بعض وجه

العدل

فكان الاقرار بهما اقرا
وجود سبب في حجب
الضمان صح

الفرق له ان المترجم للاول هاتك الف والاربع مئة فلهذا ذلك باقراره وللمترجم
 الف احد كفلان باقراره بقضائها اذا انقضت وجوب الضمان فلهذا
 القات وهاهنا المترجم غير متساو اليها فمتي صح اقراره بهذا الاول لم يرجع للتاني
 وذكر قول يوسف والاصل هو وصعب واحد ههنا لان الضمان عليه للتاني بحال
 لانها الرسالة بالوصول اليه وفي الاخرى ان دفعه غير رضا القاضي فمتي
 فان قال الذي اقر له انها عليه ليست بالالف وادعاها الرسول في الرسول
 لان اقراره الاول قد انقضى بصدقه وقد اقر بالرسول فيومتر بالرد اليه ولو
 كان الذي اقر له انها عليه غايبا فادع الرسول ان يأخذها وادعها في نفسه
 او يأخذها لئلا يزوي عن اربوبه فمتي قد انقضت فدايتها بالوصول للمفرو لو
 امر بخياط فقل له هذا القوي ارسله الي فلان لا قطعة قبضا وهو لئلا فهو
 للذكر وصلة اليه وليس للتاني شي لان اقراره بالرسول قضا ووجب الرد عليه
 وهذا يمتنع صحة اقراره بالملك للتاني كما اذا قال دفع اليه الف فلان
 وهو لئلا على ما بينا ولقول الخياط هذا القوي الذي في يد فلان ارسله
 الي فلان وكل واحد منهما يدعيه فهو للذكر كلفه اول مرة ولا يجوز للتاني
 شيئا في قياس قول اربعة خمسة وهمه وعنده يوسف ومحمد رحمهما الله فمتي
 على الاجير المتفرق لان عليه في ذلك عقد فاشبهه الودع عند
 عليه الضمان فاشبهه الغصب فمتي واما الفريق الثاني فانه لا يطلق
 فيه المعتبرة لبعض ما يحمله اللفظ بان كان اللفظ يحمله هذا ولا قبل وجوب
 الفريق فاذا وجدنا الفريقين يتغيران في بعض مراد اللفظ غير غير اصل
 ينظر ان كان اللفظ يحمله على السواء يمتنع بيا منه متصلا كان او منفصلا وان
 كان احدهما ضربا رجحان بان كان الاقرب اليه استوعب عدلا لا يطلق غير
 فريضة فان كان منفصلا لا يمتنع وان كان متصلا لا يمتنع الرجوع وان
 تضمن معنى الرجوع كما يقع لا يتصدقوا المفترقة وهذا النوع من الفريقين المتساوي
 يتنوع ثلاثة انواع نوع يدخل على اصل المترجم ونوع يدخل على وصف المترجم
 ونوع يدخل على رد المترجم اما الذي يدخل على اصل المترجم فهو ان يكون المترجم
 صحيحا للاثبات بان قال فلان علي شي او نحو يمتنع لان جهالة المترجم لا يمنع صحة
 الاقرار لان الاقرار اخبار عن كبره وذلك فيكون معلوما وقد يكون مجهولا بان
 اتفق على الخبر شي لم يردوا لاثباته فوجب عليه قيمته او خرج اخر جرحه
 ليس لها في الشرع اثر عند قري القينة والاشارة اقرارها بمجهول اخبار عن

المخبر علم ما هو به وهو حد الصدق بخلاف الشهادة لان جهالة المهود هو متع
 الصا الشهادة لعدم الرضا بالمجهول بخلاف الاقرار فصح ويقال لا بد له ان
 المحل فكان لا يبان عليه في لاسه تعالى فاذا قرأناه ما سمع فزاد من ان عليه
 سانه ويصح بانه متصلا ومنفصلا عنه بيا من بعض فلا يشترط فيه الوصول
 كيان المحل والمستترك لكن لا بد وان يبين شيئا قيمة له اقربا فريضة وما لا
 قيمة له لا يثبت والقيمة اذا يبين شيئا قيمة فالاصل بمجهول واحد هو
 اما ان صدقته في ذلك وادعي عليه زيادة واما ان كذبه وادعي عليه ما اخرج
 فان صدقه فيما يزاد وادعي عليه زيادة اخذ ذلك للمقدار المستقر وقام البينة
 على الزيادة والاحقة عليها ان اراد ان ينكر الزيادة والفول قول المتكلم
 يمتنع وان كذبه وادعي عليه ما اخرج اوام البينة علموا بالحق والاحقة
 عليه وليس لئان يأخذ العذر المتين في الاصل الاقرار له بالتكذيب ولذا
 اذا اقراره غصب من فلان شيئا ولم يبين بطلانه لئان لما قلنا ولذا
 وان يبين شيئا يمتنع في العادة ويصدق الغصب ان ما لا يمتنع عادة ولا
 يقصد غصبه خوفا من تراب او غيره لا يطلق فيه اسم الغصب وهل
 يشترط مع ذلك ان يكون مالا منقوما لاختلاف المشايخ فيه في المشايخ العراقي
 لا يشترط وقال مشايخنا يشترط حتى انه لو يبرأه غصب صبا حرا او حلي
 ميه او حرم مسلم يصدق له الزين ولا يصدق عندنا خبر حتى
 يبين شيئا هو مال منقوم ووجه قول مشايخ العراقي ان الحكم الاصل للغصب
 وجوب رد المصوب وهذا لا يقف على كون المصوب مالا منقوما ووجه
 قول مشايخنا ان الغصب مضمون على العاص ولو كانا من احدهما وجوب
 رد العين عند القدرة والتاني وجوب منها عند العجز فكان اقراره بغصب
 ثرا اقرار بغصب ما يحتمل وجوبه وهو مال الممنقوم ولو يبرأه غصب لغيره
 ذكر العذر وكذا يصدق وهذا قول مشايخ العراقي لان العذر وان لم
 يكن مضمورا القيمة بالغصب عند اربعة خمسة واني يوسف ومحمد الرد بالتقاضي
 وعند محمد ومحمد القينة ما فيها فاما على قياس قول محمد يصدق فاما على
 قياس قولهما لا يصدق انه غير مضمور القيمة الغصب عندهما واسا علم وكل
 هذا اذا قال فلان علي اصدق والقتل والذين يمتنع بانه متصلا ومنفصلا
 ولو قال فلان علي الف ولم يبين فالبان اليه فمتي واما الذي يدخل على
 وصف المترجم فهو ان يكون المترجم معلوم الاصل بمجهول الوصف نحو ان يقول

فيما هو

على قريش

لان المال لم يمتنع
وواقع على القينة
والقينة

غصبت من فلان بعد اوجار بيعه او ثوبا او شيئا من العروض فنصدق في العمان
من جسد ذلك سلما كان او مفعلا لا الغصب يرد على المتسلم والمقبض عادة
وقد ينال اصل واجل الوصف فيرجع في ان الوصف اليه فيجب منصف الا
ومشتملا ومضيقا به بلزمة الرد ان قدر عليه وان تجرعه لزمه العينة
لان الغصب مضمون على هذا الوجه والقول قوله في مقدار قيمته مع بئنه
له من ذلك الزيادة والقول قول المتكلم المبيع ولذلك اقرانه غصبت
فلان دارا وقال له بلزمة يصدق في انه اجل الكائن وكان القول في ان المكان
اليه بلزمة تسليم الدار اليه ان قدر عليه وان تجرعه بان خربت او قال له
هذا الدار التي في يدك ربيد وزيد مكر فالقول قول المقر عند الرجعة والبر
يوسف الاخر ولا يضر وعند محمد يضر قيمة الدار لربنا عليا ان الغار عسر
مضمون بالقيمة بالغصب عندها خلا فله فاذا اقر باف درهم وقال له ربيد
او سهرجة فهذه الاصل لا تخلوا من احد وجهين اما ان اقر بذكر مطلقا من
غير بيان الجهة واما ان يبين الجهة فان اطلق ان قال فلان على درهم ولم
يذكر له جهة المبيع اصل وقال له ربيد او سهرجة فان اصل يصدق
وان فصل لا يصدق لان اسم الدرهم اسم جنس يقع على الجاد والريوف فكان
قوله ربيد بيان للوجه الا انه يبيع موصولة لا مفصولة لانهما على الاطلاق
الجاد فكان فصل البيان رجوعا عما اقر به فلا يبيع وقال فلان عندك
الف درهم وقال له ربيد او سهرجة يصدق وفصل هذا اقرار
بالوديعة والوديعة ما لم يحفظ عند المودع وقد يكون ذلك جارا وقد يكون
زنا على حسب ما يوجب فيقال بيان هذا الاطلاق ولم يبرهنه اما
هذه اذن الجهة بان قال فلان على اف درهم مبيع وقال له ربيد او سهرجة
ولا يصدق وان وصل عليه الجاد اذ ادعى اقله الجاد عند رجوعه
اسد عند يوسف ومحمدان وصل يصدق وان فصل لا يصدق وحسبه
قولهما ما ذكرنا انما ان اسم الدرهم يقع على الريوف كما يقع على الجاد اذ هو
جنس وانما يفتقر فيها واسم كل جنس يقع على تسليم والمقبض ذلك
الجس لا يبيع من الجس للز عند الاطلاق يضر في الجاد فيجب بيان
موصولة لوجهه تبين العنصر بما يتخلل اللفظ ولا يبيع مفصولة لوجهه رجوعا
عن اقراره بوجهه قول الرجعة ان قوله ربيد او سهرجة لا يصدق لان اسم
رجوع عن اقرار فلا يبيع بيا ما ان البيع عند ما له فيقتضي سلامة الدين

لان كل واحد من العاقبتين لا يجوز الا بالبدل السليم وكان اقراره يكون الدرهم ثما
اقرارا بصفة السلامة فاجاره عزلا باق يكون رجوعا فلا يبيع كما اذا اقل
بذلك هذا العبد على انه معيب انه لا يصدق وان وصل كان هذا ولو قال
فلان على اف درهم قرضا وقال له ربيد فاحلوا به فيه الجواب والسعي ان
وصل يصدق وان فصل لا يصدق بخلاف البيع رحمه الرواية الاولى المقر
ان المقر في الرجعة ما له المال بالمال كايبيع كان في استند عاصفة
السلامة كايبيع وجهه انما لا يجرى في الرجعة بصفة الغصب لانه لا يفسد
كالغصب وبيان الزيادة منقول في الغصب كذا في العرض وبشبه البيع لانه
تملك مال مال فلهتمش به بالغصب احل للبيان في الرجعة وبشبه البيع
شرطنا الوصل على المشبهين بقدر الامكان ولو قال غصبت من فلان الف
درهم وهو ربيد او سهرجة يصدق وسوا وصل او مكر وركب ربيد
انه لا يصدق اذ اصل والصحيح جواب ظاهر الرواية لان الغصب في الوجود
لا يستدعي صفة السلامة لانه لا يرد على التسليم بريد على المبيع على حسب ما
يتفق وكان يحمل للبيان من صلا ومفعلا لانهما معنى الرجوع فيه
ولهذا لو كان المقر غصبت عبدان في غصبت من فلان عبدان في غصبت
وهو معيب يصدق وان فصل كان هذا ولو قال له ربيد او سهرجة في
هو ربيد يصدق بخلاف فصل او وصل لانه اذ ادعى استيفاء المال
وكان استيفاء التسليم يستعطف المبيع وكان الاخذ بالرافعة بيان محض
فلا يشترط صحة الوصل لانهما معنى الرجوع او يورسفر رحمه الله
على ما روي عنه فرق بين الوديعة وبين الغصب حيث صدقة في الوديعة
موصولة كان لبيان او مفصولة ولم صدقة في الغصب مفصولة وحدها لقوله
ارصاص الغصب صان ما له اذ المضمونان تحت ملك عدد الصان فاشبه
هما بالبيع وهو الاذن وبيان البيع لا يصدق اذ اصل عند كذا الوصف
فاما الواجب في باب الوديعة هو الحفظ والمبيع في احوال الحفظ كالتسليم فهو
الرق وساء علم هذا اذ اقر الدرهم وقال له ربيد او سهرجة واما
اذا اقر بها وقال له سهرجة او رصاص فقر الوديعة والغصب يصدق وان وصل
وان فصل لا يصدق في الاستوفاء والارصاص ليسا من جسد الدرهم الا انه يبيع بها
تحتا وكذا الاجار عند ذلك بتام تغيير اسم موصولة لا مقبولة لا استنسا
واما في المودع اذ لا يقتضيه سوقا او رصاص فلا يصدق عند الرجعة

والغرس يكون اقترابا لبلد جواز وجودها في الغرس فلا يورث بالدم واليه علم
 وعليه هذا ان من اعتق عبدا ثم اقر المولى ان يخلع منه هذا الذي اقر وهو
 قائم بعينه وفي العبد لا يخلع منه بعد العتق فالقول قول العبد ويورث بالدم
 اليه بالاجماع لان قول العبد يقتضي وجوب الرد وقول المولى لا يقتضي وجوب
 بل يقتضيه لا يخلع منه لاصل سبب وجوب ضمان الرد والاضافة الى حال الرد
 لا تتغير لوجوب فان المولى اذا اخذ كسب عبده المادون المديون بغيره الرد اليه
 ولو اقر بالانقضاء بانه كان انقضى عليه ما وانما عدي وفي العبد لا يلحقه
 وانحر فالقول قول العبد عند ابراهيم بن يوسف وعند جميعه القول قول
 المولى وعليه هذا الاختلاف اذ في المولى فطعت يدك قبل العتق وفي العبد لا
 قطعت بعد العتق ولما تنازعنا في الصريفة في المولى اخذت من الصريفة
 كل شهر من كل وهو صريفة مثله وقال لا يلزم ان كان بعد العتق فالقول قول المولى
 بالاجماع وجب قول محمد وزعمنا المولى كوجوب الضمان وكان القول
 قوله وهذه الاضافة للضمان الى حال الرد حيث قال انقضى وهو رقيق والرد
 بياق الضمان اذ المولى لا يجب عليه لبعده ضمان وكان منكرا وجوب الضمان والعبد
 بقوله انقضى بعد العتق يدعي وجوب الضمان عليه وهو منكرا وكان القول
 قوله ولهذا كان القول قوله والرد الى المولى كرهنا وجبه قول ابراهيم بن يوسف
 انما هو قول العبد بوجبه الضمان على المولى لان انقضاء ما لم يجر بوجبه الضمان وانما
 قول المولى لا وجبه لان ما قبل اخذ والاخذ لاصل سببه لوجوب الضمان
 والاضافة الى حال الرد لا تتغير لوجوب فان انقضى كسب المادون المديون
 دينا مستغرا للرجعة ولكن سبب وجبه الضمان فاذا وجد الوجه وانعدم
 المانع فيخبره وجب القول بخلاف الوطى والخلعة لان وطى الرجعة لا وجبه
 الضمان وكذلك اخذ من عبدا وهو المولى لا وجبه الضمان على المولى اذ
 اخذ صريفة وعليه في مستغرق ليس لغرض ما حوالا يسترد ادعوا ما مر في
 المادون وكان المولى بقوله كان في العتق منكرا وجوب الضمان وكان القول
 قوله معا ان انظر شاهد شاهد للمولى لاصل المادون المدون لم يورث
 لوجوب الضمان لانه انما يتلافى منافع المصنع والاصناف المتناع ان يكون مصنوعه لا يلا
 فيزغ عن المولى يشاهد اذ لاصل له كان في القول كذا في الاخبار عطاء المادون
 ونحوه فانما المصلح في اخذ المادون يكون سبب لوجوب الضمان وكان الظاهر
 شاهد للعبد وكذلك الغلة لا نهاية للمنفعة والمنافع في الاصل غير ممنونة والله

بالاجماع وكذلك لو ادعى
 وعلى الامة خبر العتق وادعت
 الامة بعد العتق فالقول
 قول المولى صحيح

ينفي

اصلا

اعلم وعليه هذا انما من الحر ولو صار ذمة فقال له رجل مسلم اخذت منك
 درهم وانت حري فردد الحري فقال المقله لا اخذته وانما مسلم اذ
 قد ازال السلام والاف قايمة بعضها فالقول قول المقله ويورث بالدم
 ولو في اخذت منك القايمة فاستهلكها وانت حري فردد الحري واقتطعت
 يدك وفي المقله لا يلزم وعليه وانما مسلم اذ في رد السلام فالقول قول
 المقله ويثبت له المقتضا قطع وانما عند ابراهيم بن يوسف وعندهما
 وعند محمد وزعمنا ما ساء بعض شيا وجبه قول محمد وزعمنا المقله
 منك وجوب الضمان لاضافة الفعل الى الجاهل ما فيه لوجوبه والقول قول
 المنكر وجبه قول ابراهيم بن يوسف ان انظر شاهد للعبد اذ العتق
 اصل في القنوس واليقوط يعارض المقتضا فالقول قول من شهد له الاصل
 وعليه اذ في الغلان على الف درهم ولم يذكر الورث لم يضر فادع درهم وزنا
 لا عددا لان الدارم والاصل موزونة الا اذا كان الاقرار في ليلة راضيا
 عدية فيصرف الى العبد المعارف وكذلك اذ ذكر العبد بانه كان
 غلان على الف درهم عددا المزمه الف وزنا وهو ذكر العدد ويصح علمها
 بقا ربه اهل البلد من الورث وهو قد بارنا وخراسان والعراق وورث
 سبعة وهو الذي يكون كل عشرة منها سبعة ما قيل فان كان الاقرار
 في هذا البلاد لمزمه بهذا الورث وان كان الاقرار في بلد غير
 دارم وزنا بقصر غير وزنا سبعة متا قيل يقع اقتراره على الورث
 لا يصرف مطلق الكلام الى المعارف في لو ادعي وزنا قلم وزنا في بلد
 لا يكون رجوعا ولو كان في البلد او ان متخلة بغيره فانه انما في نقد
 البلد فان استوت جعل على اقله وان كان الاقرار في بلد متشكك او اذ ان
 فيها والوجوب فيها لم يكن في موضع تيقن ولا في موضع شك ولو
 خشي ان كان موصولا بغيره والا خلا لا اسم الدارم بحمله كذا في الظاهر
 فاحتل اليه الموصول ولا يبعد فادع افضل اصناف الاطلاق والورث
 البلد وكان المخبر عن غيره رجوعا فادع وكذلك اذ في الغلان على الف
 درهم متا قيل لمزمه كذا انه راد على الورث المعروف وهو غير منه في اقرار
 على نفسه بزيادة فحقيل منه ولو اقر وهو ينفذ فقال الغلان على الف درهم
 لكن بوزن سبعة ان قوله طبريه خرج وصالح الدارم اي درهم مسنونة اليه

قال

وهي جاذبة

الذمة من الشك

عدم

بزيادة الف درهم

مائة الى مائتين او مائة الى مائتين فقلبه مائة وتسعة وتسعون وكذلك اذا قال
 افلان علي مائة درهم الى عشرة او مائة درهم الى عشرة فقلبه تسعة دراهم عند اربعة
 وعدها عليه عشرة وعنده زفر عليه ثمانية ولوى لا مائة من هذا الخطر طرقتان
 لم يدخل الخطر ابطان فارقاه بالإجماع وكذلك لو وضع يده به عشرة مرتبة
 فقال ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم وشارا الى الدرهمين فقال لم يدخل الدرهمان
 تحت الاقرار بالاشارة والاصل فلهذا ان افاضت لا يدخلان وعدها به ثمان
 وعنده اربعة يدخلان ولده وزلاخر وجهه فلهذا زفر صماسة لم تقرب من صا
 صربت له الفاية فلا تدخل الفاية تحت ماصرت له الفاية ولهذا اذا
 في البيع وجهه فلهما ان لا جعلهما غايين فلا يز وجودهما ومن ضرورة
 وجودهما في وجهه قوله اربعة في الدعوى الى العرف والعادة فان لم يكن
 هذا الكلام يربده دخول الفاية الاول في الثانية الا ترى ان اذا اقل سبيلان
 ما بين تسعين الى مائة لا يربده دخول الثانية لأنها هاهنا ولوى لا فلان علما بين
 كشمير الى كحظفة فقلبه كشمير وكحظفة لا تقبض على قاس قوله اربعة
 رصاصة وعدها عليه كراي ولوى لا فلان علما بين درهم الى عشرة دنانير ومن
 دينار الى عشرة دراهم عند اربعة وعدها عليه اربعة دنانير وخمسة دراهم
 يجعل الفاية الأخيرة من افضلها وعدها عليه خمسة دراهم وخمسة دنانير
 وعنده زفر عليه من كل جنس رصاصة ولوى لا علما عشرة دراهم الى عشرة دنانير
 عليه عشرة دراهم وتسعة دنانير عند اربعة وعدها عليه وكذا لو لوى له علم
 عشرة دنانير الى عشرة دراهم قد اواخر وعدها عليه اكل وكذلك هذا
 الاختلاف في الوصية والطلاق ولوى لا فلان على خمسة دراهم وخمسة دراهم
 وتولي الضرب والحساب فقلبه خمسة ولوى لا زفر عليه خمسة وعشرون
 وكذا قوله ان خمسة خمسة على طرقتا الضرب والحساب خمسة وعشرون
 فقلبه ذلك ولما ان لى لا يكثر في نفسه ان ضرب وانما يكثر اجزا به خمسة
 وخمسة له خمسة اجزا فلهذا قد كسب الاقراران نوك به خمسة مع خمسة فقلبه
 عشرة لا في تحتل مع مائة منها فلهذا لا تصالح والواقع يتر في فوصة فقلبه
 التمر الفوصة جيبا وكذلك اذا في نصيبه فلان ثوبا في منديل بلومه الثوب
 والمنديل وهذا عند اولى الشافعي رصاصة بلومه الطرف ولواقر بدانة في
 اصطلح لا يلزمه الاصطلاح بالإجماع وجهه قول الشافعي ان الدخول تحت الاموال في الثوب
 والثوب كالفوصة والمنديل لا يحدد كطرفه ولا في طرفه في طرقة لا يكون اذ اراه

عند اربعة وعدها
 فقلبه مائة وتسعة وتسعون
 وكذلك اذا قال
 افلان علي مائة درهم
 الى عشرة او مائة درهم
 الى عشرة فقلبه تسعة
 دراهم عند اربعة
 وعدها عليه عشرة
 وعنده زفر عليه
 ثمانية ولوى لا
 مائة من هذا
 الخطر طرقتان
 لم يدخل الخطر
 ابطان فارقاه
 بالإجماع وكذلك
 لو وضع يده به
 عشرة مرتبة فقال
 ما بين هذا الدرهم
 الى هذا الدرهم
 وشارا الى الدرهمين
 فقال لم يدخل الدرهمان
 تحت الاقرار
 بالاشارة والاصل
 فلهذا ان افاضت
 لا يدخلان وعدها
 به ثمان وعنده
 اربعة يدخلان
 ولده وزلاخر
 وجهه فلهذا زفر
 صماسة لم تقرب
 من صا صربت
 له الفاية فلا
 تدخل الفاية تحت
 ماصرت له الفاية
 ولهذا اذا في
 البيع وجهه
 فلهما ان لا جعلهما
 غايين فلا يز
 وجودهما ومن
 ضرورة وجودهما
 في وجهه قوله
 اربعة في الدعوى
 الى العرف والعادة
 فان لم يكن هذا
 الكلام يربده
 دخول الفاية
 الاول في الثانية
 الا ترى ان اذا
 اقل سبيلان ما
 بين تسعين الى
 مائة لا يربده
 دخول الثانية
 لأنها هاهنا
 ولوى لا فلان
 علما بين كشمير
 الى كحظفة فقلبه
 كشمير وكحظفة
 لا تقبض على قاس
 قوله اربعة رصاصة
 وعدها عليه كراي
 ولوى لا فلان
 علما بين درهم
 الى عشرة دنانير
 ومن دينار الى
 عشرة دراهم عند
 اربعة وعدها
 عليه اربعة دنانير
 وخمسة دراهم
 يجعل الفاية
 الأخيرة من افضلها
 وعدها عليه خمسة
 دراهم وخمسة
 دنانير وعنده
 زفر عليه من كل
 جنس رصاصة
 ولوى لا علما
 عشرة دراهم
 الى عشرة دنانير
 عليه عشرة دراهم
 وتسعة دنانير
 عند اربعة وعدها
 عليه وكذا لو لوى
 له علم عشرة
 دنانير الى عشرة
 دراهم قد اواخر
 وعدها عليه اكل
 وكذلك هذا الاختلاف
 في الوصية والطلاق
 ولوى لا فلان على
 خمسة دراهم وخمسة
 دراهم وتولي
 الضرب والحساب
 فقلبه خمسة ولوى
 لا زفر عليه خمسة
 وعشرون وكذا
 قوله ان خمسة
 خمسة على طرقتا
 الضرب والحساب
 خمسة وعشرون
 فقلبه ذلك ولما
 ان لى لا يكثر في
 نفسه ان ضرب
 وانما يكثر اجزا
 به خمسة وخمسة
 له خمسة اجزا
 فلهذا قد كسب
 الاقراران نوك
 به خمسة مع
 خمسة فقلبه
 عشرة لا في تحتل
 مع مائة منها
 فلهذا لا تصالح
 والواقع يتر في
 فوصة فقلبه
 التمر الفوصة
 جيبا وكذلك
 اذا في نصيبه
 فلان ثوبا في
 منديل بلومه
 الثوب والمنديل
 وهذا عند اولى
 الشافعي رصاصة
 بلومه الطرف
 ولواقر بدانة في
 اصطلح لا يلزمه
 الاصطلاح بالإجماع
 وجهه قول
 الشافعي ان الدخول
 تحت الاموال في
 الثوب والثوب
 كالفوصة
 والمنديل لا
 يحدد كطرفه
 ولا في طرفه
 في طرقة لا
 يكون اذ اراه

عند اربعة

ونظر

ونظره كالأقارب بدانة في الاصطلاح وبخلة في الانسان انه لا يكون اقارب الا سبطا
 والبستان وكذا ان الاقرار بالتمر في فوصة اقرار بوجود سبب وجوب الضمان
 فيها وكذلك الاقرار بنفسه الثوب في منديل لان الثوب ينصب مع المنديل
 المغموض فيه عادة وكذلك التمر مع الفوصة واقا عصب الدابة مع الاصطلاح في
 مفاد معان الاقرار لا يدخل الغصن عند اربعة حبة وان يوسف وعنده محمد
 حبة ولوى لا فلان على ثوب في ثوب فقلبه ثوبا لما قلنا ولوى لا ثوب في ثوب
 عشرة ثواب فقلبه عليه الا ثوب واحد وعنده يوسف وعنده محمد عليه
 احد عشر ثوبا وجهه قوله محمد اربعة حبة عشا ثوبا اطلقا ثوب واحد
 وذلك بحمل ثوب في ثوب وسطا عشرة فاشبه الاقرار ثوب في منديل او ثوب
 ثوب وجهه قوله يوسف ان ما ذكره محمد رحمه الله مكر لكتبة غير معناه
 وسطا الكلام للعادة اذا ذكر عدد واحد او جملا فلا ذكر عدد واحد
 معلوما كذا اذا في الصنفين يترك فلان علما يتا شاعا له ثوب وفضة او
 كالحظفة وشعير فله من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمي احنا اثلاثة
 فقلبه من كل واحد الثلث وكذلك لو تزوج على ذلك لثة ذكر عدد واحد او
 اضافة المعد والعدد من غير بيان حصة كل واحد منها فيكون حصة كل واحد
 منهما من المعد والعدد اذا اضافا الى التخصيص بان اقربا يود درهم ولوى لا كل
 واحد منهما النصف كذا هو في لوى لا استود عني عشرة ثواب عرويه ومرويه
 كازر كل نصف النصف لان اعتبار المساواة هاهنا ممكن اما اذا جمع بين
 فلا يخلو اما ان يجمع بين عدد من ثيابين واما ان ايجل احدىها وبين الاخر فان
 جمع بين عدد من ثيابين يترك فلان على ذلك درهما يصدق في الثمن
 احد عشر درهما لثمة جمع بين عدد من ثيابين واهلها سا واحد من غير
 حرج والمجمع وذلك بحمل احد عشر واثني عشر هكذا في التسعة عشر لان اقل
 عدد يبرع عنه بهذا الصيغة احد عشر فعمل عليه لكونه متبنا به وبطريقه
 احد عشر درهما لثمة فشر هذا العدد بالدرهم لا بغيره ولوى لا فلان على
 لدا وكذا درهما يصدق في اقل واحد وعشرين درهما لثمة جمع بين عدد من
 ثيابين يترك في جمع ثيابها واحدا واذا ذلك احد وعشرون درهما
 اذا ايجل احدىها وبان اخرجوا ان يقول فلان على عشرة دراهم ونصف
 فقلبه عشرة والعقل قوله في النصف مائة او اكثر او اقل لانه عبارة عن مطلق
 الزيادة ولوى لا فلان على مضع ومضون درهما يصدق في اقل من

ولو قال استود عني
 ثلثة ثياب زنتي و
 يهودي فاعقل قول
 القرائن فاجعل ثيابين
 ويهودي ثلثة ثياب
 الاقرار بالثمة من ثياب
 الزيل واليهود يهوديت
 زنتي ويهودي لثمة
 يهوديت فكان ثلثة ثياب
 فالأخرى البتة لثمة
 اعتبار المساواة

تلاهم داهم ان البضع والبلعة اسم لفظة من العدد وفي عرف اللغة يستعمل في التلافة
 التامع فيقولون ان التلافة لا تستغفره ولو في الغلان على عشرة ودان
 او قيراط فالدين والقرطاط درهم له عارة عجرة من درهم كان في القلار
 على عشرة وسدر ولو في الغلان على مائة ودرهم فالدين داهم ولو في امانه
 ودانار فالدين دانه وكون المطوف عليه من جسر المطوف وهذا استعمال
 والتماس ان يوزن درهم والقول قوله في المائة وجه التماس انهم المائة عطف
 الدرهم عليها فيعتبر نصفه على حصة ما وفعلة فيلزمه درهم والتمس في الماهم
 قوله وجه استعماله ان قوله الغلان ثمانية ودرهم اي مائة درهم ودرهم
 هذا معنى هذا في النسخ الا انه حذر في الدرهم طلبا للاختصار على ما عاده
 العرب من الاضمار والحذف والكلام وكذلك لو كان الغلان على مائة وشاه فالمائة
 من الشاه عليه فخر فالنار ولو في الغلان على مائة وثوب فعليه ثوب والقول
 في المائة قوله لان ضاله لا يستعمل في بيان كون المطوف عليه من جسر المطوف
 فيتمس المائة محتملة فكان البيان في اجل عليه وكذلك اذا قال مائة وثوب
 ولو في مائة وثلاثة اثواب فكل ثياب لان قوله مائة وثلاثة كل واحد
 منها جعل وقوله ثوب يصح تفسير الهماء في تفسير الهماء وكذلك روي عن
 ابي يوسف في الغلان على عشرة وعشرين عليه عينا واليا في الغلان درهم
 وانه علم ولو اقر في درهم فليس ثم قوله بالخرى نظير ذلك فان قوله
 مجلس اخر فعليه الفا عند اربعة وعشرين درهم فليس عليه الفا واحد
 وهو احدى اربا وثين عشرين ايضا وان قوله في مجلس واحد فغيره في المجلس
 ان عليه الفا واحدا واما عند اربعة وعشرين فيكون عليه الفين ودرع الصاوي
 ان عليه الفا واحدا وهو الصحيح وخبر قول ابي يوسف ومحمد ان اعادة جرس
 في النسخ سكر الاقرار بال واحد في مجلس فحينئذ في كل الشهود فاجب
 الغادة بذلك في مجلس واحد فله الشهود فلا جعل الا في الشواذ في ارجح التمسك
 وجه قول ابي حنيفة في الاقرار الاول لا نه ذكره في احدى الشهود
 مثله والاصل في الشهود اكرت يرد بالثاني غير الاول له في الثاني مع العشر
 بسرا من العشر مبر حتى لا يترعيا فيساعدهما فيقبل عشرين
 امانا ترك هذا الفصل في المجلس الواحد في الغادة في اموال الربا والربا
 لكن بعضها جمع الاقرار و بعضها بمجلس مفرد والفضل اما الشرايط الغادة فانواع
 منها العقل فلا يصح اقرار المجنون والصبي الذي لا يعقل ما البلوغ فليس بشرط صحيح

اقرار الصبي العاقل اذ يزوال عينه في ذلك من ضرورات التجارة علم ما ذكرنا في كتاب
 المادون ان الامة لا يصح اقرار المجنون لا تضره اقراره بالخصه من حيث
 الظاهر والقول في المادون للضرورة وله توحيد واما الحرب فليت بشرط
 الصحة الاقرار فيجب اقرار العبد المادون بالدين والدين لما ينفى في كتاب المادون
 وكذا بالحدود والقتاص وكذا العبد المجنون يصح اقراره بالدين لكن لا ينفى في المولي
 للمأخوذ لا يباع رقبته بالدين بخلاف المادون لا اقرارا للمادون اذ انما صح
 لكونه من ضرورات التجارة علم ما ذكرنا في كتاب المادون والمجوز في اقراره
 فلا يملك ما هو من ضروراتها الا ان يصح اقراره في حق نفسه حتى يواخذ به بعد
 الحرب لا نه من اهل الاقرار لوجود العقل والبلوغ الا انه امتنع النفاذ على المولى
 للمأخوذة فاذا عطف فقد زال المانع فواجب وان ابيع اقراره بالحدود والقتاص
 وكذا الصحة لبيت بشرط الصحة الاقرار والمريض ليس مانع حتى يصح اقرار
 المريض في الجلالة في صحة اقراره الصحيح لرجان جليل صدق على جانب الكذب
 وحال المريض اذ على الصدق وكان اقراره او في القول علم ما ذكرنا في كتابه
 تعالى وكذلك لا سلام ليس بشرط الصحة الاقرار لا نه في اقراره في قسم غير تمام
 ومنها ان لا يكون ضمما في اقراره لا التهمة فيجوز رجحان ثياب اصد وعرب
 جاني الكذب في اقراره لا اقرارا لسان في قسمه شهادة قال الله تعالى يا ايها
 الذين امنوا كونوا قوامين بالنسط شهادة ولو على انفسكم والشهادة على قسم
 اقرار ذلك الاقرار شهادة وانما يرد بال التهمة وفروع هذه الفصول هي
 خلال السائل ان شانه تعالى ومنها الطبع حتى لا يصح اقراره المذكور لما
 ذكرنا في كتابه بالاكرام ومنها ان يكون المقر معلوما حتى لو كان رجلا لغان
 لم اجدنا في درهم لا يصح له اذ لم يكن معلوما فيمكن المقر من المطالبين
 فلا يكون في هذا الاقرار فاية بلاجه وكذا لو ادان احد ما مضى واحدا
 وكذلك اذا قال واحدنا زنا او سرف او شره او قذف او زنا من عليه احد
 غير معلوم فلا يكره انما احد فاما ما يخص بعض الاقرار ويرد بعض مفرقه
 مبنية على معرفة انواع المقر فيقول وبالله التوفيق في المقر في الاصل
 نوعان احدهما حوايه تعالى والثاني في حوال العبد اما حوايه تعالى فتوابع ايضا
 احدهما ان يكون حاله تعالى وهو حد الزنا والسرفه والشره والثاني
 ان يكون للعبد في حق وهو حد القذف والصحة الاقرار بها بشرط ذكر كتاب
 الحدود ان ساءه تعالى في فصل اما حوال العبد فهو الما من الربا والدين والقتيب

وكذلك اذا قال العاقل
 عشرة وروى في ان عليه
 وصفا والبيان في الغلان
 اليه نحو

في الاقرار الثاني في الاقرار
 المذكور

في الاقرار

والانصاف والطلاق والتفريق ونحوها ولا يشترط لصحة الاقرار بها ما يشترط
 لصحة الاقرار بغيره قاله تعالى وهي ما ذكرنا من العدد ومجلس القضاء والعبارة حتى
 ان الاقرار بالكنية الاقرار بسببه او ابي ما يعرف به من اقراره به من الاشياء نحو عرق
 الذي اغفل الياسنة في الاقرار بشاؤه معهوده فاذا اقر بها بجعل العلم بالنسبة اليه
 وليس ذلك لغفل الياسنة ولا واقامة الاشارة مقام العبارة امر ضروري والمختار
 ضرورة لا اصل لها فاما اعتقال اللسان فليس مبررا بالصنوعة لكونه على شرف
 الروا عن خلافه ودانته لا يجعل ذلك اقرارا بالحدود لما بينا من الحدود على
 صريح البيان بخلاف القصاص فانما غير مبني على صريح البيان فانما اذا اقر
 مطلقا عن صفة التعبد ذكر كرامة الله عليه وهو السبب ونحوه يسوق عليه
 القصاص وكذا لا يشترط لصحة الاقرار بها الصوح حتى يصح اقرار السكران لانه
 لا يبعد فسخه من الغلظة له غير صراح اقله لا يترك عقله فانما يجوز هذه التصرفات
 يلحق فيها بالصحيح مع زوال الخفيفة عقوبة عليه وحقوق العباد تنبثق مع الشهادة
 بخلاف حقوقه قاله لكل ان شرط الخمسة بالاقراء بحقوقه المتبادر بوعا
 نفع يرجع الى المصلحة ونوع يرجع الى المصلحة اما الذي يرجع الى المصلحة من نوع واحد
 وهو ان يكون معلوما موجودا كانا واجلا حتى لو كان مجهولا كان قال لو احدث الناس
 اولاد على الف درهم لا يصح لانه لا يكمل احد مطالبته فلا يفيد الاقرار حتى لو عين
 واحدا بان يكمل غنيت به فلا يصح ولو لم يولى الخلف فلا يثبت على الف درهم وان عين
 جهة يصح وجوب الحق للمصلحة من تلك الجهة ان قال للمقرض على فلان لأموات
 اية فوريته من اقراره بالحق وجب له من هذه الجهة فكان صادقا في اقراره مصحح
 وان اقبل الاقرار لا يصح عندنا يوسف وعند محمد يصح وجبه قوله محمد لا اقرار
 الاعاقل يجب على علم الصحة ما أمكن وامكن من اقراره جهة صحته له وهو ما
 ذكرنا فوجب حمله عليه وجبه قوله يوسف ان الاقرار بالمهمل جهة الصحة وجبه
 الصفا لانه ان كان يصح بالخبر على الوصية والارش ففسد الخبر على السمع والعقب
 والترض فلا يصح مع الشك معان الخلف ففسد بحتم الوجود والعدم والشك لا يفسد
 وجبه واحدة من صحة الاقرار من وجهين اولهما انه اعلم هذا اذا اقر بالخلف اما
 اذا اقر بالحق لا اقر بمخارجه او عياله لانه لا يصح اقراره بالحق والحق والحق
 ما يحتمل الاجوب فالذمة بان اوصي له بذلك ما كان الخارجه واثانة فاقربه واسا علم
 واما الذي يرجع الى المصلحة اما الاقرار بالدين والدين في شرط صحته الفرع على خلاف
 حق الغير فان كان مستغفلا بحق الغير لم يصح الاقرار الغير معصوم محترم فلا يرا بطاله

من غير رضاه ولا بد من معرفته وقت التفريق ومعرفة محل التفريق وقت التفريق فهو
 وقت مرض الموت فاما المدعي صححا فالدين فرد منه فاد امرض من مرض الموت
 يشترط كونه ابي فغيره فبما يتحول من الرضا اليها لانه لا يعرف كون المرض
 مرض الموت الا بالموت فاد ان نقل حال الموت من اقراره من مرض الموت من
 وقت وجوده فثبت ان التفريق ثبت من ذلك الوقت وما زاد ذلك بيا حكم
 اقرار المريض والصحيح وما يقتضي ان فيه وما يقتضي به وما يستتبعه فبما يتحول
 واباه التوفيق اقرار المريض في الاصل نوعان اقراره بالدين لغيره واقراره باستيفاء
 الدين من غيره فاما اقراره بالدين لغيره فلا يجوز من احد وجهين اما ان اقر به لاني
 اول وارث فان اقر به لارثته لا يصح الا بإجازة الباقي عندنا وعند الشافعي رحمه الله
 يصح وجبه قوله الشافعي ان جهة الصحة للاقرار هو بيان حاله للصحة على
 حاله لا كذا وهذا في الوارث مثلا في الاجنبي ثم يفي الاقرار بالاجنبي لولا ان اقر
 ولنا ما روينا عن عمر وابنه عداة في بيع بينهما فاد الاقرار للمريض لوارثه
 لم يجز واد الاقرار حتى جاز ولم يرع عن غيره ما خلاف ذلك فيكون اجماعا
 ولا يثبت منهم في هذا الاقرار لحواله انما بعض الوارثه على البعض فيحل الطبع
 او لصاحبه وجب البعض على الاحسان وهو ما يملك ذلك بطريق الشرح والوصية
 فاد ان تغيب وجب بصورة الاقرار من غير ان يكون الوارث عليه دين فكان
 منها فارق اقراره بغيره ولا في مرضه من مرض الموت فقد دخلت حوالته في ماله
 ولهذا يملك ان يبيع عليه بشئ من الثلث مع انه خالص ماله لاجنبي فيه
 فكان اقراره للبعض بطاله لحواليه في البيع ولا يصح وجبه ولا الوصية لم تجز لوارث
 والاقرار اولا لانه لو كان الاقرار لا يبيع بطلان الوصية لانه يبيع الاقرار اختيار
 الاشارة له فمما لا يوصية لانه قد يبيع بالوصية في الثلث والاقرار يبيع
 جميع المال فكان ابطال الاقرار ابطال الوصية بطريق الاول ويصح اقرار
 الصحيح لوارثه لانه زاد كذا من المولى مقدمة في اقراره فاد الاقرار لارث
 فان اقر لاجنبي فان لم يكن عليه دين ظاهر معلوم فوكان الصحة بغير اقراره
 مرجع التركة اسمها واثباته ان لا يبيع الا في الثلث وجبه لثلاثه من
 الورثة بما زاد على الثلث متعلق وله فله ملك البيع بما زاد على الثلث لكان تركها
 القياس لا اثر وهو ما روينا عن عمر رحمه الله عليه ان قال الاقرار للمريض بدين
 لاجنبي جاز ذلك صحح رشيد لم يعرفه فيه من الصحة بخلافه فيكون اجماعا
 ولا في اقراره لاجنبي غيرهم فيصح ويصح اقرار الصحيح لاجنبي جميع المال

لا نعلم تعلق حق الوترية باله وخاله الصحة بالدين في الامة واما يتعلق بالدين فانه
 المرض وكذا لو اقر الصحاح يدوننا ناس كثيرة متفرقة بان اقر يدونهم بدين
 حازله عليه رجالة الصحة حال الاطلاق لوجود الموجب للاطلاق واما
 المتنازع فاعراض تعلق حق الوترية بالدين وكذا كمالها متنازع وسيأتي
 فيما المتقدم والمتاخر لوصول الكل في حالة الاطلاق ولو اقر المرض يوجب
 لا ناس متفرقة بان اقر يدونهم بدين حازله وسيأتي فيه المتقدم والمتاخر
 لا يستوي الكل في التعلق استوائا في زمان التعلق وهو زمان المرض الذي زمان المرض
 مع امتداده يتحد امثالا حقيقة بمنزلة زمان واحد في الحكم فلا يتصور فيه
 التقدم والتاخر ولو اقر وهو مرض يدونهم بدين بدين بان اقر بان هذا الذي
 في حق وديعة فلان فيها دينان ولا تقدم الوديعه لان اقراره بالدين قد صح
 فاجب تعلق حق العزما بالدين لكونها مملوكة له من حيث الظاهر فالأقرار بالدين
 لا يبطل التعلق لا زحوا الغير ضمان عزما لبطال ما ملكت اموالكم ان جعل ذلك
 اقرارا بالدين لاقرارا باستنلاك الوديعه بتقدم الاقرار بالدين عليه واد اصاب
 مقدرا باستنلاك الوديعه كونا اقرارا بالدين لكونه كائنا بدين ولو اقر الوديعه
 او لا اقر بالدين فالأقرار بالوديعه او لا اقرار الوديعه لما صح خروج
 الوديعه من ان تكون محلا للتعلق بخبر وجها عن طلبة فلا يثبت التعلق بالادارة ان
 خرجت من المرض متعلقا بالدين لا غيرها ولو يوجب ذلك لوافق المرض حال
 في دينه انه بضاعة او مضاربة فتقدم وحكم الوديعه سواء ساعه
 هذا اذا اقر المرض بالدين وليس عليه دين ظاهر معلوم في حال الصحة غير
 اقراره قاما اذا كان عليه دين ظاهر معلوم بغير اقراره ثم اقر يدونهم بدين
 في ذلك فان لم يكن له الغير به ظاهر معلوما بغير اقراره تقدم له بوزن ظاهره
 نعمنا الصحة في البضاعة بمقتضى دينهم او من الزكوة مما فضل يصرف العزما
 الصحة وهذا عندنا وعند الشافعي هما مستويان وجه قوله ان غنم المرض
 مع غنم الصحة استويا في سبب الاستحقاق وهذه لان اقرارنا اننا سنا
 لظهور الخلف ليجاز جانب الصدق على جانب الكذب وحالة المرض اذ على
 الصدق بان حاله يتدارك الانسان فيها ما فرط في حال الصحة وكان الصدق
 فيها اغلب فكان اولي القبول ولما ان شرط صحة الاقرار فحق غنم الصحة
 لم يوجد فلا يصح في حقه ودليل ذلك ان الشرط فرغ المال عن تعلق حق الغير
 لما بينا ولم يوجد في حق غنم الصحة متعلق بالمراد المرض دليل التعلق بخرج

فلا قرار باستنلاك الوديعه

بشيء مما لا يتعد تبرع تعلق حق الغير به لغيره ثم جاز في البيع تصرفا من
 المهر في محل هو حاله عليه وحكم الشرع من قبله التنازل في عدم البقاء على مطلق
 البقاء واذا ثبت التعلق فقد اعدم الفاعل الذي هو شرط صحة الاقرار فحق غنم
 الصحة فلا يصح في حقه واذا اقر معلوم وجوبه بسبب ظاهر معلوم سيأتي اقراره
 كان منها في هذا الاقرار فحق غنم الصحة لجواز ان يكون له مرض غنا به في حق
 شخص عياله طبعه الى الاحسان اليه او بينهما حق تجسسه على العروف والاهلة
 في حقته ولا يمكن ذلك بطريق البيع فيرصد في محل مراده بصرف الاقرار وكان
 منها في حق اصحاب الديون الظاهر له انه اظهر الاقرار من غير ان يكون عليه دين
 فيرد اقراره بالدين وكذا ان كان عليه دين الصحة فاقرب منه وانه فلان
 لا يصح اقراره في حق غنم الصحة كما لو اقرها لعبد الذي اقره له انه لا مرض
 مرض الموت فقد تعلق حق العزما بالدين الذي كان الاقرار بالعبد لولان اقرارا
 لحقهم ولا يصح اقراره في حقهم هذا الذي ذكرناه ان المركز الذي لم يقر به ظاهر معلوما
 بغير اقراره قاما اذا كان بان كان ذلك عزمنا عليه كبد المرض وغير الصحيح او
 بدلا عزمنا استهلكه فهو بمنزلة دين الصحة ويقدمان جميعا على دين المرض
 لانه اذا كان ظاهر معلوما بسبب معلوم لم يحل الرد فيظهر وجوبه باقراره
 وتعلقه بالدين كما مر اول المرض وكذا اذا كان ظاهر معلوما بسبب معلوم
 انهم في اقراره واسا علم وكذا اذا اقر عزمنا امره في مرضه بالدين وهم معسر
 مثلها القدر هم جاز ذلك على غنم الصحة والمراة تخصهم بهر حاله لما
 جاز التنازل فله ذلك وجوبه محتملا للرد فيسقط به ضرورة حقيقة ان التنازل
 اذا اقر يدونهم وجوب المهر والتنازل من الحيض الى الحيض لا انسان فله وجوب
 المهر الذي هو لولانهم شرعا والمرضى غير محجور عن صرف ما له في الحيض
 الاصلية كغيره الا عذبة والادوية وان كان عليه دين الصحة والصحيح ان يوثق
 بعض العزم كذا انه لو قضى دين احد من ديناه في حق ما بينه وبين الدين
 في حاله الصحة لم يتعلق بالمال بل هو في الدين ولا يكون في اقراره البضاطة
 خوالباقين لان يقر احد من دين واحد فاقضوا جميعا منه شيئا كما رخص
 ان يتاركة فيه لانه في دينه في دينه فكان المنصور على الشرط وليس المرض
 ان يوثق بعض غنمنا على بعض سواء كان عزمنا الصحة او عزمنا المرض خوالباقين
 في حق واحد من اقره في المرض او في المرض او في المرض او في المرض او في المرض
 وحقهم في التعلق على السواء وكان في اقراره البضاطة الباقين لان يورد لك

ولا يجوز الا بوجوب الدين
 كان وجوبه ظاهر معلوما
 بغيره بسبب وجوبه
 وجه التنازل
 على بعض

بدل فرض او غير صحيح باز استغفر فرضه و استغفر شيئا مثل قيمته و كان ذلك
ظاهرا معلوما فلما ان يقضى الفرض و بعد التمسك و لا يتذكره الغرض في المعوض
و المنفود لان الآثار في هذه الصورة ليس لها الحق الا في حقها من متعلق
معنى لذلك في بصورتها و البركة قائم من حيث المعنى لقيام بدلها لان بدل
الشيء يقوم مقامه كما أنه هو فله يكن ذلك الباطل معني ولو تزوج امرأة او
استاجر جيرا ففقد هما المهر و الاجرة لا يسلم لهما المنفود بل الغرض منهما
و يحاط بهما بدويهم و كانوا السوة الغرض في التسليم اعني جعل المنفود سائلا
لهما لباطل الحق الغرض بصورة و معنى لان المهر بدل عن ملك النكاح و ملك النكاح
لا يحل تخلو حواله الغرض و كذلك الاجرة بدل عن المنفعة المستوفاة و هو ما
يجعل بطلان الحريم لذلك لان الاستوفاء المستوفى و اساعلم و علم هذا الأصل يخرج
تقديم الدين على الوصية و الميراث في الميراث عن حق وضع في المال الفارغ عن
حلقة الميت فادامته و عليه دين مستغرق للثمن فالتزك مشمول على وجه
فلم يوجد شرط جريان الارث فيه و قال الدين في ميراثه و وصيته يوصي بها
او دين فقد قدم الدين على الميراث و سوا كان دين الصحة او دين المرض
في الدين ليدل على وجود الفصل بينهما و هو عين او اداء اجتماع الدين فالفرض يقتضي
الباقى بينهم المخصص و يجعل التناوي كانه لم يكن أصلا في تزك واحد منهم
تعلق بغيره من التزك كان الباقي بينهم على قدر دينهم ففصل
و اما ما ينحل فلعنوا الحق فيمن تخلوا الحق هو المال لان الدين يقتضي من المال
من غيره فيمنعوا حق الغرض كما يكثر و هو مال من الغرض و الدين و قد اورد
و ارشدنا الى اننا الواجب له بالخفاء عليه خطأ او عدا كما ذكرنا في التعلق
بالنقص في النفس و ما دونهما حتى يصح عقوبهم في ليس باله و لو عصى بعض
الورثة عن النقص حتى انفصل فيفسد الباقي من المال فيمنعوا حق الغرض و بعض
متدونيهم في بدل نفس المنفود و كان ربحه ففصل في دينه كسائر
اموال الميراث و كذلك الدين و اذا كانت امرأة تتخلو حق الغرض بمهرها
و ينقسم بينهم المخصص في المهر و مال و اساعلم و ما عرف من أحكام الآثار
و تفصيلها في الصحة و المرض و اقرا الحق في الحكم و اقرا العبد المادون
في ملك الاقارب الدين و الدين له من ضروراته التجارة على ما بين في كتاب
المادون و كان هو في حكم الاقارب و الميراث و لو تصرف المادون في مرضه جازت

حايه من جميع المال و حياة الميراث و حياة الميراث و حياة الميراث و حياة الميراث
ان الحق في الميراث و حياة الميراث و حياة الميراث و حياة الميراث و حياة الميراث
لأنه فاشم الوكيل في البيع اذ باع فرضه موهبة و حياة الميراث و حياة الميراث
جميع المال كذا هو لو كان علي العبد و في بيعه و فاما في بيع الغرض
ديونهم و جازت الحياة ببقاء ميراثه و ان كان الدين محطاً بغيره فيقال
للمشرك ان نسبت فاشم الحياة فارد البيع كالحل لغيره اذ احاط به و عليه
دين و اساعلم فصل و اما اقرا الميراث باستيفاد دين و حياة الميراث
غيره فلا تخلو من احد وجهين اما ان اقرا باستيفاد دين و حياة الميراث
و اما ان اقرا باستيفاد دين و حياة الميراث فاما ان اقرا باستيفاد دين و حياة الميراث
في حالة الصحة و اما ان اقرا باستيفاد دين و حياة الميراث فان اقرا باستيفاد
دين و حياة الميراث في حالة الصحة و حياة الميراث و حياة الميراث و حياة الميراث
عزله من سوا كان الدين في الواجب بدلها على ميراثه و حياة الميراث
او بدلها عن عده او كان بدلها على ميراثه او بدلها عن عده و سوا
لم يكن عليه دين الصحة او كان عليه دين الصحة اما اذا و حياة الميراث
فلا يراد الميراث بهذا الاقرا لم يطلحق الغرض لان الدين يستحق ابراء عن الدين
الاقرا باستيفاد دين في حالة الصحة كما استحقها في باقي الدين بالتخلية بين
المال و صاحب الدين و الغرض هو المرض و اثره في ميراث الميراث كان له
ان يخرجوه عما كان مستحقا على العبد المادون اذا اقرا بعد الحياة باستيفاد
دين حيث لم في حالة الادانته يصح اقراره لما قبله كذا هو في ميراثه و حياة الميراث
العبد اقول في تصحيح ميراثه و اشترائه و اشترائه و اشترائه و اشترائه
عليه فيما مضى و اما اذا و حياة الميراث و حياة الميراث و حياة الميراث
الغرض بالبدل و هو النفس و السرا مال فلا يتعلق بالبدل و اذا السرا
ختم به و لا يكون الاقرا باستيفاد الدين بباطل الحق الغرض و ميراث الغرض
و لدلاد الاقرا لم يطلحق الغرض لان الغرض في حالة الصحة و حياة الميراث
و ميراثه ما كان هذا الاقرا باستيفاد دين و حياة الميراث و حياة الميراث
فاما اذا اقرا باستيفاد دين و حياة الميراث فان و حياة الميراث و حياة الميراث
ماله لم يصح اقراره و لا يصدق في حق غرض الصحة و حياة الميراث و حياة الميراث
بدينه كما مرض فقد تخلو حق الغرض بالبدل كما مال في البيع و الفرض
ابطال الحاقهم عن الميراث لان يصل البدل اليهم فيكون بطلان معي لقيام البراءة

فان اقرا باستيفاد دين و حياة الميراث
له على استيفاد دين

و لا يصدق ميراثه
في البيع و الفرض

ولما اقربا استنفا فلا وصول للبدن اليهم فلم يصح اقراره باستنفا فحقهم فقروا
اقراراً بالدين لان اقراره بالاستنفا اقرار بالدين لان كل من استوفى ديناً من غيره
صير المستوفى ديناً في ذمة المستوفى ثم تنفع المقاصة وكان لا قراراً بالاستنفا
اقراراً بالدين وادوار الميراث بالدين وعليه من الصحة لا يصح في حق عزمها
الصحة وكذلك لو انفق رجل على المريض شيئاً في مرضه فاقترع المريض بقسط القيمة
منه لم يصح في حق ذلك اذ كان عليه دين الصحة فان الحق كان متعلقاً بالبدن
حاله المرض فيسقط بالبدن ولو انفق في حالة الصحة فاقترع في حالة المرض صح
لان الاقرار يقضي دين الصحة في حالة المرض صح وان كان يدعى عاها هو مال
لما بينا وان وجب بدلا عاها ليرجع اقراره لان المرض لا يشغل حق عاها الصحة
بالبدن لانه لا يحتل العلاق لانه ليس مال فلا يتلوا بالبدن مصار الاقرار
باستنفا به لا اقرار باستنفا دين وجب له في حالة الصحة سواء ذلك صحح
كذا هذا او كذلك لو اقر رجل للمريضة ثلثي عياله في مرضه خطأ و قطع
بدل العبد او فاقم البيت على ذلك فلم يمتد نصف القيمة فاقترع المريض بالاستنفا
فهو مصدق لان الواجب بقتل العبد بدل العنصر عندنا بدل المال بدليل
انه يجب مقدراً كاشرا احوار حتى لو قطع يد عبيد فتمت ثلاثون العدم
فعلية فغلب عشرة الاقرار ثم احدى عشر دهما عدي يوسف فيمصر
عشرة عن عشرة الاف للبايع وبالحرج ويقض الدرهم الحادي عشر
ايلا بايع بدل يده بدل نفسه وعند محمد يجب تقطع يده هذا العبد
خمس الاف الا عشرة درهم دلان ارشد العبد وجب مقدراً وان
بدل عاها ليس مال كاشرا فلا يتعلق به خوالعها فلا يكون الاقرار بالاستنفا
ابطالاً لحقهم وكذلك لو كان الحاي قتل العبد معصداً فاضاحه المريض
على مال ثم اقره استوفى بدل الصالحين وكان قصد قاتل بدل الصالحين بدل
عما ليس بمال والى علم قصصك وان اقراره باستنفا دين وجب له على
وارثه لا يصح شوا وجب بدلا عاها هو مال او بدلا عاها ليس مال في حق
اقراره بالدين لما بينا ان استنفا الدين يطرد بقا المقاصة وهو ان يصير المستوفى
ديناً في ذمة المستوفى فكان اقراره بالاستنفا اقراراً بالدين وادوار المريض
لو ادعى باطل وعليه هذا اذ امزوج امرأة فاقرت فمرضت بها بالاسه
تمرها من زوجها و يعلم ذلك لا يتلوا عليها دين الصحة ثم ماتت قبل
ان يطلها زوجها و مالها غير المهر لا يصح اقرارها وبوثر الدوج مرد

انشاء الحال فلا يملك الاقرار به بخلافه الاقرار باستيفاء الدين كانه اقرار بتقص
 الدين وانما يملك انشاء التقص بجلد الاخبار عنه بالاقرار والله اعلم
 وحاصل ما اذا اقرار بالنسب فهو اقرار بالوارث وهو نوعان احدهما
 اقرار بالجلد بوارث والثاني اقرار بالوارث بشرط وكل واحد منهما
 حكما حكم النسب وحكم الابتناء اما اقرار بوارث فله حكمه في حوثات
 النسب شرابط منها ان يكون المقر به محملا للثبوت لا ان يكون اقرارا خبرا عن
 كابر فاذا استحال كونه فالأخبار عن كابر ولا كابر يكون كذا محصيا وبما
 ان مرقا بولدا متما بمعه ومثله لا يولد لثبوت لصاحبه اقرار ولا نه تسجيلان بلون
 ابنا له فكان كذا في اقراره بغيره ومنها ان يكون المقر به مبرور
 النسب من غيره فان كان لم ينجح كانه اذ ثبتت نسبته من غيره لا يجمل بونه
 له بعد ومنها تصديق المقر به اذا كان في يد نفسه في اقراره بغيره
 ابطال يده فلا يتصل بالابتناء ولا يشترط صحة المقر له اقراره بالنسب
 حتى يصح من الصحيح والمبرور جميعا لا للمبرور ليس بما نفع لعينه بل للعقل
 حق الخبر والتميم وكل لا يصحده اما التعلق وظاهر عدم كونه لا يعرف
 التعلق في مجهول النسب وكذلك مع التهمة في الارث ليس لمرور النسب
 فان لم يمان الارث ساءا بالانقح في النسب لظهور الفرق واختلاف الدين
 والدار والله اعلم ومنها ان يكون فيه حمل النسب على الغير سواء كان به
 المقر به نفسه او صدق ان اقرارا بالنسب على نفسه لا على غيره له
 على غيره شهادة او دعوى والردوى المقررة ليست صحيحة وشهادته الغير
 فيما يطالع عليه الرجال وهو من احق حقوق العباد غير مقبول في اقرار
 الذي فيه حمل نسب الغير على غيره اقرار على غيره لا على نفسه وكان دعوى
 او شهادته وكذلك لا يقبل الا بحجة وعلى هذا يجوز اقرار الرجل بحصة
 ابوالدين والولد والزوجه والمولى ويجوز اقرار المرأة بربعة من ابوالدين
 والزوجه والمولى ولا يجوز قول ولد كانه ليس في اقراره بولده حمل نسب
 الغير على غيره اما الاقرار بالولاء فلا يرد له لا على نفسه حمل النسب على احد
 ولذلك اقرار بالزوجه ليس فيه حمل نسب الغير على غيره لذلك بد
 من التصديق لما ذكرنا ثم ان وحيد التصديق في حياة الحياة المقترحة بخلافه
 وان وجد بعد وفاته فان كان الاقرار من الزوج يصح تصديق المرأة سواء
 صدقته في حياته او بعد وفاته بالايجاب بان اقرار الرجل بالزوجه

فان صدقته المرأة لان النكاح يبقى بعد الموت من وجهين بعضهما حكمه
 البعد فكان محتملا للتصديق وان كان اقرارا بالزوجه من المرأة وصدورها
 الزوج بعد موتها لا يصح عند ابر حبيفة رجلا له وعند ابر يوسف ومحمد يصح
 وحده قولهما ما ذكرنا ان النكاح يبقى بعد الموت من وجهين فبجواز التصديق
 كذا في اقرار الزوج بالزوجه وصدوقته المرأة بعد موته وحده قول ابر حبيفة
 ان النكاح للمال عدم حقيقة فلا يكون محتملا للتصديق الا انه اعطى حكم النكاح
 استثناء للحكام كانت ثابته قبل الموت والميراث حكمه ثابتا بعد الموت
 وكان زابا في حق هذا الحكم فلا يحمل التصديق واسا علم واما الاقرار بالولد
 فلا نه ليس فيه حمل نسب غيره على غيره بل على نفسه يكون اقرارا على نفسه
 بل على غيره فيقبل لان بعد التصديق اذا كان في يد نفسه فمقبول لما قلنا وسواء كان
 في حاله الحياة او بعد الموت لان النسب لا يبطل بالموت فيجوز التصديق في
 الحاضر جميعا وان كان الاقرار بالولد من ليس فيه حمل نسب على غيره فلو ت
 اقرارا على نفسه لا على غيره فيقبل وكذلك اقرار المرأة بولدها كذا في الاول
 لان فيه حمل نسب غيره على غيره وهو نسب الولد على الزوج فلا يمان الا اذا
 صدقها الزوج او شهدا امرأة على الولد بخلاف الرجل لان فيه حمل النسب
 على نفسه ولا يجوز ان يقرر غير مولاه والام ان فيه حمل نسب غيره على
 غيره وهو لا ب والجد وكذلك الاقرار بوارث في حق حكم الميراث بشرط لمّا
 يشترط للاقرار به في حق نيا بالنسب وهو ما ذكرنا في الاشرط حمل النسب على
 الغير فان اقرارا بنسب بجلد المقر به غيره لا يصح في حوثات النسب اصلا
 ويصح في حق الميراث لكن يشترط ان لا يكون له وارث اصلا ولا يكون ميراثه
 له كل منصرف العاقل واحدا الصحيح ما لم يكن فان لم يكن صحيحا فليس
 ثابته النسب فقد شرط الصحة لمن في حق الميراث وان كان ثمة وارث
 مريانا او بعيد الابيح اقراره اصلا ولا يثبت له في الميراث بان اقراره وله
 عدة او خاله فميراثه له صتهما والخالد ولا يثبت له كذا بها وان كان مدين
 وكان جميعا فانما يثبت له يجوز ابطاله بالعرف لا غيرهما وكذلك اذا
 اقر بزوج او بزوجات وله مولى المولاه ثابته في ميراث المولى ولا يثبت له
 لان المولى من اسباب الارث ولا يكون اقراره بذلك رجوعا عن ميراث المولاه بعد
 الزوج حقيقة من غير العقد وانما يصح صحة الاقرار بالولد لو كان
 مولا لولاه مولى العاقبة من طرفه الاول لا نه عصمة ولولم يكن لوارثه ولذنه

أولها كان أعمه قبل السبع فصار أهله وجوه الغفر وأهل وجوه ولا يبين
الوجه بالنظر على الباع فلو كان كلها داراً من أهل الأفروراء وجوه البراء
ولا يغفر وجوه ثبات السبع ولو أفرأه بالعرف ما تخذت ثبات ما فيه
لأن أفرأه وضع في جوه البراء شوها مع الأخ ثالث البراء ولو أفرأه أراها
وجهاً به ثلثاً ثم ما فيه من وأفرأه ثبات هم المبت فلها سد ما فيه
والاصل أن المغفرة فيه بعاماً ما عدا ما لا يشاء السبع وأفرأه ثبات
بما لا يملك وسد ما لا يملك أن يكون المغفرة فاقول قول المغفرة والمال
بينهما بضعان أو القياس أن يكونوا قولوا للمغفرة والمال كله ما لم
تتم البينة على السبع وحده القياس أنها تصادقاً على ثبات ورائد المغفرة
وأخلفا في ورائد المغفرة البينة المقطوعة ويقع المختلف فيه على إمام البينة
وحده الاستحسان أن المغفرة ما استقامت البراءة من جهة المغفرة ولو بطل
أقرن لبطلت ورائدته وفي بطلان ورائدته بطلان ورائد المغفرة وكذلك
لأفرأه بينة المبت والمراة انكوت أن يكون المغفرة في بقول قول الاستحسان
لما قلنا وأفرأه ثبات الأخراج البينة وسد ما فيها وأقول أن يكون
لأفرأه المبت فاقول قول المغفرة عليه حجة ومحمد وزفر فيهم
وهو القياس على المرافقة ثبات لا روجه بالبينة وعندنا بوجه البينة
القول قول المرأة والمالك بينهما على عدم رويتهما وأفرأه روي المرأة البينة
ياخ لها وصدة فلاح لك أن يكون هو زوجها فاقول على اختلاف
وحده قول البينة وسد قاس هذه المسئلة على البينة الأولى على الجمع
الذي ذكرنا في السبيل الأولى وأرجحه سد ما استقر في السبيلين ووجه
أن النكاح ينقطع بالموت وأفرأه سبب منقطع في ثبات البينة خلاف
السبب ولو ترك ما بين فافرحدها باخ ثالث فان صدق الأخ المعروف
في ذلك غاركها في البراء كأذا تأخر أرحها لما بينا أن كذب فيه فانه
نفس المال في الأخ المعروف وبه ولا يصح فيه دفع البينة الأخ المعروف
وأما البينة الآخر فنفسه من الأخ المعروف والمغفرة لا يصح فيه سد ما عدا المبت
وعندنا في البراء أن لا يملك المغفرة وتثبت في الفرحه قول الرائي
أن من دفع المغفرة إلى المال أخوة أخلاقاً فلا تملكها وإن كان المغفرة بصفة
عنده ووضعه في أحده المبت على السبع إلا أن أفرأه على أخيه لا بعد فيها
في أحده فيقع ما في يد فيعطيه ثلث ذلك وإن كان من ربح المغفرة

وہاں ملے گا

ان حق المقر بفسد والميراث متلاحقه وان المنكر فيها الخبز الزيادة وهو النصف
 التام ظاهر يجعل ما في يد ميراثها لك فيكون النصف الباقي بينهما سوية
 لكل واحد منها ربع المال ولو افراجهما باخذ فان صدقة الاخ لا يراد
 ظاهر وان كذب فمفسدة ان يراخون بغير نصيب النصف للاخ المنكر ينقسم الباقي
 بين الاخ المقر واخيه المذكور متناظرين ولو افراجهما لمرأة انهما زوجة
 ابينا فان صدقة الاخ لا يراد من المرأة النصف والباقي بينهما الثلث والحد منها
 سبعة لا يسعهم عليها فتعطي المسك نصف سبعة ربعين ثمانية نصيب
 ستة عشر لها ثمنها والباقي بينهما الثلث واحد منها سبعة وان ذكبة فلها
 تسع ما في يد عند عامة العلل وعند ابي حنيفة لها ثمن ما في يد وجبة
 قولنا ان في زعم المقران للمرأة ثمن ما في يد الاخوين الا ان اقراوه جميعا في يد
 ولو يصح في حق صاحبه واذا صح في حق نفسه يعطى بها
 يعطى ثمنها في يد وجبة قول العامة ان في زعم المقران ثمن المرأة لهما
 وسبعة انما بينهما بينهما السوية اصل المسئلة وقسمتها ما ذكرنا الا ان
 الاخ المنكر فيما اخذ من الزيادة قالوا فاجعل ما في يد كالهال وقسم النصف
 الذي في يد المقر بينهما وبينها على قدر حقيقتها ويجعل ما يصح للمقر والباقي
 على تسعة اسهم سهران من ذلك لهما وسبعة اسهم لمراد اخاه هذا النصف
 على تسعة صائر كل المال على ثمانية عشر تسعة منها للاخ المنكر وسهران
 للمرأة وسبعة اسهم للاخ المقر هذا اذا افراجهما بوارث واحد فاما اذا افرا
 بوارث بعد وارثين ان اقرا بوارث اخر فاقابل فهدا افراجهما بوارث واحد
 وان كذب فيه فان كان المقر دفع نصيب الاول اليه بقضا القاضي فبعض
 ويجعل ذلك كالهالك وقسمتها ما في يد المقر على قدر حقيقتها وان كان
 الدفع بغير قضا القاضي ينص ويجعل المدفوع كالتايم ويدفع فيعطى الثاني
 حصة من كل المال يساوي هذه الحصة فيترك الباقي فاقراجهما لمرأة
 ابين او ما قد ينفذ اليه نصف ميراثه لما ذكرنا ان اقراوه بالاخوة صحيح
 فحق الميراث فان اقراها بغير ميراث على وجهها اما ان اقراها بعد ما دفع
 الى الاول واما ان اقراها بغيره فبالمدفوع الاول نصيبها فان اقراها بعد ما دفع الى
 الاول نصيبها فان كان المدفوع بقضا القاضي فللثاني ربع المال ويبقى في يد
 المقر المدفوع فان المدفوع بقضا القاضي فكلها تكون مجبور او المدفوع في يد الباقي

بوارث آخر

بينها نصفين لان في زعم المقران الثاني ما فيه فاستحقا والميراث فيكون
 لكل واحد منهما نصف النصف وهو ربع الكل وكذلك اذا كان المدفوع الى
 الاول شيئا لان نصف المال صار مستحقا لمرأته والباقي مستحقا لمرور
 وان كان دفع اليه بغير قضا القاضي عطى الباقي لثالث جميع المال كذا ان
 المدفوع بغير قضا محض وعليه والمقرران قاتل ما في يد ثلث ثلث جميع المال
 اليه ويبقى في يد السدس فان دفع ثلث المال الى الثاني بغير قضا القاضي فحق
 باخذ ثلثه وكذب الثاني في الاقرار بالباقي لا يراد الثالث من الاقرار
 ربع جميع المال لان كل المال قائم معي لان المدفوع بغير قضا محض على
 المدفوع فاخذ السدس الذي في يد المقر ونصف سدس اخر من المدفوع الى
 الاولين بغير قضا القاضي لم يبق في حق الثالث نصيب له وقد رصف
 سدس في يد يجمع مع السدس الذي في يد اليه وعطى هذا الثلث لثالث فان
 احدهما باع ثم اقراها بآخر فان صدقة الاول المقر ونصف الثاني المقر
 وان كذبته فان صدقة المقر بوارثته الاول فنصف المال بينهما اثلاث
 لان اقراره بالورثة في حقه وفي حق المقر بوارثته الاول صحيح المدفوع في حق
 الاول المقر ونصف الثاني المقر ونصف الباقي بينهما اثلاثا
 وان كذبته فان كان المقر دفع نصف ما في يد وهو ربع المال اليه بقضا
 القاضي كان الباقي في يد ميراثها نصيب لكل واحد من المال وان كان المدفوع
 اليه بغير قضا القاضي كان الباقي في يد ميراثها نصيب لكل واحد من المال
 جميع لان المدفوع بغير قضا محض على المدفوع فيكون ذلك المدفوع كالتايم ولو افرا
 احدهما باخذ ودفع اليها نصيبها فاقراها بآخر كذا في يد المدفوع فان
 صدقة الاخت الاول نصف المال للاخ المنكر والنصف من الاخ المقر وبين
 الاختين المذكورين لاثنين وان كذبته فان كان دفع اليها نصيبها وهو
 ثلث النصف ودل سدس لكل نصيبا فالباقى بين المقر وبين الاخت الاخرى
 المذكورين لاثنين لا يميز لما قرأنا المدفوع بغير قضا في حكم الهالك ولا
 يكون محض على المدفوع وان كان المدفوع بغير قضا فان المقر يعطى الاخت الاخرى
 ما في يد نصف ربع جميع المال لان المدفوع بغير قضا لا ينفذ قضا كذا
 قائم في يد وقد افراحتين ولو كان كذا يكون نصيب جميع المال
 لكل واحد من الثلث كذلك ماها يعطى الاخت الاخرى ما في يد نصف ربع
 جميع واسم علم ولو افراحتها بامرأة لا يسمي ثم اقراها بغير فان اقراها معا

للال

لان المدفوع بقضا
 حكمه لان مكان الباقي
 بينهما نصفين
 على المال

فذلك التسع انهما جميعا وهذا ظاهري فرض الزوجان في مختلف الفقه والفقهاء
وان اقر بالاول ودفع اليها مائة بالآخر فان صدقة الاول فذلك الجواب وان
لن يشبه فالنصف للآخر التسع وتسع الاول ففرضها لا للمروءة والمروءة
الآخر فينظر ان كان دفع الشيعي الاول فافضا فجعل ذلك كالحال ويجعل
كان لم يكن مال سوى الباقي وهو سبعة اسهم فيكون ذلك غير الاثر المفتر
وبين المراه الاخرى على ثمانية اسهم ثم مر ذلك المراه وسبعة الاثر المفتر وان
كان دفع اليها بغير رضا بغير التسعة التي هي عند سهم المراه الاخرى
وهو سبعة نصف المال لان المدفع كان مائة ولو كان نصف المال لكانت
قائما بغير الاخرى التسع وذلك مائة لان المراه غير المال للزوجين جميعا
والنصف هو تسع وتسع الاول ونسب الاخرى لان الاول ظاهري لخذ
زيادة سهم وذلك الظاهر للاح المراه انه هو الذي دفع بغير رضا الفاضي
في دفع النصف الثاني الى الاخرى وهو سبعة نصف المال والباقي للاح
وهو ستة اسهم واسا غلم ولو مات رجل وترك ما يعرفه والاولى درهم في
دفع فادع رجل على الميت الف درهم وصدقة الاول وتكون على الميراث فادع
الاولى درهم ذلك فادع رجل على الميت الف درهم وصدقة الاول وتكون
عز ابني فان كان دفع الاول بغير النصف الثاني شيئا لانه قد دفع بحكم
وكان في حكم الهالك وان كان بغير رضا بغير النصف الثاني نصف المال لانه مختار
في الدفع فكان الاثنا فخصر كاد اقر لهما مائة دفع الى احدهما ولو مات وترك
الف درهم فافراخ مائة وقال الست فاحل وانما هي هذا اجل وصدقة
الآخر بذلك وكذا في الاول فان كان دفع النصف الاول بغير رضا
بنته اكر الثاني فيما فيه فيقتسم نصف الميراث ان دفع بغير رضا في حكم
الهالك بغير رضا وان كان بغير رضا بدفع جميع ما في يده وهو نصف المال الى
الاخر لميراث ولو مات وترك ابنا والنف درهم فادع رجل على الميت
الف درهم وصدقة الوارث ودفع اليه بغير رضا وادع رجل على الميت
دنيا الف درهم وكذا في الوارث وصدقة الف درهم الاول وانكر الف درهم الثاني
استحقاق الف درهم الثاني فانما يتبع باقرار الف درهم الاول وهو صدقة وهو
ما اقره الا بالنصف وكذا في الف درهم الثاني فادع رجل على الف درهم الثاني
باجد نصف ما في يده ما قلنا ولو مات وترك الف درهم في يد رجل والرجل

ان اخوه لا يسهل وامه وانما لبي وامه وانما المراه ان يكون المراه خاله فان قوله
قول المراه سحسا تأكل ما بيننا ولو قال المراه لغيره اننا وانما اخوه لا يسهل وامه
ولي عليه الف درهم دين وانما المراه الف درهم فاما ما بيننا بغير رضا في دفع
الدين دعوى امر عارض مانع من الارث فلا تثبت الا بحجة ولو ما سترك
ابنا والف درهم فادع رجل على الميت الف درهم وصدقة الوارث ودفع اليه
ثم ادع رجل على الخزان الميت او حقه بثلث ماله او ادعي ان الميت فصدقه
بذلك المراه المعروف وتذبا به فيما اقر به فان كان دفع بغير رضا فلا ضمان على
الزوج لان الارث والوصية موقوفان على الدين فادع رجل على الميت الف درهم وصدقة
والاحم فقول الميراث ولو لم يوجد الميراث ولو اقر لها اول مرة ودفع اليها مائة
اقر الف درهم لان الف درهم ما دفع الى الاول لان الدين مقدم فادع بغير
رضا فقد التفت على الف درهم حقيقة وان كان دفع بغير رضا فلا ضمان عليه لميراث ولو
ثبت الوصية او الميراث بالنسبة بغير رضا او الف درهم بدنه ولا
فلا ضمان عليه للف درهم فادع الوارث والحصول لانه ما مات البينة على
الميراث او الوصية فقد ظهر ان ارثه موقوف او موصاه فادع الوارث
ليوجب بطلان حقه او لم يكن دفع اليه يدعو زله ان يدفع الف درهم
وتعبر الفاضي على دفع الوارث والحصول لما قلنا واسا غلم وقيل
واما بيان ما يطلبه الاثر بعد وجوده فمقول واسا غلم وقيل
الاقراض بعد وجوده فمقول واحد هذا كذا في المراه فادع رجل على الوارث
وهو الف درهم بعينه والاحم ان اقر المراه لزوج المراه بغير رضا
المراه ذلك الزوج والدوم لم يفرق بينه وبين زوجته فلا يثبت مع الشك والباقي
رجوع المراه فادع رجل على الزوج فادع رجل على الوارث وهو الف درهم
بحقه فادع رجل على احد ابنا لانه يحتال بكون صادقا في انكار
فيكون باذبا في الارض ضرورة فورث شبهة في وجوب الحد وسوا رج
قبلا لافاضا وبعد قل عام الحد والدم قبل الموت لما قلنا وروي زنا عدا
لما رج بعض الحماره هرب من ارض طيلة الحماره قلما بلغ ذلك الرسول
اسل عليه وسلم قال هلا خلت سبله ولها سبل الا لام تفتن
ما انزعج بقوله لعل المسبهة او قلها كما تفر رسول الله عليه وسلم
ما عركوا قلها لبارك والبارك او قلها ما عركوا قلها لبارك او قلها لبارك
صلا للزوج امر كبر للفقير معني وفادع كان الفقير منه عليه السلام احيا لا

بطل

م عدم

الادرك في المراه

ما يروون يقولون ما ثبت وقوله ان يكن منك ما تيقظوا الفاليسنفسوخة ان
 التوبة للنجاة الى نيفة مرخص فيها عالم كذا بيان مشوشين واسما علم
 والذليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم للذين كفروا والذين آمنوا وهم فيها الكاذبون
 انهم كل مسلم اخبر ان النجاة في ذنبه كذا وليس بقدر من النجاة ولا الحق
 الوعيد وعلم هذا ان كانت الفزاة في سفينة فاحترقت السفينة وخافوا الغرق
 حكموا فيه غائب بنهم وكبر ظهم في ان يعلو على انهم انهم لو طرخوا انفسهم في البحر
 ليحيا بالنساحة وجعل عليهم انظر في السبي اقمتم في والى فيه وان استوي خابيا
 الحرق والغرق بان كانوا اذا قاموا فحرقوا وان طرخوا غرقوا فلهذا الجبار عند رب
 حنيفة وابير يصفى صها الله وفي الحمد رحمة الله بخولهم ان يطرخوا انفسهم
 في الماء وحده قوله انهم لو اتوا انفسهم لهلكوا ولو اقاموا في السفينة لهلكوا
 ايضا الا انهم لو طرخوا لهلكوا بفعل انفسهم ولو صبروا لهلكوا بفعل العدو وكان
 الصراف في الجهاد وكان اولى وحده قوله انهم استوي الخابيان في
 الفضا لله لاله لفتت لهم الحمار لجواز ان يكون الهلاك في البحر والغرق قوله
 لو اتوا ما لهلكوا بفعل العدو ولما لو طرخوا لهلكوا بفعل العدو وايضا العدو
 هو الذي الحاقهم اليه وكان الهلاك في الحمار مصافا في فعل العدو ثم قد يكون
 الهلاك في البحر والسفينة في البحر ولو طرخوا في البحر فلا بأس ان يلقى
 البحر لفتت من الكفرة حتى يجهز له لينة بعدد ما يلقى اليه بذات نفسه عزاز
 دت اسه تعالى وتخير بعض المؤمنين على ان يخلوا بانفسهم في قتال اعداء الله تعالى
 فكان جازيا واسما علم **فصل** واما بيان ما يندب اليه عند بيت الجيش
 او السرب في الجهاد فنقول والله اعلم بقوله نذبه ان اشيا من
 ان يؤمر عليهم امير الان النبي صلى الله عليه وسلم ما يوت جيشا الا وشر عليهم
 امه اول من الحاجة الا امره سلة لينة بد من تغني الاحكام وساسه
 الرخصة يقوم ذلك الا امير لعذر الرجوع وكل جاد نذ الى امام ومنها
 ان يكون الذي يومه عليهم عالما بالاحلال والحرام عارفا بوجوب النسيات بصيرا
 بتدابير الحرب وساميا بها لا يولد له يربك هذه الصفة كل يحصل ما ينص له
 الامر ومنها ان يوصيه بتقوى الله تعالى في خاصة نفسه ومنعه من
 المؤمنين خبر لا يروى ان رسولا صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث جيشا واما
 تقوى الله تعالى في خاصة نفسه ومنعه من المؤمنين خبر لا يروى الا ما قاما من
 عطية فلا يقوم بها الا الموقر واما ان عليهم يكلفهم طاعة الامير فيما يأمرونهم

حوا
 حوا
 حوا

كالصوم والصلوة وكذا يباح للولاء ان يخرج بغير ان والد به لا يخلو الولاء بن
 لا يظهر فيه ولا عيان كالصوم والصلوة **فصل** واما بيان من يغفر عليه
 فنقول ان من يغفر له الخطا القاد عليه فمن لا قدر له له الجهاد بذل
 الجهد وهو الواسع والطاقة القتال والما بافة في عمل القتال ومن لا وسع
 له كيف يكلف بذل الواسع والعمل فلا يفرط على الاعوج ولا عرج ولا من
 والمعد والشيخ الهرم والمرضى والضعيف الذي لا يجد ما يشق في الله
 تعالى ليس على الا يخرج ولا على الاعوج حرج الاية وفي السر على الضعفاء ولا
 على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما يفتقون حرج اذا اضواء الله ورسوله فقد
 عذرا لله تعالى هؤلاء بالتخل عن الجهاد ورفع الحرج عنهم والجهاد على الصبي
 والمرأة لان بنيتما لا تختل الحساب عادة وعلم هذا الفزاة اذا احاطهم حرج من
 المشركين مما لا طاقة لقتلهم به وخافوا ان يمتدوهم فلا بأس لهم ان يخاروا
 او يعرضوا المسلمين او لا يعرض حديدتهم والحكم في هذا الباب لوالى الراي
 وادبر النظر وزال بعد فان غلب على ظن الفزاة انهم يتقوا موهم بلزهم البنا
 وان كانوا اقل عددا منهم وان كان غالب ظنهم انهم يغلبون فلا بأس ان
 يخاروا الى المسلمين ليسعينوا هم وان كانوا اكثر عددا من الكفرة وكذا الواحد
 من الفزاة ليس معه سلاح مع الاثني منهم معها سلاح ومع واحد منهم معه
 سلاح لا بأس ان يولد به من غير الى فيته فقد با بعض من الله وما و
 جهتم وبسر المصير الله تعالى في المؤمنين عن قوله الا بارعا ما يقول
 يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا رجموا ولا تولوهم الا باروا وعد
 عليها بقوله فقد با بعض من الله الاية لان من كفروا رجموا ولا تولوهم الا باروا
 واسا علم يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا رجموا ولا تولوهم الا باروا
 ومن يولهم يومئذ بره فقد با بعض من الله انما استنى من يولد بره لجهه
 مخصوصة فنقل الامتنان قتال او متخير الى فيته والاسيما من وقت
 الخطرا باحة وكان المحذور توليه مخصوصة وهوان يولد بره غير متخير
 قتال ولا متخير الى فيته فثبت التولية لجهة التحرف والتخير مستثناة
 من الخطر فلا تلزم المحظورة ونظر هذه الآية قوله تعالى من كرابه من يولد
 اياها الامراء وقله مطهر بيان ان ولكن من بشرى بالكفر ضد او علمهم
 غضبه من الله ولهم عذاب عظيم انما على التفتد والتاخير علم اذ كرا في كتاب
 الاكراه وبه نبي ان الآية غير مشوخة وكذا قوله تعالى ان يكن منكم عشرون

ومنهاهم عنه لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولا امره
وقلوا له عليه وسلم اسمعوا واطيعوا واولا امره عليه عبد جيتي اجمع ما حكم
فيكم بكتاب الله تعالى ولا تعصوا الامام وطاعة الامام لا رخصة كطاعة الله
طاعة الامام الا ان يامرهم بمعصية فلا يجوز طاعتهم اياه فيها لقوله صلى الله عليه
وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولو امرهم بشي لا يدرون ما يقعون
به اياهم لا ينبغي لهم ان يطيعوه فيه اذا لم يعلموا كونه معصية لان اتباع الامام في
محل الاحتياط واجب كاتباع الفضلاء في مواضع الاحتياط **فصل** واما
بيان ما يجب في الزيادة الانتفاع به حال الدعوة فقولوا وبالله التوفيق ان الامر
فيه لا يجلو من احد وجهين اما ان كانت الدعوة قد بلغتهم واما ان كانت
لم تبلغهم فان كانت الدعوة لم تبلغهم فليعلم الانتفاع بالدعوة الى الاسلام
باللسان لقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالي هو احسن ولا يجوز لهم القتال في الدعوة الى الاسلام وان وجب عليهم
قبل بلوغ الدعوة بمحور القتال فاستنبطوا القتال بالامتناع للرسالة تعالى
حرم قتالهم قبل بعثته الرسول وبلوغ الدعوة اياهم فضلائهم ومثمة
قطعا لعذرهم بالكلية وان كان لا عذر لهم في الحقيقة لما اقام من الله في العقلي
التي تاملوها حق التامل ونظرها وفيها لم يوافقوا تعالى عليهم لان يقتل
عليهم باراسه لارسله لئلا يفر لهم شبهة عذر فلا يقولوا رسالوا لارسل
النبيا رسولا فتبع اياتك وان لم يكن لهم ان يقولوا ذلك في الحقيقة لما بينا
وان ان القتال ما فرض عليه بل الدعوة الى الاسلام والدعوة دعوتان ودعوة
اليان وهو القتال ودعوة بالبيان وهو اللسان وذلك لا يتبع والثانية
اهو من الاولي في القتال من طاهر الروح والنفس والمال وليس ودعوة
التبليغ غير ذلك فادخلوا في المصود بامور الدعوة غير ذلك الانتفاع بها وان
اذا كانت الدعوة لم تبلغهم فان كانت بلغتهم فانهم ان يقتلوا القاتل عير
تجد يد الدعوة لما بينا ان الحق لا رخصة والعذر مستطوع وشبهه بعد العطف
بالتبليغ مرة لكن مع هذا افضل ان يستحق القتال الا بعد تبليغ الدعوة
ارجا الاجابة في الحقيقة وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكره بياك
الدعوة حتى يدعوه الى الاسلام فكان دعاها غير مرة دل ان الانتفاع بتبليغ
الدعوة افضل ثم اذا دعوا الى الاسلام فانهم اهلوا اقوالهم لقوله صلى الله عليه
وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فادعوا اليها عموما

ثم يهود
ثم اهل القبور

الموسم

حصول

والحقيقة

والجبل والرفيق من اهل الذمة وكل ما يستعان به على الحرب لان فيه امدادهم
واعانهم على حرب المسلمين وقال الله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
ولا تكن من الخاسرين وكذا الحرب الذي دخل دار الاسلام لا يمكن من شئ على السلاح ولو
اشترى في يده ان يدخله دار الحرب لمات فلما ادادا كانا يدخل دار الاسلام مسلحين
فاستبدلوه فيمنظروا ذلك ان كان الذي استبدلوه خلافاً لغيره مسلحاً مات
استبدل القوم بالسيف ويخوذ ذلك بمن من ذلك اصلاً وان كان بدله من
جنس مسلحاً فان كان مثلهما اورد فيهم بمكره ولا يحل الشراعي والناهب
والطعام ويخوذ ذلك لهم لانهم معوا امداداً ولا عانة وعزل ذلك حرج
العادة في تخار الاعصار انهم يدخلون ذلك دار الحرب للتجارة من غير
ظهور الرد ولا تكثر عليهم الا ان اترك افضل انهم يستحقون المسلمين ويبيعونهم
الربا هم عليه وكان الكف والاسلح على الجوارح بصلابة صيانة النفس عن
القتال والدين عزالته وكان اولي واماً المسافرة بالقران الى دار الحرب
فيمنظر في ذلك ان كان العسكر عظيماً ما مونا عليه لا بأس بذلك انهم يدخلون
القران والقران اذا كان العسكر عظيماً يقع الامن من غير الوقوع في ايدي الكفار
والاستخفاف به وان لم يكن مونا عليه لا لسرية تركه المسافرة به لما فيه
من خوف الوقوع في ايديهم والاستخفاف والمصحف وهذا يجوز وما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم نهان ما فرأه ان الارض اعدو يحمول
على المسافرة في هذه الحال ولو كان الحكم اخراج النسايع انهم الى دار الحرب
على هذا التفصيل ان كان ذلك في جيش عظيم ما مونا عليه غير مكرهه انهم
يتجاوزون الطريق والقتل ويخوذ ذلك وان كانت سرية لا يوزن عليها كونه
اخر اجنس لمات فلما واه علم فصل واماً بان ما يضر من الاسباب
المحزنة للقتال فنقول وبالله التوفيق الاسباب المحزنة للمحرمه القتال اوع
ثلاثة الامان والامان والالتجاء الى الحرم اما الامان فالكامل فيه وموضع اعداء
فريان ما يحكم به كونه الشك في ما والتا في زمان حكم الامان اما الاول
فنقول الطر والي حكم بها كونه الشخص موماً ثلاثة نضره دله ونسبه
اما النضره فان قيل الشهادة او بالتهديد او بالقرعة اصنافاً اربعة صنف منهم يتكرو
من حيا واهن الجملة ان القرعة اصنافاً اربعة صنف منهم يتكرو
اصنافاً اصلا وهم اليهودية والمجوس وصف منهم يقرن بالصالح ويكرو
توحيد وهم الوثنية والمجوس وصف منهم يقرن بالصالح وتوحيد وينكر

ان

وان كان اجمونه
لا يمكن منه الا فلتا

في مكان الدخول به فورد
الحرم فربما لا يذنب

فلا يملك

الرسالة

الرسالة اصلاً وهم قوم من الفلاسفة وصف منهم يقرن بالصالح وتوحيد
وارسالة في الجملة ولكنهم يتكرو رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو اليهود والنصارى فان كان من الصنف الاول والثاني فقال له الله الله
يحكم باسلامه لا يمتنعون عن الشهادة اصلاً فاذا اقرأ بها كان ذلك دليلاً
على ما انهم وكذلك اذ كان لشهدان من اهل الاسلام انهم يستحقون غرظ
واحد من حكم الشهادة وكان الايمان بوحدة منها انهم كانت دلة الله بان
وان كان من الصنف الثالث فقال له الله الله يحكم باسلامه لا يمتنعون عن الشهادة
لا يمتنع عن هذه الحالة ولو ان لشهدان من اهل الاسلام انهم يستحقون غرظ
يتمتع عن هذه الشهادة وكان الاقرار بهاد ليل الايمان وان كان من الصنف
الرابع فانما بالشهادة يمتنع فقال له الله الله يحكم باسلامه لا يمتنعون عن الشهادة
حتى يبرأ من الدين الذي هو عليه من اليهودية والنصارانية لان زهواً من يقر
ببسم الله محمد صلى الله عليه وسلم ولكنه يقول انه يحن الى العرب دون
غيرهم فلا يجوز ان يات بالشهادة في دينه ولا يمتنع دليلاً عانة وكذا لو كان
يهودي او نصرانياً مومن او مسلم او اهل امانة او اسلمة يحكم باسلامه
انهم يبدعون انهم موصوفون وان الايمان والسلام هو الذي هم عليه وروي
الحسن بن احمد بن حنيفة رحمه الله ان اهل اليهود اقرأوا اناسلم او
على السبيل يسئل عن ذلك اي شاردة بعد ان قال اردت به ترك اليهودية
او النصرانية والدخول في دين الاسلام يحكم باسلامه حتى لو رجع عن ذلك
يكون مرتداً وان قال اردت بقولي اسلمت اني على الحق ولم ارد بذلك
الذوق عن ديني لم يحكم باسلامه ولو كان يهودي او نصرانياً وشهد ان الله
الله وانما اعز اليهودية او النصرانية لا يحكم باسلامه انهم لا يستحقون
عن التوحيد والذين عن اليهودية والنصارانية لا يجوز ليل الدخول في دين
الاسلام لا يحتمل ان يترأ ذلك ويخول في دينه اخر صنف الاسلام فلا
يحل الدين في ليل الايمان مع الاحتمال ولو اقرع ذلك فقال دخلت في دين
الاسلام او في دين محمد صلى الله عليه وسلم حكم باسلامه ولو لا الاختلاف في هذه
القرينة واماً بان ما يحكم به كونه موماً من طريقتين الدلالة فيكون
ان جعل فحواً صلى كذا في واحد من اهل الشرك في جماعة يحكم باسلامه
عندنا وعند الشافعي يحكم باسلامه ولو صلى وحده لا يحكم باسلامه
فول الشافعي رحمه الله ان الله بان الاقرار والحال فيها

له

وسكون

كلية

لغيره وجعله سقلا لا يؤمن اولاً لأنه تولد منها وانما الارضنا وعندها ما قال الدار
 التي فيها النبي تنقل النبية الى الدار لان الارض تنسج الصبي والاسلام والحدوث كالنبت
 فاذا سلم احد الابوين قالوا ينسج المسلم بها السبوا وحقها النبية وهي
 التولد والتفرع فينتزع المسلم بالاسلام لا يولد ولا يعلم ولا يعلم ولا يكون احدهما كافياً
 والاخر يجوز سبوا فاولو كذا في راي الثاني والاحكام الاسلام اقرب فكان الاسلام
 منه رجب وبنا هذه الحجة اذ اشبه النبي واحداً من ادراك الاسلام من قبله بخلاف
 من ثلاثة اوجها ما ان يبيع ابوه وامان يبيع مع احدهما وامان يبيعه
 فان يبيع مع ابوه فهو يبيعه فادام الحرب فهو يبيعه بوجه حتى لو مات يبيع
 عليه وهذا ظاهر وكذا اذا سبي مع احدهما وكذا اذا خرج الى دار الاسلام معه
 ابواه واحدهما لم يبيعه فان مات ابوان بعد ذلك فهو يبيعه بغيره حتى يسلم
 بنفسه ولا تنقطع نعمة الابوين فهو يبيعه لان حاله ليس بشرط لبقاء الحكم
 والبيع وان اخرج الى دار الاسلام وليس معه احدهما فهو مسلم لان النبي تنقل
 الى الدار على سببها ولو اسلم احد الابوين فادام الحرب فهو مسلم تعالى ان اولو يبيع
 خبر الابوين حينما لم يبيعه وكذا لو اسلم احد الابوين فادام الاسلام مع النبي
 يبيعه واخرج الى دار الاسلام فهو مسلم تعالى انه معهما او احدهما لان نعمة
 الدار لا تعتبر مع احد الابوين لما ذكرنا سابقاً فاما الدخول في دار الاسلام فلا
 يكون مسلماً لانها دار غير مختلفة واختلاف الدار يمنع النعمة والاحكام الشرعية
 واسما علم غايماً فغير نعمة الابوين والدار اذا لم يسلم بنفسه وهو
 لا يقتل بالاسلام فاما اذا اسلم وهو يبيع بالاسلام لا تعتبر النعمة وبقي الاسلام
 عندنا وعندها لثنا في بيعه واخرج قوله صلى الله عليه وسلم في الدار على ان لا
 يبيع النبي حتى يبيعكم وعجز الجوز حتى يبيعوا وعزنا في بيعه ما ان يبيعوا
 مروج العلم والفتنة مستطوعه وهو ان النبي لو خرج بالاسلام ما ان يبيعوا
 وامان يبيع فلا يعلم ان النسل بالاسلام بحال والفرصة عطاء التسرع
 والتمسعه مروج وكما رحمه الاسلام من الاحكام الصارفة فان سلب حرمان
 الميراث والفتنة وفوق الفرقة بين الرقيقين والعبي ليس من حال الصرافات
 الصارفة ولهذا يبيع طلامه وعقابه ولم يبيع عليه الصوم والصلاة فلا يبيع
 الاسلام ونسب اسم امه ناس على عيب فيجب انما اسمها كالباق وهذا
 لان الانبياء عبارة عن النسل لولادة وسرعاهم ونسب نساء ناس على جميع ما
 انزل الله عليه ونسب يبيعه بغيره يعلم الاسلام في جميع ما جاء به عن الله تعالى

من افراد ومن حال الاجتماع وولوي وحده لا يحكم بالاسلام يعني في ذلك اذ اصل
 جماعة وانما ان الصلاة الجامعة على هذه الهيئة التي فصلها اليوم لم تكن
 في شرع من قبلنا فكانت مختصة بشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 وكانت لا تلي القول في ذلك الاسلام بخلافه فاما اذ اصل وحده لا يصلا
 وحده غير مختصة بشريعنا وروي عن محمد اذ اصل وحده مستعمل الصلاة
 يحكم بالاسلام لان الصلاة مستعمل الصلاة دليل الاسلام لقوله صلى الله عليه وسلم
 من شهد جنازة وصل الى قبيلتنا واكثر جميعاً فاشهدوا له بالامان وعلى هذا الخلا
 اذن في مسجد جماعة يحكم بالاسلام عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يحكم
 بالاسلام لان الاذان من شياطين الاسلام وكان لا ياتى به ذلك قول الاسلام ولو
 قول القرآن وانفسه لا يحكم بالاسلام لاحكامه فاعاد ذلك العلم ما فيه من غير ان
 يفتي بحقيقة اذ لا كل من شاع بوجه كالحاكم من الكفرة ولو كان يحكم بالاسلام
 في كل ما ينظر في ذلك انما بالاحكام ولي وشهد الناسك مع المسلمين يحكم بالاسلام
 لان جاداً على هذه الهيئة الحاضرة لم تكن في الشرايع المتقدمة فكانت
 مختصة بشريعنا وكانت دلالة ابا ركا صلاة الجامعة وان لم يولد يشهد
 الناسك او شهد الناسك ولم يولد لا يحكم بالاسلام لانه لا يصير عادة في
 شريعنا ابا ركا على هذه الهيئة والادان على هذه الهيئة لا يكون دليل الاسلام
 ولو شهد شاهدان انهما راياه يملو سنة وما قالوا ان رايه يملو جماعة وهو
 يقول صلاته لا يحكم بالاسلام انهم يملو رايه فلا تكون الصلاة المطلوبة
 دلالة الاسلام ولو شهد احدهما فقال رايته يملو في المسجد اعظم وشهد
 الاخر وقال رايته يملو في مسجد كذا وهو منكراً تقبل وان كان يحكم على
 الاسلام لان الشاهد من اتفاق وجود الصلاة منه جماعة في المسجد ولما
 اختلفوا في المسجد وذا يوجب اختلاف المكان لا شرايعاً وهو الصلاة فقد
 اجتمع شاهدان على فعل واحد حقيقة لكن ثبت شهادتهما والجميع على الاسلام
 لان القول لا فعل الصلاة وان كان متحداً حقيقة فهو مختلف صورة لاختلاف
 محل العقاقير وثبت شهرة القتل واسما علم واسما علم بالاسلام من طوبى البعثة
 فالنبي يحكم بالاسلام تعالى ابوه عقل او لم يعقل ما لم يسلم بنفسه اذ اعقل
 ويحكم بالاسلام بغير الدار ايضا والحكمة في ان النبي يبيع ابوه والاسلام والكفر
 ولا عفة بالدار مع وجود الابوين واحدهما لا بد له من دين يحرم عليه
 احكامه والصبي يمت ذلك اما لعدم علمه او ما قصوره فلا بد وان جعل يبيع

وقد وجد ذلك منه لوجود دليله وهو انما العاقلة وخصوصا عن طوع فتدبر
عليه الاحكام لانها مبنية على وجودها لان حقيقة قال الله تعالى ولا تتكلموا
المشركين يومئذ يومئذ في الاصل عليه وسلم لا يرشد المومن انما في الاكثر
المومن فتدبر انه مرفوع القلم فلانهم في الفروع الشرعية واما الأصول
الفعلية فمنوع وجوب الامار من الاحكام العقلية فيجب على عاقل والمحدث
يجعل على الاحكام الشرعية توقيتا بالدلائل وبه نقول واما حكم الامارات
فتقول واما العصمة والنجاة فلا بان كانا احد هما يرجع الى الاخرة والآخر
يرجع الى الدنيا بالادب يرجع الى الاخرة فيكون المومن من اهل الجنة اذا ختم
عليه قال الله تعالى من اجل العصمة فله خير منها واما الذي يرجع الى الدنيا فصحة
النفس والمال لقوله عليه السلام امرنا اننا فاننا انما نحن في قوله الله تعالى
فاداني لهما عصومتي واما هو واموالهم الا يحقها الا ان عصمة النفس في حق
وعصمة المال ثبتت تعال العصمة للنفس والشرع في الخلق والمال خلق
بذلك للنفس يستفادها في حق النفس تعال عصمة النفس في حق المال استفاد
وحدا انما هو للشيعة علم ما تذكر فكل هذا اذا سلم اهل الدين من اهل الحرب
بلا ان يظهر عليهم السلطان حرم قتلهم ولا سبي احد على ماله علم ما قلنا
وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال امرنا على ماله فقلوه ولو
اسلم حرب يرد الى الحرب ولم يهاجر لنا قتله مسلم محمد اخطا ولا شيء
عليه الا الكفارة وعند ابي يوسف عليه الدية والحظا وعند الشافعي عليه الدية
مع الكفارة والخطا والقصاص في الجسد واجبا للعمومات الواردة في
القصاص والدية من غير فصل من موضع قتل يرد الاسلام او يرد الى الحرب
ولنا قوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو من مخرج ربيعة مومنه
اوجب الكفارة وحلها كل موجب قتل الحربي الذي هو من قوم عدو لنا
لا تمتحله جزاء او الجزاء بغير الكفارة فنفى وقوع الكفارة بها عما ساءها
من القصاص والدية جميعا وان القصاص لم يمتنع الاحكام الحياتة قال الله تعالى
ولكم في القصاص حجة والحاجة الى الاحتياط ضد القتل والدية وحامله عليه ولا
يكون ذلك الا عند الحاجة ولم توجد ما هنا وعلى هذا الاسلام ولم يهاجر
انما حتى ظهر المسلمون على الدار فاما في ربيعة من المنقول فتدبر ولا يكون نصيبا
الى عبد ايضا لان نفسه استنفاد العصمة بالاسلام وماله الذي يدين تبع له من
كل وجه وكان معصوما بتعال العصمة النفس ابا لا ان اذنا قل فتدبر

خروج من ماله المولى فلم يجز تعالى له فانقطعت العصمة فانقطاع التبعية فيكون محلا
للتكلم بالاستقلال وكذلك ما كان في ماله من ماله او في ماله من ماله او في ماله من ماله
فيما كان في ماله من ماله من وجه من حيث انه يحفظ الولد عنه ولا ينسب
الحقيقة وكل واحد منها معصوم وكان ما في ربيعة معصوما فلا يكون محلا للتكلم
واما ما كان في ماله من ماله من وجه من وجه فاما عند ابي حنيفة وعندهما يجوز له ان
يدل الودع به وكان معصوما والصحيح قول ابي حنيفة انه من حيث انه يحفظ
يكون في ماله من ماله من وجه من وجه فاما عند ابي حنيفة وعندهما يجوز له ان
الحرب غير معصومة فوقع الشك في العصمة فلا تنافي بين العصمة مع الشك ولا عقار
يكون نصيبا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد هو والمقول سواء والصحيح
قولهما انه من حيث انه يتصرف فيه بحسب مشيئة يكون في ماله من ماله
نحوه انه من حيث انه يحفظ بنفسه ليس فيه ولا يكون نصيبا
ثبتت العصمة مع الشك واما اولاده الصغار فاحرار مسلمون تعال اولاده
الكبار وامراته يكونون نصيبا لانهم في حكم انفسهم لا تعلم التبعية واما الولد
الذي في البطن فهو مسلم تعال اليه ووفق ليعال ماله وفيه اشكال وهو ان
هذا انما الورق على السلم وانه متبع والجراس ان المنع انما الورق
على ماله هو مسلم خبيث لا يراد له حكم الودعة ولا سلام شرعا وهذا اذا سلم
ولم يهاجر لنا وظهر المسلمون على الدار لموا سلم وهاجر لنا فظهر المسلمون
على الدار امواله فما كان في ماله من ماله من وجه من وجه في ماله ولا يكون نصيبا
ذكرنا وما سوى ذلك فهو نصيب لادنا ما يرضاه وقيل ما كان في ماله من ماله من وجه
فهو على الحال الذي ذكرنا واما اولاده الصغار في حكم انفسهم تعال اليهم فلا
يسير قولنا ان الاسلام يمنع انما الورق الا ما ثبت حكمه بان كان الولد في البطن
الام والاولاد الكبار في حكم انفسهم فلا يكونون نصيبا لانهم في حكم انفسهم
روجه والولد الذي في البطن في حكم مسلم تعال اليه ووفق ليعال ماله ولو
دخل الحرب رد الاسلام لمسلم ظهر المسلمون على الدار لجميع امواله واولاده
الصغار والكبار وامراته وما في بطنها من ماله لا يسير في الحرب وخروج
النساء من العصمة لانه لا تعلم عصمة النفس في ذلك وان صار معصومة
لكن بعد تباين الاراء به منع ثبوت التبعية ولو دخل مسلم او يرد الى الحرب
فاصاب هناك ماله ظهر المسلمون على الدار في حكمه وحكم الذي اسلم من اهل الحرب
ولم يهاجر لنا مستقلا سواء اسلم واما الامان فنقول الامان في الاصل نوعان

بانه يكون نصيبا

أمان موثوق وأمان موبد اما الموثوق فان ايضا الحد هما الا امان المعروف
 وهو ان يحاصر العزلة مدينة او حصرا من حصون الكفرة فيستأنهم للقتال
 فيؤمنونهم والامان منه في مواضع في بيان كرا امان وفي بيان شرائط امان
 وفي بيان حكم الا مان وفي بيان صفته الا مان وفي بيان ما يقتضي به الا مان
 اما ركنه فهو اللفظ الدال على الا مان مخوف كونه القابل للمنعك وانتم امنون
 او اعطيتم الا مان وما يجرب هذا الحركي واما شرائط الا مان فانواع
 منها ان يكون في حال يكون للمسلمين ضعف والكفرة قوة في القتال
 فرض والا مان يتضرر بحكم الا مان فيقتضي فرض الا مان في حال ضعف
 المسلمين وقوة الكفرة لا يمتنع ذلك يكون قتال معي كونه وقوة وسيلة الى
 الاستعداد للقتال فلا يوجب ذلك التناقص ومنها العقل ولا يجوز امان
 المخوف والصبي الذي لا يقبل ان العقل شرط اهلية التصرف ومنها
 البلوغ وسلامة العقل عزلة عنه عند ما يدعى العقل وعند محمد ليس بشرط
 حتى ان الصبي المراهق يقاتل الاسلام والبالغ المختلط العقلاء امكن
 بغير عند القامة وعند محمد بغير وجهه قوله ان اهلية الا مان مبنية
 على اهلية الا مان والصبي الذي يقبل الا مان من اهله الا مان يكون من اهله الا مان
 كالا نحرولنا ان الصبي ليس من حكام الا مان فلا يجوز من اهله الا مان وهذا
 لان حكم الا مان حرمة القتال وخطاب التحريم لا يتناول ولا من شرط
 صحة الا مان ان يكون للمسلمين ضعف والكفرة قوة وهذه حالة حقيقة
 لا يوقف عليها الا بالناحل وانظر في بوجوه من الصبي اشتغال بالقتال
 واللعب ومنها الاسلام فلا يصح امان الذي وان كان يقاتل مع المسلمين
 لا نه منهم فحق المسلمين فلا يوزن خيانتة ولا انه اذا كان منها فلا يردك
 انه يقاتل على امرأة مسلمة مسلمة من المسلمين من انظر في حال الكفرة والضعف
 ام لا فيقع التناقص فوجود شرط الصحة فلا يصح مع التناقص واما الحرمة
 فليست بشرط صحة الا مان فيصح امان العبد المادون في القتال بالاجماع وهل
 يصح امان العبد المحجور عن القتال اختلف فيه في الكفرة والضعف وبوجه
 يصح وفي محمد يصح وهو قول الشافعي وجهه قوله ما روي عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال للمسلمون تنكحوا ذمماؤهم وسبي ذممتهم
 اذ ناموا والذممة العهد والامان نوع وعهد والعهد للمسلم اذ في المسلمين فينكحوا له
 الحديث وقد تجر المولي يصل في التصرفات الصادرة ورأى نافع بل هو في التصرفات

اهل

ذلك

النافعة

النافعة غير محجور كقبول الهدية والصدقة ولا حصره للمولى في امان العبد
 ينظر في نفعه عليه لا تنكح في زمان قبل له وليس اهل المسلمين فيمنعته
 فلا يطرأ بخارج عنه فاسد المادون القتال وجهه قوله امان الاصل
 في الا مان لا يجوز ان القتال يتضرر ولا مان يحرم القتال الا اذا وقع
 في حال يكون للمسلمين ضعف والكفرة قوة او وقع وسبيلنا الاستعداد
 للقتال في هذه الحالة فيكون قتال معي اذ وسيلة الى التناقص حكمه ذلك
 التي وهذه حالة لا تعرف الا بالناحل وانظر في حال المسلمين في قوتهم
 والعدا المحجور اشتغال بغير مدونة لا يبقف عليها فان امانه لا يتناقص
 لفتا للمعروف صورة ومعنى ولا يجوز بهذا قول المادون في المادون
 بالقتال ببقف على هذه الحالة فيقتضي امانه وسبيلنا القتال وكان امانه
 للقتل معني فهو اعرف واما الحديث ولا يتناول المحجور في الا مان
 ان يجوز من الدابة وهو الحساسة واما ان يكون من الدابة وهو الغنم والاف
 ليس بزيادة الحديث تناوله المسلمين يقولوا المسلمون تنكحوا ذمماؤهم ولا حصة
 مع الاسلام والتنازل لا يتناول المحجور لا يمتنع ذلك يكون عرض القتال ولا يكون
 اقره ان الكفرة واسم اعلم وكذلك الكفرة ليس بشرط فيصح امان المراهق
 بامتناع العقل لا يمتنع عن الوقوف على حال القوة والضعف وقد روي في
 قتال النبي صلى الله عليه وسلم في غزاهما امتنعت زوجهما العاصم واجاز رسول الله
 صلى الله عليه وسلم امانها وكذلك السلامة عن النبي صلى الله عليه وسلم والمريض ليست
 بشرط فيصح امان لا عي والامر والمريض لان الاصل في صحة الا مان صدوره بخبر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا يمتنع من القوة وهو العاقل لا يمتنع فيه
 ولا يجوز امان التاجر في الحرب والاسير بها والاسير الذي كسر هذا الكرامة
 فهو لا يقفون على حال القوة والضعف ولا يعرفون الا مان مصلحة
 ولا منهم مهتور فحق العزلة لكونهم مهتورين فليترك الكفرة وللدلالة الجامعة
 ليست بشرط فيصح امان الواحد لقوله صلى الله عليه وسلم ويبيع ذممتهم اذ ناموا
 ولا الوقوف على حال القوة والضعف لا يبقف على رأي الجماعة فيبيع من الواحد
 وسواهم جماعة كثيرة او قليلة او اهل مصر وقريته وذلك بخبر واما
 حكم الا مان فهو شئ من العزلة لا يمتنع ذلك لفتا لان يد له وهو قوله
 استفتي الامم لهم عن العقل والسبي والاستعداد فيحرم على المسلمين قتل
 رجالهم وسبي ذممتهم وذراريهم واستقام اموالهم واما صفته فهو عقد غير

انه

لازم حتى لو اري الامام المصطفى والنقض ينقض لا يجوز ان يمتنع من ان ينقض
 المبرور من الصلحة فادام ان ينقض والنقض ينقض وامامنا ما يمتنع
 به الامان فالاسريه لا يخلوا من احد وجهين اما ان كان الامان مطلقا واما ان كان
 موقفا وفي معتق فان كان مطلقا فاستفاد يكون ينقض احد هما
 ينقض الامان فاذا انقض الامان ينقض لكن ينبغي ان يجبرهما بالنقض بقا
 لهما يكون رتبهم عند رتبة العبد والثاني ان ينجوا الحصن بالامان والامان
 فينقض واذا جازوا الامان بالامان ينجون بدعوى الاسلام فان ابوا فالي
 الذمة فان ابودهم الي ما منهم فما نالهم احترازا عن القدر وان ابوا لاسلام
 والجزية وادان ليحتموا يا منهم فان الامام يجهل علم يري فان رجعوا الي
 ما منهم والاحل المصروب والاصار واذمة لا يمكن تبعد ذلك يرجعوا
 الي ما منهم لان مقامهم بعد الاحل المصروب انتم الاسلام الذمة دالة وان كان
 الامان موقفا وفي معتق يمتنع في بعض الوقت من غير الحاجة الي النقض
 ولهم ان يقال لهم اذا دخل واحد منهم دار الاسلام فمضوا وقت وهو فيه
 فمضوا من حتى رجلا الي ما منهم وانه علم هذا اذا حاصر القنطرة مدينة او
 حصن من حصون القنطرة فمضوا فاستأنسوا فاما اذا استنزلهم على الحكم
 فهذا علي وجهين اما ان استنزلهم على حكم الله تعالى واما ان استنزلهم على
 حكم العباد بان استنزلهم على حكم رجل فان استنزلهم على حكم الله تعالى جاز
 انزلهم عليه عند يوسف والقرار بالامان ان شاقا مما تأبىهم وشي
 شام ودرهم وان شاسي الكل وان شاحول دفعه وعند محمد بن جوير
 انزل على حكم الله تعالى فلا يجوز قتله واسترقاقهم ولكن دعوا الي
 الاسلام فان ابوا جعلوا ذمة واجتبه ما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان قال في وصايا الامراء عند بعت الجند واذا حاصرت مدينة واصفاهما اذ
 ان نزلهم على حكم الله تعالى فلا تنزلهم على حكم الله تعالى فانه لا تدور ما حكم الله
 تعالى فيهم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن انزل على حكم الله تعالى ونهى على
 المعنى وهو ان حكم الله تعالى غير معلوم وان انزل الامام قضا الجند واذمة
 لا يوجب واذ لا يوجب انزل على حكم الله تعالى فيدعوا الي الاسلام فان اجابوا
 فم احرار مسلمون لا سبيلا في انفسهم واموالهم وانا بوايئهم الامام ولا
 يسترقاقهم ولكن جعلهم ذمة فان طلبوا من الامام ان يسلفهم ما ملكتهم او يمتنع
 اليه لانه اوردتهم الي ما منهم لاصرا وحزنا عليه وجهه قوله ابي يوسف

كان هو

جاءوا هو

رواه مسلم بن الحديث
 يروي

على حكم الله

لنا

الاستنزال

الاستنزال على حكم الله تعالى هو الاستنزال على الحكم المشروع للمسلمين في حق القنطرة
 واقتل والسي وعقد الذمة كذا الحكم مشروع في حقهم في انزل على حكم الله
 قوله ان ذلك مجهول لا يدرك انزل عليه اي حكم هو **فان**
 نعم لكن بذكر الوصول اليه والعلم به لوجود سبب العلم وهو الاختيار بين
 ان يخلوا الامان لا يخلوا لا عليه لا ولا الكفاية ان اوجاج احد الشا الثلاثة
 وذلك غير معلوم انه منع ذلك تقولا او كتابيا لوجود سبب العلم به
 وهو اختيار المكلف كذا ما يدل عليه انه يجوز انزل على حكم العباد
 بالاجماع ولا يزل على حكم العباد انزل على حكم الله تعالى في حقينة اذ العبد
 له ملك انشا الحكم من نفسه قال استنزال في شرك تركه احد اركان
 ان الحكم الله ولا يملكه بظهر حكم الله المشروع في الجاد نقد ولهذا قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد من معاذ رجل منكم لفتك من حكم الله
 من فوق سبعة ارقعه واما الحديث في جنة الله مصر وملك زمانك
 جواز ورود النسخ وهو احيا البطل الله عليه وسلم وقد اعدم هذا المعنى
 بعد وفاته لخروج الحكم عن احوال الشيخ بوفاته صلى الله عليه وسلم واذ
 جاز انزل على حكم الله تعالى عند ابي يوسف والقرار بالامان فان كان
 افضل للمسلمين من القتل والسي والذمة فعلى ان كل ذلك حكم الله تعالى
 المشروع للمسلمين في حق القنطرة فان اسلو اقبل الاختيار فم احرار مسلمون
 لا سبيلا في انفسهم واموالهم ولا يرضاهم وهي غير مبررة وكذلك اذ احلهم
 ذمة فم احرار ويصح علم ارضهم الخراج فان اسلو اعلو نطبه الخراج
 صارت غير مبررة هذا اذا كان انزل على حكم الله تعالى فاما اذا كان
 على حكم العباد بان استنزلهم على حكم رجل فم هذا لا يخلوا من احد وجهين
 اما ان استنزلوا على حكم رجل من غير انزل على حكم الله تعالى لان ذلك مبرر واما
 ان استنزلهم على حكم رجل غير معين فان كان ان استنزل على حكم رجل معين
 فنزلوا على حكمه فم حكمه فم ما ذكرنا وهو رجل عاقل مسلم من غير
 قيد ودي في ذم جاز الاجماع لا يروى ان كان في قبضة لا احاصره رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حيا وعشرين ليلة استنزلوا على حكم سعد بن معاذ
 فم سعد رجلا عن ابن قتيل رجلا وم فم اموالهم ونسبي نساهم ودرهم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفتك من حكم الله تعالى في حق سبعة ارقعه
 قد استنزلوا على حكم الله عليه وسلم حكمه في شرا ان حكمه على حكم الله

الذمة

المكفر

ل

الاعتداء من استنزال الحكم
 الشرعي في حيا من مسلمين
 وسلم فم غير انزال
 على حكم الله تعالى لادان
 الا انزل على حكم الله
 على لاهم في القنطرة
 فم احرار مسلمون

حكم

مقدم

مقدم

ان اهل الحجة لم يملوا ذلك لما بينا ولو ادعى الامام على رجل الحجة منهم ثم بداه ان
 ينقض فلا بأس به لما بينا ان التعبد كان كما رغبنا للنقض ولكن سئلهم بحصة
 ما بقى من الدين من الحجة الذي اخذناه انما اعطوه ذلك بغالبه الا ان كانوا كذا
 فاذا فاقوا بعضنا لزم الرد بنقضنا هذا او وقع الصلح كانا كونا مبنيين
 على احكام النقص فاما اذا وقع الصلح على غير علمهم احكام الاسلام فهو لازم لا
 هذا في حق النقص لا الصلح الواقع على وجه عقد دمة فلا يجوز للايمان ان ينقض الهم
 واسلامهم وانما بيان ان ما ينقض به عقد الموادعة فالحجة فيه ان عقد الموادعة
 اما ان كان مطلقا عن الوقت واما ان كان موقوتا بوقت معلوم فان كان مطلقا عن
 الوقت فالذي ينقض به نوعان نصر ودلالة والنصر هو البينة الحاضرة
 صريحة او اما الدلالة فهو ان يوجد منهم ما يدل على النصد بخلافه فيقوم
 من ادعاء الموادعة في غير اذن الامام فيقطعوا الطريق فزاد الاسلام فان كانوا حجة
 لا منعة لهم لا يكون ذلك نقضا للعهد لان قطع الطريق لا منعة له بصله دالة
 النقص لا تركه لوضوح واحد منهم على النقص فيمنع كما في الامان الموبد
 وهو عقد الزمة وان كانوا حجة لهم منعة يخرجوا بغير اذن الامام ولا دليل
 ملكته فالملك له اهل ملكته على مواد عتهم لا نعلم دالة النقص من جهة
 وان كان موقوتا بوقت معلوم ينقض العقد بانها الوقت من غير الحاجة الى النصد
 حتى ان النقص بان يغيروا عليهم لان العقد الوقت لا يغيره بشيء يابها الدابة
 من غير الحاجة الى النقص ولو كان واحد منهم دخل الاسلام بالموادعة
 الموقوفة من قبل الوقت وهو زوال الاسلام فهو ان يبرح الى امانه لان
 النقص لهم بوجه القدر والنقص بغيره يخرج عنه ما لم يبرح واسلم علم واما
 الامان الموبد فهو المستبعد الزمة والكل منه في مواضع وفيما ان رد العقد
 وفيما ان شرط البطالين وفيما ان حكم العقد وفيما ان صفة العقد وفيما ان
 يبوخذ به اهل الزمة وما يشعرون له ولا يشعرون له ما كان العقد فتدعيان
 نصر ودلالة اما النقص فهو لفظ يدل على سواد الحزب بخلافه
 زوال الاسلام بامان واقام بها سنة بعد ما تقدم اليه وان يجمع او يكون
 دمية او اصل ان الحزب اذا دخل الاسلام بامان ينبغي للايمان ان ينعقد اليه
 فينصرب له من معلومة على حسب ما ينقضوا به ويقول له انجاوزت
 الى جهة منك من اهل الزمة فاذا جاوزها صار دمية لان له ذلك فلم يجمع
 حتى مضت المدة فقد رضي بصبر ورثه دمية فاذا اقام سنة من ميعاد قال الامام

باجل الامام وينقطعوا
 الطريق في دار الاسلام
 لان اذن الامام بذلك
 ولا بد للشد والرخاء

اخذ منه الجزية ولا يتركه يرجع الى وطنه بعد ذلك وان خرج قبل تمام السنة
 فلا سبيل عليه ولو قال الامام عند الدخول لاجل ولا تمكث سنة فمكثت سنة
 ما رد دمية ولا يترك من الرجوع الى وطنه لما بينا ولو اشترى المسلم من ارض
 خراج فاذا وضع عليه الخراج صار دمية لان وطئته الخراج تنقص للمقام في
 دار الاسلام فاذا قبلها فقد رضي بكونه من اهل دار الاسلام فصبر دمية ولو
 باعها قبل ان يحجب خراجها لم يصبر دمية لان الخراج على الجرد والشتا ولا
 يدل على التزام الزمة الا اذا كان خراج مفا سمة قاذ اخذت الارض واخذت
 الامام الخراج من الحراج وضع عليه الجزية وجعله دمية ولو اشترى المسلم
 ارض القاسمة واخرجها من رجل من المسلمين فاذا اخذ الامام الخراج من ذلك
 يصير المسلما من دمية لما بينا ان نفس المسلما يدل على التزامه بل لا بد من التزام
 هو وجوب الخراج عليه ولو لم يحجب ولو اشترى من الحراج من المسلما من رخص خراج
 فزرعها فاخرجت زرعها فاما لزوم اذ لا يصبر دمية لانه اذا اصاب
 الزرع اذ لا لم يحجب الخراج فصار كانه لم يزرعها فينقض النصارا وانما لا يبرح
 دليل قول الزمة ولو وجب على المسلما من الخراج فاقرا سنة من سنة
 يوم ملكها صار دمية كما عهد الزمة نصا فعند ان تبدد العقد من حين
 وجوب الخراج فيبوخذ خراج الارض بعد تمام السنة من ذلك الوقت ولو
 تزوجت الحرية المسلما سنة فزاد الاسلام دمية صارت دمية ولو تزوج
 الحرية المسلما من زوال الاسلام دمية لم يصبر دمية ووجه الفرق ان الزمان
 ما بعد له وجهها فاذا انقضت بذي فقد نصبت بالتمام فزاد انما صار
 دمية تنعلا لزوجها فاما الزوج فليس يتابع المرأة فلا يكون تزوجه اياها
 دليل ايضا للمقام فزاد الاسلام ولا يصبر دمية واسلم علم واما شرط
 الركن واوضح من هذا ان لا يكون للعهد من شرط العرب فاذا قبل منهم
 الاسلام والسيف لقوله تعالى اقبلوا الفتح خير من الحرب فاقبل منهم
 فقالوا اسلمهم امر يقبل المسلمين ولم يامر بتخليد حبسهم الا بعد ثوبتهم
 الاسلام ويجوز عند الزمة مع اهل الكتاب لقوله تعالى فلو اذنت لهم يومئذ
 باس في اليوم الاخر لقوله من الذين تولوا ان كانا معكم فسيوفونهم فلو لم يملوا
 العرب او من الخلق لعوم النصر ويجوز مع الجوسه انهم لم يملوا زاهل الكتاب
 فيقول الحزب في ذلك روي عن رسول الله عليه وسلم انه قال لو الجوسه سبوا
 بهم سنة اهل الكتاب وكذلك فعل عمر رضي الله عنه سبوا والعراق وصر

لان دليله قول الله عز وجل
 فلو جازوا فاعلموا
 فوضع عليهم ما يصبر
 فقاموا ولو لم يملوا
 خراجها فزاد من اهل
 دمية

يوم بعد خراج وفرض
 منه خراج وانه قيل
 سنة فمكثت سنة
 خراج الامام من دمية

فثبت على هذه النسخة
عليه السلام في قوله تعالى
فثبت على هذه النسخة

الجزية على حاكمهم والخراج على راضهم ثم روي عنهما الفرق بين مشركي العرب
وغيرهم من اهل الكتاب ومشركي النعمان ان اهل الكتاب بائنا نزلوا بالذمة وقول
الجزية لا يثبت فيها بوجوب منهم او طبع في ذلك الدعوة الى الاسلام ليقاتلوا
المسلمين في محاسن الاسلام او شرابا بعد وينظروا فيها نزلوها مؤسسة
على ما تخلفوا العقول وتقبله فديعهم الى الاسلام وبرغوز قس وكان عقد
الذمة لرجاء الاسلام وهذا المعنى لا يجعل بعد الذمة مع مشركي العرب
لانهم اهل تقليد وعادة يعرفون سبوكا فاده وتقليد اهل بل بعدون
ما سوي ذلك سخرية وجنونا ولا يتصور بائنا مل والنظر في محاسن
الشريعة ليقنوا عليها فديعهم الى الاسلام من غير السيف داعيا لهم الى الاسلام
ولهذا لم يقبل لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم الجزية ومشركو النعمان
مكحوروا اهل الكتاب وهذا الحكم بالنصر الذي رويته ومنه
ان لا يكون صيدا فانه لا يقبل من الرند ايضا الى الاسلام او السيف لكونه
تعالى يقابلونهم ويسلمون قيل ان الآية نزلت في الردة من غير خيصة وان
العقد في حق الردة يقع وسيله الاسلام لان الظاهر انه لا ينقل عن
دين الاسلام بعد ما عرف حاسنه وشرايعه المجودة في العقول لا كسوء
اختياره وشبه طبعه فيعقد الماسر على فلاحه فلا يكون عقد الذمة الا اذا
كان انكاحا من عقد خيصة هم قوم من اهل الكتاب يعرفون
الربور وعندهما قوم بعد والوكوب فكانوا فيكم عند الاناس
فيوجد منهم الجزية بائنا نزلوا من العجم واسد اعلم ومن ان يكون صيدا
فان وقت له وقته لم يصب عقد الذمة لان عقد الذمة في اداة العصمة كالحاق
عقد الاسلام وعقد الاسلام لا يصح الا موبدا ذلك العقد في حقها وما
بين حكم العقد فيقول واسد ان يكون لعقد الذمة احكاما من اهل
عصمة النفس لقوله تعالى قاتلوا الذين يؤمنون بالحق قوله حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون انما اجد افعال الرجاء في قول الجزية وادانت
الباحة تنسب العصمة ضرورية ومنها عصمة المالك بائنا نزلوا بعد لعصم
النفس وعن علي رضي الله عنه انه قال انما يتقوا عقد الذمة لتكوا زواياهم
ودماؤهم كدمايتنا ومنها وجوب الجزية والامم والجزية في مواضع
في بيان وجوب الجزية وفي بيان شرائط الوجوب وفي بيان وقت الوجوب
وفي بيان مقدار الواجب وفي بيان ما يقطع به بعد الوجوب اما الاو

فثبت وجوبها عقد الذمة واما شرائط الوجوب فانها على منها العقل ومنها البلوغ
ومنها الذكورة فلا تجب على الصبيان والمجانين والانساء وان اسقطوا وجوب الجزية
عن من عقله اهل العقاب بقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر الآية
والعاقلة مفاعلة من العقاب وهذه السوا من اهل العقاب فلا تجب عليهم ومنها
الصحة فلا تجب على المبرأ من اضرار السنة كمن كان من ارض بغير رعا القتل او لولا
ان مرضا ذكر السنة وان صح ذكر السنة وجب لان لا ذكر حكم الكل ومنها
السلامة عن اللفظة والعجز والكبر فظاهر اربعة فلا تجب على الرمن والاعرج
والشيخ الكبير وروي عن ابي يوسف انها ليست بشرط وجب على هؤلاء اذا كان ام
مال والصحيح جواب ظاهر اربعة لان هؤلاء السوا من اهل العقاب عاده ان يركب
انهم لا يسلطون وكذا الفقير الذي لا يعمل لغيره لا يقدّر على العمل يكون
من اهل العقاب واما اصابه اوصاف فليعلم الجزية اذا كان مونا في رعا
العقاب لانهم من اهل العقاب فان لم يعملوا مع القدرة على العمل لا يوجب الوجوب
كما اذا كان له ارض خلع ما يربحها مع القدرة على اربعة لا يقطع الخراج
ومنها الجزية فلا تجب على العبد وان العبد ليس من اهل كمال المال واما
وقت الوجوب فالوقت اول السنة بها تجب لمخافة الدار والسبل ولا تؤخر
والاخر السنة ولكن يوجب في كل شهر من العتد درهم ومن الوسط درهمين
ومن الغني اربعة دراهم واما ما لا مقدار الواجب فيقول واسد ان يكون في العتد
الجزية على صيرين جزية توضع بالانصاف وهو الصالح وذلك يتقدّر بعد ما
وقع عليه الصالح فاحال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين عمار بن عبد الله وما بين
حلمة بن جحش بنه فصاعدا امام عليهم من غير رضاهما بان يظهر الامام على ارض
القفار وافرهم على املاتهم وحملهم ذمة وذلك على امر بائنا نزلوا في قوله تعالى
من اسبابا واساط وقدر يصح على الغني ثمانية وروى عندهما والوسط
اربعة وعشرة وروى عن ابي عبد الله عتد درهمان وروي عندهما عتد
انه امر عتدان بن حنيفة حين مضى الى السوادان بضع هكذا وكان ذلك عتد
مخصص من المهاجرين ولا يضار رضي الله عنهم ولم يركب عليه قهولا لاجتماع عتد ذلك
محال انه لا يمتثل ان يكون من غير رضاه عتد رابا لا القدر - سبب عتدنا
النوقب والسبع والعقل فهو كالمسح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
اختلف في تفسير الغني في هذا الباب والوسط والفقير في بعضهم من اهل
نصابا تجب في مثله ان كان على المسلمين وهو ما يتأدرهم فهو فقير ومن مثله ما

فيما ملوا
ذلك

اهل

م يقول الجزية في عقد
رسالة الى اسد
واما الناصيون في عقد
بهم الذمة

سبب

ان الجزية انما جعلت لحق الدم والمستقبل فاذا صار دمه محقونا فالسنة المأ
 ولا تؤخذ الجزية لاجلها لا بعد الاماحة لذلك اذا اسلاموا ما تسقط
 عنه الجزية لعدم الحاجة الى الحق الجزية كذا هنا والاعتبار بخارج الارض
 غير سديد فان الحدود الاسلام بعد مضي السنة لا يسقط عن خارج الارض
 ويسقط عنه خارج الارض بخلاف بين اصحابنا وجهان هذا كما قاله ابو
 قحطال اعتبار بها واسأل علم واسأفة العقد فيها له لازم وحققنا ذلك بمثل
 المسلمون بقضه بحال الاحوال واما في حقهم فغير لازم لا لاعتقال الانبياء في
 الجملة لكنه لا ينقض الا باحد امور ثلاثة احدها ان مسلم الذي لما قرأت
 الذمة عقدت وسبيله الاسلام وقد حصل المقصود والثاني ان يكون دار
 الحرب له انما الحق بد الحرب صان منزلة المرتد الا ان الذي اذا الحق بد
 الحرب يستغرق والمرتد اذا الحق بد الحرب لا يستغرق لما ذكره ان ثلثه
 تقال والتاثل ان يفلو على موضع فيجاء ريوما انهم اذا فعلوا ذلك فقد
 صاروا اهل الحرب فينقض العهد ضرورة ولو امتنع الذي مر اعطى الجزية
 لا تنقض عهده لان الاختار يجعل ان يكون بعد العدم فلا ينقض العهد بالشك
 والاحتمال وكذلك لو سلب صلى الله عليه وسلم لا تنقض عهده لان هذا زيادة
 كفر على كفر والعقد يفرج أصل الكفر فيبقى مع الزيادة وكذلك لو سلب
 اوزن مسلمة ان هذه معاصي ارتكبوها وهربوا عن الكفر والفتح والحرم منه
 بقيت الذمة مع الكفر مع العصية الاولى واما بيان ما يوجب به اهل الذمة
 وما يعرض له ولا يعرض له فنقول وابنه التوفيق والعصية ان اهل الذمة
 يوجبون اطهارا وعلامات يعرفون بها ولا يتركونه من غير المسلمين
 لباسهم ومزكهم ويهتيم فيؤخذ الذي لا يحمل على سوطه كسبي مثل
 الخط والعلظ والمسرقة وسوء طاعة لسلطان المسلمين ولا داخل فيهم ولا اصل
 فيهم اولا وكذا في غير عهدهم من عهدهم على رجال كره ذري هلقه فظنهم
 مسلمين فسلم عليهم فقال له رجل من اصحابه اصبه لك من ندى كثر ففعلوا فقال
 هم قال هو لا نباري النبي فقبل فلما اصابه اصابه من ندى وارتدوا لا يفرق
 الا بعد ناصيته وركب الاكلوف وبقوله ان الذي عليه احد فكونوا كذا جمع
 ولا السلام من شأنه الاسلام فيحتاج المسلم الى اظهار عهده انما لثقت
 ولا يلزمهم ذلك الا لتمييز اهل الذمة بالعلامه وان في اطهار هذه العلامات اطهار

فما عاينهم درهم فهو الاوساط ومن ملك اربعة ادرهم فهو من الاعيان الماروي عز على
 وعدا ليس من غير صلى الله عليهم انما بالاربعة الاف فدادونها تسقط وما فوق
 ذلك كثر جعل من ملك ما يتدرم الى عشرة الاف فدادونها فهو الاوساط
 ومن ملك رباة على عشرة الاف فهو من الاعيان واسأل علم واما ما يسقطها
 بعد الوجوب فانواع منها الاسلام ومنها انوت عندنا فان الذي اذا اسلام او
 ما يت سقطت الجزية عندنا وبعد الشافعي لا تسقط بالموت والاسلام وجه
 قوله الجزية وحيث عوملا العصبه لقوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله اي
 قوله حتى يعطوا الجزية باع دماء هالكنا ثم حققنا الجزية فكانت الجزية
 عوضا عن جفرا لم وقد حصل العوض والزمنا ما لا يخفى فلا يسقط عنه العوض
 وليس ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس على مسلم جزية وعن
 عمر رضي الله عنه انه رفع الجزية بالاسلام فقال واسأل علم ولا سلام لم اذا ان
 فعل ولا نها وحيث وسيله الاسلام فلا تنقض الاسلام والموت لا القتال
 والذليل على انها وحيث وسيله الاسلام ان القتال فرض بالمقصود والجزية
 تنصير ترك القتال فلا يجوز شرع عقد الذمة والجزية الذي يترك القتال
 الا ما شرع له القتال وهو ان توسل الى الاسلام والشرعية لا تنقضه وتعد
 تحقيق معنى ان توسل بعد الموت والاسلام تسقط ضرورة قوله انها وحيث
 عوضا عن جفرا الذي متفق بل ما وحيث الاوساط الى الاسلام لان تكبير الفترة
 وقد اراد الاسلام وترك قتالهم مع قوله فليس بالامتنع ذاته وصفاته للوصول
 الى عرض سبب ماله بنا خارج عن الحكم والعقل واما ان توسل الى الاسلام
 وادام الكفة فمفعول معها انما لا وحيث لحق الدم فانما تحله له الكفر
 المستقبل واذا صار دمه محقونا فيماضي فلا يجوز اخذ الجزية ولا يسقط
 ومنها ماضي سنة تامه ودخول سنة اخري فقال ان يود بها الذي يوجب
 منه السنة المستقبل ولا يوجب السنة الماضية عدة وعزمها يوجب
 لما مضى مادام دما والمسلية تعرف بالموثقا انما يؤخذ الاما ووجه
 قوله ما ان الجزية احد نوعي الخراج ولا يسقط بالناحية السنة اخري
 استندة لا بالخراج الاخر وهو خراج الارض وهذا ان كل واحد منهما لا يسقط
 يسقط بالناحية كما قاله ابو النور ولا يبيح وجهان احدهما ان الجزية ما وحيث
 الاجل الى الاسلام واذا لم يوجب حتى دخلت سنة اخري فمقطع الرجا ماضي فلا
 يوجب بل ماضي ويقال الرجا في المستقبل فيؤخذ للسنة المستقبل والثاني

عدا ومنه سنة واحدة
 سوا سنة واحدة
 انما على سنة واحدة
 يوجب سنة واحدة
 انما على سنة واحدة
 يوجب سنة واحدة
 انما على سنة واحدة
 يوجب سنة واحدة

انما الذلة عليهم وفيه صيانة عقاب صفة المسلمين عن التبرع عما في ايمانهم
ولو ان يكون لاسرائيل واحد جعلنا لهما كبريا وجبر ليوهم سقيا من فضة
ومعارج عليها ظهور الاله وكما يجب ان يتبين لنا في هذا النص المسلمين في
حال الحرب والظرف وجب التبرع والظهارات ولا زرع مخالفة ازرهم المعلن
لما قلنا وكذا يجب ان يتبين انهم لا يعلمون ما يتصرف به اذ هم من دور الحين
لغير المسلمين انهم انا ولا لغيره ولا يدعوا لغيره ان يتكلموا ان يبدوا
في اعمار المسلمين يسعون ويشتركون في عقد الذمة شريعا ليوهم وسيلة
لهم الاسلام وتبينهم من القام في اعمار المسلمين بلغ الى هذا المقصود وفيما بين
منفعة المسلمين بالبيع والشرا فمكتون من ذلك ولا يمكن من بيع الخضر
والخنازير منها ظاهر ان حرمه الحرب والخنزير ثابتة في حرمها كما هي ثابتة في
حق المسلمين انهم محاطون بالحرمات وهو الصحيح عندنا في الاموال على ما عرف
في موضع وكان اظهار بيع الحرب والخنزير منهم اظهار الفتن فيمنعون من ذلك
وعندهم ان ذلك مباح وكان ذلك اظهارا لشعار الكفر فيمكن بعد اظهار شعار
الاسلام وهو اعمار المسلمين فيمنعون عن ذلك وكل يتفقون على ارجاء الجور وال
اعمار المسلمين ظاهر وروى عن يوسف بن ابي اسحاق عن ابي الحسن الجور وال
امنع من ارجاء الخنازير في حق الحرب والخنزير لما في الحرب من خوف وقبح
المسلم فيها ويوم ذلك في الحرب يروى لا يمكن من اظهار صلواتهم في عيدهم لانه
اظهار لشعار الكفر فلا يكون في اعمار المسلمين ولو فعلوا ذلك في كتابهم لا
ينقض لهم وكانوا صرخوا بالتوقف في خوف كتابهم الذي يمنعون من اعمارهم
لذلك لان اظهار لشعار الكفر لا يتحقق فان صرخوا بما جازها لم يكونوا مسلمين
من اعمار المسلمين ولا يتفقون في اظهار ما ذكرنا من بيع الجور والخنازير
والاصلي وضرب الناقوس فرقة او موضوع ليس من اعمار المسلمين ولو كان
فيه عدد كثير من اهل الاسلام وانما ذكره ذلك في اعمار المسلمين وهو الذي يتقام
فيها الجمع والاعباد والحدود لان المنع من اظهار هذه الاشياء لكونه اظهارا
لشعار الاسلام فيختص بالذين في شعار الاسلام وهو المصير الخاضع واسا
اظهار فتنه ويعتقد من حرمته لاننا سائر البهائم الحشر التي هي حرام في دينهم فانهم
يمنعون من ذلك سواء كانوا اعمار المسلمين او اعمارهم ومما بينهم ولا يباين
والاعباد والطوبى والناو واللب بالجماع نظيرها يتفقون من ذلك كله
في اعمارهم ولا يفرق فيهم بفتنهم وحرمته هذه الاموال لا تعقد ها عن فلم تكن

اورهم

الظهار

بهه قال

من ذلك

الذي في مكان اظهار

شعارهم

الذي لا اظهارهم

وخرامهم

مستأنة عن عقد الذمة لغيره وعليها واما الكتابين والسبع الفين عند ولا يتفرق في ايمانهم
في منها واما احداث كيسة اخرى فيمنعون عنه فيما جاز اعمار المسلمين لقوله
على الله عليه وسلم لا كيسة في الاسلام ولا من دونه كيسة فليكن من سواها كما كانت
لان هذا التباين الحكم لبقا لهم ان يستقوها فلهم ان يتقوها فيكون من جملها من موضع
الموضع ان العوا من موضع او موضع اخر فيحكم احدا في كيسة اخرى واما
فان الفرق او موضوع ليس من اعمار المسلمين فلا يمنعون من ارجاء الكتابين والسبع
كالا يمنعون من اظهار بيع الجور والخنازير بل ما بينا ولو ظهر الامام على قوم من اهل
الحرب فاي من يعلم ذمة ويضع على رؤسهم الحريم وعلى اراضهم الخراج لا
يمنعون من ارجاء الكتابين والسبع واطهار بيع الحرب ولا يجمعوا اظهار
شعار الكفر فيمكن ان اظهار شعار الاسلام وهو اعمار المسلمين ولم يوجد خلاف
ما اذا صار ذمة بالصلح ان طلب قوم من اهل الحرب ما ان يصروا ذمة
نقود عن رؤسهم وارضاهم شيئا معلوما ويحرم احكام الاسلام فاضلها هم عليهم
على ذلك وكانت اراضهم من اراض ايشام مائة وقرق وراشوا واطهار
ان لا يعرض لكتابهم القديمة والكلم الواراد وان يجدوا شيئا منها يمنعون من
ذلك انها صارت من اعمار المسلمين واحداث كيسة فيمنعون من اعمارهم
المسلم يمنع عنه شعرا او مصر الامام مصر المسلمين كما مضى عن رؤسهم
اللوحة والصوره واسترى قوم من اهل الذمة دور وارادوا ان يجدوا فيها كتابا
لم يكنوا من ذلك لما قلنا وان كان لا يحكم رجل من موضع من ذلك في ذلك
فيمنع اتحاد الكيسة وكل مصر من اعمار المسلمين فيمنع من اعمارهم عنوة فقد
اشبهه الكون بمنعهم من الصلاة بها وامرهم ان يجدوا هاهنا ولا ينبغي
ان يجدوها ولا يكتفوا كل رجل من اعمار مصر والوعظ الامام هذا المصير
ونزلوا اقامه الجمع والاعباد والحدود فعدوا في اعمارهم بان يجدوا ما ساءا
في عدادهم كالكلمات بصراسة تحت مسلم لا يمكنها من نصب الصلب
فيستعينون نصب الصلب كقصة الصبي وحيث في غير حديث شات هذا الذي
ذكرنا حكم ارض العجم واما ارض العرب ولا يترك فيها كيسة ولا بيعة ولا ساع
فيها الجور والخنزير مصر كانت او فرقة او ما من مياه العرب ومنعوا الشرك
ان يجدوا ارض العرب مسكنا وطنا لذكره محمد رحمه الله فبصلا لا ارض العرب
على غيرها ونظيرها لما عذر الذين يباينون في ارض العرب لا يجمعون في ذلك
حذير العرب واما الانبياء الى الحرم والحرير والنجاء الى الحرم لا يباع فله والحرم

ايضا وادالاسم

وغير ذلك

عليهم

في حمله ذمة

فله كيسة ذمة

في الصلاة في ذلك المكان

لا تباح عنوة

معدا

ولكن لا يطعم ولا يشفق ولا يؤفك ولا يباع حتى يخرج من الحرم وعقد الشافعي
 رحمه الله يسلط الحرم ويقتل ويأخذ ما يجتمع فيه من الجحش ويقتل من
 الحرم ولا يخرج منه أيضا وقال أبو يوسف لا يباع فيه والحرم ولكن يباع الخارج
 من الحرم للشافعي قوله تعالى فقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وحبسوا
 المنافق فكان هذا باحة القتل للمشركين والامان كلها وليس قوله تعالى اولم
 سروا نحن ما حرموا منا هذا اذا خرجوا منا اذا خرجوا كرامة او مقاتلا فلا
 يقتل لقوله تعالى دعاهم ولا تقتلواهم عند انسداد الحرم حتى يفلتوا فيه فان
 قاتلواكم فاقتلوهم كذلك حرم الامان من فناء الحرم فلا يقتل من حرم
 الحرم فيقتل تلافيا للهتك زحار وغيره من الهتك وكذلك لو دخل قوم من
 اهل الحرب للقتال فانهم يقتلون ولو انهم من اهل السلم فلا شيء على المسلمين
 في قتلهم واسرهم **فصل** واماننا من حكم القمام وما يوصل بها منقوك
 واسا التوقيف هاهنا ثلاثة اشياء التوقيف والغنى والغنمية فلا يبيع من
 معاني هذه الفاظ وما يعلق بها من التشرائط والاحكام اما التوقيف للعدو
 فبقية على الزيادة ومنه سمي ولما ولدنا فانه لا يزداد على الولد الصلي
 وسميت نوافل العبادات كذا كذا يزداد استعمل القايض وفي الشريعة عيار من
 مال اختصه الامام لبعض الفداء غير ما لم على القائل سمى نقلا لكونه زادة
 على ما بهر من كس الغنمية والتفصيل هو تخصيص بعض الفداء بالزيادة نحو
 ان يقول الامام مراضا ب شا فله رجب او ثلثه او اقل مراضا ب شا فله رجب
 او اقل من احدى شئ او اقل من قتل قتلا فله عليه او اقل لسرية ما اصبتم
 فلكم رجب او ثلثه او اقل فقولكم وذلك كما جاز في التخصيص بذلك يخرج من
 على القائل وانتم مشرع ومنه سمي بالية قال الله تعالى يا ايها النوح
 المؤمنين على ايمان الاله لا يفرق الامام ان يسل كل ما لا يحد ولا التفصيل كل
 الماخوذ قطع حق الغنمين عن المنفل اصلا كذلك مع هذا لو كان الامام المعينة
 في ذلك ففعله مع سريته جازا للمصلحة قد تكون فيه والمصلحة وتكون
 التفصيل وسائر الامور من الذهب والفضة والسلب وغير ذلك من غير
 على القائل لا يتحقق في الكل والسلب هو ثياب المعنوية وسلاحه الذي معه واديه
 التي ركبها يجرها والا تها وما كان معه من مال فريضة على الامة وعلى وسطه
 فاما جنسه وغلظه وما كان مع غلظه على اية اخرى وليس سلب ولو
 اشترك في قتل رجل كالسلب بينهما فان بدا احدهما بضرب ثم اجبره الاخر فان

كان

كانت الصلوة الاولى قد اتممت وصبرتم الرجال لا يقاتل ولا يبيع على اقل السلب
 الاول لا يقتل ولا يبيع وان كانت الصلوة الاولى لم تضره واليه حاله فالسلب
 للشافعي لا يقتل الثاني ولو قتل رجل واحد فقتل او اكثر وهل يدخل الامان في
 التفصيل قال في جميع ذلك حكمه ان يدخل في خصته وان لم يقتل من دخل في عموم
 الكلام هذا اذا قتل الامان فان لم يقتل شيئا فقتل رجل من الفداء فلا يبيع من
 سلبه عندنا وقال الشافعي ان قتله من غير ما منه لم يقتل سلبه وان قتل معلا
 مثالا يخسر سلبه واخرجنا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اني امرت اني لا
 فله سلبه وهذا من قول عليه وسلم نصب السلب ولا تها اذا قتل معلا مقاتلا
 فقد قتلته بقوة نفسه فيقتل سلبا واداه فله من غير ما فانا قتل بهوه الحار عذبان
 السلب عينة مقسومة وانما انما السلب راي جواز التفصيل والاختصاص في السلب
 من السلب وغيره لان سلب الاستيغا وان كان هو الجهاد والجهاد وحده من
 الكل وان كان هو الاستيغا والامانة لا حد فذلك حصل بقوة الكل وبعض استيغا ف
 الكل تخصيص البعض بالتفصيل يخرج من غير قطع الحق عن المستحق فيكون له
 يجوز انما استحسننا الجواز لا لغيره قوله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنين على
 القتال والتفصيل تحريم على العامة بالاطاع زادة على الجواز من زاده عن
 وفصل شيئا عن غيره بطريقه ما لها رد اليها من غير ما لها رد وهو غير
 التفسير ليهال بالاطاع زادة لا يشترك فيه غيره فادار يطعمه ولا يظفر
 فلا يتصور الزيادة والله اعلم واما الحديث فلا يخفى له فيه انه لا يجوز
 نصب هذا القول شرعا ويجوز ان يكون نصبة شرعا ويجوز ان يكون نصبة
 بما عاينهم فلا يكون حجة مع الانحال فظهر قوله له عليه السلام من اجرا رضا
 منته في انه لا يجوز جعل الوجبة محمدا لانه لا راحة له بغيره ان الامام
 لنا هو الامانة وما شرطه من ان يكون في حصول الغنمة في يد
 لا يفرق فاد احصل في يد ٧ فلا يفرق جواز السلب للغير على القائل واد
 لا يتحقق الا في اخذ الغنمة فان قيل ليس له روي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال بعد احراز الغنمة فالحوا ب انه لا يجوز له عليه السلام ان يفرق الخسر ومن
 الصغ الذي كان له في الغنم ويجوز ان كان له ما عليه من امواله وكنيته
 واسا علم واما حكم التفصيل فتوعا لحدوها اختصاصا للمقاتلة لا لغيره
 فيه غيره وهل ثبت ذلك قبل الاجراء بالاسام فيه كلام بدده في وجهه
 اننا لا نقول وانما في السلب في الجواز ان الجواز لا يوجب في غنمة مشتركة بين

فله سلب الكل
 بذلك

بدوا

انما يمين والسماء والارض والامام واحده وقطب شرعة الاعا رعة والاعا رعة
 الخفية وميثاقا لتقل القفرة والاربعة اخرها ما اصابه من الاصابة والجهاد جعل
 نبوة انك لان الامام ختم البصير بعضها وقطع حقنا من عنده فحقوا لكل
 متعلق بما وراءه انتشارهم فيه واما العلم واما القدر فهو اسم لما لا يعرف عليه السبيل
 بخيل ولا كاب نحو الاموال المبعوث في الرسالة الامام الحسين والاموال الماخوذة
 على موادة اهل الحرب ولا خسر فيه لا تسبغ فيه ادهن لم لا خور من القفر على
 سبيل القفر والغلبة ولم يوجد وقد كان في رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة
 ينصرف فيه كيف شاخصه لنفسه وبقرقه فميتا في الله تعالى انا
 انه على رسول الله صلى الله عليه وسلم خيل ولا كاب ولا على سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واسه على كل قدير وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان قال كانت اموال بني النضير
 ما انا الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة له وكان ينفق منها على اهله نفقة يستحق
 وما يقرب جعله في السلاح والكرام ولهذا كانت خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان كانت له توجب عليها الصلابة في انفسهم من خيل ولا كاب فانه روي ان
 اهل فدك لما بلغ خبر اخير لغيرهم سالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطيهم
 وعن دماهم ويخبروا بنبوة وعين اموالهم فعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسالوا على النصف من فدك فمالهم على ذلك امر القوم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم وبما ائتمروا بالمال المبعوث من اهل الحرب لم يكونوا لعماد المسلمين وكان
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ان الامام انما شرع في قومه في المال المبعوث اليه
 من اهل الحرب لان هيبه ائمة بسبب قهرهم فكانت مشتركة بينهم فاما هيبه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت باصحابه لانها نصرا لرعب الكفار عليه
 السلام نصرا بالرعب مبره شهره لذلك ان له ان يخصه لنفسه واسه اعان
 وعلى هذا الاختصاص في دار الاسلام بغير امان فاختار واحد من المسلمين يكون
 نيا لخدمة المسلمين وان يخص به اخذت عندي حقيقة وعندي يوسق فيه
 ويحدد يكون للاختصاص وحده فوله ان سبب الملك وحيد من الاختصاص
 يتحقق بملك اذا دخلت طائفة من اهل الحرب دار الاسلام فاستقبلتها سرية
 من اهل الاسلام فاخذتها انهم يخصون بملابها والادب ان سبب الملك وحيد من
 الاختصاص ان السبب هو الاختصاص والاسلا وهو انما سبب الملك وحيد ذلك
 حقيقة لا نحر والحر فوجد نفسه واليد الحكيمة لاضلح ميطلة للحقيقة
 لا نهاد ونها ونفق التي هي هو شلدا وهو فوقة فاما يد اخذ في حقيقة وهي
 لا يعاودونه

لهم

عليه

فذلك

وتخبرهم بهم

الاختصاص وهل
الان كان كانت لهم
يدكها يد عليه ويد
الحق حقيقة فهو

حققة

حقيقة وبدا الحري مطلة فجازا لها واختمه قول الرخصه انه قد سبب الملك
 لعمامة المسلمين ومثل قائل الملك وهو الحاج فيصير ملكا لكان اذا استوجبا حجة
 عصبه وانما ذلك له كما جعل دار الاسلام قد ثبتت يد اهل دار العربية لان
 الرخصه يد هم قاضي الدار كوز فريد منهم وله ان لا يفتل الا للاختصاص في القام
 ماداموا في الدار كوز فلهذا هاهنا قوله يد اهل الدار يد حكيمة وبدا الحري حقيقة
 فلا يتطاعها قلنا وبدا اهل الدار يد حقيقة ايضا لاني من اليد وهذه الابواب
 القدرة من حيث سلامة الاسباب والالات ولا اهل الدار لا سلمية لو استعملوها
 في التفرقة على حث لهم بغير العادة قدرة حقيقة على وجه لا يعلم فاما
 ومعارضة مع اننا انشئت يد الاحد عليه حقيقة فقد ثبتت يد اهل الدار
 لان يد كيد اهل الدار لان اهل دار الاسلام كلهم متعة واحدة وانهم يدوز عن
 دين واحد كانت يد يد الكرمي كاذبا دخل الفداء دار الاسلام واخذ منهم
 شيئا من اموال الكفرة فان الماخوذ يكون عبيدة مقسومة بين الكلد كذا هذا
 واما السريان اذا التقوا دار الاسلام فاحدها سرية الاسلام فانما اخصولا
 بملكها للماجة والصنورة وهول بالامام حاجة وخزيرة الى اليونان اعطيت
 الجوزة وحماية البصير عن سريان الكفرة اذا القفرة بنصه ودار الاسلام والجزل
 وحده ودها بغية فاداعوا بغير السريان وتموه لهم لئلا يعمدوا الاسلام
 تطعوا الاطاع بنفسه البصير وسنة فاولو بخصه انا الماخوذ بالامام
 طبعهم لكافة هذا الشغل فيمنع اطاع الكفرة الدار الاسلام وله ان اهل دار الاسلام
 سرية فاصابوا شيئا يحصل له فوقع الماجة الى السيل لاختصاص بعض العدة
 بزيادة شجاعة لثقتا وطبعة لظهورها بالانزعج بزيادة من الصلابة ليشل
 كذا هذا وهل عبيد الحرس في الحسين واما بان والصحة انه لا يجب ان
 الحرس انما يجب والعام والغلبة اسم لما لا يماخوذ عنه وفيه الماجة والصلابة
 والاركان ولم يوجد لخصه في يدهم فعقلنا ان كان صاحب الملك على سبيل
 القفر والغلبة فلا يجب فيه الحرس بالصلابة وكذا روي محمد رابا
 والصحة انما يجب فيه الحرس لان الملك عنة ثبت بخذ واما اخذت على سبيل
 القهر والغلبة وكان فيكم العام وهذا فرع الاصل الذي ذكرنا ان عدا حقيقة
 كادخل دار الاسلام فقد انقضى سبب الملك فيدلو قوعه في اهل الدار فاعتبر
 الاسلام بعد انقضاء سبب الملك لا يمتد الملك وعندهما سبب الملك هو الاختصاص
 حقيقة وكان حرا قبل فقد وجد الاسلام قبل وجود سبب الملك فيه فميتا نبوة

ايضا

واحد

كشتم

ولودخل دار الاسلام
 فاسلم قبل ان يخذ
 احده واحده من اهل
 من اهل دار الاسلام
 انما عدا خصمه
 عدا حرا قبل
 لودخله

ثم لحقهم لصر اولمان في منعة لهما فنبهوا ذنبا ما ثم لقوا قتالا واصابوا ما لا واصابوا
 غنائم ما اصاب العسكر فقتلوا نجمعهم للصر فان هذا للصر فشاركهم فيه
 وما اصابوه بعد ان لحق هذا الصربهم فانه فشاركهم في الاصابة قبل
 الحيا وحصلت بقية العسكر حقيقة وكذلك احرار كذا والاسلام ان لهم
 غنية عن معونة الصرب فكان جعلوه في الاستيلاء على المصارف التي في وعده
 بمنزلة واحدة ولا يشبه هذا الجسر ان الحقيق المدد انه فشاركهم بها
 اصابوا في الجسر يستعين بالمدد فلوهم وكان الاحرار اصلا اكل
 وكذلك الاصابة بعد الحيا وحصلت استيلاء اكل ليدشاركهم خلاف
 الصرب واسا علم ولواخذ واحد من الحشيرة شيئا من المتاع الذي لم يمدد
 فييد انسان منهم كالمعادن والكنوز والحشب والصلب وكذلك عتبه في
 الحشيرة وذلك ان لكل واحد منها اذنة منعة الحماة وموتهم فاب
 ما لا مأخوذ على سبيل القهر والغلبة فكان عتبه وان لم يكن ذلك الشئ اودار
 الحرب ولا يودار الاسلام فبما له خاصة فانه اذ لم يكن له فبما له يرفع فيه
 تمانع وتوافق فلا يتواخذه على سبيل القهر والغلبة فله بكر عتبه ولو احذشا
 له قيمة فذ الحرب خول الحشب فعمله ان يفر غير هاردا والقيمة فانه اذ
 كان له قيمة فبما له فاعل فيه فضل فان لم يكن ذلك الشئ فيقوموا به فله خاصة
 لما قتلا ولا يخسر فبما يودعوا دعة الال حرب له ليس لما حوز على الصرب
 والغلبة فلم يكن عتبه وكذا ما نعت رسالة الامام السليمان لا خسر فيه الا قتلا ولو
 خا صر العسكر وتلعة ودار الحرب فافند وانفسهم بالافضه الحشيرة بعينه
 لكونه مأخوذ على سبيل القهر والغلبة واسا علم واما ما ساء بملك الامام
 من التصرف في الفتن فبما نعت الكلام فيما نادى اطهر الامام على دار الحرب
 فاستنزل عليه لا غلوا من احد بل لا تقاتلوا في الارض والارض اما المتاع
 بخسر ونفس الباقي من الفتن ولا خيار للامام فيه واما الاراضي فلا لام فيها
 خيار ان شاخصها ويقسم الباقي بينا وان شاكرها في يد اهلها الخراج
 وجعلهم ذمة ان كانوا يحمل الذمة بان كانوا من اهل الكتاب ومن مشركي العجم
 ووضع الخراج على رؤسهم والخراج على رؤسهم وهذا عندنا وعند الشافعي
 ليس للامام ان يترك الارضي فايدهم بالخراج انفسهم باوجه قوله الاراضي
 صارت ملكا للفرقة بالاسلام وكان انكر في يدنا بطالة الملك للفرقة فلا يملكه
 الامام كالمنازع ولما اجمع الصحابة رضي الله عنهم فان عمر بن الخطاب سواد

انما

هذا

العراق

العراق من الاراضي فايدهم ومنصب على رؤسهم الخراج وطراصهم الخراج يحضر
 من الصحابة رضي الله عنهم ولم يعل انه يترك عليه منكر فان ذلك اجماعهم واما
 الرقاب فلا امام فيها بين خيارنا ثلثان شاقلا لاسانهم وهم ارجال
 المتألمة وسبي النساء ان ذرك لقوله تعالى واصدقوا فوالاعلى وهذا بعد اخذ
 والاسرة ان الصرب فوقوا عناق هؤلاء من العسل فابعد رعدا لاجل
 القتال وبغير عليه بعد الاحد والاسر وروك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما استنقرا الصحابة رضي الله عنهم فبارك بدار فاشا ربهم الامان والافان انا عمر
 رضي الله عنه انا القتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لوجات من النساء ما رجا
 لما غنما تار الى الصواب كان هو القتل وكذا روي في صلواته عليه وسلم اسر
 من عتبه من بني معيط والنصار من الحارث يوم بدر وقتل هلال بن خنضل
 وحسن بن جارية يوم فتح مكة ولا من الملح فقتلوا والقتل لما فيهم من استيلاء
 وكان الامام ذلك وان شاستر اكل الخمسم وقسمهم لان اكل غنية حقيقة
 الحصولا حقيقة فايدهم عنوة وتموا عافا فالحيل والركب فكان لمان منهم
 اكل رجال مشرك العرب والمندون فانه لم يستر فون عتدا بالصلوات او
 بيلون وعدا الشافعي عتدا استعوا واستعوا فافهم وجه قوله انما يجوز استعوا
 مشركي العجم واهل الكتاب من العرب وقيل استعوا فاستعوا للعرب
 والمندون وهذا لا بأس فحكم في الصربهم فالفرض وان كانوا
 احدا لا يستعوا فاستعوا فلهما قوله تعالى فقاتلوا المشركين حيث وجدتموه الي
 قوله في حيا والكتاب ومشرقا لعم الله على الاسلام ومعنى الاستعوا لا يخلق
 في حيا مشركي العرب والمندون فلهما بيان من قبل واما النساء والاراضي
 منهم والذين ركبهم بستر فون فبستر فون فبما مشركي العجم ودارهم فانه
 البطلانية عليه وسلاسة قضا هو اذن وهم من مشركي العرب ولذا الصلوات
 رضي الله عنهم استعوا فاستعوا فاستعوا فاستعوا فاستعوا فاستعوا فاستعوا
 احزابا لادمة كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق فاستعوا فاستعوا
 فاستعوا فاستعوا فاستعوا فاستعوا فاستعوا فاستعوا فاستعوا فاستعوا
 ولوشهدوا بشهادته قبل ان يجعلهم الامام ذمة لم يشرعوا فيهم فلهما اهل
 الحرب فان جعلهم ذمة فاعادوا الشهادة فحاربتهم لان شهادة اهل الذمة
 مقولة في الجلالة فاما شهادة اهل الحرب فغير مقولة اصلا وليس للامام ان يجبر
 على ان يستر فيترك من غير ذمة لا يقتل ولا يقتل ولا يترك لعدو لعدا ذلك النجالي

فان تاهوا او اقاموا الصلوات
 واتوا الزكوة غلظا عليهم
 ولا يترك القتل استعوا فاستعوا
 ودارهم

بن

المعتمد نصير حتى كان علينا فان قيل البراءة رسول الله عليه وسلم على الدبير
من ما لم يمتري في قريظة ولو كان على خير فالحول انما ثبت انهم على الدبير
ولم يقتلوا ما لو ثبت انهم تركوا الجحيم بدوها فاحتلوا تركها بالجحيم ويعقد
الائمة واما ما جدير فقد كانوا اهل الكتاب فتركهم ومن عليهم نصير والاكثره
للمسلمين يجوز المثل لذلك ان ذلك في الحزبة يكون تركها الحزبة من حيث
المعنى واسما علم وهل الامان ان ينادي بالاسلام كما ان الفاداة بالمال ولا يجوز عند
اصحابنا في ظاهر الروايات وقال محمد فاداة الشيخ الكبار الى ارجله ولو
يجوز وعندنا في يجوز الفاداة بالمال كيف كان وانما يحتمل بظاهر قوله تعالى وانما
مننا بعد واما قد روي في ذلك رسول الله عليه وسلم ساري بدر بالمال
وادي فحدثنا عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
به قوله تعالى فاصبروا فوالاعاق وانما نصير الى ما بعد المخذ والاسير
لما قلنا وقوله انتم اهل التشريك حيث وجهتموه والامر بالقتل للتوسل الى السلام
ولا يجوز تركه الا لما شرع للقتل وهو ان يكون وسيلة الى السلام ولا يحصل
معنى التوسل الى الفاداة فلا يجوز ترك الفروض لاجل وجعلنا لائمة والاسير فان
لما بعنا وكان اقامته للفرض معنى تركه ولا في الفاداة بالمال اعانة لاهل الحرب
على الحرب لانهم يجهزون للمعتمد نصير وحزبا علينا وهذا يجوز ويحمد
يقولون لا نعلم اننا لا نعلم ان الكبار انما لا يرحمهم ولا يجوز ان يكون بالمال
ولما نقول ان كان لا يحصل بهذا النظر يوجب بطر نواجز وهو الذي لا يتصور
وتكثير الاسواق واما قوله تعالى وانما من بعد واما قد روي في بعض اهل التفسير
ان الآية منسوخة بقوله تعالى فاصبروا فوالاعاق حيث وجهتموه وقوله تعالى
فانتم الذين لا تسمعون ولا يا يوم الاخر ان الذين في سورة براءة تركت بعد سورة
محمد صلى الله عليه وسلم ويجعل ان تولى الآية قوله اهل الكتاب فمن علم بعد اشرهم
على ان نصير واكره للمسلمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باهل الجحيم او
دعاهم لا فعل غيرهم حتى اسعوا بالاسود او يسترقوا واما ما ساركي يد فقد
يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما فاداة لاهل الجحيم ولم ينظر الوجه فعدت
عليه بقوله تعالى لولا فاداة من سبق لمسك فيما اخذتم عذاب عظم حتى قال
صلى الله عليه وسلم لو ان لاهل الجحيم من السنان ما انما انما لا اعمر يد عليه فوالاعاق ما كان
لكن ان يكون له اسير حتى يتجنن في الارض ولا يجد وجهي لثاوي الى ما كان كفي
ياخذ لاهل الجحيم حتى يتجنن في الارض اي حتى يعذب في الارض منعه عن اهل الجحيم

معنى صح

مصادره

بها وشار الى ان ذلك لقلب ولا ضرر او اطلاقهم لرجوعهم الى المعتمد وصاروا حزبا
على المسلمين فلا يحقوا الغلبة ويحذر ان الفاداة كانت جائزة ثم نسخ بمقتضى
قوله ولا عتاق وقوله واقتلوا المشركين حيث وجهتموه واما ما عوت على الله عليه
وسلم لولا انهم من اسبقوا بخطر الفاداة بل انهم لم ينظر لموع الوحي وعمل
باجتهاد اى لو لم يحكم الله ان لا يعذب اهل العلم بالاجتهاد لمسك الفاداة
بافعال الاجتهاد وتركهم انما سار الوحي واسما علم وكذا يجوز فاداة اهل الارواح
بالمال لان ذلك يرجع الى اعانتهم على الحرب ويجوز فاداة اهل السرايا المسلمين بالارواح
والانبياء والتشابه ويجوزها ما ليس فيه اعانة لاهل الحرب ولا يفادون
بالسلاح لان فيه اعانة لهم على الحرب واما ما قاله ابي بصير ولا يجوز عند
ابن حنيفة وعبد الله بن يوسف ويحمد يجوز وجهه قوله تعالى فاداة لاهل
الاسلم وذلك او لم يزل لاهل الكفر ولا يجوز حنيفة رحمه الله ما ذكرنا ان قتله
المشركين فرض بقوله تعالى اقتلوا المشركين وقوله فاصبروا فوالاعاق
ولا يجوز تركه الا لما شرع له اقامة الفروض وهو التوسل الى السلام ولا يكون
ركا معني ودالا يحصل الفاداة وحصل بالارواح والاسير فاق ومنه يحصل
ذلك على ما بينا ان فيها اعانة لاهل الحرب على الحرب فيهم يجوز ان
المعتمد نصير وحزبا على المسلمين واقتلوا من يدرس ويحمد فيها
بينها على ان لا يوسف يجوز الفاداة قبل الفسقة ولا يجوز بعد هاوي قال
محمد يجوز في حال الحرب وجهه قول محمد انه لما جازت الفاداة قبل
الفسقة فكذلك بعد الفسقة فان المالك ان لم يثبت قبل الفسقة والحق ثابت
ثم قيام الحق لم يمنع حوزا الفاداة فلما قام الملك وجهه قول ابي بصير فان
الفاداة بعد الفسقة ابطال طلبة المقسوم له من غير رضاه وهذا لا يجوز
والاصل خلاف ما قبل الفسقة لانه لا يملك قبل الفسقة انما انما لا يثبت حوزا غير
مستقر بخلاف ان يكون مستحتملا للارطاب بالمفاداة واسما علم ولا يجوز ان يعطي
احد من اهل السرايا ويوجد بدل رجلين من المشركين لان من لم يجد
غلب اثنين وان لم يجد لك فيؤدي الى الاعانة على الحرب وهذا لا يجوز واد
تقدم المسلمين على قتال السرايا فلا ينبغي ان يهدونهم الجوع والعطش وغير
ذلك من انواع العذاب لان ذلك قد يسب من غير فاداة ومدروى رسول
الله صلى الله عليه وسلم في حق قريظة لا تجتمع احر هذا اليوم وحرا لاسلح
ولا يقتلوا بهم بقوله صلى الله عليه وسلم في وصايا الامراء لا يقتلوا ولا يبيعوا للزحل

يورد مدحه فاقه بغيره

يقولون مع

انما

الام

عليه

ينبغي ان

ان يقتل اسير صاحبه لان له ضرب اختصار به حيث اختار وسره قام كبر العزة
ان ينصرف فيه قالوا لفظ شيئا ولا يقتل ان يا فيه الامام ان قدر عليه حتى يكون
الامام مواليا له فيد لتفوز حوز العزاة به وكان الحكم فيه الامام وان يقتل لا يشارك
من لمع بالسنة والاختلاف على قدر ما اختل فيه فاما امره ببيع او شرا فلو عذر
فلا يقتل وكذا العفو الذي لا يقتل الما من قتل ولو قتل رجل من المسلمين اسيرا
فقد اربح الحرب او فدا الاسلام فان كان في القسمة فلا شيء منه بية ولا كفارة
والقسمة لان ممة عن معصوم قبل القسمة فان للامام فيه حصة القتل وان
كان بعد القسمة وبعد البيع فمرا غير حكم القتل لان الامام اذا قسمهم او احبهم
فقد صار موم معصوما فقد صار مومنا بالقتل لا يتبعه القصاص الغنائم بينهم
الا حصة كالحرب والمساومة ثم ما ذكرنا من حصة القتل للامام ولا سائر القسمة
اذا لم يسلموا فان اسلموا قبل القسمة فلا يباع قتله لان الاسلام عاصم وللإمام
خيار ان يبيعهم او يشترقهم فمستهم وان شترتهم احرارا لانه اذا كانوا محل
الشرقة والاسترقاق لا لا الاسلام يدرك ارقا مالا لم يردعه شره او بطل
حوز العزاة وهذا يجوز واما يا قسمة الغنائم فتقول وباس القسمة
القسمة نوعان قسمة حمل ونقل وقسمة ملك اما قسمة الحمل فمرا
عزته ابواب ولو بعد الامام حوله ففروا بالغنائم على العزاة ليجوز قدر
نصيبه اذ لا لا سلام ثم يسترد هاهنا ونيفتها قسمة ملك وهذه
القسمة جائزة بلا خلاف ولا يكون قسمة ملك كالودعير يقسمها
لو يدعير ليجوز كل واحد منها بعضها كان ذلك جائزا لو يكون قسمة حفظ
لم قسم ملك فكذا هذا واما قسمة الملك فلا يجوز فدا الحرب عند
اصحابنا وعند الشافعي رحمه الله يجوز وهذا الاختلاف في حق على اصل وهو ان
الملك هل يثبت والغنائم فدا الحرب للفرقة فقد نال اثبت الملك اصلا بيا
لمر كل واحد وامر واحد ولكن ينفق سبب الملك فيها على ان يصير على
عند الاحرار بدار الاسلام وهو تقسم حوز الملك او حوز الملك بعد ما وعند
الشافعي يثبت الملك قبل الاحرار بدار الاسلام وبعد الفراع من القاتل فبما جاز
ولم في حال ما بعد القسمة فذل وان يفتي على هذا الاصل ما يلهي
ادامات واحد من الغنائم فدا الحرب لا يورث نصيبه عندنا وعند
يورث ومنها ان المدة اذا لم يلبس وقد احرزوا الغنائم حمله الى الامام
يشاءون ثم عندنا وعندنا لا يشاءون ثم ومنها ان المدة ان تلقوا بعد من القاتل

مكان

من ملك الاخر

فيها

او الحق الخاص ولا ملكها هنا والحق عام وكذا لو اسلم الاسير ودار الحرب
 لا يكون حرّاً ويجعل في القسمة لنعول حوالا غير بنفسه لاخذ والاستلاف غير
 الاسلام عليه لا يطله بخلاف ما اذا اسلم قبل الاسلام ثم لم يجره ولا يدخل
 في القسمة لان عند الاخذ والاسير لم يعلق به حوالا واحد وكان الاسلام دافعا
 الحق رافعا لايه علميا بينا واما بعد الاحراز بدار الاسلام فبقية القسمة بقيت
 الملك او تاكل الحق وينتقل الى الاستيلاء بالقبول بمقتضى سلب التمسك
 او تاكل الحق على ان يصير علة عند وجود شرطها وهو الاحراز بدار الاسلام
 قبل الاسلام وقد وجد في حق القسمة ويجري فيه الارش وبعض المتلفين
 شركه الممدوعود ذلك الا انه لو اعتق واحدا من القباير بعد اعتنا القسمة
 لم يبقنا غناقه استحقاقا لان غناقه لا يقع على الملك الخاص ولا يتحقق
 ذلك بالقسمة فاما الموجود قبل القسمة فملك عام وحوثنا كونه لا يملك
 الا غناقه لكنه يحتمل الارش والقسمة ويكفي لاجاب الصان وانقطاع شركه
 الممدوعود علميا بينا وكذلك لو استولد جارية من الغنم او عدل الولد لا تصير
 ام ولد له استحقاقا لما بينا ان ثلث النسب وامومة الولد تقع على ملكه
 خاص وذلك بالقسمة او حوالا خاص ونظمه العقدة ان الملك العام والحق
 الخاص لا يكون مضمونا بالانقلاب واما بعد القسمة فيقتضي الملك العام لكل
 واحد منهم في نصيبه بالقسمة وان الرضا وتعيينها ولو قسم الامام الغنايم
 فوقع بعد قسم رجل فاعتقه لا شك انه يفتد غناقه لان الاغناق
 صاهف ملكا خاصا فاما اذا وقع في قسم جماعة منهم عهد فاعتقه يفتد
 غناقه عند اوجبة ردها له فالشركا وكثرا وروي عن ابي بصير
 ان كانوا عشرة او اقل منها يفتد غناقه وان كانوا اكثر من ذلك لا يفتد
 فابوجه في ردها له نظري خصوصا الملك والقسمة وروى عن ابي العبد
 والصحيح نظري اوجبة في القسمة تعيين وتعيين وكانت فاطمة تقوم
 لعموم الشركه محصصة للملك وان كثرة العدد واسما علم ولو احدى الحكومات
 غنيمة لم عليهم العدو فاستنفذوها من ابيهم ثم جاء عدو آخر واخذها
 من العدو واخرجوها الى دار الاسلام ثم انقصت القرينة من شرطه وذلك فان
 كان الاولون لم يفتدوا لم يخرجوها بدار الاسلام فالقسمة للاخيرين
 لان الاولين لم يفتدوا لم يخرجوها بدار الاسلام وقد ثبت للاخيرين ملك
 عام او حوالا متفرق يجرى ملكه فكانوا اولي الغنايم وان كانوا لو قد

وغير ذلك
 ملك العام والحق الخاص
 م ولم يوجد

اعدادهم

اشتموها

اقسموها والقسمة لهم وان كانوا لم يخرجوها بدار الاسلام لانهم ملكوها
 بالقسمة ملكا خاصا فاما غنايمهم التي انفقوا فقد استولوا على اهلها من وجدوها
 في يد الاخيرين فبالقسمة اخذوها بغير حوالا واحد ووجدوا بعد القسمة
 اخذوها بالقسمة ان شاءوا كما في سائر مواضع القسمة على علمها العدو ثم
 وجدوها في يدها بغير قسمة وعيدها وان كانوا لم يفتدوها ولكنهم
 اخذوها بدار الاسلام فان وجدوها بعد قسم الاخيرين فلا خروج ولا
 لان انما تملك ملكا خاص بالقسمة والثابت للاولى ملك عام او حوالا متفرق
 عام فكان اعتبار الملك الخاص اولى واما اذا وجدوا في قسمة الاخيرين
 فغيره روايتان ذكر في الزيادة الاولى اولى وذكر في القسمة الثانية ان
 الحق اولى وحده رواية الزيادة الثانية ان ثلثه لكل واحد من
 القسمة ان كان هو الحق الملكا الذي يفتد الحوالا حوالا متفرقا
 يحتمل الاستفاض بغير كمال الفسخ ولهذا جاز يفتد الملك للملك وحده
 الرواية الاخرى ان حوالا الاخيرين ثابت متفرق وحواله وليه وان اذهب
 فاستحقاب الحاله الثانية اولى لانها هو بغير الفسخ وهذا هو القاسر
 في الملك وان يبيعوا لا يفتد الحوالا شيئا منهم الا ان يفتد هذا ثلثه
 نصا خلافا لغيره فيفتد على مورد الفسخ هذا اذا كان القباير اخبر
 الاموال بدار الحرب فان كانوا لم يخرجوها وحاولت هذا العربة الا اخبر
 من المسلمين منهم ودار الحرب الاسلام فالغنايم للاولين سواء قسمها الاخرون
 او لم يفتدوها لان القباير يكونوا اول المسلمين فلا يستلوا بعد الاحراز
 بدار الحرب ولم يوجد وكانت الغنايم فحقها بدارها وليه ما دام في
 دار الاسلام وكان الاخيرين احدى مراكبي الاخيرين فيلزمهم ايراد عليهم
 الا اذا كان الامام قسمها بين الاخيرين ورأيه ان الكفرة يملكوها بنفسه
 الاستيلاء وان كانوا بدار الاسلام كما هو مدعى بعض الناس وكان يفتد
 في حال الاجتهاد متفرقا ويكون للاخيرين واسما علم هذا الذي ذكرنا من
 كونه الاحراز بدار الاسلام شرط لثبوت الملك في الغنايم المتفرقة واما
 الغنايم الخاصة وهي الاموال قبلها هو شرط فيها في بعض النسخ ان شرط
 عدم غنيمة حتى لا يثبت الملك قبل الاحراز بدار الاسلام وبعد محمد ليس
 بشرط مثبت للملك فيها بنفسه الاخذ والاصابة استند لا يسئل ظهير
 فيها الاختلافه وهي ان الامام اذا قبل فاقبلت لغيره صاب جارية فيله فاقب

استعملت خال
 اصله الحق
 وا

رجل من المسلمين جارية فاستبهاها فدار الحرب بحضرة رجل وطبها عندي
وعند من يحل وعلى بعضهم الاحراز بالدار ليس بشرط ثبوت الملك فلا يقال
بالاجماع واختلافهما في تلك المسئلة بل يدل على الاختلاف وثبوت الملك لا
ظهور الاختلاف بينهما فالنقل قد ظهر اختلافه والغلبة المستوسمة
في الامام اذا قسم الغنائم فدار الحرب فاصاب رجلا جارية فاستبهاها
بحضرة فهو على الاختلاف وكذلك في الامام بيع الغنائم فباع من جارية
فاستبهاها المشتري بحضرة فهو على الاختلاف ولا خلاف بين الصحابة
في الغنائم المستوسمة انه لا يثبت الملك فيها فلا حداد بالاسلام دلالات
مشا الخلاف هناك في اخر وارث ثبوت الملك وعدمه والصحيح ان ثبوت الملك
بالنقل لا يقع على الاحراز بالاسلام بانفاقه بين الصحابة بخلاف الغنائم المستوسمة
لان سبب الملك بها تحقق وهو اخذ والاستيلاء ولا يجوز اخذ الحكم
عن سببه الا ضرورة وفي الغنائم ضرورة وهو جوف شر الكفرة لانه لو
ثبت الملك ينسب الاحد لا شفعوا بالعسرة والنسب كل احد الى احراز نصيبه
دار الاسلام ونفروا الى جوف فيه خوف بوجد الشريعة من الضرورة فاحتر
الملك في الدار بعد الاحراز بالاسلام هذه الضرورة مستعدة فلا يقال
لانها خالصة عن مقسومة لانه في اتجار الحكم على السبب والكيل على
الضرورة بينهما ان الحد اذا الحق الحيسرة فصار له المنفرد لا يعلل احراز
بالدار بخلاف الغلبة المستوسمة وكذلك لو اسلم المنفرد له بوزن نصيبه كما
لومات بعد الاحراز بالدار بخلاف الغلبة المستوسمة ثبتت هذه الدلائل
الملك في النقل لا يثبت على الاحراز بالدار بل لا خلاف بين الصحابة ان هذا النوع
من الملك لا يظهر في حق رجل او رجل عدي حينة وعدها سورة لا يدل على
عدم الملك اصلا الا في رجل او رجل من جمعة مع قيام الملك لهوا من
الحبس والنقاس والموصية والصهر به وعقد ذلك انما هو ثبوت الملك
هناك مع ثبوت الملك لانه من غير ان له من غير من غير له احراز الا في ساعة
فاساعة لان الدار ادم فكان احتمال الاستيلاء قايما ومتا سبره ويترجع
السبب من غير وجوده وانما هو بالقديم اما من كل وجه ومن وجه فثبت
ان انوط لم يصادف وحكمه هو الملك المطلق ولهذا واسا علم قال ابو حنيفة
انه لا يعمل وطبها يعرفه الامام ويصير اذ اراد ذلك وان وقعت فثبتت
جائزة ويصير ناديا مفيد الملك في هذه الصورة لانه كما قاله في واسا علم

المستوسمة

لله الضرورة

واما بان ما يجوز الانتفاع به من الغنائم وما يجوز ان لا يملك فيه فهو صغير
احدهما في زمان ما ينتفع به منها والثاني في زمان ما ينتفع به اما الاول فلا
يترى انتفاع المالك والمشتري والعلف والحطب منها فلا حداد بالاسلام
فغيره كان الانتفاع بالعموم والاحتياج الى الانتفاع بذلك في حق كل واحد لو
كانوا احدهما من دار الاسلام والدار الحرب منه ذهابهم واما فيهم ومقامهم فيها
لوقوعهم في حرج عظيم لم يتعد زعيم ذلك فسقط اعتبار حق كل واحد في
الغنائم في حق صاحبه والحق بالعدم شرعا والعنف منه المال بالاحتياج
الاصولية لهذه الضرورة وكذلك كل طاع كان مأكولا مثل السمكة والذئب والخنزير
ان يتناول الخبز ويهضمه فقتله ودايته لان الاحتياج الى الانتفاع به من
الغنائم فلا يغير ان ينتفع به لان الانتفاع به ليس من الحاجات اللازمة
لحس الحاجة الى الزبد ولا يجران يسعوا شيئا من الطعام والعلف وغير ذلك
ما يباح الانتفاع به يذهب ولا قضية ولا عروضة راط الا الانتفاع واسقاط
اعتبار الحقوق والحفاظ بالعدم للضرورة التذكرا من الضرورة والبيع وان
عمل البيع هو المال للملك وهذا ليس بالملك لان الاحراز بالشرط
ثبوت الملك ولم يوجد فان رجلا شيئا من الغنائم المستوسمة انما يثبت
بذل مال تلقى به حق الغنائم فكان مردود الى الغنم ولو احرزوا شيئا
من ذلك بدار الاسلام وهو في غير زمان الانتفاع بالضرورة وان كانت قد
قسمت الغنمة فان كانوا اوعيا تصدقوا به على الفقراء وان كانوا فقرا لم يصبوا
به لتقدير قسمته على الفقراء للثمن وفلته فاشبهه بالقطعة واسا علم هذا
ادان كانت قايمة بعد الغنمة فان كانا تنتفع بها قبل الغنمة فان كانا غنيا
تصدق بقسمته على الفقراء لانه اكله ما لا لو كان قايما كان سبيله التصديق
لكنه ما لا تلقى به حق الغنائم وتقدر صفة عليهم لغنمهم وتزعم
فقدوم بدله مقامه وهو قيمته وان كان فقيرا لم يصب عليه شيئا لانه اكل
مأكلا لو كان قايما كان له ان ياكله واما ما سوى المأكول والمشروب والعلف
والحطب فلا يجران ينتفعوا به لان حوالها يمين متعلق به وفي الانتفاع
ابطال احقهم لانه اذا احتج الى استعماله من الغنائم والادب او الثياب
فلا بأس باستعماله بان لا ينقطع سيفه فلا يران باخذ شيئا من الغنمة
فيقال به لكنه اذا استغنى عنه ردة او الغنمة وكان اذا احتج الى ردة

فان كانت من الغنائم
ودونها لم يصب

فربا وليس ثوب اذا دفع حاجته به ربه والي الغنم لان هذا من حق الضرورة
ايضا لكن الثابت بالضرورة لا يتعدى جعل الضرورة حتى لو اراد ان
يستعمل شيئا من ذلك وقاية لسلحه ودوابه وثيابه وصيانه لها فلا
يتعدى ذلك لا يقدم تحقيق الضرورة وكذا اذا دعوا انهم والغنم واكلوا
الغنم والجلد والي الغنم لان الانتفاع به ليس من الحاجات اللازمة وانه
اعلم او اما ان من يستمتع بالغنم فنقول انما يستمتع بها الانتفاع فلا
يجوز للغنم ان ياكلوا من الغنمة الا بشرط ان سقوط اعتبار حق كل
واحد من الغنم في حق صاحبه لكان بالضرورة ولا يجوز استعطاء اعتبار
المختصة من غير ضرورة ولا ضرورة في حق غيره والفايز ان ياكلوا
ويطعموا عبدهم ونسأهم وصيانهم لان نفاق الغنم هو نفاق علي
نفسه لا نفقته عليهم والاصل ان كل من عليه نفقته فله ان يطعمه
ومن لا فلا ولا يجوز لأجير الرجل المذمة ان ياكل من ماله في نفسه لا
عليه ولما اذا دخلت دار الحرب لمداواة المرضى والمجروحان اكل ونفق
دائهما ونظم رقبتهما لان المداواة تسحق من الغنمة فكانت الغنم
واسا علم واما بان كيفية قسمه الغنم وبيان مصادرهما فنقول
وابه التوفيق ان الغنم تقسم على خمسة اسهم سهم مزاها وسهم الغنمة
لاربها واربعة اقسام للغنم اما الجحر فالكلام فيه بيان كيفية
قسمه الجحر وفي بيان مصرفه فنقول لا خلاف ان قسم الغنمة
فيها اربعة التي هي على وجهه وسلم ان تقسم على خمسة اسهم سهم للبي
عليه وسلم وسهم لذكر الغنم وسهم للبناهي وسهم للبناهي وسهم
السيل والبي والناهي والعلوانا غنم من شرفان وسهم للرسول
ولذي الغنم والناهي والسالكين وارب السيل واجزاء الجحر اليه قال
يختل ان يكون له مصرف والي وجوه الغنم التي هي في حال وهو قوله
والرسول ولذي الغنم لاية عما تضاف للساجد والكعبة اليه قال
وتحتل ان يكون له مصرفه به تعالى لوجه من تصرف الغنم قوله الملك
ومد له والمال في كل الايام كلها به تعالى لكن خص ذلك الملك له فندى لفظ
تصرفه لا غيرا واسا علم ان اختلاف العلماء في سهم رسول الله عليه وسلم وفي سهم
ذوي الغنم يعرفون ان اسهم رسول الله عليه وسلم فندى لفظا وانهم
اسا علم سقط بعد وفاته وفي الشافعي رحمه الله انه لم يسقط وصير في اللقطة

سهمه

لكن هذا اسم افاضه الله
والغني في حق من كان
ويجوز ان يشر
البحر من اهل الجبل
في اضافة من ربه
الذي قال فيها شرح
بحر انظر المساق
التي له حيث لم يرد الله

لان رسول الله عليه وسلم ان كان ياكله كايته له لا شقة له بمساح المسلمين
والنفاق به منتهى الخلق بذلك فيصرف سهمه اليهم كايته لهم ولان
ان ذلك الجحر كان خصصه رسول الله عليه وسلم كالصفا الذي
كان له وهو اذ كان له يوجب على المسلمين غسل ولا يملك
كل واحد حصص من الغنم والصفا فكلما يجب ان يكون له حصص من
الجحر ولهذا لم يكن الجحر الا من يبيع جميعه له لو يبيعه كان له الجحر
الارثه ونقدى لاسم عليه وسلم انما يملكها لانهما ما نزلت ما كان صفة
واما سهم ذوي الغنم فنقدى لاشافعيه باق وصير في الجحر عاشر
من اولا في حقه فاعلمه وغيره يستوي فيه فقيرهم وغنيهم واما عندنا فيقول
فقد اوجه الدركان بقوله واختلف المشافعي في كونه كان والصحيح انه
كان لفقير القرابة وراغبناهم بطول فقرهم واحتجهم بالقرابة وقد
يقول ذلك بعد وفاته فيجوز ان يعطى فقرا بقية النبي صلى الله عليه وسلم
كل ما يملكهم وراغبناهم ويقدمون على غيرهم من الفقراء وراغبناهم
ايضا لا لا حظ لهم من الصدقات لكن يجوز ان يعطى غيرهم من فقر المسلمين
دونهم فيقسم الجحر عندنا على ثلاثة اسهم سهم للبي وسهم للبناهي وسهم
للبناهي السيل ويدخل فقرا ذوي الغنم في سهمهم لبي وسهم للبناهي وسهم
وعند الشافعي سهم لذي الغنم واربعة اقسام للغنم وفي بيان كيفية
الناهي بقوله تعالى واعلموا انما غنم من شرفان وسهم للرسول ولذي
الغنم لاية فان اسما تعالى جعل سهم لذي الغنم وسهم القرابة من غير فصل بين
الفقر والغني وكذا روي ان رسول الله عليه وسلم قسم الجحر على خمسة
اسهم واعطى سهمها لذي الغنم ولغيره نصف واحد في كل اية ولا ينفذ
وفاته وليس اسما روي ان محمد بن الحسن وحيث اسما في كتابه السيل ان الجحر
وعمر وعثمان وعلاء رضي الله عنهم اجمعين قسموا الجحر الغنم على ثلثة اسهم
سهم للناهي وسهم للبناهي وسهم لبناهي السيل فخص من الصحابة ولم
يذكر عليهم احد فيكون ارجح ما هم على ذلك به يبين ان لغيره اربعة
ذوي الغنم في قوله ان رسول الله عليه وسلم اذ كان يملكهم فندى لفظا
اسما في مخالفة رسول الله عليه وسلم فنقدى لفظا على المستحق
وكلما نظن من حصصهم من الصحابة رضي الله عنهم انهم اكلوا وصرفهم
اسما في لاسم للمعروف والي من السرك وكذا انما صرا لاية لا يد عليه لاسم

حامة

خاتمة

ذوي القربى بما لو علموا انهم القربى ان تركوا الزوجه قال للرجال نصيب مما ترك الوالدان
والا فزوجهم ولو علموا منهم قربة ان الرسول صلى الله عليه وسلم تناخه وكذا قوله في
الوصية للوالدين والا فزوجة وفيه نص في ان ثرية الرسول صلى الله عليه وسلم
ومار وانه صلى الله عليه وسلم قسم الجيش على خمسة اسهم واعطى القربى سهما
فهم لكن الكوفة في انده اعطاهم لغيرهم وحاجتهم وانما اعطاهم وقربى عن نفسه الخلفاء
الارستقراطية اعطاهم لحاجتهم وقهرهم بالقربى منهم والديلة انهم صلى الله عليه وسلم
ان يشهدوا في امر القمام فناول من وريثي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقطت هذه الولاية والخطب وهو مردود فيكم ردة والخطب والخطب فان
الغلول عار وتار وشتر على صاحب يوم القيام له نصيب القربى يعني من
الحسن بل عم المسلمين جميعا فقولوا والحسن مردود فيكم وذلك ان سليلهم
سبل سائر بقدر المسلمين يعطون من حياحهم كفايته واسا على واعطي
اي قريب من سبلهم انه تعالى جاز ان ذكرها ولا الاصناف لبيان المصارفة
لا يجاب الا صرف الاصف منهم شيا للغير المصروف حتى لا يجوز الصرف
الي غير هو كما قال الصدقات واما الاكلام فلا ريبه الا خاسر فقر موضع في
بيان من يستحق السهم منها ومن لا يستحق وفي بيان مقدار الاستحقاق واما الاول
فالذي يستحق السهم هو الرجال المسلمون المتأهل وهو ان يكون من الرجال
ودخل في الحرب على قتال سواء قاتل او لم يقاتل لان القتال والحرب
ارهاب العدو وهذا كما يحصل بما شتر القتل يحصل ثبات القدم في صف
القتال ردا للقاتل خشية كراهة العدو وتكرار راي صاحب يد راي
اثلاثا ثلث في عمر العدو ويعتقون وبابير وولدت جميعوا القمام وثلاث
يكونون ردا لهم خشية كراهة العدو عليهم وسوا كان صحيحا او مرضيا سلبا
او شجاعا او عيلا مادونا بالقتال فيهم من الرجال فاما المرأة والصبي
العاقلة والذكي والعتيد المحجور فليس لهم سهم كامل بل لهم سوا كامل
القتال لان ترك ان لا يجب القتال على الصبي والذكي اصلا ولا يجب على المرأة
والعتيد العبد الصلوة وهي ضرورة عموم النفي لذلك لم يستحقوا
كل السهم ولكن يرضى لهم على حسب ما يراه الامام او زكرا وكون رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان لا يعطى العبيد والسيان والسيان سوا كامل السهم
القمام وكان لا يسمي القاتل لانه لم يدخل في الحرب فصد القتال اداوا جمع
العسكر فانه يستحق ما يستحقه العسكرة نه تغيير انه دخل في الحرب

انفق

القتال

القتال فكان معانا ولا يسهم الاحيم بل تقدم الدخول على قصد القتال فان قاتل
ينظر في ذلك فان ترك الحدمه فقد استحق العسكر وان لم يترك ولا شيء الا حلا
لانه اذا لم يترك تميز انه لم يدخل على قصد القتال واما بيان مقدار الاستحقاق
وبما رجال المستحق وهو المقاتل فقطرك واسا التوقيف والعصمة المقاتل
اما ان يكون راحلا واما ان يكون فارسا فان كان راحلا فله سهم واحد وان
كان فارسا فله سهمان عند ابي حنيفة وعند ابن سبيع وعند ثالثة اسهم
سهم له وسهمان لفرسه وبما اخذ الشافعي وروايات الاخبار تفارضت
في الباب وروي بعضنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم للفارس سهمين وروي
بعضنا انه قسم له ثلاثة اسهم الا ان رواية السهمين عائدة الى الفارس وقول
الرجال في الجهاد والفرس تابع لثلاثة الفارس لان رجل الجهاد يتقدم
بالجول وحده ولا يتقدم بالفرس وحده فكان الفارس ثابعا في الجهاد ويجوز
تفضيل النج على الاصل في السهم واحدا والاحدا اذا تفرقت فالتعادل ما عاصه
القاسم او لم يستوي فيه العتيق من الخيل والفرس والردون كانه لا
فقا في النصوص بين فارس وفارس وان استحقاق سهم الفرس كصول
ارهاب العدو وبه واسه تعالى وصعد جسر الخيل بذلك قوله ومزينا ط
الخيل زهبون به عدوا وعدوه فلا يغفل بين نفع ووعا ولا يسم
لا كرمه فدر واحد عند ابي حنيفة ومحمد وروى عند ابن سبيع سهم
لفرسين وجه قول ابن سبيح ان الفارس نفع الحاجة له الفرس
يركب احدهما ويحمله الاخر حتى اذا اعلى الركوب عزلك والفرس نحو الي
جنبيه وجه قوله ان الاسهم الخيل والارسل ثبت على ان القاس
فان الخيل في الجهاد فله سهمان لسائر آلات الجهاد فكذلك الخيل كان الشرع ورد
بالفرس واحد فالزيادة على ذلك رد الفارس على ان ورود الشفع
اذا كان معلوما بكونه الفرس به العدو وعلاقت سائر آلات والمعتبر هو
اصلا ارهاب بدليل انه لا يسهم لما زاد على فرسين بالاحصاء مع ان معنى الارها
يزداد بزيادة الفرس ثم اختلف قول مالك في القاتل كونه فارسا وراخلا في
اي وقت يعتبر وقت دخوله دار الحرب وقت شهود الوقعة فمقدنا
يعتبر وقت دخوله دار الحرب ادا دخلها على قصد القتال وعند الشافعي
يعتبر وقت شهود الوقعة حتى ان الفارس اذا دخل دار الحرب وشارك في

باب

القبيلة

فرسها ونفروا خذ العدو فله سهم الفرسان عندنا وعندك له سهم الرجل
 واجتج ما روي عن عمر بن الخطاب عندهما في القبيلة من شهد الواقعة ولا
 استخفا في القبيلة المجاهد ولم يوجد وقت دخول دار الجهاد فالتجاة
 ودخل دار الحرب من باب قطع المسافة من باب القتال ولما اناس
 قتال جمل الغنائم لهما بعدت قال له تعالى فكلوا ما غنمتم حلالا طيبا وكان
 واعلموا ما غنمتم من شيء وقال وعدم اناس معكم كثيره تاخذون بها وقال واد
 بعدكم احديكم الطائفتين بلهكم وغير ذلك من القصص والركب جاوز
 الدرب فارسا على قصد مجاهد لوجهين احدهما ان المجاهدين في هذه
 الوجه ارباب العدو وانه جهاد والتبديل على ارباب العدو قوله تعالى
 ومن رباط الجبل ترهبون به عدو الله وعدوكم وان ديار الحرب لا تخلوا
 عن غير ذلك الكفة وطالبهم فادخلها جيش كشف رجلا لوركا فالتجاة
 بجبر وهم بذلك فبلغ العرب فيقولون حتى يتركوا الفري والراسي هربا
 الفلاح والحصول المتبعة كان مجاوزة الدرب على قصد القتال ارباب
 العدو وانه جهاد والثاني ان فيه عظم الكثرة وكثرت ان وطرا ارضهم
 وعقد اربابهم ما يفيظهم قال له تعالى ولا يظون موطنيا يغيظ الفارس
 وقد خبرهم وما الجهاد الا قبرا عداه قال له عزادته واعلانته فله
 ان مجاوزة الدرب فارسا على قصد القتال جهاد ومجاهد فارسا له سهم
 الفرسان ومجاهد راجلا فله سهم الرجل بقوله صلى الله عليه وسلم للفارس
 سهمان وللراجل سهم واما عمر بن الخطاب عنه فيحتمل ان يكون في وقته حيا
 بان وقع القتال في دار الاسلام وفي ارض تحت عبوة وفيه ثم لم يجد اد
 يحمل على هذا فيقتل الدابة ليعبره ولا يمكن صبا عن التناقص ونحن
 به نقول ان الدابة لا يشاركهم في القبيلة فيكون في الواقعة اذا شهدوها
 ولا كلام فيه وعلى هذا اذا دخل ارضا شتر في فرسا واستلجوا واستعار
 او وهب له فله سهم الرجل عندنا باعتبار وقت الدخول وعند الشافعية
 سهم الفرسان باعتبار وقت الشهود وفي الحسن في هذه الصور ما اذا قاتل
 فارسا فله سهم فارس وعلى هذا اذا دخل فارسا في فرس فله سهم فارس او
 رهته او اعاره فقاتل وهو راجل فله سهم راجل ذكره والسيوطي الكبير وروي
 الحسن عن ابن جينة وسوي على هذه الواو ان يبيع والموت ومن يبيع قبل

لحامه

ان له سهم فارس

شهود

منزلة

ذات

عول

مصر

مصر

مصر

مصر

او شرع التمكن من البصر فيه والحمل وتذرك ذلك بالاحراز بل كان الملك لا
يملكه الاستفاد به لا بعد البصير ولا يملكه الدخول بنفسه لما فيه مخاطرة
الروح والقاء النفس في الهلكة وغير ذلك فقد لا يوافقه ولو اقره فقد لا يظفر
به ولو ظفر به فلما يملكه لا ستراد في الدار دارهم والدار بيوتهم عن
دارهم فادار الصبي الملك او ما شرع له الملك يزول المذصر واولادهم
استولوا على عبيدنا فهو على هذا الاختلاف لا بعد مال فابل الملك بالاستيلاء
ولهذا جعل التملك سائر اشياء الملك خلا فلا حرار والميراث والتبني
وامهات الاولاد هذا ادخلوا دار الاسلام فاستولوا على عبيد المسلمين واخرجهم
بدار الحرب فاما اذا ابتعدوا امة ولحق بدار الحرب فاختار الكفار لا
يملكونه عدا بخرسيفة وعنا يبرسب ومحمد يملكونه وجه قولهما
انهم استولوا على الصباغ غير ملوك فيملكونه قيا على اريد ان يمتد
من دار الاسلام اذ دار الحرب فاختار الكفار وسائر اموال المسلمين التي
استولوا عليها والى على انهم استولوا على الصباغ غير ملوك انه كادخل
دار الحرب فقد زال ملك المالك لما ذكرنا في المسئلة الاولى وزوال الملك لا
يوجب زوال المالك لثمة الاتية لا يوجب زوال الفرق وجه قول
ابن حنيفة ان الاستيلاء لا يوجب فاعلم فلا يبيد الملك قيا على الاستيلاء
على احرار واولادهم والمثابرين وامهات الاولاد ولا لقان الاستيلاء
لومعنا فاعلم ان محل الاستيلاء هو المال ولو يوجب في المانية فهو هذا
المحل انما يقتضيه ضرورة ثبوت شأ الملك القاني في دار الاصل فيه هو الحدية
وكا حذر دار الحرب فقد زال الملك لما ذكرنا في المسئلة الاولى المتقدمة فيقول
المالية القانية ضرورة ثبوت فان ينبغي ان يزول لروا ايضا لانه ينبغي
شرعا بخلافه لغير مقتضى ضرورة ان شرع بخلافه لانه لا يملكه
فيما لا يقتضيه ضرورة ثبوت المالك ناما والاموال كلها محل ثبوت الملك
وبخلافه لا يوجب ضرورة دار الاسلام في الاستيلاء حقيقة صادقة وهو
مال ملوك وكان ينبغي ان يثبت الملك للمال لوجود سببه لانه اخرار
وقت الاحراز بالارباع وهو ملك المالك فادار الحرز به يداهم فقد زال
المانع لروا الملك فيعمل الاستيلاء سابق عكس فاشياء الملك والمالك لا
يثبت الا في المال فثبت المالية ضرورة انما هاهنا الاستيلاء لانه مال
اصلا وبعد ما وجد الاستيلاء ماله لروا الملك فلم يصادف الاستيلاء

ولا يفيد الملك او ما يان كيف الحكم فنقول ان المسلم يزول عدا بالاستيلاء
القرار عليه وثبت لهم عندنا على وجه له حوالا عادة ما بعوض او غير
عوض حتى لو ظهر عليهم المسلمون واخذوا واهوا حرزوها بدار الاسلام فان
وجدوا المالك القديم قبل الفسوخ اخذت بغير شيء سوا كان من ذوات الامثال
او من ذوات القيم وان وجدت بعد الفسوخ فان كان من ذوات الامثال لا
ياخذ له ولو اخذ اخذ بمثل فلا يفيد وان لم يكن من ذوات الامثال اخذ
بقيمة ان شأه ان لا اخذ بالقيمة مراعاة الجانبين جانب المالك القديم ايضا
او قد من ملكه الحاضر الماخوذ منه بغير عوض وجانب الغير فصانة
ملكه الحاضر عز الزوال من غير عوض وكان لا اخذ بالقيمة نظر الجانبين
اللتاب للغير من قبل الفسوخ ما اذا وجد قبل الفسوخ انما اخذ بغير شيء ان
العام فكانت له عادة في قيمة الميراث المملوكة للملك الحاضر ولو قد
روي ان بغير احرار المسلمين استولوا عليهم الحرب ثم ظهر عليهم المسلمون
فوجبه صاحبهم في الغنم فما زال رسول الله عليه وسلم عز ذلك
فقال ان وجدته قبل الفسوخ فهو لا يغير شيء وان وجدته بعد الفسوخ
فهو لك بالقيمة وكذا لو كان الحربي باع المالك من المسلمين ثم ظهر
عليهم المسلمون فيجب له ان لا يبيع المالك القديم اخذ قبل الفسوخ بغير شيء
وبعد الفسوخ بالقيمة لانه باعته مسقوا لعادة ان يدين الملك بغير ذلك
ولو كان المستولون عليه مدبرا او مكابا او ما ولد ثم ظهر عليه المسلمون
فاخرجوا اذ دار الاسلام احل المالك القديم بغير شيء قبل الفسوخ وبعدها
لمنه حرص وجهه والحرم ملك المالك القديم وجهه ووجهه المالك بالاستيلاء
ولهذا جعل التملك سائر اشياء الملك فادخلوا دار الاسلام بغير شيء
المالك القديم ولو ذهب الحرم ما مله بالاستيلاء لحرز المسلمين اخذ المالك
القديم بالقيمة ان شأه ان فيه نظر الجانبين عليهما بنا وكذلك لو باعته من مسلم
بعوض فاسد يان باع من مسلم عبد المسلم بغير عوض بخراسان صاحبته
العبد ان يضمنه الحضر والميراث لم يضمنه وان هذا ايضا فاسد او باعها سدا
مختون بقيمة المبيع فصار له اشتراؤه فبقيته ولو لم يكن العوض فاسدا احل
بالقيمة الا ان اشتراؤه كان اشتراؤه بجلا وجب فيه ان لا اخذ من احل له
الحضر فعبد وكذلك لو ان اشتراؤه كان فاسدا فانه ياخذ بثمنه اشتراؤه

ولا يجوز هذا رطلان او ارباعا او مال فصد استثنى منه بالبيع من غير عوض فبالله والمال
القديم لا يأخذ بطريق البيع بل بطريق العادة في القديم ملكه فلا تحقق الرضا وان
كان اشتراه بعينه بمثل قدره لا يأخذ له لا بفيد ولو اشتراه رجل من العبد
من رجل اخر فحضر المالك القديم اخذ من الثاني والثاني ليس له ان
ينقض البيع الثاني ويأخذ بالتس الاول من المشتري الاول في ظاهر الرواية
وروي عن محمد بن النعمان ان المالك الجاني ان شافق ببيع واحد بالثمن
الاول وان شافق اخذ بالتس الثاني ووجه رواية النعمان ان اخذ المالك
القديم ملكه ببطل فاشبهه حوال الشفعة ثم حوال الشفعة مقدم على حوال المشتري
فلما حل حله والجامع ان حق كل واحد منهما سابق على حوال المشتري والسبق
من سبب الترجيح وحده ظاهر الرواية انه لا ملك للمالك القديم في الحقل
بوجه بل هو رطلان كل وجه واما الثانية له حوال العادة وانما ليس
بمعنى والحقل فلا يمنع حوال البيع ولا يملك بغيره حواله حوال الشفعة
فان اشفع بملك الشفعة المشفوع فمقتضى الاحد بالشفعة بملك
البايع منه علم عرف وعلى هذا الاصل اذا علم المالك القديم بشري الماسور
وترد الطلب زمانا لا يبطل حقه ان هذا لا يخلو ليس بمعنى الاحد بالشفعة
ليشترط له الاطراف على الماشي وعلى قاي ماري عن محمد بن عيسى لا يبطل
حوال الشفعة بترك الاطراف الموانية وكذلك هذا الحق يورث في ظاهر الرواية
حق لوماته المالك القديم كان لو رثته ان يأخذه وعلى قاي ماري عن محمد
لا يورث كما لا يورث حوال الشفعة والصحيح جواب ظاهر الرواية ان هذا
لا يخلو ليس بعد ملك بل هو عاده في القديم المالك بخلاف واحد بالشفعة
وحوال العادة في القديم المالك بخلاف واحد بالشفعة وحوال العادة في
قديم المالك ما يجتمع الارش نحو اريد بالعيب وليس لعبد ان يخلو
ذلك البعض انه حق ثبت للكل ولا ينفرد به البعض ولو اشترى الماسور
رجل واحد حله دار الاسلام ثم اسره العبد وثانيا واشتراه رجل اخر فاحله
دار الاسلام فامشترى الاول والحقل المالك القديم وليس للمالك القديم ان
ياخذ من المشتري الثاني لانه لا يسر من يدا المشتري الاول من المشتري
الاول منزلة المالك القديم فكان حوال اخذ له لئن اد اذن المشتري الاول للمالك
القديم ان ياخذ بالتس ان شافق او يدع له ان اخذ بالتس المشتري الاول بالثمن
قام عليه بالتسين فكان اشتراه بهذا العبد من المالك ولم يوجد الاصل

ولو اشترى الماسور في دار الحرب او ديرة او كان له او كانت له فاستولها
ثم ظهر للمسلمون عليها فاعتقت هي واوادة ها وكذا العبد والمالك بائنا ماد الا عفته
فلا يبيع رطله عنه وهو مسلم فحصل في يد نفسه فقط عليه كالعبد المحارب
اذا خرج اليها مسلما ولا يستلزم بيع السب والسب ثبت في دار الحرب
وقهر المحارب كونه وان ما من عفته ام ولو لم ياذ عليه وعقد العبد
لهذا المعنى والمالك الثاني يبيع نفسه له رطل بدل المولى عنه وهو مسلم فبعت ولا
اذا قهر المولى يسقط عنه بدل الدنيا بقتل رطله والرقه ولو كان الماسور
حرفا اشتراه مسلم واخرجه الى دار الاسلام فلا يخلو الشفري على الرواية ما اشترى
حققة دار الحرب بغير العلف للمالك بدل مالا لا يستلزم اسير بغير اذن فكان
منطوقا فيه فلا يملك الرجوع عليه وان اسره المحارب بغيره فمفعلا ما يور
رجوع عليه لانه امره بذلك فكانت استقرضه هذا العبد من المالك
فاقتضاه ان امره ان يدفعه الى ان يفعل فيرجع عليه على الاستعراض
ولو اسلم اهل الحرب ومنايع المسلمين الذي اخذوه في ايديهم فمفعلا ولا حق
للمالك منه لانه ما اسلموا عليه ومن اسلم على مال فهو له على لسان رسول
اسلموا عليه وسلم هذا الذي ذكرنا حكم استيلا النافر فاما حكم الشرا
فوفق العبد ان اشترى عبد مسلم يتيمة المالك له فيه عندنا
للمالك بغيره على البيع وكذلك لو خرج البنا بغيره فاسلم في بيعه بغيره على
البيع وعندنا في بيعه بغيره لا يجوز شرا النافر لعبد مسلم وهو مسلمة
كما في البيع فان لم يبيع حين دخل به دار الحرب عتق عبد الوحيته عند
الربوبية وبمحمد لا يبيع وحده فلو لم ان احراز انك فرما له بدار
الحرب اترو في روال العصبه في روال المالك فان ما اذا لم يملو اليه غير
معموم ووجه قولنا بغيره في الثاني للعبد بغيره الماسور على رطله
فلو لم يبيع با دخاله دار الحرب لم يملو المالك الثالث له شرا بعد الصفه
لعدو الجاهل احراز بوجه فيؤدي الى تغيير الماسور وهدا الجاهل ثم
طريق الرطل هو احراز بالدار وان كان هو في اصل شرط روال المالك والعصبه
فاستلزام الكفار للعبد بحصل العلة عند نفذ ترقية الحكم بالعتق ولو اشترى
عبد ادنيا بغيره من اختلافنا ايضا ان المحارب يبيع رطله العبد الذي يبيع شرا
ولا يخلو دار الحرب ولو اسلم عنه حرب ودار الحرب لا يخلو وهو
عبد على حاله بالاجماع لان المالك وان كان واجب الا ان لا يخلو لظهوره للرطل

ثم باع به

م دون

فان قيل الشرا مضافا
على الاصل المهور فانه
بغيره مفعلا

ها هنا فق علي حاله ولو خرج هذا العبد البنا فان خرج من اعماله لوله ولحق
 بغيره المسلم عتق لا رد الحرب دار خبر وعليه وقد فهموه بحرقه
 من اعماله اياه فصار مستقلا على نفسه مستغنيا تماما فبذلك المالك عتقه
 وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في انا والطايف هؤلاء عتقا
 ايه تعالى ولو خرج غير من اعماله من اعماله لوله لغيره فهو عتق لوله
 لكن بغيره اماما ويقع عتق لوله اما لو كان عتق لوله فلا يخرج من اعماله
 مستقلا ولا به ملك مستغنى الزوال بالسلام واما وتفتنه لوله فلا تفتنه
 عتق على ملكه وكذا لو لم يخرج من اعماله ولكن ظهر المسلم على الدار بعينه
 ايضا لانه لا سلم فقد بقي عليه ملك مستغنى الزوال عتقا على طبره الزوال
 وقد وجد وهو احراز نفسه بعتق المسلمين وانما سبق من احراز
 المسلمين اياه بدار السلام لملكه وكان ولي ولو لم يخرج ولم يظهر على
 الدار ولكن باعته الحرب من قسطنطين او حربي عتق عتق بيمينه
 قبل المشتري لبيع او لم يقبل وعتق بيمينه ويحذفه ويحذفه
 قوله انه كان له ملكا باع عند فقد ثبت ملك المشتري فيه فلا يفتق
 وجه قوله بيمينه ما ذكرنا ان هذا ملك مستغنى الزوال لوقوف زواله
 على سبب الزوال او شرط الزوال على ما بينا فاذا عتقته على البيع والبيع
 سبب الزوال الملك فقد رضي بزواله الى غيره وكان بزواله التوارضي
 لا مستغنى الزوال وغيره ما استحقه والرضا بالزوال شرط الزوال
 ولو اسلم حربي فدار الحرب وله رفيق فيها يخرج هو دار السلام ثم
 توعده بعد ذلك فان كان او سببا فهو عتق لوله لا حرم وجهه الى
 موهة يخرج مع موهة ولو كان يخرج مع موهة لكان عتق لوله لكان هذا
فصل واما بيان الاحكام التي تختلف باختلاف الدار من فتقوله
 وابنه التوقيف لا بد ولا من معرفة معنى الدارين دار السلام ودار الكفر
 لمعرفة الاحكام التي تختلف باختلافها ومعرفة ذلك مبني على معرفة
 ما به نصير الدار دار السلام او دار الكفر فتقوله لاختلافه بينا فان
 دار الكفر نصير دار السلام يظهر احكام الاسلام فيها واختلافها فدار السلام
 انها ما دار الكفر دار الكفر لا بيمينه واما نصير دار الكفر
 الاثلاثه نصير دار السلام يظهر احكام الاسلام فيها وان تكون متاخنة
 لدار الكفر والثلاثه ان لا يقع فيها مسلم ولا ذمي امانا بالامان الاول وهو امان

المسلم

المسلمين وقال ابو يوسف ومحمد انها نصير دار الكفر يظهر احكام الكفر فيها
 ويحذف قولهما ان قولنا دار السلام ودار الكفر اضافته الدار الاسلام والدار الكفر
 وانما نصير الدار الاسلام والدار الكفر يظهر احكام الاسلام والدار الكفر فيها كما نصير احكام دار
 السلام والدار الكفر لوجود السلامه والخير والدار الكفر لوجود الكفر والدار الكفر لوجود الكفر
 والدار الكفر يظهر احكامها فادانها احكام الكفر فدار الكفر نصير دار الكفر نصير
 الاضافه والدار الكفر نصير دار السلام يظهر احكام الاسلام فيها غير شريطة
 اخير فكذلك نصير دار الكفر يظهر احكام الكفر فيها واسا علم ووجهه
 قوله بيمينه ان المقصود من اضافته الدار الاسلام والدار الكفر ليس هو عتق الاسلام
 والكفر وانما المقصود هو احرار الخوف ومعناه ان امانا ان كان للمسلم فيها
 على الاطلاق والخوف للكفر على الاطلاق في دار الكفر والدار الكفر على الاطلاق
 الايمان والخوف على الاسلام والكفر فكذلك اعتبار الايمان والخوف على الاسلام
 والكفر فكان اعتبار الايمان والخوف في دار الكفر فدار الكفر نصير دار الكفر نصير
 في الامان الثابت فيها على الاطلاق ولا نصير دار الكفر وكذا انما الظاهر على الاطلاق
 لا يزول الا بالاحكام بدار الحرب فيعرف صيرورته دار الحرب على وجودها
 مع ان اضافته الدار الاسلام اختلافا لكونه لائقا واحتمال ان يكون لما قلنا
 وهو توثق الامن فيها على الاطلاق للمسلمين وانما ثبت للكفر بعارضه النصه
 والاستمان فان كانت الاضافه لما قلناه نصير دار الكفر لائقا وان كانت
 الاضافه لما قلناه نصير دار الكفر لائقا لما قلناه فلا نصير دار السلام نصير دار
 الكفر انما كان على حال المقصود انما ثبت بيمينه لا يزول بالاشك والاختلاف
 حيث نصير دار السلام يظهر احكام الاسلام فيها لان هذا الترتيب لما بين
 الاسلام لعله هو عليه وسلم الاسلام بعلوه وبطلان الاشك على الاضافه
 ان كانت باعتبار ظهور الاحكام لكن لا تظهر احكام الكفر الا عند وجود هذين
 الشرطين اعني المتاخمة ورواها الايمان انما لا تظهر الا بالمعنى والمنع لا
 بها واسا علم وانما هذا الاختلاف في ارضها لدار السلام يظهر عليها المشركون
 واظهره فيها احكام الكفر وان اهل ادمه فتقوله لدار الكفر والدار الكفر
 المشرك هل نصير دار الحرب فهو عتق ما ذكرنا من اختلافه فادانها نصير دار
 الحرب فكذلك اظهرنا عليها وحيث ما ورد الحرب سواء وقد ذكرناه
 ولو فيها الامان ثم جازاها بان دار الكفر نصير دار الكفر نصير دار الكفر
 القسمة اخذها باليمينه ان شاؤا لما ذكرنا من قول وعاد الا حذو على حلقه الاول

نهي دار الاسلام وان كان
 الايمان فيها للكفر على
 الاطلاق والخوف للمسلمين
 على الاطلاق هو
 ما هو محرم
 ولا احتمال
 في حذو دار الكفر

اهل

الحواشي عدا خراجا والعشرك عا د عشرا لان هذا ليس استحقاقا للملك بل هو عود
 الملك اليه فيعود بوظيفة تادان الامام وضع عليها الخراج في ذلك فلا يعود
 عشرا لان صرف الامام صدر عن ولاية شرعية ولا يجتمع النقص **فصل**
 واما الاحكام التي تختلف باختلاف الدين فافان منها ان المسلم اذا زني فزاد
 الحرب او شرب الخمر او فسد الا بالبوخذ شي من ذلك ان الامام لا يقدر على
 اقامة الحدود فزاد الحرب لعدم الولاية ولو لم يفسد شي من ذلك لم يزد الخراج والاسلام
 لما يتم عليه الحد ايضا لان الفعل لم يقع موجبا اصلا ولو لم يزد الا السلام ثم حرب
 اليه والحرب بوخذ بها لان الفعل وقع موجبا للاقامة فلا يسقط بالهرس
 اليه والحرب وكذا اذا قتل مسلما ابوخذ بالقصاص وان كان غير المسلم لا يسقط
 لما لم يمتد اى الواحد يقاوم الواحد والمفعة منعدمة وان لونه في الحرب او في
 شبهة في الوجوب والقصاص لا يجب مع الشبهة ويعتبر الدية خطأ وعمل
 ويكون في حاله لا على العاقلة لان الدية يجب على اهل البيت لا على الفل وحده منه
 ولهذا وجب القصاص والقارة على القاتل على غيره وكذا الدية يجب عليه
 ايضا هو الصحيح في العاقلة تتحمل عنه بطريق النفاذ لان الفصل بينهم بحكم الله
 من المانع من المصرة والعز والشرف بقية العتبار والبر والاحسان لهم
 ويخوذ ذلك وهذه الماني لا تحصل عند اختلاف الدين فلا يحمل عنه
 العاقلة وكذلك لو كان امير على سرية او امير جيش فزاد حاصم او شرب
 او شرب الخمر او قتل مسلما خطأ وعمل في رايه في الدنيا من ذلك ان
 الامام ما هو في اية اقامة الحدود والقصاص عليه انه لا يقدر على اقامتها في
 الحرب الا ان يقتصر السرقة ان كان استهلكها ويعتد اية في اية
 يقدر على استيفائها من المالك ولو عزى كالمسقة او امير الشام تفعل على العسكر
 شيئا من ذلك اقام عليه الحد او اقتصر منه في العبد ومنه الذي يمالئ الحاكم
 لان اقامته للحد والامام يمكنه اقامته بالله من القوة والشوكة اجتماع
 الجوشم واقتداره هاله فكان لتسوية حكمه في الاسلام ولو شذ جزير العسكر
 ففعل شيئا من ذلك في رعيه الحد والقصاص في قضا ولا ية الامام على العسكر
 وعلى هذا ايضا يخرج الحر اذا اسلم فزاد الحرب ولو لم يجر اليها فقتله مسلم
 عمدا او خطا لانه قضاير عليه عندنا على ما ذكرنا وهذا مما عظم عندنا
 ثبتت بدار الاسلام لا لمقام بالهنة ولا عنة الا بعتة المسلمين وعذرنا في
 النجوم ثبتت بالاسلام وعلى هذا الاسلم الحرير فزاد الحرب ولو لم يزد في عليه

انما

لانه

ان

صلاة ولا صبا عا م خرج اذ اراد الاسلام وليس عليه تقيا ما مضى وقال ابو يوسف
 احتسب ان يجب عليه القضا وحده قوله ان الصلاة قد وجبت عليه لوجود
 الوجود وهو الوقت وشروطه هو الاسلام والصلوة الواجبة اذا فاتت عن وقتها
 تنقض كالذي جاز اسلم فزاد الاسلام ولو يعرف ان عليه ذلك شي من عليه
 اوقات صلواته علم وحده قوله ان حقيقته ان وجوب الشرع يعتبر
 المدعي وهذا العلم بالوجوب ان وجوبه لا يعرف الا بالشرع في اجتماع ان
 اختلاف الدين ان الحقيقة العلم ليست بشرط بل ان الوصول اليه كاف
 وقد وجد ذلك فزاد الاسلام لان اذ اراد بالشرع او لم يوجد فزاد الحرب
 في هذا الرجل بها بخلاف وجوب الدين وشكر الله وحرمانه للفقران
 ويخوذ ذلك في هذه الاحكام لا يقف وجهها على الشرع بل يجب العقل
 عندنا فان ابو يوسف روي عن ابي حنيفة يقول لا عذر لحدن في الخلق
 في جهله معرفة حاله لان الواجب على جميع الخلق معرفة ارباب الخلق
 وتوجيه المذرك من خلق السموات والارض وخلق نفسه وسائر خلق الله
 تعالى فاما القرائن فمن لم يعلمها ولم يتعلمه فان هذا لزم عليه محبة
 قضاير لمقطعه وعلى هذا اذ دخل مسلم او زنى او الرعي ما زانها فخر بها
 عندنا والى وغيره من العهود لها سنة في حكم الاسلام حاز عند ابي حنيفة
 ومحمد وكذلك لو كان اسيرا في يد يهود او مسلم فزاد الحرب ولو بها حرم
 اليها فافخر بها وقال ابو يوسف لا يجوز للمسلم فزاد الحرب الا ما يجوز له
 في الاسلام وجب في ابو يوسف ان حرمة الزنا ثابتة في العا دة
 اما في حق المسلم فظاهر واما في حق الحرب فلان الكفار يحل طعنهم والحرمات
 وعلى انه عالم واحد في اوقافه فهو اعنه ولهذا حرم مع الذي والحرب
 الذي دخل دار الاسلام ما من وجه فلو كان احدا من اهلها فمقتل
 الماله والاتلاف ما للحرب صا و هذا لا يعم عصمة للمسلمين في السلم
 بسبل من اخذت الا بطريق ذلك والمجانة فاذا رعيه اقدم مع العذر
 بخلاف الذي والحرب السامان ان اموالها معصومة عن الاتلاف
 ولو عاقب هذا المسلم الذي دخلها ما من مسلم الاسلام هالك ولو بها جاز اليها
 حاز عند ابي حنيفة وعند هالك يجوز ولو كان اسيرا في يد حلالا ما من
 للخصم فمقتل عندنا والى وغيره من اليات عات الها سنة لا يجوز الاتلاف
 وجهه فلو كان احدا من المسلمين اتلاف ماله معصوم من غير رضاه حتى

وجوب

في هذه
 فقال كان
 صديقه

نقله

حق

ان الشرع حرم عليهم ان تطيب نفسه بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم من
زاد او استلاد فقد اربى وانما شرط شعرا والعدم حقيقة سواء شابه
تواضع الاسيرين والتاجيرين وجه قولنا بحقيقة ان اخذ الربا
في معنى خلاف المال ومال الذي اسلم فدار الحرب ولم يهاجر اليها
غير ممنون بل بالذلة يد عليه ان نفسه غير ممنونة بالقصاص
ولا بالذلة عندنا وحرمة المال لا يضر بخرقة النفس خلافا للتاجيرين
والاسيرين فان ما لهما ممنون بل بالذلة وعليه اذا دخل مسلم
دار الحرب بامان فادته حرب او ادان حربيا ثم خرج المسلم وخرج
الحربي مستمنا فان الفاقه لا يقضي لواحد منهما على صاحبه بالدين ولد
لو غصب احدهما صاحبه شيئا لا يقضي الغصب لان المداينة في دار الحرب
وقعت عند الاقدام ولا يتنا عليهم ولا يقدم ولا ينهم ايضا فحقنا وكذا
غضب كل واحد منهما صادف ما لا غير معصوم فلم يغضب سبالا
الضمان وكذا لو كان حربيين دارا احدهما صاحبه ثم خرجا مستامين
ولو خرجا مسلمين يقضي بالدين لثبوت الولاية ولا يقضي الغصب لما بينا
ان ان المسلم لو كان هو الغاصب يقضي بان يرد عليهم ولا يقضي عليه لانه
صار غادرا عنهم ناقضا عهدهم فتلزمه التوبة ولا تحقق التوبة الا ببرد
المغصوب وعليه هذا مسلمان دخلا دار الحرب بامان كانا تاجرين مثلا
فتنا لاجدهما صاحبه عندا فاقصاص على القاتل لما بينا وان كان غضا عليه
الدية في قتاله والكفارة لانها من اهل دار الاسلام واما دخلا دار الحرب
لعارض من اهل دار الحرب القصاص للشبهة ولتعدا لا استغفار علمي يدين
ولو كانا اسيرين او كان المغنول اسيرا مسلما فلا على اهل دار الاسلام
فيلحقا عندا بحقيقة وعندا يوسع ويوسع ويوسع الكفارة والدية
وجه قوله ان الاسيرين من اهل دار الاسلام كالسنة من غير وانما الاسير
امر عارض ولا بحقيقة ان الاسير ومقهور في اهل الحرب قصار
تأبها له فليقتل بغيره واساء علم وعليه هذا الحربي اذا عصى الحرب ودار
الحرب لا ينفذ عندا بحقيقة ومحمد وعندا يوسع ويوسع ينفذ وقيل لا
خلاف في العتق ان ينفذ انما الخلاف في قوله ان ينفذ منه عهدهما لثبوت
وعنه ثبت وجه قوله ان ركن الاغاثة صدق اهل الاغاثة في عمل ملوك
للتفويض كما لو اعققت دار الاسلام وجه قوله ان الاغاثة في دار الحرب

ما ذكرناه

اعقوب
اعاقاة
هـ

لا ينفذ زوال الملك من الملك في دار الحرب بالفقر والغلبة حقيقة نقل مقهور ملوك
وكل ما هو ملك هذا بانهم وانهم لا ينفذون سوا الملك في الحقيقة حتى ان احد
منهم اذا قهره بولاه يصير هو ملكا وولاه ملوكا وهذا لا ينفذ اعم في دار
الحرب فلا يوجب زوال ملك الملك هذا معنى قولنا بخلاف حقيقة
عدا سعتو ليسا منه مستترق سبه وكذا لو انا شتر في سبه لا ينفذ عليه
لا تخلفه ينفذ بصلح الاغاثة فكيف يعق بالتشرا وان اذوبة او كانت
فدار الحرب حتى لو دخل دار الاسلام ومعه مدبر او ملك مدبر او كانت
فدار الحرب جائز سبه لان الله يبرر الاغاثة فضلا عما قبل الموت والقبول
تعلق العتق بشرط اداء بدل القتل لا ينفذ الاغاثة المستحق فكل المعلق
والضابط ولو استولاد امته فدار الحرب من استلاد حتى لو خرج
الدار الاسلام لا يجوز سبه بان الاستلاد انساب ثباتا لنسب للولد والحربي
من اهل ذلك ان انساب اهل الحرب ثابتة واثبت بالنسب صار ذم ولد
لم يخرج عن محبة البيع ولو زنا حرة من وجه قال النبي صلى الله عليه وسلم
اعتقوا ولدها ولو دخل الحربي لينا بامان ففعل شيئا من ذلك بعد ذلك لما
دخل بامان ففعل شيئا من احكام الاسلام مادام في دار الاسلام ومن اذ كان الاسلام
ان لا يملك العتق ان يتقرب سبه ما اعتقه ليسا له ولو رد عنه فدار الحرب
ثم رجعا الى دار الحرب وظل المدبر او خلفه ولد ان استلادها فدار
الاسلام او دار الحرب ثم مات على كونه او قتل او اسير يحكم بعتقها اما اذا
مات او قتل فظاهر ان ام الولد والمدبر يعققت بموت سيدهما والمقنول
ميت باجله وان رعا انفس المعتزلة واما اذا اسير فالاته صار ملوكا فله في
ما كان ضرورة واما ما كان له الذي كان فيه فدار الاسلام ودخلها ودار الحرب
فهو مكنت على حاله وبدا لثبته عليه لو رثته ادا مات وكذلك الرهون
والودائع والمدبرون التي لم على الناس وما كان للناس عليه فهي كلها على حالها
اذا ما سبه فدخل دار الاسلام بامان ومعه هذه الاموال وكان ركن الامان
فيها باقيا وكذلك لو ظهر على الدار فرب الحرب وقيل ولو لم يظهر على الدار
فقله على حاله يعود فياخذ او يجر رثته فياخذ ونما ادا هرب ولم
يقبل ولم يبرو سبر فظاهر او اقبل ولم يظهر ولا ناله ما سبه ان رثته
فيجبون فياخذونه والملكات على حاله يودي الى رثته فيقتل فاما اذا
ظهر واسير او امير ولم يظهر او ظهر وقيل يقتل ما تبدا ما ادا ظهر واسير

الذبح

ايها

الارتق

واو سولم يظهر فظا هرا نه نكلك بالاشرو وكذا اذا ظهر وقتله في القتل بعد الظهور
 قتل بعد الاشر ويقتل ما كان له من الدين لا ذكرا ولا انا شرصارا ولو كان قتل
 ما كان مقتطد بونه ضرورة ولا يصير ما كان للاسيرة في الدين في الزينة وما
 في الزينة لا يصير عليه الاشر وكذلك ما عليه من الدين بونه تسقط ايضا لانه لو
 بقى لثقل فربته ولا يخلص المسي للساي واما ما دابعه في في الجماعة
 المسلمين وروى عن ابن يوسف انها تكون في الدود ووجهها من يد
 مزيدا فاما من اسحق والمباح مباح من سيق على لسان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ووجهه ظاهر الرواية ان يد المود يد تقدير كان الاستيلا عليه
 بالاسر استيلا علميا يد تقدير او لا يتصرف في المود لا ثم ماله لو خذ
 على سبيل الغنم والغنم كان فيا حقيقته لا غنمته فيوضع موضع العنز
 واما الزهر فبعد ابن يوسف يجوز للزهر ثم يدينه الزيادة فله وعند محمد
 مباح فيستوفي يد رده واثرا في في الجماعة المسلمين واما علم
فصل واما بيان احكام المرتدين فالكلام فيه في مواضع فبيان
 الردة وفي بيان صحة الدين ومباني حكم الردة اما ركها فهو احر اكلمة للغير
 على اللسان بعد وجود ايمان اذ الردة عبارة عن الرجوع عن الايمان فالرجوع
 عن الايمان يسمى ردة في عرف الشرع واما شرابط صحتها فانواع منها
 العقل لا ينقض ردة المخور والصي الذي يعقله العقل من شرائط الاهلية
 خصوصا ولا اعتقادات ولو كان العقل من حين وفيق فان ردت في حال
 جنونه لم يرج وان اردت في حال افاقته صح لوجود دليل الرجوع في احدي
 الجانبين وولا حرك وكذلك السكون لانه في العقل ينقض ردة اعتقادها
 والقياس ان ينقض رجوعا للاحكام وحسب القياس ان الاحكام مبنية على الاقرار بقاء
 اللسان في علم في القلب اذ لو امتز بطرفة بوقف عليه وجبه الاستسكان
 ان احكام للغير مبنية على الكفر فان احكام الايمان مبنية على الايمان والايمان
 والكفر يرجعان الى البصديت والتركيب وانما لا يفراد بل عليهما واقرا
 السكون ان الاله العقل لا يجهل دالة على التركيب ولا يجهل اقراة واما اللوح
 فله هو شرط اختلاف فيه فقال ابو حنيفة ومحمد ليس بشرط فنقض ردة
 الصي العاقل ولو لا يوسف شرط حتى لا ينقض ردة وجهه فقولنا ان عقل
 الصي في انقراض الصلابة المحضة ملحوظ لعدم ولهذا لا يجهل طلاقه وعقاقه
 وتبرعائه والردة مضرة محصنة فاما الايمان فنقض له كسحا ما نه ولم ينقض

شرائط

عندنا

وهو هو
 في الدين
 في الدين
 في الدين

له شبهة

عصمته الردة وتوحيدها بانها شهادة دين وشرا عزاله بالرد لا تنقل اليه
 فان تاب ثم ارتدنا بنا حكمه فالمرتان اثنا عشر كعقوبة واحدة والاولى اثنا عشر
 فالمرتان اثنا عشر فقلت توبته وكذلك في اثنا عشر والاربعه لوجودها بالمر
 ظاهر فكل كره لوجود دليل وهو قائل بالقتل وقوله انه تعالى ان الرد منكم
 كفر وانتم اموات فلو انما بعد وجود الرد منه وانما بان بعد ذلك
 لا يجزئ الرده الا انما نادانا في الرده الاربعه بضربه الامام ومجلى سبيل ورد
 عن يحيى بن خنيفة رحمه الله اناب في الرده اثنا عشر حجة الامام ولم يخرج
 من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة والاخلاص وامام الملة فلا يراجعها
 اذا ارتدت ولا يقتل عندنا ولكنها تحب على الاسلام واخبارها على الاسلام انما
 يخرج فكل انما تستسبب ويخرج عنها الاسلام فانما سلمته ولا اجست
 ثانيا هل ان انسلم او توت ودكر الكفر وعذر الشايع رحمه الله يقتل لعدم
 كل صرة يخرج نفسه اياها على ما فعلته وعذر الشايع رحمه الله يقتل لعدم
 قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه قتلوه ولا علمه باخدا لم هو الكفر
 بعد ايمان ولما في قوله لا وقد وجد منها في خلاف الحجة وهذا
 لان الكفر بعد ايمان انما علم من الكفر الاصل لان هذا رجوع بعد العقول والوقوع
 على محاسن الاسلام ونجته وذلك امتناع من العقول بعد التمكن من الوقوف
 دون حجة من الوقوف ولا يستقيم الا عند الله والسيما في عجز رسوله
 صلى الله عليه وسلم قال لا تقتلوا المرأة ولا وليها ولا القتل عاشر حجة
 الى الاسلام بالردوه اليه على الطريقين عند وقوعه اياها عن اجتهادها وانما
 وهو عودها للسان بالاستسنة بظاهر محاسن الاسلام والنساء اتبعوا
 فواجب هذه الدعوة فالعادة فانها في العاد انما جارية بلسان اسلام
 علم ما روي ان رجلا اسلم وكانت تحتهم خسر خسر فاسلمت معه فادان
 له ذلك فلا يقع القتل فخرجها وسبيلها الاسلام ولا يفيد ولهذا لم
 تقتل الحربية بخلاف الرجل فان الرجل لا يقع رأي غيره خصوصاً في امر
 الدين بل يقع رأي نفسه وكان رجلا الاسلام منه ثانياً وكان شرع القتل
 مفيداً فهو القتل والحد يثبت محمول على الذكورة عملاً بالادلة صالحة
 عزالتنا فخر وكذلك الامامة اذا ارتدت لا تقتل عندنا بخبر على الاسلام
 ولئن سمعنا هؤلاء انما اختلجوا فيهم وباعسها فيهم لانهم لو كانوا فيهم
 بعد الردة قائم وهي مجبورة على الاسلام شرعاً فكان الدخ الى الجوارح

المرتين

لحقين

لحقين ولا يطاوه لان المرتدة لا تغل لحد وكذلك الصبي اعاق لا يقتل وان
 صحت ردة ثم عدل بحقيقة ومحمد بن علي البايع بعد الاستسنة والردعة الاسلام
 باللسان وظهرت بحججه وابطح ذلك لظهور ايمانها ووقوعها في الردع والردع
 وهذا لا يتحقق من الصبي وكان الاسلام المحسن يكفده وسبيلها الاسلام وعلى
 هذا صبي ابواه مسلمين فحكم اسلامه بعد ان يوفى فداخ كافراً ولم يسمع هذا قرار
 اللسان بعد البلوغ لا يقتل لعدم الردة منه اذ هم الكذب بعد سابقته
 التقديف ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ اصلاً لعدم ذلك وهو
 الا قرار حتى لو اقر بالاسلام ثم ارتد يقتل لوجود اوده منه لوجود دليلها وهو
 الا قرار فاما بذكر الموجود منه رد حقيقة فلا يقتل ولكنه يحبس في مكان له
 حكم الاسلام قبل البلوغ الا ترى انه حكم بالاسلام بطريق السبعين والحكم
 في كسبه الحكم في كسب المرتدة لا يحد حركاً ويستدرك الحكم في كسب
 المرتد في موضع ان شأله تعالى ومهما كان المرتد لا يسترق وان لحق
 به الحرب لا ينع لم يشرع فيه الا الاسلام والسيف يقول تعالى يقتلوا من كفر
 بلسان وكذا الصبي برضائهم اجمعوا عليه في رد من يترك محاسن الله وكان
 استرقاه اياها في الرسول في الاسلام واسترقاقه لا يقع وسبيلها الاسلام على
 ما مر من قبل ولهذا لم يحضر بقاؤه على الجزية بخلاف المرتدة اذ اطلقت
 من الحرب اياها تسترقق له لم يشرع قتلها ولا يجوز ايعاها اياها في الكفر
 بوضع الجزية او مع الفرق وفي حجة على السوان وكان ابقاؤه على الكفر
 مواراً لرفع المسلمين من ايقاعها من عيشي وكذا الصبي برضائهم اجمعوا
 ناساً من ايد من العرب وصبايهم حتى قيل ان محمد بن الحنفية وهو خليفته
 اياها كانت من صبي يحيى بن خنيفة فومنها احرمه اخذ الجزية فلا توجب
 الجزية من المرتد لما ذكرنا ومما ان اباها قتل لا تقتلها بنية لما ذكرنا من قبل
 ان موجب الحياة على الجاني واما اباها فانه يقتل عند بطريق النوا والمرتد
 لا يعاوب ومما يعرفه قد اذ ارتد اخذ الزوجين ان كانت الردة من المرأة
 كانت فرقة بغير طلاق ولا تقاوت وان كانت من الرجل ففيه خلاف في دور
 فكتاب النكاح ولا يرتفع هذه الفرقة بالاسلام وان ارتد الزوجان معا
 والتماماً فاما على نكاحها عندنا وعند زفر عند النكاح ولو اسلم احدهما
 قبل الاخر رسد النكاح في الحجاج وهو من مسائل كتاب النكاح ومنها
 حرمه ذبيحة لا تلامه له لما ذكرنا ومما انه يجوز نكاحه لما ذكرنا

منه من ان الردة الى
 الدين القائل بالرد
 ولا يقتل ولا يغير
 على نكاحه ولا يغير
 لان

حكمة الاسترقاق من

اقوم

منها من ان الردة

من حين وجود الردة لان الحكم لا يتخلل عن سببه فلم يصاد بالقتل ومحملة
فقط فاما في ذلك كان مله موقوفاً فكانت تصرفاته البينة عليه موقوفة
ضرورة واجمعها ولا بد من سببه حتى لا يستولوا من تصرفاته في ولدها لم يثبت
النسب ونسب الطاريء لم ولد لها ما عدها فلا بالحمل لمولده ملكاً تاماً وأما
عند يوسف فلا ان الملك الموقوف لا يكون اذ في حاله من المملكه حوالها لم يكن
لصحة الاستيلاء فهذا اول واجمعها على ان يصح مله موقوفة وتسلمه الشفعة لان
الردة لا تؤثر في ملك النكاح وانما الشفعة حق لا يحمل الارث ومعاوضته
موقوفة بالاجماع على ما بينه على المساواة وأما المرتبة ولا يراد ملكها عن
اموالها لا خلاف فيجوز بضرها في اموالها بالاجماع على ان لا يقتل ولم يكرهها
سبب لزوال ملكها اذ اعترف حكم ملك المرتبة وحال تصرفاته البينة عليه
فحال المرتبة لا يحل اذ لم يملك امواله وبقيل وحل يد الحرب فان اسلم
فقد عاد على حكم ملكه القديم لان الردة انقطع من الاصل حكمه وحل ملكه ان لم
يكن اصلاً وان ما ساء وقتل صار له لورثته وعقبها ما تولى له ومديروه
ومكاتبه اذ ادوا لورثته وحل الدوا على عبيده ونقض عنه زهنا ختام
الموت وكذا رد الخوفا دار الحرب ونقض القاضي لما فيه لان الردة دار الحرب
بمنزلة الموت في حق زوال ملكه عن امواله المتركة في دار الاسلام لان زوال
الملك عن المال بالو حقيقته كونه ما لا فاعل اعز حاجته لا الحاجته بالموت
ومحذرة عن الانتفاع به وود وحده المعنى والمال والى دار الاسلام
خرج من ان يكون مستقياً به في حقه لمحذرة عن قصاص حاجته بوفاء في العاقبة
بمنزلة الموت في لونه من اهل الملك واذ اقصى القاضي العاقبة حكمه باغاثا ما مات
اولاده ومديروه وبنين ماله بين ورثته وحل بونه الموجه له من هذه
احكام متعلقة بالموت وقد وجد معنى وأما المكان فهو كذا في ورثته
وعقبه فاذا اعتق قواه المرتبة لانه العقب والحوفا دار الحرب ثم عاد الى
دار الاسلام مسلماً في ذلك لم يخلو من وجوب احداهما بعبود فلما عاقب
بالحاقه دار الحرب والثاني ان يعود بعد ذلك فان عاد قبل ان يقضي القاضي
لحاقه عاد على حكم املاكه في الدارين وماها في الاولاد وغير ذلك لما ذكرنا ان
هذه الاحكام متعلقة بالموت والحوفا دار الحرب ليس بوث حقيقة لكن
لحق بالموت اذ اتصل به فضا القصاص في العاقبة فضا وحده من حاله في رد
ورثته بحاله فهو احق به لان ولده جواذلها له في ماله فكان نصره بطريق

علا انتفاع به
فكان له حكم لان يملك
وحاشا لغيره

فان لم يملكه لم يغير
فان عاد من غير من لا يملك
فان عاد من ماضى
القاضي بالعاقبة

انه لا يملكه ومنه انه لا يملكه لا يعلم الملك والولاية ومنه انه يحبط
اعماله لكن بتصرفه عدا وبعد الشافعي بشرط الموت على ما هو بمسألة
كتاب الصلاة ومنها انه لا يجب عليه في العادات عند لان الكفار غير
مخاطبين بشرائعهم عادات عندنا وعند الشافعي يجب عليه وهو من مسائل
اصول الفقه وأما الذي يرجع الى امواله فلا انواع حكم الملك وحكم
الميراث وحكم الدين اما الاول فموقوف لا خلاف في انه اذا اسلم بتمويل امواله
على حكم ملكه ولا خلاف ايضا في انه اذا مات او قتل والحوفا دار الحرب تزول
امواله عن ملكه واختلف في انه يزول بهلك الاسباب مقصوراً على الحال
او بالردة من حين وجودها على التوقيف فعند يوسف ومحمد ملك
المرتبة يزول عن ماله بالردة وانما يزول ملكه بالموته والقتل والى دار
الحرب وعند ابي حنيفة رحمه الله الملك في امواله موقوف فعلى ما يظهر من
حاله وعلمه من الاصل في حكم تصرفات المرتبة انها جائزة عندها كخوفا
من المسلم حتى لو اعتق او دبر او كاتب او باع او اشترى او وهب فمقتضى ذلك
كله وعند يوسف موقوفة لوقوفه فاملاكه فان اسلم حاز كله وان مات
او قتل او لحق بطل كله وجه قولنا ان الملك كان ثابتاً له حاله الاسلام لو جد
سبب الملك واهليته وهو الحرية والردة لا تؤثر في مملكته لا اختلاف
فيما بينها في كيفية الجواز فقال ابو يوسف حوفا راجع ان تصرفه في الصحيح
وقال محمد حوفا ان تصرفه في مملكته وجه قول محمد في المرتبة على شرط
الغلق لا يقتل فاشترى المير من مملكته وجه قول ابو يوسف ان
اختيار الاسلام به فمقتضى الاجماع الاسلام فيخلص عن القتل والمير لا
يمكن دفع المير عن نصيبه فاني يشترى بها وجه قول ابي حنيفة انه وحده
سبب الملك وهو الردة بها سبب لوجوب القتل والقتل سبب لخصم الموت
فكان زوال الملك عنه الموت مصافاً الى الاسباب السابقة وهو الردة ولا يمنه
العاقبة دار الحرب بامواله لانه لا يملك في ذلك لم يقتل فيبقى ماله فاصلاً
عن حاجته فكان ينبغي ان يحكم بزوال ملكه الحال الا اننا نقضنا فيه لاجتماع
العقد الاسلام لانه اذا عاد ارتفع الردة من الاصل ويقتل كان لم يكره في
التوقف في زواله لان التشبه بالعاقبة فان اسلم بتمويل الردة لم يترك سبباً
لزال الملك لانها عاقبة من الاصل فيقتل بقتل نفسه فمصاد فمصلحة وارثها مات
او لحق بتمويلها وقتل سبباً للزوال من حين وجودها فيقتل ان الملك كان زائلاً

البرق

زواله

الملك
مقتضى

الخلافه له فكانت وكلاءه ان يلحقه ما وجد في ما عالج له وما زال الوراثة
عنه بالسبع والبعث فلا جوع فيه ان تصرف الخلف كصرف الاصل فمقتله
تصرف الوكيل واما ما اعول الحاكم من ارباب اولاد ووصيه فلا سبل
عليهم ان لا يعاقب ما لا يعقل الصنع وكذا انكسب اذا كان ادي الوراثة ان كان
قائما احق وان لم يكن احق عليه لا يجب عليهم ضامه كسائر امواله لا يمتنع
وان كان لم يوجد بدل الكفاية بعد فخذ بدل الكفاية وان عجز عن ادائها
له ولو رجع كافر الى دار الاسلام واخذ طابقة من مال واجلها دار
الحرب ثم ظهر المسلمون عليه فان رجع بعد ما قضى لهما فله فالورثة احق
به ان وجدته قبل القسمة اخذته مما لا يعوض وان وجدته بعد
القسمة اخذته بالقيمة في ذوات القيم لانه الحق ونقض لهما فله فقد
زال ملكه الى الورثة فهذا مال مسلم استولى عليه الكافر واخره بدار
الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار ووجدوا المال القديم فالحكم فيه ما ذكرنا
وان رجع قتال الحكم بالحقاقيه روايتان في رواية هذا ورجوعه بعد
الحكم بالحقاقيه سواء في رواية يكون في احق للورثة فيه ام لا واسم اعلم
ولو جئنا المحدث جانيه ثم لحق به الحرب ثم عاد اليها نأقما كان من حقوق
العباد كالنقل والذهب والقنفذ يوحده وما كان من حقوق الله تعالى
كالزنا والسرقة وشرب الخمر فيقط لان الحق يجمع بالموت فيورث
شبهة فيسقط ما يسقط بالشبهة ولو قول شي من ذلك بعد الحلف
بدار الحرب ثم ناب لم يورث شي منه ولا زعمه لم ينفذ موجبا للصبر ومنه في
حكم اهل الحرب هذا الذي ذكرنا حكم ما لا الذي خلقه في دار الاسلام والارث
الذي لحق به دار الحرب فهو ملكه ولو ظهر المسلمون عليه يكون فبا ان ملك
الورثة له يثبت في المال المجهول والدار الحرب فيبقى على ملك المرنده وهو غير
معصوم وكان يحل التملك بالاستيلاء كسائر اموال اهل الحرب واما حكم
الموت فيقول لا خلاف بين اصحابنا في ان المال الذي اكتسبه في دار الاسلام
يكون ميراثا لو رثته المسلمون اذ املت او قتل او لحق ونقض الحاق وقيل
الشافعي هو في ما روي عن رسول الله عليه وسلم انه قال
لم يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر تغاير يرث المسلم الكافر ووارثه
مسلم فيجب ان لا يرثه ولما ماروكا رعايا رعايا عنه فكل المستورد
العربي يارده وقسم ماله بين ورثته المسلمين وكان ذلك المحصر للصحة

المال للورثة لا يسل
عليه افضال لا ينفق
ما لا يملك ولا ينفق
المنع وما روي

رضي الله عنهم ولم ينفق له انكر عليه منكر يكون اجما من الصحة ولا الردة في
كونها نسب للملك كالوثة على اصل وجبته رحمة الله عليه فانه اذا رثه منها مسلم
ما من غيرهما مسلم فاذا رث المسلم من المسلم من الكافر فقد قلنا في
الحديث محمد بن علي واما على اصلها فالرد ان كانت كاثرة فوجب زوال
الملك لكونه احوال العود الى الاسلام لا يركب ان يجرى حكم الاسلام فيكون حكم
الاسلام في حق الارث وذلك كما لا يركب ان يجرى حكم الاسلام في حق الارث
من التصرف والخمر والخمر في حيا ان يجرى عليه في حكم الارث ايضا لا يكون
ارث المسلم من الكافر فيكون عملا بالحديث ايضا والله اعلم واختلفوا
في المال الذي اكتسبه في حال الردة قال ابو حنيفة هو في مال ابو يوسف
وحمد هو مباح وجب قولهما ان نسب الردة ملكه لو وجد نسب
الملك من اصل الملك فيجعل قابل ولا شك ان الميراث من اهل الكفاية
الملك بالحرة والردة لا تنافيها في ما بينها وهو الورثة المرندين
يقتل المسترقاق واذا ثبت ملكه فيه احتمل الاقتال الي ورثته بالموت
او ما هو في معنى الموت علمي بينا وجد قول ابو حنيفة رحمة الله عليه ما ذكرنا
ان الردة سب لرواها الملك من حين وجودها الميراث في الطهور علمي
بيننا وجوده للشيء وجوده سب رواه فكان كسب الردة مالا لا مال له فلا
يقتل الارث موضع يثبت ما لا للمسلمين كاللطم ثم اختلفوا فيها بورد
من مال الميراثان بعينه حال الوراثة وهو اهلية الوراثة وقت الردة ثم
وقت الموت من وقت الردة في وقت الموت فعند ابو يوسف ومحمد
فتعتبر اهلية الوراثة وقت الموت لا غير وعز الحنفية رحمة الله عليه روايتان
في رواية تعتبر وقت الردة لا غير حتى لو كان اهل الردة ورث
وان زالت اهليته بعد ذلك وفي رواية يعتبر رد وام اهلية من وقته
الردة الى وقت الموت وحده هذه الرواية ان الارث يثبت بطريق
استناد لا بطريق الطهور في زواله امر لا بد منه للارث والقول بالارث
بطريق الطهور اجاب لارث قتال الموت ولا سبيل الى ايجاد او جحد
الموت ثبت الارث استنادا الى وقت وجود الردة ورواها اهل اهلية فيما
بيننا لا وقت من الاستناد فيسقط دوام اهلية من وقت الردة الى
وقت الموت حتى لو كان بعض الورثة مسلما وقت الردة ثم ارتد عن الاسلام قبل

قائم هو
حق

منه المرد لا يرث وان اذا مات قبل موته والمرأة اغتضت عدتها قبل موته
وحسب الرواية الاولى ان الارث ينجح زوال الملك والملك زال بالردة من وقت
وجودها فثبت الارث من وقت ذلك الوقت بطريق يظهر وقوله هذا
اجاب بالارث قبل الموت قلنا هذا منوع بل هذا يجاب بالارث بعد الموت
في الردة فثبت الموت بها فثبت عمل الموت من زوال الملك علمنا بانها كانت
الردة موافقة وكذا اختلفا في يوسف وعبد محمد في مال الحبيب الميراث
وقضى القاضي بالحق فانه يعتبر اهلية الورثة وقت القضا بالرداء وام وقت
الحق فثبت ان يوسف يعتبر وقت القضا وعند محمد يعتبر وقت الحياق
وحسب قول محمد ان وقت الارث وقت زوال الملك ومثل الردة ان يزول
الحق ولا يدمع من انقطاع مال الميراث فزال الاسلام الا ان الميراث في القضا
غير معتبر لاحتمال العود فاذ افضى ثغرا العجز وصار العود بعده كما لم يمنع
عادة وكان العامل في زوال الملك هو الحياق فتعتبر اهلية وقته وحسب
قول أبي يوسف ان الملك لا يزول الا بالقضا فكان الميراث في الردة هو القضا
وعلى هذا الاختلاف المرتبة اذا لم يمت بداء الحرب فان الميراث يوجب الفصل
ولو ارث الزوجان مقام حات بولد ثم قلنا اب على ردة فان حات بعد فلامن
سنة شهر من وقت الردة لم ير ثمة لا يثبت له علق في مال الردة فلا يرث
مع التمسك ولو ارث الزوج دون المرأة او كانت ام ولد مسلمة ورثت مع ردة
المسلمين وان حات به اكثر من سنة اشهر كان ام مسلمة وكان الولد على
حكم الاسلام تعالى اجمعت ويرث اباه ولو مات مسلم غير امه فهو حاسل
فان ردت بولحقت بداء الحرب فولدت هناك ثم ظهرت في دارها بعد الحرب
ويرث اباه لانه مسلم تبعها لبيته ولو لم تكن ولدت في حيتت ثم ولدت
فزال الاسلام فهو مسلم تبعها لبيته موقوف على حاله ولو يرث اباه لان
الزوج من اسباب الحرمان ولو تزوج الميراث مسلمة فولدت لغيره مسلمة
فلم تبعها لادم ويرث اباه لثبوت النسب وان كانت ام كافرة لا يحكم الاسلام
لانه لم يوجد اسلام احد الابوين واسد اعلم واما حكم الذين فعدوا ابر يوسف
ومحمد بول الميراث في كسب الاسلام والردة جميعا لان كل واحد كان كافرا
واما عند ابر حسيبة فقد ذكر ابو يوسف عنده انه في كسب الردة الا ان يفرقه
فيقول اباه من كسب الاسلام وروى الحسن عنه انه في كسب الاسلام الا ان
يفرقه فينقض اباه في كسب الردة وقال الحسن دبر الاسلام في كسب الاسلام

بعد الردة

واما الذين خرجوا الى

من وقت الردة برتبة
علم ان العلق من سب
حالة الاسلام
حادث في سنة شهر
قضا عند حات

موقوف مسلم هو

غلامه وحق اباه مسلمة
فولدت له من

ولا يرثها

تد تعدي
تج له كان محكوما بردة

بغير علم على اسلام الامة لاقتل لان هذه ردة حكيمه بغير علم على اسلام الحبس
لا يقتل وحسب المدور والجامع ان هذا الولي اذا حكم بردته تعالى عليه
والشيخ لا يستع غيرة واما حكم الاسترقاق ذكره السيراني يسترة الامة
والرد الصغار من اولاده لانهم مرتدون وهم يحملون الاسترقاق والولد
كما ينقذ الام والارقسيعها فلما خال الاسترقاق واما الكبار فلا يسترقون
لا تنقطع النسيحة بالبلوغ ويجوزون على اسلام وذكروا الحاصل في
الاولان في اما الاول فلان امته مرتدة واما الاخر فلا لانه كما في اصل
لا نسيحة الا بغير ردة وقد انقطعت بالبلوغ وهو كما في مكان كما في
اصليها فاختار الاسترقاق ولما ردت تارة امرأة وهو حامل ولحقته بدار الحرب
ثم سببت وهي حامل كان ولدها ذراعا لا نسيحة وكفه وهو في حكم الجز
الام فلا يسطر بالانقضاء من الام والذم الذي يفتقر للعهد ويجوز للحرب
مغزلة المرد في سائر الاحكام من الارش والحكم بغنائم سائر الاولاد والمذبح
وعود ذلك لان المعنى الذي يوجب الحاق المات في الاحكام التي ذكرنا
لا الفصل الا انها يفتقران من وجه وهو ان الذي يستترق والمرد لا
يستترق ووجه الفرق ان شيخ الاسترقاق للتوسل الى اسلام
واستترق المرد لا يقع وسبيلة الاسلام لادراكه ان رجوعه ما اذق
علم الاسلام وعرفه مما سببه لا يرجو خلاصه الذي هو والله اعلم
فصل واما بيان احكام البغاة فالام في مواضع في تفسير البغاة
وفي بيان ما يلزم امام اهله العدل عند خروجهم عليه وفي بيان ما يصح
بهم وما هو لهم عند الطغرة بهم والاستيلاء على اموالهم وفي بيان ما يجوز
فعله امام العدل عند خروجهم عليه وفي بيان ما يصح بهم وما هو لهم عند
الطغرة بهم والاستيلاء على اموالهم وفي بيان ما يجوز قتله منهم ومن لا يجوز
وفي بيان حكم اصحاب الدماء والاموال والاطاعتين وفي بيان ما يصح
بغنائم البغاة وفي بيان ما يصح بهم في ايام امس تفسير البغاة كالقوة
م المخارج وهم قوم يراهم ان كل واحد منهم كقوة كانت او صفة يجوزون
على امام العدل ويستحلون القتال والارباب والاموال بهذا التاويل ولهم
منعة وفوقه واما بيان ما يلزم امام العدل عند خروجهم فنقول
وابد العجمة والنفوذ اعلم الامام ان المخارج منهم والاسلحاء ومنهم
القتال فينبغي له ان يأخذهم ويحبسهم حتى يلقوا عن ذلك ويعدوا فوجده

بشاه

موجب

مذنب

اهل

ما روي في تفسيره انه
اذ وقع القتال بين
المسلمين فينبغي للمسلمين
ان يبتذلوا القتلة ويتركوا
منه يحمل على وقت
خاتمة من لا يخرج
يدعي ملك القتال وانما
الامان ذمعا ومغرض
عليه الامانة لا ذكره

سبلر لكن بحسبها عنهم الى ان يزول عنهم فاذا زال ردھا عليهم وكذا ما سوي
الكرام والسلاح من الامثلة لا ينبغي به ولكن بحسب عنهم الى ان يزول
بغيرهم من دفع اليهم لما دلنا وبقا اهل الحرب بالحق والحق والحق والحق
وعند ذلك ما يقال بدها اهل الحرب من ما لم يرد في شرفهم وكسب شوكهم
فيقاتلون ركبما يحصل به ذلك ولا ايمان ان يادعهم لينظروا في امورهم
ولكن لا يجوز ان ياخذوا ذلك مما لا بد ان يامر قتل واما بيان من يجوز
قتلهم ومن لا يجوز قتلهم لا يجوز قتله من اهل الحرب من الصبار
والشبان والاشفاق والعسان لا يجوز قتلهم من اهل الحرب قتلهم لدفع شر
قتالهم فيخصر اهل القتال وهو السبوا من اهل القتال فلا يقتلوا الا اذا
قاتلوا في افع فلهزم في حال القتال وبعد الفزع من القتال الا الصبار
والجانبين على ما ذكرنا في حكم اهل الحرب واما العبد الماسور من اهل
البيغ فان كان قاتلهم مولاة يجوز قتله وان كان يخدم مولاة لا يجوز قتله
ولكن بحسب ما يروى عنهم فيرد عليهم واما الكراع فلا يسله وللمتة
باج وبحسب منه لما ذكرنا ان ذلك لا يقتل ولا يجوز للعاد ان يمدد
قتل كرم محرم منه من اهل البيغ ما شره واذا اراد هو قتله ليات
يدفعه وان كان لا يندع الا للقتل ويجوز له ان يمسك ليقول غيره بان
يقترضه ليجعل محتل عنهم بخلاف اهل الحرب فانه يجوز قتلهم
ذوكم اهل الحرم منه ما شره ابداء الا الى ان يوجه الفرق
ان الشرك في اصل مبع لعموم قوله فاي اقلوا المشركين حيث وجدتم
الا انه قصر منه الى ان يصير خاص وهو قوله تعالى واصلوا جبهاتكم
معهم واما غيرهم على عموم النص خلاف اهل البيغ من الاسلام
في الاصل خاص لقوله عليه السلام فاذا قاتلوا هذه اوصوا ما هم واما اهل
والباقي مسلم الا انه لا يخرج قتل غير ذي الرحم الحرم من اهل القود وما
يشرك في الشرك ووجه الشك في ذلك والتسليم لبقوله غيره
فقيت العصمة عما ورد ذلك بالذليل العام واما بيان حكم اصابتهما
والا موال من الجانبين فيقول خلاف في ان العاد لاد الصاب من اهل
البيغ من اوجه واحدة او مال استهلكه لا ضمان عليه واما البا عدا
اصاب شيئا من اهل العدل فقتل بخلافه فيه في اصابته ان ذلك
موضوع في الشافعية مضمون وجهه وهو ان ابا عبيد بن جابر يسنون في
حقه وجود المنة وعدمه ان الجاني يستحق القتل ودور التحفيف

وله

رعا

او حقه

او في السنة فان لم يمت
في سنة واحدة
رعد في ايامه اربعة
ففي السنة

سد

مضى

فقال

صوحان التحي كان يوم الجمل يختبر فيه علي رضي الله عنه فاصبح في ربيعة فالتفت اليه
عنه ثوبا ولا تقبلوا عني دما او مسموما والبراب ريثما فاني رجل محارب
احاج يوم القامة واما فقلوا اهل البقي فلا يصلي عليهم لانه روي ان عليا
رضي الله عنه ما صلى على اهل الجور والبرهم يصلون ولهم نور ويزيدون
لان ذلك من سنة موسى عليه السلام وانه لما نزل من السماء فوجد ربه
الافاق وكذلك روي عن اهل الجمل ان ذلك من سنة ابي طالب وانه لما
مات فقلوا صلى الله عليه وسلم فقلوا فكم اذا كان في ذلك وهو في الجمل
فلا بأس به لما روي ان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حين رآه في الجمل يوم
يذكر وجأ به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه ان ابا جمل كان
فوق هذه الامعة ولم يترك عليه ويكره بيعه في الجمل من اهل البقي ومن
عساكرهم في ثمة اعانة له على المعصية فكثيره بيع ما يتخذ منه السلاح للحميد
ونحوه لانه لا يصير سلاحا الا بالصفة نظيره انه يكره بيع المرامير
ولا يكره بيع ما يتخذ منه المزار وهو الخشب والفضة وكل ما يبيع الحمر
يا اهل ولا يسلط ما يتخذ منه وهو العنب كذا هذا واما علم واما
بيان حكم قضاياهم فتقول الخواص اذا قوا قضاياهم لا يملأوا من احد
وجهين اما ان اولوا رجلا من اهل البقي واما ان قوا رجلا من اهل العدل
فان اولوا رجلا من اهل البقي ففرض قضاياهم رفعت قضاياهم اراضي
اهل العدل لا ينفذها لانه لا يعلم كونه حقا لاهم يستلزم دما او مالا
فاحتل لانه قضى بما هو باطل على راي الجماعة فلا يجوز له تنفيذ مع
الاحتلال ولو كتب قضاياهم اهل البقي في اراضي اهل العدل في كتاب وان
علم انه قضى بشهادة اهل العدل ففرض كونه حقا فلا يجوز تنفيذ لقوله تعالى ولا
لا يعلم ما ينفذ لانه لا يعلم كونه حقا فلا يجوز تنفيذ لقوله تعالى ولا
تتقم ما ليس لك به علم واولوا رجلا من اهل العدل ففرض بما بينهم بقضا
هم رفعت قضاياهم اهل العدل ففرضها لان التولية اياه قد صحت
لانه بقدر على تنفيذ اقتضاها بمقتضى قوتهم ومقتضى التولية والظاهر
انه قضى على راي اهل العدل فلا عليك ابطاله كما اذا رفعت قضاياهم اهل
اهل العدل في بعض قضاهم اهل العدل وما اجدوا من البلاد التي ظهر عليها
من الجاهل والارادة التي لا يخذها للامام لا يخذها الا ما تاني لا يخذها الا ما
الاجماعية ولم يوجب انهم يتوزعون فيعيد والاركان استحسنوا ان الظاهر

السدور

يبيع

ن

انهم لا يصرفوا اليها وما رويها فاما الخراج فبصرفه للمطالع وهم يقاتلون اهل الحرب
واسم اعلم **كتاب الاستحسان** وقد يسمى بالكراهية والامام بهذا في الاصل فهو صغير في بيان
والاحكام وقد يسمى بالكراهية والامام بهذا في الاصل فهو صغير في بيان
معنى اسم الكتاب وفي بيان انواع المحظورات والمباحات المجموعة فيه اما
الاول فاستحسان يذكرون ويراد به ان الشيء على مقتضى الحسن فيذكر ويراد
به فعل المستحسن وهو روي في الشيء حسنا يقال استحسنتم كذا اي رايت حسنا
فاحتل خصص هذا الكتاب بالشيء بالاستحسان لانه اختصاصا علم ما اودع
فيه من الاحكام بحسن ليس في غيرها ولو كان على وجه يستحسنه الشرع
والفعل واما التسمية بالمحظورات والمباحات وكذا التسمية بالكراهية
فمقتضاها اختصاصا بحمل من المحظورات والمباحات وكذا التسمية بالكراهية
لان الغالب فيه بيان الحرمان وكل يحرم مكره والشرع كان لافرقه عند الارضا
والحسين قال الله تعالى وعسى ان تكونوا نسيا وهو خير لكم وعسى ان يحول شيئا
وهو خير لكم والشرع لا يعد الحرام ولا يرحي به الا ان ما ثبتت حرمة به دليل
مطوع به من غير ان كانا او غير ذلك فعادة محمد ربه الله في جميع
حدا على الاطلاق وما ثبتت حرمة به دليل غير مطوع به من احبار
احاد واما دليل الصحابة وغيره في تسمية مكرهها ورايهم في جمع بينها في
حكم مكرهها وشيئا رايهم ان حرمة ثبتت بدليل ظاهرة لا بدليل قاطع
واما بيان انواع الحرمان والمجالات المجموعة فيه فتقول واما دليل القوت
الحرمات المجموعة في هذا الكتاب في الاصل نوعان نوع ثبتت حرمة فيه
حول الاحكام والاشياء جميعا ونوع ثبتت حرمة فيه حول الاحكام والاشياء
اما الذي ثبتت حرمة فيه حول الاحكام والاشياء جميعا فبعض ما ذكر في
مواضع من الكتب ولا يفيد وتذكر كماله في كتابي والكتب وبيان ما به
محمد ربه الله الكتاب وهو حرمة النظر والمصر والاكل وفيها في
ثلاثة مواضع احدها في بيان ما يحل من ذلك ويجرم للرجل من المراه
والمرأة من الرجل والثاني في بيان ما يحل ويجرم للرجل من الرجل
والثالث في بيان ما يحل ويجرم للمرأة من المرأة والاول ولا يملك
الوصول الى المعرفه الا بعد معرفة انواع النساء فتقول ولا قوة الا بالله
الساوق هذا بابا في بعضه انواع من النساء في نوع منهن
المكوث ونوع منهن ذواتهم الحرام وهو الدم الحرام للنجاسه والنجس

الاحكام

اورد

١٩٠

١٩١

والعفة والخالصة ونوع منه ذوات المحرم بلا رحم وهذا المحرم من جهة
الزواج والمصاهرة ونوع منه من ملوك لا تغاير ونوع منه من لا يملك
اصلا ولا يتختم وهذا جنبا من المحرم ونوع منه ذوات التي لا يحرم
وهو التي الذي لا يحرم النكاح كنبات العلف والعتة والحال والخاله ام
النوع الاول وهو المتكوحات فيجوز للزوج النظر الى روجته ومساها
من راسها الى قدمها ثم يجالسه وطها لقوله تعالى وان لم يكن لفرجهن
حافظون الا زواجهن او ما ملكت ايمانهم فانهن غير ملومن وان لم
ينظر والمتى فلا نكاح لانه لا يملكها من طهر او لا يملكها الا لا يملك
وطها من حاله الحيف لقوله تعالى ويصلونك عن الحيف قل هو اذ افاعوا
النساء في الحيف ولا تقربوهن حتى يظهرن وصارت حاله مخصوصة عن
عموم النص الذي تلونا وقوله لا يستباح بها فادور الفرج اختلف فيه
قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا يحل الاستمتاع بها الا ما فوق
الازار وفي الصحيحين شتموا لدم ولهما ما سوى ذلك واختلف في المساح
في قوله ما فوق الازار في بعض المرات من مافوق سيرتها فيحل
الاستمتاع بما فوقها ولا يباح ما تحتها الى الركبة وفي بعض المرات من
مع الازار فيحل الاستمتاع بما تحت سيرتها الى الفرج لكن مع الميزر
لا يملك شوقا وعكرا العمل بعموم قوله ما فوق الازار لا يشمل ما فوق
السرة وما تحتها سوى الفرج مع الميزر اذ كل ذلك فوالا زار يكون
عملا بعموم اللفظ واسا الموقوف وخجه قول محمد ظاهر قوله تعالى
ويصلونك عن الحيف قل هو اذ افاعوا النساء في الحيف جعل الحيف
اذ في بعض المرات موضع الا ذكر وقد روي عن عائشة رضي الله عنها
سبلت عما يحل للرجل من امرائه الحايض فقلت يفرق شعرا والدم ولدا
سوي ذلك وخجه قوله ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في كل لها ما تحت السرة وله ما فوقها وروي عن ابي هريرة رضي الله عنه
وسلم ورضي عنهما ان اذ حاضت امرأته ينزرن ثم يفاضلها ولا
الاستمتاع بها بما يفر من الفرج سبب الوقوع في الحرام قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان لكل ملك حتى وان خجل به حماره فمما حوله
الحين يوشك ان يقع فيه وفي رواية من تزوج حول الحي يوشك ان يقع
فيه والمستمتع بالحيض يحرم حول الحي ويترج حوله فيوشك ان يقع فيه

على

الحيف

مخير

من

منه

اولي

واليوم الاخر فلا يستقيم ما زرع غيره وكذا فيه وهم ظهور الجبل بها فيزعيده
وتحجبها فمستحيات انما استمتع بملك الغير واما الدوا عجز الفيلة والمناقض
والنظر الى الفرج عرشهوه ولا عجز عا من الدوا عجز الفيلة والمناقض
مطلوب عمل وجبه قولنا ان الملك في اصله مطلق التصرف ولهذا لم يحرم
الدوا عجز في المسببة وعلى الصائم وكان ينبغي ان لا يحرم الغزيان ايضا لان
الحرمه عرفنا بها بالنظر فتقتصر الحرمه على مورد النظر على ان التصرف
مطلوب لا خوف من غلات الماء فهذا معنى لا يفتقر على البدل في الدوا عجز
ولا يتعدى اليها وجهه قولنا العامة ان حرمة الغزيان انما ثبت خوفا عن
توهم العلوق وظهور الجبل يظهر ان الاستمتاع كان بملك الغير وهذا
المعنى موجود في الدوا عجز المستثناة ونحوها فتعذر كاليها ولا تغد في
المسببة فتقتصر الحكم فيها على مورد التصرف ان الاستمتاع بالدوا عجز وسئل
الغزيان ولو سبيلهما في الحرام اصله الحلو وهذا اوله في الحلو في القول
في الحرام دون الحرام وكان يحرم بالنظر بطريقه الاولى كما يحرم بالنظر
مع الضرب والشتم وما اعتمد على هذه النكته مع فصل المسبب وزعم
ان كل من فيه عجزا صاعقا وهو غير مستقيم في حال الدوا عجز من المسبب
مضموم عليه من محمد رحمه الله فلا يستقيم المنع وكان اصح هو
العلية الاولى وحرمه الدوا عجز في باب الظهار والاحرام ثبت لمعني احرم
تذكره في كتابنا وان الظهار انما بالنظر في انواع النساء وهو
ذوات الارحام المحرم فيعمل للجبل النظر من ذواته بحرام حال راسها وشعرها
واذنها وشعرها وتذريها وتبديها وعصها وساقيها وقدرها والقول
تعالى ولا يبرأ زينة من الذكور الذين او ابائهم ابيه بها هر عجزا
الزينة مطلقا واستثنى ابا هر للذكور ثبت في الآية منهم ذوات الارحام المحرم
والاستثناء من الخطا راجحة في الظاهر والذينة نوعان ظاهرة وهما لك
للغيرين والحال لا المصالح والفسخ للخطأ واطن وهو العصابة للدارس والعقاص
للسعر والقرط لادن والحال للامور والامور للعدو والخطا للفساد
والارد من الذينة مواضعها انفسها ان ابد انفس الذينة ليس ينبغي وقد
ذكر الذينة مطلقا فنبأ ان النوا عجز جميعا فعمل النظر اليها بطا هير
النظر في المحاطة من النظر للدارد في غيرها ثابته عادة ولا عجز
صياقه مواضع ان ذينة عزال كسيف الاحرج وادمد فوج شرعا وكما حبان

م رعد الدعوة ولا يحل
صاد وملا الن

نحربها

الطلاق

الرجع

النظر

النظر اليه من غير جازح زعمه ان المحرم يحتاج الى الزكاه وانها لها
في المسافة معها وينبغي رصا به هذه المواضع على انفسه في مسافة المحرم
الصبا نه من مسافة المشوف وان حرمة النظر الى هذه المواضع ومنها من
الاجنبات خوفا عن ابراث الشهوة والابعد الى الجماع والنظر الى
الاعضاء ومنها من ذوات الحمار ذوات الشهوة لا بها يكون الشهوة
عادة بل للشهوة ولهذا جرت العادة فيما بين الناس بغضل امهاتهم وبناتهم
وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قدم من الغزو قبل ان يخطب
رضاه عنده وهذا الذي ذكره النظر والسر عرشهوه ولا عجز على طمعه في شئ
فاما اذا كان في شئ او كان غالي طمعه او كبر رايه له لو نظر او مس شئ لم
يجز له النظر والمسافة تكون مسافة الوقوع في الحرام فيكون حراما ولا ياتر له
ان يباهر بها ذوات الشهوة لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
لا على امرأة ترمي رايه اليوم الاخر ان تدا فر لا تافقها الا ومعهارها
او ذواتها وانه الذي يحتاج المحرم اليه في السفر مسافة الى الزكاه والحل وجعل
له مشافا فيعمل له المسافة بها وكذا ياتر ان يغلو بها اذا امر على نفسه لا سيما
حال المس فالحلوة الاولى في خاوه على نفسه لا يفعل لما روي عن رسول الله صلى
عليه وسلم انه قال لا يغلو الرجل مخفية وان لحرمها الاحوها الموحى
وهو معمول على حاله الخوف او لغيره يد ونزبه واسا علم ولا على النظر
الطهرها وطهرها وايا من السر والركبة منها ومنها لعموم قوله تعالى
قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم انهم انهم رجوع الحمار النظر الى مواضع الذينة
الظاهرة والباطنة بقوله ولا يدبر زينة من الذينة الا بغير عجز البصر
عما رها لمعمره واذ انظر النظر في السر او لا نه فوك وان رخصة
النظر الى مواضع الذينة الحاجة اليه كذا ها ولا حاجتها الى النظر ايا وراها
فكان النظر اليها عجزا للشهوة ونحوها ولا نه في جعل النظر مسكرا من
القول وزر التودك الى الخلفه فخرج من تحتها عليه الخلف هذا اذا كانت
هذه الاعضاء مكشوفة فاما اذا كانت مضمومة بالثياب واخضع والدم المحرم
الى كذا ها وانها لا ياتر ان يخذ بطنها او ظهرها او فخذها من راسها
ادان يا من عجزه فادان يا من عجزه فادان يا من عجزه فادان يا من عجزه فادان
موصا من راسها الى راسها والشهوة والمسافة ليسه ولا يجتنب اساطم
وكما حال الرجل ذواته مع محرم من النظر والمسافة للزكاه كالمركب في شئ

منه

محرم

م والطها ليس الا شدة
الملكه نظرا لا يفتي
نومة ولا يركن طوبى
الام من النظر وامس
لم يكن النظر مشا
من القول وروى

وكل ما حرم عليه حرم عليها واسم علم وأما النوع الرابع وهو ذوات الحرم بالاربع
 فكل من حرم ذوات الحرم وقد ذكرناه فلا يصح فيه قول النصارى على ما سئل
 بحرم من الرضا ما حرم من النسب وروي أن أبا بكر بن محمد بن الحسن بن علي بن
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما أتته رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
 صلى الله عليه وسلم ليح عليك فإني ما كنت عليك راضيا لعله أحبه وأما النوع
 الخامس وهو ملوك الأعيان فكل من ملوك الأعيان والنظر والمسلم وحرمها حكم
 ذوات الحرم فكل من النظر أو موضع الرتبة منهن ومساها ولا يحل أسوي
 ذلك ولا حل فيه ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسيد أمية ودعا
 لها بالبركة وما روي أن عمر رضي الله عنه رأى أمية متعززا فعلاها بالبركة وقال
 التي عليك الخمار إذا فارقتني مني بالخمار بعد علي حل الطر في رأسها وشعرها
 وأنها وروي عن عمر رضي الله عنه أنه رأى حارة تعرض على أبيه فغضب عليه
 علي صديها وقال اشتروا ولما جازعوا لم يوافقوه من رضى الله عنه عند أبيه
 وفيه بالناس حاجة إلى النظر في هذه الأعصا ومساها عند البيع والشراء المعروفة
 بشرتها من البيع والحشونة ونحو ذلك باختلاف أطرافها فالحقت
 بذوات الحرم في هذا النوع من الناس ولعل حل لمن المسافة لا يحرم ولا
 خافنا إلى النظر إلى غير هاتين النصير معلومة بالنظر إلى الأطراف ومساها
 وهذا إذا لم يفسد الشهوة فإن لها من خوفها وفيه أن يشتهى لو
 نظر أو مس فلا بأس بالنظر إليها وإن شتهى إذا أراد أن يشتهى بها فإنه لا بأس
 لأنه يحتاج أن يشتهى بها ولا بد من النظر لما قبله فيحتاج إلى النظر ومساها بالنظر
 من المستترك بين ذلك النظر من الحكم والشاهد والمزج والسبق ذلك وإن كان
 عن شهوة فلهذا ولا بأس بالنظر إلى غير ما شتهى إذا أراد أن يشتهى بها عند
 أبيه حبيفة وروي عن محمد بن بكره الشافعي من شرطه في الشهوة والصحى قول
 أبي حنيفة رحمه الله لا يشترى فيحتاج إلى العلم بشرتها ولا يحصل ذلك إلا بالنظر
 فخصه بالنظر ولو كان لا لئلا النظر إلى الرجل أو المرأة في موضع ما فوق
 السرة ودون الركبة إلا أن يخاف الشهوة فيجنبه كالجلد وكالحواجر ونحوه في
 القنينة فهو الجواب في المدة وأما الولد فيأمر أن يرق فيها وأما النوع السادس
 وهو الأجناس فكل من لا يحل النظر إلى الأجنبية المحرمة إلا ما سئل بها إلا
 الوجه والدين لعله تعالى في المنع بعضا من أعضائهم وحفظ أفراسهم إلا
 أن النظر إلى موضع الرتبة الظاهرة موضعها ومواضع الرتبة الوجه والكفان

فيها

في قوله لا يشترى
 في قوله لا يشترى
 في قوله لا يشترى

فالحل

فالحل رتبة الوجه والحاتم رتبة الكف ولا بها تحتاج إلى البيع والشراء ولا أخذ
 والمطاول يمكنه ذلك عادة إلا يكشف الوجه والكف فيحل لها الشفافية
 وهذا قول أبي حنيفة وروي عن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن النضر
 القمي عن أبيه عن حماد بن أبي ماري عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت في قوله
 تعالى إلا ما ظهر منها الكف والوجه والعنق وهو جامع أصح الرجل فدل على جواز
 النظر إلى العنق ومنه أن استثنى عن عاتق المرأة واستثنى ما ظهر منها
 والقدمان ظاهرهما أن استثنى ما يظهران عن عاتقها وكما ما ظهر منها المستثنى
 من الحظر فيباع أحد أوها وجهها ظاهرها أو يبيع عاتقها من عاتق
 رضى الله عنه قال في قوله تعالى إلا ما ظهر منها الكف والحاتم وروي عنه
 في رواية أخرى أنه قال الكف والوجه فيمنع ما وراء المستثنى على ظاهره الذي
 ولا بأس به النظر إلى وجهه وأجناسه وكذا الحاجة إلى الكشف في الواحد والقطا
 ولا حاجة إلى كشف القدمين فلا يباح النظر إليها ثم إذا نظر إلى موضع الرتبة
 الظاهرة منها من غير شهوة فما عر شهوة فلا يحل لقوله صلى الله عليه وسلم
 العينان من بين يدي وليس روى العين إلا النظر عن شهوة فمسبب للزوج والحطام
 في قوله تعالى إلا ما يظهر منها من غير شهوة فأنه إذا نظر إليها فأنه إذا نظر إليها
 إليها لغير أقارنها عليها فلا بأس بالنظر إلى وجهها وإن كان لا ينظر إليها
 في شهوة أو كان أكثر ما به ذلك لأن الحرمة فيه قد سقط اعتبارها لكان لا ينظر إليها
 الحرمة وإنه رخص النظر إلى غير الوجه في قصد إقامة حسنة الشهادة على الرضا
 ومعلوم أن النظر إلى الوجه في الحرمة وهو النظر إلى الوجه ومعه لا يفسد
 حرمة لكان لا ينظر إليها وإن كان غير شهوة فلهذا إذا أراد أن يبيع امرأة فلا بأس
 بالنظر إلى وجهها وإن كان غير شهوة لأن البيع بعد النظر إلى الكف والوجه والمواضع
 الأربعية فيحصل المعاهد على ما في النبي صلى الله عليه وسلم لغيره من شعبيته في
 أسسه حين أراد أن يبيع امرأة ذهب فأنظر إليها فأنظر إلى وجهها وإن كان
 ينظر إليها في النظر مطلقا وعلل بوجهه وسئل عن المرأة والمواضع وأما
 المرأة فلا يحل لها النظر إلى الرجل المحرم من السرة إلى الرتبة وما سأل
 سطر ما سئل ذلك إذا كانت تمشي في نفسها ولا فضل للنساء في غص
 الصدر عن وجهه الأجنبية وكذا النساء في ما فيه من حروفه والشهوة
 والودع في العنق بوجهه ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال
 في قوله تعالى إلا ما ظهر منها ما عدا ذلك ولا ركن عاتقها من ركن النظر إلى

في قوله لا يشترى

في قوله لا يشترى

واظهر ذلك قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا اذانهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكركم
لهم والذين هم غافلون وانريد ان نعلم ايمانهم فليعلموا انهم لا يسمعون شيئا
سواء قلنا لهم شيئا ام لا ولا يحيطون بشيء من علمنا الا بما نرسل رسولا فليعلموا
تعالى قل للمؤمنين يغضوا اذانهم ويحفظوا فروجهم ولا يبدين زينتهن الا ما
ظهر منها ولا ان يرقن والخصا بعد ما ان الشهوة وكذا العنة والخنزير اذا لم يرق
قطارهما وما الحياض فان الحي رجل الا ان ينزل الى هذا شارفت عايشة رضى الله
اسمها فقالت له رجل قتل ما جعل له المثل ما حرم الله عليه غيره وما العنة
والخنزير فان العنيت والخنزير رجلان فان قيل اليس ان المولود على الفم يبرز
مستنقاة المراء في قوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما لا يورث الى قوله تعالى الا ما
ملكنا يا نبي من غير فصل بين العبد والامة والاستثناء من الخطر اياهم
فالجواب ان قوله تعالى الا ما ملكنا يا نبي يصرف الى الامانة لا الى ما لا يورث
صا ومعلوم ما يقوله تعالى لو انا لم يكن غيري لولا ربتي من الرجال الا العبد
جلته لنا بين من الرجال وكان قوله الا ما ملكنا يا نبي محصروا وقالوا اما لئلا
يؤذي اليك ان كان قبل حكم الامانة صا ومعلوم ما يقوله تعالى لو انا لم يكن غيري
الذين هو في الاصل ان ايضا فالجواب ان المخرج بالنسبة الى المخرج فوقع
المخارج التي يعرف بها حكم الامانة فانه يقوله او ما ملكنا يا نبي ان حكم المخارج
والامة والامة فيه سواء وروي عن عايشة رضى الله عنها انها قالت كان
يدخل علي اربع سنين وسأله عن علي عليه السلام فقلت وكانوا بعد وندم غيري وروي
الامة من الرجال ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو يفتي امرأته
لا اري هذا علم ما قلنا لا يدخل عليك من محبوه وكذا روي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم دخل علي سلمة وعنده ما تحت فاقبل على ارجام سلمة وقال
يا عبد الله انك في الله عظيم غدا الطائف لك عظيم عيلان فاقبل
باربع وثلاثين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اري يعرف هذا
ما قلنا لا يدخل عليك هذا اذ تابع الاجبي معكم الرجال فان كان يصعب اليه يظهر
على عورات النساء يعرفها لعمرة من غير العورة ولا يارسل لزيد الزينة
لهم يقول تعالى والطفل الذي لم يظهره واعل عوراته السامستني من قوله تعالى
ولا يبدين زينتهن الا ما لا يورث والطفل في العنة الصبي ما بين ان يولد الى ان يعلم
واما الذي يعرفه الثمين من العورة وغيرها وقرئ من الحكم ولا ينبغي لها ان تدرك
زينتها كما ترى ان مثل هذا الصبي امره الاستئذان بعض الحوافر يقول تعالى والذين

لم يغضوا الحلم منكم ثلاث مرات الاية الا اذا لم يورثوا من اهل الشهوة فان كان
كبير لعدم احتياط الحد وش الشهوة فيها روي ان عاصم بن مولى خالا لرسول الله صلى
الله عليه وسلم وعنه بعض اوجه عايشة واهري فقال لها فقلنا انما ايمان
يا رسول فقال عاصم اننا نأمر حكم النظر الى الوجه والكفين واما حكم من
هذين العنوين فلا يجل مسهما لاجل النظر للصورة التي ذكرناها وامرورة
والمرس معها ان المرس في عنة الشهوة وغيرها فوفوا بالنظر والوجه والكفين
فندل على اياها علة هذا اذا كانا شابين وان كانا شيخين كبيرين فلا
يا المصاحفة لم خروج المصاحفة منها زمان تكون صور عنة الشهوة فندل
الشهوة وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يباحث العايشة في
يخرج النظر من الاجنبية الى اليسار عاصم بها سوى الوجه والكفين والفتن
ايضا على اختلاف الروايات اذ كانت مكشوفة فاما اذا كانت مستورة فالتق
فان كان ثوبها صفيقا لا يمتصق يد نهان في املها وينا ماحد هالة
المنظور اليه التوب دور الدين وان كان ثوبها رفقا يصف ما عنده ونسفه
او كان صفيقا لكنه يمتصق يد نهان في املها وينا ماحد هالة
ثم اذا استبان حسد ما كانت مستورة فارتبه حقيقة وروي عن عايشة
رضي الله عنها انها قالت دخلت على اخي اسأله عن ثياب شاة رقاف
وهي اليوم عند صفاق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه ثياب
لا تحتها سرور والنور وبها فاحرجت فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها
ما قلت فقال يا عايشة ان الحراء احصت لا يخلو كريك منها الا وجهها وكفها
واساعلم واما النوع الساج وهو ذوات الاربع لا يحرم من كونه الاجنبات
المخرج للوعوم الا من يغض البصر والي غير ذلك فنهت عن الاذكار من رجل
الاستشارة والاربع لا يحرم من كونه الاستئذان فثبت منه عدا الى الزينة
واسالموقف واما الثاني وهو بان ما يجل من ذلك ويحرم للرجال الجل
فتقول لعل للرجال ينظر من الرجال الاجبي اليسار بحسب الامانة البصرة الى
الركبة لا بعد الضرورة فلا يارسل ينظر الرجل من الرجل في موضع الخمار
ليحتنه ويداويه بعد الحان وكذا اذا كان لخصوص العورة من الرجل خرج او
فج او وقعت الحاجة الى اداء الرجل ولا ينظر الى الركبة ولا يارسل ينظر الى
السرة والركبة عورة والسرة ليست بعورة عندنا وقد اشفق على الناس
والصحيح قولنا لا يارسل ينظر من الرجال عليه وسلم انه قال ما عنة السرة

م الرجال

في فيه

ودق قال النبي صلى الله عليه وسلم
لعمرك اني لاني انما
فان شهد هذا الرجل
كان نسا في ذلك
ظهري بذلك على
ظاهر الولاية من
لاجل نظري في
الوجهها وكيفية

التي

تغيير المنكر وقصر فلو شرط الاذن بعد التغيير واسما علم وان كان من جماعه ولا يخل
من غير استئذان ايضا وان كان يجوز له النظر في الموضع التي فيه الظاهره والباطنه
لحوم فوله تعالى لا يدخلوا البيعة ولا تله لو دخل عليها من غير استئذان فربما كان
مكتوبه العورة يمنع بصرة عليها فكهان ذلك وهو كما روينا في رجل سأل
النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل اخذ من امرى وقرنها الى ان استأذنت عليها فقال
عليه السلام نعم فساله ثلاثا فقال اسبرك ان تراها عريانة فقال لا فقال
استأذني عليها وكذا روينا عن عذرة بنت ربيعة رجمت عندها رجلا سألها فقال لا استأذن
علي حتى تقول اني لم تستأذن ربي ما يبرئك الا ان الامر في الاستئذان على المحرم
اسهل واسهل من المحرم مطول النظر في الموضع التي فيه شرعا واسما علم
هذا الذي ذكرنا حكم الاحرار والبايعين وما حكم المالكه والصبان اما المملوك
فيدخل فيه من غير استئذان الا في ثلاث اوقات قبل اصابه التغيير
وعند الظهيرة وبعد صلاة العشاء الاخرة لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا الساعات
التي مكنتم اليكم اليه ليس عليكم ولا عليكم جناح بعد هذه الاوقات فليس عليكم جناح
على بعض هذه الاوقات ان تجردوا وطهروا العورة في العادة عا ما قبل صلاة التغيير
المخرج من ثيابه النوم ووقت الظهيرة وقت وضع الثياب للقبول وما بعد
صلاة العشاء وقت وضع ثيابه اليها للنوم ولا ذلك بعد هذه الاوقات فلا تله
في العورات بعدها تكون مشورة عادوا العبد والامة في ذلك وسوا كان
المملوك صبيا او كبرا عبدا كان من غير عرف العورة من غير العورة في هذه الاوقات
غرة وساعات غلظت فربما يكون على الجارية كره ان يراه احد عليها وهذا المعنى
يسنوي فيه الذكر والاشق والذكور والصغير بعد ان يكون من اهل البيت ويكون
الخطا في الصغار ليس اذ انت في التكم والناديب كما في ايام ابناء الصغار
واما الصبيان فان كان الصغير من طرية من العورة وغيرها فدخل في الوفا
كلها وان كان من اهل البيت من قرينه من البهائم بعد الاستئذان لغيره فله
اوقات الثلاثة ناديبا عليها لا مولا ولا مولا ولا مولا ولا مولا ولا مولا ولا مولا
وصرة عليها اذ البهائم لا تعرف منهم من المصاحح واسما علم هذا
اذا كان البهائم مسكونا بان كان له ساكن فاما اذا لم يكن كالحمار والارباب
التي يكون للمارة والخرابة التي تغني فيها حاجته البول والقاط ولا يستران
يدخل من غير استئذان لقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتا غير
مسكونة فيها منكم ان يصفعتكم لكم وهي مسفوعة دفع الحمار والبرد في الخانات

والارباب مسفوعة فضا حاجة البول والقابض للخرابة واسما علم وروى في
الخرابة لما نزلت في الاستئذان في البول كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين مكة والمد ينفذ من الخندق والشم ليس فيها ساكن فزله تعالى ليس عليكم
جناح ان تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها منكم هذا الذي ذكرنا حكم الدخول
واسما علم ما بعد الدخول وهو الخلة فان كان في البيت امرأة او خبيثة او ذوات
دم غير محرم لا يحل للدخول في البيت بها فيه حوزة الفتنة او وقوع في الحرام
وقدر وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تغلظ رجل امرأة الا وانها تله
الشیطان فان كانت المرأة ذات دم محرم مدحلا يستر الحلو ولا يعمل ولا يغفل
لما روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال ما خلوت امرأة قط حائضا او ارجل
في نهي النبي صلى الله عليه وسلم وكبر المرأة ان تضر شعر عنقه من غير ادم شعرها
لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله امرأة اصابته المستوصلة ولا تلامدي من جملة احباريه
كدم وكفيلة ولا تنقاع بالحرا المنصرفة هاتكة بهواها كره بعدة وباسم الله
من شعره ليهيئته وصورة لانه اشنع بطريقه التي من يمتثل ذلك ولهذا
احتل الاستئذان في ما يبروجه الاساعات وكذا في التزيت ولا يستر الرجل
ان يعزل عراسته بغير اذنها واما المكوبة فان كانت حرة كره له العزل
من غير اذنها بالاجماع لانها اولو الحفا والعزل فوف الولد ولا يجوز نفق
حول الا لسان من غير رضا واذ استبكت حاز وان كانت تله فلا بد من اذنها
بالاجماع لكن الكلام في ان لا تفك الى المولود الا بالبرهان او بوضعية رضي الله
عنه لاد فيه المولا ولا في ابو يوسف وتجد اليها وجه دولها ان لها
حق في رضا الشهوة والعزل بوجه نفقائه ولا يجوز ان يستر حول الا لسان من
غير رضا وجهه قوله ابن حنبل في الذكر اذ الحرة لا تعرف من الولد
الذي فيه حق والحوها فان الولد للولدة والامة وقولها فيه نفقائه
الشهوة فتم للرجل حق اصيل فضا الشهوة لا في وصف الا لال ترك ان يستر الرجال
مرا ما قال وهو جامع لفرع عزاله ولا يكره لاجل الحصة دل ان
حقها فاصل فضا الشهوة لا في وصف الا لال واسما علم وكبره للرجل ان يقول فيه
دعا يماسا ليعرف ان يماسه ورسلك وتفق ولا تله لا حوزة لحد على الله ساكن
ولا كره ان يقول فيه عايمه بعد العزم عرشك وروى عن ابن مسعود انه قال
ذلك لو رددت الحديث وهو ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يقول
فوج عايمه اللهم اني اسألك بعد العزم عرشك ومنه اليه من عايمك وباسمك

اسألك

اعظم وحده كالعالم وكلما كانت التامة وجه ظاهر الرواية ان ظاهر هذا القضا
يوم التشديد ان الرضا خلق من صلبه ناسه تعالى فاستحال ان يكون عز الله تعالى
معتقدا به وطامع الخلق الذي هو في حد الاحاد اذ كان هوها التشبيه والكل
بجز الفعل واسلم ويكره حيا الخفة لجمال العرف والاحتياط به ترفعا وتكرالا
الكثير من الخلق ومعلوم وكذا هو تشبه بترك العجم وقد قال عمر بن الخطاب
وركي العجم فاما الحاجة فلا بأس به لا غلوة بحمل الخناج الى اتخاذ اليك والملك
وفيه انذار ثوبه ولا بأس بربط الحظ او الحام في الاصح الحاجة لان فيه
استعانة على رضا حاجته المسلم بالذكور ودفع الشيطان وانما امر مذموم
اليد وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بعض اصحابه بذلك ولم يره استقبال
القبلة بالفرج والحال لا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا اتيتم
القباط فنعقوا فقله اسدوا تستقبلوها ولا تستدبروها ولكن شرفوا وافتروا
وهذا المذهب واما الاستدبار فحقنا في حجة فيه روايتان في رواه يكره
للحديث الذي روي في رواية لا روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
راي النبي صلى الله عليه وسلم مسبقا للقيام مستدبرا للقبلة وكان من جهة لا موازي
القبلة حالة الاستدبار واما يوزن في الرضا فاحتمال الاستقبال هذا
اذ كان في الرضا فان كان في البيت فذلك عندنا وعند الشافعي روي عن ابي
بالاستقبال في البيت واجتبه يروي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما سبل عند ذلك
فقال انما ذلك في الرضا والتمسا ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
مطاف من غير فصل بين الفضا والبيت والعلم يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
او لم يعمل بول الصالحين ولا رافق في الرضا والبيت اس كان وجود
الحال في الجدة وروى عنه فقد وجد الحلال في الرضا ايضا وهو الجلال وغيرها
ولفرض كذا فكل ما هنا وكذا ان يكون قبله المسجد الموضعا او متوجها
او حاما لان فيه ترك عظيم المسجد واما مسجد البيت وهو الموضع الذي عينه
صاحب البيت للصلاة فلا بأس بذلك لا يمسح المسجد حنيفة فلا يكره حكم
المسجد ويكره التماس في البيت لا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد
الله بن عمر رضي الله عنهما
سبل عليه وسلم انه قال انما تدخل بنا فذلك او صورة وانما اسما كما تشبه
ببيت الاوتان الا ان مسجد عليها فيكون لخصر من التشبيه ويكره على السور والى
الان المصنوعة على الحائط وعلى الواسيد الكبار وعلى السقف لما فيه من تعظيمها
ولو لم يكن لها اسلا بأس بها لا تكون صورة بل تكون مضافا في قطع رأسه بانحاط

عليه عتقه خطا فذلك ليس شيئا نهال يخرج عن كونها صورة بل ازاد است
حليته كالنقوش قد نالها الطوارق والبطون رسم الكرمه صورة ويكره
صورة ما لا روح فيه من الاشجار والاعداد ونحوها فلا بأس بذكره التشهير
وانتظ في المحل يقول عبد الله بن عمر رضي الله عنه حذرنا المصاحف
وذلك في كل التشهير والانتظ لان ذلك يوجب الحيل في حفظ القرآن
بشكل عليه ولا يتجهد في الحفظ بل يكتسب لكن قيل هذا في بلادهم فاما في
بلاد العجم فلا يكره لان العجم لا يقدرون على تعلم القرآن يد ويد ولهذا اخرج
الصارف في عاصمة الاسلام من غير تكرير كان مستوفيا ما كرهوها واسلم
ولا بأس بفتح المسجد بالحصر والساح وما لا يهمل في تزيين المسجد من باب
تقظيمه لكن مع هذا تركه افضل لان صرفة لال القدر او لطلبه انما عسر
من بعد العجز رحمه الله حين راى ما كان يفعل في المسجد الحرام فقال المسكين
احوج من الاسلامين وكان المسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم جريدا لم يخل
وهذا اذا تقرر من قال نفسه فاما من قال المسجد ولا يشعوان يفعل ولو فعل
القيم من المسجد قبل ان يعمش ولا تنزع عن الغلام ولا عن الجارية وهذا
عندنا وعند الشافعي روي عن الحقيقة سنة واجتبه يروي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم عقر عن الحسن والحسين كذا كذا واما ما روي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال في البيت الاصحية كذا كان قبلها وضع صوم روي
كأن صوم كان قبله وفتح اربعة كذا كذا كانت قبلها والعقيقة كانت قبل
الاصحية فكانت مسخوخة بها كالعنبر والعقيقة ما كان قبلها فها
كانت فضلا وليس بعد شئ فقال انما كذا كذا عاشر او عاشر وبعض
الصدقات المسخوخة حيث كان التقليل بها بعد التقليل لا روي عن
واساح الفضية لا يخرج عن كونها فربق في نفسه واسلم ويكره
للرجل ان يجعل اذنه في عرقه ولا بأس بان يقيده اما الازنة وهي الغل
فلا تشا حذيفة الجارية وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحدثنه
دعة وكل من دعه صلاته وكل صلاته والازنة فاما التقييد وليس يحد
بل كان يستعمل الصلابة روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وبعثت العادة في بلادهم من غير تكرير
مكرر لاجتماعه لا من باب العادة بل قالوا انكر من هذا مع الاسر
عرا او الازن اعصل بالازنة لان كل احاد اراه في مع اراه يظنه

الا اذا كانت على البسط
دعى الواسد الصغار
التي يلقى على البسط
عليها فذكره
تأويلها فاما كما
في موضع لاها لا يظن أنها
بعدة وانما هو

بقا مبصر فنه عن وجهه ويرد الى موافقه فلا يكتنه الا انتفاع به قلم كمرض
الرام عليه مندا ولا يارس الحفنة لا نهما يارب التراب ولا نهما مندا وب
البيح الى النبي صلى الله عليه وسلم ندوا وانا ان الله تعالى ما خلق الا وخلق له
دوا الى السلام والهمم وكبره اللعب بالند والشطرنج ولا رجة عشر وهب
لعب يستعمله اليهود لا نه قمارا ولعب وكذا كالحكم اما القمار فلعنوه تعالى
يا ايها الذين امنوا انا الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان
الاية والميسر هو القمار كدراويك عن ابن عباس وابر عن رضى عنهم وروي
عن حماد وسعيد بن جبير والشعبى وغيرهم انهم قالوا الميسر القمار كله حتى
الجوارك لعب به الصان وعن علي رضى الله عنه قال الشطرنج هو
ميسر الاعام وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما اهلتم عرد كرا وهو
ميسر واما اللعب فلعنوه صلى الله عليه وسلم كل لعب حرام الا للاعتدال
امراة وقوسه وفرسه وقوله صلى الله عليه وسلم ما انا من ذر ولد
ميتي وحكي عن الشافعي رضى الله عنه انه رخص للعب بالشطرنج وقال ان فيه
شتم الخاطرو يذكى الفهم والعلم يند ابدا الحرب وما يذبح وقا
من باب الادب فاشبه الامانة والهدو وسنة ويهدى الى اخره عن روى
وما را اولعبا وكل ذلك حرام لما ذكره ابو يوسف السليم على الاعيين
بالشطرنج تخفيل لهم لجرهم عن ذلك ولم يكره ابو حنيفة رحمه الله ان
ذلك يشغلهم عما فيه فية وكان السليم عليهم بعض ما يسمعون عن ذلك ولا يه
ولا يارس بعباده اليهودي والصرايلى روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عاد يهودا باقول له قل لا اله الا الله محمد رسول الله فظفر اليه فقل له
اجب محمد فاسلم فما نفعه فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي
انقذني من خمسة من الانبياء روى ان عباد الخرافة حوالا رواه ممدوب
البيه قال الله تعالى والجار الجنب من غير فصاح ما في العباد مع الدعوة
من الدعوة الى الله يا من رجال الايمان فكيف يكون ملوكها ويكره الا بتد السليم
على اليهودي والصرايلى ان السليم اسم لكل من جبر وحبر ولا يجوز شتم هذا
الدها للكا فوالله ان الله اذ اسلم يا اسلم اذ اراد عليه مجازاه له ولكن لا يرد على
وله عليك لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان اليهود اذ
سلمت احدهم فانما يقول السلام عليكم فعول عليكم ولا يارس دخول اهل
الدممة المساجد عندنا وفي قال مالك لا يحل وفي الشافعي لا يحل لهم دخول

المسجد

المسجد الحرام اخرج مالك بقوله اما الشركوز عيسى ويزيد المسجد عيسى
واجب بحققا نه بجه تنزيها للمسجد عن بعض الطهارات كالنخاسة وجوه
في عبادة السلام ان المسجد يروى من النخاسة كالنخوة والخلل من النخار
معنا النخاسة والى اخرج الشافعي بقوله تعالى ولا تقربوا المسجد الحرام والنبي
عن قرا نه يدل على احصاء حرمة الدخول به ليكون التخصيص مفيدا ولما
ان الشركين من وفود العرب وغيرهم كانوا يدخلون المسجد على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانه روي ان ابا سفيان دخل المسجد عام الحديبية
وكذا وفد ثقيف دخلوا المسجد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
فتح مكة من دخل المسجد فهو امن من جعل الحرام ماما وعا هم الى دخوله المسجد
وما كان عليه السلام ليدعوا الى الحرام واما الاية فالمراد انهم يحسبوا الاعضا
والافعال لا يحسب الاعا راد انما تجاسه على عا نهم حقيقة وقوله ولا تقربوا
المسجد الحرام نهى عن دخول مكة لا عن دخول المسجد الحرام فلعنوه
تعالى وان ختم عتبة منوف بعينكم الله من فعلها ان شأ ومعلوم ان خوف
العلة انما يحقق لغرضهم عن دخول مكة لا عن دخول المسجد فلعنوا نهم
اذا دخلوا مكة ولم يدخلوا المسجد الحرام لا يمتنع خوف العلة ولما روي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عليا رجا بعثه يادى الى لا يحج بعد
هذا العام مشرك فثبت ان هذا نهى عن دخول مكة لا انما ذكر المسجد
ان المقصد من بيان مكة البيت والبيت في المسجد واسما كقولهم انما
واخذ منها وعليه دين يكره لاصحاب البيت ان ياحدثه واما رابعا
ولا يارس اخرج وجه القرآن يوحى من السلم باطل به السنة متفق
فيكون المسلمون فلم يملك منها فاعلم حكم مالك المشرك ولم يمس بها الذين
يوادوا ان رابعا يمس بها فاعلم حكم مالك المشرك ولم يمس بها الذين
فلك منها صح نضال الدين منه واسما اعلم رجل في علة التهمة او طهام
وهناك لعب او غنا جملة الكلام فيه ان هذا الاصل لا يعلو من احد وجه
اما ان يكون عالما ان هناك اياما لم يرس عالما به فان كان عالما به
فان كان غاب رايها نه يمكنه التغيير فحسب ان اجابه الدعوة مسوسة
قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا احدكم الى رومة فليها وتغيير المسكو
معروص وكان في ارجاء فامقا اهرض ومراعاة السنة وان في غاب
رأيها نه لا يمكنه التغيير ولا يارس بالاجابة لادكر ان اجابه الدعوة مسوسة

ولا تترك السنة لمصيبة بوجد من الغير الا تتركه لا يترك تشيع الحجازة وشهود
 المأموران كان فيه معصية من الناحية وشوق الحبوب ويحذر ذلك كراهة لها
 وقيل هذا اذا كان المدعى ما ما يقتدي به بحيث يحرم ويحتمل منه فان
 لم يكن في ترك الاحابة والفقود عنها اولى وان لم يكن لما حذر فوجب
 هناك الجباة وغنا فان امكنه الغير غير وان لم يكن ذلك في الغالب وقيل
 لا بأس بان يبعد ويأكل وقيل ابو حنيفة اقبلت بهذمة لادكاره اما
 مذوب البية ولا يترك له حلة معصية نوح من الغير وقيل هذا اذا لم يعلم
 به حتى دخل فان قبل الدخول يبرح ولا يدخل وقيل هذا اذا لم يكن اما
 يقتدي به فان كان لا يملك الخروج لان في المكث اشكافا بالعلم والدين
 وتجربة لاهل القسوة على النفس وهذا لا يجوز وصبر ابو حنيفة رحمه
 الله عليه محمول على وقت لم يصبر فيه مقتدي به على الاطلاق ولو صار له
 صبر وولت المسئلة على ان يجد الغنام معصية وكذا الاستماع اليه وكذا
 ضرب القضيبة والاستماع اليه ايرك ان ابا حنيفة رحمه الله ساء ابيلا
 ويكره الاحتكار والكلام في الاحتكار في موضعين احدهما في نصيب الاحتكار
 وما يصير به الشخص محتكرا والثاني في بيان حكم الاحتكار اما الاول
 فهو ان يتنزي طوعا ما في مصر ويمنع عن بيعه وذكر بعض الناس
 وكذا لو اشتراه من مكان قريب يحمل طعامه الى المصدود ذلك المصدور صغير
 وهذا يصير به يكون محتكرا وان كان مصر كبير لا يصير به بل هو محتكرا
 ولو جلب الى مصر طعاما من مكان بعيد وحسبه لا يكون احتكارا وروي
 عن ابي يوسف انه يكره احتكار لان كراهية الاحتكار لا يشر الى مصر
 والامتناع عن البيع لكان الاضرار العامة وقد وجدها هنا وقيل ابو حنيفة
 قول النبي صلى الله عليه وسلم الحالب مرزوق وهذا جالب وانه الاحتكار عيس
 المشترا في المصر لتعلق حوال العامة به فيصير ظاهرا يمنع حقا من علم ما ذكر
 ولم يوجد ذلك في المشتري خارج المصر من كان بعيدا عنه حتى اشتراه ولم
 يتلق به حوال المصر ولا يتحقق الظلم ولكن مع هذا لا يفضل له ان يفعل
 ويبيع لان الحسنة رابا للمسلمين وكذا ما حصل له من ضياعه ان ربح
 ارضه فامسك طعامه فليس له ذلك باحتكارا له لم يتلق به حوال المصر
 لكن لا يفضل له ان يفعل ويبيع لما قلنا ثم الاحتكار يجري في كل ما يضر باهامة
 عداي يوسف قويا كان اوله وعند محمد لا يجري الاحتكار في يوب الناس

وعنف الدواب من الحظوة والشعير والقت وجبه قول محمد ان الضرر في
 الاعمال اعلا نال من العامة بحسب القوة والعنف ولا يتحقق الاحتكار الا به
 وجبه قول ابي يوسف ان الكراهة لكان الاضرار العامة وهذا لا يتحقق
 بالقوة والعنف واما حكم الاحتكار فيقول شعلون الاحتكار احكام من
 الحرة لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يحكم بملعول والحالب
 مرزوق ولا يحق للفقير ان يباشر الحرام وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه لا
 يحكم بملعول ما روي عنه بله فقد روي ما روي وبركاه منه وقيل هذا
 الوعيد لا يلحق الا باحتكار الحرام وان الاحتكار من غير الظلم لم يفسد في
 المصر فقد تعلق به حوال العامة فاذا امتنع المشتري عن بيعه عند شدة حاج
 اليه فقد منعهم عنهم وصح الحق من المستحق ظلم وانه حرام وبل من الحس
 وكثيرا سوا في حصة الحرة لتحقق الظلم ومنها انه لا يحكم ببيع الحرام
 للظلم لكننا نأبى من يبيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يعمل وأصر
 على الاحتكار ورفع الامام مرة اخرى وهو مصر على الاحتكار قال الامام
 بطله ويهدده فان لم يفعل ورفع اليه مرة ثالثة يجيبه ويعززه
 رجاء له عن سوء صنيعه ولا يعمل بالبيع وقيل لمحمد يحسن عليه وهذا
 يرجع الى المسئلة الحجر على الحار الحار على البيع في معنى الحجر وكذا لا يسع له قوله
 تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي عليكم بالباطل ان تلوذ بغارة عن
 ناصيتكم وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع ما لا يبيع ما لا يبيع ما لا يبيع من نفسه
 وروي ان السمر عدا المدينة فطلبوا التسعير من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلم يسعروا لان الله هو السعير القاطر اليه سبط ومنها اذا احتار
 الهلاك على اهل المصر اخذ الطعام وقرعته عليهم فاذا وجدوا له واهلهم
 مثله فمما اضطرروا اليه ومما اضطر اليه الغير ويحتمل ان الله ان يشاؤه
 بالاضطرار لقوله تعالى اضطر فمما اضطره غير مما قلنا ثم انما اضطر
 رحيم وكذا يكره لغير الركب ان اذا كان ذلك مضرا باهل المصر لما روي انه
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لغير الركب ان وان فيه اضرار العامة فيكون
 تأييده الاحتكار ويكره خرق الرق الذي فيه حرم لمسلم عدا ابو حنيفة
 ولو جرح ويضمن وعدي يوسف ومحمد لا يكره ولا يصح بيعه على خلاف
 كسر الكس الملاهي من ليربط والعود والمرار والمسئلة تعرفون كما لا يبيع
 رجل اشبع درهم من رجل فانه المبلغ وان ترك ما كان فيه قيمة الدرهم وتركه

من المحتكرين

حالة الحرب وأما في حال الحرب فكذا نك عند ارجيفه وبعده يوسف
ومحمد بكه لسر الحرب في حال الحرب وحده فوله ان ليس الحرب في حال
الحرب ضرورة ان تحتاج الى دفع ضرر السلاح والحرب اذ نفع له وايضا للعدو
ايضا فخر الضرورة ولا يتجنى فاطلاو الخدم الذي رويما من غير فصل
في حال الحرب وغيرهما وما ذكرنا من الضرورة تندفع ليس بالحكمة حريه
وسده غير حريه ان دفع ضرر السلاح وتيسير العدو يحصل به بالضرورة
الى لسر الحرب بالخاص فلا تستقط الحزمة من غير ضرورة وفرو غير الكبر
والصغير والحزمة بعد ان كان ذلك الى صلا عليه وسلم اذ ارهنا
الحكم على الذكوة بقوله هذان حرمان علي ذكر ارضي حلة ما ثابا الى ان لا ليس
اذا كان صغيرا فاما علم السيرة لا عليه نه لسر من اهل الحرم عليه فاذ
سقي حمرنا فان لم علم السيرة لا عليه كذا هنا هذا اكل كذا حمرنا وهو
المصمت فان كانت لحقته حريه وسده غير حريه بكه ليسه في حالة
الحرب بالاجاج لاد كذا من ضرورة دفع مضرة السلاح وتيسير العدو
فاما في غير حال الحرب ففكره لعدم الضرورة وان كان سده حريه
ولحمة غير حريه بكه في حال الحرب وغيرها وها هنا نكتان ارجيفها
ان الثوب بصير ثوبا بالحكمة فذا انما يصير ثوبا بالسوء والشيء تركب
الحكمة بالسوء فكانت الحكمة كالوصف اخر فمضا والحكم الله وهن
النكتة تقتضوا باحة لسر الغائب والذات في الثانية وفي نكتة
الشيء في مضور بعد اسان السد اذا كان حريه والحكمة غير حريه
بصير اسده مستورا بالحكمة فاشبه الحريه وهذه النكتة تقتضيان
لا باح لسر الغائب بل من سده ظام غير مستور والصحيح هو ان نكتة
الاولى ان رويته الا باحة ليس مطلق ثوب سده حريه وحريه غير
حريه مضبوطة في حكم على اطلاق فلا ساسي الا النكتة الاولى ولو
جعلت في القبا حريه او فز لا يكره لا مستورا لظهاره فلم يحصل معنى
الترين والتعوا لترك ان لا يبر هذا الثوب لاسي لسر الحريه والعز ولو
جعل الحريه رباطه بكه فذا لسر الحريه حقيقتا وكما معنى التمتع حاصل
للسر الحريه ولطعمه هذا اكل الحريه كثيرا فاما اذا كان قذرا لا نعلم
الشيء والعلم قد رابعة اصابع فها وها لا يكره وكذا العلم المستوح
بالذهب لا نابع والعبوة للنبوع لترك ان لا يسه لاسي لسر الحريه والذهب

وكذا جرت العادة بتعم العام وليس للثياب العلية بهذا القدر في سائر الاغصان
من غير كبر فيكون اجاعا وكذا الثوب والعلموه الذي جعل على اطرافها
حريه بكه اذا كان قد رابعة اصابع فها وها لا يكره وروى ان النبي
صلى الله عليه وسلم ليس ضرورة على اطرافها حريه وعن محمد بن اسامة انه
لا يبيع ذلك في القلنسوة وان كان اقل من رابعة اصابع واما رخصة ارجيفه
اذا كان في عرض الثوب وذكر في نوادر هشام عن محمد بن اسامة بكه
كلمه الديباخ والابريسم به استعمال الحريه مقصودا لاطرافها المستعملة في
وان قل بخلاف العلم ونحوه وواسا علم هذا الذي ذكرنا حكم لسر الحريه
فاما حكم التوسد بالخلوس والنوم عليه فغير مكره عند ارجيفه
وعند ابي يوسف ومحمد بكه لهما اطلاق الترخيم الزكي رويما من غير
تخليل الثوب وغيره ولا تضع في الترخيم والسقم اكل يحصل باللسر
بجمل بالثوب والخلوس والنوم ولا رخصة له ان على ساطع
اسه بن عباس رضي الله عنهما مفرقة من حريه وروى ان اشيا رضي الله
عنهما حضروا ليلة مجلس علي وسادة حريه عليها طيور رعد ففعله رضي الله
عليه رخصة الخلوس وعليه وسادة الصعيرة التي عليها صورة وبه يبين
ان المراد من الترخيم فحدث ختم اليسر لكونه فعل الصلابة مبيها للقول
الذي صلي الله عليه وسلم لا يكره واليسر ليس بغير سد به لا يبر من
بهذه الجهات دون الترخيم باللسر لانه سأل فيه اهاه المستعمل بخلاف
اللسر مطلقا استدلال به واما المرأة فجعل لها لسر الحريه الحضي والديباخ
والقرا لا يبر صلي الله عليه وسلم اذ دل ذلك لما ثبت بقوله حلها بانهم منها
الذهب ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الذهب وبين الحريه في الترخيم
على كور بقوله هذان حرمان علي ذكر ارضي حلة للؤلؤ الترخيم بالذهب
كالنخم ونحوه ولا يكره للمرأة لقوله حلها بانها وروي عن العفان بن ريشير
رضي الله عنه انه قال اتخذت خاتما من ذهب فدخلت على رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ما لك اتخذت حلها الحية قل ان تدخلها فزيت ذلك
فاتخذت خاتما من حديد فدخلت عليه فقال ما لك اتخذت حلها النار
فاتخذت خاتما من حارس فدخلت عليه فقال لا واحد منك روي الا ستام
فقلت كيف اصنع برسول الله فقال اتخذ من الورق ولا تزد على الخصال
والاصل ان استعمل الذهب فيما يرجع الى الترخيم مكره وفي حال الحل والمرأة

لما قلنا واستعماله في تزج منفعتا اليدين جميعا حتى كرمه اكل والشرب والادهان
 والتجبر من محاسن الذهب والفضة والظلال والبرق والبنى على ما عليه وسلم الذي
 يشرب من اية الفضة انما يجزى من طيبها ما رجعته ومعلوم ان الذهب اشد
 حرمة من الفضة الا ترى انه رجع النقص بالفضة للرجل ولا رجعة في الذهب
 اصلا وكان الصبر للوارد في الفضة واداء الذهب فلا منظر لاولئك في عدم
 النافذ مع عدم الصبر والشم وكذا الاختلاف في حكمه من ذهب او من صبر
 مكروه للرجل والمرأة جميعا لان مقتضى عايدته اليدين فاشبهه اكل والشرب
 واما المنصب بالذهب فلا يراى اكل والشرب فيه عند ايرجينة وهو
 قول محمد ذكره في الموطا وعند ابن يوسف بكرة وجه قول ايرجينة
 ان استعمال الذهب حرام بالنصر وقد حصل استعماله الا في كبره وجسدها
 ان ذاك العذر الذي عليه من الذهب تابع والعبارة للمتنوع والناظر كاتوب
 العلم والحيثا المكوفة بالحبر وعلى هذا الخلاف الخلو على الصبر
 المنصب والكرى والسرج والجام والكراب والنقر المنصبة وكذا المنصب
 على الخلافة وكذا خلفته المرأة اذا كانت من الذهب وليس ثوبه كذا في ذلك
 على هذا الاختلاف واما السيف المنصب وان كان يراى اجماعا وكذا
 المنطقة المنصبة لورود الاثار في رخصة ذلك في الساج ولا يراى بسند
 الفرض عسيما بالذهب بل في بيع الصبر والعبارة المتنوع والتمتع كالعلم للعب
 وجوه واما عند السن المجردة بالذهب فتدرك في ذلك جواز بيعه ولو لم يدرك
 خلافا وكذا في اجماع الصبر انه بكرة عند ايرجينة وعند محمد لا يراه ولو
 شد هاهنا بفضة لا يراه بالاجماع وكذا اوجع ان قد فاختار فاقصرت في ذلك
 في اتفاق لان الفضة تنصب بالفضة فلا يراى بخلافه ذلك في تزج
 منقسطا اعتبار حرمة منه وقد روي ان عمر بن الخطاب اصيبت افضة يوم الابل
 فاخذ انفا من ورقه فانزع فاصره رسول الله عليه وسلم ان يتخذ
 انفا من ذهب وهذا الحديث صحيح محمد رحمه الله عليه ما ذكر في الجامع لحوار
 نصيب السن بالذهب ولا يراه في شدة بالفضة فكل بالذهب لا يراه
 في حرمة استعماله على السوا ولا يراه في بيع السن والتمتع حكمه حكم الاصل وهذا
 يوافق اصل ايرجينة في حرمه عليه ومحنة ما ذكر في ايرجينة والجامع
 اطلاع النجمن من غير فصل ولا يخصص ما شدة المحرم الا بضرورة وفيه تنوع
 بالادى وهو الفضة فيقول الذهب على اصل التحريم والاستدلال بالفضة غير سديد

مكة في خزانة
المال

مكة في خزانة
المال

مكة في خزانة
المال

المعتمد
هذا

لما قلنا

لما قلنا

في

فالامام يملك لقطاع الموالي لان اقطاع الموالي من مصالح الامانة من عادة الدول والملوك
فما يضمن بمصالح المسلمين ككثير ما لاهلنا العظام واصنامهم قنارها وضوءة هذه وتنفيع
الامام والموالي اسنانا فخره ولم يعبروا لغيره الى ثلاث سنين فاذ امنت ثلاث
سنين نلجها من مواليها كان له ان يقطع غيرا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس بغيره
ثلاث سنين ولا ان ثلاث سنين من لا يدا الاعذار فان اسسها ثلاث سنين
ولم يعرض له الا لانه لا يريد عارها بل يفتلها بغيره ونعمه الى اهلها مواليها كانت
لالامام ان يقطعها غيرا وامانها ما ثبت به الملك في الموالي وما لا يثبت وثبت به لغيره
فتقول الملك في الموالي يثبت بالامانة باذن الامام عندا يحنقه وعندا يثبت بنفسه
او يحيه واذا الامام عتد في حقيقته وعندا يثبت ليس بغيره لما روى صلى الله عليه
وسلم من اجاب ارضيته منى له وليس لغيره فلام فيه حقا ثبت الملك للمسلمين من غير شرط
اذن الامام ولا منه مباح سنونى عليه بملكه بل اذن الامام كما لراشد صيدا او
كلوا وولس وليس لغيره فلام حتى مري سونا ومضاه فامنون ان ثبت عروفا شجارا انسانا
فارضيهما بالنهاض هوان بزرع انسان فارضيهما ذرا بغير اذنه قطعها حيا لارض
فلعة حشيشا ولا حشيشة فزول صلى الله عليه وسلم ليس له الا ما طاب له بنفسه
احامه فاذا لم ياذن فلم يقطع نفسه به فلا يجوز له ان يقطع على حقيقته ولا ان الموالي
عقبة فلا بد من اخذها منه من اذن الامام كما شارفتها بالليل على ارضه عقيب حقه
اخذ لعنه اسم لما لا صيب من اهل الحرب بايجاب القتل والاركان كملك لان
الارض كلها كانت تحتها يد اهل الحرب اسنوى عليها المسلمين عفو ونها كجات
كلها اغنام فلا يضر بعض المسلمين بشئ منها الا ان الامام كثر لغيره عفو
والقطب واكثر لانها لغيره في اهل الحرب فان اذن الملك بغيره لا يملكها واكثر
اليه عليها واما الحديث فيقول انه يعبره بربها ويجعلها اذن من اجابها اموات بغير
القطب ونحن نقول بموجبه فلا يكون حجة على الاحتمال فنفير قوله صلى الله عليه وسلم
من تملق فبذله عليه حتى لم يبعها بايجاب السلب لئلا يكون اذنه في السلب
ولو جاز لا يضر الموالي بملكها بالايجام لان الموالي ملك بالامانة وليس باجبا لانه
عبارة عن وضع اهلها ووطعها فرب ان يجبر غيره من لا يملكها عليها وشئ من
ليس اجابا فلا يملكها ولكن صار اجابا من غير حتى لم يكن لغيره ان يربحه لانه سبق
بغيره عليه والسبق من ايجاب التبرع في الجملة فالصلح صلى الله عليه وسلم من اجاب من سنونى
وعلى هذا المسألة اذن ارضه ساحة ارضها صار اجابا فربك ليس بجي صلب
ان يربحه عندا وادها لرضيها ولا يقطعها الا ما مر غيره الا اذا صلحها التبرع

ان يكون له ملك الا ان يرضى
بما يملكه الا ان يرضى
بما يملكه الا ان يرضى

نذرت سنين علمنا شيئا واما حكمها رضا الموالي فيخص بها مكانا احدها حكم الحكم
والثاني حكم التولية من العشر والخراج اما الاول فالكلام فيه نحو ضعفت
احدهما في اهل الحرب والثاني في غيرهم اما اصله فنقول لا خلاف فان من
بغير ارض الموالي يكون لها حرم حرم الموالي احدها ان يحنقه في حرمها ان يحنقه
لا يملكه صلى الله عليه وسلم جعل للمسلمين حرمها وحرمها حرمها بالايجام لان
التي صلى الله عليه وسلم جعل لها ايضا حرمها واما التبرع فذكرنا في هذا
من قبل واما الكلام في غير الحريم فرب العن حشيشا ذراع بالايجام لقوله
صلى الله عليه وسلم حريم العن حشيشا ذراع ومن يملأ العن ارضه ذراعا
الايجام لقوله صلى الله عليه وسلم حريمها بغير ارضه لا في حقيقته
ان الملك في الموالي ثبت بالايجام ذراعا او بغير ارضه ولم يرد منه اجبا لغيره
وكذا ان الامام لم يملكها ولا يملكها مفسوخا الا ان ذراعا لغيره لحاجة المواليه
وحاجة بغيرها لا يحنقه في ارضه ذراعا من كل جانب فاجدا العن حتى لا يذره على
ذلك حكم الموالي بغير ارضه ولا ذراعا ولا يحنقه في ارضه ذراعا
والامام ولا يذره ذلك واما حرمها لغيره فاحتمل ان يرضى من هذا الجانب والنصف من ذلك
ان يرضى من غير ذلك يرضى بغير ارضه من كل جانب فاجدا العن حتى لا يذره على
الامان فتم ذكر الخلاف بينه وبين حقيقته وصاحبه والصحاح ان حرمها لا يملكها
من حكمها واما حكمها في الطبيعة فان اجابها حشيشا فاما يرضى ان كانت من غير ارضه
فغيره وانه كانت من غير ارضه فغيره وحاشا له ان يرضى حرمها بالامانة
فغيره وانه اجابها بما الخارج فغيره وحاشا له ان يرضى حرمها بالامانة
ما كان بالايجام وهي من كل جانب العن حشيشا ذراع
الكلام فيه فيما يرضى في بيان معنى التبرع وشرا في بيان انواع المياه وفي بيان حكم
كل نوع منها اما اولها في التبرع في العنة عبارة عن القطر والنسب من الماء فالا لله تعالى
لها شرب ولغيره شرب وكشرب بغيره شرب
بالايجام لان الله تعالى اخبر عن بغيره صلبه انه بدل ذلك ولغيره شرب فصار
شربة لتامنها وبه اسند الله في كتابه لشرب طوارق شربة الشرب بالايجام وفي
عنه شرب عبارة عن شرب الشرب والسق واما بيان انواع المياه فتقول المياه اربعة
انواع احدها الماء الذي يكون في الارض والظروف والثاني الماء الذي يكون في الارض
ونباض العين والثالث ماء الانهار والبحار الذي يكون في الارض وهو من الزمان

اجابا لغيره
حرمها بالامانة
عنه فغيره
سق واما حرمها
نؤ عليه وسلم وغيره

الانهار العظام كبحر من وسبحن ودرجه والفرات ونحوها واما بان غل يكون من هذه
الماء اما الذي يكون في الاراق والظروف فمملوك لصاحبه لاحد منه لان الماء اذا
سبحا فلا يصل كمن المباح يملك به لا سيما اذا لم يكن مملوكا لغيره كما لو استولى
على الخيش والخطب والقيط فغزب بجمعه كما يجوز بيعه من ماء او شاة وكذا السائوت
يبيعون المياه المحرقة في الظرف فغيرها للمادة في جميع الامصار وقباصا لا يصعب
من غير كثير ولا يخل واحد ان يأخذ منه فشرب بغير اذنه ولو باع فلهلك على من يبيع
عطشا فشا له فتمعه فان لم يكن عنده ففهل فليجوز ان يباع له اصله وان فيه دغل
من نفسه يا صلا لا يغيره من لا يفسده مملوكه وانته لا يجوز وان كان عنده ففهل
ما من حاجه فله ان يباع له لما اخذ منه الفضل كمن باع من الصلاح كما لو اصابه عطشه
وعنده صاحب فضل طعام فشا له فتمعه وهو لا يجلد غيره واما الماء الذي يكون في الخياض
والابار والينون فليس بمملوك لصاحبه بل هو مباح في نفسه سواء كان في ارض صاحبه
او مملوكه لكن له حق خاص به لان الماء فلا يصل خلقا سباحا لئلا يهلك الله عليه وسلم
الناس شركاء في شرب الماء والكلأ والتناثر والشركة العامة تفضلها باحة الا ان
اذا احرقت في روافضها استولى عليه وهو غير مملوك لاحد فيصير مملوكا للسلطان كما في
سائر الباطنات لغير المملوكه اذا لم يرد ذلك فليس له الاصل الا باحة النائية الشرب
فلا يجوز بيعه لان يخلل بيعه هوان المملوك وليس له ان يبيع الناس من شربته وهو الشرب
بأنفسهم سوى ما يهرسه له لانه مباح لمهره فليس مملوكا عليه وسلم عن بيع البر وهو
ماؤها الذي يجمع منها فلهن ان يستولوا منها لشفاهم ودوابهم واما زروعهم وانما زرع
ان يبيع من ذلك ما في الظرف من ابطال حقه اصلا انما استأجره كذا في قوله فلو رغب
مملوكه فلهما لحياته ان يبيعهم من الدخول في ارضه اذا لم يضطر اليه ان يبيعها وانما
لان الدخول اضراجه من غير ضروره فله ان يبيع الدخول غرضه وان اضطر اليه
اليه بان لم يجد غيره وحاقف المملوك يقال له اما ان تاذن في الدخول وتا ان تغفر
بنفسك فان لم يظفهم ومنهم من الدخول فله ان يباع له بالصلاح لئلا يخذوا حديد صا
يتدفع به المملوك عنهم ولا يملكه ماريان فورا ودره وامام فسلوا اهله ان يدر
على الشرفا وارسا لغيرهم يعطوهم ولو اقاموا لغيرهم ان اعاننا واعاننا ميلا يان كاد
تطلع فابوا ان يمسوا ذلك الصبر حتى عنه فقال صلا وضعتم فبعض السلام فجلد الماء
المحرق في الاراق والطعام حال الحصة لان الماء مملوك لصاحبه واما النعمان
فلا بد من مراعاة حصة الملك لخرمة النخل والصلاح ولا يملك صلا وهو على بائنا لاصلة
على بائنا فاذا امتنع احداهما له حقا فله ان يباع له بالصلاح كما اذا امتنع ماله المملوك واما الماء

لا يجر

الخصاص

شكوريا بذكر الارض لانه بخلافه لا يقع عليه ليدن والذين يحملوا عليه منه
 ولا يجوز حبة والصدف لانه لكل واحد منها ثلث والنفوس المفردة لا يحمل
 الطليق ولا يجوز الصلح عليه لا يملك من دعوى على شرب سواء كان دعوى
 المال او الخلق من الخصاص فالشرب وما دونه لا يملك في بيعه الا انه ينفذ
 ويكون كانه عن الغفلة على ما ذكرنا في كتاب الصلح ولان صدور الصلح اورث شبهة
 والخصاص لا يفسد في بيع الشبهات ويجب على الناظر في الخارج الدية وارشاء الجارة
 ولا يصح شبهة في باب النكاح بان تزوج امرأة عليه وعلى الزوج مهر المثل لان النكاح
 يفسد بثلث وانه لا يحمل الطليق واذا ابيع الشبهة يجب المهر او مبيع وهو مفسد
 المثل ولا يبيع شبهة في الخلع بان اختلفت المرأة من نفسها عليه وعليها المأخوذ من
 المهر لان شبهة في مفسد الطليق ان يبيع فمهران كونه مرغوبا فيه فزجرت انه
 لم يحمل الطليق لا يبيع له الخلع ومن جرت مهران مرغوب فيه في نفسه لا يطل ذكرا
 اصلا يظهر في حق وجوب مهرا المأخوذ وهو اصل محفوظ في باب الخلع انه متى
 تعدت شيعم البدل وهو مهران مرغوب في نفسه يجب عليها مهرا المأخوذ من المهر وتورث
 لان الارث لا يقف على الملك لا محالة بل يثبت في الخلق المالى كما ثبت في ذلك كتاب
 العيب وغوذه لك ويرى حتى لو اوصى لرجل ان يسقى ارضه من معلوم من شرب
 جازت الرعية ويغير من ثلث لان الرعية وان كانت عليك عليك كنهنا ثلث بعد
 الوفا او ترى ان الرعية لا يملك الموصى به لكان وانما يمكن بعد انك فاشبه الميراث
 واذا اختلف الارث اختلف الرعية التي جازت الميراث واذا ما ثلث الموصى به يطل الرعية
 حتى لا يصير ميراثا كذا الرعية با شرب ولو اوصى بثلث في شرب على ساكنين
 لم يبع لانه لم يحمل الطليق ان ينفذ سكرته الخال والى صفاته انما يبعد
 الميت بالوصية ويبقى كل واحد من الشركاء على قدر الشرب ولا يبنه لاحد من
 الاراضى ويجوز ان يشرب بينهم على قدر ارضهم ولا يبيع على عدة الروس بخلاف
 الجماعة اذا اختلفوا في طريق مشترك بينهم امته لا يمكن منه الدار بل يشرى
 عدة الروس وانما كان كذلك لاختلاف المصروف فان المهرية من الشرب هو السقي
 والسقي يختلف باختلاف الاراضى والمصروف من الطريق هو المهر ورائته لا يختلف باختلاف
 الدور ولو كان اولى يتم لا يشرب ما لم يسكر المهر او سكر ما كان ارضه
 ويوزع لرجل له ذلك ولكن شبهة لانه في سكر المهر لشرها على منع الاستدلال
 من الشرب وهذا يجوز ان يرضوا على ان يسكر كل فوله فيجوز ولو اراد احد الشركاء
 ان ينصب على المهر المشترك رجلا او دابة او سائمة فله ان يطلع ذلك فان لا ينصب

لو اراد المهر لانه لا يشرب
 الدار ومن اراد ان يطلع
 في الرعية والمهر مشترك
 فله ان يطلع ذلك فان لا ينصب

الاختلاف في قدر الشرب

بالشرب وبالمنه وكان موضع البناء ارض صاحبه جاز ولا خلاف ان رغبة المهر موضع
 ابناء ملك بين الجماعة على الشريك ومن اكل ثمن الماء ولا سبيل في الشرب في الملك
 المشترك والحق المشترك الا رضاء الشركاء واما الذي رجع الى الشرب الاصل فيه ان
 المهر الخاص للخاص لا يملك احد المهر في نفسه من غير رضاء ابناء فبين سواهم لم يملك
 اولا لان رغبة المهر مركبة لهم رغبة الشرب في المهر لا لا يقف على الاضطرار بل
 حتى لو اراد واحد من الشركاء ان يغير مهره من المهر المشترك فيسوق الماء الى ارض
 احبها لم يملك منه شرب ليس له ذلك الا رضاه من المهر المشترك في محل مملوك
 على الشريك من غير رضاء الشركاء ليس له ذلك وان كان هذا الذي يملك الماء
 من المهر لا يعطى فاراد واحد منهم ان يغيره في غير رضاء الشركاء فيمنع عنه وكان ذلك
 ان كان مينا لم يملك الا باخذ الماء من المهر ليس له ذلك وان كان ذلك لا يضره لان من يغير
 في المهر جاز فبما دونه ما فيه من غير رضاء الشركاء فيمنع عنه ولو اراد ان ينصب عليه رجلا
 ان كان موضع البناء مملوكا له واما بدليل الرعية في سكرته له وان كان من مبيع الشريك
 او بيع الجماعة الى تغيير الماء فله ان يرضاه عادة ليس له ذلك لما فيه من الضرر بالشريك كما خبرنا
 حاتم اليهم بالبيع كما اذا اضره من ارضه واما ان يبيع الماء لغيره فمعه ان يغيره
 ولو اراد احد المهر ينصب اليه ارضه من غير رضاء الشركاء ليس لاحد من مبيع قطرة
 على هذا المهر من غير رضاه لان المهر مشترك في حق الشرب في مراه وكل ذلك مشترك
 ولو كان المهر بين شركتين لم يبيع من المهر الا على رضاه ولا يملك الشريك ارض في المهر
 ولا يملك من في سكرته فله ان يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه
 في ارضه ليس له ذلك بل يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه
 من نفسه باخره غيره وان اراد ان يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه
 الشرب لا يملك ان يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه
 الرضا على لا يملك الطليق يكون مهايعة وانما جاز لادعة ولو كان المهر بين رجلين
 فاضطر رجل اخر اليها كوة ويغير مهرها في ارضه رضاهما ومضيها على ف زمانا ثم
 بدا لاحدهما ان يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه
 يشترط ان يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه
 المهر فمن من كونه ومن من له ثوب كوي ذلك صاحبها سفل صاحبها اعلى انكم
 تأخذون اكثر من نصيبكم لان دفع الماء وكثره في وقت الشرب ولا يرضاه الا وهو قليل او لا
 المهايعة اياها معلومة ليس لغيره ذلك ويترك الماء والمهر على حاله ان ملكتم في رغبة
 المهر لا في نفس الماء ولو اراد واحد منهم ان يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه

الا على فانه واحد
 ان يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه او يرضاه

وغيره

شرب

سائمة

حصة
 كوة

الشرب

لأرض كوري
سنة

فيها الماء رأيا على حقه فلا يهلك ذلك تركوه حتى فاسدا لنهر جاز ولو زاد على حقه منه
لا يجوز لأشبه من حفر في النهر بملكه بل ان النهر جاز في الزيادة في الأرض ولو كانت
غير رأيا فخذ الماء من النهر لا عظم بين قوم فافرادا ينشق فافرادا ان يحصلوا فافتح
بعضهم من ذلك فاذ كان ذلك ضررا ما جاز بغير ذلك ان يحصلوا به المصلحة فافتح
فيه ضرر عام لا يجوز عليه لان الانشاع بالملك كان الجبر على الخصم مبررا عليه
الزيادة الانشاع بالنهر وهذا لا يجوز ولو كان نهر الرجل مد مصفا لأرض رجل فاختلت
صاحبها لأرض والشرق فاستأجر استأجر لها حجة الأرض عندا بتجنية له ان يفسد بها في
فيها طينه ولكن ليس له ان يمد بها وعند هذا السنة له صاحب النهر بها النهر وله ان يفسد
عليها وبلي عليها طينه ويثبت فيها وان لم يكن مد مصفا بل كان بين الأرض والنهر جاز في
وعنه وانما كانت السنة له صاحب النهر بالاجماع فيقتضيه غنا هذا الاختلاف على ان النسب
هل له حريم امر لا بان حفر رجل مفعرا في أرض موت باذن الامام عندا بحسنة لا جرم له
وهنا له حريم ووجه البناء عليه انه لم يكن النهر حريم عندا في حنفية كان الظاهر
شا هذا لصاحب الأرض فيكون المثل قوله ولما كان له حريم عندا كان الظاهر هذا
لصاحب النهر فيكون المثل قوله فليس بعضهم لا يتجبر البنا عليه وقادرا لا خلاف في ان
النهر مبرر فافترض المثل لان البر واليمين حريما فينا بالاجماع وهو وعنه ان النهر مبرر
عليه وبسبب جعله مبررا بها لاجتماع الحريتين لمقتضى انشاع بها بدون الجبر وطاعة
النهر في النهر مبرر كما حجة البر واليمين بلا شك كان جعل النهر للبر واليمين حريما جاز
منه للنهر من طرفي الأرض وان البناء على هذا الاصل مبرر فيكون مكانا من هذا الخلاف
مبدأ وجه قوله انه لما كان للنهر حريم بالانفاق كان الظاهر هذا لصاحب النهر
فجعل له في الظاهر حتى يقع صرا المثل بخلافه ولهذا كان المثل قوله صاحب النهر
عندنا لا خلاف في هذا وجه قوله ان حنفية ان السنة اذا كانت مستوية بالانفاق
كان الظاهر هذا لصاحب الأرض لا ان لا يملك صدم المثل حتى صاحب النهر بها
طينه كذا الظاهر هذا لصاحب الأرض لا ان لا يملك صدم المثل حتى صاحب النهر بها
وفي لعدم الرضا وهو ان يمنع انشاء من النهر في ملكه المثل حتى النهر بها
الانسان عليه جود غير فاما هذه الحجة منع منه كذا هذا تركها للنهر في ملكه
على اصحابه وليس صاحبها لشفة وأكرى شي لا من حفر في الملك ولا ملك له اهل
الشفة في قبلة النهر بل لمجرى شرب الماء وسقي الدواب فدخلت في كسبة الكوري
عليهم فافترضه عليهم ان يكون من اعلاء ان جازوا في أرض رجل دفعه عند
مكتان الكوري على ان يفي وفادرا بغير شق ويجاز الكوري عليهم جميعا معا له الى غير حصص

النهر

الشرب والاداء حتى ان النهر لو كان بين عشرة انقصوا راضهم عليه كان كوري فوه
النهر في الجاهل شربا ولهم بينهم على عشرة اسم على كل واحد منهم العشر فاداءوا واشرب
ولهم سقط عنه الكوري وكان على اهل بين على خمسة النهر فاداءوا جازوا وشرب انما سقط
عنه الكوري وكان على اهل بين على ثمانية اسم مكنوا وهذا عندا في حنفية واما عندا في الكوري
يندر على عشرة اسم من اهل النهر في السنة وجه قوله ان لصاحبها لا على شفعة في الاصل
لانه مسيل ما سلك ان لصاحبها لا على شفعة في الاصل على ثم كرمها على مشركه بذاكل
كذا كرمها لا سفل في حنفية ان الكوري من معوق الملك والملك في الاصل مشركه بيت
الكل من فوهة النهر في شربا ولهم فكان مؤثره عليهم جميعا فاما ما جاء في ملك النهر
الاصل فيه فوهة ما حق وهو حتى لا يفسد الماء في مكان مؤثره على صاحبها الملك لا على
صاحبها ولهذا كانت مؤثر الكوري على صاحب النهر وليس على صاحبها لشفة شيء
لان الملك لا صاحب النهر واما اهل لشفة في الشرب وسقي الدواب فحسب كذا وكذا
من كان له سبل على سطح مملوك لغيره كانت عمارته على ملك السطح لا عليه لانها
هذا واما الاثر في الظاهر مكنون وجهه وجهه والفرق وضوحا فلا ملك لاحد
بها ولا في ربة النهر وكذا ليس لاحد حتى خاص بها ولا في الشرب بل هو حق عام
السلطان فكل احد من شفع به في الاثر في لشفة والسقي وشربهم من الاثر في ارضه فاذ اجاز
رضان مية باذن الامام له ان يشي لها نهر من هذه الاثر وليس للامر ولا لغيره
ان ينفذ اذ لم يصحوا النهر وكذا ان له ان ينفذ عليها رعا والية وساسة اذ ان
لكن فيها عصب بالنهر لا ربح احد انهاره يدخل تحت يد اهلها في الظاهر
لاحد مكنان الناس كلهم فيها مشركا على ان كان كل واحد يسيل من نهر الانشاع
لكن في حنفية عهد النهر بالملك لا انشاع بطريق العام فان اعترى النهر فكل
واحد السبل في شفعة لما بينا انه حق عامه السلطان واما في النهر في حرم شرطه
وشربه انشاء النهر بملك النهر في الظاهر لا على سبل برب يوسف من ضرر وهو
غير يتجبر في ذلك ويجوز ان يملك موانعها فافترض في موضع ليس ملكا احد
فما لماء البها من ذلك النهر فافترض في موضع كان يدخل على اهل موضعين في عام
فليس له ذلك وان كان لا يضره له ذلك ليس لغيره ان يسيل ما فلو انما يسيل ايضا اذا كان
الرجل من هذا النهر كوري مروض هل له ان يسيل فيها فافترض ان ذاه في ملكه وذلك لا يضر
بأهل النهر فله ذلك ولو كان نهر خاص لغيره فافترض ان ذاه من هذا النهر فاداءوا واحصوا من
كوري لم يكن له ذلك وان كان لا يضره لغيره ووجه النهر في الزيادة في المصلحة لا في الضرر
في ملك مشركه وهو زيادة الماء في النهر والنهر في الملك المشرك له لا يضره على

في حنفية
في الكوري
في الكوري
في الكوري

الفتور بالملك فلو انزلها ولو جردت عنه ما انزلها والفتور عن ذواته فليس له ان يلبسها
 الا من هو من نفسه لانه يخلد ان يعود ما وعاها وكان له ولا يجد اليها سبيلا ويجعل على جانب
 آخر من غير حتى لا من العدة وكان بانها من الجبال فيلجأ من غرار من موائل لا يستقر بها
 انما عليه فله ذلك وميكه اذا اجزاء باذن الامام او بغيره فانه على الاخذ فالتدقيق
 ياتي في وضعه واذا احتاجت من الانهار الى الكرى فعلى السلطان كرمها من حيث
 المال لان منعها لها من المسلمين كانت مؤتملة على بيت ما لم يزل له صلى الله عليه وسلم
 المزاج بالفتور وكذا اذا خيف منها الفرق فعلى السلطان كرمها من حيث المال لا من غير
 لها من المسلمين فكذلك مؤتملة اوضاع مسانها من بيت المال والله بالفتور
 كتاب الاشربة قال رحمه الله فعلى الحكوم في هذا الكتاب وموضع في بيان
 اقسام الاشربة المرفوعة السكرة وفي بيان معانيها وفي بيان احكامها وفي بيان كسرها ما
 اسماؤها واخرها في السكرة والفتور ونوع الزبيب والطلح والمبارق والكنهف والثلث والجبور
 وقدر يسمى ابو عيسى والخلطان والذرة والجمعة والبلغ واما بيان معاني هذه الاسماء اما الجزر
 فهو اسم للذي من ماء العنقاء اغلا واشد وقفا بالزبد وهذا عندنا في بؤس
 ويحدث ما في العنقاء اغلا واشد فند صا وخر او يرب عليه احكام الجزر في الزبد او يندف
 به وجه قولها ان الزبد فيها معنى الاسكار واما الجبل بدون الغيث بالزبد وجه قولنا فيمنه
 ان معنى الاسكار لا يكاد يلا بالذهب بالزبد بل يسمى مرابو منه واما السكرة فاسم للزبد
 الرطبا اغلا واشد وقفا بالزبد او يندف في الاغلا واما النفع فهو اسم للزبد
 البسر النفع وهو الذي في الاغلا واشد وقفا بالزبد او يندف في الاغلا واما
 نفع الزبيب فهو اسم للذي من ماء الزبيب النفع في الماء حتى يربط حلو وشبهه واشد وقفا
 بالزبد او على الاغلا واما الطلح فهو اسم للزبد الذي في العنقاء اذ هي في الثلث
 وصا وسكر او يندف في الثلث لان الباذق هو الطلح او في طيفه من ماء القصب
 والثلث من الطلح او في طيفه من ماء القصب او يندف من ماء العنقاء اذ هي
 صا وربي القصب وربي الطلح هو الثلث وهو الطلح من ماء العنقاء حتى ذهب ثلثا وربي
 ثلثه وصا وربي سكر او اما الجبوري فهو الثلث يعيب منه الماء بعد ما ذهب ثلثا والبلغ
 فهو القصب وهو الثلثان بل يبلغ اذ في طيفه ويعيب سكر او اما الخلطان فهو الذي من الزبيب والبر
 والرطبا اذ هو الثلثان واما ما في الاغلا فهو اسم للزبد اذ هو صا وسكر او اما
 الحصة فهو اسم للزبد النفع او ثلثه اذ هو صا وسكر او اما النفع فهو اسم للزبد الحصل اذ هو
 سكر او اما ما في الثلث او اشربة واما بيان احكامها اما الحصة فيمنع بها الحصار
 منها انه يجر شرب ثلثها كثرها او عند الضرورة لا انما يحرم العين ينسوي في الحرمة

لثلمها وكثرها والليل على انها يحرم العين قوله تعالى وجعل من عمل الشيطان وصفا الحشر
 يكونها رجسا وغيره لا يبرس به من اجل ان كل ما يحرم في نفسه اذ هو على انما
 يبرس بالسلطان ان يوقع سكر العداوة والبغضاء الا في يد على حرمة السكر تحريم
 عينها والسكر منها وقال صلى الله عليه وسلم من شرب خمر لعينها فليها كثرها والسكر من كثرها
 الا انه رخص شربها عند ضرورة العطش ولا كراهه قدرا ما يندف به الضرورة
 ولا حرمة قبلها ثبت بالنسخ الحصر فاحمل المطلوب بالضرورة تحريم البسطة وعونه ذلك
 وكذا لا يجوز الا لشئ منها لئلا يفرقها لان الله تعالى لم يجعل شيئا فانما هو علينا ويحرم
 على الجوز ان يسقى للصغير الخمر اذ اسقاه فالاسم عليه دون البسطة لان خطاها الحشر
 لم يناد له ومنها انه يحرم سكرها لان حرمة شربها بالليل مطلق به وهو رخص الكتاب
 يحكم سكرها لئلا يفرق الكتاب ومنها انه يحرم شربها قبل اذ كثرها لا جواز
 احتسابه على ذلك وتشرع خمر ممزوجة بالماء ان كانت الغلبة للزبيب الحد وان غلب
 الماء عليها حتى زال طعمها وبجها لا يجب لان الغلبة اذا كانت للزبي فند بغيرها من الحشر
 ومنها ما واد كاشا الغلبة للماء فلهذا لا اسم والفقهاء ان يحرم شرب الماء المزوج
 بالزبد ما في من الغلا فغنيته وكذا يحرم شرب الماء الطلح لان الخمر لا يجل حراما
 وتشرع بها الحد لبقاء الخمر لبقاء اسمها والفتور بعد الطلح وهو الذي في الخمر
 او اذا سكر لانه لا يسمى خمر ومن الخمر لا يفسد بكونه شربا بغيره فاشبهه القصب
 واما سكره يجب سكره كذا القصب فيحرم شربها من ماء العنقاء للزبد
 منه راحة الخمر واما الاحد عليه لانه محظور شربها من ماء العنقاء مع الاحد
 فلا حد على احد من اللذان سكر من الخمر لانهما حلال عندنا وليس من زياد الزبد
 اذ اسكر او من السكرهما في الاحد وان كلها ومكان حد شربها في حراما سكر من ماء
 ثلثي حلال في الاحرار لاجل القصاص وضواؤه عتق ويا سكر من ماء العنقاء حتى قال
 بن رضوانه عنه اذ اسكر من ماء العنقاء فغنيته وكذا الخمر ثمانون ربا وبين فاقند
 لان الزبد منقذ للزبد كذا القصب واما ما في الاغلا على ما في الاغلا فانه يندف في الثلث
 على غصبات من القصب ومنها انما يحرم على السدة ليكرها وتلكها سائر سائر تلك
 منابيع والنساء او غيره ذلك لا يركب من الشئ الحشر وانما يحرمه الا لشئ على سلم
 وضوي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اهل للنية ان الله لا يذل من يحرمه من حرم
 هذه الآية وعنده من شئ فلا يشربها ولا يشربها فليكن طهر للنية انما هو من
 لان الملك في الحرمة ثبت شرعا من غير منع فليكن طهر من ذك من ما في الاغلا
 والحران لم يكن مفروضا فهو ان حلتها فانه ذلك في الجبال ومنها انه لا يفسد من ماء

لم لا نه ليث بان غفور في حق المسلم وان كان لا في حقه وانما ضمان غير متفق
 لا بوجوب الغفران وان كانت الذنوب يغفر عندنا خلافا للشافعي ومن سألنا القصب
 وميتا منها جنسه فاجاب غليظة حتى لو صاب ثوبا اكثر من ثوبه الدرهم يبيع حيوان
 الصبلة لا انه في صابها رجسا في كتابه الغدير يثقل عز وجل رجس من كل
 الشيطان فاجابنيوه ولو بل بها الخطي ففصلت وجفت وطخت فان لم يوجد
 منها طعم الخمر او فيها جمل كله وان وجد لا يخل لان بقاء الطعم والرائحة دليل بقاء
 الخمر وزوالها دليل زوالها ولو سقيت بهجة منها ثم دعت فان دعت ساعة تاسيت
 جمل من غير كراهة لانها في اسمائها بعد ظهورها للغسل وان مضوا عليها يوما واكثر
 جمل مع الكراهة لالحاقها لانها تفرقت في المعروف والاعتقاب ومنها لانها اذا غلبت
 بنفسها جمل بلا حروف لغز بسلا في وقتها فتم ١٢٠ دام الخمر وانما يعرفنا الغلب
 من المارة الى المارة حيث لا يتي فيها راحة اصلها عندنا بحسنة حتى لو تبي فيها بعض
 المارة لا جمل وعندنا يوشك ويحد يصير خلا بظهور قليل المارة فبما لان لا جمل
 ويحسنة ان العصور من ماء الغلب لا يصير محرما بعد كمال معنى الحرب فيه فكذا الخمر
 لا يصير محرما الا بعد كمال معنى الحلية فيه وعندها يصير محرما بظهور قليل المارة كسنا
 الخمر يصير خلا بظهور قليل الحلية فيها عندا اذا تخلصت بنفسها فاما اذا غلبها صابحها
 بدلا من خمر او بغيره فاما لا قليل جازر والذم على من عندنا لا شافعي لا يجوز
 القليل ولا جمل لثقل وان خلاها بالقل من موضع الى موضع فلا شافعي جمل عندنا
 والشافعي فيه قولان واختلف جاوره وان بعد نزول قيس الخمر كانا عندنا في طهارة الاصباح
 بخمر لا يمان في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نافع بها بارئ وسواءه فاما اذا
 فقال طهارة فلا خلاها فان لا يضر على ذنبي من القليل وحسنة الذي الغدير ولا في لاشافعي
 بالقل احوال لوقوف في الشفاء وتجسير الطاهر من غير ضرورة وهذا لا يجوز بخلافه ٢٣
 فقلت بنسبه ولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان شافعي اياه ببيع نفعه في
 كالجرا اذا تخلص بخلق القليل وان شافعي خلا من شرها ولا في القليل بسبب لمصونها فكذا
 صابها لمسه لا باما اذا استسبحا حتى تخلصت والدليل على انه سبب فصوله الخمر ان ينفذ
 الصبي صا لما في حاشيا بحث لا بين في الذوق الشا المارة فلا جملها ما ان كان ذلك
 لغلبة المارة المارة مع فاما في المارة وان كانت لشرب الخمر من المارة الى المارة لا يميل
 الى الاول لانه لا حوصلة في المارة لغلبة المارة وكذا بالخال قليل يصير حاشيا في مارة
 لثقله لا يخل بنسبه في شفاء عاده ولا قليل لا ينفذ كثير فميزان ظهور المارة حوصلة فيها
 لشربها من المارة الى المارة في شدة هذا الزمان فنبشانا القليل بسبب لمصونها فكذا يكون

فان ما اسكر كثره فقليله حرام وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام ولان اسكر
من عصير العنب ما عسى ان يكونه عسارا للشرب ومحقا للفاقر ومن يشرب الا شربه المسكر كان حرامهم
المرحومين لانه لا شربه ولا حرامه وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شربه المسكر كان حرامهم
اما الحديث فاذا كره الطهارة في شرب الا شربه فانه من حرمان البتة صلى الله عليه وسلم ان يبيد شربه
فقط وجبه تشدده ثم ما جاءه فقبيل وجبه شربه منه وما اثار فيها ما روى عنه صلى الله عليه وسلم
عنه انه كان يشربا لبيد الشد يد ويقول ان الشرب الحرام وان الشرب الحرام لا كره ولا يقطعه الا لبيد
الشد يد وبها منه وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شربه المسكر كان حرامهم
بقي حاله ولا يذهب حرامه وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شربه المسكر كان حرامهم
ومن رواه الا شربه بطله وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شربه المسكر كان حرامهم
وهنا ما روى عن علي بن ابي طالب عسا اصاب في قوما ففسادهم فسكر بعضهم ففعل الرجل ينسوي
ثم حقيقه فقال انما احذرك المسكر وروى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر وعبيد الله بن عباس وغيرهم
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال حين سئل عن لبيد شربه اواحد ولا شربين وشدة فاذا شرب
السكر فربما اذا شربا لاحتل من عولاه ان يكونا في القلوب بالفساد في ربيع الى شربين ومنه
هذا يوجب حلال لال شرب من شرابك من ذنبه يستحسن والجماع وقال في بيانها ان يشرب الشخص وحب
الشراب وان روي عن علي بن ابي طالب ان لا يجوز شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد
من نفسه ولا مساله ان لظن من شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد
لا يورث فربما عسارا لظن من شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد
فقطه يوجب حراما في الشربين اما الاول فهو ما عولاه على الشرب لال شربا لبيد الا اذا شربا لبيد
فان شربا لبيد اما القول بوجوب حرمان اسكر عسارا ومن كثر من الاجابة ان المسكر ما يصنع منه
الا سكر وانه يصنع بالذبح الا شربه وهو اسكر عسارا وكثيره وهذا قول يوجب حراما في الشرب
جمعا لاني ما عولاه العنب اذا سكر عسارا حقيقه ولا شربه الا شربه بغيره عسارا في الشرب
اسم لاني من ماء العنب اذا سكر عسارا حقيقه ولا شربه الا شربه بغيره عسارا في الشرب
كامل وفي غيره من شربه ما عولاه حقيقه لا شربه بغيره عسارا في الشرب
لاجل من اوجه وجبت اما ان يكون اما مشكرا واما ان يكون اسهاما لا سبيلا لما اوله لان من شرب
الاسهاما اخلطوا فالحق لا اسم للمشرك ما يبلغ على عسارا مختلفه للعدد والمقابل كاسم امين وكذا
وغرضنا ما اخلطوا ولا سبيلا لما اوله لان من شرب المشركان يكون افراد الهوى سعاديه
فيكون المعنى الذي يفتح له الاقل لا شربا ولا شربه بغيره عسارا في الشرب
انه بطريق لبيد لا شربا ولا شربه بغيره عسارا في الشرب
عليه ثم يبلغ ان في شربه لبيد بسند واما لبيد ان شربه عسارا ما عولاه عسارا في الشرب

من النقي منها الطبع من قد كرهنا وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
الغمر والربيب جبارا والرهو والربيب جبارا وهو حرام على الخمر اسكره وروى عنه صلى الله عليه وسلم
عن نبيد الشرب الغمر والربيب جبارا والرهو والربيب جبارا وهو حرام على الخمر اسكره وروى عنه صلى الله عليه وسلم
كل من شربه او شرب من جبهه لاشبه اجمع القول والمهر فليست الجمار والمهر فليست الجمار
بالماء فان تركه على شدة لاشك انه لا يهل ولا ينجح فيه فليست الجمار والمهر فليست الجمار
اولا بل ينجح حتى يذهب ذلها ثم ينجح العسارى من شربه فليست الجمار والمهر فليست الجمار
يبلغ حتى يذهب ذلها ثم ينجح العسارى من شربه فليست الجمار والمهر فليست الجمار
عندما يجنبه فليد كما اوتوا اسكره كان اوتوا لبيد تارده وان سكر روى عن عبيد الله بن عباس
اصله وهو ان اسكر كثره فقليله حرام قال ابو يوسف كان من هذه الاشربة حتى يذهب ما يبلغ عسارا
ولا يشربها في كرهه وكذا روى عن عبيد الله بن عباس انه قال لا شربه المسكر كان حرامهم
الا لولا ان شربه وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شربه المسكر كان حرامهم
ان لظنه عساره بالخربة والظنه لا يشربا لبيد شربه والشد لا يوجب في هذه الاشربة فربما
والدليل على هذا الخربة ايضا ما روي عن علي بن ابي طالب عسا اصاب في قوما ففسادهم فسكر بعضهم
الخربا من الحسن فاقتضوا الخربة على ما عولاه من شربه واما لا يوجب لبيد وان سكره لانه
سكر جعل تناوله في مسام وان لا يوجب لبيد كما افكر الماهل من تناول الخمر في بعض البلاد
يضاف ماله اسكر شرب المشركان بيت الله لا اسكره جعل تناوله في بعض البلاد
خبره في الاشربة الخربة يوجب المشركان عسارا عسارا في الشربين فما عولاه على الاخذ
التي عولاه في كتاب الصلوة والاول من طوله صلى الله عليه وسلم ان كنت في شرب فادب بالشم والشم
هو ما شربا في كل طرفة العين والظن في شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد
فليست الخمر من طرفة العين والظن في شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد
والشرب في الشرب والظن في شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد
في شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد
ابو بكر وعمر وعثمان وسعد بن ابي وقاص رضي الله عنهم فليست الخمر من طرفة العين
صلاة الخمر فامم واحد من طرفة العين فليست الخمر من طرفة العين فليست الخمر
فان في آيات الدين اسكره لا شربه عسارا في الشربين وهذا الخمر من طرفة العين
لان من السكاري من لا يبلغ السور في طرفة العين ومن يبلغ شربه فليست الخمر من طرفة العين
اعاده لاما لال شرب في الشرب والظن في شربا لبيد الا اذا شربا لبيد الا اذا شربا لبيد
فليست الخمر من طرفة العين فليست الخمر من طرفة العين فليست الخمر من طرفة العين
فان في آيات الدين اسكره لا شربه عسارا في الشربين وهذا الخمر من طرفة العين
لان من السكاري من لا يبلغ السور في طرفة العين ومن يبلغ شربه فليست الخمر من طرفة العين

نوعه

ابو بكر

فان المكر في معارضة الناس اسلم لها والله اشر على من خالفه عنه بقوله اذا مكرتوا واد اهنوا فليزهد
الفرس في تأخير برأ حرمته سبب ذلك في الجمل والمكر بغير قصد المكر بغير قصد المكر بغير قصد
الغاية في الغالب احبها للادب المأمور به لغرضه كماله عليه وكراهه المستطعم ولا يفرق بين
المكر على الاصل بالذكور والله اعلم بالصواب والبر بالبر والمكر بالبر والمكر بالبر والمكر بالبر
فانهم مواضع وتفسير المغفور وفي بيان حاله في بيان ما يصنع بالله وفي بيان حكمه ما لا ريب
الاول في المغفور اسم شخص غاب عن بلده ولا يعرف خبره لانه في حرام حيث فضل واما حال
المغفور فغيره متشابه عن حاله انه في حرم نفسه حيث في حرم غيره والمغفور الواحد
لا يكون حيا وميتا لما فيه من الاستحالة ولكن معنى هذه العبارة انه يجرى عليه احكام الاتية بها
كان له فلا يورث ماله ولا يترك امره كما هي حقيقة وهي عليه احكام الاموات كما يمكن له
فهم برضاها كما كانت حيث متممة لان الثابت بالبر بالبر بالبر بالبر بالبر بالبر بالبر بالبر
الثابت عالم يمكن ملكه فامواله وضاعته امره كان فاستعمل حالها لا يباشره وامالها
فيما لم يترك فاسم لم يكن فيقول العباد عزها له ان حاله غير معلوم فمجهول انه في حرمه حيث
وهذا يمنع الثوار والبيوتة لانه ان كان حيا يورث فارب ولا يورثه ولا يترك امره واذا كان
ميتا لا يورث فارب ولا يورثه والاث من الملائكة امره في ثانيا يبين مفعول المغفور وقوله
بالشك والاحتمال وكذا في البيوتة على الاموال المأمور في الثابت بغيره ان لا يورث بالثبوت وفيما ثبت
يبين لا يثبت بالثبوت فاما ما ثبت واحد من فارب بغيره في ان يظهر حاله انه حيا وميتا
المادة وقوله لعل خزان من حلك ورثته انما مغفور ١ واشتهر وان امره معلوم لا يورث فارب
فان الفاضل يفي بها بالبر بغيره وقوله فيصيب الاخر لان يظهر حاله لانه ان كان حيا كان له
التيقن والتثبت لا يثبت ولا يثبت لان الامور ان كان ملكا كان له شئ انشأه
والثاني لان الامور ان كان ملكا استعمل التثبت لا يثبت ثانيا يبين مفعول في حرمه
وبوقتها التثبت الاخر لان يظهر حاله فان لم يظهر حتى يصح له ان يورث
يورث بغيره فانه في الثبوت اليقن والبر بالبر بالبر بالبر بالبر بالبر بالبر بالبر
ارسله يثبت بغيره وكذا اذا ارسله يثبت بغيره وكذا اذا ارسله يثبت بغيره ولا يورث
انه خير من الحرب ام لا يورث ميراثه كما استعمل فصل واما بيان ما يصنع بباله
فالذي يصنع بباله انواع منها ان الفاضل يخطئ ماله بغيره فيصيبه لخطئه لان
ماله لا يخطئ لغيره كما جاز في الخطئ يحفظ عليه الفاضل فله كما يحفظ
ماله ليعود اليه من الذي لا يورثها ومنها انه يبيع من ماله ما يشارع اليه فيفسد
ويحفظ نفسه لان لا يخطئ له معنى ولا يخطئ ماله اليه في موعده ومضاريه لخطئه
بما يدينها بغيره فخطئ كان محظوظا بغيره معنى ولا يخطئ الفاضل منها ان يبين معنى قوله

كان عالما بالزوجية لان الاتفاق على زوجته احب اليها وكان من باب حفظ
ملك الغائب عليه عند عجزه عن الخطئ بنفسه فيمكن له ان يحفظ ماله
ومنها انه ينفق من ماله على اولاده الصغار الذكور والاناث وعلى
اولاده الصغار الذكور والاناث لانها نساء اغنيات سواكن زمانا
او لا وعلى اولاده المحتاجين ان كان عالما بالنسب لان نفقة الاولاد ما
تحت الحزبة والبعوضة احب اليه واجبا نفسه واجب فلذا احب اجاز به وكذا
وكان ان الاتفاق عليهم من ماله احب اليه معني وهو عاجز عن ذلك بنفسه
فيقوم به القاضي وان لم يعلم القاضي بالزوجية والنسب فاحضر وارثا
في دينه وديعة للمغفور او مضاربة او عليه دين له فافرا الرجل بذلك
والزوجية والنسب اتفق عليهم من ذلك المال لان المرأة ان تخذ نفسها
من مال زوجها اذا طفرت به قدر ما يكفيها في عليه السلام لهذا المرأة
البرسيان خذ من مال البرسيان ما يكفيك وولدتك بالمرء فاذ
اقران هذه المرأة وان هذا ماله ثبت لها حوالا لاخت ولول اولاد
ياخذ البعض كفايته من مال البعض عند الحاجة فاذ اقر بالنسب والمال
فقد ثبت لهم حق الاخت وهذا قول الصحابة الثلاثة وعذر زفر ليس
للقاضي ذلك لكونه فضا على الغائب لا ان تقول هذا في ماله انما
على الغائب بل هو من باب النظر للغائب وللقاضي ولاية النظر للغائب
علم ما ذكرنا في كتاب التفقات ولما اخذ القاضي من ثوبه لا ان يحبس
لما اراد يحبس للمغفور فيقيم البيعة على ما كان يظن امراته او كان
او قام النفقة محبة هذا اذا اقر الرجل بها فاما اذا انكرها او اقر
بأحدهما دورا لا خرفا فاموال البيعة على ذلك لا يسمع بينهما ماله يكون
تصاع على الغائب وله عشرين الف درهم وله ضم حاضرا في المودع والمضار
فقد تم ليسوا اخصا على الغائب وثابت الزوجية واجبا النفقة عليه
وكذا الاولاد والوالد والمرأة ليسا احدهما حصلا للغائب فثابت ملك
المال له وكل ذلك لا يجوز فان اعطوه شيئا فهو مال انفسهم لا يتم
منطوقون في ذلك ولا يبيع من ماله على من سواهم مردوك الاجرام لا
نفقتهم ليست لعله الحزبة والبعوضة لغيره بل ليطر بالصلة والبر
بهم الاحسان اليهم لا تركي اهل ليس لهم ان يمدوا اليهم فيأخذوا من ماله
عند حاجتهم اليه بخلاف الوالد والبر والمولود يرفقان الا فاعو عليهم من

افق الحاجة الى الاشياء
والاستعانة بها لا يبيع
حجة لا ثبات عالم يمكن

ماله قضا على العايب والأصل ان كل مال ثبت حوالا خدمته المفقود عليه من
غير قضا القاضى لقاضى ان يتفق منه وما لا يثبت حوالا خدمته الا بقضائه ليس
القاضى ان يتفق منه واسا علم ان القاضى ان يتفق من مال المفقود على ما ذكرنا
اذا كان من المادى ارام او دناير او طعما او ما نابا هو من جنس كسبه فاما
الذي كان من جنس اخر من العروس والعقار فلا يتفق لانه لا يمكن الاتفاق
الا بالبيع وليس للقاضى ان يبيع العروس والعقار على العايب بالاجماع لان
البيع على العايب مفعى الحق عليه والحق على المالك لا يجوز عند ارجح حجة
وعندهما انجاز على الحاضر لكن لا يجوز على العايب لان الجواز على الحاضر
لرفع الظلم بالامتناع عن قضا الدين مع القدرة على القضا لم يحققوا الظلم
منه حال الغيبة لما لم يعرف منه الامتناع والاتفاق فافترس الحال ان
وانا ملك بيع ما ينسارع اليه العساكر لان ذلك وان كان مباحا صورة فهو
حفظ وامساك له معنى والقاضى يملك حفظ مال المفقود واما الاك فليس
لأنه لا يبيع العقار في غيبته فكما بالاجماع واما المنقول فله ان يبيعه
عند ارجح حجة من غير اذن القاضى وعندهما لا يبيع المنقول كما لا يبيع
العقار والمسألة قد مرت في كتاب النقضات **فصل** - واما
حكم ماله فعوانا اذا امتنع من وقت ولادته مدة لا يبيع اياها عادة
بحكم موته وتفقوا ما بين اولاده ومدرسه وتب امراته وبصير ماله
ميراثا لورثته الا بوقت الحلم ولا في المرات قبل ذلك ولم تعد تلك
المدة في ظاهر الرواية تقديرا ووركا لمستعجلين غيبته انه قد مرها بانه
وعشرين سنة من وقت ولادته وقد كثر محمد في الأصل وادامه
الرجل بصغيره والمعلم ثم اختص ورثته فيما له في زمان ارجح حجة فيمنه
بينهم وقيل كانت وفاة رضى الله عنه في سنة اربعين ووفاته ارجح حجة
في رضى الله عنه سنة مائة وخمسين وروى عن محمد انه قد مرها بانه سنة
فاذا مضت له المدة بحكم موته وثبت جميع الاحكام المتعلقة بالموت
وكذا اذا ماتت البينة على موته واسا علم **كتاب** **اللفظ**
الظلم في اللفظ في مواضع في تفسير اللفظ وعرفا وفيما رجاه وفي
بما رما يتفق به من الاحكام اما تفسيره في اللغة فهو تعبير عن اللفظ وهو
الاتفاق على المعنى وهو الملقوط والاخذ بالرفع معنى المعنى وهو الماخوذ
والمرفوع واما العرف فهو اسم للفظ المنبذ وهو الملقى او الطفل لما حوذا

منه في الغيبة

٢١٢

والنوع

بته

الحديث

اولاده لم ير منه في
ظاهر حاله والى
ولادته في غيبته
بانه دناير او طعما
او ما نابا هو من جنس
كسبه

الاعانة على

له

على الآخر

بالاقرار بالف واما حاله في الاصل والافرقان وحده مسلم في مصر من اعمار
 المسلمين وان وحده في غيره او كسبة او قرية ليس فيها مسلم بل ورضا
 حكمه بالظاهر فما اذا وجد مسلم في بيعة او كسبة او قرية ليس فيها مسلم من
 فواهل البيعة يكون رضاء ولو وجد في غير مصر من اعمار المسلمين او قرية من
 قراهم يكون مسلما كذا ذكره في كتاب القبط من الاصل واعتبر المكان وروايت
 ساعدة عن محمد انه اعتبر حاله الواحد من كونه مسلما او ذميا وروايت العوي
 اعتبر الاسلام بها نسب الا الواحد او المكان والعجج روايت هذا -
 لان الموجود في المكان هو الذي اهل الاسلام وتضمنهم في القبط الذي
 هو في الاسلام وتضمنهم يكون مسلما طاروا الموجود في المكان الذي هو في الذم
 اهل الذمة وتضمنهم في القبط الذي هو في الذم وتضمنهم يكون ذميا
 طاروا وكان اعتبارا للمكان وليس فان وجده مسلم في مصر من اعمار المسلمين
 فليكن كافرا يجر على الاسلام ولئن لا يفتل لا لانه يعرف اسلامه حقيقا باحكم
 به تعالى ولا فلا تحقق رده ولا يفتل واما حاله في النسب في ان يجهول النسب
 حتى لو ادعى انساب فسيما للقط وغيره فمعه دعواه ويثبت النسب من على
 ما ذكر في كتاب العويك واما الاحكام المتعلقة به فانواع منها في القاطن
 امر من ذم اليه لا يرويه ان رجلا في رضاء عليا بمخاطبة عنه بقط وقال هو
 حرة ولا يكون وليت من امره مثل الذي وليت انه كان احب الى رضاء ولا
 عجملة من اعمار الخبير فذكره فلا يفتل ولا في القريب فيه حين فعله
 على حصة من اعمار الخبير فيدعي على المالك فيلزمه اليه ولا يفسر لاختلاف
 لها هو مصنعة وكان القاطن احوالها معني فذكر في رضاء في رضاء
 وكما احوال الناس جميعا ومنها ان الملقط اولب باسمه لا من غيره حتى لا يكون
 لغيره ان يافت منه لانه هو الذي اياه بالقاطن من اعمار رضاء مية في
 على انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يماخذ اخذ سيق يد الملقط
 اليه والمباح ما من سيق على انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها
 ان نفقة من بيت المال لان ولا له وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحراج
 بالعمان ولو ان معه ماله مشدود عليه فقول له ان اظاهر انه ماله يكون
 له كتابه في عليه وكذا اذا وجد مشدودا على اربعة والاربع له ما لفتا ونحوه
 في حاله لان الاقارب من بيت المال للضرورة ولا ضرورة اذا كان له ماله وليس له
 الملقط ان ينفق عليه من مال نفسه لان عدم سب وجوب النفقة ولو انفق عليه

عليه

فلا يحكم بكفره وليس من ضرورة كونه لولد من ان يكون كافرا انما يحكم
باسلامه باسلام امه وان كان الاب كافرا هذا الاثر الذي يثبت به ولا يثبت
لها وان اقام البيت على ذلك ثبتت نسب الاول منه ويكون على دينه خلا
الاثر ووجه الفرق بين الاثر وبين الشهادة انه منهم في اقراره بدينه
اقراره وهو كونه لولد على دينه ولا تهمته في اشتهاده لما من ولادته عند
انه اشتهى صحت دعوته وثبتت نسبته منه لكنه يكون حراما لادراكه
دعوى الذي له نداد في شتيين واحدهما نفع للقطر والاخر مضرة
وهو الفرق فيصير فيها يتبعه لا فيما مضى على ما ذكرنا في دعوى الذكر
ولو ادعاه رجلان اثنان بينهما ولا يثبت لهما فان كان احدهما مسلما والاخر ذميا
فالمسلم اولى به لا يثبت نفع للقطر وكذا لو كان احدهما حرا والاخر عبدا
فالحر اولى به لا يثبت له الاثر في مسلمين فان وصف احدهما علامة
في جنسه فالواصف اولى به عندنا والاصل عندنا في قوله انه يرجع الى
القاضي فيجوز قبوله والصحيح قولنا ان الدعوى متى رضينا بحجب
العليا لا يلزم منها وقد تنزع احدهما بالعلامة لانه اذا وصف بالعلامة ولو وصف
الاخر اذ على ان يدعى عليه سابق فلا بد له والامر دليل والاصل على حلال
بالعلامة قوله تعالى خبرنا اهل تلك القرى ان كان قصصه قد مضى
وقد قنت وهو الكاذب وان كان قصصه قد مضى فليدبر قلبه وهو
من الصادقين فلما رأى قصصه قد مضى لم يزل في امره كيد ان يدين
عظيم حكم الله تعالى عز الحكم بالعلامة على الامم السابقة في كتابه ولم يغير
عليهم او الحكم اذا عرفت كغيره فصار الحكم بالعلامة شريعة لنا
متبداة وكلنا عند اختلاف الزوجين في شئ البيت بمنزلة ذلك بالعلامة كذا
ما هو وان لم يصف احدهما بالعلامة يحكم بوجهها بل الله اذ لم يرد
بأوليهما الاخر فان اقام احدهما البيت فهو اولى به فان اقاما جميعا البيت
يحكم بوجهها بنا لهما لانه ليس احدهما مالم يكن الاخر وقد روي عن عمر بن
رضي الله عنه في مثل هذا انه قال لهما بغيرهما وبترتانه وهو الباقي فيهما فان
ادعاه اكثر من رجلين واثام البيت روي عن ابي حنيفة انه يسمع من خمسة
وقال ابو يوسف من رجلين ولا يسمع من اكثر من ذلك وقال محمد بن
من ثلاثة ولا يسمع من اكثر من ذلك هذا اذا كان المدعي رجلا فان كان امرأة
فادعته اثنان بينهما بغيرهما فانصدقتها زوجها او شهدت لها القابلة او قامت

العمل

البيت

الاخذ

دعوى

فأذا لم يشهد غيره
كون الأصل أصح
فيكون الأصل سببا

ان يعرف بالأشهاد لوجوب النقص على الأصل والثاني ان الأصل عمل الإنسان
يكون له تغيره لقوله تعالى وان ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت فكان أخذ القطعة في الأصل لنفسه لأصاحبها وأخذ مال
الغير بمقتضى أنه لنفسه سبب لوجوب النقص لأنه عصبه وإنما يعرف بالأخذ
لصاحبها بالأشهاد فإذا لم يوجد فيها أخذ لنفسه نفي عليه النقص ولو أخذ
القطعة ثم ردها إلى مكانها الذي أخذها منه أصح عليه من ظاهر الرواية وكذا في
عليه محمد رحمه الله في الموطأ وبعض مشايخنا قالوا هذا الجواب فيها إذا رجعها
ولم يرجع من ذلك المكان حتى وصفتها ونقصها فاما إذا ذهب عن ذلك المكان
بغير رجوع نحو ما ظهر الرواية مطلق عن هذا الفصل مستغن عن هذا التأويل
وقال الشافعي رحمه الله بغير رجوع عن ذلك المكان أو لم يرجع وجهه قوله
انما أخذها من مكانها فقد انترم حفظها بمنزلة قوله لو أدبته فإذا ردها
إلى مكانها فقد رجع فيها إلى الأصل فأنشأها الرواية الثانية في الموضع الذي
قارعت الطريق حتى صاعته وكذا ان أخذها من محسب متبرع بالقطعة على
صاحبها فإذا ردها إلى مكانها فقد رجع في النقص من الأصل فصار كأنه لم يأخذها
أصلا وبه تيسر ان يعرف من الحفظ وإنما يرجع به وقد ردت إلى المكان بها فأنزل
وجعل كأنه لم يأخذها إذا أخذها لصاحبها ثم ردها إلى المكان وأصدق صاحبها
فيما لو لم يثبت لمن المقتضى قد كان أشهد على ذلك فإن كان لم يشهد عليه يجب
عليه النقص عند الرجوع عنه وعند ردها إلى مكانها شهد أو لم يشهد ويكون قوله
قوله مع يمينه ان أخذها لصاحبها عما ذكرنا ولو افترقا أن أخذها لنفسه
في يدها أو أخذها من مكانها لا يرد على المال لأنه ظهر أنه أخذها عصباً وكان له الرجوع
عليه إذا ردها إلى المال لقوله تعالى عليه وسلم على اليمين أخذت حتى تردده فإذا
عجز عن رد الدين يجب عليه رد بدلها كالأرض ثم تنسب الأشهاد على
القطعة أن يقول المقتضى مع من الناس أن القطعة لقطعة أو لقطعة
فقد شهد ما قد لوه على أو يقول عداك حتى يقر بعموه وبما لا يريد
شيء لوه على وإذا قال ذلك ثم جأ صاحبها إلى المقتضى فدهله كان القول
قوله لا ضمان عليه بالإجماع وإن كان عدة عشر لفظاً لا رسم لفظ
والقطعة إذا كان متكرراً كان يقع على شيء واحد ولفظة واحدة لنفسه
لكن في مثل هذا الموضع يراد عدة الحشر أو العرف والعادة لا قدر الحشر
إذا قصود من الشرع ما يصلح الحق المستحق ومطلق الكلام يصح والتمسك

ان يعرف بالأصل لغير الخطاب رخصاً عنه قد شغل في صيغة قوله
رخصاً عنه أرسله حيث وجدت ولا تأخذ حاله في المصلحة أحبا
للمسلم يكون مستحباً وحال عدم الخوف ضرب آخر ان يقول صاحبها
علا ما ذكرنا وأما الحد يشه فلا محالة فيه إذا لم يمتدح أن يكون صاحب
قريباً منه لأنني انه لا يخطئ لها فإنها وأما نية ذلك إذا كان قريباً
أو كان رجلاً لثقتنا ونحوه نقول ولا كلام فيه والدليل عليه أنه لا
يكتفي بنية العزم في أخذها فإنها لو أخذها بالذنب ودعا إلى الإخذ
وبنه على المحمي وهو خوف المصلحة وأنه موجود والأصل فالنقص لو ردت منها
أولى أن يكون وارداً في الأصل وسائر البهائم ولا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم
فعله فيها في الجواب من حيث الصورة في عدم الذنب على النقص إذا ردت لها
رهباً عادة بعيداً كان أو قريباً ولا كذلك لأنه لا ينافي عن نفسه عادة
هذا الذي ذكرنا حال ما قبل الإخذ وأما حال ما بعد فلها بعد الإخذ
حالان في الجواب هي أمانة وفي حال المصلحة أمانة فإنها إذا أخذها
لصاحبها لا تأخذها على سبيل الأمانة وكان يرد المالك كيد الموضع وأما
حالة النقص فيكون يأخذها لنفسه لأن المأخوذ لنفسه معصوب وهذا
بلا خلاف وأما الخلاف في غير ذلك فهو من جهة الأمانة إذا ردت في جهة
النقص بالنقص بقولنا لا يشهد عنها برجعية وعندها بالنقص أو
باليمين حتى لو هلك وأصاحبها وأصدق في الإخذ لا يجب عليه النقص بالإجماع
وإن لم يشهد من جهة الأمانة قد ثبتت بصدقيته وإن كان قد قال عليه
عند أبي يوسف ومحمد أشهد أو لم يشهد ويكون القول قول المقتضى مع يمينه
وأما عند أبي حنيفة فإن أشهد فلا ضمان عليه لأنه لا يشهد بظهور الإخذ
كان لصاحبه فظهوره يدين بما أنه قال لم يشهد يجب عليه النقص ولو أقر
المقتضى أنه أخذها بالتقسيم يجب عليه النقص لأنه قد رجع في العصب والمعصوب
معتبر على النقص وجب قبله ما إذا أظهر أنها أخذت باليمين ولا
الشرع أنما يكتفي من الإخذ بمن جهة فكان أنزل من على الإخذ ولا على
أنه أخذها بالوجه السريع وكان الظاهر شاملاً له وكان القول قوله ليس
مع الحلف لأن القول قول الأيمن من اليمين ولا رجعية رحمه الله وأما
أحد هاتين أخذ مال الغير بغير أنه سبب لوجوب النقص فلا ضمان إذا كان
الأخذ على سبيل الأمانة فإن أخذ لصاحبه فيخرج من أن يكون سبباً وذلك

والاعتقاد فكان هذا الشاهد على ان كل مدالة العرف والعادة وكذلك ان الحد الضالته ثم
 او على ان مكانها الذي كذا هاتمه فحكمها حكم القطة لان هذا احد نوعي القطة
 وقد روي في هذا الباب عن عمر بن الخطاب انه قال لو اجد السبع اصاب
 ارسله حيث وجدته وهذا يدل على التقاطع وجوب الضان **فصل** واما بيان
 ما صنع بها فنقول وبالله التوفيق ان هذا الضان القطة فاته يعرفها بالرواية عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعمر بن الخطاب سئل عن القطة وروي ان
 رجلا جالسا لعبد الله بن عمر بن الخطاب سئل ان وجدت لقطه فانا امر بها
 في لعننها صحت وروينا عن عمر بن الخطاب انه امر بنسبها لعبد الله بن عمر
 ثم الكلام في التعريف في موضعين احدهما في تعريف التعريف والثاني في بيان مكان
 التعريف اما الاول فتحقق قدر المدعى باختلاف قدر الملقط ان كان شيئا فتمت
 عشرة دراهم فصار يعرف حوله وان كان شيئا فتمت اقل من عشرة دراهم يعرف
 اما على قدر ما يركب وروي الحسن بن زياد عن ابي جعفر انه قال للتعريف
 على خطير المال ان كان مائة وخمسة وعشرين سنة وان كان عشرة وخمسة وعشرين
 شهرا وان كان ثلاثة وخمسة وعشرين سنة او ثمانية وعشرين سنة او ثمانية وعشرين
 عرفها ثلاثة ايام وان كان دنانير وعشرة دراهم وان كان ثمانية او عشرة نصف
 بها واما كماله من التعريف اذا كان مالا يتساوى ابيه البناد فانها والفساد
 لم يكتل وتصدق بها واما مكان التعريف فلا سوا في ارباب المسجدين بها
 جميع الناس ومهرم وكان التعريف فيها اسرع على التمييز الخمر ثم اذا عرفها
 فانها صاحبها واما في البيت بنا ملكه احدها قوله صلى الله عليه وسلم من
 وجد عينا له فهو حاكمه وان لم يعرف البيت ولكن ذكر العلامة بان وصف
 عفاصها ووكاها وزنها وعدد ما يحل للملقط ان يدنو اليه وان شا اخذ
 منه قبل ان لا يدع بالامانة ما ورد الشرع به في الحيلة كما في القطة اذا اربها
 على الدفع واللاية ولكن على الدفع واللاية يجوز الدفع في الخمر ثم اذا عرفها
 على الدفع بالامانة ولكن على الدفع واللاية يجوز الدفع في الخمر ثم اذا عرفها
 ويعرف البيت ثم اذا عرفها لم يخص صاحبها من التعريف فهو الجار واما
 استصحابها في صاحبها وان شا تصدق بها على الفقراء ولو اراد ان يبيع بها
 فان كان غنيا لا يجوز له ان يبيع بها عند الشك في ادعائها حولا
 وان يخص صاحبها جاز له ان يبيع بها وان كان غنيا وكونه قرضا عليه وان
 ياروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو سألته عن القطة عرفها حولا فان

ان هو

اروة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليها من حرمها على الفقراء
 وان كانت مالا على الفقراء
 بها من الجاهل من

نقح

فصل واما حكم ماله فهو استحقاق الجعل عندنا استحقاقا والاكلام
والجعل في مواضع فربان اصل الاستحقاق وفي ربان سببه وفي ربان شرطه
وفي ربان من يستحق عليه وفي ربان قدر المستحق اما اصل الاستحقاق فثابت
عندنا استحقاقا والقبول ان لا يثبت اصلا كالا يثبت برد الصلة وفي
القبول ثبت بالشرط ولا يثبت بدونه حتى لو شرط اخذ الجعل على المال
وجب والا فلا **فصل** قوله الثاني في رد سائته رد ما لا يعبر عليه بحسبنا
فلا يستحق الاجر كالورد الصلة الا اذا شرط فيه حكم الشرط لقوله صلى
الله عليه وسلم المولى عند شروطكم **فصل** ما رواه محمد بن الحسن رحمه
الله في الكتاب عن ابي عمرو والشيباني قال كنت قاعدا عند عبد الله بن مسعود
فقال رجل فقال قد علمت ولا يا ابا عبد الله اني لم اجد اصاحا اجزا فقال
عبد الله وجعلنا من كل راس اربعين درهما ولم يقل انه انكر عليه مكر فليكون
اجماعا ولا زجرا لا يقرطه بوضايتته عن الصياح لا انه لا يوصل اليه بالطلب
عادة اذ ليس له مقام معلوم بطلب هناك ولو لم يأخذ صاحبه الصياح ولا
يؤخذ لصاحبه وتعمل موضة الاخذ والرد عادة مما لا يعمر عادة
فاذا علم ان له عليه جولا تحمل مشقة الاخذ والرد طفا في الجعل فتصل
الصيانة عن الصياح وكان استحقاق الجعل طر بوضايتته لا يقرط الصياح
وصانعة المال عن الصياح واجب وكان المالك شارطا لا لمرء الاخذ
والرد ولا لغيره بخلاف الصلة ان الراد اذا صلح بها نزع في الراد عني
المال وفيه فيك الوصول اليها بالطلب عادة ولا يضيء ولا اخذ ولا
حاجة الى الصيانة للجعل فان اخذه اخذ كان في الاخذ وارء بحسبنا فلا
يستحق الاخرى فهو العرف **فصل** واما سبب استحقاق الجعل فهو الاخذ
صاحبه لا طر بوضايتته على المالك وفيه السبب **فصل** واما شرط
الاستحقاق فانواع منها الراد على المالك لان الصيانة تحمل عنة وهو
معنى الشرط ان توجد العلة عند وجوده حتى لو اخذت قات او ابنت
يه فاجعل الثاني ولا يشرط الا انه لما يقر من يقر فقد اشترط ذلك
السبب او يقر ذلك سببه محضا اندام شرطه وهو الراد على المالك وقد
وجد السبب والشرط من الثاني وكان الاول صاحبه سببه محض والسبب
المحض لا حكم له والثاني صاحبه علة فيكون الجعل له ولو كان الراد واحدا
والان الثاني فربان شرابط قبول كماله الثاني الثاني والله اعلم

حتى اذا حضر ياخذ منه النفقة ولما نحبس النفقة بالنفقة كما يحبس المبيع
بالثمن وان ابرأ من يورث النفقة باعها القاضي ودفع اليه قدر ما انفق واسم اعلم
بالصواب والبرهان والرجوع والاسباب **فصل** في مواضع فربان حاله وفي ربان ما يصنع
الكلام في هذا الكتاب في مواضع فربان حاله وفي ربان ما يصنع
به وفي ربان حكم ماله اما الاول فالاول اسم لا يقرطه من موهبة **فصل**
واما حاله فحال النفقة قبل الاخذ ويورثه قدر كذا تفاصيل وكذا النفقة
فصل واما ما يصنع به فتقول والله ان يقرط اذا اخذ الا لصاحبه فان شا
الاخذ اسكه على صاحبه حتى يفاخته وان شاذ به المصاحبه فرده
عليه فان اسكه قبل ان يقرطه فادع له عليه فان قام اليه دفعه اليه
واحد منه كمالا ان شا لجواز ان يحجر غيره عليه ويقوم اليه فله ان
يستوثق بكفيل ولو لم يكن له بيتة ولكن اقر العبد بذلك دفعه اليه ايضا
فانه ادعي شيئا فانه عذبه فيه احد فيكون له واخذ منه كمالا ان شا
قلنا واما انفق عليه فان كان به مال القاضي يرجع به على صاحبه والاصل
لا انه يكون مضطوعا فان طالت المدة ولم يحمله صاحب باعد القاضي واخذ
ثمنه يحفظه على صاحبه لان ذلك يحفظ له معنى فان باعه واخذ ثمنه ثم
جاء انسان واقام اليه انه عدى دفع الثمن اليه وليس له ان ينفق المبيع
لان البيع من القاضي صدر عنة في شرعية لا من باب الحفظ اذ لو لم
يبيع لانت النفقة على جميع قيمته فينتفع المالك وان كان يبيع حفظ له
حيث المعنى والقاضي يحفظ مال القاب وله ان يبيع ما يشاء اليه
العقد ولو نزع المدي انه كان قد بدد او كان ثمنه لو يصدق في بيع المبيع
لما قلنا ولو كان لا يقر في حبس القاضي انفق عليه من بيت المالك اذا اح
صاحبه اخذ من صاحبه او من ثمنه ان باعه لان انفاقه عليه اذ ماله
فيكون عليه واذا اح بالانفاد ان يمسكه للجعل نه اذا اح به فقد
استحق الجعل على المالك على ما نذكر وكان له جرح حسيبه بالجعل كما يحبس المبيع
استحقاق الثمن ولو لم يقرط الجعل لكان عليه لكن يمسكه الجعل كالا
حان على الباع لولا ان المبيع المحبوس لاستحقاق الثمن لزم عطف الثمن
عن المشتري ولا يقبل كماله الثاني الثاني والثاني في قول المجتهد
ومحمد وعبد الله بن يوسف قبل في العبد ولا يقبل في الجارية وموضع المسئلة
كتاب ادب القاضي فربان شرابط قبول كماله الثاني الثاني والله اعلم

واحد منها ولو كان اراد اثنين والا يزوج واحد فلهما جمل واحد بينهما
 فبعضان يشترطان كما في ما شره السبب والشرط ولو كان الراد واحدا والا يزوج
 واحدا والمالك اثنين فلهما جمل واحد على قدر ملكها ولو جازى بالزوج
 فوجد المالك مائة من فلهما جمل في تركته لوجود الراد على المالك من غير
 الراد على التركة ثم ان كان عليه دين محيط بماله فهو احق بالدين حتى يعطى
 الجمل لما قلنا وان لم يكن له مال سوى الدين يقدم الجمل على ما يرد بغير
 بيع الدين ويبدا بالجمل من ثمنه ثم ينقسم الباقي بين العبد والادعيا احق
 بحصة من سائر الميراث استغنا الجمل عن احق بغيره بقدر الجمل
 كما لم ينز واسا علم هذا اذا جازى العبد الجمل فوجد المالك فدم مات فاما
 اذا جازى وارثا الميت فوجد مائة من فلهما جمل عند يرحمة الله
 اذا كان المالك حيا وقت الاختصاصات قبل الوصول اليه **وح**
 قول ابي يوسف انه فاق شرط الاستحقاق وهو الراد على المالك لا يرد
 على نفسه وجوز فلهما انما يجزى من ميراثهم مالا في خا احياء المالك
 على فساد الراد على المالك فيستحق الجمل كالزوج وحده جازا لو كان
 الراد اجنبا استحق الجمل لما قلنا اكثر هذا ولو جازى فاعتقه موه قبل
 ان يرد عليه وابعد منه فلهما الجمل ما ذكرنا ان يجزى به على قصد الراد على
 المالك رد عليه واسا علم **ويج** الجمل يرد الا بقر المهور او جود سبب
 الوجوب وشرطه وهو الراد على المالك لا يرد على غيره لان منفعة
 الصيانة رجعت اليه لا ترك ان له لوضع السقط بينه بقدر قيمته واذا
 كانت المنفعة له كانت المصرة عليه لقوله صلى الله عليه وسلم الخراج اذا
 سوا كان الراد بالغا او صبيحرا او عذرا لا يصير ماله استحقاق
 الاجر بالعقل ولذا العبد الا ان الجمل لولا انه نول لم يبرأها من المالك
 وابعدا علم **ومث** ان لا يكون الراد فرعيا للمالك حتى لو كان فرعيا له اجمل
 له وارثا كان واجنبا ندادا ان فرعيا له كان الراد منه بمنزلة رد المالك
 وله ان كان فرعيا له كان الراد عاملا لنفسه لا منفعة ارد فوجد اليه
 ومن عمل لنفسه لا يستحق الا اجر على غيره والاصل ان الراد اذا كان فرعيا
 المالك اجمل له كما يمدد كانه وان لم يكن فرعيا له فلهما الجمل كما يمدد كانه
 الا بقر الميراث والزوج راد بقر امراته لا يرد اجمل لهما وان لم يكونا في
 عيالهما لان الزوجان لم يكن في عيالهما فالزوج ومنه يجرى مجرى الميراث

م وعذرا لو سفل احمد
 له وان كان حيا وقت
 الاختصاص

والام لا يستحق الا حصة واحدة بالخدمة لا يبرأ بها مستحق عليه وله الراد واستحق
 اية لغيره لا يستحق الا حصة خلاف الاب معا ان الاولاد في الراد استحقون
 اموال الاب بطريق الاستحقاق بها بطريق الراد وكذا الراد اذ ارد عبيد زوجين
 فقدر عبيد نفسه مع ولا يبيع بالها عادة ولا ان يسل بشا فكل واحد
 منها صاحبه فلا يستحق الجمل **واما** اذا ارد عبيدا منه وان كان فرعيا له
 اجمل له لان الاجنبي الذي فرعيا له اجمل له فاقترانه اولي وان لم يكن فرعيا له
 فله الجمل لان الاب لا يستخدم طبعا وشرعا وعقلا ولهذا لو خدم الاجارة
 وجب الاجر فلا يملك عمله على الخدمة فيجمل على طلب الاجر ولو ان الاب لا
 يعمدوا موال الاولاد لا يستحق بها بطريق الراد لان ماله من ثمنه
 موه الاولاد عادة فلم يعمدوا على الراد والعمل لنفسه ان كان اقرب
 الامرين وعلم هذا بقره في الارحام من الاب والعم والحال وغيرهم ان الراد
 ان كان فرعيا للمالك اجمل له لما قلنا وان لم يكن فرعيا له فلهما الجمل
 وعلى هذا الراد اذا ارد عبد البنت اجمل له لان البنت فرعيا له وحفظ
 ماله مستحق عليه فلا يستحق الجمل على الراد وكذا عبد الوصي اذا ارد عبد
 البنت واسا علم **ومث** ان يكون الراد مرقوقا مطلقا كالنحر والمذبح
 وام او ارحى لو كان مكانا اجمل له لانه مرقوقا على الاطلاق وهو منبر
 يرجع الى مكانه حرو ولذا امرت بالاسم الملك في قولنا اجمل له
 ملك لو حر او بالنسب خلافا لمد بروام او الراد فاستحقا اجمل بطول
 الصيانة عن الصانع وفي حاجة الصيانة في الملك لا يبرأ به عادة
 وان لم يعمد في جازي غير ذلك فلو لم يعمد على بدل الثابتة لغير نفسه
 الا اعر السبب خلاف المد بروام المولود بها مستحق ما ن عادة فلهما
 بطلان مالا بطريقان فلهما ذلك على الرب ففتح الحاحا الى الصيانة
 الجمل كما قلنا ان الراد يفرق بينهما وبين الراد فادان بالفرق وفيما
 اولي على الوصول اليه فلهما الجمل واذا جازى بالمد بروام الولد وميتا
 مولاها قبل الوصول اليه لاجل له **وح** العتق وظاهرهما يفتقان
 بموت السيد فلم يوجد رد المرقوق اصلا فلا يستحق الجمل خلافا لفرق واسا علم
م وامامنا رضى الله عنه عليه والمستحق عليه هو المالك لا الزوجين
 لان الجمل موه الراد ومنفعة الراد عامه الى المالك فكان الموهنة عليه لكون
 الخراج باعنا ولو ان عبد الراد يرد الراد فلهما الجمل عليه ومنفعة الراد

كان راد او عبد نفسه
 صفى او كان بالرة ماله
 لنفسه فلو يفسخ العبد

في اشتقاق

او كما يخذ مال البعض الا انه لا يشترط خرق ثوبه رجليه او غيره من الخوف والامور
او الامور لم يصح وفي كل موضع لم يصح الا ان يصح الاثر
الاثر لا يصح الا في السبع الاول اذا كان الاصل صلياً اذا واصلت ان كان اذا كان
يعلم عادة انه يعاقبه لو لم يحسن عمله اذا كان الاصل مولى للمأمو
من حيث الظاهر فلا يصح الا موصفاً كما لا يشك ولو قال لفلان على الف درهم
ودية قرضا او مضاربة قرضا او بضاغة قرضا او قال دينا مكان قوله قرضا
فهو اقرب بالدين لان الجمع بين اللفظين في معناهما ممكن لكونهما في الامة
في الابدان لم يصح مضموناً في الاشتقاق اذا الضمان قد يطرق على الامة كالودية
المشتركة سواء اوصف او قصص واما ان كان يدخر على قدر المقر به فهو غان احد هما
الاشتقاق والثاني الاستدراك اما الاشتقاق فهو غان احد هما ان يكون المشتق
من جنس المشتق منه والثاني ان يكون من خلاف جنسه وكل واحد منهما اما يتصل
فهو جائز سواء كان الاشتقاق او الاستدراك فان كان المشتق من جنس المشتق منه والاشتقاق متصلاً نحو ان يقول
اشتقاق القصور من الكثير واما ان كان المشتق من غير المشتق منه والاشتقاق متصلاً نحو ان يقول
اشتقاق الكثير من القصور على عشرة دراهم الا ان يشترط فيهم فيجب ان يكون فيهم سبعه دراهم
او قال على عشرة دراهم الا تسعة فيلزمه في الاول سبعة وفي الثاني درهم
اما الاشتقاق الكثر في الظاهر ان يقول لفلان على عشرة دراهم الا عشرة دراهم فيلزم
وعليه عشرة كاملة لان هذا لا يكون اشتقاقاً بل يكون رجوعاً عن اقرار
فان كان الاشتقاق من خلاف جنسه ان كان المشتق مما لا يثبت في الذمة
مطلقاً كالثوب بان قال له على عشرة دراهم الا ثوباً لا يصح الاشتقاق وعليه
جميع ما اقرب به غداً وان كان المشتق مما يثبت في الذمة مطلقاً
من الكيل والموزون والعددي المتقارب بان قال لفلان على عشرة دراهم
الا قفيز حطة او مائة دينار الا عشرة دراهم يصح الاشتقاق فلو اقر ببيع
والج يوسف ويطرح ما اقرب قدر قيمته الممنوعة ولو اقر بان يشتق
بناءً عليه بان قال هذا المنة لا يزيد على ثوبه الا عشرة دراهم
للمقر له لان اسم المنة لا يثبت له بل وضع دلالة على العروة في اللغة واما ان
فيما يثبت له المصنف كقوله ينادي هذا الاخر لا يطرق في الضمن وهذا يدعى اشتقاقاً
بما لا لفظ حتى لو اشترى البائع قبل القبض لا يصفه شيء من الثمن بمقتضى بل في المشتق
فلم يكن المشتق من جنس المشتق منه

فإن كان طرف فاصل بين القرينة والقرينة المغيرة
 برهانين وبيانين في كماله اوقاتا عليه كونهما في الزمان
 واقفا عليه حال

ولكن الامر ان يكون ^{خاليا} عن القرينة واما ان يكون ملحقا بالقرينة المغيرة
 والاول قوله ^{خاليا} على كذا اما ان يكون مريحا واما ان يكون دلالة فالمرح
 نحو ان يقول لفلان على الف درهم وكذا اذا قل لرجل على عيشك الف درهم
 فقال الرجل نعم لان نعم فرجت جوابا لكلامه وجواب الكلام اعاده له لغة
 كما قال لك على الف درهم ولو قال له خذ او معي او في منزلي او في صندوق
 الف درهم فهو دويعة لان هذا اللفظ في متعارف ان سر تسع في الموضع
 فلهذا اطلاق تصرفه لهما واما الدلالة فهي ان يقول له رجل على عيشك الف درهم
 فيقول قد قبضتكم لان القضا اسم لتبسم مثل الواجب في الذمة فيقتضي

عن قول لفلان على الف درهم
 بان قال فلان قال
 فيقول لك
 شئت كما ان يكون
 شئت كما ان يكون

فلا يصح الا بالينة واما الملحق بالقرينة المغيرة ثلثة الواجب فلوغ به فعل
 على اصل الاقرار ولوغ يد فمر على وصف المقر به ولوغ يد فمر على قدره
 وكل ذلك قد يكون مقصلا وقد يكون متصلا واما الذي يد فمر على اصل
 الاقرار فهو العلق بمنية المستصحب او بمنية فلان متصلا وهذا يمنع صحة
 الاقرار اصلا واما الذي يد فمر على وصف المقر به فان كان متصلا
 بان قال لفلان على الف درهم ودويعة يصح ويكون اقرا بالودعة لان الاقرار اخبار
 بان كان متصلا عنه بان سكت ثم قال فليت به الودعة لا يصح ويكون ثابت في الذمة بشرط
 اقراره بالدين لان اقراره المغير لا يصح الا بشرط الوصل كما كانت قوله على
 درهم اخبار عن وجوب الف عليه من حيث الظاهر فاذا قرن به قوله ودويعة وحدها
 وجوب حفظ فغير علم الظاهر من وجوب العين الى وجوب حفظ فكان بيان نصير
 لا يجوز الرجوع

مباخر به المومن فضله في الكافور

جنات خطاه واذا صار قاضيا

فانه كان الفدا مثل الدين او اقل من الدين

واذا صار قاضيا دين المومن كما قدره الله

والقدر رقة العبد الى الدين فانه كان الفدا مثل الدين

وقية العبد مثل الدين واكثر سقط الدين كله وان كان

الفدا اقل من الدين وقية العبد مثل الدين وان سقط

من الدين بقدر الفدا وحسن العبد منها بالباقي

وان كان الفدا قدر الدين واكثر وقية العبد اقل

من الدين يسقط من الدين قدر وقية العبد ولا يسقط اكثر

منها لانه لو كان العبد لا يسقط من الدين اكثر من وقية

فكله عند الفدا وان كان العبد

وبعد الامن حدثت له ولاية المطالبة

ببقضاء من حاله المعين و هو الامن

من مال الغير

بواسطة البيع

و منها انه حين الموت فارغا
او من جوارحه ما فيه و سلم الجوارح او سلمه مع ما فيه
من الارواح في سلمه بل ما ليس للموت من سلمه لواجبه
في محل لا يتبدل منفعة له او للملك
بعيد هذا وليس له ان يعبر فغير الموت من او غير الموت
بعد هذا في الصحيح و اذا حاز التام قبله
و اكد من لا يتبدل هذا

ISTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
MİLLÎ KİTAPLIĞI

وان يعمد الشرا المقتدر	يدون اذن للروح مع ماسلو
ان لم يكن لاذلا مظهر بان	امكنه قسمة هذا السكن
اما اذا اضطر لاذل او كان من	ابعد عن التميز بجبر ما ان
باذنه او اذن قاض يروح	وفعله يدون ذا تبرج
ثم اذا اضطر ولا يبرح	في السفل اجد يروح بها
انفقه اذ كانه بالاذنه	لذا والافقيمة البنا

استحضار تعب و دلتی سید صبیح الدین احمد
تکلف بیجا انقطاع صبیح الدین احمد افندنا
حرر فی وقت المآلین شریعت ہند احمد اس

تارة

نمود الباعادة الحسب الذي هو سبيله الاستيفاء الذي كان كانه في سنة الفيد الذي
فضل على الدين فقد ادين على الميراث وان اذاد على الراهن **فصل** واما
بيان قدر المستحق فيظهر ان رده من سبعه ثلاثة ايام فضا عول فله ان يرد
درهما لمارونيا من حيث عدايه بن مسعود رجا عليه وان رده فيما دون
ذلك بحسب ذلك وان رده من ارض الحسب رجا له على قدر عتائه ونعمه
لان الواجب بماله العمل فينقذ ربه والاعادة على ماله السفسر سقط
اعتبارها بالشرع فيقول الواجب في المنة بماله العمل فيزداد بزيادة ونقص
بنقصانه هذا اذا كانت قيمة العبد اكثر من الجعل فان كانت غل الجعل وانقص
منه ينقص من قيمته درهم عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له
الجعل تاما وان كانت قيمة العبد درهما واحدا واحسب بمارونيا من
حديث عبد الله بن مسعود رجا عليه انه قال لمن كل راس او عين درهمين
اعتبر بالردور القيمة وحسب قوله ان الواجب معلو الخي صيانة
المال عن الصباغ على ما ذكرنا ولا يابى فيه المصانة لو اعتبر بالردور
القيمة لكان بياض وجهه يضيع من وجهه اخر فلا فرق بين الصباغ
بتركه لاخذ ولا مساك وبخيل الصباغ ولا يرد من ينقص من قيمته درهم لكون
الصون لا يخدم بقيد او الحديث بحموله ما اذا كانت قيمة كل راس اكثر من
اربعين درهما توقيا بتركه للدين بقدره ما كان واسعا علم **كتاب**
السباغ
وفي بيان شرط حوزا بالسباغ اما الاول فالسباغ فعلا من السبق وهو ان
يباين الرجل صاحبه في الخيل او الابل ونحو ذلك فيقولان سمعت قاترا
وان سبقتي فكذا وبني ابيها هانا فما امر الرهن **فصل** واما شرط
حوزا فانواع منها ان يكون في انواع الاربعه الخمار والخنزير والصل
والقدم فلا يجوز بيع غيرها لماروي عن رسول الله عليه وسلم انه قال لا
سبق الا في خنثى او حافر او نضل الا انه رجع عليه السبق في التقدم حديث
عائشة رجا عليه عها في بيع السبق فباهاها على اصل النفر ولا نه لعب واللعب
حرام وقال الامامان ان العبد من الاشياء مستثنى من التقدم شرعا فقولهم
صلى الله عليه وسلم كل لعبد ام المملوكة الاجل امراته ووقد ومنه خبر
كل لعب واستثنى المملوكة بدها الاشياء المخصوصة في المملوكة باورها
على اصل التقدم اذا استثنى نكح بالباقي بعد التنازل والمسا بقدره فيما رت مستثناة

م بالجلد

م الخلف

مارونيا من الحديث وماروي عن سعد بن المسبح انه قال ان القصور والقبول
اسه ماله عليه وسلم كانت تسبق على الدفنت وسباق في دفنته يوما في اهل
فسيفت كانت على السليين كما بان سبقت فقال رسول الله عليه وسلم
ان الزنا مردان فواشبا وارادوا دفعي وضعه الله وكذا السبق لا يقدم لما
روي عن عائشة رجا الله عليها انها قالت سبقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سبقتي فله ان يرد من سبقتي سبعين فقلت هذا بلك وفارقت
الانواع مستثناة من التقدم بنفي ما رواها على اصل الحرمة ولا استثناء من
الانواع فيجوز ان يكون بعضه في جود فغيرها وهو ارباضة والاستعداد
لا سبب الجهاد في الخيلة وكان لها صورة وارباضة وغلام اسبب الجهاد معني
يكون حيا زاد اجع شرائط الحواز ولكن كان له باللعب اذا غلقت به
عاقبة حمدا لا يكون حقا ولها استثنى بلامعة اهل التلقن عاقبة حمدا
بها وهي ارباض الشفعة الواعية الا في الذي هو سبب البوار والتنازل
واسكن وغير ذلك من العواقب الحميدة وهذا المعنى لا يوجد في غير هذه
الاشياء بل في بعض المستثنى فبقدر تحت المستثنى منه ومنها ان يكون
الخطر من احد الجانبين الا اذا اذ خلا فيه محل لاحي لو كان الخطر من الجانبين
جميعا ولم يدخل فيه محل لا يجوز لانه فيعول قاترا رجا ان يقول الجدهما لهما
ان سبقتي فلك على ان سبقتي فلك عليك رجا فقلت الاخر ولو لي احدا
لصاحبه ان سبقتي فلك على ان سبقتي فلا يملك فكذا في هذا جائز لا
الخطر اذا كان من احد الجانبين فاعلى الفراء فيقول على ان سبقتي فلك
اسبب الجهاد والمجمل مال نفسه وذلك امر مشروع كالسباغ في الامام وول
اولي ان هذا تصرف فماله باليد والامام يتصرف فماله فيه
حق في الخيلة وهو الغنيمه فلما زاد ذلك هذا ولو في الجوارز وكذا اذا كانت
الخطر من الجانبين ولكن اذ خلا فيه محل لا يكون ان كان الخطر من الجانبين
منهم ولا خطر من الثالث بل ان سبقتي الخطر او لم يسبق بغيره فباهاها
مالا ياسبه ولو لم يكن ما يفعله السلاطين وهذا من يقول السلطان لا يرد من
يسبق منها فله ان يرد حواجزا لا يرد كسرا بل العبد يرضى بالاستعداد
اسبب الجهاد خصوصا من السلطان وكان ملحقا باسبب الجهاد ام الامام اذا
خرج واحد من القزاة على الجهاد بان قال لرد دخله الحصن ولا فله من الغنم
ان يرد حواجزا لا فله وبل او لم يبق منها ان يكون المسبقة فيها يجمل

ان سبق و سبق من الاربعه حتى لو كانت ما لم يعلم انه سبق قال يجوز ان
معنى التخصيص لا يتحقق فلهذا الصوره في اركان الزام لا لا بشرط لا مضيعة
فيه فذكر عشا ولها واسا على **باب الوديعه**
الكل فلهذا الكتاب في موضعين في ركن العند وفي ركن شرط الركن
وفي ركن حكم العند وفي ركن حال العند وعليه وفي ركن ما يوجب تغير حاله
امارته فقولوا لا يجب والقول هو ان يقول العند او دعه عنك هذا الشيء او
احفظ هذا الشيء واخذ هذا الشيء وبعته عندك وما يجري مجراه وتبينه
الخير فاد اوجد ذلك فقد تم عقد الوديعه **فصل** وما شرط الركن
فانواع منها ما اعتل المودع فلا يصح الوديع من المجهول والصبي الذي لا يعقل
لان العقل شرط اهليه المضافات اشترعية واسا لموقعه فليس بشرط عند
حتى يصح الوديع من الصبي المميز لان ما شرطه المذهب الا انما ذكر له
المولي ولولم يذكر من هذا المذهب الا انما ذكر له اما الصبي المجهول فلا يصح فقول
الوديعه من ماله لا يحفظ الماعادة الا ترى انه منع عن ماله **وقال** الوديعه
فاستهلكها فان كانت الوديعه عند امانة يضمن الاجماع وان كانت سوك
العند والامنه فان قبلها بادن المولي فذلك وان قبلها بغير اذنه لا ضمان
عليه عند ابن حبه ومحمد وعبد الله بن يوسف وغيرهم **وحيث** مولاي
ان الوديعه لو صح فاستهلك الوديعه لزم الضمان ولو لم يصح حمل كان له ان
وما راجع الى قبل العقد كالحال بعد ولو استهلكها قبل العقد لزم عليه
الضمان لان بعد والجامع ان الصبي هو اخذ ما قاله ان لم يوافقوا له وهذا
الوديعه لما قلنا في الصبي وحيث عليه انما كانت الوديعه عند امانة او ماله
فلا يكون ماله عند الصبي المجهول اذ لا معنى وكان فعل الصبي اهلا كما قالوا
لا معنى فلا يكون مضمونا عليه ودلالة ما قلنا انما وضع المال في موضع
المال فريد من لا يحفظه عادة ولا يرضاه المذهب شرعا ولا خلاف انه لا يجب عليه
حفظ الوديعه شرعا لان الصبي ليس من اهله وجوب الشرع عليه والركن
عوانه لا يحفظ الوديعه غالبا منه منع عنه ماله ولو كان يحفظ الماعادة
لزم عليه لقله تعالى فانما نسفتمهم رشدا فادفعوا اليهم موالهم ونسفا
فان الوديعه من ماله يحفظ الماعادة لان ركنه دفع الماله له ولو لم يوجد
الحفظ منه عادة لكان دفعه سببا بخلاف ما اذا كانت الوديعه عند امانة
لان هذا لا يحفظه من المالا ايضا ما يجب عليه ضمان الماله لان الواجب ما بله

من الصبي المميز لان ذلك
ما يحتاج الى التام فكل
من قباه النماز فتملك
الصبي المميز فان كان
التجارة وعند الشافعي
لا يملك التجارة فان كان
تجارة او قد ذكرنا
المسئلة وكان المميز
تلك الحصة ليست بشرط
فذلك العقد لا يوثق
الوديعه لما قلنا في الصبي
فلا يكون مضمونا عليه
المال فريد من لا يحفظه
الذي لا قبل له ان يحفظ
هو العقد الذي لا يملك
ولا اختلاف الا بين
ايضا من ماله
فليس بشرط حتى يصح
قول الوديعه

العبد ضمان الماله والعبد مخرج ادبي فام مكره وجه قول الوديع
هو العرقف والحرية المودع ليست بشرط لصحة العقد لانه يحتاج الى الوديع
والاستبداد على ما ذكرنا في باب المادون فاما العبد المجهول فلا يصح القول
منه لانه لا يحفظ الماله عادة ولو قلنا لوديعه فاستهلكها فان كانت عينا
او ماله من المولي بالدم او اقلها وان كانت سواها فان قبلها بادن المولي
يضمن بالاجماع وان قبلها بغير اذن المولي لا يضمن بالاجماع عند ابن حبه
ومحمد وعبد الله بن يوسف ويأخذ من الحال والكل في انظر بينه على حسن
ذكرنا في الصبي المجهول واسا علم **فصل** وما يملك من حكم العقد حكمه
لزم الحفظ لانه ان الوديع من جانب المالك استحقاقا ومن جانب المودع التزام
الحفظ وهو ما هل الالتزام لم يولد له على ماله وسلم المصور عند شروط
والكل في الحفظ يقع في موضعين احدهما فيما لا يحفظ والثاني فيما يحفظ
اما الاول فلا يستحقا لم يحلوا اما ان يكون مطلقا او مقيدا فان كان مطلقا فلا مودع
ان يحفظ بغير نفسه وبغير غيره بل هو الذي يسكن معه وهو انه يملكه
لخاصه وبشرطه وكسوته كانيما كان فريدا او اجيبا من ولده وامرأته وخادمه
واجبه في ارض اساجره بالدرهم والدينار وبغيره من ليس عليه من يحفظ
ما له بنفسه كشرائه الفاضل وضوا لمان وعبد الماور وعبد العزرا عن
بنيته هذا عند ما وكل الشافعي ليرسل ان يحفظ الابن نفسه الا ان يستغير بغيره
من غير ان يبيع عزيمته حتى لو فعل يدخل فرضانه وجهه فولد ان العقد ناوله
دوس غيره فلا يملك الوديع غيره كالمالك الوديع كسائر الاجانب **فصل** ان
الالتزام بالعقد هو الحفظ والاسان لا يلتزم بمقتضاه عادة الا بما يحفظه ماله
نفسه وان يحفظ ماله نفسه بغيره وبغيره احرى فليد ان يحفظ الوديعه
بما يدوم ايضا وكان الحفظ ما يرضى به العبد ولا يرضى به المالك ولا يرضى به المودع
على ايدى يرضى به ولو فعلت فلا وصول الى المالك فلا ضمان عليه من يرضى به المودع
معنى فساد المالك فليدوم كان يحفظها بغيره وليس لان يرضى الوديعه
الغيره لا العذر حتى لو دفع يدخل فرضانه لا المالك يرضى به الا ترى انه لا
يرضى بحفظ ماله نفسه بغيره فاد اضرنا فاحلنا من دخل الوديعه فرضانه اذ اذ كان
عمره عشرين وان وقع في داره حريقا وكان في السببه فحيا والغيره يرضى به المودع
لان الوديعه من ماله يحفظ الماله فكل ما دفع اليه ماله ولو لم يوجد
يضمن ولو اراد سفر ليس لان يرضى به السفر ليس بعذر ولو اراد عدا عند

بعد التام
حتى يصح العقد العبد
المادون ومن يتعبد
الملك الم عقد مو

عادة من

دفع فعدمه

ان كل الالف له واحد انك له واحد والكل كذلك وان كان له واحد
منها الف او اقل لكل واحد من الالف فيبقى عليه بالعدد منها وبغيرها
الباقي يكون منها الجمل لكل واحد منها الف تمام ولو حصل واحد
ونظر الاخر فقي بالالف الذي بكل له ولا في الذي خلفه له ان يكون
محتة من شكل له الفحة من خلفه وممسا وجوب اذ الالف لا يكون
استغناء لمراد الامانات الالهة او الهة ما لم يكن لها حق لوردها الى منزل المالك
فجعلها فيه او دفعها الى منزله فربما لم يزل دخلت في زمانه حتى لو ضاعت
بغير جلاء العارية فان المستعير لو جاع العارية وان قالها فاد العير
او جاب بالدية وادخلها فاصطبله كان رد اصبحت ان ظاهر النص الذي
يلو ان لا يصح بيع الا بها ضارة مخصوصه عن عموم الامانات فيقتضيه
الوديعة على ظاهره وان القاسر في الموضعين ما ذكرنا من لزوم الرد الى
المالك الا ان استحسن في العارية العادة الحاضرة فيها بردها الى حيث المالك
او دفعه الى من فربما له حتى لو كانت العارية ثيابا نفسها كقود حوضه وخو
ذلك لا يصح الرد لانعدام جریان العادة بذلك وفي الاشياء الشخصية ولم يجز
به العادة في باب الوديعة فتبقى على اصل القياس ولا ينبغي الا يرجع على
السروا في عايدة فان الانسان انما يودع ماله غيره سرا عرا لتاسر
يتعلق به من المصلحة فلزم على غير المالك ان تكشف اذا السرا اذا واز انين
يفتقرو فيقول المعنى المحمول له لا يبيع بخلاف العارية لان ماله على
الاعلان ولا يظهر لا يها شرع على احد المستعير الاستغناء في جواحه
ولا يمكنه الاستعمال سرا عرا لاسرا عا فارد الى غير المالك لا يفتقرو
شرعت له العارية فهو الفرق او اساعلم وممسا انها لو ضاعت من
يد المودع بغير صفة لا يجرى له رد غير رسول له على ابيه وسلم انه
في ليس على المستعير غير المفاضان ولا على المستودع غير المفاضان وكان
به المالك والهلاك في يد كالهالك في يد المالك وكذا اذا حمله نقص
لا لا نقصان هلاك بعض اود بعشوه لا لكل لا يوجب نقصان فملاك
المضروب ومنه ان المودع مع المودع او اختلاف المودع هلكه
او قال رد بها اليك وقال المالك ليس بملكها قال قول المودع لان
المالك يدعي على الميراث عارضا وهو الغدري والمودع مسحب حال
الامانة وكان متمسكا بالاصل فكان القول قوله لغير مع اليقين لان التهمة قائمة

وجه قولها ان اخذ حخته متصرف في نفسه فكان له ذلك
من غير حخته العارية لا اذا كان لظنين دين مشترك على رجل فبا احدهما
وطلب حخته من الآخر فانه يدفع اليه حخته لما قلنا كذا هذا وجب
قول المير حخته بعد ان المودع اودع شيئا الى الشريك المصرا فخلوا
اما ان يدفع اليه من التفسير حخته واما ان يدفع اليه من نصيب حخته
لا سبيل الا لاوله لان دفع نصيب القابلية يمنع شرعا ولا سبيل الا
الثاني لان نصيبه شائع في كل الالف لكونه لا مشترك في بعضها ولا يتميز الا
بالتمتع والتمتع على القابلية غير مارة وقد سلمنا ذلك في الفاء اذا القابلية
وقد سلمنا القابلية ان يشارك القابض في القبوض ولو نفذت التسمية
لما شارك فيه لتميز حخته عن حقه صاحبه والتمتع والقياس على المير المشترك
غير سديد بالافضل يدفع نصيب احد الشريكين يدفع مال نفسه مالا
شريك وها هنا يدفع مال القابلية بغير ادنه فلا يستقيم القياس ولو كانت
فريضة المير حقه رجلا وادعى كل واحد منهما ثمة او دعة اياها فاقبل
المودع اودعها احدكما ولم يدر ايكما هو فلهذا في الاصل لا يخلو من
احد وجهين اما ان اصطلح المدين على ان يأخذ الالف ويكون نصيبها
واما ان لا يطلعي وادعى كل واحد منهما ان الالف خاصة لا صاحبه فان
اصطلاحا على ذلك فليس ثلها ذلك وليس للمودع ان يمنع عن تسليم الالف
اليهما ثمة افران الالف لاحدهما واذ اصطلح على انهما يكون نصيبها اثنان
عند ذلك وليس لهما ان يستولفا المودع بعد الصلح وان لم يصطلح وادعى
كل واحد منهما ان الالف له لا يدفع اليه احداهما شيئا لانه المودع بالوديعة
ولكل واحد منهما ان يستعمل المودع فان استعمله كل واحد منهما ولا يملك
يقلو اما ان يخلط لكل واحد منهما واما ان يشترك لكل واحد منهما واما ان
يخلط لاحدهما ويشترك للاخر فان خلط لهما فقد انقطعت حصة منهما
الحال الى وقت الزاومة البينة كافي في الموضع وهل يمكن الاصطلاح
على اخذ الالف بينهما بعد الاستخلاف فهو الاختلاف المروى فيه بين
ابري حخته وابري صحت وبين محمد بن محمد بن ماني على قولهما لا يخلو
وعلى قول محمد بن محمد وهو مسألة الصلح بعد الحلق وقد مر في
في كتاب الصلح وان نكل لهما بعض الالف بينهما نصيبين وبعضها
اخرى بينهما يحصل لكل واحد منهما الف كامل لان كل واحد منهما يدرك

القابلية

فيستخلف في اليمين فيكون كذلك ادعى المودع استهلك من غير ان يوقل
 المالك استهلكها وعذر المالك ان يقول قول المودع لما قلنا ولو قال
 المودع انها قد صارت في يدي بعد ذلك بثلث رددتها الى المالك
 بصدق وهو ضامن ان يدعو كذا اصحابه ويوجب الهلاك بدعوى المودع
 انما ما انشئت من قبلها ما نفاه وهذا ناقض ولا يصح منه دعوى الاصحاب والاد
 لرا لنا قولا قول له وان لم يرد دعوى تبيين وانك تفسر في كل
 واحدة منهما فقد ذهبت امامته فلا يقبل قوله **فصل** اما بيان ما
 يغير حال العدة عليه فالغير لها من الامانة الاضمان انواع منها ترك
 الحفظ لا نه بالعد لا تترك حفظ الوديعة على وجه لو ترك حفظها حتى هلكت
 بغير يد لها وذلك بطرف الكفالة ولهذا لو ادى انسانا بغير الوديعة
 وهو قادر على منعه فلم يمنع فترك الحفظ الملتزم بالعقد وهذا
 معنى قول مشايخنا ان المودع يوافق بغير العدة ومنها ترك الحفظ
 للمالك بان خالف لم يرد الوديعة وكان نسيان الوديعة ثوبا فليس له ادوية فربها
 او عيدا فاستخدمه او اودعها من غير امانة وهو من يحفظ ما له بين
 عادة لان الملتزم بالعقد هو الحفظ للمالك فاد الحفظ في نفسه فقد ترك
 الحفظ للمالك فخطبت فرضانه وتكفي عن العقوبة او جعفر الله وان رجع
 اسمانه مع دخول الغير فرضانه في المناظرة حتى يقدم بخار او سبيل
 عن هذه المسئلة وهذا خلاف اطلاق الكفاية فان قيل يبرر عن الضمان
 والبراءة عن الضمان بعد اللغو في الضمان يكون وكذلك المودع مع المودع
 اد اخلقا فقال المودع هلك الوديعة فقال رددتها وقال المالك
 بل استهلكها ان كان قبل الخلاف فالقول قول المودع وان كان بعد
 فالقول قول المالك وبدون ذلك ما يدل على دخول الوديعة فرضانه
 بالخلاف ولو خالف في الوديعة ثم عاد الى افاق يبرر عن الضمان عند
 علابا الثلاثة وعند رفر والشايعي لا يبرر عن الضمان وحده قوله ما
 ان الوديعة لما دخلت في ضمان المودع بالخلاف فقد ارتفع العقد فلا يعود
 الا بالتقيد بدولر يوجد وصار كما اذا جحد الوديعة ثم اقر بها ولو ذلك
 السنيبر والمستأجر اذا خالف عاد الا لا يوقل بغير اقرار الضمان لما قلنا
 كذلك ولو لم يبرر بعد الخلاف مودع والمودع اذا هلك الوديعة في يد
 من غير صنعه اضمن عليه كمال الخلاف وذلك لان الوديعة خلافه مودع

ان المودع من يحفظ ما له غيره له امانة ولا امر تأوله ما بعد الخلاف قوله الوديعة
 دخلت في ضمان المودع فيبرر العقد قبل معنى الحموله فرضان المودع انما العقد
 سبب وجوب الضمان موقفا وجوده على وجود شرطه وهو الهلاك في حال
 الخلاف لان زعمه ان وجوب ارتفاع العدة ليس من وكل انسانا بغير عده
 الفرد ثم فاعده بالحق وحلها المشرى بدخل العقد فرضانه لا سبب
 وجوب الضمان وهو تسليم مال الغير الى الغير بغير اذن ومع ذلك بغير العقد
 حتى لو اخذت كان له ان يبيعها بالغير كذا على ان الضمان ان العقد انفسه للزيم
 قد رما فانت من حكمه وهو الحفظ الملتزم للمالك في زمان الخلاف لا يبرر
 في المستقبل فاذا استغنى به اخرج من شهر كذا فبرر الحفظ في بعض الشهور
 اشتغل به في الباقي بقول العقد في الباقي حتى يسقط الاجر بعد ربه والحال مع بينهما ان
 الارتفاع لصورة فوات حكم العقد فلا يظهر الا في مقدار الفات عملا ولا اجارة
 والاجارة لان الاجارة تملك المانع وهي عليك تمنع مقدرة المكان او الزمان
فصل في باع المكان المدفوع فقد انتمى للعقد لا تملكه فلا يعود الا بالتقيد
 ولذلك الاعارة لانها تملك المنة عند انما تملك المنة بغير عرض
 والاجارة تملك المانع بوضف فاما حكمه فقد انتمى للعقد للمالك
 مطلقا او شهورا و زمانا بعد الحلف واطلر الطول والموت ولا ينشئ الخلاف
 بل يتقرر بموافقة الوفاء والاعلام ومنها يجوز الوديعة في وجه المالك
 عند طلبه حتى لو قام البينة على ايداع او نقل المودع عن الغير او لم يدخل
 فرضانه لان العقد لما ظهر بالحق فقد ظهر ارتفاعه بالجحد او عن المالك
 لما طلب منه الوديعة فقد علمه عن الحفظ او المودع لما جحد الوديعة حاله
 المالك فقد عزل نفسه عن الحفظ فانسج العقد فيقر مال الغير بغير عده
 اذ قد فوكر مصرا عليه فاذا هلك فقرر الضمان ولو جحد الوديعة فقام
 البينة على هلاكها لم يرد الا بخلافه فلا تملكه **فصل** اما مال البينة على انما
 هلك بعد الجحد او مطلقا فان اقام البينة على انها هلكت بعد الجحد او مطلقا
 لا تسقط بينة لان العدة ارفع بالجحد او عن دخل الغير فرضانه فالهلاك
 بعد ذلك بغير الضمان لا نه يستطوع وان اقام البينة على انها هلكت قبل الجحد
 تسقط بينة ولا ضمان عليه لان الهلاك قبل الجحد لا يثبت البينة فقد ظهر اسرها
 العقد قبل الجحد ولا يتصور ارتفاعه بالجحد مظهر ان الوديعة هلكه من
 غير صنعه فلا يصح ولو ادعى الهلاك قبل الجحد ولا يثبت له وطلب غير المودع حلفه

انتمى
 البينة
 فيقول رده

حقيقه

او قبل الجحد

باسم ما بهما انها هلك قبل وجوده لان الاصل والاستلاف ان الذي يستعمل عليه لو كان زائما
 لو اقر به الجاني للزعة فاذا انكره يستعمل وما هنا كذلك لان لا يكون الاصل
 بالهالك قبل الجود قبل منه ويستعمل الصانع عن المودع فاذا انكره يستعمل على
 العلم انه يستعمل عارضا غيره واساس علم هذا ان المودع اخبره المالك فان
 يجد عند غير المالك حال عيبته قال ابو يوسف لا يصير وقال زفر بن يحيى
 الى ابن جنيب وجه قول زفر انما هو سبب وجوب ضمان لا يختلف في الحصة
 والقيمة كما بالاسباب وحده قول ابو يوسف ان الجود سبب ضمان
 من حيث انه يرفع العقد بالعارض على ما يوافق به المالك العينة فلا يرفع
 العقد ولا الجود عند غير المالك حال عيبته معدود من باب الحفظ والضمان
 عرفا وعادة لان معنى الاداء على الستر والاخفا وان كان الجود عند غير المالك
 غيبته حفظا معنى فكيف يكون ضمان الصانع ومنه ان الاستلاف غيبته
 او معني وهو ان المالك لا انتفاع بالوديعة لان انتلاف مال الغير يبرأ منه
 بسبب وجوب الضمان حتى لو طلب الوديعة فتمنعها المودع مع القدرة على
 الدفع والتسليم اليه حتى هلك بغيره لانه لا محاسبه عنه فقد عجز عن الانتفاع
 بها لئلا يخلط بغيره فاداه هلك تقدر العجز بغير الضمان ولو امر غيره
 بالانتلاف فاداه هلك كان بامر المالك لا بصدد اليمين لان الانتلاف بسبب وجوب
 الضمان والاصل في ذلك ان كان المالك دعوى امر عارض فلا يضمن الا في
 ولو اخلطت بالغير من غير قصد لا يصير وهو شرك لصاحبها اما
 عدم وجوب الضمان فلا ينعلم الانتلاف منه بل كلف بنفسها في قول النعمان
 من جنيته واسا كونه شرعا لصاحبها فلوجود معنى الشرك وهو خلط
 المالك ولو اودعه رجلا من كل واحد منهما الف درهم فخلط المودع الى ابن
 له بالضمان من من ماله خلط لا يميز فلا يسلم لهما على اخذ الدرهم بغير المودع لكل واحد
 ذلك جميع الدراهم والمبلغ منها لا يكون المخلوط له وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 اسوق الغنم ارضه ومحمد هاهما بالانسان شأنا قسم المخلوط بضمين وان شأنا اصل المودع
 الغنم وعلى هذا الخلاف سائر الموزونات والمكائلات اذا خلط المفسد
 بالمفسر خلط لا يميز كالخطة بالمخطو والشعر بالشعر والدين بالدين
 وحده هو لانه ان الوديعة قائمة بعينها لكن تجزئ المالك عن الوصل
 اليها بما راض المخلط فان شأنا اقتسما لا اعتبار رجوعه القيام وان شأنا مائلا اعتبار
 جهة العجز وحده قول ابي حنيفة وهذا ما انتم المخلوطا خلط لا يميز

وكذلك المودع اذا
 الوديعة ماله خلط لا
 يميز لانه اذا كان لا يميز
 فقد عجز المالك عن الانتفاع
 بالوديعة فكان لا يضمن
 المالك فاقضين بضمين
 له بالضمان من من ماله خلط
 ذلك جميع الدراهم والمبلغ
 اسوق الغنم ارضه

فقد عجز عن كل واحد منها فاستمتع بالمخلوط وكان المخلوط منه انتلاف الوديعة
 على كل واحد منها فصيرت ولو انتم اختيار الضمير عندهما واختار الضمير
 لا يثبت الا بوجود الانتلاف لان المخلوط منه وقع انتلافا ولو اودعه رجلا خطه
 واخر شعره لم يخلطهما فوضعا من كل واحد ما جعله عبد الرحمن بن حنيفة
 اسودعهما لهما ان اخذا العين وسبقا وبهتسا التز علقين الخطه
 مخطو له الشعر وعلى قيمة الشعر غير مخلوط بالخطه لان الخطه تنقص
 بالمخلط بالشعر وهو يتنقص العجز بخلاف قيمة الشعر تزداد بالمخلط بالخطه
 وتلك الزيادة ماله الغير فلا يستعملها صاحب الشعر ولو انفق المودع بعض
 الوديعة بغير ما انفق ولا بغير ما يوافق له لم يوجد منه الانتلاف قد رما
 انفق ولو رده مثله فخطه بالباقي بغيره انك لو جود انتلافه انك لم تنقص
 الانتلاف والنقص الباقي بالمخلط لكن المخلط انتلافا على ما يوافق به بعض
 دراهم الوديعة لبقية فكم يتفق ثم رده الى موضعه بعد ايام فضاع في ضمان
 عليه عندنا وعند الثقات في ضمير وحده قوله ان الواحد حصل على حصة
 الغنم بضمير كما انفق به وانما ان نفد اخذ لغير انتلاف وبنيته
 الانتلاف ليس بالانتلاف ولا وجوب الضمان والاصل فيه ما روى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال انما هي قايمة بعينها من واحدتها به نفسها
 ما لم يتكلموا او يفعلوا طاهر الحديث فيصير ان يكون راضا حتى به الفرض عوا
 على العوا لا ما خسر به ليل وعلى هذا الخلاف اذا اودعه كيا مشدودا
 تحتكم المستودع او صدقه او فاقطعا فتخالف القول ولو اخذ منه شاة حتى صاع
 ولو مات المودع فان كانت الوديعة قائمة بعينها ترد عليه وهذا اعين ما
 ومن وجد عين ماله ففوق حقه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
 كانت لا تعرف بعينها فهي بغيره من ركة الميت يحاضر الغنم لانه لما مات
 فمخلط للوديعة فقد اقلها معنى لغيرها وان كان يوزن متفقا بها فيوزن المالك
 بالتحصيل وهو ضمير الانتلاف ولو لم يزل في الورقة بها هلكت او ردت على
 المالك لا يجد فوز على ذلك لان الموت بمجمل لا يسبب وجوب الضمان لانه ان لا
 وكان دعوى الهالك والرد دعوى امر عارض فلا يشك في صحة وجب المودع
 الدلالة انه لا يستهلك على ما ذكرنا وسبقا ودريحت واحد علم بالصواب
كتاب العارية العارية هي الكتاب
 في قرضه في ثياب زكرا عارية وفي ثياب زكرا بطا لادن وفي ثياب حرم العدة

لان المخلوط لا
 قيمة
 بضمير العين لثيابا
 لغرض العين وهو

وفي بيان صفة الحكم برفق بيان حال المستعير وقربا من ايجاز
 تدبرها لما تارة للعارية بقوله ايجاب من المولى فاما القول من المستعير
 فليس يركن عند اصحابنا الثلاثة استسمانا والقبول ان يكون ركنا وهو
 قول زفر كافي الهمية حتى ان من خالفه لا يبرح فلا فاعارة ولم يعزل
 كما اذا حلف لا يبيع ولا نسا فهو مبرح ولم يقبل وهو مسئلة كتاب الهمية
 او قال هو كمنفعة ولا ايجاب هو ان يقول اعزتك هذا الشيء او حثك هذا الشيء او هبنا الدار
 او اوطعتك هذه الارض او هبنا الارض لك طعنا واحدا منك هذا العبد او
 هذا العبد لك حذمة او حثمة على هذه الارية اذ العبد هو العارية او دارك
 لك سكنى او دارك لك عكرى سكنى اما لفظ العارة فمصرغ فيها بها واما
 المنفعة فهي اسم للعلوية التي يستعملها الانسان بها زمانا ثم يرد ما على صاحبها
 وهو معنى العارية في الاقي على اسعليه وسلم المنفعة مردودة وتحت
 الارض وزا عنها فاصلي اسعليه وسلم ازرعها او امسها اهلك وهذا الاطعام
 المضاف الى الارض هو اطعام منافقها التي يحصل منها بالاراعة من غير عوض
 عرفا وعادة وهو معنى العارية واما احكام العدياها فتجوز من غير عوض
 عوض وهو تفسير العارية وكذا قوله ارك لك سكنى او عكرى سكنى هو
 جعل سكنى الارض من غير عوض وسكنى الارض منفعها المطلوبة بها عادة
 فقلت في معنى العارة واما قوله حثمة على هذا الارية وانه يحتل العارة والهمية
 فاي ذلك فوكي هو على ما في لساننا من جعل لفظه وعند اطلاقه في مصر
 في العارية في هذا الدفن فكان الحمل عليها اولى وله في رد ارك لارضى او
 حثمتك اطل وهو مسئلة كتاب الهمية **فصل** واما الشرايط التي يفسر
 الار بها اعادة شرعا فانواع منها الفل لا تنص الا اعادة من الحيوان
 والعبي الذي لا يبعقل فاما البلوغ فليس بشرط عند نكاحي الا اعادة من
 الحي المادون لانها من نواحي التجارة وانه يملك التجارة فيملكها فاهوت
 نواحيها وعند ابتاعه في ملكه واهوت كذا في المادون وركن المدة
 ليس بشرط فيملكها العبد المادون لانها من نواحي التجارة فيملكها التجارة
 ومنها **الفصل** من المستعير فاما بالانقضاء تدور استهلاك فان لم يبر
 لانصاعا رة فان حكم العقد ثبت في المنفعة والاربعين الا اذا كانت منفعة
 المنفعة على ما نذكر **فصل** واما بيان حكم العقد فالاطم بد في
 توضيح احوالها وبيان اصل الحكم والثاني في بيان وصفه اما الاول

لان الاعارة عقد فروع
 فلو نفذ الحكم ففسد
 بدون الفسخ كطرية
 ومنها ان يكون المستعير

فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض او اموال هو كمنفعة عرقا وعادة
 عندنا وعندنا شافعي اياها المنفعة حتى ملك المستعير الا اعادة في اقله عندنا
 وعندنا شافعي **فصل** في المنفعة كالمستاجر ملك الاجارة وعندنا لا يملك الا اعادة
 في اقله اما الاول فاما الاجارة من غير عوض وحده قولنا ان في ذلك لا اجماع
 والقول اما الاول فاما الاجارة من غير اجارة وكذا المستعير لا يملك ان يواجر العارية
 المنفعة لما جاز من غير اجارة كالا اعادة وكذا المستعير لا يملك ان يواجر العارية
 ولو ثبت الملك له في المنفعة للمساكن المستاجر واما القول فعوان العار
 يا يترك المنفعة لانه بيع المعلوم لا فاعاد المنفعة حاله العقد والمعلوم
 لا يحتل البيع ولا نه بيع مال ليس عند الانسان وقد نهي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك انما جعلت موجودة عند العقد في باب الاجارة حكما للضرورة
 ولا ضرورة ولا اعادة فبقيت المنافع فيها على اصل العدم وليس ان المبيع
 سطر على تحصيل المنافع وصرها في نفسه على وجه زالت يد عنها والتسلط
 على هذا الوجه يكون تملكها باحثة كافر الاعيان وانما هي من غير اجالات
 بيان الاجل للضرورة عن الجملة المنفعة الى المازعة والجملة في باب الاعارة
 لا تنفي الى المازعة لانها عند اجارة غير لازم ولهذا المعنى لا يملك الاجارة لانها
 عقد لازم ولا اعادة عقد غير لازم فلو ملك الاجارة كان بيعا ناسخا صفة الزم
 بالبر لا لازم او سلبه صفة الزم عن الزام وطرد ذلك اطل واما قوله
 ان المنفعة مبنية عند العقد فمعنى ذلك هذا مع جواز العقد في الاجارة
 وهذا لان العقد الوارد على المنفعة تنفذ مضاف الى عين وجود المنفعة فلا
 يتعد في ذلك الملم والاعد وجود المنفعة شيئا فشيئا على حسب حد وثباته
 بين بيع المعلوم وليس عند الانسان واهل الموقف وعلى هذا يخرج
 اعارة الدرهم والدينار منها تكون قرضا لا اعادة لان الاعارة لا يملك
 تملك المنفعة او اياها فاختلاف المصلين ولا يملك الاعارة لا يملك
 لا يستهلكها ولا يبيع اذ ذلك لا يصر في العين في المنفعة ولا يملك
 تصحيح الاعارة حقيقة بغير قرضا عاها الوجه معنى الاعارة فيه حتى لو
 استعار حليا ليجل به صح كانه غير الاعارة في الملم من غير استهلاك الملم
 فاما العمل بالحقيقة ولا ضرورة الى العمل بالحجاز وكذا اعادة كل ما لا يستهلك
 به الا يستهلكه من المخلات والموزونات تكون قرضا لا اعادة لانه لا يملك
 ان يحل اعادة المنفعة لا العين الا اذا كان محلها المنفعة عرفا وعادة

ان

نهاية

مثل وزنه حديد فقطبت بصير لا العطن فيسط على ظهر الربة فكان ضرره
اقل والحديد يكون في موضع واحد فكان ضرره بالربة اكثر والضرر ياد في
الضرر من ان يكون رما على اهلها فكانت قد مضى فلزم اعتبارها ولو ان اعلان
يحل عليها عشرة تخالفت حطتها فخل عليها من الحطه زيادة على المسمى والقدر
فقطبت نظره في ذلك فان كانت الزيادة ملا تطوق الربة حملها بصير جميع
قيمتها لا رجل ملا تطيقه الربة انما للربة وان كانت الربة تطوق
حملها بصير من قيمتها قدر الزيادة حتى لو قال اعلان تحمل عليها عشرة
مخالفت حطتها فخل عليها احد عشر محتمو فقطبت بصير من احد عشر
عشر خروا من قيمتها لانه لم يتلف هذا القدر ولو قيد بها المكارين
قال اعلان تستعملها في مكان كذا بتقيد به ولد ان تستعملها في مكان
باي شيء شال ان التقيد لم يوجد الا بالمكان فيبقى مطلقا فصار له ان يراه
ان يجاوز ذلك المكان حتى لو جاوزته دخل فضاؤه ولو اعادها والكان
المادون كابر اعز الضمان حتى لو هلك قبل التسليم الى المالك بصير وهذا
قول ابو حنيفة الاخر وكان يقول ولا يبرأ عن الضمان كالمودع اذا خالف
عاد الى الوفاق ثم رجع وجه الفرق بين العارية والوديعة قد ذكرناه
في باب الوديعة ولذا لو قيد بالزمان بان قال اعلان تستعملها
يوما ميعا مطلقا فصار له ان يبرأ من تقيد بالزمان حتى لو مضى اليوم ولم يرد
او المالك حتى هلك بصير لا قلنا ولذا لو قيد بالحل ولا يبرأ من تقيد
بالاستعمال بان قال اعلان تستعملها حتى لو امسكها ولم يستعملها حتى
هلكت بصير لان الامساك منه خلاف فوجب الضمان ولو اختلف
المعبر والمستفيد والامام او المالك او غيره عليها فاقول قول المعبر لان
المستفيد يستفيد ملك الاستناع من المعبر فكان القول بالمعبر والتبيين
قوله لكون المعبر دفعا للتمتع واسما علم **فصل** واما صفة المالك
فهي ان المالك انما يثبت للمستفيد ملك غير لازم لانه ملك لا يقابل عوض ولا
يكون لازما لملك التام بالهبة فكان للمعبر ان يرجع في العارية سواء اطلق العارية
او وقت لها وقتا وعلو هذا الاستعار من اخرا رضى بيب عليها والغرض منها
ثم بدا للمالك ان يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقه او موقته لما
قلنا غير ان زمان الاستمطقة لها ان يصير المستفيد على فلو الغرض ونقص السبا
لان في التفرقة بين المعبر لانه لا نهاية له وادامه ونقص المعبر شيئا
من عند العروس والبنات لانه لو وجب عليه الضمان لوجب سب العزور واغور

موجهته حيث اطلق العقد ولم يوقت فيه وقتا فخرج به في الوقت بل هو الذي
نفسه حيث حل المطاق على اليد وان كانت موقته فخرج به في الوقت بل هو الذي
يخرج به على القاع والنقص والمستفيد للخيار ان ياتى صاحب الارض فمعه غيره
ويأتيه فاما ميعا وشرك ذلك عليه لانه لا وقت للعارية وقتا ثم اخرجته قبل
الوقت فقد غره فصار كغيبا عنه فيما لم يرد من العدة اذ كان الغرض من
العدالة فكان له ان يرجع عليه بالضمان وملك صاحب اليد والغرض باء
الضمان لان هذا حكم المعنوي احدا منها تلك اداء الضمان وان شال اخذ عرسه
وبناه ولا شيء على صاحب الارض ثم انما ثبت خيار القاع والنقص للمستفيد اذا
لم يكن القاع او النقص مضرا بالارض ان كان مضرا بها فالخيار للمالك لا للارض
اصل والبناء والغرض تبع لها فكان للمالك صاحب اصل والمستفيد صاحب تبع
فكان انما ثبت الخيار لصاحب اصل اولي وان شال امسكه الغرض والبناء بالهبة
وان شال رضى بالقاع والنقص هذا اذا استعار ارضا للبناء والغرض فاما
اذا استعار ارضا للزراعة فزعمنا ان ارض صاحب الارض انما يباحذها لم يكن
له ذلك حتى يعمد الزرع بل ينزل فيه في الوقت الحاضر باجر المثل استعانة
والقياس ان يكون له ذلك كما في البناء والغرض ووجب الفرق للاستعانة
ان النظر الى الحيز وضرورة الحقن واجب عند الفرق وذلك كالحيز
الزرع لان اداء الزرع له وقت معلوم يمكن النظر الى الحيز فيه جانب
الاستعانة لانك فيه وجب المالك التفرق في وقت الحاضر بالاجر والبناء
في الغرض والبناء فيه ليس كذلك وقت معلوم وكان رضاء صاحب الارض اولي
وقالوا في باب الاجارة اذا مضت المدد والزرع بقولهم يصح ان يبرأ
يد الساجر ان وقت الحاضر باجر المثل كما في العارية الماطة خلافا
الفصل في ائتمار النظر والمعاينة ولا يثبت النظر بل على الوجه والاعمال
فصل واما بيان حال المستعار فحاله ان ياتى امانه في يد المستفيد
الاستعمال بالاجار واما في غير حال الاستعمال فله ذلك عندنا وعندنا في
معهن واخرجنا بآراء في ان رسول الله عليه وسلم استعار من صفوان
ادعاه يوم خيبر فقال صفوان اغصبا يا محمد فقال عليه السلام بآراءه معن
ولا رغبة معنونة اذ حال حالها وكان في معنونة القيمة عدله كما قاله
وهذا لان العباس لم للصورة والعني والهلاك ان يخرج من الصورة لا يخرج من
ادعاه لان قيمة الشيء معناه فيجب عليه رده بموافقه كافي باب الفسخ ولا يخرج

ماله الغير لنفسه فيكون مضطرا عليه كالمتوضر على رسوم الشرا والنفاء له لو وجد
من المستعير سبب وجوب الصان فلا يجب عليه الصان كالوديعة والإجارة والمأ
قلنا ذلك لان الصان لا يجب على المدين بدونه وقوله الموجود منه ظاهرا هو
القدر والقبض وكل واحد منهما لا يصلح سببا لوجوب الصان اما القدر فلا
عقد تبرع بالمنفعة تملكها او اباحة على خلاف الأصلين واما القبض فله جهتين
أحد ههنا ان قبض مال الغير بغير ادائه لا يصلح سببا لوجوب الصان مع الاداء
اولى وهذا لان قبض مال الغير بغير ادائه هو اثبات اليد على مال الغير
وحفظه وصيانته غرض المالك وهو احسان في حق المالك قال الله تعالى
هل احسن الى الاحسان والاحسان ان قال على المستعير من سبيل دل ان القدر
الاداء لا يصلح سببا مع الاداء اولى والظاهر ان القبض المأذون فيه لا يكون
تعدا له ليعتد به المالك وان كان على المتعدي قال تعالى ولا عدوا نرا
علىراطمين بخلاف قبض الغصب واما الاستدلال ببيان الرد قلنا
ان وجوب عليه رد العين حال قيامها له لا يجب عليه رد العين حال هلاكها
قوله فيمنها معناها متوجع وهذا لان القيمة هي الدرهم والدينار غير درهم
والدينار غير اخري كالتوضر ومعنى غير العين الاول والعجز عن رد
احد كالعجز عن رد العين لو وجب رد العين لا يتركب وقيل ان الغصب لا يجب
صمان القيمة بهذا الطريق بل بطريق اخر وهو ان لا يفتقر على ما
عرف وههنا لم يوجد حتى لو وجد على الصان ثم نقول انما وجب عليه
صمان الرد لان القبض متى انتهى بانتهاء الدين او اطلبه بغيره فيكون كالمض
والغصب مضطرا للرد حال قيامه ومضطرا للقيمة حال هلاكه وعدا
اذا هلك في تلك الحالة فيضطر واما قوله قصر مال الغير لنفسه فتعبر
لكن قبض مال الغير لنفسه بغير ادائه لا يصلح سببا لوجوب الصان لما ذكرنا
في ادان اولى والمتوضر على رسوم الشرا غير مضطرا لقبض على العين بطريق
التعاطي بشرط الخيار الثاني دلالة على ما عرف واسا علم ولا تجد ان
حديثه صواب لان الرواية قد اختلفت فعدروك انتم هرب من ان
اسم على عليه وسلم قال رسول الله يا عتبة وسلم كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يريد حينئذ فقال له عند شراي السلاح فقال عاربذم غصبا فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم له عاربة فاعتره ولم يذكر فيه الصان والمخادنة
حادثة واحدة مرة واحدة فلا يكون القابض الا احدهما فقارضا والوايتان

منه

قد

في بيان حكمه يعرف
وما يشبهه في بيان
حكمه الذي لا يخفى

مبدا

نقطة

قلنا

ان يكون عنا واما ان يكون بنا فان كان عنا فلا يخلو اما ان يكون محلا للنقل او
 لم يكن محلا فان كان محلا للنقل فلا بد من حاضره ليقدر الاشارة اليه عند
 الدعوي والشهادة فيصير معلوما بها الا اذا قدر نفقه كحجر الواو نحوه وانما
 القاضى المستحقة وان شاع يثبت اية امتنا وان لم يكن محلا للنقل وهو العقار فلا
 بد من ان حده يصير معلوما لا بالعقار بل بصير معلوما اما بالتدبير ثم لا خلاف
 في انه لا يكتفى فيه بذكر حد واحد ولكن لا يكتفى بذكر حد عند اربعة وحيد
 وعند اربعة وسف يكتفى به وهل تقع القاطبة بذكر ثلاثة حدود كالعلاء والبالاة
 ثم قال لا رفرقة وهو مسئلة كتاب الشروط وكل ما لا بد من بيان موضع الحدود
 وبله بصير معلوما هذا اذا كان المدعي عينا فان كان دينا فلا بد من بيان قيمته
 ونوعه وفدرة وصفته لان الدين لا يصير معلوما الا ببيان هذه الاشياء ومنه
 ان يذكر المدعي في دعوي العقار انه في يد المدعي عليه لان الدعوي لا بد وان
 على خصم والمدعي انما يصير خصما به ولا بد وان يذكر انه في يد المدعي خصما
 فاذا ذكر او انكر المدعي عليه وبينة للادعي في غير الحاجة الى اقامة البينة من
 المدعي علانه في يد المدعي عليه ولو كان له بينة لا تسع حتى يقم البينة علانه
 في يد المدعي عليه وجه الفرق ان من الجاز ان يكون صاحب الدعوي غيره
 ولا على المدعي ذلك فلو سعى القاضى بينة لكان فضا على الغائب وهذا الغيب خاصا
 مستعدا لانه لا ماضا هنا فضلا لا للمدعي عليه لا يخلو اما ان يحلف واما ان ينكر
 فان حلفه فلا ماضا له وان نكره فذلك لا على القاضى فيبقى في يده واما ما مره
 بان يجزى من الارز ويجزى منها وبين المدعي ومنها ان يذكر انه بطله به
 لان خلو شأنه انما يجب ايقافه بطله ومنها ان يكون بطله عنه اذا لم يكن
 به عن الاداء في المدعي عليه لبيان غيره عند اربعة وحيدة وعدها الشرط
 حتى لو وكل المدعي رجلا بالخصومة من غير عذر ولم يرضه المدعي عليه
 لم تنفع دعواه عنه حتى لا يلزم الجواب ولا يثبت حتم البينة وعدها رخص
 حتى تلزم وشيخ والمسئلة قد مرته في كتابه او لا وفيه ما يحل للمدعي ولا
 تنسب الدعوي الى غيره بل للحاكم كما لا تسع الشهادة الا ببيانه ومنها ما يحل للمدعي
 الخصم لا تسع الدعوي والبينة الا على خصم حاضرا الا اذا ائتمر المدعي ذلك
 لكن لا للحاكم لا للقاضى فبينة القاضى اليه فكسرة القاضى ان القاضى يثبت
 بما سمعه من الدعوي والشهادة يقضي عليه وهذا عندنا وعند السان في حصة
 المدعي عليه ليست بشرط اسماع الدعوي والبينة والعرض فيجوز ان يرضى على الغائب

عليه
 في اقامة بينة

عن

عنده وعندنا يجوز وجه قول الثاني انه ظهر صدق المدعي في دعواه
 على الغائب بالبينة فيجوز ايضا بالبينة فاسأل الحاضر ولا الوصفه ان
 دعوي المدعي وان كان خبرا بمثل الصدق والاذب ولكن يرفع جهة الصدق
 على جهة الاذب في خبره بالبينة فيظهر صدق دعواه كما اذا كان المدعي
 عليه حاضرا مجمعا ان المدعي عليه لا يخلو اما ان يكون مقرا واما ان يكون
 منكرا فان كان مقرا كان المدعي صادقا في دعواه ولا حاجة الى النقل وان
 كان منكرا يظهر صدق البينة وكان القضا بالبينة فضا حجة مظهرة
 الحق فيجاز ولها ما رويع رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال للورضي
 انه عنه لا تقض لاحد الخصم ما لم يسمع كلام الآخر وكان منهيها ولا القاضى
 ما تموز الجوف قاله استغالي ادا وانا جعلنا كخليفة في الارض واجل
 بين الناس الحق وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للورضي والارض
 رضي الله عنه افض بين هذين قال القاضى وانت حاضرينا فقال صلى الله
 عليه وسلم افض بينهما بالحق والجواب نعم لكما بالثابت ولا ثبوت في
 احتمال العدم واحتمال العدم ثابت وبالبينة لا احتمال للذب فلم يكن الحكم
 بالبينة حكما بالحق وكان ينبغي ان لا يجوز الحكم بها اصلا الا بما جعلت حجة
 لصورة فصل الخصومات والمنازعات ولم تظهر حالة الغيبة وقد
 خرج الجواب عن كلامه ثم انما يجوز القضا عندنا على الغائب
 اذا لم يكن عنه خصم حاضرا فان كان يجوز له ان يكون فضا على الحاضر حقيقة
 ومقتضى الخصم الحاضر الوكيل والوصي والوارث ومركب البينة وبين الغائب
 انما يجمعها مع فيه الدعوي لان الوكيل والوصي نايان عنه بصحة الامانة
 والوارث ناياب عنه شرعا وحصة الغائب كحصة المتوب عنه ولا
 يكون فضا على الغائب وكذا اذا كان بين الحاضر والغائب فيما وقع فيه
 الدعوي بان كان ذلك سببا لثبوت حقا للغائب لا الخاضر بصير حقا
 مدعا عليه فيما هو حقه ومن ضرورة ثبوت حقه ثبوت حقا للغائب
 وكان ان نكل حقا للغائب لا نكل ما كان من ضرورات الشيء لان الحقا به
 فيكون فضا على الحاضر حتى يرضى عن حقا له اخوه وامر مع ميراثا
 ولا نفقة لا تسع دعواه لانه دعوي على الغائب ثم يرد آثاره
 من ار المدعي عليه وامره وهما غائبان وليس معها خصم حاضرا لانه لم

نهان عن القضا لا بد
 الغرض من قبل سماع كلام
 الآخر والقضا ما بين
 للمدعي حال غيبه المدعي
 عليه نهان لا حد
 الغرض من قبل سماع كلام
 الآخر

يوجد انا بقوله حق يقضي على الارث ليكون ثبوت النسب من الغائب
من ضروراته تعالى ولو ادعى عليه ميراثا ونفقة عند الحاجة فتم دعواه
وتقبل بيئته انه دعوى حق مستحقة على الحاضر وهو المال ولا يمكن اثباته
الاثبات شبه من الغائب فينصب خصما عن الغائب ضروره ثبوت الحق
المستحق تعالى ولهذا اقرنا بنسب من عذر دعوى المال بالبيع اقراره
خلافا لما اذا ادعى على رجل انه ابوه او ابنه انه من غير دعوى
المال لا يبرهن فيه حمل بنه الغير والعبر وكان دعوى على الحاضر
الابري انه لو اقر به ببيع اقراره بخلاف الاقرار بالاخوة وعلى هذا
يخرج المسئلة الخمسة ونوابها علمنا ندركها في مواضعها انشا الله تعالى
ومنها عدم التناقض والدعوى وهوان لا يسوق ثباتا فنقض دعواه
لاستحالة وجود الشيء معا بآفته وبآفته حتى لو اقر بعينه لرجل
فما اقام يد فيها انه لم يمت حتى انشا اشترا فامته قبل ذلك لا تنضم دعواه
لان اقراره للملك الغير للمالك منع ايلامته قبل ذلك لا اشترا يوجب
الملك المشتري وكان مناقضا لاقراره واقرا بآفته ولا يبيع وكذلك
لو لم يضر ولكن نكل عن البيع فنقض عليه بكونه لم اذعان كان اشترا منه
قبل ذلك لا تنضم دعواه وتقبل بيئته في ظاهر الرواية لان النكول بغيره
الاقرار ورؤي عن الرضوخ انه سجع دعواه وتقبل بيئته هذا
اذا ادعى انما اشترا منه قبل الاقرار والنكول فاما اذا ادعى انما اشترا
منه بعد ذلك تنضم دعواه بخلافه لان الاقرار للملك الاقلان لا يمنع
الاشرا منه بعد ذلك لان التناقض لا خلافا زمان ولو قل كان هذا
للان اشترا منه منه ببيع موصولا كان ذلك ومفصولا لانه ليس ببيع
ما ناقض له دعوى على سبب منه ما يضرها لان سابقه الملك لئلا شرط
بحقوا الشرا منه ولو قل هذا البعد للان اشترا منه منه موصولا فالق
ان لا تنضم دعواه ولا استحسان فنقض ولو قل ذلك موصولا لا تنضم قايلا
واستحسانا وجه القياس ان قوله هو لان اقراره يكونه ملكا ان
المال وهذا لا ينقض دعوى الشرا بوجوب كونه ملكا للمشتري
فلا يصح كذا ادعى له مفصولا وجه الاستحسان ان قوله هو لان اشترا
منه موصولا معناه ومتنا والناشر وعاد انهم ان كان لان فاشترته
منه قال الله تعالى واذا كروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض اذ لم يكونوا

م فادفع اصلا

م كان

م اذ انتم قليل

وذكر في غيره من النسخة
والله ورحمته تعالى
تقبل بيئته لا ينعكس
انه عامل كذا فيناه

و ادعى

ما يستحيل وجوده حقيقة أو عادة تكون دعوى كاذبة حتى لو لم يزل يولد
مثله فكله هذا لا يشرع دعواه لاستحالة أن يكون إلا كبر سنا أو ما ذهب
إليه أصغر منه **فصل** في زاد الحق للمعروف السب من الغير هذا الذي رواه
الشيخ **فصل** وأما بيان حد المدعي والمدعي عليه فقد اختلفت عبارات
الشيخ في تحديد مدعي الغرض المدعي من أدرك الحظوظة لا يعبر عليها
والمدعي عليه من أدرك الحجاب **فصل** في دعوى كاذبة المدعي من يثبت
قبل غيره عبدا أو ابنا أو حقا والمدعي عليه من يدعي كونه من نفسه وقال
بعضهم ينظر في المختار من أيها كان منكرا فلا حرج لو مدعيه وقال
بعضهم من غير عما في يد غيره لنفسه والمدعي عليه من غير عما في يد
لنفسه فيحصلان بذلك على الشاهد والمعر فالشاهد من غير عما في
يد غيره لغيره والمعر من غير عما في يد نفسه لغيره **فصل** وأما
بيان حكم الدعوى وما يتمل بها فحكمها وجوب الحجاب على المدعي عليه
لأن قطع الحظوظة والمنازعة واجب ولا يكتفى بالقول بالحجاب وتكفي
واجبا وهل يباله القاضي الحجاب كقولنا كقول المدعي ذكر في القاضي
أنه يباله وذكر في الزيادة أنه يباله ما لم يقل المدعي سئل عن دعوى
وعلى هذا إذا تقدم الخصمان إلى القاضي هل يبال المدعي من دعواه وإذ
القاضي أنه يباله وفي الزيادة أنه يباله يعرف ذلك في أدب القاض
إن شأه تعالى وإذا وجب الحجاب على المدعي عليه وأما أن أقر وأما أن
أنكر وأما أن سكت فإن أقر يومئذ رفع المدعي لظهور صدق دعواه
وإن أنكر فإن كان للمدعي بينة أقرها فإن قال لا بينة لي ثم حابا بينة
هل تقبل روى الحسن عن أبي حنيفة أنها تقبله وروى عن محمد أنها لا
تقبل **فصل** وحسب ما روى عن محمد أن قوله لا بينة لي أقر على نفسه
ولا شأنه لا يثبتهم فلا أقر على نفسه ولا بينة له لا بينة بعد ذلك رجوع
عما أقر به فلا يصح وحسب ما روى عن أبي حنيفة أن من الجزأ أن يكون
له بينة لم يعلها المدعي بأن أقر المدعي عليه من يدعيه قوله يعلم به
ثم بعد ذلك فامكن التوفيق فلا يكون إلا بأن يابى بينة بعد ذلك
رجوعا تقبل وإن لم يكن له بينة وطلب من المدعي عليه علف من أجل
التخفيف على من ذكر وأن لم يعرف ولم ينكر وكنت سكت عن الجواب فتذكر
حكمة في الفصل الذي يليه أن شأه تعالى **فصل** وأما بيان حجة المدعي

سما

م المدعي

كتاب

والمدعي عليه فالبينة حجة المدعي واليمين حجة المدعي عليه الحديث المشهور عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه
جعل البينة حجة المدعي واليمين حجة المدعي عليه والمعمول كذا لا يقتضي أن
المدعي يدعي أمرا خفيا فيحتاج إلى الظاهر والبينة قوة الإظهار لا الكلام
ليس يحتمل فحجة المدعي واليمين وأن كانت مؤلفة كرامة استدل بها
وهو كلام الخصم فلا يصح حجة مظهره الحق ويصح حجة المدعي عليه أنه
متسلك الظاهر وهو ظاهر المدعي حجة الاستمرار لحكم الظاهر واليمين وأن
كانت كلام الخصم فهي كاف للاستمرار وكان جعل البينة حجة المدعي وجعل
اليمين حجة المدعي عليه وضع التي في موضع وهذا أحد الجملتين وعلم هذا
مخرج القضاة شاهد واحد ويمين المدعي لا يجوز عندنا وعند الشافعي
يجوز وأخبرني ياروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين وكان
الشهادة أنما كانت حجة المدعي كونهما من حجة حجة الصدق على حجة الذنب
في دعواه واليمين أنما كانت حجة الشهادة بغير اليمين وكان اليمين في كونهما حجة
مثل البينة وكان ينبغي أن يثبت بها البينة البينة الشهادة بغير اليمين وليس
الحديث المشهور والمعمول وحسب الاستدلال باليمين من وجهين
أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب اليمين على المدعي عليه وأوجبت حجة
المدعي لا تنقض وأوجب على المدعي عليه وهذا خلاف الضر والنظر لا تجعل كل
حسنة التي من حجة المدعي عليه أنه ذكر اليمين كلام القريب فيقتضي استمرار
كل الحسنة فلو جعلت حجة المدعي لا يكون حجة اليمين حجة المدعي عليه
يؤثر في الحان ما ليس بحسنة وهو غير المدعي وهذا خلاف الضر وأما
الحديث فقد طعن فيه يحيى بن عيينة وقال لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم القضاة شاهد ويمين وكذا روى عن أبي هريرة أنه لا يسأل عن اليمين
مع الشاهد فقال لا بدعة وأول من قضى بها معاوية وكذا ذكر ابن جريج عن عطاء
بن الربيع راج أنه قال كان القضاة الأول أن لا يسألوا الشاهد أن يقول من قضى
بالبينة مع اليمين عبد الملك بن عمرو بن معاوية ثم ورد موثر الأحاد جعل اليمين
لشهود فلا يقبل فلو ثبت فيه أنه قضى بشاهد ويمين أو باليمين فيه فثبت
قضى وفرد روى عن بعض الصحابة روى أسعدهم أن قضى بشاهد ويمين
فلا يمانر وعندنا يجوز القضاة في بعض الأحكام أن يمانر بشاهد واحد إذا كان
عدلا بأن شهد أنه أنه هذا إذا كانا فقبل شهادة أنه حي لا يمل كالمسئور

والهين ما يحاط فيه فمحل علم هذا نوعا من الدلائل صانوها عن التناقض
وبهذا بين سلطان هذه الشافعي في رد الهين والدمي عند تولي المدعي عليه
لان النبي صا عليه وسلم لم يجعل الهين حجة الا في حق المدعي عليه فالرد الى
المدعي كونه وضع التي في غير موضع وهو حد الظلم وعلى هذا يخرج
الحارج مع ذلك البعاد انا ما البينة بها لنقل حجة ذي اليد بها جعلت
حجة للدمي ودواير ليس يدعي عليه هو مدعي عليه فلا تكون البينة حجة له فالحلف
يبطل بالعدم فالحلف ببينة المدعي عن الحارج فيعمل بها وقد يخرج المسألة على
اصل الخبر ذكره في موضعنا من شأنا معار وما هنا ذكره على الهين
فمحل ما لا ينفقوا العلم واليهين في مواضع في بيان ان الهين واجهه في بيان
شرائط الوجوب وفي بيان كيفية الواجب وفي بيان حكم ادائه وفي بيان حكم
الامتناع عن تحصيل الواجب اما بالواجب فالحديث المشهور وهو قوله
صا عليه وسلم البينة على المدعي واليهين على المدعي عليه وعلى كل ذلك ايجاب
واما شريط الوجوب فامواج منها الا انكار لانها وجبت للحاجة الى دفع
الجهل وهي تمتد اليك وانكارا فادان مقرا لا حاجة لان الانسان لا يتم
قولا فادان على نفسه ولا انكار نوعان نص وادلة اما النص فهو صريح
الا نكار واما الدلالة فهو السكوت عن جواب المدعي عن غير ادلة لان
الدعوى اوجبت الجواب عليه والجواب نوعان اقرار وانكار فلا بد من
حصول السكوت على احدهما والخارج على انكار اولي لاننا قال المدعي على كذا
عنا ظهور الحق المتفق لغيره مع قدرته عليه وقد يكت عن اظهار البينة
مع قدرته عليه وكان حصول السكوت على انكار اولي وكان السكوت انكارا لادلة
اولي مكننا للمدعي بولي يكره ولكنه قال لا اقروا انكره ولكن اصبر على ذلك
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا انكار وقيل بعضهم هذا قوار والمول
اشبه لان قوله لا اقروا لا انكار احراز السكوت عن الجواب والسكوت انكار
على امر ومنهم من اطلب من المدعي ان يثبت على المدعي عليه حقا للمدعي في حق
الانسان فليغيره واجب الاثبات عند طلبه ومنها عدم البينة الحاضرة
عند بر حجة ركنها وعند ما ليس شرط في تولي المدعي في بينة حاضرة
ثم اراد ان يحال المدعي عليه ليس له ذلك عند وعده ما له ذلك وجه قوله ما
ان اليهين حجة المدعي لا بينة ولهذا يجب الاعتدال به وكان له ان يستنفا
ايها شأ ولا يحسنة ان البينة فيكونها حجة المدعي كاصل لكونها كالم غير

و اذا عرفت ان البينة حجة
المدعي واليهين حجة للمدعي
عليه ما ذكره في موضعنا
وعده في البينة فذكر في
كتاب الشهادة حيث

الحض واليهين كالحلف عما لكونها كلام الحض ولهذا اوافق البينة ثم اراد اختلاف
المدعي عليه ليس له ذلك والقدرة على اصل من المصير الحلف ومنها ان يكون
المدعي حواسه تعالى خالصا فلا يجوز الاختلاف في الحدود والخاصة حقا
لله تعالى في تحديد الزوا والسرقة والشرع بان الاختلاف لا حال التناول ولا يفتي
بالقول في الحدود والخاصة لا بد عند بر حجة وعندها اقروا فيه شبهة
العدم والحدود ولا تحمل البذل ولا ثبت بدل في شبهة ولهذا لا يثبت بشهادة
النساء والشهادة على الشهادة الا بالسرقة بخلاف على اجد المال ولولا اليهين في
البعان لانه جار مجري الحدود وامر احد القذف فيجوز فيه الاختلاف في
ظاهره والرواية لانه ليس بالمتخصصة حقا لله تعالى بل هو به حواله في شبهة التكرار
التفريق وفي التفريق يحلف لكانها ومجري الاختلاف في القصاص في النفس
والطرف لا القصاص خالص حواله ومنه ان يكون المدعي ما يحلف
الاقرار به شرعا بان كان لواقبه له اقراره فان لم يكن له غير معه الاختلاف
حتى ان من ادعي على رجل انه اخوه ولم يدعي في غير من اننا فليحلف لانه لو اقر
له بالاخوة لم يجز اقراره لكونه اقرارا على غيره وهو ابوه ولو ادعي انه اخوه وان
فيه ما لا من نكاح ابية وانه مستحق لثمنه بارته من ابية بخلاف لاجل البينة
لا للاخوة لانه لو اقر انه اخوه لم يجز اقراره في حق الارش في يوم تسليم البينة
اليه ولم يصح في حق النسب حتى لا يفتي بانه اخوه وعلى هذا عديم في ذلك
ادعاء رجلان فاقربه لاحدهما وسكنهما في العاقل البينة له فقال لا اخرا بينة
لي وطلب من الثاني تحليف المفضل يحلف في حق البينة لانه لو اقر به لكان اقرارا
يا فلا فادان الكفر لان اولي الذي لم يقر له بالثبوت على اقله باقرار
به لغيره فثبت في قيمته بخلاف المقر باسما عليه وقد ثبت ذلك للمدعي عليه
هذا المدعي ولا بد في من ان له اقرارا بالثبوت له مع وضل في حق ما ذكر
ويختلف ولو ادعي على رجل انه زوجة ابنته لصبره فانكروا لا يحلف
عند بر حجة بطريقين احدهما لواقربه لا بصحافه اقراره به اقراره به
عنده فادان الكفر لا يستحلف والثاني بان الاختلاف لا يجري وانما عدا
وعندهما يحلف لكن عند ابي يوسف يحلف على السب وعندهما يحصل
والعلم بما ذكره ان شأنا السب هذا ادان السب حيز المدعي فان
كانت كبيرة وادخل اباها روحها اياه فصرها ما يحلف عديم حجة
لا فلان من الطرفين وعندهما لا يحلف ايضا لحد الطرفين وهو انه لو

و اذا عرفت ان البينة حجة
المدعي واليهين حجة للمدعي
عليه ما ذكره في موضعنا
وعده في البينة فذكر في
كتاب الشهادة حيث

له عليها في الحال لا يجرأ قاره ولان غفلت له عندها لاهالوا قوت لهج اقارها
 والاختلاف عندها بحرك فيه لكن عدا يوسع على السبب باسمه ما على ان
 اباهار زوجها وهو صغيره الا بعد ان يرضى بحلف على الحكم كما هو مذهب
 محمد **وكذا** عدت امرأة على رجل انه زوجها عند فائد المولى لا يحلف
 عند ابر حبيبة بطريق احد هما انه لو اقر عليه لا يجرأ قاره وانما انه
 لا يستحلف **فان** كان عدته وعنه هما اعلم ايضا لكن لطريق واحد وهو
 انه لو اقر عليه لا يجرأ قاره ولو ادعى رجل انه زوجة امتة لا
 يحلف المولى عدا ابر حبيبة وعندها يحلف بطريق واحد وهو ان
 الاستخلاف لا يجري في النكاح عدته وعنه بحرك واسه اعلم وعكره ان
 خرج اخلا فيهم والاشياء السبعة انه لا يجري فيها الاستخلاف عند
 ابر حبيبة وهو النكاح والرجعة والغزو والابلا والسبب والرفق والاول
 والاستعداد اما النكاح فهو مدعي رجل على امرأة انها امرأه او يدعي امرأة
 على رجل انه زوجها ولا يثبت المدعي وطلب من المذكر وامسا
 الذخيرة هي ان يقول الزوج للطلقة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعا
 واكرت المرأة ونحو الزوج عن اقامة السنة وطلب بمنها وامسا
 الغني في الابلا فهو ان يكون الرجل الا من امراته ومضت اربعة اشهر
 فقال قد كنت فمشت اليك بالرجوع فلم يثبت فيك لم ترضوا لو ثبت
 ولا يثبت للزوج وطلب بمنها وامسا **السبب** فتخون يدعي على رجل انه
 ابوه او ابنته فانكر الرجل ولا يثبت له ولا يثبت له فطلبت عينه وامسا الاول فان
 يدعي على امرأة انه اعترق اباها وان اباها مات ولا بينهما مضان
 فانكرت ان يكون اعترقه وان يكون ولا تنا بينهما ولا يثبت للمدعي
 وطلب بمنها علما انكرت من المولى وامسا **الاستعداد** فهو ان يدعي
 امتة على مولاها فتقول انا م ولد لولاء وهذا ولد لي فانكر المولى
 لا يجري الاستخلاف وهذا الموضع السبع عند ابر حبيبة وهم اسه
 وعندها بحرك والدعوى من الجانبين تنصور فوالفصول الستة
 والاسئلة تنصور الامزج جانب واحد وهو جانب الامه فامسا
 من الجانبين فلا تنصور والدعوى لانه لو ادعى ثبتت بشهر المدعي
 وهذا ينال على ما ذكرنا ان انكول بذل عند ابر حبيبة وهذه الاشياء لا
 تحتل البذل وعندها اقرار فيه شبهة وهذه الاشياء ثبتت بدليل

ومنه ان من المذاهب
 تحتل البذل عند ابر حبيبة
 مع كونه تحتل للزوج
 وعندها ان من مذهب
 لا قرار سواء احتل البذل
 اولاً

واما الاقرار بدين مدعي
 على ذل لانه فاك يدعي
 وقال انه من لا يثبت
 لم يجر عليه رقبته ولا
 يثبت للمدعي طلب عينه

واما الاقرار بدين مدعي
 على ذل لانه فاك يدعي
 وقال انه من لا يثبت
 لم يجر عليه رقبته ولا
 يثبت للمدعي طلب عينه

اقوام لا يتحسرون على اظهار رغبهم في عرض من الاعصار الى يومنا هذا ونرجو
من فضل الله تعالى ان لا يعجزهم عن اظهار ما يتخلوه الى انفضال الدنيا وان راي الناس
ما يكون تغليبهم في دينه فعلا لا رويانا رسول الله صلى الله عليه وسلم غلظ علي
ابن صورا دل ان ذلك واسع فيقلط على اليهودي باسمه الذي انزل النور على
معنى وعلى النصر اني باسمه الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوس باسمه الذي
خلق النار ولا يختلف على انشارة المصحف مع غير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
هذه النور او هذا الانجيل انه قد ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن ان نفع
الاشارة الى الحرف المحرف يكون التحليف به تعظيما للمسيح كلام الله تعالى
ولا يبعث هؤلاء الى سوت عباد اثم من البهيمية والكثبيسة وبين النار لا فيه
تعظيم هذه المواضع وكذا يجب تغليب البهيمية على المسلم بزمان ولا مكان
عندنا وعلى الاشفاق ان كان بالمدينة يجعله عند المسلمين وان كان بمكة
عند المنزلة ويجعل بعد العصر والصبح قولنا لا روي من الحديث
المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدي واليمين على
على المدي عليه مطلقا عز الزمان والكان وتروكي ان اختتم زيد بن
ثابت رضي الله عنه وابرمطع وداري المروان من الحكم ففضي علي بن زيد
ثابت باليمين عند المنبر فقال زيد احلف له مكان في فقال له مروان لا
واسه لا عند مناخ الحق فيجعل زيد يحلف ان جفته لحق وامر ان يحلف عند
المنبر فجعل مروان يبعث من ذلك ولو كان لا روي لا يحلف ان يباه زيد
رضي الله عنه وكان يحضر التحليف بزمان ومكان تعظيم عندهم الله تعالى
وفيه معنى الاشراك في العظم وامر بان يصفا الحلف عليه انه علم ما دا
يحلف فيقول الدعوى لا تخلو امانا ان كانت مطلقة عن سبب وامر ان كانت
مقتضية سبب فان كانت مطلقة عن سبب بان ادعي عدا او اجارة او ارضا
او اكر المدي عليه فلا خلاف في ان يحلف على الحكم وهو ما وقع فيه الدعوى
فيقال باسمه ما هذا العدا والمجارة والارض لفلان هذا ولا شيء من ذلك
مقتضية سبب بان ادعي انه اقرضته اياها او غصبته او اودعها فانك
المدي عليه فقد اختلف فيها ابو يوسف فيحلف على السبب باسمه ما استقرضت
منه اياها او ما غصبته اياها او ما اودعني اياها ان يقرض المدي عليه ولا يصح
فيقول قد استقرضت من فلان وقد غصبته وقد ودعته ولا يكون عليه لامة
ابراء عند ذلك او رد الوديعة وانما ابرز ذلك لئلا يلزم من في حثيد حلف

عليه من حثيد

مع اسم الله تعالى

اول الحكم قال ابو يوسف
يحلف على السبب

على الحكم وعلى محمد يحلف على الحكم من لا يتبادر اليه ما له عليك هذه الالف ان ادعي
وحده قول محمد ان التحلف على السبب تحليف على ما لا يملكه الحلف عليه عني
لما كان يكون وحده السبب ثم انتم ما باروا بالرد فلا يملكه الحلف على غير
السبب ويملكه الحلف على الحكم على كل حال وكان التحليف على الحكم او على وجه
قول ابو يوسف ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف اليهودي باسم
الفساءه على السبب فيقال باسمه ما تملكوه ولا علمت له فان لا يملك الا قدرا
لان الداخل تحت الحلف ما هو الداخل تحت الدعوى والداخل تحت الدعوى
وهذه الصورة مقصودا هو السبب فيحلف عليه فبعد ذلك ان يملك الحلف
على السبب حلف عليه وان لم يكن وعرض حثيد حثيد يحلف على الحكم وعلى هذا
الخلاف دعوى الشراذ انكر المدعى عليه فبعد ابو يوسف يحلف على السبب
باسم ما بعته هذا الشيء لان بعض الخصم والتعريض في هذا ان يقول قد يبيع
الصل الذي تم بعود اليه بهيمة او فتح او اقامة او رد ببيع او خيار شرط او
خيار روية وانما ابرز ذلك كيلا يلزم من حثيد حثيد يحلف على
الحكم باسمه ما يملكه يبيع قائم او شرا قائم بهذا السبب الذي يدعي وهكذا
يحلف على قول محمد وعلى هذا دعوى الاطلاق ان ادعت امرأة علي
زوجها انه تملكها ثلاثا او حلف على كذا والامر الذي دل على حلف على السبب
عند ابو يوسف باسمه ما يملكه ثلاثا او ما حلفها الا ان بعض الروي فيقول
ان الانسان قد يخالف امراته ثم نفوذ اليه وقد يملكها ثلاثا فتمت في بيع
اخر ثم نفوذ اليه في حثيد يحلف على الحكم باسمه ما هو حرام عليك ثلاثا
طالقا او باسمه ما هو مطلق منك ثلاثا او ما هو حرام عليك بالخلع او ما
هو بين منك وخوفه ايعاراك وهكذا يجعله على قول محمد وعلى
هذا دعوى الاتفاق في امة بان ادعت امة على مولاه انما اعتد بها
وهو منك عند ابو يوسف يحلف المولى على السبب باسمه ما اعتد بها الا ان
يعرض انه يتصور التعرض في هذا والعود بان اردت المرأة والحقت
بدار الحرام ثم ساها او ساها غيره فاشترها ما حثيد يحلف على كذا له
محمد ولو كان تدعي العتق هو العبد يحلف على السبب لا خلاف باسمه ما
اعتدته وانك قائم الحال في مثله لا ندام يتصور التعريض في العبد المسلم
لا يحلف السبي بعد العتق حتي لو كان العبد لم يرد وصلا او كان كان اعطاه
عند محمد على الحكم لاحتمال العود الى ارضه ان ادعى ان العبد لم يرد

نق

عند النقي

اد الماخ من ظهور الصدق فخره انكار المدعي عليه وقد عارضه النكول لانه لو كان
 صادقا فأنكاره لكان النكول للتعارض فظهر صدقه وقد عواه وقسوله
 بمحتمل به بكل نوعا على ان صادقه قلنا هذا احتمال نادر لا يميز اليها وقد
 مشروعة فالظاهر ان السان لا يرضى بموافقة خزانة عن مباشرة امر
 مشروع ومثل هذا الاحتمال يفظ انما يرضى ان يثبت حجب
 العيب لا الجاح وان كان محتملا في الجملة لا يهاجم من ليس بقصود عزالكم
 لكن لما كان الظاهر هو الصدق سقط اعتبار احتمال الكذب لانه اذا
 الحديث فنقول لا يثبت حجب المدعي وهذا لا يفي ان يكون غير حاجز لذكره
 قلنا محتمل انه لم يذكره لما قلتم وعجبت انكم لم تذكره مضاعف كون حجب تسليطا
 للمجهدين على الاحتياط ليعرف كونه حجة بالاري والاستنباط فلا يكون حجب
 الاحتمال **واما** رد البير الى المدعي فليس مشروع لاذكر اسفل **واما**
 حديث المتداد فلا حجب منه لانه فيه ذكر الرد من غير كونه المدعي عليه وهو
 خارج عن افعال النكول وكان مقولا بعد النكول وتأويله ان بعد اذ ادعى ايضا
 فانكر عثمان بن عيسى عنه فتوجه البير عليه ونحن به نقول هذا اذا نكل
 عز البير في دعوى المال فان كان النكول في دعوى القصاص فلا خلاف **اما**
 ان تكون الدعوى في القصاص في النفس **واما** ان يكون في دوز النفس فان
 كان في النفس عند ان حجبته دعواه لا يقضى فيه لا بالقصاص ولا بالمال
 لكنه يحسب حتى يقر او يحلف بدا وان كان الدعوى في القصاص في الطرف
 فانه يقضى بالقصاص في العدد وبالدية في الخطا وعند هذا لا يقضى القصاص
 في النفس والطرف جميعا لكن يقضى بالاشارة لانه يميز بينهما بناء على ان
 النكول بذل عدل حجبته دعواه والطرف فحتمل البذل ولا يخفى في
 الجملة فان من وقت فيه اكله والعياد باس ما سر غيره فظهر ما يباح له
 القطن صا به للنفس وجب تبخير ان الطرف يسلك به مسئلا لا موالاة
 خلق وفاقية للنفس كالمال **واما** النفس فلا تختار البذل ولا باختار حال
 ولذا المباح له القطن اذا قطع لثان عليه والمباح له القطن اذا تباين
 وكان الطرف خارجا عن كمال المال بخلاف النفس فامر القصاص بالنكول في الطرف
 دوز النفس فكان الاعتبار ان لا يستعمل في النفس عند كماله يستعمل في الاشياء
 السبعة لان الاختلاف ليسوا المقصود المدعي وهو احب احب اليه
 بالنكول لا يقضي فيها بالنكول فضلا عنه وكان ينبغي ان يستعمل الا ان يحسن

قوله لو كان حجة

الاختلاف فيها لا الشرح ورد به في باب القسامة وجعل حقا مقصودا من
 نفس تخطا لمر الدم وتخطا لثان لكون البير الكاذب مقلد لما بالنكول
 ما احسن مستحقا عليه مقصودا من حجب حتى يقرر وتختلف خلافا لاسا السبعة
 فان الاختلاف فيها ليسوا المقصود بالنكول وانما لا يقع وسئل الى
 هذا المقصود وعندها النكول انما يرضى شبهة العدم ما ان يقرر بطر او الكوت
 وانه محتمل والقصاص بدو بالشبهات واذ سقط القصاص للشبهة حجب
 المال بخلاف شبهة الشايع ارجال والشهادة على الشاهد انما لا يسل في باب
 القصاص مالا لا القصاص حال من حجه مره القصاص وهو عدم البات
 حجة مظهرة للحق وهي شهادة شهود كدراصول والقصاص لها من حجب
 من عليه القصاص وهو عدم التبصير على اقرار **والاصل** ان القصاص اذا
 بطر حجة من له القصاص لا يجب له الدية واذ اسقط حجة من عليه حجب
 الدية **واما** في دعوى السرقة اذ اختلف على طاهر ان يريه من كلفه الحجب في
 طاهره لا فاقا ويلك لانه ينزله القصاص في الطرف عند الحجبته وعندها يميز لانه
 السرقة في القصاص هو عجزه لانه يرضى بالحدود ولا يقضى فيه شي ولا يجله لانه
 حد وبطل علف ويقضى فيه بالغير دور الحد كذا في السرقة يحلفه وبعض
 المال **والقطع فصل** **واما** ان ما تدفع به الحظومة عزالكم عليه
 ويخرج عن كون حجب المدعي فنقول وبالله التوفيق انه يخرج عن كون المدعي
 يكون بدو بعد المالك وذلك بعرف بالبينه او بالادراك او علم القاص نحو
 ما اذا دعي على رجله ارا او اذنه او ثوبا فقال الذي يدعيه من ملك فلان
 القاب او دعيه وجعله الكلام فيه ان المدعي لا يجله **واما** ان يدعي عليه ملكا
 ولم يدع عليه فعلا او يدعي عليه فعلا فان دعي ملكا مطلقا ولم يدع عليه
 فعلا فقال الذي يدعيه او دعيه فلا القاب او رهنها او اجرها واعاها
 او عصبها او سرقتها او اخذتها او انزعها او ضلته منه ووجدتها او اقام
 البينة على ذلك تدفع عنه الحظومة دعواه عامه اعلمه وقال ابن ابي
 تدفع عنه الحظومة فام البينة او ليرثه وقال ابن ابي تدفع عنه
 الحظومة فام البينة او ليرثه وهذا المراد ليرثه من واما القاص
 والاحتمال فان كان يدعي عنه الحظومة عدرا حجبته وبعدها يرضى
 وعدا يرضى لا تدفع وهو المسألة المعروفة بالخصية وانما تعرف في
 الجامع ان شاة نال له وكذلك لو ادعى المالك والفعل على غيره كالبابان

م على هذا المال بكل نفي
 بالمال لا ما يعلق ان النكول
 حجة في الادراك والحدود
 الحاصلة واما ما في حجب
 اذ اختلف به
 حصصا

قال فاما ملكي فخصته مني فلان لا نه لم يدع علي اليد وقال فاضا رخصه
 اليد د عوي مطلقه وكان على الخلف الذي ذكرنا فاما اذا ادعى عوي
 اليد فملا بان قال هذه دارك اود ابني او ثوب او عتلك او غصبتك او
 سرقتها او استأجرتها او زنتها مني وفي الذي يريد ان يثبته لاثبات الغائب
 او دعيها او غصبتها فانه يدعي ذلك وقال البيهقي عوي لا يثبت مع عني
 الخصومة وهو الذي في ان اليد عوي كالمالك المطلق انما يكون خصما
 بيده الا يركب في المدعي لولم يركب فيه لم يركب خصما فاذا انقضى البيهقي على اليد
 لغيره كان الخصم ذلك الغير وهو غايبه فاما في عوي النفاق انما يكون خصما
 بفعله لا ببيده الا يركب ان الخصومة متوجهة عليه بدونه وادان خصما
 بفعله فالبيهقي لا يثبت ان الفعل منه لم يركب فيه خصما او ادعى بغيره
 فاعلم بان في الخصم مني واخذ مني فاقام ذاك اليد البيهقي على المدعي
 تندفع الخصومة ولو قال لصرف مني فاقبصارا تندفع الخصومة كما
 في الاخذ والعصب وهو قول محمد ورفعه في الاستحسان لا يندفع فرق
 بيده وبين الاخذ والعصب وهو قول ابراهيم والبرقي وسفي وحيه
 الفرق يعرف والطامع ان ثلثه ثلثي ولو في المدعي هذه الاركان كانت
 لاثبات فاشترطها فانه يدعي في يد يده او دعي فلان الذي ادعى
 الشراء من حخته او سرقتها منه او غصبتها تندفع عنه الخصومة من
 غير اقامه البيهقي عوي لا يثبت كوف يد غيره بصادقها اما
 المدعي عليه فظاهر واما المدعي فبدعواه الشراء منه لان الشراء لا يصح
 بدون اليده وكذا اقام الذي في يد يده البيهقي على قرار المدعي بذلك لا يثبت
 الثالث بالبيهقي كالثبات بالمعاينة ولو عاينا اقراره لا ندفع الخصومة
 كذا هو وكذا اذا ادعى الناقض بتركه لان العلم المستدل في زمان العلم
 فوق الاقرار لكونه محتمل متغيره الى البسركا تميزه البيهقي ولو اقراره حجة
 مقتضيه على المقر خاصة ثلثا اذ تدفع الخصومة باقرار المدعي فيه حكم
 الناقض اولى ولو في الذي في يد يده انفسه من فلا الغائب لا تندفع الخصومة
 لانه ادعى الملك واليد لنفسه وهذا من ركوبه خصما فكيف يدعي الخصومة
 ولان اقام المدعي البيهقي انه اتاقت من عبيد الله وقال الذي في يد يده عني
 عبيد الله لا تندفع الخصومة من غير بيته لانها مفقودة على الوصول
 اليه من يد عبيد الله فان يثبته اليد له وهو غايبه وعلى هذا الاصل مسائل كثيرة

لان ادعى العدي في حوائله
 ما لم يثبته بالعلم في
 يد عوي ملك مطلق فاشترط
 الخصومة مني

في الطامع تذكرها فان ثلثه ثلثي **فصل** واما حكم نفاذ المدعي وحقه والام
 فيه فهو من غير احد هما في بان حكم نفاذ المدعي من مع نفاذ المدعي
 والثاني في بان نفاذ المدعي غير انما بان حكم نفاذ المدعي من مع
 نفاذ المدعي ليس يسمع الا كلام فيه فهو من غير احد هما حكم نفاذ المدعي
 انما يثبت على اصل الملك والثاني حكم نفاذ المدعي ليس على المدعي بل على الملك
 اما الاول فالاول ان البيهقي اذا نفاذ فاصل الملك من حخته الظاهر فان
 امكن من حخته احداها على الاخرى يعيد بان لا يثبت حخته من حخته الشرع
 والراجح لم يثبت في احكام الشرع وان نفاذ المدعي وان امانة العمل
 فله واحد منها من كل وجه وجبا العمل به وان نفاذ العمل بها من كل وجه
 وامسك العمل بها من وجه وجب العمل به لان العمل باليد ليس واجب
 بقدر الامكان وان نفاذ العمل بها اصلاحا سقط اعراضها والتحق بالعدم
 او لا حخته مع المعارضة كلاحده مع المرافضة وجعل الاكلام فيه في هذا
 الفصل ان المدعي ثلاثة انواع دعوي الملك ودعوي اليد ودعوي
 الحق وادار محمد رحمه الله مسا الى الدعوي على دعوي الملك واليد
 والنسب اما دعوي الملك ولا تخلو اما ان يكون من الخارج على ذي اليد واما
 ان يكون من الخارج جرح على ذي اليد واما ان يكون من صاحبي اليد احدهما
 على صاحبه فان كانت الدعوي من الخارج على ذي اليد ودعوي الملك واما
 البيهقي ولا تخلو اما ان قامت اليدين على ملك مطلق عز الوقت واما
 ان قامت على ملك موقت واما ان قامت احدهما على ملك مطلق والاخرى
 على ملك موقت وكذلك لا يخلو اما ان كان ريب واما ان كان يدين
 سب فان واما على ملك مطلق عز الوقت فبيته الخارج اولى عند
 اصحابنا وعند الشافعي رحمه الله بيته ذي اليد اولى وجه قول
 الشافعي ان البيهقي نفاذ من حخته الظاهر من حخته بيته ذي اليد اولى
 وقال القائل بها اولى ولها على بيته فدعوى النافذ وان كان البيهقي
 حخته المدعي لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيهقي على المدعي ودعوى البيهقي
 فلا تكون البيهقي حخته واليد على يد ليس يدعي ما ذكره محمد بن محمد
 امامنا من غير عفا فيه عني وانفسه والموصوف به هذه الصفة هو
 الخارج لا ذو اليد لا يخلو غير عفا فيه سب نفسه بل من يدعي بالحق
 بيته بالعدم فبيته بيته الخارج بالا معارض فوجب العمل بها ولا ريبه

بينة الخارج اظهرت له سوا الملك وكان القضا بها اولى كاد او قنت البستان
صا ووثقت بعد الخارج لاله ود كاله الوصف انها اظهرت له سوا ليد
لانهم شهدوا له الملك المطلق ولا علم ان الشاهد الملك المطلق لا يعلم
به ولا يحصل العلم الملك الا بعد العلم بدليل الملك ولا دليل على الملك المطلق
سوى ليد فاد اشهد بالخارج فقد اثبتوا كور المال فريد وكور المال فريد
دكي البند ظاهر ثابت للحال وكانت يد الخارج سا بقية عليه فدان ملكه
سابقا ضرورة واد اثبت سوا الملك الخارج يتفق ببينة له ما لبث الملك
واليد في هذا العين في زمان سابق ولم يعرف لثالث فيها يد وملك علم
انها انتمت من يد اليه فوجب اعادة يد ورد المال اليه حتى يتم صاحب
البند الاخر المحمدا بى طريقه انتقل اليه كاد اعاين القاضي كور المال فريد
اشان وبعده لنفسه ثم اراه فريد غيره فقامه واد البند اذ اذ عاه دله
الرجل اذ ان يقين سيبا صالحا لا انتقال اليه وكذا اذ افر المدي على ان
هذا المال كان في يد المدي فانه يوسر بالرد اليه الى ان يتبين الحق طريقا
صالحا لا انتقال اليه كذا هذا وكذا اذ ارضا وتاخر احد هما سبق
لان هذا تنازع من حيث المعنى خلاف النتائج لان هذا لم يثبت سبق
يد الخارج لا تقدم تصور السبق والتاخر فيه لان النتائج فلا عين التدر
مطلب التخرج من وجه اخر من قبضه صاحب البند باليد وما هنا
خلافة هذا اذا قامت البستان على ملكه مطلق عز الوقت من غير سب
فاما اذا قمتا على ملكه موقت من غير سب فانا استوي اليه فقام يقين
الخارج لا تسقط اعتبار الوقتين للتاخر في قبضه دعوى سوا مطلق
وان كان احدهما سبق من الآخر يقين لا سبق وقتا بهما كان قوله
ابن حنيفة وابن يوسف ويحمد وزوي ابرساعة عن محمد ارجع
عن هذا القول عند رجوعه من الرقة وقال لا يقبل من صاحب
البند بينة على وقت وغيره الا بالنتائج والحق جوابا لما هر
الدواية لا يثبت صاحب الوقت اظهرت الملك له في وقت لا يارعه
فيما جحد فيدفع المدي اليه الى ان يثبت بالدليل سببا للانتقال
عديا غيره وان قامت احدهما على ملكه مطلق والاخر على ملك
موقت من غير سب لا يبره للوقت عند ابن حنيفة ويحمد وبعض
الخارج وهذا ابن يوسف يقين لصاحب الوقت بهما كان وزوي كمال قوله

على شيعه

ابن يوسف وجه قول ابن يوسف ان بينة صاحب الوقت اظهرت الملك له
في وقت خاص لا يارضاه فيه بينة مدي الملك المطلق يقين على جمل
المعارضة وعدمها لان الملك المطلق لا يتقرر لموقع فلا سبب المعارضة
التيك والاحتال واليد لا يدعي كل واحد من خارج عن البانث وانما كل
كل واحد منهما البينة اما شتر ادم رجل واحد وقت بينة احدهما
واظنوا بالاحتراك انه يقين لصاحب الوقت لانهما وجه قول ابن حنيفة
ويحمد ان اللد المطلق احتال السبق والتاخر ان المطلق يحمل السبق
والاخر كوار ان صاحب البينة المصلحة لو قنت ببينة كان وفيها استق
موقع الاحتال في سبق الملك للوقت فتسقط اعتبار الوقت في دعوى ملك
الملك في قبضه الخارج بخلاف الخارج اذ اذ اعاين التاخر من رجل واحد زانابع
اد اكان واحدا فقد اتقا على مال الملك شيعه وانما مرادش وقد ظهر الخارج
ان شري صاحب الوقت اسبق ولا تنازع مع الآخر وشرا واما مرادش ولا يعلم
ابن حنيفة وكان صاحب التاخر اولى به اذا قامت البستان من الخارج وذي اليد
على ملكه مطلق او موقت من غير سب واما في دعوى ذلك بسبب فان كان السبب
هو الارش فكذلك الجواب عن قولنا قامت البستان على ملكه مطلق بسبب الارش
ان اقام كل منهما البينة على ملكه ماتت بوجه تركه ميراثا يقين الخارج لا خلاف
بينهما كما وكذا ان قمتا على ملكه موقت واستوي الوقتان لا تسقط اعتبار
الوقتين للتاخر في قبضه دعوى مطلق الملك وان كان احدهما سبق الاخر
يعني لا سببهما وقتا بهما كان في قول ابن حنيفة وابن يوسف ويحمد ااول
وفي قول محمد الاخر يقين الخارج لان دعوى الارش دعوى ملكية وكل
واحد من البينتين اظهرت ملكا لمسته لكن فاما الارش مقام البنت في ملك الميت
وقتا له ولو تزا دعا ملكا مطلقا او موقتا من غير سب وهذا الجواب هكذا
والوصول لهما من الاتفاق والاختلاف الا في فضل واحد وهما اذا قامت
احد البينتين على ملكه مطلق والاخر على ملكه موقت فان هاهنا يقين
الخارج بلا تفاوت ولا عبرة للوقت فالاعتراف على دعوى المورثين وصحة
على اصل ابن حنيفة ويحمد رهما انه يطرد واما على اصل ابن يوسف فيقول
وان كان السبب هو الارش ادم اذ اعرج الخارج اما شتر في هذه الار من صاحب
البند البند رهم وقت التاخر وادعي صاحب البند اما شتر ادم الخارج
ونقد التاخر وفام كل واحد منهما البينة على ذلك فان اقاما البينة على التاخر

الزوي

الملك المطلق ولأد عريضة انسان انه اشتراه من ولده وانه ولد
 من ملك الذي اشتراه منه وقام ذو اليد البيضة انما اشتراه من رجل آخر
 وانه ولد من ملكه يعني صاحب اليد لان دعوى الولاد في ملكه بايديه
 دعوى الولاد في ملكه لا تنافي الملك من جهة وهذا يعني ان ملكه هو الذي
 لادعيه من ثاوية او صفة او وصية او ولد من ملكه المورث والواهب
 والمومي فانه يعني لصاحب اليد ايضا ولقدنا لأد دعوى الخارج مودي ليد ملك
 واحد منها الناج يعني لصاحب اليد كما رجل اخر فاد دعوى الناج واقام البيضة
 عليه يعني له الا ان يبعد صاحب اليد البيضة على الناج فيكون هو الولد
 الناج على اليد في الاول فيكون رضا على اليد في الثاني ولم يرد الثاني مقتضا عليه
 فسمع البيضة منه فرد الملك وبين القوي ان القوي بالقبول على شخص
 واحد كونه رضا على الناس كافة والرضا بالملك بصفة لا يرد وان لا يمكن التكرار
 عليه وان كانت بيضة الناج توجب الملك بصفة لا يرد وان لا يمكن التكرار
 كالقبول ووجه الفرق ان القوي حاليه تعالى لرياء بعدة بعد على
 ابطال الخي لا يجوز استرقاق المحرمه ولو كان القيد لغيره على ابطاله كالقوي
 اذا كان حاليه تعالى فالناس في اننا في قبضه تعالى في حرمه بعد بطريق
 الناج في انهم بعد وفهم بضرورة الواحد كحصة اكل والرضا على الواحد
 في اننا حقه وقد يدفع عنه لو هم خلفاء وقام الواحد منهم مقام الكل
 في مقامهم في الخلافة بخلاف الملك فانه خالص واليد والحاضرين
 في صفة خصصوا القاييب بالبيضة حقيقة او شبهة البيضة شرعا
 او ارضا من الحاصر والقاييب بما وقع بعد ادعوى علماء عرف ولم يرد
 شيء من ذلك فالرضا على غيره يكون رضا على القاييب من غير ان يكون
 خصم حاضره وهذه يجوز وله شهد استشهدوا هذه الحظية من زرع
 خصم من ارض هذا الرجل لم يرد صاحب الارض ان يخرجه الا لا يمكن
 يكون اليد لغيره وملك الغير يمتنع ملكه لانه ملك الارض لا ترى ان
 الارض المصنوع اذا زرعها القاصم من زرع نفسه كانت الحظية له ولا تشهد
 ان هذه الحظية من زرع هذا وهذا التبرع بعهدها يعني ليد ملك
 الحظية والتبرع بملك الزرع والصلح له ولو اوردت الحظية من زرع كانت
 من ارضه لم يرد له لم يرد له ولا تشهد او اخص من ارضه لم يرد له فدل اول

الواحد لا يمكن الحمل من غير وكان في معنى الناج وكذلك لو ادعوى واحد منها
 ان انشاء الرجل من ملكها للثب لم تحت عدة يعني لصاحب اليد بالثابة
 والذين جميعا وكذلك لو اختلفا في جيرة واقام كل واحد منهما البيضة انما
 في ملكه يعني لصاحب اليد ان الامر الواحد لا يمكن ان يضع منه جيرة
 مرتين وكان منزلة الناج ولو اختلفا في الارض والنخل وادعوى واحد
 منهما انها ارضه غير النخل فيها يعني بها الخارج لان هذا السير في معنى الناج
 في ان الناج سبب الولد والعرض ليس سبب ملك الارض وكذلك لو ادعوى واحد
 لا يمكن التكرار لم يرد على الناج وكذلك لو اختلفا في الجيرة بالبيضة والقطن
 البات ادعوى واحد منها انه زرعته وارضه فانه يعني بالارض والقطن
 الخارج وكذلك لو اختلفا في البات ادعوى واحد منها انه بني على ارضه لا قلنا
 ولو اختلفا في حاصره وادعوى واحد منها انه ساعته في ملكه يعني
 الخارج لان الساعة تحتل التكرار فلم تكن معنى الناج ولو اختلفا في ثوب
 خبز او شعر واقام كل واحد منهما البيضة انما له ساعة في ملكه فان علم ان ذلك
 لا ينفع المرأة وادعوى لصاحب اليد لا تمنع من الناج وان علم ان ساعة
 مرتين يعني للخارج وكذلك لان كان مشتركا وكذلك لو اختلفا في سقف مطبخ
 وادعوى واحد منها انه طبع في ملكه يجر وهذا ايهما العلم بذلك ولو
 اختلفا في ايام حارة وادعوى واحد منها ان ايامها امته واقام البيضة على
 علي ذلك وانه ولدت هذه في ملكه يعني الجارية واما الخارج لان هذا
 ليس دعوى الناج بل دعوى الملك المطلق وهو ملك الام والبيضة بيضة
 الخارج في الملك المطلق في معنى ايام الخارج في ملك الولد على الام وكذلك
 لو اختلفا في امانة مع الصوف واقام كل واحد منهما البيضة ان هذه امانة معلومة
 له وان هذا صوف وهذه الثابة يعني امانة الصوف الخارج لا قلنا شاتان
 احدهما بيضا والاخرى سودا وهما في يد رجل فاقام صاحب اليد البيضة على
 ان البيضا شاتان ولدت بها السودا في ملكه واقام صاحب اليد البيضة على ان السودا
 شاتان ولدت بها البيضا في ملكه يعني اكل واحد منها بالثابة التي شهدت شهوده
 انها ولدت في ملكه يعني للخارج ايضا ولصاحب اليد بالسودا لان يد الخارج
 قامت على الناج والبيضا وبيضة ذي اليد قامت على ملكه مطلقا فبذلك انشاء له
 ولو اختلفا في اللب الذي صنع منه الحتر في ملكه يعني للخارج لان القاييب على
 ملك البيضة فاقامة على ملكه مطلقا على الولد الملك وبيضة الخارج او لم يرد دعوى

والجواب

ذلك عندنا في المطلق
 في الناج في المطلق
 وبيضة خارج منها
 فثبت على ملكه مطلق
 في معنى الناج على الجيرة

ولو شهدوا ان هذا حلال شانه اوصوفنا ثم لم يفتقر له لحوار ان يكون الشاة
له والحال ان اوصوف لعينيه بان اوصي بذلك لعينه واسا علم هذا الذي ذكرنا
كل فرد عوي الخارج على يد البدع عوي الملك فلا يخلوا والاصل من احد جهتين
اما ان يدعي كل واحد منهما مدعى الاخر فان ادعى كل واحد منهما مدعى
يدعي الاخر فهو على التفسير الذي ذكرنا ايضا وهو ان التفسير اما ان يفتقر على
ملك مطلق عن الوقت واما ان يفتقر على ملك موقت واما ان يفتقر على ملك
على ملك مطلق والاخر على ملك موقت وكل ذلك بسبب او غير سبب
فان فاقنا البينان على ملك مطلق من غير سبب فانك ينبغي المدعى به ان يفتقر
عند احصائها والتساقي قولان في قول تنها را البينان وبتكرار المدعى في صاحب
اليد وقرن فترجع بينهما فيقتضي لم يخرج من هذه الفرقة منها وجب
قولنا الثاني وقد انما راعى البينان معذور لتساقي وجوبها الى السواء
كون العين الواحدة مملوكة لا تنبى على الكمال في زمان واحد فيبطلان
اذ ليس العمل باحدتها او من العمل بالآخر كاستواءها والقوة او يرجع
احدهما بالفرقة لورود الشرح بالفرقة في الجملة وانما ان البينان دليل
مزاد لانه الشرح والعمل باليد البين واجب انقدر الملك فان امكن العمل
بهما من كل وجه بغير ما من كل وجه كما وانما دليل الشرح من
ظواهر الكتاب والسنة المشهورة واخبار الاحاد والافقية الشرعية اذ
تعارضت وهاهنا ان تقدر العمل باليمين باظهار الملك في كل العمل امكن
العمل بهما باظهار الملك فيقتضي لكل واحد منهما بالصف وان فاما على ملك
موقت من غير سبب فان استوى الوقتان فكذلك الجواب لا نعاله ان
شوا حدهما حكم التعارض فسطا اننا في النسخ باليد مفرد عوي الملك المطلق
وان كان وقت احدهما سبق موقت الاخر فلا يبقى الا اجماع على
ظواهر الكتاب والسنة المشهورة واخبار الاحاد والافقية الشرعية اذ
تعارضت وهاهنا ان تقدر العمل باليمين باظهار الملك في كل العمل امكن
العمل بهما باظهار الملك فيقتضي لكل واحد منهما بالصف وان فاما على ملك
موقت من غير سبب فان استوى الوقتان فكذلك الجواب لا نعاله ان
شوا حدهما حكم التعارض فسطا اننا في النسخ باليد مفرد عوي الملك المطلق
وان كان وقت احدهما سبق موقت الاخر فلا يبقى الا اجماع على
ظواهر الكتاب والسنة المشهورة واخبار الاحاد والافقية الشرعية اذ
تعارضت وهاهنا ان تقدر العمل باليمين باظهار الملك في كل العمل امكن
العمل بهما باظهار الملك فيقتضي لكل واحد منهما بالصف وان فاما على ملك
موقت من غير سبب فان استوى الوقتان فكذلك الجواب لا نعاله ان
شوا حدهما حكم التعارض فسطا اننا في النسخ باليد مفرد عوي الملك المطلق

فيستحق به الاولاد والاكساب وهذا حكم ظهر ان الملك من الاصل ولا يستحق ذلك
بالملك الموقت فكانت البينة العامة عليه اذ في وقت ان اوصا بها او
وجب قول البينان سبب ما ذكرنا ان البينة الموحدة تظهر الملك
زمان لا تعارضها فيه البينة المطلقة على التاخير بينين بل العمل بالعارضة
وعند ما كان صاحب التاريخ اولي **سبب** قولنا ترجيح ما مر اربان
ان الملك الموقت يعمل ان يكون سابقا لا يعمل ان يكون متاخر الاحتمال
الا خلافا لوارف كان تاريخه اقدم فالايت السبق مع احتمال صسط
اعتبار التاريخ فيعزى عوي الملك المطلق واسا علم هذا اذا قامت
البينتان من التاريخ وجب على ذي اليد على الملك من غير سبب فان كان ذلك
بسبب فلا يخلوا اما ان ادعى الملك بسبب واحد فان كان السبب هو الميراث
وان لم توقت البينتان فهو بينهما مضاف لما ذكرنا ان الملك الموروث هو
ملك الميت بعد موته وانما الوارث يخلقه ويقوم مقامه في ملكه لا يترك
اكثر من الزلزلة ونفسيهما يكونند وبرد الوارث بالوفاة ويرد عليه
فكان المورث يبرز حصرا وادعيهما مطلقا عن التوقيت وان وقتنا
فان كان وقتها واحدا فكذلك الميراث وان كان احد الوقتين سبق لغير
لن هو سابق واما عند الرجعية واليربوسف وعند محمد فيقتضي بينهما
تصنيف ولا عبرة للتاريخ عند الوارث الميراث الموروث ملك الميت
والوارث تابع مقامه فام يكر الموت متاخر الملك المورث فسطا التاريخ
والملك المتوفى بالعدم فيفرد عوي الملك المطلق عن التاريخ فيستويان فيه
وعند محمد انما ان يكون ملك الميت قبل ملكه فاما اذا اراد ملك
الميت فيقتضي لسبقهما تاريخا ذكره في نوادر همام او بوجيفة او بوجيفة
بوسفة يقول ان الوارث يفتقر البينة يظهر الملك الموروث له لنفسه
بميصير كانه حاضرا لموتان واقام طواحد منها البينة موحدة وتاريخ
اسبق ولو كان كذلك لغنى لسبقهما وقتا لا ينافيه الملك في وقتا ينافيه
فيه بينة الاخر كذا ههنا ولو وقت احدهما ولو توفى الاخر فيقتضي
بينهما مضافا لاجماع اما عند محمد فان التاريخ في الميراث ساقط
فالتوفى بالعدم واما عند محمد فيصير كان المورث تاريخا حاضرا لا نهاديا
تلقى الملك فيه من حاضرا ولا عبرة فيه بالتاريخ فان كان السبب هو التفسير
فلا يخلوا اما ان يكون التاريخ في يد ثالث واما ان يكون في يد احدهما فذلك

فلا تنفذ المارضة
بالنكاح ففتت بنية
صاحب التاريخ في يد
معارض

من الاموال والاشياء
وتحدها وانما اوصاها
ببينة فان ادعى
الملك بسبب واحد

المالك

واما ما ذكرنا من تاريخ
على ذي اليد وعوي الملك
طاما ان اوصى كاش ما يد
الاخر

بيلين

وان لم يكن العمل بها
من كل وجه بغيرها
من وجه

م في المصنف

من التاريخ

منه

المالك

واما عند محمد ان
احدهما لم يترد
لا بعد ههنا كات
المدعى بها تصعب
كذا ههنا

ففي

دخلوا اما اراد عيا الشرا من واحد واما اراد عيا من اثنين فان كان فريد
 ثانيا وادعيا الشرا من واحد فان كان صاحب اليد فاما المدة على الشرا من
 من مرسوم وبعد التمس مطبعا على التاريخ وذكر التمس في بيتهما نصفين
 عند ما للتسا في جود مولا في قول منها تالسان وفي قول مرسوم بينهما
 ميعني لم يخرج له العدة وهو مسئلة التناز و فمر من مرفل واد
 وفي بالار بينهما نصفان يكون لها الخيار ان شاء اذ كل واحد منهما نصف
 الار نصف التمس وان شاف تفرع واحد من كل واحد منهما على الشرا من مولا
 جميع المبيع وله يحصل فافوجه ذلك خلافا لذي ولد لك ثلث لها الخيار ان
 اخار كل واحد منهما اخذ نصف الار يجمع على البايع بنصف التمس لانه يعمل
 له ارض للمبيع وان اخار ولد يجمع كل واحد منهما جميع التمس لانه العمل
 البيع فان اخار احدهما الرد والاخر اخذ فان كان ذلك بعد فضا القاسم
 وتخير في ايهما فليس له ان ياخذ الا نصف بنصف التمس لان حكم القاسم
 بذلك او انضاع العدي حتى كل واحد منهما النصف فلا يعود الى اليد
 كما اذا فسخ بالار المشفوعة للشفيعين ثم سلم احدهما لا يكون لصاحبه الا
 نصف الباقي فاما اذا اخار احدهما قبل تغيير القاسم فلا خيار ياخذ جميع
 المبيع بجميع التمس لان المسحوق القصد هو جميع المبيع والانضاع حكم المزاخمة
 واذا انقطعت فقد زال المبيع كاخذ الشفيعين اذ سلم الشفوعة قبل ان يفسد
 القاسم بالار المشفوعة ففسخ لصاحبه بالتكسر وكذلك لو ادعى له واحد
 من الشرا من رجل اخر سوى صاحب اليد واما المبيع على ذلك يعفي
 بالار بينهما نصفين عند تناوبت الخيار كل واحد منهما واما المبيع فمراع
 الخيار على غوما بينا عن ان الشهادة القائمة على الشرا من صاحب اليد وهو
 البايع فليس من غير ذلك الملك والشهادة القائمة على الشرا من غير صاحب
 اليد تبطل الا ذلك الملك للبايع لان المبيع والفصل الاول في يد البايع واليد
 دليل الملك ففقدت القضية عند ذكره وفي الفصل الثاني للمبيع ليس له يد
 البايع ففقدت الخيار باليد ذكره لصحة البيع وانه علم **مسألة** اذا توفع البنت
 فاما اذا رضت فان استوى البايعان فكل من لم يمسحوطا اعتبارهما بالتنازل
 مفقود عوى مطلة الشرا وان كان احدهما سبقا لاسبق لرخا او بالاجماع
 لا هنا تظهر الملك ووقت لتنازلهما فبدا الاخرى فتندفع بها الاخرى وله
 ارخت احدهما واطلقت الاخرى فالمرحمة الاولى بان تظهر الملك في زمان

هناك

معين والآخر لا سعر للوقت ويجعل السبق والناحر ولا فرضها مع
 الفسخ والاختال ولولم يوجع البنتان ولقد ذكرنا احدهما الفسخ في وك
 لهما لما انتهيت من المبيع جعلان مع صاحب الفسخ ولما ان شهد بمدة
 البايع ان شرا كان قبل شرا لآخر ففسخي له ورجع الاخر التمس على البايع
 وكذا لو اختلفا رعا واحد او ذكرت احدهما المبيع ففسخي فبنتها او لا اذا
 كان وقت الاخر سبق عدا اذا ادعيا الشرا من واحد وهو صاحب اليد او
 غيره اما اذا ادعيا الشرا من اثنين سوى صاحب اليد مطبعا على اليد واما ما
 البينة على ذلك بعض منها نصف لانها ادعيا عالم الملك من الياسين فاما ما
 مقامها فصار كان الياسين المارحين حضرا واما ما البينة على ملكه فطلق
 ولو كان كذا بك بمعنى بينهما نصف كذا اهد وبنت الخيار ولها واطلام
 في الخيار على شرا كذا وان وقت البنتان فان كان ومها واحد فبذلك
 وان كان احدهما سبق من الاخر فلا يسونا رعا او في عدا رحيمة ولو لم
 يفسخ ولو اعد محمد فريضة الاصول بخلاف الميراث اذ يكون بينهما
 نصفان **مسألة** الفريضة ذكره الرازي وهو ان الميراث سبب الملك
 لنفسه والوارث يثبت الملك لبيت وعمر محمد فريضة ملاه سوى الميراث
 في الميراث وان له بعده بالتاريخ في الشرا ايضا الا ان يورثا ملكا لبايعين
 وان **مسألة** احداهما ولم توفت الاخرى ففسخي بينهما مصلان ولا عوى
 بالتاريخ فرق بين هذا وبينها اذا ادعيا الشرا من رجل واحد فوفيت
 بنته احداهما واطلقت الاخرى ان يثبتا لوفت الاولى وقد اورد
 انهما اذا ادعيا الشرا من اثنين فادعيا ثلث الملك من الياسين فمراع
 احدي البنتين لا بد على سوا احدي الشراين بل يجوز ان يكون شرا
 صاحبه اسبق من شرا به فلا يحكم بسبق احدهما مع الاخرى فبفسخ
 بينهما مصلين **مسألة** ما اذا ادعيا الشرا من واحد له هناك اتفاقا
 على ثلث الملك من واحد فان اخذ احدي البنتين او بثلث الملك منه
 في زمان لا يارعه فيه احد فهو سببا دفع البيني موجب على اللوم
 ذلك عند ادانت الار في يد ثالث فان كان في يد احدهما فان
 ادعيا الشرا من واحد فضا ج اليد الاولى سواء الاخرى لم يوجع وسوا
 ذكر شهود البنتين او لم يذكر وان من صاحب اليد اقر في بيته حسا
 ومساواة ومضى الاخر لم يثبت الا بينة تحمل المدفوع والذب فكان

اسبق فيكون

انقص المحسوس ولو لم يصار الحاصل ان انقص الثابت بالمحسوس ولو بالثابت
بالخير ومن الثاني ان ايضا وانقص الثاني بالخير ولو من الثاني ان ايضا علم
وان ادعي ان الشراء من غير بعض الخارج سواء وقت اشتين او اولا او وقت
احدا هاهنا والاخرى اذا اذ وقتا ووقت صاحب اليد سابقا لهما
ادعي ان لو كان يبيع من اليد يبيع فقاما مقام اليد يبيع فصار كاليد يبيع فصار
واقاما اليد ولو كان قد بعت بعض الخارج كذلك هذا خلاف ما اذا
كان البايع واحدا لهما اتفاقا علان الملك لهما بالشر من جهة واحدا
يد ببيع كان شرا اليد اسبق واسا علم ولو كان السبب هو النتاج بان
ادعي كل واحد من الخارج جبر هذا ايشة نتجت عنه فقام كل واحد
منها اليد على ملك مطلق بعضي بينهما يضمن لا استواء الخبير وتعد
الصل بينهما باطهار الملك فكل التملك ببيعها بالعدر العمد وانما
اليقنة على ملك موقت فان انقض الوفاي فكذلك وان اختلفا بملك
سرا لانه ان علم وان اشكل فعدا رحيمة بعض لا يستفاد وقتا
وعدهما بعضي بينهما وحججه قولها ان الشراء المشكك بطلان يكون
مواقا لوقت هذا ويحتمل ان يكون موقفا لوقت ذلك فسقط اعتبار
الوقت وصار كما نهما سكتا عن اوقات اصلا وحججه قول رحيمة ان
اشكل في السن يوجب سقوط اعتبار حكم السن منطوق قوله في
الحكم للوقت فالاسبق اولي وهذا اشكل بالخارج مع ذي اليد
وان خالف الوفتين جميعا فهو على ما ذكرنا في الخارج مع ذي اليد
وان اقام احدهما اليد على النتاج والاخر على ملك مطلق فبينة
النتاج اولي لما مر وهذا اذا ادعي الخارج ان الملك واحد ومن
اشين يسيبين متعقبات من الميراث والنتاج فان كانت
للسبيبة متعقبات فلا علو اما ان كان من الشريش واما ان كانت
من واحد فاما اذا كان من اثنين يعمل كل واحد من السبيبين بان
ادعي احدهما انما اشترى هذه الارض فلان وادعي الاخر ان فلانا اخر
ومها له ونقصها منه بقضي بينهما يضمن لهما ادعي ان ملك
من البايع والواهب فقاما مقامهما كانا هاهنا وادعي انما اليد
على ملك مرسل وكذا لو ادعي ان ملك ميراثا غير بيد فانه يقسم بينهما
ولو ادعي راجع صدقة يقسم بينهما ارباعا فلانا وان كان ذلك واحد

صاحب

قضاء

بريها عند اوجدها وكم الله وعند محمد بن عبد الله الكل بن علي الدار ولد في النصف
 بلها وانا اختلفت جوارهم لاختلافهم في طر والسنن قسم ابو حنيفة رحمه الله
 بطر والشارع وها فسا بطر العول والمصارفة وتفسير القسمة بطر
 المازعدان بنظر الاعداد الذي وقع الشارع فيه فجعل الجزاء الذي لا عين
 المازعة سالما للعدية وتفسير القسمة على طر العول والمصارفة ان جميع
 السهام كلها والغير قسم بين الكل المخصر فيضرب كل سهمه كما في المازع
 والديون المازكة والوصايا ملكا كانت القسمة عند اوجدها رحمه الله على طر
 المازعة يجب مراعاة حال النزاع فيها احد هادي كل الدار والآخر لا
 يتارعه الا في النصف يعني النصف الاخر خاليا عن المازعة فيسلم لدى الكل
 لانه يدعي شيئا لا يارعه فيه غيره ومرد في شيئا لا يارعه فيه غيره مسلم له
 النصف الاخر استوت مازعها فيه فقسم بينهما نصفين وكان القسمة
 ارباعا ثلاثة ارباع الدار لدى الكل وريها لدى النصف وكان القسمة
 عندها على طر المازعة فيقسم الدين على مبلغ السهام فيضرب كل واحد
 بسهمه فيها احد هادي كل الدار والآخر نصفها فجعل احسها سهمها
 فيجعل نصف الدار سهمها واحد اجل نصف الدار سهمها واحد السهمين مدعي
 الكل يدعي سهمين ومدعي النصف يدعي سهم واحد فمضط هذا سهمين
 وهذا سهم واحد فكانت الدار بينهما اثنان فانما هادي الكل وتلها مدعي
 النصف والصحيح قسمه اربع حصة ودراسة للاحاطة القسمة اضرو
 الدعوى والمنازعة ووقع اربعة اضرار الحين والمازح لدى الكل الا في
 النصف فلا يوجب التعارض لانه فيسلم له ما واره له ايام الحين عليه واره
 عن المازع وكان ما قاله ابو حنيفة رحمه الله عملا بالسير بالقدري المازعة
 واجبه **هذا** اذا كانت الدار في يد اثنان فان كانت في ايديهما قسم مدعي
 الكل اول لانه خارج لانه يدعي لصاحبه النصف الذي يدين ومدعي النصف
 لا يدعي شيئا هو فيه لصاحبه لانه لا يدعي الا النصف والنصف في يد مدعي النصف
 مدعي الكل خارجا ومدعي النصف صاحب يد فكانت بينه الحان اولي
 فيقتل بالنصف الذي في يد صاحبه ويترك النصف الذي في يد غيره على حاله
هذا اذا دخل الحاربان شيئا في يد ثالث فالذي الذي في يد مدعي النصف
 البينة فان اتم لها البينة وطهر غير المسكر يحلف لكل واحد منهما فان وكل
 لها جميعا يعني لها بالكل والكل اربعة حجة عندنا وارحلف لحدوها وكل

لاخر يبقى لدى نكل لوجود الحجة وحده وان حلف لكل واحد منها بترك المدعي
 في يد قضا ترك لاقبال اسحقا وفي لوقا منتهى البينة بعد ذلك فيقول
 بينهما ويضي لها خلاف ما اذا اقام البينة وقفي بينهما نصفين ثم اقام
 صاحب البينة على ان يملكه لانه قبل بينته وكن اذا اقام احد المدعين
 البينة على النصف الذي استحقه صاحبه بعد ما قفي بينهما نصفين استحق
 بينته ووجب العرف ان يترك في يد المدعي المبرك كل واحد من المدعين
 مقبيا عليه حقيقة فسمع منها البينة فاما صاحب اليد فقد ارمضا
 عليه حقيقة ولذا كل واحد من المدعين بعد ما قفي بينهما نصفين صار
 مقبيا عليه والنصف والبينة من المقضي عليه غير مسموعة الا اذا عجب
 الثاني من جهة المستحق او النازع وكذا الوادي اجماع المقضي عليه اياح بابيه
 هذا واقام البينة لا تسقط دعواه ولا تقبل بينته لان القضا عليه قضا
 على البينة كلهم في حق رطلان الدعوى ان لم يكن قضا عليهم في حق ولاية
 الدعوى بالثلاث الا اذا قضى القاضي لهذا المشتري بالدعوى على اية ترجع
 هذا اياح على اية ايضا **هذا** فرق بين هذا وبين الجزاء الاصلية ان
 القضا بالجزية قضا على الناس كافة في حق رطلان الدعوى ونسب ولا يثبت
 الدعوى بالثلاث على البينة ووجب الفرق بين الدعوى والملك على حوما ذكرنا
 من قبل **هذا** اذا اذكر الذي في يد غيره فان اقر به لاحدها فهد الا على
 من اقر وجهه لهما ان كان قبل اقامه البينة واما ان كان بعد اقامه البينة
 فان اقر فبها فاما ان اقره او اقره او دفع الى المزملة لان المدعي في يد ملكه
 من حيث الظاهر فيملك النصف وبقية بالقرار وغيره وان اقر بعد اقامه
 البينة قبل التزكية لم يحضر اقراره لانه يضمن ارباعا لغيره وهو البينة
 فان اقره على غيره فلا يصح فيجوز ذلك الغير ولكن بمراد دفع اليه
 المزملة لان اقراره فرضه صحيح وكذا البينة فلا تقبل بها التزكية فيوزع
 بالدين على المزملة والحال وادركت البينتان يعني بينهما نصيب كل سهم
 تينان المتعلقان بينهما نصيب فظهر ان اقراره ان ابطا لحوال الغير لم
 يصح والتحق بالعدم وان اقر بعد اقامه البينة وبعدها التزكية يعني بينهما
 لا ذكر ان اقراره لم يصح وكان ملحقا بالعدم **هذا** اذا كان المدعي
 من الخارج على يد البينة فاما اذا كانت من صاحبه اي احد هادي صاحب
 بان كان المدعي في ايديهما فان اقام احد هادي البينة له بقضي له بالنصف

للحرف

الذي فيه صاحبه والصفة الذي كان فيه يتحرك فيه وهو معنى قول الترتك
ولو أقام كل واحد منهما البينة أنه لم يقض لظن واحد منهما بالصفة الذي فيه
صاحبه كان كل واحد منهما قد ترك البينة خارجا ولو لم يتم أحدهما بينة يتحرك
في أحد منهما فبأن تركه في لو قامت أحدهما بعد ذلك لم تكن نقول لأنه لم يصير
مقصدا عليه حقيقة هذا إذا لم توفت البينة فان وقتنا فان انقض
الوقت ان فقد ذلك وان اختلفا فلا سق أو عند ابو حنيفة وأبو يوسف وأما
عند محمد فلا عبرة للوقت في بينة صاحب اليد فيكون بينهما مضى وان وقت
أحدهما دون الآخر كونهما بعد أبو حنيفة ومحمد والوقت ساكت
وعند أبي يوسف هو صاحب الوقت والحج قد مرت من قبل وأما حكم ما في
البينة القائمة على يد الملك وأما ان البينة المظهرة للزيادة أو القاد
اختلاف البينة ما في قدر التمس فقال البايع بترك هذا العبد باليد ثم وقال
المشتري اشتريته منك الف وأما البينة فانه يقضي بينة البايع لا بها
تظهر زيادة الف ولكن لو اختلفا في قدر البيع فقال البايع بعت هذا العبد
بالف وقال المشتري اشتريته منك هذا العبد وهذه الحارسة بالف
وأما البينة يقضي بينة المشتري لا بها تظهر زيادة ولكن لو اختلف
الرجعان في قدر المهر فقال الزوج تزوجت علي الف وقالت المرأة تزوجني
علي الف وأما البينة يقضي بينة المرأة لا بها تظهر فضلا عما كانت
بينهما الزيادة أو لولا في المعارض لها في قدر الزيادة فيجب العمل بها في
الفرد لكونها على المعارض ولا خلاف في البايع في العمل بها في
وجوب العمل بها في الزيادة ولا كرم عليه الأصل ما إذا اختلفا في صورة
والمشتري في قدر المهر أو المشتري في قدر البينة اشتريتها بالف وقال
المشتري اشتريتها بالبسر وأما البينة انه يقضي بينة المشتري عند ابو حنيفة
ومحمد وان كانت بينة المشتري في الأصل والمدرى هناك هو الشفع عند ابو حنيفة
المدرى بها جعلت بيمينه المدرى في الأصل والمدرى هناك هو الشفع عند ابو حنيفة
المدرى فيه وهو ان يورث بيمينه في المصروف بيمينه لو تركها بترك ولا يحبر عليها
وأما المشتري في محبو على الحسومة الا ترى لو تركها بترك لا يحبر عليها فكما
هو مد على البينة بيمينه المدرى في حجة المدرى عليه في الأصل لذلك في بعض
بينة الشفع لا بينة المشتري بخلاف ما إذا اختلف البايع والمشتري في قدر
التميزان هناك البايع هو المدرى في الحسومة وان شاخصا ومن شا لا

بالعمل

وهي انفراس مو

في حقيقته من انكر وكل واحد منهما يكره في صاحبه اليه **من** اذا قامت
 البينة على الملك او على غيره من اهل البيت احدى البينتين على الملك والآخر
 على البينتين الملك اولي حجة ما اذا اقام الخارج البينة على ان ازاله من
 وقام دليل البينة على سببها ففرض بها الخارج ان البينة العاينة على الملك اقرى من ان يرد
 انها في يوم مثل ذلك
 يكون حجة وقد تكون سببها كذا القاص والسروعة والجمعة قد تكون
 يدملك وقد يكون بدا عارفا واجاره فكانت حجة فلا تصلح فيها معارضة
 البينة الملك وما دعوى النسب والطلاق في النسب فراه من ولاش
 موضع في بيان ما ثبت به النسب وفيما ن ما يظهر به ما ثبت به
 نسب الولد من الرجل والنات في بيان ما ثبت به نسب من المراه اما
 الاول فنسب الولد من الرجل لا يتبين بالانفراس وهو ان تصير المرأة
 فرأته لغيره صلى الله عليه وسلم الولد للانفراس وللعاشر والحجر وقوله
 الولد للانفراس والصاحب الانفراس اما ما صرح صاحب فيه اخفا اكا في
 قوله تعالى وسئل القرني وعذوك المراه من الانفراس هو المرأة فانها نسبه
 فرأته الرجل وازاره ولحافه وفي التفسير قوله تعالى وفرض مرفوعة
 انها من اهل الجنة فسميت المرأة فرأته لما انها غيرت وتسط بالولي
 عادة والاستدلال من وجوه ثلاثة احدها ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخبر في الايام مخرج النسيء فعمل الولد للانفراس والحج لا ينافي
 ان يكون الولد لغيره ولا فرأته كما يكون للحجر لغيره كما في النسيء
 الشكره والثاني ان الاول لصاحب الانفراس ولو ثبت نسب ولد لغيره
 صاحب الانفراس لم يكره كجس الولد لصاحب الانفراس وهذا خلاف ما
 نقله هذا اذا اقر رجل بامراه فثبت نسبها فادعاه الزاني لم يثبت نسب
 منه لعدم الانفراس واما المرأة فثبت نسبها فادعاه الزاني لم يثبت نسب
 الولاد علم ما ندكره وجد وقد كذا ادع في رجل عبد امراه يدعي
 رجلا ادعته من الزاني ثبت نسبها منه كذا المولى اوصد كذا كذا
 ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه كذا افراة محلو من مراه
 ولو ملك امه لم يكره ولو ادعاه امه من الولد نسبه ما في النسب ولم يثبت
 وقد كذا لو كان هذا العبد لا يمدى في حقه كذا ولو كان لا يمدى في
 هو من الزاني ثبت نسبها منه وهو محط في قوله من الزاني لا يصير
 محله كذا جارح عبد ما قيل الاستدلال ومفرا له ولا يخفى على من رآه
 ثبت الملك وان كان المدعي غير انكر في هو امرها ولم يزل من الزاني فان

م النسب وفي بيان حصة
 النسب التي يتأهلها الاول
 في الكلام في بيان موعدها
 احدها في بيان مو

م بالحديث هو

جعل هو
 ط وقاه في النكاح
 والعاشر من بين
 هذا الكلام لا يستل
 لغيره بالزنا انه
 جعل لا يثبت الولد
 لصاحب الانفراس هو

لان هو

ولو كان احدهما مسلما
او كانا مسلما والآخر
حرًا كانا بائنا ولو
لان هذا مع بعض
منهم

المعلق

انما الصبي لانه يمكن ان ينسب الاسلام بنفسه اذا عقل ولا يكمل كتابا الحرة
عالم ولو كان احدهما مسلما والآخر مندا فموا بن المدة ن ولد المدة على حكم
الاسلام لان المدة اذ بلغ كافلا غير الاسلام واد احر عليه فانها هرا به بله وكان
هذا الصبي مسلما لاند اخرج دعوة الشريك معا فاما اد سبق دعوة
احدهما فمعه انقول كلها فانما هو ولي لان السيد اثبت ما شئت
في زمان لا يخلو اثبت من غيره بعد ذلك ان كان هذا ارجح الحاربة
منها لمحا ن بولد فاد عا احدهما واد عا احدهما فاما ان كانا بائنا
اشترىها وهما كامل فمات بولد فاد عا احدهما فاما حكم نسب الولد وصورة
الحاربة ام ولد له ولد له وثمان نصف قيمة الام موسرا ن او موسرا فلا يختلف
حكم العقر والولد ولا يجب العقرها وها وجب هناك لان افرا بالنسب
ها صا لا يكون افرا با لوطي تسقنا بعدا العلوق في الملك خلافا لاول
والولد يكون منزلة عبد بين شريكين اعتقه احدهما لان اشد العاوق
الركيز في ملكه فلم يجز استناد الدعوى الى حال العلوق الا ما عرفت
ولد بعضه على ملكه ودعوى الملك منزلة انما العلق ولو عتق هذا
الولد يصير نصيب شريكه من ان كان موسرا ولو يضمن ان كان موسرا ان
هذا بخلاف ما اذا عتقت الحاربة في ملكها لانها لا تستند الدعوة الى
حال العلوق فقط انما وها هنا لا تستند فلا بد من افراد الولد انما
والولد بينهما فان عاها جميعا معا فهو ابناهما ولا عتقوا احدهما على صاحبه
كما في اوله ولا يبرهان ان اوله فانه ثبتها صا واثبتها لاوله
ثم دعوة استتلاذ فيلاد ولد حرا والذمة لها دعوة غير واجب
استحقاق الولد في البني صلا عليه وسلم لاوله الماعق ولو كانت الحاربة
الشتره زوجة احدهما فمات بولد فاد عا احدهما اشهر ثبت مسرا
الذم من غير دعوة لانها اجات به فاد عا شتره اشهر ثبت مسرا
علوق الولد كان انما وعقد النكاح وجوب العاشر نفسه وجب نصف
قيمة الحاربة لانها صار ام ولد له فصا نصيب شريكه بالنسبة ولا
يصير قيمة الولد لا تدعق عليه من غير صنعه ولو اشترى احوانا به
حالا لمحا ن بولد فاد عا احدهما ثبت نفسه منه وعليه نصف قيمة الولد
لان دعوى دعوة محرم فاد عا تدحره والحرم انما نصيب
شريكه يصير نصف قيمته ولا ينقل الولد على عمة بالقرابة لان الدعوى من

الحر

مملوكا

اخذها عاوق حقيقة فمات العلق اليه والقرابة واد علم هذا اوله الحاربة
الشتره بولد فاد عا احدهما اشترى او اد عاها جميعا فاما اد اولت ولد
فاد عا اول واحد منها واد احر عاها فمات اوله صلا لا عاها اما ان ولدتها في
بطن واحد واما ان ولدتها في بطنين مختلفين واد عاها اما ان ولدتها
جميعا معا واما ان سبقت احدهما الاخر فان ولدتها الحاربة اوله في
بطن واحد وان خرجت الدعوى ان جميعا ماثبت نسب الولد بينهما جميعا لان
دعوة احدهما لو ثبتت دعوة الاخر استحال الفصل بينهما فالنسب لعلوقها صرا
واحد وكانت دعوة احدهما دعوة الاخر ضرورة وان سبق احدهما الدعوى
ثبت نسب الولد من صدق ثبت نسب المدعى ومن ضرر وتثبت نسب
الاخر وعتقا جميعا لعلوقها حرا الاصل وما رت الحاربة ام ولد له وعزم
نصا العزم ونصف قيمة الحاربة هذا اذا ولدتها في بطن واحد فاما
اذا ولدتها في بطنين مختلفين فان خرجت الدعوى ان جميعا ماثبت نسب
الاكر من مدعي الاكر لا شك وصارت الحاربة ام ولد له وعزم نصف قيمة
الحاربة ونصف العقر لمدعي الاخر وعلم ثبت نسب الولد للاخر من مدعي
الاخر والامر لا يترك الحاربة به صارت ام ولد لمدعي الاكر لثبوت نسب
الاكر منه فمدعي الاخر يصحري واد ام ولد لمدعي ومادعي واد ام ولد
العقر اثبت بنفسه من ان ينفذ بغيره ولم يوجد وجه الاستئذان
ان مدعي الاكر غير مدعي الاخر حيث اخل الدعوة الى دعوى تم فصار مدعي
الاخر صا في حق مدعي دعوة مدعي الاكر او دعوى تم من وراجه
ولد العور ثابت بالسبب حرا القيمة وعليه مدعي الاخر العقر لمدعي
الاكر لير نصف العقر او كله فمعه اختلاف الروايات والوقوف على ما بين
الروايات نصف العقر لمدعي الاخر جواب حاصل ما عليه من العقر
بعد التقاض وهو النصف وراية الاكل يان ما عليه قوله لا ينفذ
الاكر قد عزم نصف العقر لمدعي الاخر فالنصف بالنصف ليعيا ز فضا
لا ينفذ على مدعي الاخر بعد المناقاة الى النصف وامر النوق بين
الروايات من هذا الوجه وعليه مدعي الاخر قيمة الولد الاخر لا شك
ولما عزم وولد المعز وجرى القيمة اجماع الصا به صا على جميع
فاد عا على مدعي الاخر نصف العقر وقيمة الولد ولا مدعي الاكر
نصف قيمة الحاربة لصيرورتها ام ولد له فيصير نصف قيمة الحاربة

ان لا يثبت الا شريك
مدعي الاكر في النكاح
ثبت وجه القياس

الذي على مدعي الاكبر فاما بصف العفر وقيمة الولد الذي على مدعي الاصغر ويزاد ان
 الفضل **هذا** اذا خرج احد الزوجان جميعا معا وادعى احدهما الاكبر
 والاخر الاصغر فاما ادعى احدهما بالادعة فان ادعى السابو الاكبر او
 فقد ثبت نسب الاكبر منه وعنف وصارت الجارية ام ولد له وعدم لشريكه
 نصف قيمة الجارية ونصف العفر فبعد ذلك اذا ادعى الاكبر في ادعى
 ولدا ام ولد العفر ولا بد من التيقين لثبوت النسب فان صدقة ثبت النسب
 وكفى على حكم المدعي وان كذبته ثبت النسب **هذا** اذا ادعى السابو الادعة
 الاكبر او فاما اذا ادعى الاصغر ولا ثبت نسب الاصغر منه وعنف وصارت
 الجارية ام ولد له ونصف نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه الاخر والا كثر بعد
 رقبته بينهما لا بد ولجارية مملوكة بينهما لم يدعه احد فادعاه الشريك الاخر
 بعد ذلك صار لعبد غير اشير اعتقه احدهما عتق نفسه وثبت نسبهم
 والشريك الاخر الجاران ثلثا عتق نصيبه وان اختار العتق فقيمة نصيبه
 ان كان موصرا وان كان معسرا فله خيار الاعاقف والاستعلاء غير وهذا
 قول **ابن حبيب** وعندهما ان كان موصرا فله ان يغير ولا غير وان كان معسرا
 فله ان يستعلاء على ماعرصة والعتاق ولو لم يكن الاكبر ابني والاخر
 ابن شريك ثبت نسب الاكبر منه وصارت الجارية ام ولد له ونصف نصف
 قيمة الجارية ونصف العفر لشريكه والاصغر ولدا ام ولد له اقر نفسه لشريكه
 فان صدقة شريكه ثبت نسبهم منه ولا يعنف وان كذبته لا ثبت النسب
 وكذلك لو قدموا خريجان قال الاصغر ابن شريكه والاكبر ابني ثبت نسب
 الاكبر منه ونسب الاصغر موقوف على تصديق شريكه ولو لم يكن احدهما
 الاصغر ابني والاكبر ابن شريكه او قدموا خرف قال الاكبر ابن شريكه والاصغر
 ابني ثبت نسب الاصغر منه وعنف وصارت الجارية ام ولد له ونصف
 لشريكه نصف قيمة الجارية ونصف العفر ونسب الاكبر موقوف على
 تصديق شريكه فان صدقة ثبت النسب منه ويعدم مدعي الاصغر نصف
 قيمة الاكبر وان كذبته صار لعبد غير اشير يكتسب شهادة احدهما على صاحبه
 بالاعاقف وكذلك صاحبه على امره ومسا لا اعاقف ولو ولد الجارية
 في يد انسان ثلاثة اولاد فادعى احدهم في ذلك الاولاد اما ان يكون
 ولدوا في بطن واحد واما ان ولدوا في بطون مختلفة ولا يخلو اما ان
 ادعى احدهم بنوعه فقال احدهما ابني او غير واحد فقال له ابني

لاخير

بينه واما ان ادعى
 احدهم بنوعه فان ولدوا
 في بطن واحد فاعلى مدعيهم

عنفوا

عنقوا وثبت نسب الاكبر منه من مضمونه نسب احدهم ثبت نسب
 الباقيين **هذا** نوا علموا امر واحد فلا يعقل من العفر والعصر في
 النسب وادانت نسبه من صارت الجارية ام ولد له **هذا** اذا ولدوا في
 بطن واحد فاما اذا ولدوا في بطون مختلفة فقال الاكبر ابني ثبت نسب
 الاكبر منه وصارت الجارية ام ولد له وهل ثبت نسب الاوسط والاصغر
 الياسر ان نسبته وهو قول رفوف ولو تركها حكم الامم وفي الاستحسان
 لا ثبت وحسب الامم اسرها لا لما ثبت نسبا لغيره فثبت
 الجارية ام ولد له وكان الاوسط والاصغر ولدا ام ولد له ولدا ام ولد
 ثبت نسبهم من مولاها من غير دعوة ما لم يوجد النفي وقد ولو يوجد
 الاستحسان ان النفي قد لم يوجد نصا فقد وجد لا بد وهو لا يمام علي
 حصص احدهم بالدعوة فان ذلك بل بغير البواقي او لو لم يكن تخصيص
 البعوض اسوا انك في **هذا** اذا ادعى الاكبر فاما اذا ادعى الاوسط
 والاوسط حزن ثابت للنسب وصارت الجارية ام ولد له والا كثر فوله
 ولد علم له ولم يدعه احد وهكذا ثبت نسب الاصغر فهو علم كذا
 من القياس والاستحسان **هذا** اذا ادعى الاوسط فاما اذا ادعى الاكبر
 فالاصغر حزن ثابت للنسب والماربوا ام ولد له والا كثر والاوسط رقبت
 لاد كذا **هذا** اذا ادعى احدهم بنوعه فاما اذا ادعى غير بنوعه فقال
 احدهما ابني فان ثبت قال حكم فيه ماد كذا وان مات فللبان عتقت
 الجارية بلا نسبه لا علم ادعى ثبت احدهم فقد اراد الجارية ام ولد له
 وام الولد عتق بموت السيد واما حكم الاولاد في العتق فقد
 ذكرنا الاختلاف في ابن حنيفة وصاحبه في كتاب العتاق
 عند صغير غير اشير اعتقه احدهما ثم ادعاه الاخر ثبت نسب
 نسب عند ابن حنيفة ونصف ولا بد له ولا عتقها لا ثبت نسب
 با على ان الاعاقف تجزي عند ابن حنيفة فبغير نصيب المدعي على
 ملكه فتعذره عنه وعندهما لا يتجزي ويعو انك فلم يبق
 للمدعي فيه ملك فلم تعذره عن توليها كان لعبد كذا ولدا له عند
 ابن حنيفة لاد كذا بغير المملوكه نصيبه وعندها ارصدته العبد
 ثبت النسب والا ملا له عتق له باغا والبعض ولا بد من تصديق
 وتخرج على الاصل الذي ذكرناه دعوة العبد الماذون ولجارية من السابو

بقيا للوفاق لم يكن
 فاستحسان الادعاء

[illegible]

انما يصح وثبت نسب الولد له من ملك العتات له ولو انه كان لثنا النسب
ولو ادعى المصاريك ولد جارية المصاريك من جارية المصاريك من جارية
لثنا النسب من ملكه وملك المصاريك اصلا ملك ابيه وملك
البيداء المصاريك من جارية المصاريك من جارية المصاريك من جارية
و ادعى مولاهما اهلها له او جوارحه له ثبت فيه منه ان يصح المولى
فيما ينبغي من مال المولى لا يعدم المولد له فيه اصلا فانفق ماله في الاجانب
او الفرج فان كان له المولى من غنم ماله المولى يوجه من الوجه فعدت
دعونه له او جوارحه منه النسب لكن لو نفق فادعى المولى وقد
رأى ولو تزوج المولد جارية او ملكه ثبت النسب منه من اثاره
النكاح في المولى ويغير انه لان النسب ثبت بالنكاح صحيحا او فاسدا
فعدمه واليدم وعلى دعوة المكتبة والجارية من ملكه ان التصرف
ثابت له كما دوز وادانت نسب الولد منه المصاريك من جارية المصاريك
اما الولد فلاه ملكا عليه ولا يجوز بيع المكتبة واما الام لملكه فيها
حو ملكه فقلد الملك في حقيقة عدل الفتح من بيعها والله اعلم والقعد
المسلم والذي سوا في دعوة النسب وكذلك المكتبة المسلم والذي لا
الفرق بينا في النسب وتسمى في دعوة الاستيلاء وجود الملك وعبر
عند الدعوة بعد ان كان العلق في الملك فان كان العلق في غير الملك كانت
دعوة تحرير فيشترط قيام الملك عند الدعوة فان كان في ملكه وعوان
كان في ملك غيره لا يصح الا بشريطة التصديق والبيعه والاكل في ارب
الدعوة بوعاد دعوة الاستيلاء ودعوة تحرير فدعوة الاستيلاء او ارب
علم والمدة في ملك المديعي وهذا الدعوى تستدعي وقت العلق في
الافزار او طي فيقيد انما جردا ودعوة التحرير ان يكون علم والمديعي
في غير ملكه وهذا الدعوى تنصير على الحال ولا تنصير الا في ارب او طي
لعدم حصول الاستيلاء لعدم الملك وقت العلق وفي هذه الجملة
فيما لا ادعوا ولت جارية في ملك رجل لسته اشهرضا عدا فاعلم بين الولد
حيث ان الام والولد ادعى الولد محض دعوة وثبت النسب منه وعق
وظهر ان الجارية ام ولد له وبطل البيع والجارية وفي ولدها وهذا
فيما استحسن والقاسم ان لا يصح دعونه في بيت النسب اقدم هذا
الدعوة وقبح الاستحسان ان قام الملك وقبلا دعوة الشر بشرط لصحة

مردحج النزع عند ارجحية ثم وعد ابراهيم ومحمد لا بد الا قدر قسمة
 الولد مقدر القيمان ونقسم الثمن على قدر ميراثها فاما ما بقيه الام سقط وما
 اصاب قسمة الولد بردة ثم ظهر ان الجارية ام ولد ومن اعلم ان الولد هلك عند
 المشتري لا يكون مضبوط عليه عند ارجحية وعندها يكون مضبوط عليه وقت
 السلطان ام الولد غير مضبوطة من حيث انها لا تسلم اليه وعندها مضبوطة
 وهو من سائر النفاق وعلى هذا اذا اقبل على ميراثه فظهر فلو لم يرد المشتري
 لما مضبوطة اشهر فادعى الباع وعلى هذا اذا اقبل على ميراثه فظهر فادعى الباع
 حامل فلو لم يرد المشتري لا فمضى سنة اشهر فادعى الباع وهذا اذا
 ولد له ولدا فاما اذا ولدت ولدين فمضى سنة واحدة فادعى الباع فان ادعاهما
 ثبت نسب الولد بينهما وهذا ظاهر وكذا اذا ادعى احداهما صح دعوته
 ولزمت له الولد جميعا لما مر ان النور لا يجهل ان النسب لا يخلو فيها
 من واحد فان ولدت احداهما فمضى سنة اشهر والاخر لا كثر من سنة
 اشهر فادعى احداهما ثبت نسبها ويجعل كانهما ولدتها عند الباع فباع
 احدا الولد من مع ام ثم ادعى الولد الذي عنده ثبت نسبها ونسب الولد لم يبع
 ايضا صح ان المشتري ادعاه واعتقه لما ذكرنا انها لا يجهل ان النسب
 في ثبات النسب في ضرورة ثبوت نسب احداهما ثبت نسب الآخر
 وكذلك لو ولدتها عند المشتري فاعتق احداهما ثم ادعى الباع ثبت نسبها
 جميعا ويشترط العتق ضرورة في قايين الولد وبين الام انه لو كان مع ام
 فادعى الباع لا ينقص العتق فوام وينقص فلول لان العتق لا يخلو الفسخ
 مقصودا وانما يخلو للضرورة وفي الولد ضرورة وهو ضرورة عدم احتكاك
 الانفصال والنسب ولا ضرورة في الام لما ذكرنا ان الام مونة الولد تنصل عن
 ثبات النسب والخلع ولو قطعت يد احد الولدين ثم ادعاهما الباع ثبت
 نسبهما وكان لا اثر للمشتري في الباع لان بينهما الباع البتة على الدعوة قبل
 الجميع فيكون له لما ذكرنا ان ما ثبت بطريق الاستدلال في الحال لم يستدل
 فيستدعي قيام الحمل للحال واليد المظنوعة هالكة ولا يظهر ان الدعوة بها
 ولو قتل احداهما ثم ادعاهما الباع ثبت نسبها وكان قبضا المعقولة
 الفتوى للمشتري في قايين النسل والقطع ووجه القدر ان حمل الدعوة
 مقصودا هو النسل وانما يظهر في اطراف ثبوت النسل والقطع انقطع
 النسبية فلا يظهر حمل النسبية فيها فسلم اثر المشتري ونفس كل واحد

حكم

من النور من اصل حكم الدعوة فتعصت فادعاهما تعص في الآخر وان كان مقتضاها
 انه لا يتصور الفصل بينهما في النسب ومضى تحت الدعوة فاستندت الي وقت العلوق
 لم يرد دعوى الاستدلال فثبتت بينهما علقا حارس كان يتبعان نحو الذين لورثة
 المقول في القيمة انما وجبت القيمة لان صحة هذه الدعوة بطريق الاستدلال
 والمستد يكون ظاهر من وجه مقتضاها فمضى عليه على الحارس وجد فعلها
 بالشبهة فادعاهما القيمة عملا بشبهه اقامتار وجعلنا الواجب لورثة المقول
 عملا بشبهه ان ظهور عملا بالذين يقدر الامكان واصلا على هذا اذا ولدت
 في يد المشتري لا فمضى سنة اشهر من وقت البيع فان ولدتها اشهر فادعى الباع
 لم يبع دعوى الباع لان بعد فمضى سنة واحدة فادعى الباع فان ولدتها اشهر فادعى الباع
 نصيب هذه الدعوة دعوى الاستدلال مضى دعوى تحوير وشرط صحة هذه الدعوة
 تمام الملك للدمع وقت الدعوة ولم يوجد فلا تصح الا اذا صدق المشتري في صحة
 لانه اقرب نسب عبد غيره وقد صدق في الغير في ذلك فيثبت نسبهم
 ويكون عبد لولده ولو ادعى المشتري نسبته بعد تصديق الباع لم يبع
 لما مر ان النسب يثبت لسان في زمان لا يتصور ثبوته من غيره بعد ذلك
 هذا كله اذا كان ادعوى الباع فان كان في المشتري وقد ولدت في كل من
 سنة اشهر تحت دعوى ثبت النسب لانه هذه دعوة تحوير ودعوة استدلال
 فثبتت ان العلوق لم يكن في الحال فاستدعي قيام الملك وقت الدعوة وقد
 وجد فلو ادعاه الباع بعد ذلك استدعي دعوته لان نسب واحد من اثنين
 على النفاق يمنع ولادعاهما الباع والمشتري يصح دعوى الباع ولو ادعى
 دعوى دعوى استدلال لوقع العلوق في الملك وانما تستدعي وقت العلوق
 ودعوة المشتري دعوى تحوير لوقع العلوق في الملك وغير الملك مستدعي
 وانما تستدعي على الحال والمستد او لانه سابق في الحيز والاستدلال
 كرجلين ادعى انهما ولد من واحد وانما يرد احداهما استدعي حال الاستدلال
 اولي لانه هذا وعلى هذا اذا ولدت عاملة رجل ولدا فمضى سنة اشهر
 وضاع فادعاهما بوجه ثبت نسبهما سواء في شبهة او لا صدق الامين
 او كذبه في ذلك ان الاقرار بنسب الولد اقرار بوجه الجارية والا به اذا
 وطى جارية ابنته من غير تكا بصير من كذا اباهما لما جاهد في نسب
 والى حكمه ذكره ولا يثبت كمال الملك ولا به لانه تلك مال ابنته عند
 حاجته الا ان كان يملكه ماله عند حاجته الا انما هو على نفسه لانهما

وكذلك لو اعقب
 المشتري احداهما ثم
 قتلها لم يرد
 فادعاهما
 بالولاء ثم ادعى الباع
 الولد فانما ينفق
 بالحق وانما للبائع
 ونسب نسب الولد
 المقول له ولا يخلو
 الذي والمشتري من
 المشتري لما قلنا
 والله اعلم

الان هناك يتكلم بغير عرض وما هنا بغير وهو قيمة الجارية لتناوين
الحاجب اذ الحاجب الى انما النفس والحاجة ها هنا ايضا انكر والاسم المتكلم
بغير عرض اقول من انك بغير عرض لا ما فاسلك العزم كان تلك صورة لمعلمي
فالشعر دفع كل حاجة ما يتسبها فادفع حاجة استيفاء المهرجة بالنفك بغير
بدله وحاجة استيفاء الدكايا لتلك بدل رعاية للباقيين بجانب الـ
وجانب الابن وتصدق في الابن بشرط فمواحدة الابن في الدعوى والافراد
او كونه في نفسه فمواحدة من هذا ومنه المولى اذا دعي وليامته كانت له لا
ثبت في نفسه ان يصدق في المكاتب ووجوب الفرق ظاهر في لولا في المولى
مالك المكاتب وكان احدا عنه فوقع في الحاجة الرضيقه والاب ولاية
عليها لانه فلا يحتاج الرضيقه هذه الدعوى لكن بشرط صحة هذه
الدعوى كور الجارية في هذا الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوى في
لو انما هذا الابن فحاجت بولد له قبل من ستة اشهر وادعاه الـ بوضع دعوى
لا يعلم الملك وقت العلوق ولولا دعواها فحاجت بولد في هذا المشتري لا قبل
من ستة اشهر فادعاه الـ بوضع دعوى في هذا الملك وقت الدعوى ولذلك
لو كان العلوق في ملكه وولد في ملكه وخرجت عن ملكه فيما بينه لا يطاع
الملك فيما بينهما انما كان قيام الملك للابن في الجارية من وقت العلوق
الى وقت الدعوى بشرط صحة هذه الدعوى لان الملك يثبت مستند الى
وقت العلوق ولا يثبت الملك الا بالنفك ولا نفك الا بولاية الفكاك في ملكه
ما الانسان عليه كرها وتنفيد النضر عليه جبر الا يكون في الولاية لانه
من قيام الولاية فاذ التكرار الجارية في ملكه من وقت العلوق الى وقت الدعوى
لم تستمر الولاية فلا يستند الملك ولذلك لا ب لو كان كافرا واعدا فادعاه
لوضع دعوى في الزلف والكفر بتغيير الولاية ولو كان كافرا فاسلم او عدا
فانفق فادعاه في نظر من ذلك ولدت بعد الاسلام لا في من ستة اشهر لم يرض
دعوى في نكاح ولا في النفك وقت العلوق وان ولدت لست في ستة اشهر
فما عدت دعوى وتبين السبب لقيام الولاية ولو كان معزها
فافاق صحت دعوى استنساخا والقيام لان نفك في الزلف يضاف لولاية
منزلة الكفر والزلف وحده الاستنساخ اذا امر عزمه كالاغواء وكاعراضه
اصلا اذ انما السبب لعدم من اصله وبطلان له كذا لو اعجز عليه ثم افاق
ولو كان من زنا فادعاه في جارية ابنته فدعوى موقوفه عند ابي حنيفة لتوقف

والاعناق

الجنون

ولا يثبت عند ابي يوسف ومحمد صحة لنكاح ابنته باطلاق صرفا عند المحدثين
موقوفه عند وعدهما فان واذ انكثت نفسه الولد من الـ ب صارت الجارية
ام ولد له ولا يثبت عليه عند اصحاب المالنة وعندهم من الشافعي يجب عليه العقر
وحده قولهما ان الملك يثبت شرط الصحة والاستيلاء بالاج منزل
معلق وكان العمل في الـ بالاج ان الملك كوجه العقر ولهذا يوجب
العقر في الجارية المشتري ان الجارية اذا اجازت بولد فادعاه احد هاتين
الوطي في نصيب شريكه حصل في غير المال فوجب نصيب العقر وانما ان
الاج المنزل المعلق من اوله الاخره بالاج واحد وكان من زنا اوله الاخره استيلاء
فلا بد ان يقدم هذا الملك او يقر به ومن وجب جاريته مولود لنفسه فلا يقر به
علاوة الجارية المشتري لان هناك لم يملك نصيب الشريك بشرط الصحة
لاستيلاء وتبين السبب ان نصيب الجارية ملكه وقيام اصل الملك في ذلك
واما ثبت حكم الثابت في نصيبه فضيلة للسبب ضرورة انه لا يتجوز وحكم
النكاح لا يسقط بل يتعقبه فوطي المدي صادق نصيبه ونصيب شريكه وملك
له في نصيب شريكه والوطي في غير الملك بوجوب الحد لان الحد سقط للشبهة
فوجب العقر وهما هذا الملك يثبت شرط التوثيق والسبب وصحة استيلاء
وبشرط النكاح يكون سابقا عليه او مقارنا له فالوطي صادق في نفسه فلا
يوجب العقر ولا يضمن قيمة الولد بكتا له على حذر وان كانت الجارية مولودة
له ولا علمه او دلالة لم الاتفاق فستدعي بعدم الرق ولم يوجد دعوى
الحد او الـ ب جارية من الابن منزلة دعوى الولد الـ ب دعوى ابيه او عند
انكاح ولا يثبت فاما عند قيام ولاية فلاحق لو كان للحد نصرا وانما عند
ملكه والـ ب مسلم لم يرض دعوى الحد لقيام ولاية الـ ب ولو كان الـ ب مينا
او كافرا او عدا لم يرض دعوى الحد بطلان ولاية الـ ب وكذا اذا كان الـ ب
معتوقا من وقت العلوق الى وقت الدعوى ومحمد وعق الحد لا قلنا فان
افاق ثم ادعي الحد لم يرض دعوى له لا قلنا فاق فقد العقر انما يرضى لعدم
من اصل فادعت ولا يبالى في نفسه ولا يبالى بالحد ولو كان الـ ب من زنا
فدعوى الحد موقوفه عند ابي حنيفة في نقل على الرد او ما تحت دعوى
الحد وان اسلم لم يرض لتوقف ولا يثبت عند كونه صرفا ثم وعدت بولد
ومحمد لم يرض دعوى الحد لان صرفا عندها فانكثت ولا يثبت فاقية
هذا اذا دعي الجارية من غير نكاح فاما ماد او طهرها بالنكاح ثبت

فاوجب

يكن في

ولان

الشيء من غير دعوة شواو عليها بكتاب صحيح أو فاسد لأن الكتاب يوجد الفاش
بنفسه صحيحا كان أو فاسدا ولا يمكن الجارية لأنه وطى على ما لا يرى بعد الكتاب
وعند الشافعي يجوز هذا الكتاب وهو ما لم يكتبه كتاب صحيح أو فاسد على ما عليه
بالإجماع لأن الشافعي أثبت بعد الكتاب على ما لم يكتبه كتاب صحيح أو فاسد على ما عليه
ملاك الأمر وقد ملكه أخاه فنفق عليه فانه على ما لا يثبت الجارية بوجه من الجارية
صارت أم ولد له لوجود سبب موثقة الولد وهو ثبوت النسب لأنه يوقف
حكمه على وجود الملك فإذا ملكه صارت أم ولد له هكذا إذا ادعى الأب
ولد جارية بنته فاما إذا ادعى ولدا وله أم ومدرته بان جات ولد منها الأب
حينئذ ينسب منه ما ادعاه الأم له لم يثبت نسبه منه في ظاهر الرواية وعليه
نقض العتق وروى عن أبي يوسف أنه فرق بين ولدا الأم الولد وبين ولدا المدر
فقال لا يثبت نسب ولدا الأم الولد ويثبت نسب ولدا المدر من الأب وعليه
قبول الولد والعتق والولاية لأنه هذه الرواية وإن ثبت لا ينفك
على ملك الجارية لعلها فإن نسب ولدا الأم المتكوفة يثبت من الزوج والأمة
مكتسب المولى وأما القصة فلا تملك ولدت النسب علق حوا فاشبه ولد
المعزوف فيكون حرا القصة والولد للأمة لا تملك استحقاقا لأنه يروى أنه لا يخل
العتق بعد الاستحقاق بخلافه ولدا الأم الولد دام الولد فاشترطها فإن
الولد مولود على زنا الأم والمولود على زنا أمه فإن ثبت نسبه من غيره
وإن أنكره تفتقر كافا للظان والفتق جواب ظاهر الرواية في النسب
لا يثبت إلا الملك وأم الولد والمدر لا يخلان النكاح فيعتز العتق إذا ادعى أنها
فقد حصل الزوج غير الملك وقد سقط الحد للثبوت في العتق إذا
لم يصبه فاما ابن والد الدعوة بعد ما نفاه فإن صدق يثبت النسب بالإجماع لأن
نسب ولد جارية لا يثبت من المدعي تصدقه فيسب ولدا جارية الأم ولد
ويثبت على الأم لا نكاحه أخوه ملد ولا ولد له لأن الولد كذا عتق ولو
ادعى ولد مكانة بنته لم يثبت نسبه من لأن النسب لا يثبت بدو الملك
والأمانة لا يخل للملك ما لا يخل دعوى الأم إذا عتقت فتصدق دعوى أمها
إذا عتقت فقد عادت فاما تحتل العار من عدم الأم وأما إذا عتقت أمها
فإن الأمانة وأما علم **فصل** وأما بان ما يظهره النسب والنسب
يظهر بالمدعي ومنه والبيان آخره أما ظهور النسب بالمدعي فيثبت دعوى
شرايط صحة الدعوى والأقرار بالنسب وقد ذكرنا ما هو كذا بالأقرار الأمانة

قد يظهر بنسب المدعي وقد لا يظهر بالشرائط القصدية وجعلنا الكلام فيه
أن المدعي نسبه لا يخلو أما أن يكون زيد نسبه وأما أن يكون قاتل كان
زيد نسبه لا يثبت نسبه من المدعي إلا إذا صدقته له إذا كان زيد نسبه
فأما أن يكون قاتل زيد فلا يثبت له البراءة وأن لم يكن زيد نسبه فاما أن
يكون قاتل قاتل وأما أن لم يكن فإن كان قاتل زيد نسبه فيثبت نسبه من المدعي إذا كان
في ملك المدعي وقت الدعوة وإن كان في ملك غيره عند الدعوى فإن كان
علوه في ذلك المدعي ثبت نسبه من غير الدعوة أيضا وإن لم يكن علوه
في ملكه لا يثبت نسبه إلا تصديقا للمالك كما ذكرنا وإن لم يكن ملكا فاما
أن لم يكن زيد أحد من غيره ولا في يد نسبه لا يصح النكاح وإن كان زيد
أحد كالقبط فإن لم يكن زيد أحد ثبت نسبه من غير الدعوة استصحابا
والقياس لأن ثبت الأمانة على ما كان من الوجود والعدم فلا بد من شرح أحد الظاهر
من مخرج ولم يوجد فلا تصح الدعوة **وحصل** الاستحسان أنه عاقل خير عما
هو عاقل للشك وكلنا خير عما جعلت فيه يجب تصدقه تحسبا للظن
به هو لا حل إلا إذا كان في تصدقه من ربا غير وهما في التصديق ينظر من
الجانبيين جانبا للقطب بالوصول إلى الشر والنسب والحفاظة والترتبة وجانب
المدعي الولد يستغنى به على ما كان له بالنية والرد يوجب تصدقا للعاقل في
دعوى ما يقع به ولا يتصور غيره واجب ولوا دعاه رجلان ثبت نسبه
منها عندنا وعند الظواهر ثبت الأمر جدها وينسب قوله افتقار على ما ذكرنا
ولو ادعاه أكثر من رجلين فقد ارجح فيثبت نسبه من خمسة وعشرين
من اثنين وعقد محمد من ثلاثة وقد مر من أسئلة ولوا عنه أمرا بان حجت
دعوى عبد ابن جينة وعقدها لا تصح وسند كذا من بعد أن قاله
هذا الأمر لم يكن زيد أحد فإن كان وهو القبط يثبت نسبه من القبط بنسب
الدعوة استصحابا والقياس لأن ثبت الأمانة وقد ذكرنا القياس والاستحسان
فما قبل وإن لم يكن خارج صدقة القبط أو كذا أو كذا استصحابا والقياس
أن لا يثبت إذا كذا **وحصل** القياس أن هذا الأمر يثبت المطلوع المنقطع
لأنه عليه ثابته حقيقة وشرا عاقل ولوا عنه أن ينزعه من بين
جبار يخطئه ليس له ذلك وأما الأمر من المطلوع المنقطع لا يصح **وحصل**
الاستحسان أن يدعى المدعي من غير المطلوع لا يقوم عصاة وبنته
وتشرفه بالنسب فكان المدعي أو لم يسلو كان المدعي مطالعا أو مستحبا

يدعو
بن
القياس

إذا

والتي ان لا تقع دعوه الدي ووجهه انما للجناد دعوتهم واثبتنا نسبه اولاده
 للزمانا استنباغه فدينه وهذا بصره فاصح دعوتهم وجه الاستعانة به
 ادعوا من ينقض احداهما عن الآخر والوجه والنسب والشفعة والامر
 ليس من ضرورية كون الاول منهما ان يكون على دينه الا ترى ان الاول انما يعلم
 باسلامه وان كان ابوه كافرا فصدقه فيما ينفعه ولا يصدقه فيما يضره ولو لم
 مسلم وذكر في البوداد من القبط ليقطنا دعاه بغير ان يكون منهم ان كان
 عليه زيل المسلمين فهو مسلم وان كان عليه زيل الشرك ان يكون في رفته مسلم
 وعنده ذلك فهو على دين البصائر وهذا اذا اقر له بما جاءه فان اقام البينة
 على ذلك فان كان الشهود من اهل الذمة لا تقبل شهادتهم في استناب اولاد
 فدينه في هذه شهادة قضت ابطال دينه المسلم وهو الملقط وكان
 شهادته على المسلم والاستنبال وان كان من المسلمين تقبل ويكون الاول على دينه
 فدينه في الاقرار وبغير البينة وذلك كدعوى منتهى في اقراره وقائمه والشهادة
 وسواء كان المدعي حرا او عبدا انه ادعى شيئا من احداهما جمل الفصل
 الاخر وهو السب والوقف فيصنف فيما ينفعه ولا يصدقه فيما يضره
 وان ادعاه الخافق والملقط معاً في الملقط اولاد استواءها في الدعوى ونفع
 الصبي فيجرب باليد فان سقته دعوة الملقط لا تنفع دعوة الخافق لانه
 ثبت نسبه منه فلا يصور شئ منه من غير بعد ذلك الا ان يشتم البينة
 لان الدعوى لا تقارض البينة ولو ادعاه خارجا فان كان احدهما مسلماً والا
 ذنياً فيا للمسلم اولاً في ثبته في الاسلام وكان نفع للصبي وكذا اذا ادعاه
 مسلمة ودمت في المسلمة او لم يكن شهد المسلم دميان والذي مسلم
 فهو المسلم لان اختياره وان تقارضا في الاسلام المدعي في الترخي ولو كان
 احدهما حراً والاخر عبداً فالحر اولاً في نفع القبط ولو كانا مسلمين
 حريين فان ذكر احدهما علامة في يد القبط ولو لم يذكر الاخر موافقت
 دعوتهم بالاعلامه وصاحب العلامة اولاً في الترخي ودعاه بالاعلامه لا في النسخ
 ورد بالتخرج بالاعلامه في الحيلة قال امير قاضي في قصة يوسف عليه السلام
 والسلام وطهد شاهد من اهلها ان كان قبضه قد مضى فصدقت وهو
 من انا ذين وان كان قبضه قد مضى فقلد نسبه وهو الصادقين
 فلما رأى قبضه قد مضى ترك كاله من كيد كراي كيد في عظم جعل قد
 القبيح من خلفه دليل مرود اياه الماركي ان ذلك علامة جرحها اليه

نفسها والغد من يداه علامة دفعها اليه عن نفسها وكذلك في العجايب والاولاد
 في حانوت واحد من ايديها في اولادها هاج متنازعاً فيها ان بعض الاولاد
 والاهاب للديع وكذا في اولاد الزوجين اختلافاً في شاع البينة ما يكون له
 جعل في يد الرجل وما يكون للنساء يجعل في يدها وعوداً في يد النساء بل في
 طاهلها وعالها من اهلها فان ادعى احد هاهنا علامات في يد من القبط
 في يد البعض وخالف البعض ذكر الخرافة ثبت نسبه منها لا يزوج العاقر
 في الاعلامه من سقط الترخي بها كانه سكت عرصة الاعلامه راشداً ولم يذكر
 احدهما علامة اصلاً ولان احدهما بمنه بعضه لان الدعوى لا تقارض البينة
 ولو لم يكن لاحدهما بينة ثبت نسبه منها جميعاً لا استواءها في الدعوى وهذا
 عندنا وبعد الشافعي لا يثبت نسبه الامم احدهما وبغير قبول العاقر على ما
 ذكرنا ولا كان المدعي اكثر من رجلين فهو على اختلاف المذاهب ذكرنا في الجرح المستر
 ولو في الجرح المدعي هو في وهو علة فاداهوا حرة لم يصدوا
 ظهر كذا في يمينه ولو في واحد هوائي وقال الاخر هوائي فاداه
 هو خشي يحكم سائر فان كان يبول من رجلي الرجل فهو زنديق البينة وان
 كان يبول من رجلي النساء فهو زنديق البينة وان كان يبول منها جميعاً
 بغير السبق فان اسبقوا في السبق فهو مشترك في دعوى جميعه وعندهما
 يثبت كراهة البول فان استواء في ذلك فهو مشترك في هذا الحكم الحشوي ويصح
 ان يثبت نسبه منها جميعاً ولو في الملقط هوائي من زوجي فقد ثبت
 فهو انما حرة فاستروحة امة غير انهما ان كانت حرة كان الاخر اجماع
 وان كانت امة كان ملوكاً لاولاد امة عبد بن يوسف وعبد محمد كبر حراً
 قول محمد ادم سبته وان ثبت من الامه كذا في جعله ساعاً في رقبته في الصبي
 ونحوه حراً منعه له فيثبتها فيما ينفعه ولا ينفعها فيما يضره كالذكر اذا
 ادعى نسبه لقط ثبت نسبه من الامه لا يثبت من الامه كذا في هذا
 وجه قول ابو يوسف ان اصل الاول ينفع الام في الرق والحرة وكان من
 ضرورة ثبوت النسب منها ان يكون رفيقاً والرفوان بان يضره فهو مشترك
 بل يحد ضررون غيره ولا يعتبر ولو ادعاه امرأة ابها وهو حرة او امة
 ذكرها اصل ابها لا يضره ولا يحد له في نسبه ابها ولدته فان اقامت امرأة
 على الولد فله ان كانت حرة عدله اكلها الحرة في الاصل ولو يرضع ابها اذا
 كان لها روح لم يمت من حرجها على ما اذا كان لها روح لانه اذا كان لها روح كان

نفسها

ويصحح دعوتها بخلاف النسب على الغير فلا يصلح بالبينة او بصديق الزوج واما
 اذا لم يكن لها زوج ولا حمل فيختلص من غير بينة ووجهه ان النسب
 فيجب بالرجال نسب بالفرار ونسب بالنساء بنسب بالولادة ولا تثبت
 الولادة الا بدليل واذن لا بد لعليا شهادة ما يملكه ولو ادعت امرأتان فهو
 ابنتها عند الخصومة وكذلك ارجحة عند وعدا برب يوسف وعبد يوسف
 نسبة الولد من المولى لا يصح ولا تصور فلا تصور ثوب النسب منها خلاف
 الرجال لان النسب في جانبهم ثبت بالفرار والخصومة ان نسب ظهور النسب
 هو الدعوى وقد وجد من كل واحد منها واما قال ان الحكم في جانب من معلق
 بالولادة فمع كنه موضع امن وهاهنا لا يكر فقلوا الدعوى وقد ادعاه جميعا
 فيثبت نسبه منها وعلى هذا اذا ادعاه رجل وامرأتان ثبت نسبه من الرجل
 عند الخصومة وعدها بنسب من الرجل غير ولو ادعاه رجلان وامرأتان كل
 واحد يدعي انه ابنة من هذه المرأة والمرأة مدعته فهو من الرجل والمرأة
 عند الخصومة وعدها بنسب الرجل غير واما ما ظهر النسب بالبينة
 فنقول وبالله التوفيق البينة يظهر بالنسبة مرة وثبات ظهوره اخرج
 فكل ثبت يجوز ثبوته من المدعى اذا لم يظهر بالظهور بالدعوة اصلا لا يفسرها
 ولا يثبت النسب بان كان فيه حمل النسب بالغير ويحسد ذلك بغير البينة
 وكذا ما اختلف الظهور بالدعوة لكن بغير بينة النسب اذا ادعى الغم والنسب
 يظهر ايضا بالبينة وكل ثبت يحمل الظهور بغير الدعوة ثبات ظهوره بالبينة
 كما اذا ادعى القبط رجل القبط او غيره وثبت نسبه من المدعى ادعاه
 رجل اخر واقام البينة بغيره لان النسب وان ظهر بغير الدعوة لثبته
 غير موقوف فاحتمل المطلقان بالبينة وكذا ادعاه رجلان معا واقام
 احدهما البينة فصاحب البينة اول لما قلنا واذن تارة صاحب البينة والنسب
 فالاصح ما ذكرنا في تعارض البينتين على انه ان امدن تزجها احدهما على الآخر
 يعمل بالزوج وان تعذر الزوج يعمل بالامان ما اذا تعذر الزوج يعمل بكل
 واحد منهما من وجه مقدم الامان وهاهنا يعمل بكل واحد منهما من كل وجه
 ويثبت النسب من المدعى لان ما ثبت نسب ولد من شرب على الكمال
 واستحالة ثبوت النسب الواحد موكدا ثبت على الكمال في زمان واحد وجهه الاعلام
 فيه ان تعارض البينتين اما ان يكون من الخارج وبين ذلك اليد واما ان يكون من

ومنهم من حقق جواب
 الكتاب وامر بقرينة
 الاصل على طلبة فيها
 وقرينة من الرجل والمرأة
 حيث ثبت نسبه
 من الرجل فيصير نسبه
 ولا تثبت نسبه منها
 الا بالبينة مع

الح

المالك مع

الخارج

الخارجين وبين ذلك فان كان من الخارج وبين ذلك فينبذ في البينة
 فان لم يزوج احد هما بوجه من الوجوه من الاطلاق والحرية والاعلان من البينة
 وقوة الدار وغیر ذلك من اسباب الزوجية يعمل بالزوج فان سويها يعمل بها
 ويثبت النسب منها وعلى هذا اذا ادعى احدهما بالانقطاع ابنة وادعى الآخر
 عند بعض الذي ادعى انه ابنة له تدعي الحرية والاحدية على لؤي وبينة
 الحرية او كذا وكذلك لو اقام احدهما البينة انه ابنة من امرأة حره فهو ابن
 الحرين وانما الحرين على فاسر قول ارجحهم وعدها بنسب الرجل الا غير وقد
 مر في المسئلة ولو ادعاه رجلان ووقت بينة كل واحد منهما من الرجل الا غير وقد
 ثبت النسب منها بسوء البينة وان كان وقتا حلقا سبق بحكم من
 التي فعل عليه ثم حكم عدل وان اسئل نسبه فعلى فاسر قول ارجحهم
 بعضي سبقها وقتا وعدها بعضي لفسا ووجه قوله انه اذا اشكل السن
 سقط اعتبار المانع اصلا كما سلكنا عنه ولا ترجح فيه انه اذا اشكل له رجل
 حكما فحق الحكم السابق فخرج السابق ولو ادعى رجلان القبط اسم واقام
 البينة وادعته امرأة انها وامنت البينة فهو بينهما لعدم التام في ثبوت
 نسبه منها كما اذا ادعاه رجلان والاولى وعلى هذا غلام وراحمه ادعى على
 رجل وامرأته انه ابنتها واقام البينة واقام رجل اخر وامرأة البينة ان
 الاعلام ابنتها فاما البينة ثبت نسب الاعلام من الاب والام الزكادع الاعلام
 انه ابنتها وبطل نسب الزكادع الاعلام لان البينة تقرر صلتا ورجح بينة
 الاعلام بعد انه هو فثبت نسبه كالحا رجس اذا اقامت البينة واحدة بها يد كان
 صاحب البينة اولى كذا هذا ولذلك لو كان الاعلام نصرا بيا واقام بينة من
 المسلمين على رجل نصري او نصرا بيا واقام غلام مسلم ومسلمة بينهما الاعلام
 اولى ولا ترجح بينة المدعى المسلم ولا على ذلك لو كان مسلما ولو اقامت الاعلام
 نصرا بيا فعلى الاعلام المسلم والمسلم ان شهادة الاكر على المسلم غير موزونة
 والتفت بالعدم متى حجب الدعوى فلا فاضر بالبينة وحجب الاعلام على
 الاسلام غلام فريد انسان ادعى صاحب البينة انه ابنة ولد نهضة هذه فملكه
 واقام البينة عدل ذلك وادعى خاتون الاعلام ابنة ولد نهضة فملكه واقام
 البينة فان كان الاعلام صعبا انكتم بعض البينة لا سواها فاما البينة
 من رجل صاحب البينة ما يدعي بالخارج وان كان كذا فيحكم بان يرد نسبه
 فالبينة التي يدعيها الاعلام اولى ولذلك لو كان الاعلام ولد حرة وهما في يد رجل

منه من الحرية واقام الآخر
 البينة اندا بينه هذين
 الامة فهو باطل في كل
 لما قلنا ولو اقام من طاعة
 منها البينة انه ابنة

وقال اناس اخرج البينة
 بالاعتراف والعدم بالخارج
 لان العلم او بالان
 متعلق مع

فأقام صاحب البيت علمه ولد علم ورشه والغلام ينكم ويدعو ذلك وأقام
خارج البيت علمه يعني بأمره والولد الذي هما في بيتنا قلنا وأن كان الذي
في بيت من أهل الدعة والمدة ومنه فأقام فهو أسير يعني المارة والولد الذي
هما في بيت من شهادة المسكين حجة مطلقة وأقام الحارث ابنه علمه ولد
في وقت كذا وأقام الذي يريد به البسه علمه ولدته يعني الحارث علمه ولدته
ثبت سبق أحد النكاحين كان النكاح منها فاسداً بالبسة القامعة على النكاح
الصحيح أقوى فكانت أولى وعلم هذا الغلام قد اختلاد عايناهم فلان ولد
علم ورشه مرأته ولانته ولد للأرجل يقول هو عذكي وكذا مرأتي وجها
عدي فلان ولدت هذا الغلام منه والعدي يدعى ذلك فهو رابطة له
من أرض الفرائض فرائض النكاح وفرائض الملك وفرائض النكاح أقوى من رابطة
أهل البائع وفرائض الملك يفرض النكاح وكان مرأته النكاح أقوى فكانت أولى
ولو ادعى الغلام أن أمه العبد من هذه الأمة وأمر العبد بذلك وقامت عليه
البسة وادعى المولى أنه فهو رابطة له ولانته ولدته يعني سببه
والأمر بالنسب يستعمل الأقرار بالحيثية فلو لم يعمل في النسب عمل في الرقة
وكذلك لو ماتت الأم وتزكها مالا فأقام الغلام البينة أنه ابن البسة من أمه
وأقام الآخر البينة أنه عبد ولدته أمه من زوجها فلان والزوج عدل
أيضاً والعبد يدعى ذلك فتعمل بالنسب لأنه يدعى فرائض النكاح وأنه أقوى وأنت
أن العبد يصيب بنت نسب الغلام من الرقة وورثته لا يثبت في الغلام حلت عن
النكاح فلو ادعى العبد من العبد فيجب العمل بها وأما علم **فصل**
وأما صفات النسب الثابتة فالنسب في جانب النساء ثابت بل من حيث العمل
القول إلا أنه في جانب من يثبت بالولادة لا يثبت لأمر لها وأما في جانب الرجال
فوعان نوع يثبت بالنسب ونوع يثبت بالولادة أما يثبت بالنسب من غير أن
يثبت بنسب النكاح من غير أن يثبت بالنسب بنسب النكاح وهو بنسب ولأم الولد
لا يثبت بالنسب من غير أن يثبت بالنسب من غير أن يثبت بالنسب من غير أن يثبت
الاستقرار من غير الحاجة أو اللعان وأما الذي لا يثبت بمجرد النسب ولد
وروجه يثبت به اللعان وهو أن يكون الزوجان حريين مسلمين غافلين بالدين
غير عودين من الفقد علموا ذكرنا في كتابه الطلاق أن مرأته النكاح لازم لأجل
النقل فكان قولاً ولا يعمل الاستقار بنسب النكاح مع اللعان ولهدى سببه
كان العلو في نكاح فاسداً وشبهته نكاح لا يثبت بنسب الولد الباطل لا يستأجر

اللعان

بأن يسلط اللعان
الذي يثبت بالنسب
فصل في النسب

وهو في النسب
أنها لا تكون
لأن استقامت
وبعد ظاهر الرقابة

عبد الله ذلك فاعتق وانما حرر ذلك عند ابن حنفية ومحمد وروى عن
ابن يوسف ان القول قول العبد ويجزم بحريته لا بالعبد محمد بالاصل
اذ الحرية اصل من عدم وكان انظاره شفا هذا هو الصحيح حاشا لظاهر
الرواية كما لا يخفى ان كان عتدا فقدره من الحكم بالاصل وشوكة العارض
وهو الرق فصار الرق فيه هو الاصل وكان انظاره شفا هذا هو الاول ولو ادعى
ثوبا واحد هلالا سنة والاخر معلوق فبذلك فالادعاء في سنة مستعمل للثوب
ولو ادعى باطلا واحد هلالا سنة والاخر معلوق فهو بينهما والاول
الحال من عتده واليوم عليه الاول استويا بما في القول ولو ادعى ازا واحد
سنة فيهما في البسائر وكان لو كان احدهما اذنا والآخر ضريرة فهو
فيها صاحب اذنا والآخر لان سكي الار واحد اذنا والآخر ضريرة وهو
في الار وكان في عينه ولو لم يكن من ذلك ولكن احدهما اذنا فيهما والآخر
خارج منها فهي بينهما وكل او كانا جميعا هلالا اذنا على العقارة تشبه
بالكورة فيه وانما تشبه بالضريرة فيه حاشا طعنه ثوبا او دارا تشبه
اختلاف الثوب فالقول قول صاحبه الا لان الثوب وان كان في عينه
صورة فهو في عين صاحبه الار معنى ان الحائط وما في عينه وذروه والدار في عينه
فما في الار يكون في عينه ايضا حاشا لخرجه من دار رجل وعلى عاقبة فاعيان
كان ذلك الحائط يترتب بيع ذلك وحمله فهو له وكان انظاره شفا هذا
انه وكذا في غيره كما وان كان لا يعرف فهو لصاحب الار لان انظاره شفا هذا هو الاول
وهو في داره انما في حائطه طابا او دارا رجل فاختل فيه فان انتفى على انة على اصلها لم
يشتول عليه قط فهو لصاحب سواء اصطادة من الهوا او من الشجر
والحائط لا ينة الاخذ دور صاحب الار اذا الصيد يصير ما حوزا اليه على
حايطة او شجرة وقد قيل لو اصابه وسلم الصيد لرجله وانما في
حق صاحب الار اصطدته فملك او ورثته وانكر الصيد فانه نظر ان
اخذ من الهوا فهو له اذ لا يذ لا يد له على الهوا وان اخذ من شجره او
شجره فهو لصاحب الار لان الحيا والشجر في عينه ولا يملك احدهما واخذ من
الهوا او من شجره فاقول قول صاحب الار لان اصل ما ودارا لسان يكون
في عينه هكذا روى عن ابن يوسف صلة الصيد على هذه التماسيل ولو ادعى اظا
بين دارين فاحدهما عليه جذوع فهو له مستعمل الحائط وكونه لظن
واحد منها عليه جذوع فان كانت ثلاثة او اكثر فهو بينهما نصيبين سواء

جذوع كل واحد منها او كانت احدهما اكثر بعد ان كان لكل واحد منها ثلاثة
جذوع فيهما استويا في استعمال الحائط بالجذوع فاستويا في ثوب العبد
عليه وكونه في احدهما عليه ثلاثة اجذعة وللآخر جذوع او جذعان فانها
ان يكون الحائط بينهما نصفان وقولنا استحسان لا يكون وجهه انما
ان زيادة الاستعمال كثيرا في الحيزان زيادة من جسر الحيزان او زيادة من
جسر الحيزان لا يتغير بها الترتيب انما لو كان في احدهما ثلاثة وللآخر جذعة
كان الحائط بينهما نصفين وان كان استعمال احدهما اكثر دل ان استعمال
الاستعمال في قدره وقد استويا فيه ووجهه الاستحسان ان يقال نعم
لأن اصل الاستعمال لا يحصل بما وزا ثلاثة في الحيزان لا يبيح له عادة وانما
يبيح اكثر من ذلك الا ان اكثر مما له نهاية له وانما لا اقل الجمع الصحيح
فقد به وكان ما وروى عن الجذوع الواحد لصاحب الكثير واما موضع
الجذوع الواحد فله ذلك على رواية كتاب الدعوى له موضع الجذوع من
وضع الجذوع لاصل الملك وعلى رواية كتاب الدعوى له موضع الجذوع من
الحائط وما وراه لصاحب الكثير ووجهه هذه الرواية ان صاحب القليل
مستعمل له كتاب القدر حقيقة وكان ذلك القدر في عينه فعلم له وجه
رواية الافراز ما ستر ان استعمال لا يحصل للجذوع والجذوعين ان الحائط
لا يبيح له عادة فامر من شجر الحائط في عينه وكان عليه في دار صاحب الكثير
انه لغيره ان يرمع الجذوع وان كان يملو كالهوا وان يكون اصل الحائط ملو
لناس ولا يخرج عليه حواضع بخلاف ما اذا اقام اليه من الحائط له
كان له ان يرمع ان اليه حواضع مطلقة فاد اقامها بين ارباب اوضع
منه اقل كان يغير حق فله وفيه الرفع وليس له كمال عدم اليه
لنا فانما حائط الحائط له بظاهر اليد وانما هو يصلح للغير من الغنم
فهو يعرف وكونه الحائط متصلا بها احدي الدارين انما
العرف وارتباطا فهو لصاحب الاصل لانه لا يملك لغيره ولو دار
له احدهما انما التوافق ولا يخرج جذوع وضاح الجذوع او لولا سنة
مستعمل الحائط ولا استعمال من صاحب الاصل وكونه احدهما انما
ترتيب وللآخر جذوع فالحائط لصاحب الترتيب واصل الجذوع حوا
وضع الجذوع لكل الكلام في صورة الترتيب ذكر العلما وان الترتيب حوا
يكون اضافة لبيان الحائط المدعى حائط احد الدارين كما في ترفع

ولو ادعى صاحب شرف
ان يبيع على آخر من دار
على الشرف لغيره ذلك
ولكن فقال في دار
صاحبك انما حائط
عليه ولا قلبه للارتقاء
ولا الترفع

ولو كان احدهما اصل
الترتيب في داره لغيره
انما ترفع صاحب
الترتيب في داره لغيره
الترتيب في داره لغيره
الترتيب في داره لغيره

يبيح كذا في حق
الترتيب

والطائفة وكان معنى الشاع فكان صاحب النقال اولي وذكر الكثر في تفسير
 الترمذ ان يكون طر فاف هذا الحائط المدعي من اجله حائط الكثر والدار وهذا
 التفسير منقول عن **ابن جرير** رحمه الله تعالى وقال في المداخلة اذا كانت
 من جانب الحائط كان صاحب النقال اولي وبالله التوفيق وان كانت من جانب
 واحد فعلى قول الطائفة او كان صاحب النقال اولي وعلى قول الكثر صاحب الجذوع
 اولي **وحسب** قول الطائفة ان ذلك معنى الشاع على ما ذكرنا من شانه
 كذلك وقاض هو اولي **وحسب** قول الكثر ان المداخلة من الجانبين يوجب
 الاجماع وجعل النقالين واحدا فيستطعم حكم الاستعمال للضرورة انما
 في ذلك البعض يوجب ملك النقال ضرورة الا انه لا يحبر على انه لم يترك على ذلك
 لان ذلك ليس من ضرورات ملك الاصل بل يحتمل الاشياء عند الحاجة الى اركان
 السقف الذي هو بين السقف والعلو وبين السقف والعلو فملك صاحب السقف
 والسقف والعلو عليه حتى الفخار حتى لو اراد صاحب رفع السقف منع مدعيه
 كذلك هاهنا جاز ان يكون الملك لصاحب النقال ولصاحب الجذوع حتى
 وضع الجذوع عليه بخلاف ما اذا اقام البينة على انه يجترع على رفعه وقد
 عندهم وجه الصواب بينهما ما فرغ ابو يوسف على ما رووه من تفسيره له به ان اذا
 اشترك دارا او حرا او رجب تلك الدار وبينها حائط فقام اول
 البينة فانه فاراد المشترك ان يرجع على الباع فحصة من النقال كان متفلا
 بنا حائط المدعي ليس له ان يرجع على الباع انما كان متفلا بنا به لم يتناول
 البيع فلم يترسعا ولا يكون للمشتري حق الرجوع وان لم يترسعا بنا المدعي
 وهو متصل ببنا الدار للمبيعة والمشتري ان يرجع على الباع بحصة الحائط
 من النقال انما كان متفلا بنا حائط الدار للمبيعة تتاولا لبيع وكان متفلا
 فيشترط الرجوع عند الاستحقاق وان كان متفلا بنا حائط الدار للمبيعة ولا يتردد
 عليه جذوع فليس له ان يرجع وهذا بويده رواية الكثر ان صاحب الجذوع اولي
 من صاحب النقال اذا كان من جانب واحد ولو كان نقالا ترمع واستحق
 المشترك الرجوع على الباع لا يترع الجذوع بل يترك على حالها لما ذكرنا ولو كان
 لاحدهما عليه ستره او بنا وصاحب مقبران او الستره والبناء والمنايط
 صاحب الستره لانه مستعمل الحائط بالستره وكان في يد من ولو لم يترك
 ستره ولكن لاحدهما عليه هراكي فهو بينهما واستحق الهراكي والباري
 شيئا ولو وضع الهراكي على الحائط ليس امر مقصودا في الحائط لشيء له وكان

على ما لا يعم فلا ينفك به الاستحقاق ولو كان وحده الحائط الاحد هما
 لا يعم لشي من ذلك على حصة والحائط بينهما وعدا ابو يوسف ومحمد
 الحائط لهما اليه وحدها وانما والدين والطائفة وهذا اذا دخل
 في الوجه وقت البناء من بني فاسا اذا جعل بعد البناء النقال
 والطائفة فلا عبرة بذلك بالاجماع وعلى هذا الخلاف اذا ادعى بائنا
 معلقا على حائط بين دارين والعلق ان احدهما قال بالبناء لهما عند
 الرجعية وعندهما لهما الرجعية والعلق لو كان للباي غلقان من الحائط
 فهو لهما بالاجماع وعلى هذا الخلاف خص به من اوجب له من
 والعلق لهما لهما فالحق بينهما عدل الرجعية ولا يسطر الا لقط وعندهما
 الحائط لهما لهما لهما من هذه المسائل اعتبار العرف والعادة
 فان الناس والعادات محسوسون وحدها وانما والدين والطائفة
 والعلو والقط والاصحاب الدار فدل على ان بناءه فبان في يد ولا رجعية
 ان هذا دليل الدار على ما في وقت الدعوى واليد في الماضي بل على اليد في
 الدعوى والحاجة الى ان يد ويد في يد عليه اليه لصاحبه اذا طلب فان خلف
 لحددها لكونه اليد في يد يد عليه اليه لصاحبه اذا طلب فان خلف
 يركي وان نقل يفتي عليه بالنقل واسم اعلم وعلى هذا اذا اختلفا من
 المروءة من دار واحدة هاهنا بل من دار الى تلك الدار فلهما داران مع
 صاحب الباب عز المروءة فيها حتى يقسم البينة ان له في داره طر يقا واستحق
 صاحب الباب بالباب شيئا من نجال الباب اذ ارع به قد يكون نحو ذم وقد
 يكون غير ذلك ولا يتردد في غير ذم وهذا احسن فلا يبع في ذلك
 على قول المروءة من الدار مع الاحتمال وقد لا يكون له شاهد الشهود ان صاحب
 الباب كان غيرهما له استحق هذه الشهادة شيئا لا خيرا ان يتردد فيها
 كان عصا او ايا حدة وغير ذلك على ما كان في المروءة لكن في الدار
 الماضي لان الشهادة قامت عليه فلا يترك بها المولى له ولو شهد وان
 له فيها طريقا فان حدها الطريق فمحمول له وعرضه قبل الشهادة
 وكان لولاه بعد ذلك كقولنا ان صاحب الدار له المسئلة علما اذا شهد
 على طرفا صاحب الدار الطريق فلا ان الشهود به محمول وجعل الشهود
 به منحه الشهادة فاعما حله المقرب فلا يترع عليه الا ان يترسعا
 من كبر كجواب الكفا في الاطلا فلا في الطريق طوله معلوم وعرضه مقدار

ونظمه الى آخره
 انصاف الدين والحق
 الى احدهما

عرض اليه في معارف الناس وعادتهم فكانت هذه شهادة معلوم تقبل
وكذلك لو شهدوا ان اياه مات وترك طريقتا في هذه الارز بقوله ما ذكرنا
وعلى هذا اذا كان اول ميزاب في دار رجل فاختلغا في مسيل الماء فيه
فما صاحب الارز ان يمتنع عن التمسك حتى يتم السبيبة ان لم في هذه الارز
مسيل ماء ولا يستوف صاحب الميزاب ينسب الميزاب شيئا لا ذكرنا وذكر القسمة
ابو البشير رحمه الله ان الميزاب اذا كان قد غرق فله حق التمسك وذكرك محمد
في كتاب القسمة في غير فرائض رجل يسيل في الماء فاختلغا في ذلك
كان الغول قول صاحب الملائكة اذا كان يسيل فيه الماء كان اليهم مشغولا
بالماء وكان اليهم مستغلا به وكان في عدم اختلاف الميزاب فان موضوع
السنة فيما اذا لم يكن في الميزاب ما يتعدا اختلاف حتى لو كان فيه ماء
كانت حكم اليهم واسم اعلم ولو شهدوا انهم راوه يسيل الماء في
الميزاب فليست هذه الشهادة بشي لان التمسك قد يكون بغير حق وكذا
الشهادة ما قامت بحق كاي من غير علم امر ولو شهدوا ان له حقا في
الارز من حيث التمسك فان يتصور ان الماء المطر فهو الماء المطر وان
هو كدته وان لم يتصور ان الماء المطر فهو الماء المطر لان الماء المطر
تقبل شهادتهم في الميزاب لانهم لم يمسكوا في الميزاب فليس يمسكوا صاحب الارز
الماء ومعهم الميزاب
للقسمة والتمسك

مدعي ومدعى عليه من وجهه لا يباع يدعي على المشترك ريادة ثم هو مشترك
والشريك يدعي على الباع وسلم المبيع اليه عدا الألف وهو مشترك في المان
للوله على ما عليه وسلم واليهم علم انكر واسم بعد القسمة وكان يسير لا
يختلف الباع ويكون الغول في المشترك من ميمنه لان المشترك يدعي على الباع
شيئا لسلامة المبيع له والباع يدعي على المشترك ريادة ثم هو مشترك في الغول
قول المشترك مع ميمنه الا ان اعترف انما الحلف وهو الحلف في المان بغير شخص
وهو قوله على ما عليه وسلم والاختلاف المانحان على ما هو تزايد او سدا من
المشترك في ظاهر الرواية وهو قول محمد وابو يوسف والجمهور في قوله الاول
يبدأ سهم الباع ويقال له قول ابو حنيفة والصححة جواب ظاهر الرواية
لان اليهم وظيفة المعكر والمشتري اذا انكر انكر الباع لا يسير في
المالين جميعا قبل القسمة وبعدة والباع بعد القبض ليس مشترك في المشترك
لمدعي عليه شيئا وكان اشدا انكر امسك ثم يطالب ابو بالتسليم ليس حتى
يصير عبدا وهو مشترك وكان اسبق انكر الباع ويبدأ سهمه فان بكل
لزمه دعوى الباع لان الغول بدل او فوار وار حلف على الباع ثم اذا
تعاثا هل ينسحب البيع من المانحان لان المانحان لم يكن في المانحان
فانية تنسحب وقال بعضهم ان ينسحب ان ينسحب القاضي عند طلبها او طلب
احدهما وهو الصحيح حتى لو اراد احدهما امسا البيع بما يؤوله لصاحبه
فله ذلك من غير عيب العذر لان احتيا القابلية ثابتة لاحتمال العذر
من واحد مما لصاحبه والعذر المعتبر قد يثبت لقابلية تختمل الوجود وعدم
لانه بعد تعيين فلا يزول لاحتمال عدم القابلية على اصل الموقوف في القابلية
يتم انه لا يزول لاحتمال فلا ينسحب ان ينسحب القاضي وان لم ينسحب
لعدم القابلية للحال لان المنازعة لا سد مع الا ينسحب القاضي لان المانحان
صارا لغير مجهول فصاران ولا بد من قطع المنازعة ولا تثبت طع الا بقطع
القاضي بالفسخ **ف** اذا كان الباع ميمنه فامسك بعينها من غير بيع فان
كانت تفسخ ثم اختلغا في قدر الغر فلا يخلو اما ان يعتز الي ريادة وما
ان تغير الي بعض فان كان الغر الي ريادة ان كان ريادة مصلحة متولدة
من اصل كالشئ والجملة اشغلت احد القعدا وصحوا ابو يوسف وعند
محمد لا تمنع ويرد المشترك العين بغير علم ان هذه ارادة تمنع الفسخ عدا
في عسوق المعامات ومنع التحالف وعدة لا تمنع الفسخ ولا تمنع ارباب

وقيل ان المانحان
منكران للمشتري
اسبق له وانته
او يحتاج فدية
فمنه انما ينفذ
المنازعة في كل
عصم ينسحب
التمالك

فان كان المانحان في القاسم

263

القائمة

62

مُسْتَأْنَفِي فِي تَعَالِيهِ
لَا يَزِيدُ فِي عِلْمِهِ
وَلَا يَنْقُصُ فِي قُدْرَتِهِ
فَيُحْيِي الْأَمْوَاتَ

فمن الذين يقولون مستر
في الجاهل ان على العامة
من المستر. وفي
لكه وعليه حصص

الزيادة منفصلة غير متولدة من الأصل كالصنع والثوب والبناء والعصر فلا يضر
 وكذلك نسخ النخاف عندها وعدمه لا يمنع ويرد المشتري القيمة وإن كانت
 الزيادة منفصلة متولدة من أصل كالولد والاشجار والعصر فهو على هذا الاختلاف
 وإن كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الأصل كالوهوب والمكسب لا يمنع
 التخليص إلا جماع بينهما فإن ورد المشتري العير لأن هذه الزيادة لا يمنع التصريح
 من عقود المالك فلا يمنع النخاف ولذا هو ليست وقع هلاك العير فلا يمنع
 النخاف وإذا تخالف بين المشتري البيع دون الزيادة وكانت الزيادة له لا نهك
 حدثت على ملكه وتطلب له لعدم نكاحها بها وأما البيع إذا لم يثبت
 السلعة في الزيادة أمّا إذا نهكت إلى النقصان فربد المشتري فذلك حكمه في
 موضوعنا شأنه على هيئته إذا كانت السلعة قائمة فأما إذا كانت هالكة
 فلا يتخالفان عند أبي حنيفة وأبي يوسف والقول قول المشتري مع يمينه في
 مقدار الزيادة خلف لزمه ما قرره وإن نظر لزمه دعوى صاحبه وقد تحدد
 بمقدار الزيادة ويرد المشتري القيمة فإن اختلفا في مقدار الزيادة فله أن يقول
 قول المشتري مع يمينه وقد اختلفا في قيمة الوقت في السلعة فلا الزيادة على
 النخاف عندهما بيع وعقد لا يمنع وأخت قوله له على عليه وسلم إذا
 اختلف المتبايعان في تخالف وتزاد أثبت النخاف مطلقا بشرط قيام السلعة
 أو تعال وزد نصا غير مفيد أجماع فام السلعة وهو قوله له على عليه وسلم
 إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بينهما تخالف وتزاد أو لم يدره عندنا
 أن المطلق لا يجزئ المقيد لما في الأصل من ضرورة الضرر بعضها في بعض فإن
 يجزئ المطوق على المطلق أو التقييد على التخييل فإنما يجزئ أن النخاف حال قيام
 السلعة ثابتا بغيره وحاله فلا كراهة ثابتا بغيره واحد وهو أصل المطلق
 ولا تنافي بينهما أصلا ولهما الحديث المشهور وهو قوله له على عليه وسلم
 وأمين على من لم يبيع النخاف وهو الحلف من الخابن بعد فمعهود
 عليه أنه أوجب حنبل إليهم على حنبل فيكون قوله وجبت يداي على مكره لم يكره
 حنبل المشتري على حنبل المكره وهذا خلا والنصر بعد فقيل المقود عليه
 وهو المتيقن لأن البايع يدعي عليه زيادة ثم هو ينكر زائلا أو كان من
 قبل البايع له والمشتري يدعي عليه شيئا فله أن لا يبيع النخاف حال
 قيام السلعة أيضا لأن ما عرفت أنه لا يفسخ حنبل وهو قوله له على عليه
 وسلم إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بينهما تخالف وتزاد وهذا القيد

تلك الباقية واحدة قيمة النقل وان كان البيع مالا من غير فربعضه ولا غير
 تتسبب فليما بان ياخذ الباقي ان كان متليا وقيمة ان لم يكن متليا وان
 اعلم واخرجت السلعة عن ملك المشتري ثم عادت اليه لم يمتد احتياقه في مقدار
 النقص نظر في ذلك ان كان العود متجسسا بان وحده عتاقه ونقصا
 القاضي بخالفان ويرد العين ان الشئ وفيه من الاصل جعل كانه لم يرد
 لم يكن العود متجسسا لا يبين ان الهلاك لم يكن وان الهلاك لم يمتد احتياقه عندها
 وعند محمد بخالفان ويرد المشتري القيمة العينية العينية وكذا لو يمتد البيع
 عن تملك المنة صار حاله عن الرجوع اما بان زيادة واما نقصان في راي
 الهلاك منقول اذا استعمل المبيع في يد المشتري ثم احتلها فمقدار النقصان
 النقصان منقول اذا استعمل المبيع في يد المشتري ثم احتلها فمقدار النقصان
 المشتري او يعلو الاجنبي او يعلو البايع لان نقصان المبيع هلاك اجرة منه
 وهذا الجز في المبيع من الخلف كذا ان كل على اصل في حصة فلا يخالفان
 والقول قول المشتري الا اذا كان النقصان باقية سوا وبذا يعلو المبيع او يعلو
 المشتري ورجي البايع ان ياخذ المبيع ناقصا ولا ياخذ لجز النقصان شيئا
 فحينئذ يخالفان ويترادفان وعند محمد بخالفان ثم البايع يعلو النقصان
 بالخيار ان شاع المبيع ناقصا ولا ياخذ لجز النقصان شيئا وان شاع ترك واحد
 العينة وفي كل قصصهم على قولنا فاختار اخذ العين ياخذ معها النقصان كالموت
 بالبيع القاسم وان كان النقصان يعلو الاجنبي او يعلو البايع بخالفان
 ويرد المشتري العينة عنه وعندهما السخا فان القول قول المشتري مع مذهب
 واسا علم هذا الاختلاف في قدر النقصان فاما اذا اختلفا في حصة البايع
 احدهما المثر عزير وقال الاخرون فان كان مذهب علي هو هذا البايع يعلو
 المشتري بعينه متجسسا في يده كذا وقال المشتري البايع في شئ من ماله
 بالردم فان كانت الحارثة قايمة بخالفان وتراد القول قول البايع وسلم
 اذا اختلفا للثبايعان والسلعة قايمة في ايها وتراد امر غير متصل بينهما اذا كان
 الاختلاف في قدر النقصان او في حصة وان كانت هالكة عند المشتري بخالفان
 عند ابي حنيفة وابي يوسف والقول قول المشتري والمثمن مع مذهب وعند
 بخالفان وهو يسل هلاك السلعة وقد مر وتان كان مذهب علي هو
 المشتري بان قال اشترت جاريتك بعديك هذا وفي البايع في يده
 بالنقصان او ما بعد يترادفان كانت الحارثة قايمة بخالفان بالنقصان كانت

فانك بخالفان ياخذ بالاجماع ويرد المشتري العينة ما على اصل محمد فظاهر
 لان هلاك السلعة عند بيع الخالف واما على اصلهما فلان وجود
 العين على المشتري ظاهر فان البايع يدعي عليه ثمن الحارثة بالردم وهو غير
 وكان كل واحد منهما له عاين وجه متجسسا وجهه في النقصان ولو
 كان البايع يدعي البعض عينا والبعض ثوبا والمشتري يدعي النقصان بان قال
 البايع بعت منك جاريتي بعديك هذا وبالردم وفي النقصان في المشتري
 جاريتك بالردم فان كان المبيع الحارثة قايمة بخالفان بالنقصان
 كان هالكا فهو على اختلاف ولو كان على اصل محمد لكان بان كان
 المشتري يدعي البعض عينا والبعض ثوبا والبايع يدعي النقصان بان قال
 المشتري اشترت منك جاريتك بعديك هذا وبالردم وفيه العينة
 حصة مائة وفي البايع بعت منك جاريتي بالردم فان كانت الحارثة
 قايمة بخالفان وترادفان وان كانت هالكة بخالفان ايضا بالاجماع الا ان
 عند ابي حنيفة وابي يوسف تنضم الحارثة على قيمة العينة وعلى الردم
 فان كان البايع وهو العينة وهو العينة وذلك في الحارثة ويرد المشتري العينة
 وما كان البايع الردم هو العينة وذلك في الحارثة ويرد الردم وهو الردم
 العينة وان كان كذلك للمشتري لكان يدعي جميع الثمن عينا كذا
 بينا لئلا ويرد المشتري العينة على ما ذكرنا ولو كان يدعي جميع الثمن
 دينا لكان القول قوله ولا يخالفان على ما مر فاذا كان يدعي بعض
 الثمن عينا وبعضه دينار والعينة با بالردم والقول قوله ان الردم
 اعاد للعرض والردم بخالفان ويرد محمد بخالفان ويرد المشتري جميع الثمن
 واسا علم هذا اذا اختلفا في حصة الثمن فاما اذا اختلفا في وقته
 وهو الجمل مع اتفاقا في قدره وحسبه فهذا لا خلاف من ان لا يوجب
 اما ان اختلفا في اصل الاجل واما ان اختلفا في قدره واما ان اختلفا في
 مصلحه واما ان اختلفا في قدره ومصلحه جميعا فان اختلفا في اصله لا
 يخالفان والقول قول البايع مع مذهب في الاجل من يستفاد من فله
 وهو منكر لوجوده وان اختلفا في الثمن وهو الحول والبايع اعراض فان
 القول قول من يدعي الاجل وان اختلفا في قدره فقول له ايضا فاعلم
 وان اختلفا في مصلحه مع اتفاقا في اصله وقدره والقول قول المشتري
 اعلم بخلاف ان اختلفا في حاله يتبادر فيها فكل القول فيه فكل اختلفا

من كان ملكا جديدا
 لا يخالفان عند ابي
 حنيفة وابي يوسف
 لان العدة اذا لم يكن
 متجسسا
 اما حكم الزيادة فقد
 مر في سبل الكلام فيه
 وانما حكم النقصان
 فخرج على هذا الاصل
 لان النقصان هو

واما جريه بايعان
 على البايع طوب
 المشتري يدعي الزام
 العين وهو العينة
 وهو غير

والقدر والمضيحيا فقال الحاج الاجل شهره وقدمه وفي الشهرين
قول الباع والقدور ولو مضى فالقول قول المشتري والمضيحيا
شهر الباع والقدور والمشتري في المضيحيا ما من واسا علم هذا اذا
البيع كذا او بصفة معينة او حكما فاما اذا اختلفا في كذا واحد
فانما واختلف ورثتها والآخر منها وورثتها كانت السلعة غير
مقبوضة بخلافه وان اراد النقص شيئا بالبعد وكان نقص المعقود
من الارش بمزلة ابتداء العقد منه بخلافه من الخالف الا ان الارش يخلف
على العلم على الباطل لا تخلف على فعل الغير ولا علم له وان كانت السلعة
مقبوضة ولا تخلف عند ايرجسية او يوسف والقول قول المشتري
او ورثته بعد موته وعند محمد تخالفان والاصل ان هلاك المعقود بعد
نقص المعقود عليه هلاك للمعقود عليه وهلاك المعقود عليه بخلافه
عندهما وكذا هلاك العائدين وعند محمد ذلك لا يمنع من الخالف كذا هذا
والصحيح قولهما ان الحبر المشهور يمنع من الخالف لكن اعر فيه بعض
خاص حال قيام العاقبة له او وجب تخالفه المتبايعين والمتبايع
من محمد منه فقال البيع ولم يوجد من الارش حقيقة فيجب الخالف
بعد هلاكها وهلاك احدهما من غير الشهر وواسا علم هذا اذا
اختلفا في الشهر فاما اذا اختلفا في البيع فلا يخلو البيع من ان يكون عينا
او دينا وهو المسموع فيه وان كان عينا فاختلاف في حقيقته وقدره بان قال
الباع بعت منك هذا القيد بالدرهم وفي الشهرين اشتريت منك
الحارية بالدرهم او قال الباع بعت منك هذا القيد بالدرهم وفي الشهرين
المشتري منك هذا القيد مع هذا الحارية بالدرهم تخالفان وتزاد قوله
حوايه عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان في تخالف وتزاد وان كان دينيا
وهو المسموع فيه فاختلاف فاختلافهما في الاصل لا يخلو من ثلاثة اوجه اصل
ان اختلفا في المسموع مع اتفاقهما على راس المال واما ان اختلفا في راس
المال مع اتفاقهما في المسموع فيه واما ان اختلفا فيهما فان اختلفا في المسموع
فيه مع اتفاقهما على راس المال فاما ان اختلفا في حقيقته واما ان
اختلفا في قدره واما ان اختلفا في مسمى واما ان اختلفا في باقية واما
ان اختلفا في وجهه وهو الاصل فان اختلفا في حقيقته وقدره او مسمى تخالفان
وتزاد ان هذا الاختلاف في المعقود عليه وانما يوجب الخالف بالنقص والدر

يبدأ بالبيع هو السلم اليه في قول ايرجسية هو قول ايرجسية الاول وفي
قوله الاخر وهو قول محمد هو راس السلم ووجهه قولهما ان ابتداء البيع
من المشتري كما في بيع العبد وراس السلم هو المشتري وكانت الباطل به
وكذا حقيقته ان البيع على المثل والمثل هو السلم اليه وانما من راس السلم
كان ينبغي ان لا يخلو الا ان الخلف في حقيقته ثبت بالنقص وروي عن
ايرجسية ايضا في قولها ان لا يخلو الا ان الخلف في حقيقته ثبت بالنقص وروي عن
عليه وهو من راس السلم في بعضهم التفسير ان القاضي يبدأ بالباقي وانما افرغ
بيته ما قيد بالدرهم فخرجه فخرجه وانما اخلها في مكان انما السلم فيه وقول
راس السلم شرط عليه الا في مكان كذا وفي السلم اليه بشرط ذلك
الا في مكان كذا فانما قول السلم اليه ولا يخلو ان عند ايرجسية
وعندهما يتخالفان في بيان مكان العقد لا يتغير مكان الا باعنا حتى
كان ترك بيان مكان الا باعنا ففسد السلم عنه فلم يدخله في الا باعنا والعقد
بنفسه بشرط ذلك والاختلاف فيما لا يخلو في العقد الا بالشرط لا يوجب
الخالف كالاصل وعندهما مكان العقد بشرط مكان الا باعنا لا يفسد
السلم بترك مكان الا باعنا عندهما وكان المكان اذ اخلها في العقد من غير
شرط فيوجب الخالف وواسا علم وان اختلفا في وقت السلم فيه هو
الاجل فلا يخلو اما ان اختلفا في اصل الاجل واما ان اختلفا في قدره واما
ان اختلفا في مضمونه واما ان اختلفا في قدره ومضمونه جميعا فان اختلفا في اصل
الاجل لم يتخالف اعدا صحابنا الثلاثة وعند رافع خالفه وراسا علم
باطلا وقولهما سلموا على سلموا الاختلاف المتبايعان تخالفوا وراسا علم
الاختلاف في اصل السلم فيه بمزلة الاختلاف في حقيقته انما لا صحة
للسلم بدور الاجل كالا صحة له بدور الوصف فصار الاجل وصفا للمعقود
عليه بشرطه فيوجب الخالف ولو كان الاجل ليس لمعقود عليه والاختلاف
فيما ليس لمعقود عليه لا يوجب الخالف بخلافه والاختلاف في الصفة لا يوجب
الصفة وراسا علم في المعقود عليه كالاصل والاختلاف في الاصل يوجب الخالف
ولان في الصفة وادامتها فان كان مديرا للاجل هو راس السلم فالقول
قوله بخلاف السلم لا يوجب صحة العقد ولا راس السلم اليه متمسك بالظاهر
الا لانه يتبعه والمتمسك لا يخلو وان كان هو السلم فالقول قوله
عند ايرجسية وبخلاف السلم استحسننا والقياس ان يكون القول هو السلم

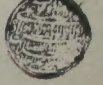
والسلم به في
الصادق والقدور
مديري الصفة

الحابط هو قسم الاعز ترافق منها بالقسم لان كل واحد منها عليه وضع الحبس
 وقسمه جبراطا اخر من غير رضا وهذا يجوز ويجوز ان يقال هذا
 اذ له كيزعربا وان كان يتم قسمه جبراً لا يتم شرطاً لرباط الحق الغير ولو كانت
 الجدة عليه احد هما فطلب احدهما القسمه او اياها اخر فان كان الطالب
 صاحب الجدة جبراً على القسمه لانه لا استطاع مقتت وانما الحق صاحب
 وقد روي مقتت حقيقة وان كان الطالب من جبر لا يجوز من غير رضا ولو هذا
 على القسمه لان فيه رباطا اخر في وضع الجدة فلا يجوز من غير رضا ولو هذا
 الحابط احد هما جبراً على اعادة تملكه ذكرنا ان الحق جبراً على احد هما في جبره
 الجبر على اعادة وعلى هذا سئل لعل عليه علوه فان ارد صاحب السفل
 ان يهدم السفل او يبيع بابا او يفتد كوة او يحرق طاقا او يهدم وتدل على الحابط
 او يتصرف فيه تصرفا لم يكن له قبل ليرك ذلك من غير رضا صاحب
 العلوسوا اضرد ذلك بالعلو بان اوجب وهو الحابط ولم يضر به عدا
 وعتاب يوسف وسمي بحد ذلك انه لم يضر بالعلو ولو اراد صاحب السفل
 ان يحرق سفله بربا او بالوعة او سردا فله ذلك من غير رضى صاحب العلو الاجماع
 وكذا ان ينادى بالطلوع والخبز وسبب المال السفل والوصو بان ينفق وعلى
 هذا الاختلاف لو ارد صاحب العلو ان يحرق سفله على علوه نال ويضع يده على
 سفله قبل ذلك ويشترع فيه بابا او سفلا لم يكن قبله ليرك ذلك على اربعة
 سوا اضرد السفل او عذرها ان يفعل ذلك ما لم يضر بالسفل ولا ان ينادى
 النار وصبا للالوصو والفسل والاجماع من غير ان يخلو بينهم في الحصة
 وتولها لتغير قول اربعة حصة منهم مرقعة الخلاف وجه قوله ما
 ان صاحب السفل يتصرف في ملك نفسه فلا يمتد الى الحق الغير وهو الغير
 يمنع من التصرف لعينه بل لا يتصرف به صاحب الحق الا ترى ان الانسان
 لا يمنع من الاستقلال بحدها غيره ومنه لا اصطلاحا بغيره لان اعدام
 المالك والخلاف هما هنا يتصرف في بصره صاحب العلو فلا يمنع من اعدام
 ان حرمة التصرف في ملكه غيره وحقيقة لا يقع على التصرف هو حرام
 تصرف بها لا الا ترى ان نقل الدماء والمياه من المالك الى موضع اخر حرام
 وان كان لا يتصرف به المالك والى ذلك انه يباح التصرف في ملك الغير وحقيقة
 برضاها والو كانت الحرمة لما للحق من الضرر لما لا يباح ان الضرر لا يندم
 المالك وصاحب الحق دلان التصرف في ملك الغير وحقيقة حرام اضر

حق

الجدة

ذلك



والحق لا يضر به ان كان
 اضر بالغير من ان كان
 يضر بالغير من ان كان
 لا يضر بالغير من ان كان

عليه

بالمالك اولا وهما هنا صاحب العلو متعلق بالسفل فحرم التصرف فيهما لا
 اذ نه ورضا بخلافه ما ضرب من المال وهو الاستقلال بحدها وغيره
 والاصطلاحا بغيره لان ذلك ليس تصرفا في ملك الغير وحقيقة لا يتصل
 بملك الغير وحقيقة وهما هنا يتصرف في ملكه اذ كان مسلما في قامة
 فلو اراد صاحب القامة ان يجعل من المالك او كان من ماله فارقا ان يجعله فان لم يكن
 له ذلك وكذلك لو اراد ان يجعل من المالك او كان من ماله فارقا ان يجعله فان لم يكن
 ان يسبل ما سطح اخر في ذلك المالك لم يكن له ذلك لان صاحب الحق يملك
 التصرف بزيادة على حقه وكذلك لو اراد اهل الدار ان يبنوا حائطا ليلتصق
 مسبلها او اردوا ان ينقلوا الميزاب عن موضعه او يرفعوه ويسفلوه لم يكن لهم
 ذلك في ذلك تصرف في حق الغير بالباطل والتغيير فلا يجوز من غير
 رضى صاحب الحق ولو بنا اهل الدار ليسيل ميزابه على ظهره فله ذلك لان
 مقصود صاحب الميزاب حاصل في الحائط وان لم يزل فيها طريقا اراد اهل
 الدار ان يبنوا في ساحة الدار عن طريق الدار كان عن طريقه مقدر
 بملكه بقدر عن طريق الدار ولو اراد رجل ان يشترى ارضه من خاله او
 من اخيه او من اهل بيته او من احد وجهين اما ان كانت السكة باقية
 اما ان كانت غير باقية فان كانت باقية فانه يظن ان كان ذلك ما يضر
 بالمالك فلا يخل له ان يفعل ذلك في حقه لعله على علم الضرر ولا
 ضرر في الاسلام ولو لم يزل ذلك فدل على اعدام بطلان عليه ذلك وان كان
 ذلك مما يضر بالمالك من حله لا الاستماع به ما لم يتقدم اليه احد بالرفع والنقص
 فاذا تقدم اليه واحد من غير ان يسمع له الاستماع به بعد ذلك بعد اربعة
 وعدها بحال الاستماع به فلا التقيد بعده وكذلك هذا الحكم في غير الامتجار
 ونالوا كاي والمسلم للبيع والشرا على قارعة الطريق وجهه مولها ما
 ذكرنا ان حرمة التصرف في حق الغير ليست لعينه بل للغير من الضرر ولا ضرر
 بالمالك حاله ما قبل التقدم وبعد ولا يحد حقيقته ان اشاع في الجاه والميزاب
 او الطريق يتصرف في حقهم وهو البقرة في حكم البقرة والبقرة حريم
 فكذلك هوها وكان الانشاع بذلك تصرفا في حق الغير وقد مر ان التصرف
 في حق الغير بغيره حرام سواء اضر به او لا اذ انه حله لا الاستماع بذلك
 التقيد لوجود الادب منهم ولا انه هو ترك التقدم بالنقص والتصرف في حق
 الانسان باذنه مباح فاذا وقت المظالمه بضره البعض بطلت الدلالة بقي

اثر ذلك

ما قطع طريقه ليس
 لهم ذلك لان في اصطلاح
 حق المالك وشيئا
 يتحكم في ساحة الدار

له

فاسق فيه

الاشراج بالتي تنصرف في حوض مشركين الكافرين غير اذنه و رضاه فاعمل هذا
اداك انت السكتة فافقه فاما اذا كانت غير نافعة فان كان له حوض فوالقدم فليس
لاهل السكتة حوال المنفعة منه تنصرف في حوض نفسه وان لم يكن له حوض فوالقدم فلام
ان يمنعوه سواء كان لهم في ذلك مصروف ام لا ماذكر ان حصة التصرف
في حوض الغير لا يقف على المصروف به واسا الموقوف للسداد والهادي اليه يسيل
الرشاد اخرا الجز الذي قبل الجز الاخير يتلوه في اول الجز

الحمد لله
في شهر
٩١١

الذي يليه وهو اخر الكتاب كتاب

الشهادات كتابه القبول

ربه احمد علي محمد حسن

الناوي الحنفى عفر

اسمه والديه

ولمّا ختم

ولمّا ختم

له العبد

له العبد

ووافق الفراغ منه يوم الخميس المبارك عاشر شهر شعبان الحرام
الموافق لتاسع شهر رهاقوس احسن عافيتها ختمها في سنة ١٢٨٣

ISTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI